وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

تخصص: إتصال و تنمية

الدفعة الثانية

دور التنمية الريفية في تعزيز الإستقرار الإجتماعي في الجزائر 2000 - 2014

رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم السياسية

تخصص: إتصال و تنمية

إعداد الطالبة: **إشراف الدكتور:**

دريدي منيرة **بوراس خليفة**

أعضاء لجنة المناقشة:

الأستاذ: مسعود شعنان	**جامعة الجزائر 3**	**رئيسا**
الأستاذ: خليفة بوراس	**المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية**	**مشرفا و مقررا**
الأستاذة: مليكة هارون	**المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية**	**عضوا مناقشا**
الأستاذ: لقمان مغراوي	**المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية**	**عضوا مناقشا**
الأستاذ: محمد كريم خيضر	**المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية**	**عضوا مناقشا**
الأستاذة: فتيحة معتوق	**جامعة الجزائر 3**	**عضوا مناقشا**

السنة الجامعية: 2017-2018 م \ 1438-1439 هـ

الشكر

الحمد و الشكر أولا و أخيرا لله العلي العظيم الذي أعاننا على إعداد هذا العمل المتواضع

ثم الشكر لـ

الدكتور بوراس خليفة على إشرافه على إعداد هذا العمل و تقديم النصائح والتوجيهات القيمة

الموظفين بمديرية الإحصائيات و الأنظمة المعلوماتية و كذا المفتشية العامة بوزارة الفلاحة و التنمية الريفية على عدم التردد في تقديم الإحصائيات المفصلة لنا.

الموظفين ببنك الفلاحة و التنمية الريفية –وكالة عميروش- على الشروحات المقدمة لنا.

الموظفين بالمديرية العامة للغابات خاصة بقسم الأرشيف، مكتب ضبط المقاييس بمديرية التخطيط، خلية التنسيق و المتابعة لتسهيلهم إجراء المقابلات معنا و تقديم الوثائق حول الموضوع.

الموظفين بولاية بومرداس و بالضبط بخلية الإصغاء بديوان الوالي، قسم الأرشيف بالأمانة العامة، مديرية الإدارة المحلية، مديرية البرمجة و المتابعة المالية، ....و مختلف المديريات الولائية ، و كل المواطنين الذين ساعدونا على إنجاز هذا العمل.

و لكل من ساهم في إعداد هذا العمل.

الإهداء

أهدي هذا العمل البسيط و المتواضع إلى

والداي الكريمين أطال الله عمرهما، و كل أفراد عائلتي على دعمهم المادي والمعنوي طيلة إجراء هذه الدراسة، وإلى كل صديقاتي و كل من ساعدني في إعداد هذا العمل.

الملخص:

نحاول من خلال هذه الدراسة إبراز دور واقع التنمية الريفية في تعزيز أو زعزعة الإستقرار الإجتماعي في الدول النامية عامة والجزائر بشكل خاص، و في ولاية بومرداس كمثال محلي خلال الفترة 2000-2014. ذلك لأن التنمية الريفية ترتبط بالإستقرار الإجتماعي بعلاقة سببية، فإنتشار الفقر، و البطالة و ضيق الفرص و البدائل الإقتصادية، و عدم القدرة على الحصول على الحاجات الأساسية كالماء، الغذاء، إضافة إلى ضعف الخدمات الصحية و التعليمية أو إنعدامها في هذه المناطق يؤدي في بعض الأحيان إلى إثارة إحتجاجات هؤلاء المواطنين للمطالبة بحقهم في التنمية، مثل ما حدث في الصين، تونس، البرازيل، الهند والمغرب و عدة دول أخرى.

تبنت الجزائر منذ مطلع الألفية سياسة جديدة في مجال التنمية الفلاحية والريفية بعد أن شهدت تدنيا في مؤشرات التنمية الريفية خلال تسعينيات القرن الماضي، و إدراك الحاجة لتعزيز تنافسية الإقتصاد الوطني لتحضيره للإندماج في الإقتصاد العالمي. ترتكز هذه السياسة على مبادئ المشاركة، و التمكين، والتمييز الإيجابي، والحوكمة والإندماج والتنسيق القطاعي، بهدف إحياء المناطق الريفية و زيادة جاذبيتها إقتصاديا و إجتماعيا لوقف النزوح الريفي، وتشجيع السكان على العودة إلى أراضيهم بعد أن هجروها خلال العشرية السوداء، عن طريق تضييق الفجوة الريفية – الحضرية في مجال التنمية من خلال تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة الرامية إلى عصرنة القرى، وتنويع الأنشطة الإقتصادية في الريف، و حماية التراث الثقافي، إضافة إلى حماية الموارد الطبيعية، مع السعي لتسهيل بلوغ هذه الأهداف من خلال تعبئة الموارد المالية، و البشرية و تشريع بعض القوانين اللازمة لذلك.

غير أن تنفيذ هذه السياسة واجهته عدة عراقيل جعلت التحسن في مختلف مؤشرات التنمية الريفية نسبيا و موزع بشكل متفاوت بين مناطق البلاد، و في كثير من الحالات أدنى من الأهداف المتوقعة من طرف الدولة والمواطنين عند إطلاق السياسة، و هو ما تسبب في إثارة إستياء المواطنين على الوضع التنموي.

إستنادا إلى هذا الواقع، توصلت الدراسة إلى أن الوضعية المحدودة للتنمية الريفية في الجزائر و في ولاية بومرداس كمثال محلي، إضافة إلى محدودية قدرة المؤسسات المكلفة بإستقبال المواطنين و طرح إنشغالاتهم على تقديم حلول عملية للمشاكل و النقائص التنموية المتراكمة لسنوات، تمثل العوامل الرئيسية التي دفعت المواطنين القاطنين في المناطق الريفية إلى اللجوء للإحتجاج كطريقة للضغط و المطالبة بالتنمية الإقتصادية و الإجتماعية، و هو ما يؤكد تأثير واقع التنمية الريفية على الإستقرار الإجتماعي في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: التنمية الريفية، الإستقرار الإجتماعي، سياسة التجديد الفلاحي و الريفي، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية.

Le résumé:

Nous essayons à travers cette étude de mettre en lumière le rôle de la réalité de développement rural dans le renforcement ou le secouement de la stabilité sociale dans les pays en voie de développement en général et en Algérie en particulier, et dans la wilaya de Boumerdes comme exemple local durant la période 2000-2014.

La relation entre le développement rural et la stabilité sociale est causale; vue que la propagation de la pauvreté, le chômage et l'étroitesse des opportunités et des alternatives économiques, et l'incapacité à accéder aux besoins essentiels tel que l'eau et la nourriture, et l'absence des services sanitaires et éducatifs dans les zones rurales sont généralement des facteurs qui poussent les gens à protester dans les rues pour réclamer leurs droits au développement. C'est ce qui s'est passé en Tunisie, Chine, Inde, Brésil, et le Maroc et plusieurs autres pays.

L'Algérie a adopté, depuis le début du millénaire, une nouvelle politique dans le domaine du développement agricole et rural après avoir enregistré une faiblesse dans les différents indicateurs de développement rural durant les années quatre-vingt dix, et afin de renforcer la compétitivité de l'économie nationale pour la qualifier à s'intégrer dans l'économie mondiale. Cette politique est fondée sur les principes de participation, la discrimination positive, la gouvernance , l'intégration et la coordination sectorielle, afin de revitaliser les zones rurales et croitre leurs attractivités pour freiner l'exode rural et encourager les gens à revenir à leurs terres et à exercer leurs activités à travers la réduction des disparités rural- urbain en matière de développement via l'exécution des projets de proximité de développement rural intégré visant la modernisation des zones rurales, la diversification des activités économiques, la protection du patrimoine culturel matériel et immatériel et la protection des ressources naturelles. Ainsi que la mobilisation des différents moyens techniques, financiers et législatifs qui permet de faciliter la concrétisation de tous ces objectifs. Mais en réalité, l'exécution de cette politique a été confrontée par plusieurs entraves administratives, financières et autres liées à la manière d'octroi de soutiens et d'autres pratiques négatives, ce qui a conduit à une amélioration relative et mal repartie géographiquement, en matière de développement rural, et dans certains cas inférieurs aux objectifs prévus par l'état et par les citoyens concernés par cette politique.

Selon cette réalité, l'étude a permis de conclure que, la situation limitée de développement rural en Algérie en général, et dans la wilaya de Boumerdes comme exemple partiel, ainsi que la capacité limitée des institutions chargés de recevoir les citoyens et d'exprimer leurs préoccupations à présenter des solutions convenables et efficaces à leurs problèmes locaux représentent les principaux facteurs qui poussent les citoyens dans les zones rurales à organiser des protestations comme outil de pression et de transmission des demandes développementales , ce qui confirme la relation entre le développement rural et la stabilité sociale.

Mots-clés: développement rural, stabilité sociale, le plan national de développement agricole et rural, la politique de renouveau agricole et rural.

خطة الدراسة

مقدمة:

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي و النظري للتنمية الريفية

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للتنمية الريفية

المبحث الثاني: أهداف، مؤشرات و متطلبات تحقيق التنمية الريفية

المبحث الثالث: نظريات و مداخل، و نماذج التنمية الريفية

المبحث الرابع: دواعي تحقيق التنمية الريفية في ظل تنامي عوامل تثبيطها.

الفصل الثاني: مفهوم الإستقرار الإجتماعي و علاقته بالتنمية الريفية

المبحث الأول: الإستقرار الإجتماعي: التعريف و الأهمية

المبحث الثاني: ركائز الإستقرار الإجتماعي، العوامل المهددة له و مظاهر ضعفه

المبحث الثالث: النظريات المفسرة للإستقرار الإجتماعي

المبحث الرابع: حالات تأثير مستوى التنمية الريفية على الإستقرار الإجتماعي

الفصل الثالث: دراسة سياسة التنمية الريفية المنفذة في الجزائر خلال الفترة 2000-2014

المبحث الأول: نظرة عامة عن الريف في الجزائر: إمكانياته و محاولات تنميته

المبحث الثاني: سياسة التنمية الريفية المتبناة في الجزائر خلال الفترة 2000-2014

المبحث الثالث: تنفيذ سياسة التنمية الريفية في الجزائر: الأدوات و الأطر

المبحث الرابع: نتائج تنفيذ سياسة التنمية الريفية خلال الفترة 2000-2014

الفصل الرابع: واقع الإستقرار الإجتماعي في الجزائر في ظل تنفيذ سياسة التنمية الريفية

المبحث الأول: عوامل تنامي التوقعات التنموية في الجزائر منذ بداية الألفية.

المبحث الثاني: آليات مساهمة تنفيذ سياسة التنمية الريفية في إرساء عوامل تعزز أو تؤثر سلبا على الإستقرار الإجتماعي

المبحث الثالث: أسباب تفاقم الضغوط المرتبطة بالتنمية الريفية و قنوات تخفيفها.

المبحث الرابع: مظاهر تأثر الإستقرار الإجتماعي بالتنمية الريفية و نتائجه.

الفصل الخامس: ولاية بومرداس كمثال عن دور واقع التنمية الريفية في التأثير على الإستقرار الإجتماعي.

المبحث الأول: ولاية بومرداس: التعريف و الإمكانيات التنموية

المبحث الثاني: تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة في ولاية بومرداس 2003- 2014

المبحث الثالث: واقع التنمية الريفية في ولاية بومرداس.

المبحث الرابع: الإحتجاجات المحلية و علاقتها بواقع التنمية الريفية في ولاية بومرداس.

خاتمة

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الشكر و الإهداء	
الملخص.....قائمة الجداول و الأشكال و المختصرات	X – I
مقدمة	**11-1**
الفصل الأول **الإطار المفاهيمي و النظري للتنمية الريفية**	**71-12**
تمهيد الفصل الأول	**12**
المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للتنمية الريفية	**13**
المطلب الأول: تعريف التنمية الريفية	**13**
المطلب الثاني: التمييز بين مفهوم التنمية الريفية و المفاهيم ذات الصلة	**20**
المطلب الثالث: تطور مفهوم و أبعاد التنمية الريفية	**22**
المبحث الثاني: أهداف، مؤشرات و متطلبات تحقيق التنمية الريفية	**26**
المطلب الأول: أهداف التنمية الريفية	**26**
المطلب الثاني: مؤشرات التنمية الريفية	**30**
المطلب الثالث: متطلبات تحقيق التنمية الريفية	**32**
المبحث الثالث: نظريات و مداخل و نماذج التنمية الريفية	**41**
المطلب الأول: النظريات المفسرة لكيفية تحقيق التنمية الريفية	**41**
المطلب الثاني: مداخل التنمية الريفية	**46**
المطلب الثالث: نماذج تنمية المجتمعات الريفية	**51**
المبحث الرابع: دواعي تحقيق التنمية الريفية في ظل تنامي عوامل تثبيطها	**55**
المطلب الأول: دواعي تحقيق التنمية الريفية	**55**
المطلب الثاني: أسباب تدني مستوى التنمية في المناطق الريفية في الدول النامية	**62**
المطلب الثالث: معوقات تحقيق التنمية الريفية	**66**
خلاصة الفصل الأول	**71**
الفصل الثاني: **مفهوم الإستقرار الإجتماعي و علاقته بالتنمية الريفية**	**131-72**
تمهيد الفصل الثاني:	**72**
المبحث الأول: الإستقرار الإجتماعي: التعريف و الأهمية	**73**
المطلب الأول: تعريف الإستقرار الإجتماعي	**73**

المطلب الثاني: التمييز بين مفهوم الإستقرار الإجتماعي و المفاهيم المشابهة له و الأبعاد الأخرى للإستقرار	**76**
المطلب الثالث: أهمية الإستقرار الإجتماعي	**80**
المبحث الثاني: ركائز الإستقرار الإجتماعي، العوامل المهددة له و مظاهر ضعفه	**82**
المطلب الأول: ركائز الإستقرار الإجتماعي	**82**
المطلب الثاني: العوامل المهددة للإستقرار الإجتماعي	**94**
المطلب الثالث: مظاهر ضعف الإستقرار الإجتماعي	**106**
المبحث الثالث: النظريات المفسرة للإستقرار الإجتماعي	**108**
المطلب الأول: النظريات المفسرة للإستقرار على ضوء علاقته بالتنمية	**108**
المطلب الثاني: الإتجاهات النظرية المفسرة لتأثير مظاهر اللاإستقرار على عملية إتخاذ القرار	**113**
المبحث الرابع: حالات تأثير مستوى التنمية الريفية على الإستقرار الإجتماعي	**115**
المطلب الأول: تأثير تفاوت المستوى التنموية الريفي –الحضري على الإستقرار الإجتماعي	**115**
المطلب الثاني: تأثير الأمن الغذائي على الإستقرار الإجتماعي	**119**
المطلب الثالث: نماذج عن تأثر الإستقرار الإجتماعي بمستوى التنمية الريفية	**123**
خلاصة الفصل الثاني:	**131**
الفصل الثالث **دراسة سياسة التنمية الريفية المنفذة في الجزائر خلال الفترة 2000-2014**	**132-206**
تمهيد الفصل الثالث	**132**
المبحث الأول: نظرة عامة عن الريف في الجزائر: إمكانياته و محاولات تنميته	**133**
المطلب الأول: تحديد الريف الجزائري إداريا و جغرافيا	**133**
المطلب الثاني: الإمكانيات الإقتصادية للأقاليم الريفية في الجزائر	**138**
المطلب الثالث: لمحة تاريخية عن واقع المناطق الريفية في الجزائر و السياسات المؤثرة على تنميتها	**142**
المبحث الثاني: سياسة التنمية الريفية المتبناة في الجزائر خلال الفترة 2000-2014	**150**
المطلب الأول: السياق الوطني و الدولي لإطلاق سياسة التنمية الريفية في الجزائر	**150**
المطلب الثاني: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية 2000-2008	**157**
المطلب الثالث: سياسة التجديد الريفي و الفلاحي 2009-2014	**164**
المبحث الثالث: تنفيذ سياسة التنمية الريفية في الجزائر: الأدوات و الأطر	**172**
المطلب الأول: أدوات تنفيذ سياسة التنمية الريفية في الجزائر	**172**
المطلب الثاني: الإطار التشريعي و المؤسسي لتنفيذ سياسة التنمية الريفية في الجزائر	**176**
المطلب الثالث: تأهيل الموارد البشرية الريفية كدعامة لتنفيذ سياسة التنمية الريفية	**181**
المطلب الرابع: الإطار المالي لتنفيذ سياسة التنمية الريفية في الجزائر	**183**
المبحث الرابع: نتائج تنفيذ سياسة التنمية الريفية خلال الفترة 2000-2014	**188**
المطلب الأول: نتائج تنفيذ سياسة التنمية الريفية على المجال الإقتصادي	**188**

المطلب الثاني: نتائج تنفيذ سياسة التنمية الريفية على المجال البشري و الإجتماعي	**201**
المطلب الثالث: نتائج تنفيذ سياسة التنمية الريفية على المجال البيئي	**204**
خلاصة الفصل الثالث:	**206**
الفصل الرابع: **واقع الإستقرار الإجتماعي في الجزائر في ظل تنفيذ سياسة التنمية الريفية**	**207-265**
تمهيد الفصل الرابع	**207**
المبحث الأول: عوامل تنامي التوقعات التنموية في الجزائر منذ بداية الألفية	**208**
المطلب الأول: العوامل السياسية	**208**
المطلب الثاني: العوامل الإقتصادية	**210**
المطلب الثالث: العوامل النفسية و الديمغرافية و الثقافية	**212**
المبحث الثاني: آليات مساهمة تنفيذ سياسة التنمية الريفية في إرساء عوامل تعزز أو تؤثر سلبا على الإستقرار الإجتماعي	**215**
المطلب الأول: آليات مساهمة تنفيذ سياسة التنمية الريفية في إرساء عوامل معززة للإستقرار الإجتماعي	**215**
المطلب الثاني: آليات مساهمة تنفيذ سياسة التنمية الريفية في إرساء عوامل تؤثر سلبا على الإستقرار الإجتماعي	**221**
المبحث الثالث: الضغوط المرتبطة بمستوى التنمية الريفية: أسباب تفاقمها و قنوات التخفيف من حدتها	**237**
المطلب الأول: أسباب تفاقم الضغوط المرتبطة بمستوى التنمية الريفية في الجزائر	**237**
المطلب الثاني: قنوات تخفيف الضغوط المرتبطة بضعف مستوى التنمية الريفية في الجزائر	**246**
المبحث الرابع: مظاهر تأثر الإستقرار الإجتماعي بمستوى التنمية الريفية و نتائجه	**250**
المطلب الأول: الإحتجاجات المدفوعة بمستوى التنمية الريفية: أشكالها و مواضيعها	**250**
المطلب الثاني: نتائج الإحتجاجات المدفوعة بأسباب تنموية في الجزائر	**263**
خلاصة الفصل الرابع:	**265**
الفصل الخامس: **ولاية بومرداس كمثال عن دور واقع التنمية الريفية في التأثير على الإستقرار الإجتماعي**	**266-328**
تمهيد الفصل الخامس	**266**
المبحث الأول: ولاية بومرداس: التعريف و الإمكانيات التنموية	**267**
المطلب الأول: التعريف بولاية بومرداس	**267**
المطلب الثاني: إمكانيات التنمية في ولاية بومرداس	**272**
المبحث الثاني: تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة في ولاية بومرداس 2003-2014	**275**
المطلب الأول: تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة خلال الفترة التجريبية 2003-2008	**275**
المطلب الثاني: تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة خلال الفترة 2009-2014	**277**

المبحث الثالث: واقع التنمية الريفية في ولاية بومرداس	**287**
المطلب الأول: البعد الإقتصادي للتنمية الريفية في ولاية بومرداس: الواقع و مظاهر التفاوت الريفي–الحضري	**287**
المطلب الثاني: البعد الإجتماعي للتنمية الريفية في ولاية بومرداس: الواقع و مظاهر التفاوت الريفي –الحضري	**304**
المبحث الرابع: الإحتجاجات المحلية و علاقتها بواقع التنمية الريفية في ولاية بومرداس	**317**
المطلب الأول: نماذج عن الإحتجاجات المحلية في ولاية بومرداس و علاقتها بالتنمية الريفية	**317**
المطلب الثاني: دلالات و خصائص الإحتجاجات المدفوعة بضعف التنمية الريفية في ولاية بومرداس	**322**
خلاصة الفصل الخامس	**328**
الخاتمة	**329**
الملاحق	**342**
المراجع	**362**

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
1	سكان الريف بالمليون و نسبتهم المئوية من إجمالي السكان	55
2	عدد و نسبة السكان الذين يعيشون تحت 1,25$ في اليوم من إجمالي سكان العالم	56
3	توزيع نسب الفقراء الذين يعيشون بأقل من 1,25$ لليوم في الأرياف و المدن حسب الأقاليم	57
4	نقاط الإختلاف بين إقتصاد السوق الإجتماعي و الإقتصاد الليبرالي	83
5	آثار تطبيق برامج صندوق النقد الدولي على الطبقات الإجتماعية.	103
6	توزيع التجمعات الريفية و نصف الريفية جغرافيا	134
7	تصنيف البلديات الريفية و الحضرية في الجزائر حسب إحصائي السكان 1998-2008	135
8	التوزيع الجغرافي لبلديات الجزائر حسب طبيعتها	137
9	توزيع المشاريع الجوارية للتنمية الريفية حسب المواضيع و سنوات تنفيذها.	174
10	حصيلة المرحلة التجريبية لـ م ج ت ر م و المشاريع الجوارية لمكافحة التصحر (2003 – نهاية 2006)	191
11	توزيع عدد الوظائف المستحدثة في إطار م ج ت ر م ما بين 2009-2014 حسب الولايات	193
12	الولايات التي شهدت إرتفاعا في عدد م ج ت ر م الهادفة إلى تنويع الأنشطة الإقتصادية	194
13	حصيلة برنامج التشغيل الريفي إلى غاية نهاية ديسمبر 2014	195
14	تطور الإنتاج الفلاحي للجزائر و نسبة تغطيته للحاجيات الغذائية الوطنية	196
15	بعض العوامل الإيجابية التي ساهمت في رفع مستوى الإنتاج الفلاحي ما بين سنتي 2000-2015	197
16	إستفادة النساء الريفيات في ولاية تيبازة من المشاريع الجوارية و صعوبة الإستفادة من مشاريع تربية الحيوانات	235
17	تطور مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد بين 2006 – 2012 حسب مناطق البرمجة الإقليمية	241
18	معدلات التمدرس العشرة الأضعف حسب البلديات سنة 2008	257
19	تطور نسبة البطالة وفق الأعمار و مكان الإقامة خلال الفترة 2004 – 2014	259
20	دوائر ولاية بومرداس و بلدياتها و مساحتها	267
21	تصنيف بلديات ولاية بومرداس حسب الديوان الوطني للإحصائيات	268
22	تطور السكان في البلديات الريفية في ولاية بومرداس	269
23	توزيع مناطق النشاط على البلديات و عدد المشاريع المتركزة في كل منطقة نشاط	274
24	مؤشرات تأثير المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة بولاية بومرداس	281
25	تطور بعض مؤشرات قطاع الفلاحة في ولاية بومرداس بين سنتي 2000- 2015	287
26	تطور بعض المنتجات الفلاحية و مساحتها في ولاية بومرداس 2000-2015	288
27	تطور الثروة الحيوانية في بومرداس قبل و بعد تنفيذ سياسة التنمية الريفية	290
28	نسبة الحاصلين على الموافقة البنكية من إجمالي طالبي القرض المصغر في بعض البلديات الريفية حتى نهاية 2015	295
29	نسب البطالة في بلديات ولاية بومرداس بين سنتي 2012-2015	299
30	عدد مناصب العمل الدائمة المستحدثة في إطار م ج ت ر م في ولاية بومرداس	300
31	التفاوت بين البلديات الريفية و الحضرية في إحتضان م ص م و في إستيعابها للعمال	301
32	التغطية بالعيادات المتعددة الخدمات في بعض البلديات الريفية و الحضرية لولاية بومرداس إلى غاية نهاية 2015	305
33	نسب التزود بالكهرباء و الغاز في بلديات الريفية و الحضرية ولاية بومرداس	314
34	نموذج عن الإحتجاجات التي شهدتها ولاية بومرداس و المدفوعة بأسباب تنموية	318

قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
1	تأثير الحلقة الخبيثة للفقر على الإستقرار الإجتماعي	97
2	العوامل السياسية الداخلية المهددة للإستقرار الإجتماعي	99
3	حالات تأثير مستوى التنمية الريفية على الإستقرار الإجتماعي	122
4	تطور البلديات الريفية و الحضرية خلال الفترة 1990-2008	136
5	بنية الوظائف المستحدثة في المناطق الريفية حسب قطاعات النشاط 2003-2014	188
6	عدد المشتغلين في قطاع الفلاحة بين 2000-2014	189
7	تطور قيمة الصادرات و الواردات الزراعية	198
8	الإرتفاع في عدد الموظفين في ولاية بومرداس في كل قطاع بين سنتي 2012-2014	296

قائمة الإختصارات:

أولا: الإختصارات باللغة العربية

م ج ت ر م: المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة.

م ص و م: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

م و ت ف ر: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية.

ج ج د ش: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

ثانيا: الإختصارات باللغة الأجنبية

MADR : ministère de l'agriculture et de développement rural**.**

PNDA : plan national de développement agricole.

PNDAR : plan national de développement agricole et rural.

SNDRD : stratégie nationale de développement rural durable.

PRR : politique de renouveau rural.

FNRDA: fond national de régulation et de développement agricole et rural.

FDRMVTC : fond de développement rural et de mise en valeur des terres par la concession.

FLDPPS : fond de lutte contre la désertification et de promotion de la steppe.

PPLCD : programme de proximité de lutte contre la désertification.

Ceneap : centre national des études et d'analyse de la population.

Fonal : fonds national de logement.

PPDRI : projet de proximité de développement rural intégré.

Ons: office national des statistiques.

Andi: agence national de développement de l'investissement.

مقدمة

مقدمة:

يعتبر تخلف الأقاليم الريفية إقتصاديا و إجتماعيا أحد التحديات التي تواجه الدول النامية منذ إستقلالها خاصة و أنها تستوعب 95% من السكان الريفيين في العالم، يعاني ثلاث أرباعهم من الحرمان بأبعاده المتعددة[1]، نتيجة عوامل تاريخية، و أخرى تتعلق بالإستراتيجيات التنموية التي تبنتها هذه الدول بعد إستقلالها، والتي رجحت الكفة في مجال التنمية لصالح المدن مقابل توجيه إهتمام أقل بالأرياف بشكل عمق درجة التفاوت بينهما في الفرص و البدائل الإقتصادية، و في الإستفادة من مختلف الخدمات الإجتماعية.

وأمام تنامي ما أسماه Yung Ruth بأثر الإيضاح المترتب عن إنتشار وسائل الإتصال[2]، و حركة الأشخاص داخل الدول و خارجها بفعل ما كرسته العولمة، زادت عمليات المقارنة لدى السكان الريفيين بين وضعهم ووضع السكان في المناطق الحضرية، و حتى في الدول الأخرى، بشكل سمح بإدراك درجة التفاوت التنموي أو بالأحرى درجة الحرمان، ودفع بوتيرة النزوح صوب المدن نحو الإرتفاع، مهددا بذلك مسعى التحضر المستدام لما يرتبط بالنزوح من مشاكل البطالة، الأحياء الفوضوية، الفقر و الضغط على الخدمات، بسبب محدودية قابليتها للإستيعاب في المجالين الإقتصادي و الإجتماعي، و مكرسا لمزيد من التحديات أمام هذه الدول للوفاء بما ورد في الفقرة 19 من إعلان الأمم المتحدة للألفية، المتضمن تأكيدا على ضرورة بلوغها هدف مدن خالية من الأحياء الفقيرة كصورة من صور التهميش المجالي، و معمقا لدرجة الحرمان من التنمية الأمر الذي وضع الإستقرار الإجتماعي لكثير من الدول على المحك، إستنادا للطروحات التي تضمنتها نظرية الحرمان النسبي، على غرار الطرح المقدم من طرف DENTON MORRISSON الذي أرجع ظهور الإحتجاجات في المناطق الريفية إلى حرمان الأفراد من حاجاتهم الأساسية، و DANIEL LEARNER الذي بين أن الإحتجاجات تظهر في المناطق التي تتطور بوتيرة أدنى مما يرغب سكانها، و PITRIM SOROKINE الذي أكد أن الإحتجاجات تنتشر نتيجة تدني مستوى التنمية، سواء كان ذلك في المناطق الريفية أو الحضرية[3]. وحتى المقاربة المجالية في مجال الجغرافيا الحضرية التي تعتبر أن الإضطرابات الإجتماعية تظهر نتيجة التفاوت بين الأقاليم في مستوى التنمية.

حيث تسبب الوضع المتدني للتنمية في كثير من المناطق التي يعتبر سكانها أنفسهم محرومين منها في إثارة إحتجاجات للمطالبة بتحسين أوضاعهم الإقتصادية و الإجتماعية في ظل ترسخ الثقافة الحقوقية في

[1] The world bank, **rural urban dynamic and the mellinnium development goals**, 2013,p 2.
[2] تيد روبرت غير، **لماذا يتمرد البشر**، تر: مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية، 2004، ص 163.
[3] نفس المرجع، ص ص 80،89.

المجتمعات، و هو ما ينطبق على حالة تونس التي تتميز بتركز 52% من شركاتها في 7 محافظات ساحلية، مع تواجد 32% من المؤسسات الإقتصادية التونسية في العاصمة فقط[1]، الأمر الذي إنعكس على التشغيل في المناطق الريفية، حيث قدرت نسبة البطالة سنة 2010 بـ 36%، لترتفع إلى 49% سنة 2012، إضافة إلى معاناة سكان الأرياف من نقص الموارد المائية بسبب توجيهها لقطاع السياحة، و هو ما أثر سلبا على أنشطتهم و مداخيلهم، و دفع السكان للتعبير عن سخطهم على الوضع من خلال تنظيم إحتجاجات منذ نهاية 2010، لتستمر حتى بعد سقوط نظام زين العابدين بن علي، مما جعل الحكومة الإنتقالية توجه جهودا أكبر للتنمية المحلية من خلال إستحداث وزارة جديدة لها، لكن إستمرار العجز عن الإستجابة للحاجات الإقتصادية والإجتماعية للمواطنين أدى إلى إرتفاع عدد الإحتجاجات من 4960 سنة 2015 إلى 9600 سنة 2016، تركز معظمها في المناطق الداخلية المعزولة، حيث تمحور 24% منها حول موضوع التشغيل، أما 76% المتبقية فقد دارت حول المطالبة بالتنمية[2].

تنطبق هذه الحقيقة على الصين التي سجلت إرتفاعا في عدد الإضطرابات الإجتماعية من 8700 سنة 1993 إلى 74.000 سنة 2004 ثم 87.000 سنة 2006[3]، بسبب تدني الوضع التنموي في المناطق الريفية مقابل تحقق تطور متواصل للمناطق الحضرية خاصة الساحلية الشرقية، و هو ما أثار إنتباه حكومات هذه الدول للإختلالات التنموية، و دفعها للمسارعة إلى إتخاذ تدابير علاجية لإصلاح الوضع، وتضييق فجوة التفاوت بين المناطق لتحقيق نوع من الإنصاف الإقليمي في مجال التنمية، مثل لجوء تونس إلى إستحداث وزارة للتنمية المحلية و الإهتمام بالتخطيط التشاركي الصاعد....، وإصدار الصين للوثيقة رقم واحد للتنمية الريفية المتضمنة إصلاح نظام التمويل الريفي، وتخفيض الضرائب على الزراعة، و تكثيف الدولة لإنجاز الخدمات الإجتماعية في الريف، و غيرها من الإصلاحات التي باشرتها دول أخرى كالهند من خلال إصدار المرسوم الوطني لضمان العمالة الريفية، و مبادرة البرازيل بتقديم إمتيازات ضريبية لحاملي المشاريع الراغبين في العمل في الأقاليم الأقل نموا، و مزايا إجتماعية للسكان المقيمين بها، بعد أن تنامت سلبيات ضعف التنمية على الإستقرار الإجتماعي بهذه الدول.

إذا كان الوضع المشار إليه في هذه الدول ناتج عن تنفيذ سياسات كرست تنمية مناطق دون أخرى، إلا أن الحال يختلف بالنسبة للجزائر، التي وجهت جهودا كبيرة للتنمية الريفية إدراكا منها بأهمية تنمية كل مناطق

---

[1] محمد بن شهرة، **سياسات الأمن الغذائي ببلدان المغرب العربي: الجزائر، تونس، المغرب**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، 2012، ص ص 115، 116.

[2] هادية الشاهد المسيلي، تونس تحتل المرتبة الثالثة مغاربيا: غلاء الأسعار يشعل الإحتجاجات: فأين الحكومة؟، **الشروق**، 21 جانفي 2017، على الموقع : http://alchourouk.com

[3] خديجة عرفة محمد، بين النمو و التنمية: الأبعاد الإجتماعية للصعود الصيني، **السياسة الدولية**، ع173، يوليو 2008، ص 100.

البلاد دون إستثناء، و حرصا منها على دعم إستمرارية مكسب الإستقرار الأمني المتحقق بعد إصدار القانون 99\08 المتعلق بالوئام المدني، الذي سمح بوضع حد لنشاط الجماعات الإرهابية التي تركزت بشكل كبير في المناطق الريفية بشكل أفرغها من سكانها، وجردها من حركيتها الإقتصادية، و وضع الدولة أمام مزيد من التحديات المتعلقة بتحقيق التوازن الإنمائي وتوزيع السكان، وتجسيدا لقناعة مفادها أنه لا يمكن الوقاية من التوترات الإجتماعية و تحقيق الإستقرار بكل أبعاده دون تنمية حسب ما أوردته في برنامج العمل الوطني للحكامة، حيث بادرت سنة 2002 بتضمين المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بعدا ريفيا، و ذلك بعد إعداد خريطة الفقر سنة 2001 التي بينت أن البلديات الريفية تمثل الوعاء الحاوي للحرمان بأبعاده المتعددة، و بعد التيقن بأن إنعاش قطاع الفلاحة و تعزيز مساهمته في الإقتصاد الوطني لا يمكن أن يتحقق إلا إذا تم تزويد الفضاء الذي تمارس فيه والمتمثل في الريف بكل مقومات الحياة، لهذا تم إستحداث وزارة منتدبة مكلفة بالتنمية الريفية تتولى هذا الأمر، حيث تم طرح المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة كأداة لتحقيق هذه الأهداف، من خلال الشروع في تنفيذها على نحو تجريبي سنة 2003، ثم تخصيص عدد من المشاريع الجوارية لكل ولاية مسجل في عقود النجاعة للفترة 2009 –2014، مع إرفاق ذلك بالإطار التقني والمالي اللازم لدفعه قدما، بينما إقتصر الإطار التشريعي على الجانب الفلاحي نظرا لعدم الإفراج على قانون الريف الجزائري.

لكن، رغم تطبيق سياسة تمييز إيجابي لصالح المناطق الريفية و إعتبارها من طرف الدولة كأداة لضمان الإستقرار بكل أبعاده في المجتمع الجزائري حسب ما أكدته في وثيقة التجديد الريفي، إلا أن وتيرة الإحتجاجات المدفوعة بعوامل تنموية في المناطق الريفية أخذت في الإرتفاع منذ 2004، لتصبح يومية الحدوث منذ سنة[1] 2009 أي تزامنا مع تنفيذ سياسة التجديد الريفي، و مع إهتمام الدولة بإستحداث قنوات للإستماع لمشاكل المواطنين وتلقي مطالبهم، كمهمة الوساطة التي كانت تضطلع بها اللجنة الوطنية الإستشارية لترقية حقوق الإنسان إلى غاية 2016، و المجلس الأعلى لحقوق الإنسان حاليا، إلى جانب خلايا الإصغاء على مستوى الولايات التي شرع في إستحداثها سنة 2011 بالموازاة مع رفع حالة الطوارئ، و تزايد وتيرة الإحتجاجات في سياق إقليمي يتميز بدوره بالغليان الإجتماعي، حيث أصبح قطع الطرق بالعجلات المطاطية، و إضرام النار بها، إضافة إلى حبس المنتخبين المحليين، والتهديد بالإنتحار حرقا أمام الهيئات الرسمية..، و غيرها من أشكال الإحتجاج أساليب رئيسية للمطالبة بالحقوق التنموية في الجزائر، وهو ما ينطبق على ولاية بومرداس التي تعتبر مثالا معبرا عن هذا الواقع في هذه الدراسة، وهو ما يستدعي البحث في مكامن الخلل في هذا الشأن.

[1] الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، **الجزائر: سوء المعيشة**، التقرير الدوري رقم 13-14 حول الحقوق الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية، 2010، ص12.

الإشكالية:

تبنت الجزائر سنة 2002 سياسة تنموية جديدة قوامها التمييز الإيجابي لصالح المناطق الريفية لوضع حد للحرمان متعدد الأبعاد الذي لطالما تركز في هذه المناطق، و تكريسا للعدالة في الحصول على الحق في التنمية، و دعما للتوازن الإنمائي بين جميع مناطق البلاد، و تعزيزا للإستقرار بكل أبعاده بإعتبار أن الوضع التنموي يعتبر أحد العوامل المؤثرة على الإستقرار الإجتماعي للدول، من خلال تسببه في إثارة إحتجاجات للمطالبة بالتنمية، و من هذا المنطلق نحاول معالجة هذا الموضوع إنطلاقا من طرح الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة واقع التنمية الريفية في تعزيز الإستقرار الإجتماعي في الجزائر في ظل تنفيذ هذه السياسة التنموية الجديدة؟ و في ولاية بومرداس كمثال توضيحي لهذا الوضع؟

للإجابة على هذه الإشكالية لابد من الإجابة على مجموعة من الأسئلة الفرعية التي تساهم في توضيح الدراسة:

- ما هو مضمون السياسة الموجهة لتنمية المناطق الريفية في الجزائر خلال الفترة 2000-2014؟
- ما هي أسباب ظهور و تنامي الإحتجاجات الإجتماعية في المناطق الريفية الجزائرية عامة؟ و في ولاية بومرداس تزامنا مع تنفيذ سياسة تنموية بها؟
- ما هي مواضيع الإحتجاجات التي تظهر في المناطق الريفية؟ و ما هي الشعارات المرفوعة خلالها، وما دلالاتها؟

الفرضيات: للإجابة على الأسئلة السابقة قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

1. تشكل التنمية الريفية ضرورة لتقليص معدل الحرمان متعدد الأبعاد في الدول النامية و بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية 2000- 2015 و أهداف التنمية المستدامة 2016-2030.
2. يؤدي ضعف التنمية الريفية خاصة في بعديها الإقتصادي و الإجتماعي، و ما يرتبط بذلك من حركيات إلى زعزعة الإستقرار الإجتماعي في الدول النامية.
3. أدت كثرة العراقيل المرافقة لتنفيذ سياسة التنمية الريفية في الجزائر عامة، و في ولاية بومرداس كمثال معبر عن هذا الواقع إلى عدم بلوغ الأهداف على النحو المتوقع من هذه السياسة.

4. تسبب ضعف التنمية الريفية في الجزائر عامة و في ولاية بومرداس كمثال توضيحي لهذا الواقع، إضافة إلى عدم قدرة المؤسسات المكلفة بالتكفل بإنشغالات المواطنين على الإستجابة لها بطريقة ملائمة، و في الوقت المناسب إلى إثارة إحتجاجات للمطالبة بالحق في التنمية.

المناهج و الإقترابات: إقتضت معالجة الموضوع و إختبار صحة الفرضيات التالية إتباع المناهج التالية:

أولا: المناهج

المنهج الوصفي التحليلي: تمت الإستعانة به في توضيح بعض الحقائق كمظاهر تخلف الأرياف، وتجاوز ذلك إلى محاولة تفسير الأسباب الكامنة وراء هذا الوضع، و الخوض في المعوقات التي لا تزال تعرقل تنميتها، و في تفسير العلاقة التي تربط التنمية الريفية بالإستقرار الإجتماعي، إنطلاقا من تحديد المؤشرات التنموية التي من شأن توفرها أو إنعدامه تعزيز الإستقرار أو تهديده. إضافة إلى توظيف هذا المنهج في عرض نظريات، مداخل ونماذج التنمية الريفية، و إبراز خطورة إستيراد مقاربات و نماذج تنموية ظهرت في مجتمعات تختلف في ظروفها، إمكانياتها و أهدافها عن ظروف الدول النامية.

منهج دراسة الحالة: و ذلك من خلال محاولة التعرف على دور التنمية الريفية في تعزيز الإستقرار الإجتماعي في الجزائر أو تهديده خلال الفترة 2000-2014.

ثانيا: الإقترابات

إقتراب النظم: الذي يهتم بكيفية تلقي الأنساق للمدخلات و كيفية الإستجابة لها، حيث ينطلق هذا الإقتراب من الإعتراف بوجود بيئتين يتفاعل معها النظام داخلية و خارجية و تمثلان مصادر المدخلات، و قد تم توظيف هذا الإقتراب في تحديد الظروف الداخلية (إجتماعية، سياسية، إقتصادية)، و الخارجية (الأجندة 21، إعلان روما 1996...) التي جعلت النظام في الجزائر يقر سياسة تنموية موجهة للمناطق الريفية، و التي تمثل مخرجات عملية التحويل، أما كيفية تلقي المعنيين بها لها من خلال المشاركة من عدمه، و المشاكل الناتجة عن بعض الصعوبات و العراقيل المرافقة للتنفيذ فتمثل التغذية الإسترجاعية التي شكلت بدورها مصدرا للمدخلات التي تدفع الجهات المختصة لإعادة النظر في هذه الجوانب، و إتخاذ قرارات تواكب الواقع الميداني، فالحاجة إلى حل مشكلة السكن دفعت لإقرار برنامج السكن الريفي بشروط محددة أدت إلى عدم حل المشكلة، مما أدى بالدولة إلى مراجعة شروط الإستفادة.

إقتراب الإتصال: ينصب إهتمام هذا الإقتراب على القنوات التي يتم من خلالها تدفق المعلومات أو الرسائل بين الفواعل، و على أنواع الرسائل المرسلة، و كيفية إستجابة المرسل إليه لها، و على التغذية الإسترجاعية، حيث يظهر توظيف هذا الإقتراب عند تناول الإحتجاجات المدفوعة بأسباب تنموية في ولاية بومرداس، حيث يعتبر المواطنون هم المرسل، و خلايا الإصغاء و الإستقبال هي القناة التي تتولى نقل الرسالة للقطاعات المعنية، و هذه الأخيرة هي التي تتصرف بإتخاذ تدابير و إجراءات للتعامل مع المشاكل و المطالب المطروحة على مستوى الخلايا من خلال الإستجابة إيجابيا لها أو الإمتناع عن ذلك، و هو ما يجعل هذه القطاعات هي مصدر الرسالة، و المواطنون هم المستقبل أو المرسل إليه، و هنا في حالة عدم رضاهم على الرسالة الجديدة، تثار إحتجاجات التي تمثل بدورها قناة إتصالية بديلة، و هكذا تستمر العملية الإتصالية.

الدراسات السابقة:

أولا: الدراسات باللغة العربية

دراسة لـ **سامية حميدي** و **بلقاسم سلاطنية**، بعنوان "**العنف و الفقر في المجتمع الجزائري**" (نشرت سنة 2008) ، ربطا من خلالها بين السياسات الإقتصادية المطبقة في الجزائر منذ الإستقلال، و ما أفضت إليه من نتائج إقتصادية وإجتماعية و بين الإحتجاجات الإجتماعية التي عرفتها الجزائر منذ نهاية الثمانينيات، ففشل الثورة الزراعية في تحسين ظروف معيشة السكان الريفيين، وتزامنها مع تبني سياسة تستهدف تشجيع الصناعة في المدن، إضافة إلى إنكشاف التفاوت بين المناطق في مستوى الدخل، و إمكانية الحصول على الخدمات بفعل الدور الذي مارسته وسائل الإتصال، قاد إلى موجات هجرة ريفية وزراعية كبيرة، مست بالدرجة الأولى الفئات الريفية الأفقر الباحثة عن عمل لا يتطلب مهارات عالية، و أمام عجز القطاع الصناعي الناشئ عن إستيعاب طالبي العمل، ومحدودية قدرة المرافق الخدماتية على إشباع الحاجات المتزايدة، طفت إلى السطح مشكلتين حادتين و هما البطالة و السكن، قادتا بدورهما إلى نشوء القطاع غير الرسمي، و تزايد الأحياء القصديرية على أطراف المدن، ونظرا لعدم قدرة الدولة آنذاك عن إتخاذ أي إجراءات لتغيير الوضع بسبب إنهيار أسعار النفط الذي يعتبر المورد الإقتصادي الأساسي لتمويل التنمية في البلاد، تنامى الإستياء الشعبي دافعا بالجماهير للخروج في إحتجاجات في 5 أكتوبر 1988، و هي نفسها العوامل التي بقيت تغذي الإحتجاجات الإجتماعية في السنوات التي تلت هذا التاريخ.

تأتي دراستنا لإثراء نفس المجال البحثي لكن على المستوى الزمني من خلال تسليط الضوء على العلاقة بين التنمية الريفية و الإستقرار الإجتماعي خلال الفترة 2000-2014.

مذكرة ماجستير بعنوان "**سياسات الأمن الغذائي ببلدان المغرب العربي**"، من إعداد الباحث **محمد بن شهرة**، تناول فيها أهمية الأمن الغذائي من زاويتين: الإستقرار السياسي و الإستقرار الإجتماعي في كل دولة من الدول الثلاثة محل الدراسة و هي الجزائر، تونس، و المغرب.

توصل من خلال هذه الدراسة إلى أن دول المغرب العربي رغم إمتلاكها للإمكانيات الطبيعية، المالية والبشرية لتحقيق الأمن الغذائي، إلا أن الإفتقار لسياسة بعيدة المدى قائمة على دراسات إستشرافية للأمن الغذائي حال دون ذلك، و هو ما جعلها عرضة لتقلبات الأسواق الخارجية، بشكل زاد من إحتمالات تعرضها لأزمات الغذاء، و ما ينجر عنها من إهتزاز للإستقرار الإجتماعي، و يستدل على ذلك بتونس التي أدى إرتفاع المواد الإستهلاكية بها إلى ظهور حركات إجتماعية زعزعت الإستقرار الإجتماعي، و الجزائر من خلال حدوث إحتجاجات في 4 و 5 جانفي 2011 بسبب إرتفاع أسعار المواد الغذائية.

غير أن التحليل في هذه الدراسة إقتصر على عامل الأمن الغذائي، و دوره في التأثير على الإستقرار الإجتماعي للدول المغاربية، بينما نحاول من خلال دراستنا إبراز العراقيل التي رافقت تنفيذ سياسات التنمية الريفية في الجزائر، و ما ترتب عنها من نتائج، و دور ذلك في إثارة الإحتجاجات.

ثانيا: الدراسات باللغات الأجنبية:

دراسة لـ **Hafedh Sithom** بعنوان "**pouvoir urbain et paysannerie en tunisie**": يحلل من خلالها آثار التفاوت بين المناطق الريفية و الحضرية في تونس، مع تسليط الضوء على ظاهرتي البطالة وغياب العدالة في توزيع الملكيات الزراعية، حيث دعا صناع القرار في تونس إلى إعادة التفكير في الأولويات من أجل تفعيل إستراتيجية جديدة شاملة، تأخذ بعين الإعتبار مصالح كل فئات المجتمع ريفيين أو حضريين، وتسمح بالتوفيق بينها بشكل عادل، لأنه في حالة عدم التحرك في هذا المنحى، فإن ثورة مثيلة لثورة الخبز لجانفي 1984 تلوح بالإنفجار.

سمحت لنا هذه الدراسة بالتعرف أكثر على العلاقة بين متغيري الدراسة من خلال الإستشهاد بما شهدته تونس سنة 1984 من إحتجاجات، و مخاطر بقاء العوامل المهددة للإستقرار الإجتماعي قائمة بها على مدار السنوات، بشكل أفضى إلى تنامي الإحتجاجات بها.

دراسة لـ عمر بسعود بعنوان " **aux origins paysanes et rurales des bouleversements politiques en afrique du nord: l'exception algerienne (2013)**

سلط الباحث من خلالها الضوء على الجذور الريفية و الفلاحية التي أدت إلى إضطرابات إجتماعية في دول شمال إفريقيا و هي تونس و مصر، مؤكدا أن السبب في حدوث إضطرابات في هذه الدول و عدم حدوثها في الجزائر (بإستثناء إحتجاجات جانفي 2011) راجع إلى تمتع الجزائر بالريع النفطي، و تمكنها من إعادة توزيع جزء منه لصالح سكان المناطق الريفية و الفلاحين من خلال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، و سياسة التجديد الفلاحي والريفي، و الدعم الواسع لأسعار المواد الغذائية، حيث سمحت هذه العوامل حسبه بالحد من تراكم الضغوط الإجتماعية من جراء إرتفاع أسعار الغذاء سنة 2008، على عكس تونس ومصر التي لم تتمكن من مواجهة هذه الصدمات. أما المغرب فقد أرجع الباحث الإضطرابات التي عرفتها منذ سنة 2000 إلى التفاوتات الشديدة بين الريف و المدينة في كل نواحي الحياة خاصة الدخل، و إرتفاع الأسعار.

تفيد هذه الدراسة في فهم العوامل التي تجعل من الإحتجاجات المدفوعة بأسباب تنموية في الجزائر تختلف عن نظيراتها في دول شمال إفريقيا الأخرى في مستوى الحدة، و الإستمرارية، و الإنتشار.

الإطار الزماني و المكاني للدراسة:

الإطار الزماني: يتمثل في الفترة 2000 – 2014 و قد تم إختيار هذه الفترة لأن سنة 2000 تمثل تاريخ بداية السياسة الجديدة للتنمية الفلاحية من خلال إطلاق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الذي أضيف له البعد الريفي سنة 2002، أما سنة 2014 فهي تمثل السنة الأخيرة لتنفيذ عقود النجاعة للتجديد الفلاحي و الريفي، لكن، نظرا لصعوبة إحداث قطيعة زمنية لسيرورة الظواهر الإجتماعية بإعتبار أن السياسات التنموية تكمل بعضها سيتم الرجوع بشكل موجز إلى السياسات التنموية المتبعة في الجزائر لتنمية المناطق الريفية منذ الإستقلال للوقوف على نتائجها و العراقيل التي حالت دون إحداث تنمية ريفية حقيقية خلال أربعة عقود بعد الإستقلال.

الإطار المكاني: نحاول من خلال هذا البحث تسليط الضوء على دور التنمية الريفية في تعزيز أو تهديد الإستقرار الإجتماعي، منتقلين من العام إلى الخاص، من خلال محاولة الكشف عن ذلك التأثير بالرجوع إلى بعض النماذج في الدول النامية، ليتم بعدها التفصيل في العلاقة بين المتغيرين في الجزائر عامة، و في ولاية بومرداس كمثال.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من طبيعة الموضوع الذي تتناوله و حداثته و تعدد جوانبه، فحتى و إن كان موضوع التنمية في علاقتها بالإستقرار قد لقي إهتماما كبيرا من قبل الباحثين إلا أنه لم يسبق و أن تم الربط بين التنمية في إطارها الريفي بالإستقرار الإجتماعي في الحالة الجزائرية، لهذا يأتي هذا البحث لسد هذا النقص، كما تتأتى أهمية البحث من كونه يركز على ظاهرة آخذة في التنامي في المجتمع الجزائري عامة وفي المناطق الريفية بشكل خاص و هي الإحتجاجات، أما تعدد جوانب الموضوع فهو نابع مما تقتضيه الإجابة على الإشكالية من بحث في فواعل التنمية الريفية في الجزائر، و في مجالات المشاريع التنموية الريفية و أسباب تعثر بعضها و عدم إستفادة كثير من المواطنين منها رغم رصد الدولة لموارد مالية كبيرة لإنجازها، والأسباب التي تدفع المواطن للجوء إلى الإحتجاج للمطالبة بحقه في التنمية رغم وجود عدة قنوات تسمح له بإيصال مطالبه للجهات الرسمية و حل مشاكله كخلايا الإصغاء و الإستماع على مستوى الولايات، أو طلب وساطة اللجنة الوطنية الإستشارية لترقية حقوق الإنسان عندما يتعلق الأمر بمشاكل مع الإدارات العمومية.

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى:

- تحديد الإمكانيات و البدائل الإقتصادية التي تتوفر عليها المناطق الريفية الجزائرية.
- الوقوف على جهود الجزائر لمعالجة مسألة التفاوت التنموي الريفي – الحضري و إستدراك تعمق هذه المشكلة منذ الإستقلال تحقيقا للتنمية المتوازنة و تكريسا للعدالة في الحصول على الحق في التنمية.
- التعرف على العوامل التي جعلت المواطنين القاطنين بالمناطق الريفية ينظمون إحتجاجات للمطالبة بالتنمية رغم توجيه مشاريع جوارية لتنمية هذه المناطق.

أسباب إختيار الموضوع:

أول أسباب إختيارنا لهذا الموضوع يكمن في ضرورة مطابقة مواضيع البحث لمحاور البحث المحددة من طرف إدارة المدرسة، و المتمثل في محور "إشكالية الإتصال في التنمية المحلية"، إضافة إلى الرغبة في تقديم إضافة علمية في مجال تخصصنا، و هو الإتصال و التنمية، خاصة و أن الدراسات التي تربط بين هذين المتغيرين لا تزال قليلة، و ذلك من خلال الجمع بين التنمية الريفية وبين الإستقرار الإجتماعي الذي يعبر عن الهدوء و غياب الإحتجاجات بمختلف أشكالها، و التي أصبحت مؤخرا قناة إتصالية بديلة لنقل المطالب المجتمعية المتعلقة بالتنمية.

أدوات الدراسة: تم الإعتماد في إعداد هذا البحث على:

- الكتب، الدوريات، القوانين، التقارير الدولية و أوراق العمل الصادرة عن منظمات دولية كاللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، البنك العالمي، و التقارير الوطنية الصادرة عن المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي، و الديوان الوطني للإحصائيات.
- الوثائق الصادرة عن وزارة الفلاحة و التنمية الريفية الجزائرية و قواعد بياناتها.
- الوثائق العلمية الصادرة عن المركز الوطني للبحث في الإقتصاد التطبيقي، و مراكز بحثية دولية كالمركز العربي لأبحاث و دراسات السياسات.
- الزيارات الميدانية و المقابلات كالزيارة التي قمنا بها لبنك الفلاحة و التنمية الريفية – وكالة العقيد عميروش بالعاصمة– للتعرف عن قرب على كيفية منح القروض و ما يرتبط بها من شروط، و زيارات ميدانية إلى ولاية بومرداس، مع إجراء مقابلات غرضها الحصول على إجابات على الأسئلة التي لم يكن بالإمكان الحصول عليها من المراجع و هي مقابلات تمت على مستوى المؤسسات المعنية بالموضوع كوزارة الفلاحة والمديرية العامة للغابات و ولاية بومرداس و المقابلات مع المواطنين.
- المواقع الإلكترونية: و ذلك للحصول على المعلومات الحديثة و المحينة التي يتعذر الحصول عليها من المصادر التقليدية كموقع وزارة الداخلية و السكن و صندوق ضمان قروض الإستثمار.

صعوبات البحث:

- قلة الأدبيات المتعلقة بالمتغير التابع – الإستقرار الإجتماعي– في الجانب المتعلق بالجزائر، وكثرة الأحكام القيمية بخصوصه في المراجع الموجودة.
- تضارب الإحصائيات المتعلقة بالتنمية الريفية في الجزائر رغم صدورها عن مؤسسات رسمية، الأمر الذي تطلب منا وقتا طويلا للتحقق منها، و يطرح في نفس الوقت التساؤلات حول الأسس التي يتم على أساسها إعداد هذه الإحصائيات، و مدى تحيين المؤسسات الرسمية لإحصائياتها.
- صعوبة الإلتزام الدقيق بالفترة التي تغطيها الدراسة لغياب إحصائيات مطابقة لهذه المرحلة.
- صعوبة إجراء زيارات ميدانية خاصة للمناطق الريفية بولاية بومرداس، و صعوبة كسر الحاجز النفسي لدى بعض الأفراد للحصول على إجابات أو توضيحات على إستفسارات بسيطة جدا، خاصة بعد شرح الموضوع لهم و تخوفهم من الجانب المتعلق بالإستقرار الإجتماعي، حيث عرضنا هذا الأمر إلى إلغاء بعض المقابلات بعد قضاء وقت طويل للتحضير لإجرائها، و عدم الإستفادة تماما من بعض المقابلات

نتيجة تهرب المقابلين من تقديم إجابات دقيقة للأسئلة، إعتقادا منهم أن كشف حقيقة إنجاز المشاريع سيعكس صورة سيئة عن كيفية أدائهم لمهامهم.

هيكل الدراسة: تنقسم الدراسة إلى خمسة فصول:

الفصل الأول يتم من خلاله التفصيل في المفاهيم المرتبطة بالمتغير المستقل و المتمثل في التنمية الريفية، مع إستعراض نظرياتها و دواعي تحقيقها و معوقاتها، أما الفصل الثاني فقد تم تخصيصه للمتغير التابع، والمتمثل في الإستقرار الإجتماعي من خلال تحديد مدلوله بدقة، و مقوماته و العوامل المؤثرة سلبا عليه، و المساهمات النظرية المساعدة على تفسيره، و الحالات التي يؤثر في ظلها مستوى التنمية الريفية على الإستقرار الإجتماعي، مع تقديم حالات واقعية عن ذلك، أما الفصل الثالث فقد تم تخصيصه لسياسة التنمية الريفية المنفذة في الجزائر منذ سنة 2000، و الظروف التي أدت إلى صياغة هذه السياسة، والأدوات و الأطر المسخرة لتنفيذها، مع التدقيق في النتائج التي خلفتها على الصعيد الإقتصادي، الإجتماعي و البيئي.

أما الفصل الرابع فقد تم فيه تسليط الضوء على واقع الإستقرار الإجتماعي في الجزائر في ظل تنفيذ سياسة التنمية الريفية، إنطلاقا من تحليل عوامل تنامي التوقعات التنموية في المجتمع الجزائري، ثم إبراز قنوات مساهمة السياسة التنموية في إيجاد عوامل من شأنها تدعيم الإستقرار الإجتماعي أو التأثير سلبا عليه، ليتم الإنتقال بعدها إلى التركيز على الإحتجاجات الواقعة في المناطق الريفية، و التي تتخذ من التنمية موضوعا لها، أما الفصل الخامس فقد تم تخصيصه لدراسة ولاية بومرداس كمثال عن دور واقع التنمية الريفية في إثارة الإحتجاجات المحلية، إنطلاقا من تحليل مختلف العوامل التي أعاقت التنفيذ الجيد للمشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة بشكل حال دون إستفادة بعض السكان المستهدفين منها.

ثم خاتمة للموضوع، و تحديد أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، و كذا نتائج إختبار صحة الفرضيات.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي و النظري للتنمية الريفية

تمهيد :

يعد مفهوم التنمية الريفية من المفاهيم التي لقيت رواجا منذ بداية النصف الثاني من القرن العشرين، بعد أن أضحت مسألة إيجاد السبل للخروج من دائرة الفقر خاصة في المناطق الريفية في الدول النامية مطلبا ملحا، بإعتبار أن هذه الأخيرة لا تزال تستوعب أكبر نسبة من السكان الريفيين في العالم، و كان التخلف والحرمان سمة تطبع حياة هؤلاء السكان، و قد زاد الوعي بخطورة هذا الأمر بعد إدراك أن الفقر يعيد إنتاج نفسه على المدى البعيد، و ذلك من جراء تكريسه لكل من الأمراض والأمية، و كلتاهما يحرم الإقتصاد على المدى البعيد من الموارد البشرية اللازمة للنهوض به، وهو ما يفضي إلى البقاء في حالة التخلف، و أمام هذا الوضع طرحت التنمية الريفية كعلاج لمشكلة الفقر و التخلف الريفيين، و كركيزة لتحقيق التنمية المتوازنة بإعتبارها تمثل أحد الأبعاد الجغرافية أو المكانية للتنمية المحلية، و نظرا لإدراك أهمية التنمية الريفية في توسيع الفرص الإقتصادية و ضمان الأمن الغذائي، تكثفت جهود الباحثين والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية لبحث مظاهر وأسباب الفقر الريفي، و إستحداث نظريات ومداخل و نماذج تعكس تصوراتهم حول كيفية تحقيق التنمية الريفية، مع محاولة التعرف على العراقيل التي يمكن أن تقف في سبيل تجسيد هذا المسعى ميدانيا لوضع الحلول البديلة لذلك، لهذا إرتأينا تناول كل هذه العناصر إنطلاقا من المباحث التالية:

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للتنمية الريفية

المبحث الثاني: أهداف، مؤشرات و متطلبات تحقيق التنمية الريفية

المبحث الثالث: نظريات و مداخل، و نماذج التنمية الريفية

المبحث الرابع: دواعي تحقيق التنمية الريفية في ظل تنامي عوامل تثبيطها.

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للتنمية الريفية

تقتضي الإحاطة بالجوانب المختلفة لمفهوم التنمية الريفية تعريفه و تمييزه عن المفاهيم المشابهة له، والتعرف على التغيرات التي طرأت عليه منذ ظهوره، و هو ما سيتم تناوله في هذا المبحث:

المطلب الأول: تعريف التنمية الريفية

يقتضي تعريف التنمية الريفية بصفة دقيقة أولا تفكيكه إلى عناصر، و تعريف كل عنصر على حدى كما يلي:

أولا: تعريف التنمية

تعددت و إختلفت التعريفات المقدمة للتنمية، حيث تم تعريفها من زوايا مختلفة، و هذا نظرا إلى حداثة المفهوم في حد ذاته، و إختلاف دلالته بإختلاف توجهات المفكرين والأنظمة الإقتصادية والسياسية التي تتبناها الدول، و حسب أهداف المنظمات الدولية التي بادرت هي الأخرى بتقديم تعريفات خاصة بها، ويبرر الإختلاف أيضا بالتغيرات المتسارعة التي يعرفها مفهوم التنمية، و إتساع الميادين التي تشملها، وهو ما جعل كثير من التعريفات لا تغطي كافة مجالاتها، لهذا حاولنا تقديم تعريفات التنمية حسبما جاء به المفكرين، و حسب ما جاءت به منظمة الأمم المتحدة، و من بين هذه التعاريف نذكر:

تعريف التنمية لغة:

هي مشتقة من "النمو" أي الزيادة و النماء، و يقال "نما الزرع" أي طال و نضج[1]. ومصطلح التنمية مرادف للإنماء، و يقابلهما في الفرنسية Developpement، ويقصد بها حدوث تطورات و تغيرات هامة على الصعيدين الإجتماعي و الإقتصادي[2].

أما في اللغة الإنجليزية فيقابلها مصطلح development، المشتق من فعل to develop الذي يعني التفتح و الإزدهار و النضج[3].

ينسب مصطلح التنمية إلى "**يوجين ستيلي**" الذي إستعمله لأول مرة سنة 1889، عندما إقترح خطة لتنمية العالم بهدف معالجة الأوضاع السياسية و الإقتصادية التي كانت سائدة آنذاك[4].

---

[1] مأمون أحمد محمد النور، التنمية الريفية، **مجلة الأمن و الحياة**، العدد 365، شوال 1433، ص 50.

[2] محمد حسن دخيل، **إشكاليات التنمية الإقتصادية المتوازنة: دراسة مقارنة**، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2009، ص26.

[3] نفس المرجع، ص18.

[4] خالد صالح عباس، مفهوم التنمية و إرتباطه بحقوق الإنسان بين الإثراء الفكري و التحديات، **مجلة جامعة بابل**، مجلد21، عدد2، 2013، ص 617.

و مع ذلك، يعد مفهوم التنمية مفهوما حديثا، فحتى و إن كان ظهوره يعود إلى مراحل تاريخية سابقة، إلا أنه كان يستخدم على سبيل الإستثناء، فالمصطلحات التي كانت مستخدمة للدلالة عليه هي التقدم المادي، التقدم الإقتصادي، التحديث والتصنيع، أما البروز و الإستخدام الفعلي لمصطلح التنمية فيعود إلى مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية[1]، حيث تنسب إلى رئيس الولايات المتحدة السابق هاري ترومان، عندما دعا في خطاب له سنة 1949 إلى ضرورة تحقيق تنمية مبنية على التعامل العادل والديمقراطي[2].

تعريف التنمية إصطلاحا:

تعرف التنمية إصطلاحا بأنها التطوير و الزيادة و التغير المستمر نحو الأفضل[3]. و التقليل من حدة التفاوت في توزيع الدخل و القضاء على الفقر[4].

وقد عرفها حامد القرنشاوي بأنها: "إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين بهدف إكسابه القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده، بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الإستجابة للحاجات الأساسية والحاجات المتجددة لأعضائه بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات عن طريق الترشيد المستمر لإستغلال الموارد الإقتصادية المتاحة و حسن توزيع عائد ذلك الإستغلال"[5].

فجوهر التنمية وفقا لهذا التعريف هو إحداث موازنة بين الموارد المتاحة للمجتمع و بين حاجاته لإشباع هذه الأخيرة دون إهدار للموارد.

أما الدكتور علي خليفة الكواري فقد عرف التنمية بأنها: "عملية مجتمعية واعية وموجهة لإيجاد تحولات هيكلية تؤدي إلى تكوين قاعدة إنتاجية ذاتية يتحقق بموجبها تزايد منتظم في متوسط إنتاجية الفرد وقدرات المجتمع ضمن إطار من العلاقات الإجتماعية يؤكد الإرتباط بين المكافئة و الجهد، و يعمق متطلبات المشاركة مستهدفا توفير الإحتياجات الأساسية، وموفرا لضمانات الأمن الفردي و الإجتماعي والقومي[6]".

فالتنمية وفقا لهذا التعريف تتطلب النهوض بالقدرات الذاتية للإنتاج، و تعزيز المشاركة من أجل تمكين الأفراد من الحصول على حاجاتهم، و هو ما يساعد على تحقيق الأمن على مختلف الأصعدة.

---

[1] نصر عارف، في مفاهيم التنمية و مصطلحاتها، **مجلة ديوان العرب**، عدد جوان 2008، ص 2.
[2] خالد صالح عباس، مرجع سابق، ص 617.
[3] مأمون أحمد محمد النور، مرجع سابق، ص 50.
[4] بكدي فاطمة، التنمية الزراعية و الريفية المستدامة و دورها في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، **مجلة أبحاث إقتصادية و إدارية**، ع13، جوان 2013، ص 183.
[5] محمد حسن دخيل، مرجع سابق، ص ص 16، 17.
[6] نفس المرجع، ص ص 18، 19.

و التنمية بالنسبة لجوزيف ستيغليتز ليست مساعدة لطرف أو فئة قليلة لتغتني، أو توفير كل الخدمات للمناطق الحضرية مع إهمال سكان الأرياف و تركهم في حالة فقر مزرية، بل هي عملية إحداث تحول في المجتمع مع تحسين حياة الفقراء، و إتاحة الفرصة لكل إنسان للحصول على رعاية صحية وتعليم[1].

كما عرفت هيئة الأمم المتحدة التنمية بأنها عملية يتم بمقتضاها توجيه جهود كل من الأهالي والحكومات لتحسين الظروف الإقتصادية و الإجتماعية في المجتمعات المحلية، لمساعدتها على الإندماج في حياة الأمة بأسرها، و الإسهام في تقدمها بأقصى ما يمكن[2].

وفقا للتعريف السابق فإن تحقيق التنمية لا يقع على عاتق الحكومة فحسب، بل يقتضي أيضا مشاركة المواطنين، كما لا يمكن إختزالها في البعد الإقتصادي، فالتحسن المحقق على المستوى الإقتصادي يبقى محدود الأهمية ما لم يرافقه تحسن على الصعيد الإجتماعي، و بذلك تصبح التنمية عملية متعددة الأبعاد، تستهدف القضاء على التخلف الإقتصادي و الإجتماعي في بلد ما، مع ما يستتبعه من نتائج إيجابية وتغيرات أساسية في حياة الفرد و المجتمع على جميع الأصعدة[3].

إنطلاقا من التعريفات السابقة يمكن بلورة تعريف إجرائي للتنمية و هو: **التنمية عملية تغيير مخططة وبعيدة المدى، تستهدف إحداث تحسن يشمل مختلف نواحي الحياة، من خلال مشاركة الجميع في تحديد الحاجات والأولويات، لإيجاد سبل الإستجابة لها من خلال الإستخدام العقلاني للموارد الذاتية المتاحة.**

جدير بالذكر أن التنمية تختلف عن النمو في كون هذا الأخير يعني الزيادة الكمية في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، فهو إذن كمي، وهو نقيض الركود، بينما التنمية هي ظاهرة مركبة تتضمن النمو الإقتصادي كعنصر هام من عناصرها، إضافة إلى حدوث تغيير في الهياكل الإقتصادية والإجتماعية، وهي عكس التخلف، لهذا فهي أشمل من النمو كونها تمتد إلى التغيير[4]. كما أن النمو يمكن أن يحدث بطريقة تلقائية، و يحدث على المدى القصير على عكس التنمية التي تحتاج إلى تخطيط يمتد على المدى الطويل.

---

[1] Josephe stiglitz, **globalasation and its discontents**, sans citer la maison d'edition, usa ,2002, p252.

[2] صالح خليل الصقور، **الهجرة الداخلية :الضخ الريفي و التضخم الحضري**، ط1، دار زهران للنشر و التوزيع ، عمان، 2013، ص54.

[3] محمد حسن دخيل، مرجع سابق، ص 19.

[4] مراد ناصر، التنمية المستدامة و تحدياتها في الجزائر، **مجلة التواصل**، العدد 26، 2010، ص ص 132، 133.

ثانيا: تعريف الريف

تعريف الريف لغة: تعود أصول كلمة ريف التي تقابلها في الإنجليزية كلمة rural، إلى اللغة اليونانية التي تستخدم كلمة rus التي تعني القرية[1].

تعريف الريف إصطلاحا: تختلف التعريفات المقدمة للريف بسبب صعوبة تحديد أين ينتهي الريف لتبدأ المدينة، و كذا الخصائص المميزة له لهذا تم إعتماد معايير عديدة لتعريفه، و من بين هذه المعايير نذكر:

أ. تعريف الريف وفق معيار الكثافة السكانية:

ليس هناك إتفاق بين الدول على التعداد الذي يمكن على أساسه الحكم على منطقة على أنها ريفية أوحضرية، فكل دولة وضعت نصابا خاصا بها، ففي الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر منطقة ما ريفية إذا كان يقل عدد سكانها عن 2500 نسمة[2]، أما في فرنسا فتعد المنطقة ريفية إذا شملت أقل من 2000 نسمة، ليرتفع النصاب بالنسبة الجزائر إلى 5000 نسمة[3].

كما إستندت منظمة التعاون و التنمية الإقتصادية في تعريفها للريف أيضا على معيار الكثافة السكانية، وميزت إستنادا عليه بين الإقليم الريفي و الإقليم الحضري كما يلي:

- **إقليم ريفي بحت:** و هو الإقليم الذي يعيش 50% من سكانه في تجمعات ريفية، بحيث أن التجمع الريفي به كثافة سكانية أقل من 150 نسمة في الكيلومتر المربع.
- **إقليم حضري:** و هو الذي يزيد عدد سكانه عن 150 نسمة في الكيلومتر المربع.

فالريف وفقا لهذه المنظمة يترجم بخصائص مرتبطة بالوضعية الجغرافية و بحجم التجمعات، أي أن الفضاء الريفي هو ذلك الذي تتواجد فيه التجمعات بأبعاد صغيرة و بكثافة سكانية قليلة[4].

أما المنظمة العالمية للعمل فقد إعتبرت الريف أصغر تقسيم مدني في أي بلد، فالمناطق الحضرية هي أماكن ذات كثافة سكانية تتجاوز 2000 نسمة، أما الأرياف فهي التي تقل كثافتها السكانية عن 2000 نسمة، أما في الدول التي تعد كثافتها السكانية غير كافية للتمييز بين الريف و المدينة، فتقترح المنظمة إستخدام معايير إضافية كالنسبة المئوية من السكان النشطين إقتصاديا و العاملين في مجال الزراعة، وتوفر الكهرباء

[1] رشيد زوزو، الريف و الحضر في الجزائر و المعادلة الصعبة، **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد27\28، نوفمبر2012، ص 263.
[2] مأمون أحمد محمد، مرجع سابق، ص 51
[3] رشيد زوزو، مرجع سابق، ص 264.
[4] بكدي فاطمة، مرجع سابق، ص 185.

والمياه في المساكن، و سهولة الحصول على الرعاية الصحية والإلتحاق بالمدارس والمرافق الترفيهية[1]، و هو ما يدل على أن إتخاذ الكثافة السكانية كمعيار للتمييز بين الريف و الحضر يعتبر غير كافي، إذ تشير الكثير من المعطيات أنه في دول مثل الصين و الهند، قد يصل عدد الأشخاص الذين يعملون لدى مالك أرض واحد إلى 50.000 نسمة أو أكثر، في الوقت الذي لا يتجاوز فيه عدد سكان دولة مثل الفاتيكان عدد سكان بعض الأحياء في بعض الدول[2].

نظرا للقصور الذي يعتري تعريف الريف إستنادا إلى معيار الكثافة السكانية، ظهرت معايير أخرى و هي:

ب. تعريف الريف وفق معيار عدد المساكن: يعد هذا المعيار الأقل إستخداما مقارنة بالمعايير الأخرى، حيث تصنف الأرياف و المدن بناءا على عدد المنازل التي تتكون منها، ويختلف العدد المعتمد من دولة إلى أخرى[3].

ج. معيار طبيعة النشاط الممارس: إرتبط تعريف الريف وفقا لهذا المعيار بمهنة الزراعة، فـ 80% من سكان المدينة يشتغلون في قطاعات الصناعة والخدمات والتجارة، أما الريف فيشتغل 80% من سكانه في قطاع الزراعة[4]. وهناك من إعتبر الريف مجتمعا يعمل غالبية سكانه في الصناعات الأولية وليس بالضرورة الزراعة[5]. وأوضح عالم الأنثروبولوجيا**Alfred krober** بأن الريفيين هم المزارعين الذين لا يستطيعون الحياة دون الإتصال والإعتماد على الأسواق و المراكز الحضرية، فهو ليس وحدة قائمة بذاتها وإنما جزء من المجتمع العام[6].

غير أن تعريف الريف إستناد إلى النشاط الممارس و المتمثل في الزراعة يشوبه القصور، فكثيرا ما يعمل المزارع في المزرعة، و في نفس الوقت يزاول نشاطات غير زراعية خاصة إذا كانت المزرعة قريبة من المناطق الحضرية أو مراكز الصناعة، و هو ما يؤدي إلى التشكيك في فعالية هذا المعيار[7]. كما أن الكثير من سكان المناطق المحيطة بالمدن يزاولون الزراعة، و يعتبرون في نفس الوقت حضريين[8].

د. المعيار المورفولوجي: يقصد به الشكل الخارجي الذي يغلب على منطقة معينة كشكل البنايات.

---

[1] المنظمة العالمية للعمل، **تقرير حول تعزيز العمالة الريفية للحد من الفقر**، مؤتمر العمل الدولي، الدورة 97، 2008، ص 10.

[2] صالح خليل الصقور، مرجع سابق، ص51.

[3] Gustavo anriquez, Kostas stamoulis , **rural development and poverty reduction: is agriculture still the key ?** , FAO, working paper num 07-02, june 2007, p4.

[4] بكدي فاطمة، مرجع سابق، ص 185.

[5] مأمون أحمد محمد، مرجع سابق، ص51.

[6] علي الحوات، **علم الإجتماع الريفي : أسس و مفاهيم**، د ذط، منشورات ألقا، مالطا، 1996، ص ص 60، 61.

[7] نفس المرجع، ص 45.

[8] أحمد بن محمد الشبعان، معوقات التنمية الريفية و أثرها في ضعف مشاركة المجتمع المحلي، **مجلة العلوم العربية و الإنسانية**، مجلد6، عدد2، دذس، ص 885.

هـ. المعيار الإداري: أي مراكز الولايات و الدوائر[1]، ففي مصر تعتبر ريفية كل منطقة ليست عاصمة لمحافظة أو مقرا لمركز إداري[2].

د. معيار وفرة الخدمات: أي وجود حد أدنى من الخدمات التي من شأنها تلبية حاجات السكان، كالمرافق التعليمية والصحية، و البنى التحتية كالكهرباء، و فرص الحصول على المياه الصالحة للشرب.

إن الإختلاف في تعريف الريف أدى إلى تكاثف الجهود لوضع معايير دولية موحدة لتعريفه، وهي مشاريع تعتمد على إلتقاط صور للأرض عبر الأقمار الصناعية، للتعرف على المناطق الآهلة بالسكان مع محاولة إحصائهم، و من بين المشاريع المطروحة نجد مشروع:

GLOBAL RURAL URBAN MAPPING PROJECT :GRUMP

لكن إستناد المشروع إلى المعيار السكاني يرجح الكفة لصالح هذا الأخير في تعريف الريف، كونه يعتمد على الإحصائيات الدقيقة للسكان داخل و خارج المدن[3].

هناك من إستند إلى كل المعايير السابقة من أجل تقديم تعريف للريف بأنه تجمع سكاني دائم في منطقة جغرافية يقيم فيها السكان في مساكن متجاورة، و تربطهم علاقات إجتماعية قوية ويعمل أغلبهم في الزراعة، وحيث يوجد عدد من المؤسسات الإقتصادية التي تعمل على خدمتهم وخدمة غيرهم بالمناطق المحيطة[4].

ثالثا: تعريف التنمية الريفية: تختلف التعريفات المقدمة لها، ففي حين يعتبر البعض أنها عملية إقتصادية بحتة، يعتبرها البعض الآخر عملية إجتماعية، بينما يعتبرها آخرون عملية شاملة لمختلف نواحي الحياة الريفية. هذا الإختلاف في تحديد أبعاد و مجالات التنمية قاد إلى تعدد التعريفات المقدمة لها، نذكر منها:

عرفها K.NYERERE. بأنها إستراتيجية للتغلب على الفقر و تحقيق مستوى معيشي أفضل في الأرياف[5].

أما البنك الدولي فعرفها بأنها عملية متكاملة أو إستراتيجية شاملة تستهدف تطوير الحياة الإقتصادية والإجتماعية لفقراء الريف، و ذلك من خلال زيادة الإنتاج الزراعي، و إنشاء صناعات ريفية توفر فرص عمل جديدة، مع العمل على تحسين الخدمات الصحية و التعليمية والإقتصادية والإسكان[6].

---

[1] بكدي فاطمة، مرجع سابق، ص 185.
[2] مأمون أحمد محمد، مرجع سابق، ص 51.
[3] Gustavo anriquez, Kostas stamoulis , op. cit , p5.
[4] محمد عبد الفتاح محمد، أحمد مصطفى خاطر، **الإتجاهات المعاصرة في تنمية المجتمعات المحلية**، دذط، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2010، ص 174.
[5] نفس المرجع، ص 183.
[6] بكدي فاطمة، مرجع سابق، ص ص 185، 186.

كما تعرف التنمية الريفية بأنها مجموعة من الإجراءات التي تتخذ في إطار إستراتيجية شاملة، تهدف إلى إحداث تحسن في كافة قطاعات المجتمع الريفي، بما يجعله مكانا مناسبا للمعيشة والعمل للسكان المحليين والقادمين، وتوفير المناخ المناسب لزيادة الكفاءة في الإنتاج، وبالتالي زيادة المشاركة الإيجابية في عملية التنمية[1].

فالتنمية الريفية لا تختزل في إيجاد الظروف الملائمة للسكان الريفيين للحيلولة دون نزوحهم إلى المدن، بل تزويد الريف بعوامل محفزة تسمح بجذب الأفراد من مناطق غير ريفية للإستثمار والعمل والعيش هناك، ليس فقط من خلال نمو الإنتاج و زيادة الدخول، بل من خلال تكريس مبدأ عدالة التوزيع[2].

أما محمد نبيل جامع فقد عرف التنمية الريفية بأنها حركة التغيير الإرتقائي المستمر و المخطط في بناء ومهام الأجهزة الإقتصادية، الإجتماعية، السياسية و الثقافية الريفية، من خلال مركب الأنشطة التنموية المتناسقة و الشاملة و المتوازنة و المتكاملة حكوميا و أهليا، و الذي يتمثل في الإستغلال الأمثل للموارد الطبيعية و المادية و البشرية لتحقيق العدالة التوزيعية للمردودات التنموية المتزايدة من الرخاء الإقتصادي والرفاه الإجتماعي، و الرضا النفسي للسواد الأعظم من السكان الريفيين[3].

إنطلاقا من التعريفات السابقة يتضح أن التنمية الريفية عملية:

- موجهة إلى سكان الريف عامة، مع إهتمام خاص بالفقراء، لتحقيق الرخاء الإقتصادي والإجتماعي لهم.
- تعتمد على إتخاذ القرارات محليا مع إشراك أفراد المجتمع الريفي المعنيين ببرامجها، كونها تعتمد على النمط التنموي الذي ينطلق من القاعدة إلى القمة.
- تعتمد على الموارد الذاتية[4].

[1] عنتر عبد العالي أبو قرين، التكنولوجيا الملائمة و دورها في التنمية الريفية في مصر، **المجلة العلمية** ،عدد2، ديسمبر1998، ص 2.
[2] محمد نبيل جامع، **مفهوم التنمية الريفية**، دذط، دار الجامعة، الإسكندرية، 2011، ص 7.
[3] نفس المرجع ، ص9.
[4] بكدي فاطمة، مرجع سابق، ص 188.

المطلب الثاني: التمييز بين مفهوم التنمية الريفية و المفاهيم ذات الصلة

يتداخل مفهوم التنمية الريفية مع عدة مفاهيم أخرى، لهذا يجب تعريف هذه الأخيرة لتحديد مدلولها الحقيقي، للتمكن من توظيفها توظيفا صحيحا في السياق المناسب.

أولا: التنمية المحلية: عرفتها هيئة الأمم المتحدة بأنها العملية التي يشترك فيها كل الناس في الشؤون المحلية وفي كل القطاعات و يعملون سويا لتحفيز النشاط الإقتصادي المحلي، و الذي ينتج عنه إقتصاد يتسم بالمرونة والإستدامة، و هي عملية تهدف إلى تكوين الوظائف الجديدة وتحسين نوعية الحياة للفرد والمجتمع، بما فيها الفقراء و المهمشون، مع المحافظة على البيئة[1].

و هي العملية المصممة لإيجاد الظروف الخاصة بتشجيع و تحقيق التقدم الإجتماعي للمجتمع المحلي كافة عن طريق الإشتراك الحيوي الفعال لسكانه، و الإعتماد لأقصى حد ممكن على المبادرة الجماعية والإبتكار البناء لهؤلاء السكان[2].

يوضح التعريف السابق أن كل من المشاركة و الإبتكار أصبحت ركائز أساسية للتنمية المحلية.

ثانيا: التنمية الحضرية: مجموعة العمليات المتكاملة التي تحدث في المجتمع الحضري من خلال الجهود الأهلية و الحكومية المشتركة بأساليب ديمقراطية ووفق سياسة محددة وخطة واقعية، تتجسد مظاهرها في تزويد السكان الحضريين بقدر من المشاريع الإقتصادية و التكنولوجية والخدمات الإجتماعية، إعتمادا على الموارد المادية، الطبيعية و البشرية الذاتية والمتاحة للمجتمع للتمكن من إستغلالها من أجل الإرتقاء بالمستوى الإقتصادي والإجتماعي و الثقافي للسكان الحضريين، وإدماج المجتمع الحضري في عملية التنمية الشاملة[3].

ثالثا: التنمية الشاملة: هي عملية واعية، معقدة و طويلة الأمد، شاملة و متكاملة في أبعادها الإقتصادية، الإجتماعية و الثقافية والتكنولوجية و السياسية و البيئية، و هي تستهدف إجراء تغييرات جوهرية في البنية التحتية و الفوقية للمجتمع دون إلحاق ضرر بالبيئة المحيطة[4].

رابعا: التنمية المتوازنة: هي عملية التنمية التي تنطلق من النظر إلى الدولة كوحدة إنمائية متكاملة، بحيث لا تنمو منطقة على حساب منطقة أخرى، و لا قطاع إقتصادي على حساب قطاع آخر، بل يجب أن تأتي الخطة

[1] أحمد غريبي، أبعاد التنمية المحلية و تحدياتها في الجزائر، **مجلة البحوث و الدراسات العلمية**، العدد 4، أكتوبر 2010، ص 5.
[2] محمد نبيل جامع، **علم الإجتماع الريفي و التنمية الريفية**، دار الجامعة للنشر، الإسكندرية، 2011، ص2.
[3] أحمد مصطفى خاطر، محمد عبد الفتاح محمد، مرجع سابق، ص ص 266، 268.
[4] عاطف عدلي العبد، نهى عاطف العبد، **الإعلام التنموي و التغير الإجتماعي**، دار الفكر العربي،دون ذكر مكان النشر، 2008، ص 12.

التنموية شاملة للبلاد، و تمكن من تطوير كل المناطق إقتصاديا وإجتماعيا[1]. علما أن التوازن لا يمنع من إعطاء بعض الأفضليات و الأولويات لبعض المناطق على غيرها[2].

خامسا: التنمية الزراعية: حسب Lacroix تنطوي على رفع الإنتاج و الإنتاجية الزراعية، فهي ذات طبيعة تقنية، و هي الجهود الرامية إلى تنمية رأس المال الطبيعي أو المادي بينما توجه التنمية الريفية إلى مساعدة الفقراء بشكل أساسي، لهذا فإن الإختلاف الجوهري بين التنمية الزراعية والتنمية الريفية يكمن في أن الأولى تركز على رأس المال المادي أما الثانية فتضيف إليه رأس المال البشري[3].

إنطلاقا من التعاريف السابقة يمكن إستخلاص الملاحظات التالية:

- ❖ يتضح من تعريف كل من التنمية المحلية، التنمية الريفية و الحضرية أن المجتمع المحلي هو الوحدة الأساسية للتنمية، و تكون التنمية المحلية ريفية على مستوى القرى، وحضرية على مستوى المدن. فكل من المجتمع الريفي و الحضري يمكن أن يمثلا البعد المكاني للتنمية المحلية.
- ❖ بما أن تنمية الجزء تؤدي إلى تنمية الكل، فإن التنمية المحلية تمثل ركيزة من ركائز التنمية الوطنية الشاملة من جهة، كما تمثل طريقة للتخلص من التفاوتات التنموية بين المناطق المختلفة في الدولة، وهو ما يثبت وجود علاقة وثيقة بين التنمية المحلية و التنمية المتوازنة.
- ❖ تمثل التنمية الزراعية جانبا من جوانب التنمية الريفية، إلا أنها تتميز بكونها عملية تقنية كمية، على عكس التنمية الريفية التي تعد عملية كيفية، فالتنمية الزراعية تستهدف زيادة الإنتاج الزراعي بإستخدام الوسائل و الأساليب الحديثة في هذا المجال، أما التنمية الريفية فهي تعني تحسين ظروف العيش في الريف خاصة فئة الفقراء، كما أن التنمية الزراعية تهتم بقطاع واحد وهو القطاع الزراعي، أما التنمية الريفية فهي تهتم بكل القطاعات بدون إستثناء مع الإقرار بأهمية القطاع الزراعي في إنتشال شرائح كبيرة من الريفيين من دائرة الفقر.

إن التنمية الزراعية لا تستدعي المشاركة على عكس التنمية الريفية التي أصبح نجاح برامجها مرهون بمدى تمكين المعنيين بها من المشاركة في وضع الخطط التنموية و تنفيذها.

[1] محمد حسن دخيل، مرجع سابق، ص ص 198، 199.
[2] نفس المرجع، ص 27.
[3] gustavo anriquez, kosras stamoulis, op. cit , P3.

المطلب الثالث: تطور مفهوم و أبعاد التنمية الريفية

تأثر مفهوم التنمية الريفية في تطوره بسياسات و إستراتيجيات التنمية المطروحة على الصعيد الدولي، وبطبيعة المشكلات المطروحة في كل مرحلة، فأول ما أطلق هذا المفهوم كان سنة 1944 تحت إسم **تنمية المجتمع**، وذلك عندما دعت الأمانة العامة للجنة الإستشارية لتعليم الجماهير في إفريقيا إلى ضرورة الأخذ بتنمية المجتمع، و إعتبارها نقطة البداية في السياسات العامة[1]، بعدها إستخدم نفس المفهوم "**تنمية المجتمع**" في مؤتمر كامبردج للتنمية الذي إنعقد سنة 1948 لدراسة إحتياجات التنمية في المستعمرات البريطانية والتي كانت آنذاك تستعد للحصول على الإستقلال السياسي من بريطانيا، و جاء في التعريف الذي تبناه المؤتمر بأن تنمية المجتمع هي "حركة الغرض منها تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع المحلي جميعه على أساس من المساهمة الإيجابية لهذا المجتمع، و بناءا على مبادرة منه كلما أمكن، فإذا لم تظهر هذه المبادرة تلقائيا فينبغي الإستعانة بالأساليب المنهجية العلمية لبعثها و إستثارتها بطريقة تحقق الإستجابة الفعالة لهذه الحركة". فتنمية المجتمع من هذا المنظور تقوم على المشاركة الشعبية و التمويل الذاتي من أجل تقديم الخدمات الإجتماعية، لكنها أهملت في نفس الوقت المشاريع الإنتاجية ذات المردود الإقتصادي، و التي من شأنها مساعدة السكان المحليين على مواصلة الدعم المادي للبرامج الإجتماعية[2].

كما تبنت منظمة الأمم المتحدة مفهوم تنمية المجتمع المحلي في سياق إهتمامها بتكييف عملية تنظيم المجتمع لصالح البلدان المتخلفة إقتصاديا[3]، و قد تم إعتبار تنمية المجتمع وسيلة لرفع مستوى المعيشة، وتهيئة أسباب الرقي المحلي من خلال مشاركة أعضاء المجتمع، إلى جانب الجهود الحكومية[4].

لهذا سادت خلال عشرية الخمسينات مقاربة تنمية المجتمع، التي تستهدف تعبئة المجتمعات الريفية من أجل تحقيق التنمية من خلال تنصيب عمال على مستوى الأرياف لتنسيق و تحفيز مبادرات التنمية محليا.

كما راج في هذه المرحلة إستخدام مفهوم التنمية الزراعية كمرادف للتنمية الريفية[5]، حيث إرتبط تحقيق التنمية الريفية بإستخدام التكنولوجيا الحديثة في الممارسات الزراعية مقابل تجاهل المعرفة المحلية ودورها في التنمية، وإعتبار الميكنة أساس زيادة الإنتاجية التي تعد دعامة التنمية[1].

---

[1] سمير محمد عبد الوهاب، **الحكم المحلي و التنمية المحلية**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2008، ص19.

[2] اللجنة الإقتصادية و الإجتماعية لغربي آسيا (الإيسكوا)، **التنمية الريفية في المنطقة العربية**، المؤتمر الإقليمي حول تدهور الأراضي في المنطقة العربية، القاهرة، 2007 ، ص4.

[3] محمد نبيل جامع، **علم الإجتماع الريفي و التنمية الريفية**، مرجع سابق، ص15.

[4] سمير محمد عبد الوهاب، مرجع سابق، ص 20.

4Cheam pham viriya ,**NGOs approach to community development in rural Combodia**, CICP working paper, num 3, October 2009, p 9.

غير أنه، وعلى إثر فشل الإستراتيجية المعتمدة على زيادة الإنتاجية عن طريق إستخدام التكنولوجيا في التخفيف من الفقر الريفي، نتيجة عدم قدرة أصحاب الأراضي الصغيرة على تبني هذا النهج لضعف إمكانياتهم، ترسخت قناعة بضرورة تنويع مصادر الإقتصاد الريفي الذي يمكن أن تلعب القطاعات غير الزراعية دورا أكبر في النهوض به، لهذا تم الفصل بين كل من مفهومي التنمية الريفية والتنمية الزراعية[2].

لذلك تم إعتبار إستراتيجية التصنيع المتركز في أقطاب حضرية أساس تحقيق التنمية الإقتصادية، لكن تطبيق هذه الأخيرة أدى إلى إنخفاض محسوس في مساهمة الزراعة في الإقتصاد، و إرتفاع معدلات البطالة، مع تسجيل إنخفاض في نسبة السكان الريفيين من إجمالي السكان نتيجة النزوح، إضافة إلى تفاقم مشاكل السكان الريفيين بسبب إنخفاض مستوى معيشتهم، فحتى في المجتمعات التي تتركز فيها الثروة بشكل كبير، فإن إرتفاع المداخيل لم يرافقه تحسن في مستوى معيشة الفئة التي لا تملك، لهذا ظهرت الحاجة إلى إعادة النظر في مفهوم التنمية الريفية، و توسيع دلالته لتشمل مبدأ المساواة و توفير الخدمات الإجتماعية لفقراء الريف[3].

أمام هذه الأوضاع، و في ظل زيادة الوعي بأهمية الأبعاد غير الدخلية للفقر، و تركزه في الأرياف خاصة مع إعلان البنك العالمي في السبعينيات أن 80% من السكان الريفيين لا يحصلون على الخدمات الإجتماعية المناسبة في مجالات الصحة و التعليم و المياه النظيفة و الكهرباء مقارنة بالمدن، كثف البنك مجهوداته للبحث عن إستراتيجية تساهم في التخفيف من الفقر الريفي وتصحيح الإختلالات التنموية عن طريق التوزيع العادل للنتائج التنموية، حيث أعلن مدير البنك العالمي في خطاب نيروبي سنة 1973 أن التنمية الريفية يجب أن تكون وسيلة للتقليل من الفقر الريفي[4]، ليطلق البنك سنة 1975 مفهوم **التنمية الريفية المتكاملة** التي عرفها بأنها عملية متكاملة أو إستراتيجية شاملة تستهدف تطوير الحياة الإقتصادية والإجتماعية لفقراء الأرياف، من خلال زيادة الإنتاج الزراعي، وإنشاء صناعات ريفية توفر فرص عمل جديدة، مع تحسين الخدمات الصحية والتعليمية والإتصالية والإسكان.

---

[1] **international and local approaches to rural development**, September 2009, p p 10, 11, sur le site: www.phuhlisani.com visite le 15 juin 2015 a 20:30

6Cheam pham viriya, op.cit, p 9.

[3] gustavo anriquez, kostas stamoulis , op.cit , P3.

[4] Shinichi takeuchi **, africain studies and rural development**, institute of developing countries, without mentioning the state and date, p 6.

شكل مفهوم التنمية الريفية المتكاملة أرضية لظهور مفهوم التنمية المحلية، بسبب تركيزه على الأرياف فقط دون ربطها بتنمية المناطق الحضرية، لذا برز مفهوم **التنمية المحلية** لتغطية عمليات التنمية سواء كانت على المستوى الريفي أو الحضري[1].

من جهة أخرى، أدت الظروف التي عرفها العالم منذ السبعينيات إلى ظهور محاولات للجمع بين هدف التنمية و الحفاظ على البيئة، لذلك صدر تقرير "**برونتدلاند**" سنة 1987 بعنوان "**مستقبلنا المشترك**" تضمن توضيحا بأن الأنماط التنموية السائدة في كل من الشمال و الجنوب لا يتوفر فيها شرط الإستدامة، فهي ضارة بمقاييس المستقبل لأنها تقوم على إستنزاف الرصيد الطبيعي للأجيال القادمة، لهذا لابد من إتباع نمط تنموي يأخذ بعين الإعتبار التسيير المحكم للموارد الطبيعية[2]، في إطار ما سمي **بالتنمية المستدامة** التي عرفتها اللجنة العالمية للبيئة و التنمية المستدامة بأنها " **التنمية التي تستجيب لحاجات الجيل الحاضر دون المساومة بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية حاجاتها**"[3].

ألقى مفهوم الإستدامة بضلاله على مفهوم التنمية الريفية سنة 1992 إثر إنعقاد مؤتمر ريو دي جانيرو برعاية الأمم المتحدة، حيث أدرج البعد البيئي إلى جانب الأبعاد الأخرى للتنمية الريفية، وبذلك أصبحت مسألة الحفاظ على الموارد الطبيعية لضمان إستدامتها محورا أساسيا لتحقيق التنمية المستدامة عن طريق تكامل الجهود المحلية، الإقليمية والعالمية[4]. وبذلك أصبحت التنمية الريفية المستدامة تتضمن الأبعاد التالية:

- **البعد الإقتصادي:** يقترن بالجهود الرامية إلى تحقيق معدلات عالية للنمو الإقتصادي للتخلص من الفقر عن طريق إستخدام أفضل للموارد.
- **البعد الإجتماعي:** يشمل تحقيق العدالة الإجتماعية و الحد من الفقر عن طريق وضع و تفعيل سياسات تستهدف توسيع فرص العمل الإنتاجي و تضييق الفوارق الإقتصادية بين الفئات الإجتماعية داخل الأرياف من جهة، و الفوارق بين الأرياف و المدن من جهة أخرى، مع الإهتمام بتحسين مستوى المعيشة و دخول الفئات الأكثر فقرا.

[1] سمير محمد عبد الوهاب، مرجع سابق، ص ص 20،21.
[2] هويدي عبد الجليل، العلاقة التفاعلية بين السياحة البيئية و التنمية المستدامة، **مجلة الدراسات و البحوث الإجتماعية**، ع9، ديسمبر 2014، ص218.
[3] رعد سامي عبد الرزاق التميمي، **العولمة و التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي**، ط1، دار دجلة، عمان، 2008، ص 51.
[4] اللجنة الإقتصادية و الإجتماعية لغربي آسيا، مرجع سابق، ص 5.

- **البعد البيئي:** يتضمن تحقيق تنمية ريفية مستدامة تقوم على أساس الحفاظ على البيئة وحمايتها من التدهور، من خلال ترشيد إستخدامها لضمان إستدامة عطائها للأجيال المستقبلية[1]. فمفهوم التنمية المستدامة يقوم على مركزية التضامن بين الأجيال الحاضرة و المستقبلية[2].

أثار إدراج البعد البيئي ضمن أبعاد التنمية المستدامة عدة مخاوف و تحديات للدول النامية نظرا للسياق الذي ظهرت فيه، والذي تميز بتبني بعض الدول النامية لنموذج إقتصادي يستهدف اللحاق بالدول المتقدمة (الصين مثلا)، حيث رأت هذه الأخيرة في خطوة الدول النامية مصدرا للمنافسة الإقتصادية، وللضغط على الموارد التي كان إستهلاكها حكرا عليها، مما يؤثر على أسعار هذه الموارد و الكمية المعروضة منها، لهذا فإن تقييد التوجه الصناعي للدول النامية بالإعتبارات البيئية يمكن أن يجنبها تلك المخاطر.

ترجع تلك المخاوف أيضا إلى النمو السكاني الذي شهده العالم منذ السبعينيات، و المقدر بـ 60 مليون نسمة سنويا، مع تركز كبير في دول الجنوب مقابل دخول معظم سكان الدول المتقدمة مرحلة الشيخوخة. تزامن هذا الأمر مع إرتفاع أسعار البترول سنة 1973 مما أثار مخاوف الدول الصناعية بشأن عدم قدرتها على الإستمرار في نفس النمط الإنتاجي والإستهلاكي بسبب الضغط السكاني على الموارد، و هو ما يمثل مظهرا لظهور النزعة المالتوسية من جديد[3]. التي ترتكز على فكرة مفادها أن الموارد تنمو بمتتالية حسابية مقابل نمو السكان بمتتالية هندسية، مما يجعلها غير كافية لسد حاجات السكان، علما أن الواقع يثبت أن أكبر ضغط على الموارد نابع من النمط الإستهلاكي الغربي المفرط، و ليس من نمو سكان الجنوب فقط.

إضافة إلى العوامل السابقة، أصبح المعيار البيئي أحد العراقيل التقنية التي تتبعها الدول المتقدمة في إطار سياستها الحمائية لحماية قطاعاتها الصناعية و الزراعية من المنافسة التي تشكلها القوى الصاعدة، فالدول راعية البعد البيئي تحاول الدفاع عن مصالحها الإقتصادية و الإستراتيجية متخفية وراء ستار حماية البيئة[4]. كمنع دخول منتوجات إلى أسواقها بحجج بيئية في إطار سياسات تجارية حمائية.

من جهة أخرى، تقتضي الإستدامة البيئية من الدول النامية إستخدام تكنولوجيا نظيفة، بينما كثير منها لا يملك تكنولوجيا أصلا، و هو ما يضع مزيد من التحديات أمامها لتحقيق إنطلاقة تنموية، و يعمق الهوة بينها وبين الدول المتقدمة، لهذا لابد من التعامل بحذر مع ما يأتي من الخارج دولا كانت أو منظمات فيما يتعلق بالتنمية، مع السعي لتكثيف البحوث في هذا المجال.

---

[1] اللجنة الإقتصادية و الإجتماعية لغربي آسيا، مرجع سابق، ص3.

[2] Sylvie brunel, **le développement durable**, la presse universitaire de France, paris, 2012, p50.

[3] Ibid, pp 19, 20.

[4] ibid,p 41.

المبحث الثاني: أهداف، مؤشرات و متطلبات تحقيق التنمية الريفية

ترمي التنمية الريفية إلى تحقيق عدة أهداف في مقدمتها القضاء على الفقر الريفي، و توسيع القاعدة المحلية لإنتاج الغذاء...، و تقاس هذه الأهداف بما يسمى بمؤشرات التنمية الريفية، كما تقتضي توفر عدة شروط لإحراز تقدم بها، و هو ما سيتم تناوله في هذا المبحث.

المطلب الأول: أهداف التنمية الريفية

إن تحديد أهداف التنمية الريفية يختلف بإختلاف الدول و مستواها التنموي و تصورها للمستقبل، وهو ما يصعب حصر قائمة ثابتة لهذه الأهداف*، غير أن هناك بعض الأهداف العامة المتفق عليها وهي:

1. المساهمة في تخفيض معدلات البطالة و النزوح إلى المدن: تعد التنمية الريفية واحدة من السياسات التي تتبعها الدول للتقليل من معدلات البطالة في الوسط الريفي، بشكل يسمح بالتقليل من النزوح الريفي وبالتالي التقليل من معدلات البطالة في الوسط الحضري، لأن العلاقة الطردية بين البطالة في الوسطين الريفي والحضري تؤسس لعلاقة طردية للبطالة بين القطاعين الزراعي والصناعي والخدماتي، فالعزوف عن العمل في القطاع الزراعي أو قلة فرص العمل والدخل فيه أو في أي قطاع آخر في الريف يؤدي إلى النزوح، الذي يؤدي بدوره إلى إيجاد فائض في الطلب على العمل في القطاعين الصناعي و الخدماتي في حالة عدم قدرتهما على إستيعاب اليد العاملة الوافدة، و هو ما يزيد من نسبة البطالة في المدن، لهذا تشكل التنمية الريفية طريقة لمعالجة هذه المشكلة في المهد من خلال توفير فرص عمل في الريف بشكل يحول دون النزوح نحو المدن طلبا للعمل[1].

مثل حالة قرية "**ماسولح**" الإيرانية التي شهدت نزوحا بسبب تدهور الأوضاع بها لدرجة بقي فيها 766 نسمة، بشكل حرم القطاع الزراعي من العمال، وساهم في زيادة العاطلين عن العمل في المدن القريبة، لذلك شرعت الحكومة في تنفيذ "برنامج الترويج للسياحة و الثقافة المعتمدة على العناصر الثقافية و البيئية في المناطق الجبلية"، وهو ما ساهم في عودة السكان إلى القرية و بعث حركية إقتصادية بها من خلال تنشيط التجارة، بدليل إرتفاع عدد المحلات في القرية من واحد إلى 94 محل، إضافة إلى تحفيز السكان على ممارسة الزراعة[2].

---

*ترتبط أهداف التنمية الريفية بالأهداف الإنمائية للألفية التي أقرتها الأمم المتحدة سنة2000 على أن تتحقق سنة 2015،و هي **القضاء على الفقر المدقع، وصول الجميع إلى مرحلة التعليم الإبتدائي، تعزيز المساواة بين الجنسين و تمكين المرأة، تخفيض معدل وفايات الأطفال، تحسين صحة الأمهات، وقف إنتشار فيروس نقص المناعة و ملاريا،ضمان بيئة مستدامة، إرساء شراكة عالمية من أجل التنمية.**

[1] طالبي رياض، القري عبد الرحمان، **إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة كأداة للحد من البطالة في الوسط الريفي**، ص2، على الموقع: http://iefpedia.com. تاريخ زيارة الموقع: 15 جوان 2015 ، على الساعة 20:25.

[2] دريدي منيرة، حروش سلمى، أهمية ترقية السياحة الريفية في تحقيق التنمية الريفية في الجزائر، **مجلة أبحاث و دراسات التنمية**، ع6، جوان 2017، ص ص 86،87.

2. المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي: بما أن الريف هو الحاضنة الرئيسية للزراعة، فإن تنميته تمثل ضرورة للنهوض بهذا القطاع لضمان الأمن الغذائي[1]، في ظل الزيادة السكانية التي تتطلب مضاعفة الإنتاج الغذائي محليا حتى لا تضطر الدولة إلى الإستيراد لتغطية الطلب المحلي وتوفير العملة الصعبة لأغراض تنموية أخرى[2]، و المساهمة أيضا في الإنتاج العالمي خاصة و أن التوقعات تشير إلى ضرورة زيادة إنتاج الحبوب بنسبة 50% و اللحوم بنسبة 85% على المستوى العالمي خلال الفترة الممتدة ما بين2000-2030[3]. و يتحقق هذا من خلال تشجيع إستصلاح وخدمة الأراضي غير المستغلة بالأرياف، وتشجيع المزارعين على تبني الطرق الحديثة في الري والزراعة[4].

3. رفع المستوى المعيشي للسكان الريفيين عن طريق زيادة الإنتاج و رفع مستوى دخول الأفراد[5]: يتوقف تحقيق هذا الهدف على القدرة على الوصول إلى الأسواق، فالمداخيل لا ترتفع مباشرة بمجرد زيادة الإنتاج، بل بالقدرة على تسويقه[6]. فإنتاج التين بكميات كبيرة في ولاية بجاية لم يكن كافيا لوحده لرفع مستوى دخل الأسر، لذلك أصبح ينظم له معرض سنوي للتعريف بالمنتجين و تسهيل تسويقه، و هو ما شجع الأسر على البحث الدائم على منتجات جديدة مشتقة منه لطرحها للتسويق في المعرض، وكمصادر جديدة لكسب الدخل[7].

4. تحسين وضعية البنى التحتية في المناطق الريفية، و تزويد السكان الريفيين بالمياه النظيفة، ووسائل النقل و الإتصالات، و توفير الطاقة، مما يسمح بتحسين الري و التسويق...

5. إنشاء المرافق الإجتماعية في الأرياف، و تحسين نوعية الخدمات بها[8]، خاصة في مجالي التعليم والصحة، و هو ما يساعد على مواجهة مشكلتي الأمية و الأوبئة المنتشرة بالدرجة الأولى في الأرياف[9]، علما أن تحقيق هذه الأهداف يختلف بإختلاف الدول، و توفرها على الموارد المادية الكافية لتجسيد ذلك ميدانيا، وتحفيز الموارد البشرية ذات الكفاءة على الإنتقال و العمل في المناطق الريفية، حيث يطرح هذا الأخير كتحدي كبير أمام رفع مستوى معيشة السكان، لذلك، تحاول كل دولة وضع خطط لتجاوز هذا العائق، مثل محاولة دولة رواندا توسيع نطاق تقديم الخدمات الصحية في المناطق الريفية من خلال إنشاء البنى التحتية وتقديم تحفيزات

---

[1] محمد براق، حمزة غربي، **التوجهات الرئيسية لإستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة العربية للعقدين من 2005إلى 2025** ، مداخلة بالملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات، جامعة ورقلة، 22و 23 نوفمبر2011، ص 474.

[2] فوزية غربي، **الزراعة العربية و تحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010، ص 83.

[3] البنك الدولي، **الزراعة من أجل التنمية**، تقرير عن التنمية في العالم، واشنطن، 2008، ص 8.

[4] خالد صالح عباس، مرجع سابق، ص 623.

[5] صالح خليل الصقور، مرجع سابق، ص 53.

[6] fond international de development agricole, **promoting market access**, discussion paper, 2003 , p5.

[7] معلومات محصل عليها خلال زيارة ميدانية قامت بها الباحثة لوزارة الفلاحة و التنمية الريفية يوم 15 ماي 2017.

[8] narendrasinh bchauhan, **rural development**, sans citer la maison d'édition, india, 2012, p4.

[9] صالح الصقور، مرجع سابق، ص 53.

لموظفي الصحة من خلال ربط ما يحصلون عليه من إمتيازات وموارد بأدائهم في هذه المناطق، وهو ما ساهم في تمكين السكان الريفيين من الحصول على خدمات صحية ذات نوعية بسهولة[1].

6. النهوض بالإقتصاد الريفي و تقليص معدلات الفقر عن طريق توفير التمويل للحرفيين الريفيين، والمزارعين، و رواد الأعمال الريفيين[2]: شرط أن يكون التمويل ملائما لوضع السكان الريفيين الذين يعانون الفقر، و إنعدام ما يمكن أن يقدمونه كضمان على القروض، إضافة إلى إقامتهم في مناطق ذات مخاطر عالية، لذلك عملت بعض الدول على تكييف بعض الخدمات البنكية مع تلك العوامل، و هو ما يظهر من خلال تأسيس "**بنك القرية**" أو "**غرامين بنك**" المعروف أيضا بإسم بنك الفقراء في بنغلاداش بهدف إتاحة الفرصة لفقراء الريف لخلق فرص عمل لأنفسهم مع تجنب إستغلال المرابين لهم، من خلال تمكينهم من الحصول على قروض بدون فوائد، مع إستحداث آليات ضمان تناسب ظروفهم، كالأسلوب الجماعي للضمان من خلال إشتراط أن يكون طالب القرض عضوا في جماعة تتكاتف فيما بينها لضمان السداد، بهدف تعزيز العمل التعاوني و توزيع العبء على المجموع، إضافة إلى إستحداث نظام السداد الأسبوعي، وهو ما ساهم في زيادة جاذبية البنك للفقراء، حيث إرتفعت القيمة التراكمية للقروض من 195 مليون تاكا بنغالية إلى 387 مليار تاكا أي ما يعادل 7 مليار دولار، كما بلغت نسبة السداد 98%، وهو ما ساهم في ديمومة تقديم التمويل من خلال توفر السيولة، و زيادة التشغيل و تحسين وضع عدة أسر ريفية[3]، حيث تمكنت أكثر من نصف الأسر المقترضة من إجتياز خط الفقر[4].

7. تقليص التفاوتات الريفية–الحضرية في الفرص الإقتصادية والحصول على الخدمات الإجتماعية[5]، تكريسا للمساواة بين سكان الأرياف والمدن في الحق في التنمية، و تجنبا لآثار تلك الفروق، كمسارعة الصين إلى تخفيض الضرائب الزراعية، وتحسين الخدمات الإجتماعية في الأرياف، مع ضمان إلزامية التعليم لتسع سنوات وعدة تدابير أخرى، بعد النتائج السلبية للفجوة التنموية الريفية الحضرية، كضعف الطلب الداخلي في الصين ككل بسبب ضعف الدخل في الريف، الأمر الذي أثر سلبا على النمو الإقتصادي للبلاد[6]، والمشاكل المترتبة عن النزوح بسبب عدم قابلية المرافق الإجتماعية والقطاعات الإقتصادية الموجودة في المدن على

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **نهضة الجنوب: تقدم بشري في عالم متنوع**، تقرير التنمية البشرية 2013، ص 84.
[2] narendrasinh bchauhan, op.cit , p4.
[3] صدقي عابدين، تجربة بنك القرية في بنغلاداش، **السياسة الدولية**، ع 174، أكتوبر 2008، ص ص 108، 109.
[4] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مرجع سابق، ص 83.
[5] narendrasinh bchauhan, op.cit , p4.
[6] فرانسواز لوموان، **الإقتصاد الصيني**، ترجمة: صباح ممدوح كدعان، دذط، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2010، ص ص 113،114.

إستيعاب الوافدين[1]، ومخاطر ضعف إمداد السكان بما يكفيهم من الغذاء، و عدم تحقيق هدف الصين في تنويع سلة صادراتها من الغذاء بسبب ترك العمل الزراعي[2].

8. الحفاظ على الخصائص البيئية المميزة للمناطق الريفية كتنفيذ برامج لمكافحة التصحر و المحافظة على تجدد المراعي بإعتبارها مصادر للدخل للسكان الريفيين.

9. مساعدة الراغبين في الإنتقال و الإقامة في المناطق الريفية[3] من خلال تقديم التحفيزات لهم لتوزيع السكان بشكل متوازن عبر مناطق البلاد، كإطلاق الجزائر برنامج السكن الريفي سنة 2002 كأحد شروط الهجرة العكسية لتشجيع السكان النازحين للمدن خلال العشرية السوداء على العودة إلى أراضيهم.

إن تحقيق كل الأهداف السابقة من شأنه أن يساهم في تحقيق حرية الإنسان، و ذلك وفقا للتصور الذي قدمه المفكر الإقتصادي **أمارتيا سن** في كتابه المعنون بـ "**التنمية حرية**"، حيث إعتبر أن التنمية عملية تساعد على التوسع في الحريات الحقيقية التي يتمتع بها الناس، إذ بين أن زيادة إجمالي الناتج القومي وزيادة دخول الأفراد التي تركز عليها النظريات الإقتصادية هي فعلا أدوات مهمة لتوسيع نطاق الحرية، لكن الحرية في جوهرها تتوقف على محددات أخرى تتمثل أساسا في التنظيمات الإجتماعية والإقتصادية كمرافق التعليم والرعاية الصحية، و التمتع بالحقوق السياسية والمدنية على غرار حرية المشاركة السياسية، فالتنمية تستلزم إزالة جميع المصادر الرئيسية لإفتقاد وتقييد الحريات كالفقر، الطغيان، قلة الفرص الإقتصادية، الحرمان الإجتماعي وغياب المرافق والتسهيلات، و هو ما يساهم في تحقيق العيش بكرامة[4].

فالفكر التنموي تجاوز الأهداف التقليدية للتنمية المتمثلة في الرخاء الإقتصادي، ليستهدف الرخاء الإجتماعي الذي يتكامل مع نظيره الإقتصادي، ولا يتوقف الرخاء الإجتماعي عند حدود العدالة التوزيعية، وتمكين الأفراد من إشباع حاجاتهم، بل يمتد إلى ترسيخ حب العيش في مجتمع معين وعدم الإستغناء عنه، وهو ما يقود إلى الرضا النفسي الذي يجب أن تسعى إلى تحقيقه التنمية الريفية، والمقصود بالرضا النفسي تحقيق الذات و تأكيدها والشعور بالأمن النفسي والطمأنينة، و إنحسار اللامبالاة وإنعدام الإغتراب[5].

---

[1] فرانسواز لوموان، مرجع سابق، ص 16.
[2] الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، **الإستثمار في السكان الريفيين**، تقرير التنمية الريفية لعام 2016، ص 23.
[3] عنتر عبد العالي أبو قرين، مرجع سابق، ص2.
[4] خالد صالح عباس، مرجع سابق، ص 620.
[5] محمد نبيل جامع، **مفهوم التنمية الريفية**، مرجع سابق، ص 21.

المطلب الثاني: مؤشرات التنمية الريفية

يعرف المؤشر بأنه مقياس كمي يستخدم لقياس ظاهرة معينة أو أداء محدد خلال فترة زمنية معينة، و هو لا يكتفي بعرض الواقع بل يمتد إلى تحليله و تفسيره[1]. وعادة ما تحدد المؤشرات من طرف المنظمات الحكومية وغير الحكومية و مراكز الدراسات، ففي مجال التنمية الريفية حدد البنك العالمي مجموعة من المؤشرات لقياسها و تتمثل هذه الأخيرة في:

أولا: مؤشر الرفاهية الريفية أو مؤشر تقليص الفقر: يتكون من مجموعة من المؤشرات الفرعية:

- نسبة السكان الريفيين الذين يعيشون تحت خط الفقر من مجموع السكان: هي النسبة المئوية للسكان الريفيين الذين يعيشون على أقل من دولار واحد لليوم.
- معدل وفايات الرضع بالنسبة لكل 1000 رضيع: أي نسبة الأطفال المتوفين قبل إتمام السنة الأولى من العمر في سنة معينة من مجموع عدد المواليد الأحياء خلال نفس السنة.
- نسبة السكان الريفيون الذين يتمتعون بالقدرة على الوصول إلى المياه النظيفة.
- نسبة السكان الريفيين الذين يتمتعون بخدمة الصرف الصحي.
- نسبة الريفيين المسجلين في التعليم الإبتدائي من إجمالي المقيدين في هذا الطور.
- نسبة الذكور الريفيين المسجلين في التعليم الإبتدائي من إجمالي المسجلين في هذا الطور.
- نسبة الإناث الريفيات المسجلات من إجمالي المسجلين في التعليم الإبتدائي.
- نسبة الأمية لدى البالغين ما بين15- 24سنة.
- معدل الأمية بين الإناث البالغات أكثر من 15 سنة.
- نصيب الفرد من الغذاء و تحسب بعدد السعرات الحرارية التي يحصل عليها.
- نسبة إنتشار سوء التغذية بين الأطفال: تقاس بالنسبة المئوية للأطفال ما دون سن الخامسة الذين تقل أوزانهم عن ناقص درجتين للإنحراف المعياري من متوسط وزن أمثالهم في المجتمع المرجعي.

ثانيا: مؤشر التحسن في الإقتصاد الريفي: يتكون هذا المؤشر من مجموعة من المقاييس الفرعية و هي:

- نسبة مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي، و نسبة العمال المشتغلين في هذا القطاع من إجمالي العمال.

[1] يمن محمد حافظ الحماقي، **مفهوم مؤشرات النوع الإجتماعي و أنواعها معايير و خطوات إعدادها**، سلسلة محاضرات مقدمة بجامعة عين الشمس، مصر، دذس ن، ص 2.

- نسبة التوظيف في القطاعات غير الزراعية في الريف.
- نسبة النساء الموظفات في قطاع الزراعة من إجمالي قوة العمل.
- نسبة النساء الموظفات في القطاعات الخدماتية من إجمالي قوة العمل.
- نسبة الناتج المحلي غير الزراعي من إجمالي الناتج المحلي و نسبة العمال الذين يشتغلون في القطاعات غير الزراعية.
- متوسط محصول الحبوب في الهكتار: و يقاس بكمية الإنتاج في كل هكتار.
- مؤشر الإنتاج الغذائي عامة و الحيواني كجزء منه.

ثالثا: مؤشر تطور الأسواق: يتكون بدوره من مؤشرات فرعية تتمثل في:

- نسبة الصادرات الزراعية.
- نسبة الإنتاج الزراعي المسوق في السوق الداخلي.
- قدرة الأسر الريفية على الحصول على التمويل.
- الإدخار المحلي الإجمالي بالمليون دولار.
- أجور العمال الزراعيين بالدولار الأمريكي.
- نسبة قوة العمل الريفية من إجمالي قوة العمل في البلاد.
- نسبة قوة العمل النسائية من إجمالي قوة العمل.
- مؤشر أسعار المنتجات الغذائية.

رابعا: مؤشر الوصول و الإتصال: يقاس بـ:

- نسبة الطرق المعبدة.
- متوسط عدد خطوط الهاتف العادي لكل 1000 نسمة.
- متوسط عدد أجهزة الراديو لكل 1000نسمة .
- نصيب الفرد من إستهلاك الطاقة الكهربائية بالكيلو واط.
- متوسط عدد الصحف اليومية لكل 1000 ساكن.
- عدد مكاتب البريد في المناطق الريفية.

خامسا: مؤشر التسيير المستدام للموارد الطبيعية: يشمل المؤشرات الفرعية التالية:

- نصيب الفرد من الأراضي الصالحة للزراعة بالهكتار.

- معدل التغير في المساحات المغطاة بالغابات سنويا.
- نسبة الأراضي المزروعة فعلا من الأراضي الصالحة للزراعة.
- نسبة الأراضي المسقية من إجمالي الأراضي المزروعة.
- نسبة الأراضي المزروعة بالتقنيات المحافظة على البيئة.

سادسا: مؤشر الهيكل السياسي و المؤسساتي

- اللامركزية المالية: حصة الحكومة المحلية من الإنفاق العام.
- نسبة إنفاق الحكومة المحلية من إجمالي إنفاق الحكومة المركزية.
- عائدات الضرائب المحلية بالنسبة لإنفاق الحكومة المحلية.
- عدد التنظيمات الفلاحية من إجمالي التنظيمات المجتمعية[1].

المطلب الثالث: متطلبات تحقيق التنمية الريفية

يتطلب تحقيق التنمية الريفية توفر مجموعة من العناصر المتكاملة نلخصها في:

- الموارد البشرية المؤهلة: تعتمد التنمية في تحقيقها بالدرجة الأولى على الإنسان الواعي و القادر على تقديم خدمات للمجتمع، و يشترط في هذا الإنسان أولا أن يكون متمتعا بحاجاته الأساسية، لأن الإنسان المفتقر و العاجز عن تحقيق تلك الحاجات يصعب عليه تقديم خدمات ذات أهمية تنموية لإنشغاله بسد حاجاته الأساسية[2].

أما الشرط الثاني الذي يجب أن يتوفر في الإنسان حتى يساهم في التنمية فيكمن في التعليم، فكلما زادت فرص التعليم، سهل تحقيق التنمية بمعدل أسرع، و قد أثبت **تيودور شولتز*** أن التعليم والتدريب يلعبان دورا في تنمية الإقتصاد الزراعي الذي يعد أساس التنمية الريفية[3]. كما أثبت الإقتصادي **JOHN SIMMON** في دراسته حول أهمية التعليم للفقراء وجود علاقة عكسية بين التعليم و الفقر في الأرياف، فكلما إرتفعت نسبة التعليم في الريف إنخفض معدل الفقر، ونظرا لأهمية التعليم ظهر ما يعرف بالتعليم من أجل التنمية الريفية أو التعليم الريفي لتقديم رؤية حول تطور المجتمع الريفي في ظل التحولات العالمية و الوطنية، إذ يعد التعليم أداة أساسية لتحديد هدف التحول وتحقيقه، لهذا أطلقت الفاو ومنظمة اليونسكو سنة 2002 برنامجا مشتركا في إطار مبادرة

[1] The world bank, **rural development indicators handbook**, march 2000, p 8.

[2] صالح خليل الصقور، مرجع سابق، ص ص45،46.

[3] هاشمي الطيب، أثر سياسة التنمية الريفية على التعليم في المناطق الريفية حالة الجزائر، **مجلة المستنصرية**، ع48، دذس ن، ص ص 239، 240.

* تيودور شولتز: حائز على جائزة نوبل للإقتصاد سنة 1979.

"**التعليم للجميع**" يركز على توفير التعليم لسكان الريف وتطوير نوعيته و تسهيله[1]. وغيرها من المبادرات الذاتية للدول لنشر التعليم في الأرياف على غرار تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لمحو الأمية في الجزائر منذ 2007، من خلال فتح أقسام بالمناطق الريفية لتعليم الأفراد مهارات القراءة و الكتابة.

تتجلى مساهمة التعليم في عملية التنمية في تعديل الإتجاهات على النحو الذي يتماشى مع الطموحات التنموية، و كذا ترسيخ قيم العمل و الإنتاج، و دعم الإستقلالية في التفكير، ونبذ الإتكالية وإطلاق الطاقة الإبداعية للفرد بتنمية قدرته على الملاحظة والتحليل والتنفيذ و تأكيد دوره في المساهمة في بناء مجتمعه، و لا يراهن في تعزيز الدور التعليمي في التنمية على مؤسسات التعليم النظامي فحسب، بل يمتد إلى الإعلام والقطاع الخاص والجمعيات (فتح أقسام لمحو الأمية من طرف جمعية إقرأ في الجزائر)، فالمسؤولية مشتركة بين جميع المؤسسات التعليمية والتثقيفية، لكن يشترط في تفعيل دور التعليم في التنمية ضرورة ربطه بحاجات المجتمع، وتوجيه مواده حسب الأهداف التنموية[2]. فمثلا، قررت جنوب إفريقيا عرض مسلسل عبر وسائل الإعلام يحمل رسائل ذات طابع مالي لزرع ثقافة مالية لمواطنيها من خلال تعليمهم مخاطر توجيه المال لوجهات غير ملائمة بعد أن لاحظت السلطات غياب ثقافة الإدخار و الإستثمار لديهم، و بعد شهرين من عرضه، تبين أن السلوكات المالية للأسر المتابعة له تغيرت في المنحى الإيجابي[3]، و هو ما يوضح أهمية تعبئة مختلف الوسائل من أجل توجيه السلوكات حسب الأهداف التنموية.

يقتضي تحقيق التنمية الريفية أيضا تكثيف التدريب الفني للقيادات المحلية الريفية على قيادة العملية التنموية لإغناء المجتمع عن إستقدام الخبراء الأجانب، الذين مهما بلغوا من الخبرة فإنهم لا يستطيعون تحديد حاجات المجتمع المحلي بنفس الكيفية التي يحددها السكان الأصليون[4].

- المشاركة الفعالة للسكان و المؤسسات ومختلف الجهات المتأثرة بنواتج التنمية في عملية التحضير للخطط التنموية، و تنفيذها، ومتابعة و تقييم مشاريع التنمية. وتتلخص أهداف المشاركة في العملية التنموية في:

✓ تجنب المعوقات التي تواجه فرض خطط التنمية على الجماهير[5]: فمثلا أدى عدم إستشارة الجماهير حول نوع التمويل المرافق لمشاريع إنشاء مؤسسات في كثير من الدول الإسلامية إلى الأخذ

[1] هاشمي الطيب، مرجع سابق، 241.
[2] عبد العزيز عبد الله الجلال، **تربية اليسر و تخلف التنمية**، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، الكويت، 1985، ص ص16، 17.
[3] مجموعة البنك الدولي، **العقل و المجتمع و السلوك**، تقرير عن التنمية في العالم، 2015، ص 4.
[4] صالح خليل الصقور، مرجع سابق، ص 48.
[5] نفس المرجع، ص 54.

بالقروض الربوية، مما أعاق إندماج السكان في هذه المشاريع لتعارضها مع مبادئ الدين الإسلامي، وحال دون إسهامهم في التنمية الإقتصادية.

- ✓ تسريع التغيرات السلوكية الضرورية لنجاح التنمية: كمبادرة إثيوبيا بدعوة الجماهير في بعض المناطق لمشاهدة أفلام تسجيلية لأفراد تمكنوا من تحسين وضعهم من خلال الإدخار وتعليم الأبناء، وبعد ستة أشهر سجل تغير في سلوكات الأسر المتابعة للأفلام من خلال تسجيل إرتفاع في مدخراتها، و في تقييد أبنائها في المدارس، و في مساعيها لتحسين وضعها بالإعتماد على ذاتها[1]، و هو ما يظهر أهمية إشراك السكان في عمليات تستهدف إكسابهم سلوكات تصب في خدمة الخطة التنموية.
- ✓ إدراك المواطنين للإمكانيات المتاحة للتنمية، وترسيخ حرصهم على توجيه المال العام إلى وجهة مناسبة.
- ✓ تدعيم الرقابة المجتمعية على المشاريع الحكومية[2].

إن تعزيز المشاركة يتكامل مع التعليم، الذي تبقى الفائدة منه محدودة ما لم يرافقه تمكين الأفراد من المشاركة في مختلف المجالات الإقتصادية، السياسية، الإجتماعية و الثقافية لإضفاء طابع إبداعي على العملية التنموية، فمثلا: كان يصعب على المتخرجين من مراكز التكوين المهني في الجزائر في تخصصات صناعة الأثاث، أوالأسمدة الطبيعية، أو التكبيب .....الإندماج في سوق العمل لضعف إمكانياتهم، غير أن دعمهم في إطار الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب أو آلية القرض المصغر ساعد كثير من المستفيدين على المشاركة في الحياة الإقتصادية، من خلال إستحداث ورشات في مجالات تكوينهم، و تشغيل آخرين.

إلى جانب التعليم، تتحدد المشاركة بإعتبارات أخرى كمستوى الوعي، ومستوى القدرة المجتمعية على المشاركة في التنمية، و نوع التخطيط الإستراتيجي للتنمية[3]. لهذا ذهب كل من **صمويل هنتنغتون** و**جون نيلسون** إلى التأكيد على أن المشاركة بمختلف أشكالها ترتبط بعلاقة سببية بمستوى التنمية الإقتصادية، لأن هذه الأخيرة توفر ما تتطلبه المشاركة من إرتفاع للمستوى التعليمي، زيادة الدخل، و الرقي الوظيفي من ناحية، وتؤدي من ناحية ثانية إلى تطور التنظيمات الجماعية التي ينخرط في عضويتها العديد من الأفراد، كمنظمات أرباب العمل والنقابات العمالية، وغيرها من التنظيمات التي تنمي في أعضائها روح العمل الجماعي[4].

---

[1] مجموعة البنك الدولي، مرجع سابق، ص 4.

[2] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الدراسة القومية لتفعيل دور الشباب الريفي في التنمية الزراعية في الوطن العربي**،الخرطوم، 2001، ص 3.

[3] سعود بن الحسين الزهراني، **التخطيط الإستراتيجي لتنمية ريفية مستدامة**، ورقة عمل مقدمة لندوة التنمية الريفية المنظمة من طرف برنامج المدن الصحية بمحافظة المندق، السعودية ، 10-12 أوت 2009، ص13.

[4] محمد حسن دخيل، مرجع سابق، ص 46.

- الإهتمام بكل القطاعات: لأن الإهتمام بقطاع واحد مع إهمال باقي القطاعات يبقي هذه الأخيرة في وضعية متخلفة، و يضعف من إسهامها في التنمية من خلال الإبقاء على قنوات التشغيل و رفع مستوى الدخل ضيقة[1]، لهذا يجب التأكيد على أن التنمية الريفية لم تعد تقوم على الدور المحوري لقطاع الزراعة فقط، و إنما تعتمد على مجموعة متكاملة من القطاعات نذكر منها:

– **قطاع الفلاحة:** يكتسي قطاع الفلاحة أهمية بالغة في التنمية الريفية، و تقليص معدلات الفقر بطريقة مباشرة من خلال المساهمة في التشغيل و توفير الدخل، و بطريقة غير مباشرة عن طريق التأثير على أسعار الغذاء والمساهمة في توفيره من مصادر محلية، و هو ما أكدته الدراسات التي قام بها كل من MARTIN RAVALLION و GAURAV[2] DATT اللذين أوضحا أن تركيبة النمو في المدن والأرياف تؤثر على تقليص معدلات الفقر، فإذا كان النمو المحقق في المناطق الحضرية يساهم في تقليص الفقر في المدن، فإن النمو المحقق في الأرياف و الذي يقوم أساسا على قطاع الزراعة يساهم في تخفيض معدلات الفقر في كل من الريف و المدينة[3]. و قد ثبت هذا في عدة دول من بينها الصين، التي ساهمت الإصلاحات التي باشرتها من حيث تسهيل حصول الفلاحين على التمويل، و تخفيض الضرائب، وإتباع التقنيات الحديثة في الزراعة بفضل تطبيق نتائج البحوث الصادرة عن 1100 معهد للأبحاث الزراعية[4]، في إنعاش القطاع الزراعي، و رفع مداخيل الفلاحين من خلال تسويق منتجاتهم محليا ودوليا، مع تمكين السكان من إقتناء المواد الغذائية بأسعار مناسبة رغم النمو الديمغرافي الذي تسجله الصين، و هو ما جعل فعالية نمو قطاع الزراعة في تخفيض أعداد الفقراء تعادل 3,5 أضعاف فعالية القطاعات الأخرى غير الزراعية في تحقيق نفس الهدف[5].

– **قطاع السياحة الريفية:** ينطوي بدوره على ثلاثة أنواع هي:

أ. السياحة الزراعية: تستهدف التثقيف و التعلم بخصوص البيئة الزراعية.

ب. سياحة المزارع البيئية: هي المزارع المرتبطة بالطبيعة و مقوماتها في المناطق التي تتم فيها العمليات الزراعية بطريقة عضوية فقط.

---

[1] محمد حسن دخيل، مرجع سابق، ص 54.

Martin Ravallion أستاذ و باحث في علم الإقتصاد في جامعة جورج تاون و مدير مجموعة البحث الخاصة بالتنمية التابعة للبنك الدولي و خبير في مسائل الفقر في العالم. **Gaurav Datt** بروفيسور في قسم الإقتصاد و مدير مركز [2]monash للتنمية الإقتصادية، و خبير في البنك العالمي بحث في المعهد الدولي للأبحاث الخاصة بالسياسات الزراعية و باحث في قضايا الفقر و توزيع الدخل و سوق العمل و السياسات الإجتماعية.

[3] Derek byerlee, xinshen diao , chris Jackson, **agriculture and rural developpement and pro poor growth**, world bank, agriculture and rural developpement discussion paper, num 25, 2005, p4.

[4] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مرجع سابق، ص 71.

[5] البنك الدولي، **الزراعة من أجل التنمية**، تقرير عن التنمية في العالم، 2008، ص 7.

ت. السياحة الريفية البيئية: تخص كل عناصر المجتمع الريفي كالزراعة، إقامة الأسواق الحرفية البيئية، وإقامة العروض الثقافية المحلية و الفولكلور الشعبي المحلي.

تكمن أهمية ترقية قطاع السياحة الريفية في توفير مصدر دخل للسكان المحليين في المناطق الريفية ذات الجذب السياحي، و تقليل الفجوة في الأجور بين الأقاليم المختلفة، وزيادة إرتباط السكان بأرضهم مما يقلل من النزوح بزيادة فرص العمل للإطارات المحلية، فضلا عن المساعدة على تحقيق التنمية المتوازنة بين مختلف أقاليم الدولة، مما يسمح بتقليص مستوى الضغط على الخدمات العامة في المدن، و التخلص من البطالة و ما يترتب عنها من مشاكل إقتصادية، إجتماعية[1].

غير أن الواقع يثبت أن تحقيق هذه الأهداف لا يزال حكرا على الدول المتقدمة التي تشهد تطورا في البنى التحتية الريفية و وسائل المواصلات، مثل الولايات المتحدة الأمريكية التي سجلت إرتفاعا في دخل سكان المناطق الريفية التي تقدم خدمات سياحية بـ 2000 دولار سنويا عن نظيرتها التي لا تقدم مثل هذه الخدمات، و هو ما حفز المستثمرين على النشاط في هذا المجال، حيث إرتفع عدد المؤسسات الناشطة في السياحة الريفية من خمسة مؤسسات سنة 1985 إلى 90 مؤسسة سنة 1992، مساهمة بذلك في تهيئة المناطق الريفية من طرف الخواص، و تنويع النشاطات الإقتصادية في الريف، و تحسين وضع السكان[2].

أما واقع السياحة الريفية في الدول النامية و من بينها الجزائر فلا يزال ضعيفا رغم وجود بعض المحاولات لبعثه، كمبادرة جمعية تويزة الناشطة في مجال البيئة في بسكرة ببعض العمليات التنموية في بلدية مشونش ثم دعوة الديوان الوطني للسياحة لإدراج البلدية ضمن دوراته السياحية، وهو ما تم تجريبه مع سواح أوربيين، غير أن العملية كانت محدودة[3]، و تمت دون تكوين للسكان في مجال التعامل مع السواح بإعتبار أن السياحة الريفية تتميز بالإحتكاك المباشر بين الطرفين، في ظل غياب المرافق، وهو ما أثر على نوعية الخدمة، و حال دون إستمرارية هذه العمليات، و جعل النشاط السياحي الريفي يقتصر على الزيارات العائلية، وهو ما يؤكد حاجة هذا القطاع لإرساء مقومات إنعاشه، بوضع نظام لتشجيع الإستثمار السياحي في هذه المناطق، وتحفيزه عن طريق الإعفاء من الضرائب، وتقديم قروض للمؤسسات المستثمرة في هذا المجال.

[1] خان أحلام، زاوي صورية، السياحة البيئية و أثرها على التنمية في المناطق الريفية، **مجلة أبحاث إقتصادية و إدارية**، ع7، جوان 2010، ص ص 239،238

[2] دريدي منيرة، حروش سلمى، مرجع سابق، ص 83.

[3] Meziani elhadi, **association Twiza pour la protection de l'environnement Biskra, le succès story du projet financé dans le cadre ONG2**,2016, sans citer la page.

– **قطاع تربية الأحياء المائية:** أصبح لقطاع تربية الأحياء المائية دور في تحقيق الأمن الغذائي في ظل النمو السكاني الكبير، و التغير في العادات الغذائية، و وصول المصائد الطبيعية في معظم البلدان إلى الإستغلال الأعلى المستدام[1]، حيث تشير تقديرات الفاو إلى الحاجة إلى 40 مليون طن إضافية من الأغذية البحرية بحلول عام 2030، بينما لا يعرف الإنتاج من المصائد الطبيعية إرتفاعا، حيث بقي ثابتا منذ منتصف الثمانينيات في حدود 90 مليون طن سنويا، مما يجعل الإستثمار في قطاع تربية الأحياء المائية ضروريا ومجزيا[2]، كونه يساهم في توفير الغذاء من مصادر محلية بشكل يسمح بالتخلص من مشكلة التفاوت في تزويد الأقاليم بالغذاء، و في توفير الموارد المالية لتغطية الواردات الغذائية في معظم الدول الفقيرة[3].

– **قطاع الصناعة الغذائية:** تساعد الصناعات الغذائية على زيادة الإنتاج الغذائي عن طريق تحويل المنتوجات الزراعية، حيث يتم نقل المنفعة الزمانية من المواسم ذات الفائض إلى المواسم ذات الإنتاج الضعيف أو حالات الندرة، لضمان استمرار توفير المنتوجات في السوق مع الحفاظ على استقرار الأسعار[4]. إضافة إلى ذلك، يشكل قطاع الصناعة الغذائية وسيلة لتوفير فرص العمل للسكان الريفيين وتأمين مصدر دخل لهم بشكل يساهم في التقليل من نسبة الفقر في هذه المناطق[5].

– **قطاع الطاقة البديلة:** ينطوي توفير الطاقة للمناطق الريفية بالإعتماد على المصادر التقليدية على تكاليف عالية وتعقيدات كبيرة، لهذا لابد من تطوير المصادر البديلة في هذه المناطق كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح، التي تعد مجدية للأرياف كونها تساعد على تخفيض التكاليف وتسمح بتجنب الأضرار البيئية والصحية، كما يمثل الريف قاعدة لإنتاج الطاقة الحيوية من بعض الأصناف النباتية ومصادر أخرى كالميثان المشتق من المخلفات[6]. إلا أن ما يؤخذ على الطاقة الحيوية هو تقليص الكميات المعروضة من الغذاء في الأسواق الدولية [7] والتأثير سلبا على أسعارها وهذا بالنظر إلى تكلفتها العالية بإعتبار أن التكنولوجيا اللازمة لتطبيقها لا تزال غير قابلة للتطبيق على نحو تجاري، لهذا يواجه صانعوا السياسات تحديا يتمثل في كيفية التوفيق بين إستغلال الفرصة المتاحة لإستغلال الطاقة الحيوية مع عدم التأثير على كمية المعروض من الغذاء ولا على قدرة المستهلكين على إقتنائها، و إلا فإنها ستشكل تهديدا للأمن الغذائي للسكان الفقراء في كل من المدن و الأرياف.

---

[1] ماثياس هالوارت، سيمون فونج سميث، جوين مويل، **دور تربية الأحياء المائية في التنمية الريفية**، منظمة الأمم المتحدة للتغذية و الزراعة، روما، دذس ن، ص 5.

[2] أليكس إيفانز، يواخيم فون براون و آخرون، أزمة الغذاء العالمية، **دراسات عالمية**، مركز الإمارات، عدد8، 2009، ص 11.

[3] ماثياس هالوارت، سيمون فونج سميث، جوين مويل، مرجع سابق، ص 1.

[4] فوزية غربي، مرجع سابق، ص 96.

[5] نيجيل بول، كريس باكلي، **تحديات الإبتكار: المعوقات و الفرص بالنسبة لفقراء الريف**، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، يناير 2006، ص 29.

[6] نفس المرجع، ص 53.

[7] سالم توفيق النجفي، **الأمن الغذائي العربي: مقاربات في صناعة الجوع**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2009، ص ص 53، 54.

و تحظى الطاقة الحيوية بترويج من طرف منظمة الفاو على إعتبار أنها تساهم في تحقيق التنمية الريفية وتخفيض الفقر من خلال زيادة فرص التشغيل، كمساهمتها في خلق مليون فرصة عمل في البرازيل سنة 2001، إضافة إلى إمكانية مساهمتها في خلق فرص لتسويق المنتوجات الزراعية خاصة و أن الطاقة الحيوية أصبحت تلبي 10% من الطلب العالمي على الطاقة، فضلا عن مزاياها في الحفاظ على البيئة[1].

إن النهوض بكل القطاعات السابقة مرتبط بتطوير قطاع الزراعة، لهذا إعتبرت منظمة الفاو أن لنمو القطاع الزراعي آثار مباشرة و غير مباشرة على باقي القطاعات، و هو ما يستدعي توجيه إهتمام أكبر له مع وضع جسور لجعله في خدمة القطاعات الأخرى.

إلى جانب العناصر السابقة يقتضي تحقيق التنمية الريفية المتطلبات التالية:

- تكريس اللامركزية المالية والإدارية: يقصد باللامركزية نقل و تحويل المسؤولية المتعلقة بالشؤون المالية و الإدارية من الحكومة المركزية إلى وحدات محلية على مستوى الأقاليم[2]، وتكمن إيجابيات اللامركزية في أنها تسمح بتحقيق تنمية متوازنة عبر أقاليم البلد الواحد حسب الأهمية النسبية للقطاعات الإقتصادية المتمركزة بهذه الأقاليم، إضافة إلى ضمان سهولة و دقة تحديد إحتياجات أفراد المجتمع و أولوياتهم، وتحديد العراقيل التي تواجههم، مع زيادة كفاءة إستغلال الموارد المالية[3].

إن اللامركزية لا تعني التخلي عن الإرتباط بالدولة و تدخلها، فنجاح التنمية الريفية في كل من الصين، وكوريا الجنوبية يرجع إلى تبني اللامركزية، دون إغفال التدخل القوي للدولة في عملية التخطيط للتنمية وتعبئة مختلف الفواعل للمشاركة في تحقيقها.

- ضرورة توفر قاعدة معلومات علمية سليمة، توضع على أساسها السياسة التنموية[4]: مثل إستناد توجيه المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة في الجزائر للنظام الوطني للمساعدة على إتخاذ قرارات التنمية الريفية سنة 2005، و المتضمن معلومات حول الوضعية التنموية في كل بلدية، بهدف عقلنة وترشيد توجيه العمليات التنموية حسب حاجة و وضع كل وحدة إدارية، مع تحيين معلومات النظام بشكل سنوي لمعرفة درجة التحسن في الأوضاع من سنة لأخرى، و وضع النظام تحت تصرف الوزراء، الولاة، و الإدارات

[1] منظمة الأمم المتحدة للتغذية و الزراعة، **تقرير حول الطاقة الحيوية و الأمن الغذائي**، روما، بدون ذكر سنة النشر، ص 1.
[2] علي جدوع الشرفات، **التنمية الإقتصادية في العالم العربي**، ط1، دار جليس الزمان، الأردن، 2010، ص ص 141،142.
[3] نفس المرجع، ص ص 244، 245.
[4] محمد نبيل جامع، **مفهوم التنمية الريفية**، مرجع سابق، ص 9.

المركزية[1]، فهذا النظام يمثل أداة للتخطيط مما يسمح بتجنب العشوائية في تنظيم الأهداف مع توجيه المشاريع و الموارد المادية و البشرية حسب الحاجات المحلية[2].

- ضرورة توفير الإطار المؤسسي و القانوني الفعال لتنفيذ سياسات التنمية الريفية[3].
- ضرورة توفر إرادة سياسية قوية للنهوض بالأرياف[4].
- ضرورة تكامل خطة التنمية الريفية مع باقي الخطط على المستوى الوطني، أي تكامل التنمية الريفية مع الحضرية، ويتمثل التكامل في التنسيق و الربط بين العديد من المفردات عن طريق تحديد علاقاتها التبادلية والوظيفية دون تكرار أو تداخل.
- الإستخدام الواسع للتكنولوجيا: فالعلاقة بين التنمية الريفية و التكنولوجيا جد وثيقة، إذ تعد هذه الأخيرة متغيرا مستقلا و التنمية الريفية متغيرا تابعا، و تظهر مساهمة التكنولوجيا في التنمية الريفية في إنتاج الطاقة النظيفة كطاقة الرياح و الطاقة الشمسية، و رفع كفاءة الصناعات القائمة خاصة الصناعات المتوسطة والحرفية، إضافة إلى زيادة الإنتاج الزراعي من خلال تقنيات جديدة في الزراعة و الري[5]، و إستخدام الطرق الحديثة في الكشف عن مواقع المياه الجوفية لإنجاز الآبار...

كما تلعب تكنولوجيا المعلومات و الإتصالات دورا في تحقيق التنمية الريفية من حيث زيادة فرص الوصول إلى الأسواق من خلال تيسير تدفق المعلومات، إضافة إلى تحسين طرق و ممارسات الإنتاج عن طريق إنشاء المراكز التي تعمل عن بعد، وتوسيع التعليم بإستخدام الأنترنت[6]، و هذا ما ثبت في عدة دول كأندونيسيا التي سعت لتنفيذ قانون الحصول على المعلومات على نطاق واسع سنة 2010، من خلال تعميم إقامة شبكة ألياف بصرية في المناطق المهمشة، و هو ما سمح بربط المدارس في 1000 قرية نائية بخدمة الأنترنت مما سمح بتحسين طرق التعليم، إضافة إلى تمكن السكان من الحصول على المعلومات التي تمس حياتهم وأنشطتهم كالمعلومات المتعلقة بالصحة (حملات التلقيح وطرق الوقاية من الأمراض)، والتعرف على الطلبات و وضعية الأسعار في الأسواق[7]، أما في الجزائر فلا يزال توظيف التكنولوجيا لأغراض التنمية الريفية ضعيفا، رغم تسجيل مبادرات علمية تصب في خدمة هذا الهدف كإختراع باحثين جزائريين طرقا ذكية للري

[1] République algérienne démocratique et populaire, le ministre délégué charge du développement rural, **système national d'aide a la décision pour le développement durable (local et rural),** alger, 2007, p2.

[2] مدحت محمود أبو النصر، **التخطيط للمستقبل في المنظمات الذكية**، المجموعة العربية للتدريب و النشر، القاهرة، 2009، ص 29.

[3] وزارة التنمية الريفية الموريتانية، **إستراتيجية تنمية القطاع الريفي أفق 2015**، موريتانيا، فيفري 2013، ص6.

[4] نفس المرجع، ص 17.

[5] عنتر عبد العالي أبو قرين، مرجع سابق، ص ص 3،5.

[6] نيجيل بول، كريس باكلي، مرجع سابق، ص 40.

[7] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مرجع سابق، ص 53.

تسمح بالسقي عن بعد، وإختراع جهاز للإنذار بتلوث المياه مما يسمح بالمحافظة على الصحة، غير أن الأخذ بهذه الإختراعات ميدانيا لايزال غائبا نتيجة عدم تشجيعها[1]، و هو ما يحول دون إسهامها في التنمية.

- خلق تعاون وتكامل بين القطاعين الخاص والعام في مختلف المجالات، بهدف تشجيع القطاع الخاص على توجيه إستثماراته إلى المناطق الفقيرة البعيدة التي تتوفر فيها اليد العاملة، بعد أن تقوم الحكومة بتدريبها لتأهيلها لدخول سوق العمل[2]، و يتوقف تحفيز رأس المال الخاص على المشاركة في الإستثمار في الأرياف على إطلاق إستثمارات عامة تتركز في قطاعات مجدية تجاريا، ولا يمكن للقطاع الخاص أن يقوم بها كالبنى التحتية (طرق، موانئ، شبكة إتصالات...)، في إطار سياسات تمكينية ومتكاملة ومنسقة بين القطاعين[3].

- التسويق الجيد للأصول الكامنة غير المستغلة بالأرياف: عن طريق مختلف الوسائل لتمكين المجتمعات المحلية من إكتشاف إمكانياتها ومواردها وإستغلالها.

- التوسع في الأنشطة الصغيرة: التي تتميز بإنخفاض تكلفتها وإستيعابها لعدد كبير من العمال، و يتطلب هذا الأمر تدريبا و تقديرا لإحتياجات السوق، فلابد من وجود سوق محلي يستوعب جميع منتجات الأسر[4].

- زيادة قدرة السكان الريفين على الوصول إلى الأسواق، للتزود بمدخلات الإنتاج، و تسويق منتجاتهم[5].

- توعية النساء الريفيات وتنمية قدراتهن لتحسين مستوى معيشتهن للإستفادة من كل الطاقات البشرية للمجتمع[6].

يتبين من خلال ما تم تناوله سابقا أن تحقيق التنمية الريفية يتوقف على إرساء عدة شروط كالمشاركة، اللامركزية المالية و الإدارية، و توظيف العلم و التكنولوجيا، وتنويع القطاعات الإقتصادية في الريف..... ، غير أن ذلك يبقى بدوره رهين وجود الموارد البشرية ذات الكفاءة، التي تعد محرك إستغلال الفرص المتاحة، وإدارة العملية التنموية بشكل يصب في خدمة و مصلحة السكان المحليين.

---

[1] دون ذكر إسم الكاتب، جمال الدين زاوي يتوصل إلى إختراع عداد مائي للتحكم عن بعد، **مجلة العلم و الإيمان**، ع26، أكتوبر 2008، ص 7.
مصطفى منير محمود، طارق محمود يسري، **سياسات التنمية المستدامة للمجتمعات الريفية الفقيرة**، مشروع مبادرة التوعية بالأهداف
[2] الإنمائية للألفية في جامعة القاهرة، صدر عن جامعة القاهرة و برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مارس 2012 ، ص 22.
[3] نيجيل بول، كريس باكلي، مرجع سابق، ص 49.
[4] مصطفى منير محمود، مرجع سابق، ص ص 27، 28.
[5] Fond international de développement agricole, op.cit, p3.
[6] شبكة تحصيل المعرفة في المناطق الريفية الموصولة قرية نت، **نقل التكنولوجيا:عوائق التسويق و السبل المنتهجة من أجل تنمية ريفية مستديمة**، تقرير وقائع الورشة الثالثة، القاهرة، 28-31 أكتوبر 2007، ص 112.

المبحث الثالث: نظريات و مداخل، و نماذج التنمية الريفية

لطالما شغل موضوع كيفية تحقيق التنمية الريفية إهتمام الباحثين و المفكرين و حتى القائمين على المنظمات الدولية المختصة في هذا المجال، حيث أفضت تلك الجهود إلى إطلاق عدة تصورات حول الطرق الممكن إتباعها لتنمية الأرياف، منها ما إكتسب صفة النظرية، ومنها ما تم أخذ صفة المقاربة أوالنموذج، و هو ما سيتم التطرق إليه بالتفصيل في المطالب التالية:

المطلب الأول: النظريات المفسرة لكيفية تحقيق التنمية الريفية

تعكس نظريات التنمية الريفية التطور الحاصل في هذا المفهوم و خصوصية كل مرحلة مر بها، من حيث المشاكل السائدة في كل مرحلة، والقطاعات القائدة للتنمية والفواعل المتدخلة لتحقيقها، ومن بين هذه النظريات:

أولا: نظرية التحديث

ظهرت نظرية التحديث في الخمسينيات، وهي تعكس الإرتباط الذي كان سائدا آنذاك بين التنمية الريفية والدور المحوري لقطاع الزراعة، لهذا إنطلقت هذه النظرية من إعتبار المزارع الصغيرة غير مؤهلة لزيادة الإنتاجية التي تعد ضرورية لتحقيق التنمية الريفية، إذ يتوقف تحقيق هذه الأخيرة على الإستثمار على نطاق واسع في تطوير المزارع الكبيرة ذات المحصول الواحد لتحقيق إقتصاديات الحجم من خلال إستخدام التكنولوجيا[1].

ما يؤخذ على هذه النظرية هو عدم مراعاة الخصائص الإقتصادية و الإجتماعية للأسر الريفية، فكثير منهم يملكون قطع أرض صغيرة، إضافة إلى الفقر المادي و صعوبة الحصول على قروض نتيجة الإفتقار إلى ما يمكن تقديمه كضمانات على القرض، و مشكلة الأمية، مما يشير إلى صعوبة إقتناء الوسائل التكنولوجية لزيادة الإنتاجية.

ثانيا: نظرية سبل العيش الريفية المستدامة أو نظرية تنمية المجتمع

ظهرت هذه النظرية في سياق مساعي البحث عن سبل تحسين ظروف الحياة و ضمان الأمن الغذائي الأسري، فهي تعتبر إطارا لتحليل الفقر و سبل التخفيف من حدته[2]. و عرف كل من GREEN paul gary و anna HAINES[3] تنمية المجتمع بأنها الجهد المخطط الهادف إلى إنتاج الأصول التي تساعد على زيادة

[1] International and local approaches to rural development , op.cit , p10

[2] ماثياس هالورات، سيمون فونج سميث، جون مويل، مرجع سابق، ص 3.

غاري بول غرين : بروفيسور في علم الإجتماع البيئي و أستاذ في جامعة ويسكونسن ماديسون و باحث في تنمية المجتمع و التنمية الحضرية و علم الإقتصاد و باحث في معهد الأبحاث حول الفقر، و **آنا هانس** باحثة في مجال تنمية المجتمع و مختصة في التخطيط الحضري و الإقليمي و التنمية الريفية و أستاذة بجامعة ويسكونسن ماديسون لها مع غاري بول غرين كتاب مشترك بعنوان " asset building and community development"[3]

قدرات الأفراد على تحسين نوعية حياتهم، و قد أوضحا وجود خمسة أشكال من رأس المال وهي: رأس المال البشري، رأس المال الإجتماعي، رأس المال المادي، رأس المال البيئي أو الطبيعي و رأس المال المالي[1]، حيث يعتمد وضع الأسر الريفية على توفر هذه الأصول[2]، و تستخدم هذه الأشكال من رأس المال في تنمية المجتمع عبر أربعة مراحل، تبدأ بالتنظيم المجتمعي من أجل بلورة التصورات حول كيفية تحقيق التنمية من أجل وضع المخططات، ليتم بعدها تنفيذ المخططات و تقييمها.

إن عملية تسخير الأشكال المختلفة لرؤوس الأموال لتحقيق التنمية تسمى بـ"**بناء الأصول لتنمية المجتمع**" وترتكز التنمية وفقا لهذه النظرية على وحدة أساسية تتمثل في المجتمع المحلي، كما تحث على إحداث تغييرات بنيوية في هذا المجتمع، و لتحقيق إستقرار الوضعية المثلى للتغيير البنيوي لا بد من توفر مجموعة من الشروط تتمثل في:

- الإعتماد على المحترفين في العمل التنموي.
- الإعتماد على المبادرات الجماعية، و على الطرق الجماعية في حل المشاكل بعد تشخيص أسبابها وتحديد الإحتياجات، و إقتراح الحلول الممكنة لها، و يرتبط هذا بشكل وثيق بمبدأ المشاركة الجماهيرية كأداة لتحقيق ما يعرف بالمساعدة الذاتية.

فالقدرة على تحقيق التغيير المنشود يقتضي تبني الديمقراطية التشاركية كأساس لإتخاذ القرارات محليا، إضافة إلى بناء القدرات الجماعية عن طريق تحسين معارف و مهارات الأفراد، مع الإعتماد على مقاربة تطورية من الناحية الزمانية في التعامل مع حاجات المجتمع، زيادة على تشجيع المنظمات الرسمية والشبكات غير الرسمية للعمل في هذا المجال[3] .

أما العوامل المهددة لإستغلال الأصول لتحسين وضع الأسر الريفية فتكمن في:

- التعرض إلى هزات مفاجئة في البيئة المادية (جفاف ، فيضانات، أعاصير) أو في البيئة الإقتصادية ومخزون الموارد، هي كلها عوامل تقلل من الأصول المتاحة، و بالتالي التأثير على مستوى المعيشة.
- هياكل و إجراءات البيئة المؤسسية: تشمل القوانين و السياسات المؤثرة على الوصول إلى رأس المال والمحافظة عليه[4].

[1] Cheam pham viriya, op.cit, p p11, 12.

[2] ماثياس هالورات، سيمون فونج سميث ، جون مويل، مرجع سابق، ص 3.

[3] Cheam pham viriya, op.cit , p p11, 12.

[4] ماثياس هالورات، سيمون فونج سميث ، جون مويل، مرجع سابق، ص 3.

ثالثا: نظرية التمكين

ظهرت فكرة التمكين في التسعينيات[1]، إذ تكثفت الكتابات و الأبحاث في أدبيات التنمية حول موضوع التمكين من طرف دول الشمال أولا ثم دول الجنوب، وفي هذا السياق أكد كل من jane PARPART[2] و AMARTIA SEN بأن التمكين هو وسيلة و غاية في عملية التنمية، فهو عملية يتم من خلالها تطوير القدرات الذاتية للأفراد عن طريق التعليم و التدريب بهدف إكسابهم القدرة على تحسين نوعية حياتهم، كما أوضح **أمارتيا سن** أن الفقر دليل على عدم قدرة الأفراد على تلبية إحتياجاتهم الأساسية المادية و غير المادية نتيجة غياب المشاركة والتمكين.

لهذا عرف البنك العالمي التمكين بأنه التوسع في الأصول و قدرات الفقراء على المشاركة و التفاوض والتأثير في المؤسسات التي تؤثر على حياتهم، أو هي التوسع في حرية الإختيار و العمل.

من جهة أخرى، ظهر جدل حول أشكال التدخل التي يمكن أن تؤدي إلى التمكين و الفواعل المحركة له، وكثيرا ما روج للمنظمات غير الحكومية أنها القادرة على القيام بهذه المهمة[3]، مع الإقرار بعدم وجود نموذج واحد للتمكين كشرط لتحقيق التنمية، فهو يختلف بإخلاف السياق السياسي، الإقتصادي الإجتماعي و الثقافي، فالنماذج تتطور عبر الزمن بتطور الظروف، لكن الثابت وفقا لهذه النظرية هو إرتكاز عملية التمكين على أربعة عناصر متداخلة مع بعضها هي:

أ. **الوصول إلى المعلومات:** أصبحت المعلومات مرادفة للقوة، إذ يسمح إعلام المواطنين بالإستفادة من الفرص المتاحة، و الوصول إلى الخدمات والحصول على حقوقهم والتفاوض على نحو فعال، فبدون معلومات وثيقة الصلة بالمسائل التنموية، والمقدمة في الوقت المناسب وفي قوالب مفهومة عبر مختلف الوسائل، وباللغات المحلية ومن مصادر مستقلة، يستحيل على الفقراء إتخاذ أي خطوة للنهوض بمستوى حياتهم.

كما تسمح القدرة على الوصول إلى المعلومة بتعزيز الديمقراطية، لأن عدم حصول المواطن على المعلومة يحول دون تمكنه من ممارسة حقه في المساءلة.

ب. **الإدماج و المشاركة:** يتعلق الإدماج و المشاركة بالدرجة الأولى بالفقراء و أي فئة مقصية أومستبعدة من عمليات تحديد الأولويات، وصناعة القرار، والتي تعد حاسمة في إحداث التغيير، ويتطلب إرساء الإدماج والمشاركة خلق فضاء يسمح لهذه الفئات بمناقشة المسائل التي تهمها، والمشاركة بطريقة مباشرة أو غير

[1] [1]International and local approaches to rural development, op.cit, p 10.

[2] **جاين باربارت**: منظر في مجال الجندر و التنمية و في المقاربة التشاركية التمكينية للجندر و التنمية في إفريقيا.

[3] Cheam pham viriya, op.cit, p 13.

مباشرة في تحديد الأولويات الوطنية و المحلية، غير أن عملية صنع القرارات من خلال المشاركة قد لا تكون متجانسة و قد تثار حولها عدة منازعات، لهذا لا بد من إستحداث ميكانزمات لإدارة هذه والمنازعات[1].

ت. **المساءلة:** هي عملية تشمل مساءلة الموظفين العموميين الذين يعدون مسؤولين عن سياساتهم، والأعمال الموكلة إليهم، والأموال الموضوعة تحت تصرفهم، وتعد المساءلة مهمة للحد من الفساد الذي يؤثر سلبا على الفقراء كونه يمثل تكلفة إضافية عليهم.

تجدر الإشارة إلى وجود عدة وسائل تساعد على المساءلة، كقدرة المواطنين على الوصول إلى المعلومات، وهو ما يسمح بإستغلال الأموال في المواضع الملائمة، أما العنصر الثاني اللازم لتحقيق المساءلة فيكمن في ضرورة وجود قوانين تضمن حقوق المواطنين في المساءلة، إضافة إلى شفافية المعاملات المالية.

ث. **القدرة التنظيمية المحلية:** هي عامل ضروري لتحقيق التنمية كونها تشير إلى قدرة الأفراد على العمل معا و تنظيم أنفسهم من أجل تعبئة الموارد وإستغلالها بالشكل الذي يسمح لهم بحل مشاكلهم المشتركة، و إتخاذ قرارات عقلانية[2].

هناك عدة أمثلة معبرة عن دور التمكين في التنمية، على غرار مشروع تنمية "**مشتة لحبال**" الذي قادته الجمعية المحلية "**تويزة**" الناشطة في بلدية مشونش ببسكرة، بدعم نسبته 80% من الإتحاد الأوربي في إطار برنامجه لدعم الجمعيات الجزائرية للتنمية و المطلق سنة 2005، أما 20% المتبقية فتكفلت بها وكالة التنمية الإجتماعية التابعة لوزارة التضامن الوطني إلى جانب السكان المستهدفين من المشروع، حيث تم الإنطلاق فيه بعد قيام الجمعية بتشخيص الوضع التنموي بالمشتة مع السكان، و تحديد أهم مشاكلهم المتمثلة في الفقر، وتدهور وضعية الحقول و غياب البنى التحتية، و إنعدام العتاد الفلاحي و الماء، و عدم تمثيل المشتة في البلدية وعدم إهتمام السلطات المحلية بها، لذلك صاغت الجمعية مشروعا من شقين، شق متعلق بإنجاز بنى تحتية وإقتناء عتاد فلاحي، و شق تنظيمي يتمثل في إنتخاب لجنة القرية لتمثيل السكان و لفت إنتباه المسؤولين المحليين إليها، و إنشاء تعاونية للفلاحين لتعزيز قدراتهم التنظيمية و حل مشاكلهم المشتركة، و تنظيم دورات تكوينية للفلاحين و السكان في مجالات تمكنهم من كسب الدخل.

رافقت الإذاعة المحلية هذه الخطوات ببرامج تقدم أدق المعلومات حول المشروع، مما سمح للمواطنين بالمشاركة في الدورات التكوينية التي تركزت حول تقنيات الفلاحة الصحراوية و الأصناف الجديدة التي يمكن إدخالها بها لتوسيع سبل كسب الدخل للفلاحين، و دورات في مجال تربية النحل، و التسيير العقلاني للمياه، مما

[1] Cheam pham viriya , op.cit, p p 16, 17.
[2] ibid, p 18

شجع السكان على تعبئة مواردهم المالية لتمويل المشروع جزئيا إلى جانب الدعم من خلال تقديم خلايا النحل لهم، مع فتح مسلك ريفي بطول 3 كلم لفك العزلة عن السكان، و توسيع مساحة المزارع الموجودة بنسبة 50%، مع تشجير 10 هكتار، و إنشاء سواقي، و إدخال 10 أصناف نباتية بالمشتة.

أما على الصعيد التنظيمي، فقد تم إنشاء لجنة القرية لتسهيل حل مشاكل سكانها، و جعلها مصدر لتدفق المعلومات المتجددة إلى السكان، و مصدر للمشاركة و المساءلة نتيجة حضور ممثليها في الإجتماعات التنسيقية مع الجماعات المحلية، و دفعهم لإدماج القرية في المخطط الوطني للتنمية المحلية، إضافة إلى إنشاء تعاونية فلاحية، و إستحداث لجنة لتسيير المشروع لمتابعته، مع تهيئة مكان للإلتقاء و عقد الإجتماعات.

لقد سمحت هذا المشروع بتمكن 50% من المستفيدين من رفع الإنتاج بنسبة 40%، مما مكنهم من رفع مداخيلهم، و تحسين وضعهم المادي[1].

فالوصول إلى المعلومات تم مباشرة من طرف الجمعية و مرافقتها بحصص إذاعية، مما سمح بالمشاركة في الدورات التكوينية ثم في إنجاز المشاريع، و دفع هذا إلى التنظيم لحل المشاكل المشتركة، و المساءلة نتيجة إدماج المشتة في المخطط البلدي للتنمية و تمثيل القرية بالبلدية.

رابعا: نظرية الشراكة

ظهرت هذه النظرية تجسيدا لهدف إرساء شراكة في مجال التنمية ضمن أهداف الأمم المتحدة للألفية، حيث أكد JANE NEDERVEEN PIETRESE[2] أنه بعد الإنتقادات التي تعرض لها الفكر التنموي المتمركز حول الدور القيادي لكل من الدولة، السوق والمجتمع في التنمية، وعلى إثر ظهور مشاكل جديدة كحالات الطوارئ المعقدة و المشاكل الإنسانية التي تحتاج تعاونا كالمجاعة، والفقر، طرحت فكرة جديدة و هي أن التنمية تحتاج إلى شراكة بين الدولة و الجمعيات، وهو ما يتطلب تنسيقا للأدوار لتسهيل تحقيق هذه الشراكة بشكل يساعد على إستغلال الموارد بكفاءة، ويحسن الإستفادة من المشاركة، و يعزز الشفافية في الإدارة، ويساعد على التخلص من نمط التنمية الموجه من القمة إلى القاعدة، حيث تلعب السلطات المحلية دور المسهل والمدعم لمشاريع الجمعيات، التي تشارك في تنمية المجتمعات الريفية إنطلاقا من دراسة الأوضاع التنموية السائدة بها و حاجات سكانها، و على أساس ذلك تصوغ الأهداف الرامية للخروج من الفقر[3].

[1] Meziani el hadi, op.cit, sans citer les pages.

[2] جاين نيدرفين بايترس : بروفيسور في جامعة كاليفورنيا و باحث مختص في دراسة التنمية و له كتاب "نظرية التنمية: تفكيكها و بناؤها" و بحوث حول العولمة و الثقافة

[3] Cheam pham viriya , op.cit , p 20

مثل المشروع الذي قادته جمعية ترقية المرأة الريفية إكرام سنة 2005 في المناطق الجبلية الفقيرة لولاية تيبازة، حيث تولت الجمعية إحصاء الأسر الفقيرة و التعرف على إهتمامات النساء المعيلات للأسر، و التي تركزت حول البحث عن نشاطات مدرة للدخل، مع الإشارة إلى مجالات تربية النحل، الأغنام و الماعز والدواجن، لهذا نظمت الجمعية أربع دورات تكوينية، دورة لكل نوع من النشاطات، لتقوم بعدها بتوزيع المواشي، وخلايا النحل، و التجهيزات، و المنتجات البيطرية الضرورية لكل نشاط على 27 مستفيدة، بعد إستفادة الجمعية من دعم كل من الدولة الجزائرية و الإتحاد الأوربي، و هو ما ساعد هذه الأسر على كسب مصدر للدخل[1].

المطلب الثاني: مداخل التنمية الريفية

أفرزت جهود المهتمين بمسألة إيجاد السبل الناجعة لتحقيق التنمية الريفية ظهور مجموعة من المداخل أوالإستراتيجيات التي تعكس التصورات المختلفة بشأنها و التي يمكن التفصيل فيما كما يلي:

أولا: مقاربة الحاجات الأساسية basic needs approach:

ظهرت الإرهاصات الأولى لهذه المقاربة في الخمسينات، لكنها حللت رسميا سنة 1976 من طرف المكتب الدولي للعمل على إثر إنعقاد المؤتمر العالمي حول العمل، توزيع الدخل و التقدم الإجتماعي والتقسيم الدولي للعمل، لتتحول بعدها إلى إستراتيجية تنموية تبناها البنك العالمي[2]. و يقصد بالحاجات الأساسية زيادة قدرة الفقراء على كسب الدخل عن طريق تحسين الخدمات الموجهة إليهم.

تتضمن هذه المقاربة ثلاثة أنواع من الحقوق التي يتوجب إفادة المواطنين بها و هي:

- إتاحة فرص تحصيل و كسب الدخل للفقراء بتعزيز قدرتهم على العمل، مثل عمليات غرس الأشجار المثمرة و أشجار الزيتون لصالح السكان الريفيين في الجزائر لتشغيلهم و توفير مصدر دخل لهم.
- تزويد الفقراء بالخدمات العامة المتمثلة في المياه الصالحة للشرب و وسائل النقل العام، والتعليم، والصحة و الغذاء و الملبس و المسكن، مثل مشروع السكن الريفي في الجزائر.
- إشراك الفقراء في إتخاذ القرارات المتعلقة بكيفية إشباع حاجاتهم الأساسية.

لم تعد الحاجات الأساسية تقتصر على الحقوق السابقة، بل تضاف إليها حقوقا أخرى كالتعليم وحرية التعبير، و ذلك وفقا لما ورد من حقوق في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

[1] République Algérienne démocratique et populaire, union européen**, projet d'appui des associations algériennes de développement ONG2** : **répertoire des associations**, Alger, p 168.
[2] Jean pierre nganda afumba, **ONG et réduction de la pauvreté rural**, presse académique francophone, Allemagne, 2013, p28.

لقي مفهوم الحاجات الأساسية تأييدا كبيرا، و هذا نظرا لأهميته، لكن على الرغم من الرواج الكبير الذي لقيته هذه المقاربة إلا أنها تعرضت لإنتقادات كثيرة، فتخصيص الموارد لإشباع الحاجات الأساسية للطبقات الفقيرة سوف يؤدي إلى زيادة الإستهلاك على حساب الإدخار و الإستثمار، و بالتالي نقص الرفاهية المتحققة على مستوى الإقتصاد القومي، إضافة إلى النظرة قصيرة المدى التي تتميز بها مقاربة الحاجات الأساسية، فبدلا من العمل على زيادة الطاقة الإنتاجية من خلال سياسة موجهة إلى تحقيق التنمية على المدى الطويل بالتركيز على النواحي الإنتاجية التي تمكن في النهاية من رفع المستوى المعيشي للفقراء، نجد أنها تعتمد على التوجيه المؤقت للموارد إلى القطاع الإستهلاكي.

لكن هذه الأفكار جوبهت هي الأخرى بالنقد، فأتباع المقاربة أكدوا أن الإنفاق على الحاجات الأساسية لفئة الفقراء هو من قبيل الإستثمار في الموارد البشرية و الذي يترتب عليه زيادة في الإنتاجية[1].

ثانيا: المقاربة الإقليمية

تتضمن هذه المقاربة إقتراح حلول للفقر الريفي إنطلاقا من التمييز بين وضعيتين يمكن أن تكون عليها المناطق الريفية و هي:

المناطق المهمشة: تتميز بإرتفاع معدلات الفقر وإنخفاض الكثافة السكانية بشكل يجعل الفقر أشد تركيزا، وتتمثل الحلول المقترحة لمشاكل هذه المناطق في:

- الإستثمار في التنمية الإجتماعية في هذه المناطق للحد من النزوح منها.
- السعي إلى تجميع السكان محليا بالإعتماد على إستراتيجية مراكز الجماعات ذات التنظيم المشترك.
- ربط المناطق المهمشة بالمراكز الحضرية عن طريق إنشاء منافذ إقتصادية.

المناطق ذات الوضعية الحسنة: تتميز بإنخفاض نسبة الفقر و إرتفاع الكثافة السكانية، و تتطلب تنميتها الأخذ بعين الإعتبار خمسة أبعاد:

البعد الأول: تحديد المناطق حسب المعيار الوظيفي: و يتم ذلك وفق عدة طرق كالوحدات الإدارية الكبيرة، وتقسيم هذه الأخيرة إلى ولايات و محافظات و دوائر...

البعد الثاني: التحولات المؤسساتية للمناطق أو الأقاليم: يتضمن هذا البعد:

- تقوية و عصرنة قدرات التسيير للإدارات المحلية[1].

[1] عبلة عبد الحميد بخاري، **التنمية و التخطيط الإقتصادي: نظريات النمو و التنمية الإقتصادية**، ورقة بحثية مقدمة لجامعة الملك سعود، السعودية، 2009، ص ص47،48.

- تعزيز القدرات الإدراية المحلية بدعم منظمات المجتمع المدني، القطاع الخاص، و التمثيل في المجالس المحلية و النقابات.
- إنشاء مؤسسات تتولى التخطيط و إعداد المشاريع التنموية المحلية.

البعد الثالث: يتعلق بترقية الإنتاج في المنطقة عن طريق إنشاء البنى التحتية المحلية، و الرفع من تنافسية هذه المناطق و تنافسية المقاولين المحليين.

البعد الرابع: التحولات الإجتماعية للمنطقة: تشمل توجيه الإنفاق العمومي إلى البرامج التنموية الكفيلة بدعم و إدماج الفقراء إجتماعيا كالتعليم للحد من إعادة إنتاج التفاوت في توزيع الدخل بين الريف والمدن، وضمان الحماية الإجتماعية للفقراء.

البعد الخامس: الإجراءات اللازمة لتنفيذ المقاربة الإقليمية بطريقة جيدة: هذا يتطلب الأخذ بعين الإعتبار:

- تقديم التدقيقات المحاسبية و الفحص التحليلي لأثر السياسات المعتمدة لضمان الشفافية في التنفيذ.
- إعتماد إدارة تعتمد على المراقبة المستمرة، و تحليل الآثار الناجمة عن أي قرار متخذ في الزمن الحي[2].

رغم الرواج الذي نالته هذه المقاربة، إلا أن ما يؤخذ عليها هو أنها لم توضح المعايير الذي صنفت على أساسها المناطق إلى مهمشة و ذات وضعية حسنة، إضافة إلى عدم وضوح المعطيات التي على أساسها تم الحكم على المناطق قليلة السكان بالفقر الشديد، و المناطق كثيرة السكان بالوضعية الحسنة.

ثالثا: مدخل الحرفة الدنيا

يركز هذا المدخل على الأنشطة البسيطة، وهو يتميز بإنخفاض التكاليف كونها تتناسب مع الحرفة، كما أنه يستهدف الإرتقاء بمستويات دخول المزارعين، عن طريق تقديم الحد الأدنى من عناصر الإنتاج، والفنون الإنتاجية و الخدمات في القطاع الزراعي لتحسين مستوى معيشتهم، مثل تنظيم دورات تكوينية للسكان الريفيين في مجال تربية النحل، و تزويدهم بخلايا لإدخالهم في دائرة الإنتاج و الحصول على دخل.

وفقا لهذا المدخل فإن الفئة المستهدفة هي صغار و متوسطي الملاك وليس الفقراء، لكن الخدمات المقدمة إلى صغار الملاك يمكن أن تنعكس إيجابا على الفئة الأشد فقرا لأنها تساعد على خلق فرص عمل جديدة.

---

[1] جليط عبد النور، كبيش هشام، **المقاربات الإقليمية للإقلال من الفقر الريفي**، مجمع مداخلات الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، جامعة الجزائر 3، 8 -9 ديسمبر 2014، ص ص 185، 186.

[2] نفس المرجع، ص ص 187، 188.

لكن ما يؤخذ على هذا المدخل أنه يهتم فقط بفئة المزارعين، غير أن سكان الأرياف ليسوا كلهم من المزارعين مالكي الأراضي أو مستأجريها، كما أنه من المبالغ فيه الإعتقاد بإمكانية تحقيق الرخاء لسكان الأرياف من خلال رفع مستوى دخلهم فحسب، فهناك جوانب من الحياة الريفية يصعب سد النقص فيها من خلال رفع مستوى الدخل كالخدمات العامة، التي تبقى مستقلة عن الدخل المحصل عليه.

رابعا: المدخل الوظيفي

نظرا للنقائص التي شابت مدخل الحرفة الدنيا خاصة فيما يتعلق بعدم تمكن فقراء الريف من الإستفادة من الخيار الذي يتيحه هذا المدخل، طرح المدخل الوظيفي للتنمية، الذي يولي إهتمام بمشاريع خارج قطاع الزراعة لكنها تكمله و تدعمه، بهدف تمكين فقراء الأرياف من الإستفادة من عوائد التنمية كإنشاء الطرق التعليم، الصحة، النقل و المياه إلى جانب توفير الإقراض لصغار المزارعين[1].

ينطبق هذا المدخل على المشاريع الجوارية للتنمية الريفية كأداة لتنفيذ سياسة التجديد الريفي في الجزائر، حيث تتضمن هذه المشاريع مجموعة من العمليات كفتح المسالك الريفية لفك العزلة عن القرى، توزيع ألواح الطاقة الشمسية، حفر الآبار[2]، و هي كلها عوامل من شأنها المساهمة في تحسين وضع السكان الريفيين.

خامسا: مدخل التنمية المتكاملة

إتسمت عشرية الستينيات بتشجيع إستراتيجيات التنمية للإعانات كوسيلة لتحقيق التنمية، أما مرحلة السبعينيات فقد تم إستبدال الإستراتيجية السابقة بأخرى تعكس محاولة الغرب لتصدير نموذجه التنموي القائم على التصنيع، غير أن مساوئ هذه الإستراتيجية سرعان ما تجلت للعيان، لأن التركيز على التصنيع على حساب الزراعة و التنمية الريفية قاد إلى نزوح ريفي، تحضر مرضي و نقص الإنتاج الغذائي[3]، لهذا إنبثقت محاولات إستحداث إستراتيجية يؤدي تطبيقها إلى القضاء على مظاهر الفقر ومسبباته، لهذا ظهر مدخل التنمية الريفية المتكاملة أو المدمجة[4].

يستهدف هذا المدخل مضاعفة الإنتاج الزراعي خاصة المواد ذات الإستهلاك الواسع، و التي تمثل حاجة أولية بالنسبة للسكان، و هذا مرتبط بضرورة إنتاج وسائل الإنتاج التي تتيح تحقيق الهدف السابق، إضافة إلى إنشاء البنى التحتية اللازمة للإستجابة للوضع الذي تفرضه زيادة الإنتاج.

---

[1] بكدي فاطمة، مرجع سابق، ص 187.

[2] Direction générale des forets, **état d'achèvement des PPDRI dans la wilaya de Tipaza**, 2017.

[3] Michel maldague, **concept de développement rural intégré**, séminaire sur l'environnement et le développement durable, école supérieure du parti samora moise, brazaville, 5-8 jiullet 1989, p17.

[4] Ibid, p p 18,19.

وهو يركز على ضرورة تزويد الريف بعوامل الجذب للحد من النزوح الريفي، فتقريب مستويات المعيشة بين الريف والمدينة لا يقتصر على رفع مستوى دخل سكان الأرياف، بل لابد من توفير الخدمات الأخرى كالتعليم، الصحة و السكن، فتوفر هذه العناصر الأخيرة هو المحدد الرئيسي لجذب أوطرد السكان من و إلى الريف.

إلى جانب العوامل السابقة يقتضي تحقيق التنمية الريفية وفق هذا المدخل بعض الشروط نلخصها في:

- الإعتماد على عدة أنشطة و مشاريع إنتاجية و خدمية متكاملة في إطار برنامج واحد[1]، فعملية دعم تربية الأغنام مثلا يجب أن تكمل بدعم وحدات تحويل الصوف و دباغة الجلود، و صناعة المنسوجات، كما أن دعم تربية الأبقار ينبغي أن يكمل بعمليات دعم وحدات إنتاج غذاء الحيوانات، ووحدات جمع الحليب و صناعة مشتقاته.

- تشجيع الإبتكارات أي الإستفادة من المعارف المتوصل إليها لتحسين أنظمة الإنتاج عبر تطبيق التكنولوجيات المناسبة، و المساعدة على التكيف مع التغيرات.

- تشجيع التعليم و التكوين المهني الريفيين: يجب أن يكون تعليما وظيفيا، كما يجب أن ينطوي كل مشروع على شق تكويني يسمح بتحسين المعارف و الخبرات للأشخاص المعنيين بالمساهمة فيها[2]، مثل ربط عمليات الإستفادة من المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة بتكوين مسبق لإنجاح المشروع.

- مشاركة الجميع و التي يجب التحضير لها عبر عمليات التربية و التعليم و الإتصال[3].

- أن تستند عملية التنمية إلى السياق الإقتصادي و الإجتماعي و الثقافي المحلي، أي أن تكون ذات طبيعة باطنية، و ليست إستنساخا لنموذج تنموي أجنبي.

يتميز هذا المدخل بأنه أكثر تكلفة من المداخل السابقة، و أصعبها أيضا، و رغم ذلك فقد تفاءلت المنظمات الدولية به، و إعتبرته الطريقة التي ستسمح بمكافحة الجوع و الفقر و البطالة في الدول النامية، وقد مكن تبنيه من تحقيق نتائج إيجابية في كل من الصين و اليابان رغم صعوبة تطبيقه[4].

يلاحظ من خلال إستعراض النظريات والمقاربات السابقة أن هناك الكثير من العناصر المشتركة بينها كالتركيز على أهمية عامل مشاركة السكان المحليين، إضافة إلى محاولة التوفيق بين الأولويات الإقتصادية والحاجات الإجتماعية كأساس لتحقيق التنمية الريفية.

---

[1] بكدي فاطمة، نفس المرجع، ص ص 187، 188.

[2] Michel maldague, op.cit, p p 22, 23.

[3] Ibid, P 20.

[4] بكدي فاطمة، مرجع سابق، ص ص 187، 188.

المطلب الثالث: نماذج تنمية المجتمعات الريفية

أدت الأبحاث و الدراسات الهادفة إلى إيجاد نموذج يصبح مرجعا تتبعه الدول لتحقيق التنمية على المستوى المحلي إلى ظهور العديد من النماذج التي تعرض خطوات و مراحل العمل الإنمائي المحلي سواء تعلق الأمر بالمناطق الريفية أو الحضرية، و من بين النماذج التي يمكن تقديمها في هذا الصدد:

أولا : نموذج العمل الإنمائي عند كارل تايلور

قدم كارل تايلور نموذجه لخطوات العمل الإنمائي على مستوى المجتمعات المحلية في مقال بعنوان "**تنمية المجتمع: البرنامج و المنهج**"، و تتمثل هذه الخطوات في:

أ. المناقشة المنهجية للحاجات العامة:

يقصد بالمناقشة المنهجية إكتشاف المشكلات و تحديدها بدقة، ثم تشخيص الأسباب الموضوعية الكامنة وراء وقوعها، مع تجنب التركيز على الأحاديث العامة و الشكاوى، و يدعو تايلور إلى القيام بهذه العملية بالإعتماد على مجلس مكون من ممثلي الأسر المكونة للمجتمع المحلي، ولا يجب أن تتم عن طريق التوجيه الإداري من قبل الجهات العليا.

ب. التخطيط المنهجي لتنفيذ برامج المساعدات الذاتية:

بعد تحديد أعضاء المجتمع لحاجاتهم و مشاكلهم و الوقوف على أسبابها، يتم رسم خطة لمواجهتها، وتسمح عملية إجراء تخطيط محلي بإنماء طاقات المجتمع المحلي و إمكانياتهم، ويحولهم إلى عناصر إيجابية في العملية الإنمائية، فهذه الخطط تسمح بتنفيذ عدة مشاريع مجتمعية، وهو ما يولد الشعور بالمسؤولية الجماعية و الثقة في النفس، و ينمي روح المبادرة لدى أعضاء المجتمع.

ت. تعبئة و تسخير الإمكانيات الإقتصادية و الإجتماعية لجماعات المجتمع المحلي:

تتم هذه الخطوة نتيجة نجاح المشاريع الأولى بفضل الجهود الذاتية في المجتمع المحلي، وليس نتيجة الإعلام والدعاية، وهو ما يساعد على خلق قناعات لدى الأفراد بقدرتهم على مواجهة مشكلاتهم وإشباع حاجاتهم، مما يساهم في دفع رغبة باقي جماعات المجتمع للمشاركة الإيجابية في المشاريع الإنمائية.

ث. تنمية الطموح المحلي:

تعد هذه الخطوة ثمرة نجاح الخطوات السابقة، لأن النجاح يولد الشعور بالفخر الجماعي، وهو ما يعزز الشعور بالولاء و الإنتماء و التماسك بين أعضاء المجتمع المحلي[1].

لقد أغفل هذا النموذج الخلافات والنزاعات التي تنشأ بين ممثلي الأسر عند مناقشة الحاجات العامة خاصة فيما يتعلق بترتيب الأولويات التنموية، أو أماكن إقامة المشاريع، مع عدم تحديد طرق تسوية تلك الخلافات، كما أن إسناد إعداد الخطة التنموية المحلية لمجلس ممثلي الأسر دون تنسيق مع الإدارة لرسم الخطة في حدود الإمكانيات المتاحة يهدد قابلية الخطة للتنفيذ إذا فاقت تكاليف المشاريع الإمكانيات، أوعدم قبول الجهات الرسمية لتمويل المشاريع المتضمنة في الخطة.

يفترض هذا النموذج نجاح الدفعة الأولى من المشاريع تلقائيا، في حين يثبت الواقع أنه لا يمكن للمشاريع أن تنجح ما لم يتم توفير شروط ذلك.

رغم كثرة الإنتقادات الموجهة لهذا النموذج، إلا أن الواقع يثبت نجاح عدة تجارب تتطابق مع ما تضمنه، مثل تحديد سكان قرى بومسعود، تازروت.. بولاية تيزي وزو لحاجاتهم في مجلس أو لجنة بشكل مستقل عن السلطات المحلية التي لطالما تم مطالبتها بمشاريع تنموية دون أن تجد تلك المطالب أي صدى، ليتولوا بعدها جمع التبرعات لتوصيل القرى بالماء، و قنوات الصرف الصحي وتهيئة الطرق، حيث ساعد الحصول على الأموال من مواطنين من القرية مقيمين بأوربا من إنجاز عدة مشاريع، و هو ما سمح بكسب الثقة في النفس، و إتخاذ خطوات مماثلة في قرى أخرى[2].

كما ظهر تنفيذ هذا النموذج في قرية تيزة ببلدية عمال ببومرداس، التي قام سكانها بإعادة تهيئتها و إنشاء مكتبة صغيرة بها إعتمادا على مواردهم الخاصة، وهنا تظهر أهمية التمويل في تحقيق الإنجازات، فهناك كثير من القرى التي يعاني سكانها فقرا شديدا مما يجعل التمويل العمومي ضروريا لتحقيق بعض المشاريع التنموية.

ثانيا: نموذج العمل الإنمائي عند " وليام بيدل": تتمثل مراحل هذا النموذج في:

أ. **المرحلة الإستكشافية:** تبدأ هذه المرحلة بتولي "**أخصائي التنمية**" مهمة محاولة إكتساب ثقة أفراد المجتمع المحلي وقياداته و إقناعهم بدوره و بأهمية التغيير بالنسبة لهم، و بضرورة مواجهة مشكلاتهم، ويتم

[1] أحمد مصطفى خاطر، محمد عبد الفتاح محمد، مرجع سابق، ص ص 67، 68.

[2] Abane meziane, dans les villages autogérés de kabylie, **el watan**, 16-12-2016 sur le site : www.courierinternational.com consulte le : 17-04-2018 a 10 :00

هذا من خلال إجرائه للقاءات و إجتماعات معهم من جهة، و من خلال إجرائه لدراسات تستهدف الحصول على المعلومات اللازمة عن إمكانيات المجتمع المحلي و مشكلاته من جهة أخرى.

ب. **المرحلة النقاشية:** يكمن دور أخصائي التنمية خلالها في توجيه مناقشات الأفراد لمشكلاتهم المحلية للتمكن من إتخاذ القرار الجماعي الذي يتضمن الإتفاق على تنفيذ بعض الإجراءات الواضحة و القابلة للتنفيذ، و يراعى في هذه المرحلة إتاحة الفرصة للقيادات المحلية للتعبير الحر عن أفكارهم ومخاوفهم وإختيار البدائل.

ت. **المرحلة التنظيمية:** يقوم أخصائي التنمية في هذه المرحلة بالعمل على تشكيل آلية إجتماعية يمكن من خلالها ممارسة كافة العمليات النقاشية و التخطيطية، و تتمثل هذه الآلية الإجتماعية في تكوين جماعات نقاشية غير رسمية، ثم تتطور لتأخذ شكل لجنة أو مجلس.

ث. **مرحلة النشاط:** يتولى أخصائي التنمية مساعدة أعضاء المجتمع على تنفيذ القرارات الجماعية التي تم التوصل إليها و التي تخدم الصالح العام.

ج. **مرحلة التقييم:** يقوم فيها أخصائي التنمية بالعمل على زيادة قدرة القيادات المحلية من خلال معرفة الجوانب الإيجابية و السلبية لأنشطتهم و قراراتهم كخطوة أولى، ثم تدريبهم على ممارسة أساليب النقد الذاتي بطريقة موضوعية.

ح. **مرحلة الإستمرار:** تتمثل وظيفة أخصائي التنمية في هذه المرحلة في جعل العملية الإنمائية عملية تلقائية مستمرة داخل المجتمع المحلي و ذلك بعد خروجه من الموقف الإنمائي.

تجدر الإشارة إلى أن التنمية حسب وليام بيدل تختلف بإختلاف طبيعة المجتمعات المحلية، وبإختلاف خصائص الأهالي أنفسهم، لكن يبقى لأخصائي التنمية دور محوري في تحقيقها.

أغفل هذا النموذج المشاكل الناجمة عن عدم تقبل القيادات المحلية لتنسيق عملها مع أخصائي التنمية، خاصة و أن النموذج يفرض عليها الكشف عن نقاط ضعف أدائها له لمعالجتها، حيث يميل الكثير من المسؤولين المحليين لإخفاء تقصيرهم في الأداء لتجنب المساءلة، كما يؤخذ على النموذج أنه لم يتضمن كيفية جعل العملية الإنمائية تلقائية و مستمرة.

ثالثا: نموذج العمل الإنمائي حسب رونالد ليبت:

قدم رونالد ليبت نموذجا للعمل الإنمائي المحلي في إطار دراسة بعنوان "**ديناميات التغيير المخطط**"، تتمثل خطوات هذا النموذج في:

أ. **إستثارة أهالي المجتمع المحلي:** أي إستثارتهم بمشكلات و حاجات المجتمع، والتي تقتضي مواجهتها وجود أخصائي التنمية[1].

ب. **إنشاء علاقات التغيير:** تشمل محاولة إرساء علاقات الثقة بين أخصائي التنمية و قيادات المجتمع المحلي وأفراده، و بينه و بين المسؤولين التنفيذيين بالمجتمع المحلي.

ت. **إحداث التغيير:** يتم التغيير من خلال ثلاثة خطوات هي:

- تشخيص مشكلات المجتمع المحلي و شرحها من خلال العمل المشترك بين أخصائي التنمية و قيادات المجتمع المحلي.
- وضع خطة لمواجهة مشكلات المجتمع المحلي.
- ترجمة الخطة إلى إجراءات تنفيذية تسمح بتحقيق أهداف الخطة.

ث. **تعميم و تثبيت التغيير:** يتم في هذه المرحلة التعرف على مدى تجاوب أعضاء المجتمع للتجديدات المخططة ولأسلوب العمل الإنمائي، و التأكد من قدرتهم على الإستمرار في إستخدام هذا الأسلوب، والإستفادة من عمليات التدريب و نقلها إلى مجالات عمل أخرى تحتاج إلى إستخدام نفس العمليات.

ج. **إنهاء علاقات التغيير:** لا ينبغي أن تتحول القيادات المهنية إلى عناصر دائمة و مستقرة في العملية الإنمائية، بل إن دورهم يتوقف في توصيل قيادات المجتمع إلى مسؤولية أخصائي التنمية، وإلى درجة الإعتماد على الذات، التي تعرف بالوصول إلى مرحلة النضج و القدرة على مواجهة المشكلات بأنفسهم في المستقبل[2].

لا يمكن إنكار أهمية النظريات و المقاربات و النماذج السابقة في عملية التنمية و تنظيمها من خلال إتباع خطوات و مراحل من شأنها تسهيل بلوغ الأهداف المحددة، إلا أن هذه النماذج تبقى نتاج عمل مفكرين عالجوا قضايا التنمية في دول تختلف في ظروفها و إمكانياتها عن الدول الأخرى، لهذا فهي نظريات و نماذج تندرج في إطار محدد، و لا يمكن الجزم بنجاعة تطبيقها على كل الدول، إذ تبقى التنمية عملية تنبع من داخل المجتمع مع مراعاة خصوصياته وإمكانياته، لهذا يتعين على الدول الراغبة في تحقيق تنمية محلية تجنب الوصفات الجاهزة المستوردة من الخارج ومحاولة تكييفها مع الأوضاع الداخلية، و هو ما يتطلب إجتهادا من أعضاء المجتمعات المحلية المعنية بعملية التنمية لتطوير نظريات و نماذج خاصة بهم، مع التفتح على العالم الخارجي للإستفادة من تجارب الدول الأخرى في الحدود التي تسمح بها الظروف.

[1] أحمد مصطفى خاطر، محمد عبد الفتاح محمد، مرجع سابق، ص ص 69،70.
[2] نفس المرجع، ص ص 71، 72.

المبحث الرابع: دواعي تحقيق التنمية الريفية في ظل تنامي عوامل تثبيطها

يشكل تحقيق التنمية الريفية ضرورة نظرا للعدد الكبير الذي يمثله السكان الريفيون، و تخبطهم في قيود الحرمان بأبعاده المختلفة، حيث يفسر هذا الأخير بعدة عوامل بعضها يمتد إلى مراحل تاريخية سابقة، وبعضها متعلق بالظروف الداخلية والخارجية للدول، و رغم كل المساعي التي تبذل لتحقيق التنمية الريفية، لاتزال عدة عوامل تعيق تجسيد هذه المساعي ميدانيا، و هو ما سيتم التطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: دواعي تحقيق التنمية الريفية

أولا: دواعي مرتبطة بعدد السكان الريفيون

إن أولوية المناطق الريفية في التنمية تفرضها نسبة السكان الريفيون في العالم، وهو ما يتضح من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 1: سكان الريف بالمليون و نسبتهم المئوية من إجمالي السكان

المناطق	عدد السكان			نسبة السكان		
السنة	1991	2007	2015	1991	2007	2015
العالم	3047729	3371403	3442118	%56,7	%50,6	%47,2
الإقتصادات المتقدمة و الإتحاد الأوربي	255371	242210	228960	%27,7	%24,1	%22,1
أوربا الوسطى و جنوب شرق أوربا(خارج الإتحاد الأوربي)	133618	135128	132413	%36,6	%35,9	%34,8
شرق آسيا	856128	786528	723056	%69,3	%55,7	%49,1
جنوب شرق آسيا و المحيط الهادئ	308117	317247	309280	%67,9	%54,7	%48,6
جنوب آسيا	868764	1111741	1197034	%74,8	%70,9	%67,9
أمريكا اللاتينية و الكاريبي	128923	124836	121333	%28,6	%21,9	%19,4
الشرق الأوسط	54732	67456	74123	%40,4	%35	%32,9
إفريقيا جنوب الصحراء	361575	492266	557648	%71,3	%64,1	%60,3
شمال إفريقيا	80501	93991	98271	%54,8	%48	%44,2

المصدر: منظمة العمل الدولية و شعبة السكان في الأمم المتحدة: التوقعات السكانية في العالم

يظهر من خلال الجدول أن عدد سكان الأرياف لا يزال كبيرا و هو يقارب نصف سكان العالم، و إن كانت نسبة السكان الريفيين من إجمالي السكان تعرف تراجعا بسبب إرتفاع معدلات التحضر الذي يرجع إلى إرتفاع النمو السكاني الطبيعي في المدن من جهة، و النزوح الريفي من جهة أخرى، أما الدول التي تعرف أدنى نسبة للسكان الريفيين فهي الدول المتقدمة بصفة عامة و يعزى هذا الإنخفاض إلى إستراتيجيات التنمية المتبعة في هذه الدول و التي ترتكز على التصنيع في المناطق الحضرية، فـ95% من السكان الريفيين يتركزون في الدول النامية، فهم يشكلون الأغلبية في كل من إفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا، والتي لا تزال تعرف عدة مشاكل تعكس تدني مستويات التنمية و تفشي الفقر فيها بنسب عالية.

ثانيا: الإنتشار الواسع للفقر الريفي بكل أبعاده أو الحرمان البشري

يمثل الفقر ظاهرة متعددة الجوانب، لهذا تعددت الطرق و المؤشرات المستخدمة في قياسه، فأحيانا يتم ذلك إعتمادا على المقاييس المادية (دولار أو دولارين لليوم، ثلث متوسط دخل الفرد السنوي أو ثمن السلة الغذائية)، و أحيانا يقاس إستنادا إلى مؤشر التنمية البشرية أو مؤشر الفقر البشري الذي يقيس الحرمان البشري شأنه شأن مؤشر التنمية البشرية، فالحرمان من طول العمر يقاس بعدم توقع البقاء حتى سن الأربعين، و الحرمان من المعرفة يقاس بنسبة الأميين البالغين، والحرمان من العيش اللائق يقاس بنسبة الاشخاص الذين لا يتمتعون بإمكانات مستدامة للوصول إلى مصدر محسن للمياه، إضافة إلى نسبة الأطفال ما دون سن الخامسة الذين يعانون من نقص في الوزن[1]، و يمكن التفصيل في هذا الموضوع على النحو التالي:

1. **الفقر وفق المعيار الكمي: نسبة الريفيين الذين يعيشون بأقل من 1,25 دولار لليوم:** يمثل الفقر أحد التحديات التي تواجه دول العالم عامة، و الدول النامية على وجه الخصوص و هذا على الرغم من تسجيل إنخفاض في عدد و نسبة السكان الذين يعيشون بأقل من 1,25$ في اليوم، و هو ما تؤكده البيانات الواردة الجدول التالي:

جدول رقم2: عدد و نسبة السكان الذين يعيشون تحت 1,25$ في اليوم من إجمالي سكان العالم

السنة	1990	2005	2008	2010	2015
عدد السكان الفقراء (مليون نسمة)	1,908,6	1,389,6	1,302,8	1,214,9	970,2
نسبة السكان الفقراء %	%43,1	%25	%22,7	%20,6	%15,5

Source: The world bank, **rural urban dynamic and the mellinnium development goals**, p 5.

[1] محمد نبيل جامع، **علم الإجتماع الريفي و التنمية الريفية**، مرجع سابق، ص 2.

على الرغم من التراجع المحقق في نسبة الفقر عالميا، إلا أن هذا الأخير لا يزال يمثل ظاهرة ريفية بالدرجة الأولى، فمن بين 1 مليار و 300 مليون نسمة من الفقراء في الدول النامية في سنة 2008، يتركز 76% منهم في المناطق الريفية[1]، و يمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم3: توزيع نسب الفقراء الذين يعيشون بأقل من 1,25$ لليوم في الأرياف و المدن حسب الأقاليم[2]

المنطقة	1990		1996		2002		2008	
	الريف	المدن	الريف	المدن	الريف	المدن	الريف	المدن
شرق آسيا و المحيط الهادئ	%67,5	24,4	45,9	13	39,2	6,9	20,4	4,3
أوربا و آسيا الوسطى	%2,2	0,9	6,3	2,8	4,4	1,1	1,2	0,2
أمريكا اللاتينية و الكاريبي	%21	7,4	20,3	6,3	20,3	8,3	13,2	3,1
الشرق الأوسط و شمال إفريقيا	%9,1	1,9	5,6	0,9	7,5	1,2	4,1	0,8
جنوب آسيا	%50,5	40,1	46,1	35,2	45,1	35,2	38	29,7
إفريقيا جنوب الصحراء	%55	41,5	56,8	40,6	52,3	41,4	47,1	33,6
النسبة الإجمالية	%52,5	20,5	43	17	39,5	15,1	29,4	11,6

Source: The world bank, **rural urban dynamic and the mellinnium development goals** , 2013, p9.

بناءا على البيانات الواردة في الجدول، يمكن التأكيد أن الفقر لا يزال يمثل ظاهرة ريفية، غير أنه يعرف إنخفاضا ملحوظا، و هو ما ينطبق أيضا على الفجوة بين الريف و المدينة فيما يخص نسبة الفقراء[3].

هناك عدة عوامل تفسر تركز الفقر في المناطق الريفية، فأكثر من 80% من النشاطات الإقتصادية العالمية تتركز في المدن و يمارسها نصف سكان العالم، و هذا يعني أن 20% من النشاطات الإقتصادية المتبقية تتركز في الأرياف يتنافس عليها النصف الآخر من السكان، و هو ما يبين ضيق الفرص المتاحة أمام

[1] The world bank, **rural urban dynamic and the mellinnium development goals** , 2013, p 85.
[2] Ibid, p87.
[3] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **دراسة الحد من الفقر في المناطق الريفية في الدول العربية**، الخرطوم، 2002، ص 36.

سكان الريف[1]. فقلة الإستثمار في المناطق الريفية تؤدي إلى إنتشار البطالة، كما يرجع الفقر إلى إنخفاض الدخل من الزراعة نتيجة عزلة المناطق الريفية وعدم القدرة على الوصول إلى الأسواق[2]، فضلا عن إنخفاض إنتاجية الأفراد بسبب عدم كفاية الغذاء، وغياب شروط العمل اللائق كالحماية الإجتماعية و الإفتقار إلى صوت تمثيلي يدافع عن مصالح العمال الريفيين[3].

غير أن قياس الفقر إستنادا إلى مؤشر 1,25 دولار في اليوم يبقى نسبيا، ذلك لأن الحد الأدنى لمكونات العيش تختلف من دولة لأخرى في كل من الجانبين الكمي و النوعي، كما يتباين بين أقاليم الدولة الواحدة، لذلك لا يمكن الإعتماد على هذا المؤشر بصفة مطلقة[4]. فالعيش بأقل من 1,25$ لليوم يعني ضمان البقاء البيولوجي للإنسان لكن لا يلبي إحتياجاته المتعددة من صحة و تعليم.

2. إنتشار الأمراض و الأوبئة:

معظم الأمراض و الأوبئة هي نتاج الفقر، وهي تؤثر سلبا على آفاق التنمية كونها تحرم سوق العمل من قوة العمل اللازمة للنمو الإقتصادي إضافة إلى تسببها في تخفيض إنتاجية العمال، و عادة ما يقترن إنتشار الأمراض بنقص التغذية التي تمثل إحدى سمات المناطق الريفية[5]، حيث وصل معدل الأفراد الذين يعانون نقصا في التغذية في العالم إلى 786 مليون كمعدل للفترة الممتدة من 2014 إلى 2016، و هو ما يعادل 10,9% من سكان العالم، يتركزون بشكل رئيسي في جنوب آسيا بـ 281 مليون نسمة، ثم إفريقيا جنوب الصحراء بـ 220 مليون نسمة، و شرق آسيا بما يعادل 145 مليون نسمة، و هي نفس المجتمعات التي تميل الكفة فيها عدديا لصالح السكان الريفيين[6].

لهذا لا تزال معدلات الوفايات المرتفعة بسبب إنعدام الأمن الغذائي تطرح بإلحاح، حيث أكدت منظمة الأغذية والزراعة أن عدد الأشخاص الذين يتوفون بسبب إنعدام الأمن الغذائي يفوق عدد الأشخاص الذين يتوفون بمرض السل و نقص المناعة المكتسبة، إذ تقدر نسبة الوفايات بـ 3,5 مليون طفل سنويا ممن لا يتجاوز سنهم 5 سنوات، كما يسجل سنويا 10 ملايين طفل يتحولون الى معاقين عقليا و جسديا بسبب سوء التغذية، زيادة على انتشار الكثير من الأمراض مثل ظهور مرض التقزم الناتج عن الحرمان الغذائي على

[1] The world bank, **Rural urban dynamic and the mellinnium development goals** , op.cit, p85.

[2] الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، **تمكين السكان الريفيين الفقراء من التغلب على الفقر**، تقرير حول حالة الفقر الريفي في الشرق الأدنى و شمال إفريقيا، 2007، ص ص 23، 24.

[3] مكتب العمل الدولي، مرجع سابق، ص 9.

[4] نفس المرجع، ص13.

[5] The world bank, **reaching the rural poor ; a renewed strategy for rural development**, 2003,pp62, 63.

[6] FAO, **objectifs internationaux 2015: la réduction de la faim des progrès inégaux**, rapport sur l'état de l'insécurité alimentaire dans le monde, Rome, 2016, p8.

المدى الطويل المقترن بالمرض، حيث بلغت نسبة التقزم 28% من سكان الدول النامية سنة 2011، و قد انخفضت هذه النسبة عما كانت عليه في 1990 عندما بلغت 44,6%[1].

إلى جانب الأمراض الناتجة عن نقص الغذاء، يرتبط إنتشار الأمراض و الأوبئة أيضا بعدم وفرة الصرف الصحي، فـ50% من سكان الأرياف في العالم لا يحصلون على خدمات الصرف الصحي خلافا لسكان المدن أين يتمتع 80% منهم بهذه الخدمة[2].

تمس الوفايات شريحة الأطفال القاطنين بالأرياف بشكل أساسي، إذ تشير الإحصائيات إلى أن وفايات الأطفال في المدن تقل عن نظيرتها في الأرياف بنسبة تتراوح ما بين 8% و9% في أمريكا اللاتينية وأوربا وآسيا الوسطى، وبين10% إلى16% في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وجنوب آسيا وإفريقيا جنوب الصحراء[3].

من جهة أخرى، أصبح مرض نقص المناعة المكتسبة يشكل عائقا أمام محاولات تنمية المناطق الريفية، فسكان هذه المناطق هم الأكثر عرضة له، فأكثر من ثلثي السكان في الـ25 دولة إفريقية الأكثر تأثرا بالمرض يعيشون في المناطق الريفية، و هذا راجع إلى نقص التوعية بكيفية الوقاية منه و نقص الرعاية الصحية، و يترتب عن هذا الوضع فقدان القطاعات الإقتصادية الريفية كثيفة العمالة لقوة العمل، فحسب تقديرات منظمة الأمم المتحدة للتغذية و الزراعة فإنه و في الدول الـ25 الأكثر تضررا بهذا المرض قضى الإيدز على 7مليون مزارع منذ 1985، و تشير التوقعات إلى أن دول إفريقيا جنوب الصحراء يمكن أن تفقد 25% من قوة العمل الزراعية في حدود 2020 بسبب نفس المرض[4].

3. تدني مستوى التعليم و إنتشار الأمية:

يعد التعليم أساس النهوض برأس المال البشري الذي يمثل محرك الأشكال الأخرى لرأس المال(الطبيعي والمالي)، و التي يعد وجودها ضروريا لتحقيق التنمية، حيث أكد **جوزيف ستيغلتز*** أن نقص الإستثمار في التعليم والبنى التحتية التعليمية يقود على المدى البعيد إلى إعاقة التنمية[5]، فالتعليم يساعد على كسر الحلقة

[1] المركز الوطني للمعلومات للجمهورية اليمنية ، **مادة معلوماتية عن الأمن الغذائي**، اليمن، أفريل 2005، عدم ذكر رقم الصفحة.
[2] The world bank, **Rural urban dynamic and the mellinnium development goals**, op.cit, p9.
[3] ibid, p94.
[4] The world bank, **reaching the rural poor ; a renewed strategy for rural development**, op.cit ,pp62, 63.
[5] Miemie winn byrd, **education, economic growth and social stability: why the three are inseparable**, pp105, 106, www.apcss.org , date de visite: 21-05-2015 a 15:45.
* جوزيف ستيغلتز، مفكر إقتصادي حائزعلى جائزة نوبل للإقتصاد سنة 2001.

المفرغة للفقر بتزويد الأفراد بالمهارات بشكل يسمح لهم بزيادة إنتاجيتهم و تنويع مصادر دخلهم، و زيادة قدرتهم على إدارة المخاطر[1].

ففي الدول النامية، واحد من ثلاثة أطفال و الذين يبلغ عددهم الإجمالي 193 مليون يبلغون سن الإلتحاق بالتعليم الإبتدائي لكن سوء التغذية أعاق نمو أدمغتهم مما حال دون إلتحاقهم بالمدارس، أما معدلات الأمية عند الراشدين فتبلغ حسب التقديرات المحددة سنة 2015 بما يربو 700 مليون[2].

المشكلة الأخرى هي عدم المساواة بين الجنسين في التعليم في الأرياف، فالفتيات هن أقل حظا في الإلتحاق بالمدارس للتعلم، و هو ما يحول دون تمكينهن إقتصاديا[3].

يرجع التمييز بين الجنسين في التعليم إلى عدة عوامل منها ما هو سياسي كالحروب، أو جغرافي كبعد المسافة بين المدارس و مكان الإقامة، أو إقتصادية كفقر الوالدين، و إرتفاع تكاليف التعليم[4].

4. عدم القدرة على الحصول على المياه النظيفة:

لايزال الحصول على المياه النظيفة يشكل تحديا بالنسبة للسكان الريفيين في مختلف مناطق العالم، إذ يتراوح متوسط تكلفة التزود بالمياه الصالحة للشرب مابين 0,7$ و 0,8$ للمتر المكعب في المناطق الحضرية مقابل 2$ للمتر المكعب في المناطق الريفية، و في سنة 2010، كان 96% من سكان المناطق الحضرية في الدول النامية يتمتعون بالقدرة على الوصول إلى المياه الصالحة للشرب، مقابل 81% بالنسبة للسكان الريفيين، لكن هذا لا يلغي وجود مشكلة بعد المسافات التي يجب قطعها للحصول على المياه. وتتركز أكبر التفاوتات الريفية الحضرية في التزود بالمياه الصالحة في جنوب آسيا و إفريقيا جنوب الصحراء[5]. و تكمن خطورة النقص في التزود بالمياه النظيفة في كونها سبب من أسباب إنتشار الأمراض المميتة في الأرياف.

5. **ضعف البنى التحتية (الكهرباء، وسائل الإتصال):** إن متوسط تكلفة الحصول على الكهرباء والهاتف في المناطق الحضرية عبر العالم أعلى بخمسة أضعاف نظيرتها في المناطق الريفية، و هو تفاوت يستثني دول شرق أوربا و آسيا الوسطى. إضافة إلى النقص الفادح في وسائل النقل[6].

---

[1] The world bank, **reaching the rural poor:a renewed strategy for rural development**, op,cit ,p64.

[2] منظمة الأمم المتحدة للتربية و العلوم و الثقافة، **عدم المساواة تقوض فرص التعليم لملايين الأطفال**، بيان صحفي، دذس ن، ص4.

[3] The world bank, **Rural urban dynamic and the millinnium development goals** ,op.cit, p94.

[4] Lavinia gaspirini, david atchoarena, **Education for rural development towards new policy responces**,a join study conducted by fao and unesco, 2003, p 85.

[5] The world bank, **Rural urban dynamic and the millennium development goals**,op.cit, p9.

[6] The world bank, **reaching the rural poor:a renewed strategy for rural developmen**t, op.cit, p54.

6. **عمل الأطفال:** كثيرا ما تسود فكرة في الأرياف مفادها أن بقاء الأسرة يتوقف على وجود عدد كبير من الأطفال لديها، و الذين بإمكانهم توفير دخل إضافي لها، و يتيحون تأمينا أدنى للشيخوخة للأباء، ذلك لأن الآباء في سن الـ45 يكونون غير قادرين على العمل، و لا يتمتعون بتسهيلات غذائية وطبية وصحية لائقة، لهذا تسود في الدول النامية فكرة أن الطفل يمكنه أن يكسب أكثر مما يستهلك، إذ أوضح الديمغرافيون أن الطفل في السن ما بين الثامن والعاشر يمكنه أن يجلب للأسرة ربحا صافيا من الدخل و الغذاء، فعدد الأطفال يعتبر محددا رئيسيا لعدد العمال التي يمكنها تشغيلهم لكسب قوتها، خاصة إذا لم يكن لدى العائلة أصول، حيث يعتمد دخلها على عدد الأطفال الذين يمكن إستئجارهم كعمال لدى الآخرين. لهذا نجد أنه في الوقت الذي يستثمر فيه أصحاب رأس المال في آلاتهم، يستثمر الفقراء في أطفالهم، إذ يحتاج الآباء إلى كثير من الأطفال لأنهم لا يملكون تأمينا بديلا للشيخوخة[1]. لهذا قدر عدد الأطفال العاملين في المناطق الريفية حسب تقرير مكتب العمل الدولي سنة 2008 بحوالي 132 مليون طفل تتراوح أعمارهم ما بين 5 و 14 سنة[2].

و يعد كل من الفقر، و تدني المستوى التعليمي، و تراجع العائد الإقتصادي و الإجتماعي للتعليم أهم مبررات الإنتشار الواسع لتشغيل الأطفال[3].

نلاحظ أن المظاهر المختلفة لإنعدام التنمية الريفية هي متبادلة التأثير، وهي أشبه بحلقة مفرغة تكرس التخلف، و التي أطلق عليها جوزيف ستيغلتز إسم "**دوامة التدهور**" حيث أوضح أن الأفراد الذين لا يجنون دخلا كافيا قد لا يجدون ما يسد حاجاتهم الغذائية، مما يعرضهم للإصابة بالمرض، وعندما يصابون بالمرض لا يمكنهم الحصول على الرعاية الصحية بسبب إنعدام الدخل، و في المجتمعات التي تفتقر إلى نظام عام لتقديم الخدمات الطبية تعني الإصابة بالمرض بداية النهاية، فمن دون رعاية صحية قد يخسر المرضى قدرتهم على كسب الدخل، و بذلك يعجزون عن تحمل تكاليف الرعاية الصحية[4].

إضافة إلى ذلك، يؤدي العجز عن كسب الدخل إلى تقويض الإدخار الذي يعد محرك الإستثمار والإنتعاش الإقتصادي من جهة.

كما يؤدي إلى تراجع الطلب الإستهلاكي المحلي، و هو ما يدفع بالمؤسسات القائمة إلى الإفلاس من جهة أخرى[5]. و هي كلها عوامل تعرقل التنمية.

---

[1] فرنسيس مورلابييه، جوزيف كولينز، **صناعة الجوع**، ترجمة أحمد حسان، عالم المعرفة، الكويت، أفريل 1983، ص ص 34، 35

[2] منظمة العمل الدولية، مرجع سابق، ص 80.

[3] حاج قويدقورين، ظاهرة الفقر في الجزائر و إنعكاساتها على النسيج الإجتماعي في ظل الطفرة المالية البطالة و التضخم، **مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية و الإنسانية**، عدد12، جوان 2014، ص 22.

[4] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية 2014، المضي في التقدم: بناء المنعة لدرء المخاطر**، نيويورك، ص 82.

[5] ميشال تشوسودوفسكي، **عولمة الفقر**، تر:محمد مستجير مصطفى، دذط، الهيئة المصرية للكتاب، مصر،2012، ص8.

تكمن خطورة المظاهر السابقة في كونها تمس حقوق الإنسان و ذلك نظرا للإرتباط بين الفقر وحقوق الإنسان الذي تعزز بصدور إعلان الحق في التنمية سنة 1986، الذي يستمد جذوره من المادة 25 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر سنة 1948، التي تنص على: *"لكل شخص الحق في مستوى معيشة كاف للمحافظة على الصحة و الرفاهية له ولأسرته، و يتضمن ذلك التغذية و الملبس والمسكن والعناية الطبية وكذلك الخدمات الإجتماعية اللازمة، و له الحق في تأمين معيشته في حالات البطالة والمرض والعجز والترمل والشيخوخة و غير ذلك من فقدان وسائل العيش نتيجة ظروف خارجة عن إرادته"*[1]. فمن حق كل إنسان أن يحصل على كل تلك الحقوق مجتمعة نظرا لعدم قابلية حقوق الإنسان للتجزئة من جهة، ولأن الفشل في تأمين أي حق من تلك الحقوق يؤدي إلى دورة من الحرمان تعرقل التمتع بالحقوق الإنسانية الأخرى المرتبطة به[2].

المطلب الثاني: أسباب تدني مستوى التنمية في المناطق الريفية في الدول النامية

تتعدد و تختلف الأسباب المؤدية إلى ضعف التنمية أو غيابها تماما في المناطق الريفية، فمنها ما هو تاريخي يمتد بجذوره إلى مراحل زمنية سابقة، و منها ما هو خارجي يتعلق بالسياسات الإستعمارية أو بطبيعة النظام الدولي، ومنها ما يكتسي صبغة داخلية بحتة، و هو ما سيتم التفصيل فيه في هذا المطلب:

أولا: الأسباب التاريخية

1. أسباب ناتجة عن السياسة الإستعمارية التي كرست الإهتمام بالمدن الكبرى والعواصم، وإهمال باقي المناطق التي يتوقف الإهتمام بها على ما تقدمه من مواد أولية، لينقطع ذلك بنضوب تلك المواد.

إستمر هذا الوضع في مرحلة ما بعد الإستقلال، ففي كثير من الدول، إستمر المستعمر في الإيحاء لحكومات مستعمراته السابقة في إتباع نفس النهج لتسهيل تكريس هيمنته الإقتصادية والسياسية والتمكن من إدارة تلك الدول عن بعد(منظور مدرسة التبعية)، ويتضح هذا من خلال إشتراط المعونات والمنح والقروض الميسرة للمشاريع التي تقام بالقرب من التجمعات السكانية الكبيرة، و في العواصم على غيرها من المناطق.

إضافة إلى مشكلة ضعف الإمكانيات المادية للدول التي تركها الإستعمار مثقلة بالديون[3].

[1] محمد سالمان الطايع، **الفقر و أساليب قياسه و طرق التغلب عليه،** المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2008، ص ص86، 87.

[2] Millon Kothari, chiffany chaudry**, taking the right to the city forward: obstacles and promises**, paper for UN habitat, united nation, 2011, p51.

[3] صالح خليل الصقور، مرجع سابق، ص 47.

من جهة أخرى، أدت السياسة الإستعمارية إلى التأثير سلبا على الأرياف من خلال التركيز المفرط على إنتاج المحاصيل النقدية الموجهة للتصدير محل نظيرتها الغذائية المطلوبة محليا، و هو ما أدى إلى صعوبة تحويل هيكل الإنتاج، و توجيهه لخدمة المصالح الوطنية بعد الإستقلال[1].

ثانيا: الأسباب الداخلية

1. **التخطيط التنموي غير المتوازن:** بإعطاء الأولوية في التنمية للمناطق الحضرية على حساب المناطق الريفية بشكل أوجد هوة بينهما و ثنائية إقتصادية و إجتماعية، و هو ما أدى إلى تركز السكان في المناطق الحضرية و إفراغ الأرياف من طاقاتها البشرية[2].

يرجع الإهتمام بالمدن إلى الإعتقاد بأن الزراعة لا تستطيع إستيعاب عدد كبير من العمال، لهذا لا بد من تحويل فائض العمالة من الأرياف إلى المدن بخلق وظائف جديدة لهم في الصناعة، و قد شجع هذا الطرح على إهمال الزراعة و تنشيط التصنيع، و هو ما نتج عنه إستثمار رؤوس أموال كبيرة مقابل خلق عدد محدود من الوظائف الصناعية في المدن، ففي الهند مثلا ضاعفت الحكومة رأس المال المستثمر في التصنيع في الفترة الممتدة ما بين 1950 إلى 1964 بـ 15 مرة، غير أن عدد العمال المستخدمين في التصنيع لم يرتفع سوى بالضعف[3].

يجد هذا النمط من التخطيط التنموي سنده النظري في أفكار **دي بيرنيس** الداعية لإنشاء قاعدة صناعية قوية، ونظرية التحولات الهيكلية الذي يمثل آرثر لويس أحد روادها، حيث دعا إلى ضرورة الإبقاء على الدخل الزراعي عند مستوى أجر الكفاف و أن يكون دائما أقل من الدخل الحقيقي في القطاع الصناعي، مما يسمح بتحويل عنصري العمل و رأس المال من القطاع الزراعي إلى الصناعي دون أن ينخفض الناتج المتوسط في القطاع الزراعي، لأن هذه النظرية تقوم على الإفتراض بوجود فائض في عرض عنصر العمل عند أجر الكفاف، أي أن إنتاجية العامل في القطاع الزراعي تكون سالبة أو مساوية للصفر لهذا ينتظر أن يتم التحويل لعنصري العمل و رأس المال بين القطاعين دون أن ينخفض الإنتاج الزراعي. كما أن أي زيادة في الأسعار و القوة الشرائية للمزارعين هي معوق للتصنيع لأن الإرتفاع عن أجر الكفاف في القطاع الزراعي سوف يتطلب رفع الأجر الحقيقي في القطاع الصناعي، حرصا على إستمرار فارق

[1] فرنسيس مولاريه، جوزيف كولينز، مرجع سابق، ص 103.
[2] صالح خليل الصقور، مرجع سابق، ص 47.
[3] فرنسيس مورلابييه، جوزيف كولينز، مرجع سابق، ص 28.

الدخل بين القطاعين لصالح الصناعة، و هو ما يعني إنخفاض الفائض الرأسمالي ومعدل تراكم رأس المال في القطاع الصناعي[1].

أدى تطبيق هذه النظرية إلى تكريس الفقر في الريف، و توسيع الهوة التنموية بينه و بين المناطق الحضرية.

2. المشاكل المرتبطة بالنزاعات المحلية و الإقليمية و التي كثيرا ما تعتبر جزءا من الإرث الإستعماري، و ما ينتج عن ذلك من سباق تسلح لا يناسب الأوضاع الإقتصادية و الحاجات التنموية لتلك الدول[2]. حيث تؤدي هذه المشاكل إلى إستنزاف الموارد المالية للدول بتحويلها من خدمة الأهداف التنموية إلى خدمة أغراض متعلقة بالنزاعات.

3. هجرة الصفوة المتعلمة إلى المدن الكبرى مما يحرم الأرياف من الإستفادة من طاقاتها البشرية[3].

4. الفهم الخاطئ للتنمية: فكثيرا ما يتم إعتبار الإنفاق و الإستثمار كمرادف للتنمية دون الإهتمام بالإنتاج، مع إعتبار الإنفاق إنجاز في حد ذاته، و كأن الهدف منه سيتحقق تلقائيا، و قد ساعد على هذا الوضع التدفق الكبير للإيرادات المالية خاصة في الدول النفطية.

5. إستنزاف المقدرات المالية للدول النامية خاصة الدول النفطية من خلال الإفراط في الإستهلاك المعتمد على الإستيراد، و هو ما يحول دون تطوير الإنتاج المحلي، و يبقي هذه الدول في موقع المستهلك، و يكرس تبعيتها للخارج، و يحرمها من توجيه الأموال للمشاريع التنموية[4].

6. صعوبة الوصول إلى الأسواق: إذ يعتبر الفقراء الريفيون في مختلف مناطق العالم أن سبب عدم تمكنهم من تحسين مستوى معيشتهم يكمن في صعوبة الوصول إلى الأسواق بسبب إرتفاع تكاليف النقل وصعوبة فهم السوق، فضلا عن محدودية مهارات الريفيين في التفاوض التجاري، و ضعف البنى التحتية علما أن القدرة على الوصول إلى الأسواق تعد شرطا مسبقا لتعزيز مساهمة مختلف النشاطات الريفية في النمو الإقتصادي[5].

---

[1] فوزية غربي، مرجع سابق، ص ص 81،82.

[2] خالد صالح عباس، مرجع سابق، 623، 624.

[3] الأمين العوض حاج أحمد، حسن كمال الطاهر، رباب المحينة، **الأطر المؤسسية للمجتمع المحلي و الشراكة في تحقيق التنمية**، أوت 2007، ص ص 8،9، متوفر على الموقع: http:// iefpedia.com تاريخ زيارة الموقع: 12 أوت 2015 على الساعة: 16:00

[4] أسامة عبد الرحمان، **البيروقراطية النفطية و معضلة التنمية**، عالم المعرفة، الكويت، 1982، ص ص 31، 32.

[5] Fond international de développement agricole, op.cit , p 3.

7. عدم تنوع القطاعات الإقتصادية في الأرياف، و الإعتماد فقط على قطاع الزراعة التقليدية[1].

ثالثا: الأسباب الخارجية

1. فرض المنظمات الدولية لتصوراتها في مجال التنمية على الدول دون مراعاة مصالح الدول النامية و شعوبها مثل صندوق النقد الدولي و المنظمة العالمية للتجارة[2]، فكثيرا ما أدت برامج تثبيت الإقتصاد الكلي و التكييف الهيكلي التي فرضها صندوق النقد الدولي و البنك العالمي على الدول النامية كشرط للتفاوض على ديونها إلى إفقار الشعوب بسبب زعزعة العملات الوطنية[3]، وتراجع القدرة الشرائية، البطالة، إنخفاض الأجور، وتقييد المصاريف الإجتماعية[4]، من ناحية أخرى، أثرت هذه البرامج سلبا على المناطق الريفية فالقروض الممنوحة لتكييف الزراعة لم يقصد بها الإستثمار في مشاريع زراعية بل يمكن أن توجه إلى الإستيراد و هو ما يؤدي إلى ركود الإقتصاد المحلي[5]، إضافة إلى ذلك، فإن الإصلاحات المفروضة في إطار قروض البنك الدولي إقتضت إستحداث تشريعات تتعلق بملكية الأرض بدعم فني من الإدارة القانونية في البنك العالمي و تتمثل الإصلاحات في إصدار سندات ملكية للمزارعين، و تشجيع تركز الأراضي الزراعية في يد أقلية و التوجه نحو مصادرة أو رهن أراضي صغار المزارعين، لكن خصخصة الأراضي تصب في هدف خدمة الدين دون مراعاة أهداف التشغيل و الأمن الغذائي، فحصيلة مبيعات الأراضي بمشورة البنك تستخدم في توليد إيرادات للدولة، توجهها الدولة إلى الدائنين الدوليين [6].

2. توجه الإستثمارات الأجنبية إلى التوطن في القطب و المراكز الأعلى عائدا، و تجنب الإستثمار في المناطق المنعزلة، إضافة إلى تحويل الأرباح للخارج مما يحرم الدولة من إستثمار تلك الأموال في المشاريع التنموية[7].

[1] أحمد بن محمد الشبعان، مرجع سابق، ص 880.
[2] الأمين العوض حاج أحمد، حسن كمال الطاهر، رباب المحينة، مرجع سابق، ص 8.
[3] ميشيل تشوسودوفسكي، مرجع سابق، ص 26.
[4] نفس المرجع، ص 28.
[5] نفس المرجع، ص 47.
[6] نفس مرجع، ص 60.
[7] الأمين العوض حاج أحمد، حسن كمال الطاهر، رباب المحينة، مرجع سابق ، ص ص 8،9.

المطلب الثالث: معوقات تحقيق التنمية الريفية

لا يزال تحقيق التنمية الريفية في كثير من دول العالم يعترضه الكثير من العراقيل، لهذا تعددت الآراء في تحديد طبيعة هذه المعوقات، فبينما إعتبرها البعض ذات طبيعة إقتصادية و هو الإتجاه الذي قاده كل من **MEIER ET BALDWIN**، إعتبرها البعض الآخر ذات طبيعة إدارية، أما الإتجاه الثالث فقد إعتبرها إجتماعية بحتة، ويمكن تلخيص هذه المعوقات في:

أولا: معوقات إدارية:

1. ضعف القدرة التنفيذية بسبب البيروقراطية أحيانا مما يعيق تنفيذ البرامج بالشكل المسطر لها في المخططات التنموية، إضافة إلى ضعف تنظيم الفاعلين و تداخل الصلاحيات[1].
2. إنتشار الفساد: يظهر تأثيره السلبي في إضعاف الإستثمار الأجنبي والمحلي عن طريق زيادة فرص السعي للحصول على مزايا إقتصادية دون مراعاة مصلحة المجتمع، مما يخلق جوا من عدم اليقين، و يقلل الحوافز المشجعة للمستثمرين بشكل يعرقل ظهور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعد محرك التنمية.

إضافة إلى ذلك، يؤدي الفساد إلى إنتشار الفقر، فحسب "**نموذج الإقتصاد**" المصمم لتوضيح كيفية تسبب الفساد في زيادة مستوى الفقر، أن هذا الأخير يتنامى من خلال كبح الفساد لعوامل النمو الإقتصادي، وتحويل الإستثمار الحكومي عن المشاريع المهمة بالنسبة للمجتمع كالتعليم و الصحة، مما يؤدي إلى التقليل من فرص الحصول على الخدمات ومن جودتها[2].

ثانيا : معوقات إقتصادية و تكنولوجية

1. تعميم المبادلة الحرة للمنتوجات الزراعية: و هو ما وضع الفضاءات الريفية محل منافسة، و تركز الطلب على المنتوجات ذات النوعية [3]، و المطابقة لمعايير الصحة و السلامة و الجودة، إذ تستخدم هذه المعايير كأداة إستراتيجية للتنافس بين الشركات، و على الرغم من أنها مفيدة للمستهلكين من حيث إفادتهم بمنتوجات ذات جودة، إلا أنها تشكل عائقا تقنيا أمام المنتجين والمصدرين في الدول النامية، بسبب صعوبة الوفاء بالأنظمة التقنية و المعايير و إختبارات

[1] وزارة التنمية الريفية الموريتانية، مرجع سابق، ص ص 24، 25.
[2] وارث محمد، الفساد و أثره على الفقر: إشارة إلى حالة الجزائر، **مجلة دفاتر السياسة و القانون**، عدد 8، جانفي 2013، ص 98.
[3] طالبي رياض، القري عبد الرحمان، مرجع سابق، ص 2.

المطابقة التي تطلبها الشركات المستوردة في الدول المتقدمة، و هو ما يحول دون تمكنها من دخول الأسواق الخارجية[1].

إضافة إلى ما سبق، تواجه الدول النامية صعوبة في الدخول للأسواق الخارجية لإعتبارات متعلقة بطبيعة النظام التجاري الدولي الذي على الرغم من قيامه على أساس حرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة، و رغم تركز النقاش في مؤتمر الدوحة المنعقد سنة 2001على تحسين فرص الوصول إلى الأسواق، و تقليل دعم الصادرات بفرض إلغائه على مراحل، و تخفيض الدعم المحلي للمزارعين الذي يشوه التجارة، إلا أن الدول المتقدمة لا تزال تتبنى سياسة حمائية بوضع حواجز أمام صادرات المواد الزراعية للدول النامية، مما يحول دون تمكن هذه الأخيرة من دخول أسواقها، إضافة إلى تأثرها سلبا بالدعم المحلي للمزارعين الذي تمارسه تلك الدول، و الذي يزيد من تقلب الأسعار[2]، و هو ما جعل جوزيف ستيغلتز يصف النظام التجاري الدولي بغير العادل، كونه يحرم الفقراء من عدة مزايا.

و في هذا السياق يقدم مثالا حول وجود 25000 منتج قطن في الولايات المتحدة يستفيدون من دعم الدولة الذي يتراوح ما بين 3 إلى 4 مليار دولار سنويا، و هو يؤثر على كمية الإنتاج و على أسعاره ، و يهدد في نفس الوقت مصالح 10 مليون منتج للقطن في الدول النامية خاصة دول إفريقيا جنوب الصحراء[3]، لهذا طالب رئيس جنوب إفريقيا السابق تابومبيكي في قمة الدول الصناعية الرأسمالية الثمانية الكبرى المنعقدة في إيفيان سنة 2003 بفتح أسواق الدول الغنية أمام صادرات الدول النامية خاصة السلع الزراعية، بإعتباره المخرج الذي يسمح للدول النامية بتحسين أوضاعها الإقتصادية و الإجتماعية[4].

2. عدم القدرة على الحصول على المعلومات، و هو ما يشكل عائقا آخر أمام القدرة على دخول الأسواق، حيث يواجه المنتجون في الأرياف في الدول النامية صعوبات في الحصول على المعلومات الواضحة و الدقيقة عن الأسعار و مواقع الطلب، و خصائص الجودة المطلوبة والقنوات البديلة للتسويق، و هذا لا يرجع إلى غياب التكنولوجيا فقط، بل إلى الحواجز الجغرافية، و ضعف

[1] نيجيل بول، كريس باكلي، مرجع سابق، ص 28.
[2] ضياء مجيد الموسوي، **الحداثة و الهيمنة الإقتصادية و معوقات التنمية**، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص ص136، 137.
[3] Joseph stiglitz, social justice and global trade, **far eastern economic review**, num169, mar2006, p20.
[4] ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص 135.

المستوى التعليمي و نقص الخبرة، و هو ما يؤدي إلى إغراق الأسواق موسميا بالمنتجات التي تفتقر إلى المواصفات الملائمة مما يؤدي إلى تقليل العوائد.

3. ضعف الطاقة الريفية و إرتفاع أسعارها، و هو ما ينعكس سلبا على تكاليف الإنتاج[1].
4. ضعف التمويل المخصص لبرامج التنمية الريفية، إضافة إلى ضعف مساهمة قطاع البنوك في تمويل المشاريع الريفية.
5. عدم الترابط بين مناهج التعليم و البحث و سوق العمل و عملية التنمية، و ضعف تطبيق نتائج الأبحاث ميدانيا[2]، إضافة إلى التخلف التكنولوجي الذي تعرفه الدول النامية إذ لا تزال الدول المتقدمة تستحوذ على 90 % من الأعمال البحثية الإستحداثية، في حين لا تتعدى مساهمة الدول النامية التي تمثل 70% من سكان العالم نسبة 5% من الأعمال البحثية الإستحداثية[3].

ثالثا: معوقات إجتماعية: يمكن تلخيصها في:

1. القيم الإجتماعية السائدة: لاشك أن القيم تلعب دورا في تكوين البناء الإقتصادي و الإجتماعي والثقافي و السياسي للمجتمعات كونها تمثل الإطار المرجعي للسلوك الفردي الدافع للسلوك الجماعي، و من بين القيم التي يمكن أن تعيق التنمية نجد:
   - الإتكال على الغير.
   - عدم تقديس العمل كقيمة، و إحتقار العمل اليدوي.
   - عدم الإيمان بالتجديد كضرورة في بعض الحالات نتيجة التخوف من كل ما هو مستحدث.
   - عدم الإعتراف بأهمية و دور المرأة في تنمية المجتمع و وضعها في مكانة أقل من الرجل، وهو ما يؤدي إلى تعطيل نصف طاقات المجتمع تقريبا.
2. ضعف الشعور بالمسؤولية تجاه المجتمع و إختزالها في شؤون الأسرة فقط.
3. إرتفاع نسبة الأمية: تعد الأمية من أعقد المشكلات التي تواجه التنمية لأنها تؤدي إلى إنتشار أنماط سلوكية سلبية نتيجة محدودية الوعي لدى الفئة التي تعاني منها، و بإعتبار أن

[1] نيجيل بول، كريس باكلي، مرجع سابق، ص ص 30، 31.
[2] وزارة التنمية الريفية الموريتانية، مرجع سابق، ص ص 24، 25.
[3] سعيد جبر فلاح، مرجع سابق، ص 57.

الإحصائيات تشير إلى إرتفاع نسبة الأمية في الريف عنها في المدن و هي مركزة في الفئة العمرية بين 15–55 سنة و هي منتشرة بين الإناث أكثر من الذكور، فإن هذا يؤثر سلبا على الكفاءة الإنتاجية لدى العاملين و الذي ينعكس بدوره سلبا على الدخل القومي[1].

4. النظرة الدونية للعمل الزراعي و عدم رغبة الشباب في العمل فيه و هجرتهم إلى المدن بسبب تدني مستويات الدخل الزراعي الناتج عن إتباع الأساليب التقليدية في الزراعة، وضعف الإستثمارات عامة و الإستثمار في هذا المجال خاصة بسبب نقص المدخرات و ضعف العائد[2].

5. التباعد الجغرافي بين السكان الريفيين مما يحول دون الإستفادة القصوى من المشاريع التنموية[3].

رابعا: المعوقات المناخية

تتعلق هذه المعوقات بالآثار الناجمة عن التغيرات المناخية و التي تضع جميع بلدان العالم في خطر لكن بدرجات متفاوتة، غير أن الدول النامية تبقى الأكثر تعرضا لأضرار إرتفاع كل من درجات الحرارة ومنسوب البحار[4]، حيث تشهد درجات الحرارة منذ الثمانينات إرتفاعا لم يسبق له مثيل منذ 1850، كما شهد مستوى سطح البحر إرتفاعا منذ منتصف القرن التاسع عشر بوتيرة أعلى من المتوسط الذي كان سائدا من قبل ، إذ عرف في الفترة الممتدة ما بين 1901 إلى 2010 إرتفاعا يقدر بـ 19 سنتمتر و هو ما يعرض المناطق الساحلية على وجه الخصوص إلى مخاطر كبيرة، إضافة إلى إرتفاع وتيرة تساقطات الأمطار الغزيرة[5].

يتجلى تأثير تغير المناخ على التنمية الريفية في تجريد الريف من طاقته البشرية نتيجة إنقطاع سبل العيش أمامهم بشكل يدفعهم إلى الهجرة من الأرياف[6]، إضافة إلى تقويض الميزة النسبية التي تتمتع بها المناطق الريفية بسبب نقص إمدادات المياه، و تراجع خصوبة التربة، و إرتفاع درجات الحرارة بشكل يؤدي إلى تراجع الإنتاج، و هو ما يحمل آثارا وخيمة على صعيد تحقيق الأمن الغذائي

[1] محمد عبد الفتاح محمد، أحمد مصطفى خاطر، مرجع سابق، ص 198.
[2] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الدراسة القومية لتفعيل دور الشباب الريفي في التنمية الزراعية في الوطن العربي**، الخرطوم، أكتوبر 2001، ص3،4.
[3] وزارة التنمية الريفية الموريتانية، مرجع سابق، ص ص 24، 25.
[4] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مرجع سابق، ص 3.
[5] نفس المرجع، ص 50.
[6] نيجيل بول، كريس باكلي، مرجع سابق، ص 32.

و المائي، حيث يمكن أن يؤدي نقص الموارد المائية إلى نشوب نزاعات، إضافة إلى تناقص الأرصدة السمكية والزراعية[1].

فإذا كانت زيادة الطلب على المواد الغذائية تستدعي رفع الإنتاج بنسبة 50% في حدود سنة 2030، فإن التغيرات المناخية تؤدي إلى نقص إنتاج الحبوب بنسبة تتراوح ما بين 1% و 7% من الآن إلى سنة 2060، و هو تناقص في الإنتاج يمس بالدرجة الأولى الدول النامية خاصة دول جنوب آسيا، وإفريقيا جنوب الصحراء، و هذا الإنخفاض في الإنتاج يؤدي إلى إرتفاع الأسعار بشكل يؤدي إلى تهديد الأمن الغذائي[2].

إلى جانب المظاهر السابقة، ظهرت مشاكل أخرى تهدد التنمية الريفية كتملح الأراضي، إذ يستبعد سنويا ما يعادل 1,5 مليون هكتار من الإستثمار في الدول العربية فقط[3].

إن آثار العوائق السابقة يختلف من دولة لأخرى بإختلاف درجة حدة تأثير العائق من جهة، والمرحلة التنموية التي تمر بها الدولة من جهة أخرى.

[1] نيجيل بول، كريس باكلي، مرجع سابق، ص 37، 38.
[2] سالم توفيق النجفي، مرجع سابق، ص 65.
[3] إبراهيم أحمد سعيد، أهمية الإستثمارات في الأمن الغذائي العربي، **مجلة جامعة دمشق ،** ع3، 2011، ص ص 552، 553.

خلاصة الفصل الأول:

تستهدف عملية التنمية الريفية عدة أهداف أهمها ضمان الأمن الغذائي من خلال مضاعفة الإنتاج الزراعي المحلي، و التخلص من الفقر الريفي من خلال تنويع و توسيع قطاعات الإقتصاد الريفي، وتمكينه من المساهمة بفعالية في الإقتصاد الوطني، فضلا عن المراهنة على الموارد البشرية المحلية في تحقيق هذا المسعى، ولقد تم تفسير الوضع المتخلف للأرياف في معظم الدول النامية بعدة أسباب، منها ما هو مرتبط بالظروف التاريخية والمتمثلة في طبيعة السياسة الإستعمارية التي طبقتها الدول المستعمِرة بتهميش الأقاليم الريفية أو إستنزاف مقدراتها، أو داخلية مرتبطة بقصور السياسات التنموية المتبعة في هذه الدول، والتي تعطي نوعا من الأفضلية لتنمية المناطق الحضرية مقارنة بالأرياف، و منها ما هو خارجي متعلق بالسياسات والإستراتيجيات التي تفرضها الهيئات الدولية.

و في سياق بحث السبل الكفيلة بتحقيق التنمية الريفية، أفضت جهود كل من الباحثين و المنظمات الدولية الحكومية و غير الحكومية إلى ظهور العديد من النظريات، المداخل و النماذج التي تعكس تصورات مختلفة حول كيفية تحقيق التنمية الريفية، غير أن ما يثير المخاوف بهذا الشأن هو إنبثاق معظم هذه التصورات من مجتمعات تختلف في ظروفها، إمكانياتها و تطلعاتها للمستقبل عن تلك التي تعاني فعلا من تدني مستوى التنمية الريفية والمتمثلة في الدول النامية، بإعتبارها تحتضن النسبة الأكبر من السكان الريفيين في العالم، خاصة و أن عملية التنمية الريفية في حد ذاتها تعترضها الكثير من العراقيل المتفاوتة التأثير مما يزيد من تعقيد محاولات الخروج من الفقر.

الفصل الثاني

مفهوم الإستقرار الإجتماعي وعلاقته بالتنمية الريفية

تمهيد:

يعد مفهوم الإستقرار الإجتماعي أحد المفاهيم التي أصبحت تلقى إهتماما كبيرا في السنوات الأخيرة سواء في الدول المتقدمة أو النامية نظرا لأهميته الإجتماعية، الإقتصادية و السياسية، وعلاقته الوثيقة بالحاجات و المطالب المجتمعية من جهة، و مستوى التنمية المحقق ميدانيا في الدولة من جهة أخرى، حيث أصبح الإستقرار الإجتماعي مؤشرا على كفاءة و فعالية قنوات الإتصال في نقل المدخلات إلى النظام السياسي، و على فعالية السياسات و القرارات التي تتخذها الدولة من أجل الإستجابة لتلك الحاجات و فعالية طرق و أدوات تنفيذها بشكل يفضي إلى بلوغ مستوى مقبول للتنمية يسمح بتحقيق الرضا الشعبي، ولهذه الإعتبارات حاولنا دراسة الإستقرار الإجتماعي في هذا الفصل إنطلاقا من تحديد مدلوله بدقة، وتحديد الإختلافات التي تميزه عن المفاهيم ذات الصلة به، إضافة إلى التدقيق في مقوماته والعوامل التي من شأنها التأثير سلبا عليه، مع تسليط الضوء على الحركيات المرتبطة بالتنمية الريفية والتي تؤدي إلى التأثير عليه، مع تقديم نماذج عن ذلك، إنطلاقا من الخطوات التالية:

المبحث الأول: الإستقرار الإجتماعي: التعريف و الأهمية

المبحث الثاني: ركائز الإستقرار الإجتماعي، العوامل المهددة له و مظاهر ضعفه

المبحث الثالث: النظريات المفسرة للإستقرار الإجتماعي

المبحث الرابع: حالات تأثير مستوى التنمية الريفية على الإستقرار الإجتماعي

المبحث الأول: الإستقرار الإجتماعي: التعريف و الأهمية

يعد مفهوم الإستقرار الإجتماعي من المفاهيم الحديثة التي على الرغم من الجهود الفكرية الكبيرة المبذولة لسبر أغواره و الإحاطة بمختلف جوانبه، إلا أن الإنتاج العلمي المتعلق به يبقى ضئيلا، الأمر الذي جعل الغموض يكتنفه، لهذا سنحاول من خلال هذا المبحث تقديم مختلف الإجتهادات الفكرية لتحديد تعريف دقيق للإستقرار الإجتماعي، مع تسليط الضوء على محاولات تعريفه من زاوية تنموية، و توضيح الإختلاف بينه و بين المفاهيم المشابهة و المتداخلة في بعض الجوانب معه، مع التطرق لأهميته من النواحي السياسية و الإقتصادية.

المطلب الأول: تعريف الإستقرار الإجتماعي

يتطلب تعريف الإستقرار الإجتماعي تناوله من الناحيتين اللغوية و الإصطلاحية:

أولا: تعريف الإستقرار الإجتماعي لغة:

الإستقرار في اللغة مشتق من الفعل إستقر، الذي يعني الثبات بالمكان و السكون فيه[1].

لقد ورد مصطلح الإستقرار في عدة آيات في القرآن الكريم من بينها الآية 36 من سورة البقرة في قول الله تعالى: " ***فَأَزَلَّهُما الشَّيطانُ عَنْها فَأَخْرجَهُما مما كانا فيه و قُلْنا إهْبطوا بَعْضُكُم لبَعْض عَدو و لكم في الأَرْض مُسْتَقَرٌ و مَتاعٌ إلى حين*** "، و تشير كلمة مستقر في الآية الكريمة إلى المسكن والقرار[2].

كما ورد المصطلح في الآية 143 من سورة الأعراف في قول الله تعالى: "**و لَمَّا جَاءَ مُوسَى لمِيقَاتِنا وكَلَّمَهُ رَبُّهُ قالَ رَبي أَرِني أَنْظُر إلَيْكَ قالَ لَنْ تَراني و لَكنْ انْظُرْ إلى الجَبَل فَإنْ اسْتَقَرَّ مَكانَهُ فَسَوْفَ تَراني**" ، و يقصد بالإستقرار في هذه الآية البقاء في المكان[3].

أما في قول الله تعالى في الآية 12 من سورة القيامة "**إلى رَبّكَ يَومَئذ المُسْتَقَرْ.**" فإن القصد بالمستقر هو المآب[4].

---

[1] جبران مسعود، **رائد الطلاب المصور**، ط2، دار العلم للملايين، بيروت ،مارس 2008، ص ص62، 63.

[2] عبد الرحمان السعدي، **تيسير الكريم الرحمان في تفسير كلام المنان**،ط1، دار إبن حزم، بيروت، 2004، ص35.

[3] محمد المختار الشنقيطي ، محمد بن عبد الله الربيعة، زيد بن عمر العيص و آخرون، **المختصر في التفسير**، مكتبة روائع المملكة، السعودية ، بدون ذكر سنة النشر، ص 167 .

[4] محمد عابد الجابري، **فهم القرآن الحكيم** ، القسم الأول، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008، ص 148.

كما يعني الإستقرار من الناحية اللغوية الهدوء و السكينة، وعدم الإضطراب وعدم التبدل السريع[1].

أما مصطلح الإجتماعي فهي صفة أُلحقت بمصطلح الإستقرار، وهي تشير إلى كل ما يتعلق بالمجتمع[2].

ثانيا: تعريف الإستقرار الإجتماعي إصطلاحا:

ليس هناك تعريف متفق عليه للإستقرار الإجتماعي، بسبب إختلاف الزوايا التي يتم تناوله إنطلاقا منها، و إختلاف الأسس المعتمد عليها في تحقيقه من مجتمع لآخر، و من نظام سياسي و إقتصادي لآخر، لهذا وردت عدة تعريفات له نذكر منها:

الإستقرار الإجتماعي هو حالة تتميز بغياب الإضطرابات في المجتمع[3]، أو هو "حالة الهدوء والسكينة و الطمأنينة التي تنتاب المجتمع و تجعله قادر على تحقيق طموحاته و أهدافه نظرا للحالة السليمة التي يمر بها، و المتمثلة في التوازن الإجتماعي بين القوى و الأحزاب و الحركات السياسية والإجتماعية و الدينية في المجتمع."

يرتكز التعريف السابق على الربط بين الإستقرار الإجتماعي و الحالة المعنوية أو النفسية التي يتواجد فيها الأفراد نتيجة لحالة تفاعلية بين مختلف مكونات المجتمع، مع عدم طغيان مصالح أي فئة سواء كانت سياسية، إقتصادية أو ثقافية على مصالح الفئات الأخرى.

أما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فقد عرف المجتمع المستقر بأنه "ذلك المجتمع الذي يسعى إلى رفاه جميع أفراده، و يقضي على الإقصاء و التهميش، و يخلق شعورا بالإنتماء و يعمق الثقة، و يقدم لأفراده فرصا للحراك و الإرتقاء، أما الإفتقار إلى هذه العناصر فيعني ملازمة الإضطرابات، خاصة في حالات غياب العدالة في الحصول على الموارد أو الفوائد من الثروات الطبيعية، أو حالات عدم القدرة على مواكبة سرعة التغيير الإجتماعي أو الإقتصادي بفعالية، أو آثار الصدمات الإقتصادية أوالصدمات الناجمة عن التغيرات المناخية "[4].

---

[1] عادل ياسر ناصف، أزمات و مرتكزات الإستقرار في المجتمعات العربية، الجامعة المستنصرية ، العراق، ص 1، على الموقع: http://www.iasj.net تاريخ زيارة الموقع: 20 أفريل 2015 على الساعة 19:30

[2] محمد عبد المولى الدقس، **التغيير الإجتماعي بين النظرية و التطبيق**، ط3، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، عمان، 2014، ص15.

[3] Cunsheng ding, **the stability theory of stream ciphers**, university of science and technology, hong kong, jully 2011, p3.

[4] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية 2014**، مرجع سابق، ص 77.

يعتبر هذا التعريف أكثر شمولا مقارنة بالتعاريف السابقة، كونه يتضمن تحديدا دقيقا للعوامل التي في ظلها يستقر أو يضطرب المجتمع.

ثالثا: تعريف الإستقرار الإجتماعي على ضوء علاقته بالتنمية:

تأخذ علاقة الإستقرار الإجتماعي بالتنمية إتجاهين، بسبب إختلاف الآراء حوله بين مدافع عن فكرة أنه نتيجة للتنمية، و بين معتبر إياه وضعا مساهما في تحقيقها، فالإتحاد الأوربي مثلا إعتبره جزء من النماذج التنموية، بينما عرفه آخرون بأنه أحد أبعاد التنمية المستدامة و الهدف النهائي لها، أما البعدين الإقتصادي و البيئي فهي لا تعدو أن تكون إلا وسائل لتحقيق الإستقرار الإجتماعي.

أما من المنظور الثاني (الإستقرار كوضع مساهم في تحقيق التنمية) فهو يعرف بأنه الظروف أوالأوضاع التي يكون فيها كل أفراد المجتمع قادرين على التزود بحاجاتهم، لهذا فإن العجز عن تلبية تلك الحاجات على نطاق واسع يفضي إلى إهتزاز الإستقرار، ويحول دون الإتجاه بمستوى التنمية نحو الأعلى[1].

التعريف الإجرائي للإستقرار الإجتماعي:

الإستقرار الإجتماعي من منظور إتصالي و تنموي يشير إلى حالة أو وضع يكون عليه المجتمع يتميز بغياب مختلف أشكال الإحتجاجات كمؤشر على فعالية القنوات الإتصالية الرسمية في أداء وظيفة نقل المدخلات من القاعدة إلى القمة أي من المجتمع إلى النظام السياسي من جهة، وعلى فعالية هذا الأخير في صياغة و تنفيذ مخرجات تتلاءم مع المطالب المجتمعية، وفي إدارة المصالح المجتمعية المتضاربة بشكل لا يدع مجالا لإستبعاد أو حرمان أي فئة أو أي منطقة جغرافية من الحق في التنمية.

نقيض الإستقرار الإجتماعي هو اللاإستقرار الإجتماعي الذي يشير إلى الاضطرابات أو لأحداث قد تكون عنيفة أو سلمية، فردية أو جماعية، منظمة أو غير منظمة، و تحركها عوامل إقتصادية، سياسية أوعدة أسباب أخرى[2]. وهو يأخذ عدة أشكال كأعمال الشغب، المظاهرات، المسيرات، الإضرابات[3]، وعادة ما ينظر إليها على أنها النتيجة المنطقية لتناقضات التنمية الإقتصادية[1].

[1] Shelir fayzi, zolikha naderkhani, amirali zolphaghari , an analysis an social stability and its determining fators among rural women in iran, **journal of research in humanities and social science**, volume 3, num 5, 2015, p p 1,2.

[2] Solomon hsiang, marshal burke, climate, conflict and social stability: what does the evidence say?, **climatic change**, vol 123, issue1, march 2014, p 41.

[3] Peterson institute for international economics, social unrest and national stability, sur le site**: www. China balance sheet.org**

نعرف اللاإستقرار الإجتماعي في هذه الدراسة بأنه وضع أو حالة يمر بها المجتمع، بصفة قصيرة أوطويلة أو متقطعة زمانيا، محدودة أو ممتدة مكانيا، تأتي كمحصلة لعوامل مفاجئة أو تراكمية، مترتبة عن التطبيق الميداني لسياسات الدولة في مختلف المجالات، أو إنعكاس لعوامل خارجية، و هي تأخذ أشكال سلمية أو عنيفة، كالإعتصامات، الإضرابات....

المطلب الثاني: التمييز بين مفهوم الإستقرار الإجتماعي و المفاهيم المشابهة له، و الأبعاد الأخرى للإستقرار.

كثيرا ما يحدث تداخل بين مفهوم الإستقرار الإجتماعي و بعض المفاهيم المشابهة له من جهة، و بينه و بين الأبعاد الأخرى للإستقرار من جهة أخرى، لذلك سيتم في هذا المطلب توضيح هذه الإختلافات:

أولا: التمييز بين مفهوم الإستقرار الإجتماعي و المفاهيم المشابهة له

يتداخل مفهوم الإستقرار الإجتماعي مع مفاهيم الحركة الإجتماعية، التماسك الإجتماعي، الأمن الإجتماعي، و لإزالة هذا اللبس سنحاول تحديد دلالة كل مفهوم.

- **الحركات الإجتماعية:** هي تنظيمات شاملة مؤلفة من جماعات متنوعة المصالح، تضم حال تشكلها طبقات مهمة في المجتمع كالعمال، الجمعيات النسائية، و الطلاب، إلى جانب إستنادها إلى العنصر الفكري (الفلسفة)، و تشترك جميعها في الشعور بالسخط و تستهدف تغيير الأوضاع[2].

تعتمد هذه الحركات في نشاطها على توليفة من أشكال العمل السياسي كخلق جمعيات وتحالفات ذات أهداف محددة، تنظيم لقاءات عامة، إعتصامات، مسيرات، مظاهرات، حملات مناشدة، بيانات في الإعلام العام، مطويات و كراسات سياسية[3]. كما تتميز بمجموعة من الخصائص نلخصها في:

أ. الجدارة: تعني التصرف بوقار، و الحضور الواسع للمعنيين بالقضية.

ب. الوحدة: وضع شارات و ألبسة موحدة، حمل لافتات، السير في صفوف، و ترديد الشعارات.

ت. العدد: ملء الشوارع، تلقي رسائل المساندة من الجماهير.

ث. الإلتزام: تحدي الظروف المناخية، مقاومة القمع، التضحية الإستعراضية، التبرع بالمال[1].

---

[1] بي. سي سميث، **كيف نفهم سياسات العالم الثالث نظريات التغيير السياسي و التنمية**، ترجمة: خليل كلفت، ط1، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2011 ، ص428.

[2] تشارلز تيلي، **الحركات الإجتماعية 1768- 2004**، تر: ربيع وهبه، ط1، المجلس الأعلى للثقافة، مصر، 2005، ص33.

[3] نفس المرجع، ص 37.

- **الحركات الإحتجاجية:**

هي أشكال متنوعة من الإعتراض، تستخدم أدوات يبتكرها المحتجون للتعبير عن رفضهم و مقاومتهم للضغوط الواقعة عليهم، و هي تمس مختلف فئات المجتمع، خاصة الخاضعة منها لضغوط إجتماعية وسياسية[2].

- **التماسك الإجتماعي:**

عرفه MAXWEL JUDITH بأنه محصلة إرساء قيم مشتركة ومجتمع تزول فيه التفاوتات في الثروة و الدخل، بشكل يخلق إنشدادا بين الأفراد و شعورا لديهم بأنهم أعضاء في نفس المجتمع، ويواجهون نفس التحديات، علما أن المجتمع المتماسك غير متجانس بالضرورة[3].

- **الأمن الإجتماعي أو المجتمعي:**

هو بعد من أبعاد الأمن، ظهر كإستجابة لطبيعة التهديدات الجديدة للمجتمع، متجاوزا بذلك الطرح التقليدي الذي يركز على التهديدات الموجهة للدولة فقط. و قد تزامن ظهور هذا المفهوم مع إندلاع موجات العنف والإبادة الجماعية بين الجماعات الإثنية في الجمهوريات السوفياتية سابقا، و وسط إفريقيا، و تزايد معدلات الهجرة إلى القارة الأوربية، و ما ترتب عن ذلك من مشاكل إجتماعية، حيث دفعت هذه العوامل منظري مدرسة كوبنهاغن إلى الدعوة لجعل المجتمع موضوعا مرجعيا للأمن، مقابل الدولة التي لم تعد طرفا مُهَدَدا، بل مصدر تهديد في بعض الأحيان، أما الهوية فهي القيمة المُهَددة[4]، مما أدى إلى التحول من التركيز على مفهوم الأمن القومي إلى مفهوم الأمن المجتمعي الذي عرفه باري بوزان بأنه *"إستطاعة المجتمع البقاء و الدوام على مقوماته تحت ظروف متغيرة بإستمرار، و تهديدات محتملة، بل أكثر من ذلك، الإستمرارية في ظروف مقبولة للتطور و الحفاظ على الأسس اللغوية، الثقافية و التقاليدية"*، فالأمن الإجتماعي هو مرادف للبقاء الهوياتي[5].

---

[1] تشارلز تلي، مرجع سابق، ص39.

[2] ربيع وهبه، فارس أشتي، محمد العجاتي و آخرون، **الحركات الإحتجاجية في الوطن العربي: مصر، المغرب، لبنان، البحرين**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، يناير 2011، ص31.

[3] William easterly, Josef ritzan, **social cohesion : institution and growth**, center for global developpement, working paper num 94, august 2006, p p 4,5.

[4] أحمد إيدابير، **التعددية الإثنية و الأمن المجتمعي: دراسة حالة مالي**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية تخصص دراسات أمنية و إستراتيجية، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،جامعة الجزائر 3، 2012، ص ص76،77.

[5] نفس المرجع، ص 80.

- **السلم الإجتماعي:**

يشير هذا المفهوم إلى وجود علاقات قوية بين المواطنين و الدولة و مختلف الفئات المكونة للمجتمع، مع وجود ثقة لدى المواطنين بأن القرارات الصادرة عن الدولة يتم إتخاذها بشكل عادل، حتى و إن لم يستفيدوا منها بشكل مباشر، و لا يترتب عن السلم الإجتماعي إزالة الخلافات في المجتمع أو الحصول على توافق بين كافة الفئات، و إنما يعني إدارة أفضل للمصالح والإحتياجات المتضاربة، كي لا يعتقد المواطنون بأن عليهم اللجوء للعنف من أجل حماية حقوقهم[1].

يعد مفهوم السلم الإجتماعي مرادفا لمفهوم الإستقرار الإجتماعي، و أكثر إنتشارا و إستخداما خاصة في المجال الإعلامي، غير أنه لم يتم الأخذ بمفهوم السلم الإجتماعي في هذه الدراسة و تم الأخذ بمفهوم الإستقرار الإجتماعي بدلا منه نظرا للبس الذي يعتريه، فالسلم نقيض الحرب التي تعني تصادم قوتين عسكريتين، غير أن وجود إضطرابات إجتماعية لا يعني الدخول في حالة حرب، لهذا يعد مفهوم الإستقرار الإجتماعي أكثر خدمة للموضوع.

ثانيا: التمييز بين البعد الإجتماعي للإستقرار و الأبعاد الأخرى له.

يأخذ الإستقرار أبعاد متعددة نلخصها في:

- **الإستقرار السياسي:**

هو من المفاهيم غير المتفق على مدلولها بدقة، بسبب الإختلاف والتعدد في المؤشرات المعتمدة لقياسه، و من بين هذه المؤشرات: معدل تغيير التنفيذيين الرئيسيين، عدد الوفايات نتيجة العنف بين المجموعات الداخلية لكل مليون من السكان، العدد الإجمالي لأحداث العنف، العنف الإنتخابي، و الإغتيالات السياسية[2].

إستحدث البنك العالمي أيضا مؤشرا لقياس الإستقرار السياسي، يُعْنَى بقياس إدراك إحتمالات ظهور حالة من عدم الإستقرار، و التي تأخذ شكل نزاع مسلح، تهديد إرهابي، صراع داخلي، إنقلابات

[1] راج بهاري، ديفيد وود، هشام الهيالي، **السلام الإجتماعي و التنمية المحلية في ليبيا**، تر: هيثم خشيم، دليل عمل للحكومة المحلية و قادة المجتمعات، ليبيا، مارس 2014، ص5.

[2] بي. سي سميث، مرجع سابق، ص ص 432،433.

عسكرية..، تتراوح قيم هذا المؤشر ما بين −2,5 و +2,5 درجة، و كلما إتجه المؤشر نحو الأعلى دل ذلك على أن الدولة أكثر إستقرارا[1].

أما عدم الإستقرار السياسي فعادة ما يقصد به فشل نظام حكم في الإستمرار على مدى فترة ممتدة[2].

هناك علاقة قوية بين الإستقرار الإجتماعي و الإستقرار السياسي، فغياب مختلف مظاهر الإحتجاج يدل على قبول سياسة النظام السياسي (في ظل نظام ديمقراطي) مما يدعم مشروعيته.

- **الإستقرار الإقتصادي:**

يشير إلى تحقيق التشغيل الكامل للموارد الإقتصادية المتاحة من خلال تهيئة الفرص الوظيفية لكل الأفراد المؤهلين و الباحثين عن فرص عمل عند معدلات الأجور السائدة، وتفادي التغيرات الكبيرة في المستويات العامة للأسعار، مع الإحتفاظ بمعدل نمو حقيقي مناسب للناتج القومي[3].

يرتبط الإستقرار الإقتصادي بشكل وثيق بالإستقرار الإجتماعي لأنه يمثل دعامة و ركيزة أساسية له.

---

[1] سايح بوزيد، **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر**، رسالة دكتوراه في تخصص إقتصاد التنمية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013، ص ص 431،432.

[2] نفس المرجع، ص 434.

[3] مسعود دراوسي، **السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الإقتصادي حالة الجزائر1990- 2004**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2005، ص ص 77، 78.

المطلب الثالث: أهمية الإستقرار الإجتماعي

يكتسي الإستقرار الإجتماعي أهمية بالغة على مختلف الأصعدة:

فمن الناحية السياسية، يساهم الإستقرار الإجتماعي في سد المنافذ أمام المحاولات الأجنبية الرامية إلى إستغلال ظروف التوتر، و ما يرتبط بها من ملابسات، و تضخيمها و تسييسها للتدخل في الشؤون الداخلية للدول، و توجيه الأوضاع على النحو الذي يخدم مصالحها.

إضافة إلى ذلك، يعد الإستقرار الإجتماعي مؤشرا على سلامة العملية الإتصالية بين المؤسسات الرسمية و المواطنين، فبقاء قنوات الإتصال مفتوحة بإستمرار، و تؤدي وظائفها على النحو المطلوب يحول دون لجوء المواطنين إلى أساليب بديلة كالإحتجاجات لإسماع صوتها لصناع ومتخذي القرارات.

كما يعد الإستقرار الإجتماعي مؤشرا على فعالية السياسات المنفذة في مختلف المجالات، شرط أن يكون الإستقرار السائد في المجتمع هو الإستقرار الإجتماعي الطبيعي، أي المبني على أسس و قوانين سليمة، تسمح بتقليل الفرص أمام مختلف الإنزلاقات التلقائية و المنظمة، البسيطة و الخطيرة[1]، على عكس الإستقرار الإجتماعي الهش أو المزيف، المفروض بأساليب قهرية[2]، كأن يكون هناك إستقرار في ظل نظام يكرس التمييز العنصري، أو فيه إقصاء لفئة معينة[3]، حيث يزول هذا الإستقرار بزوال الجهة الفارضة له أو ضعفها، و يتم بذلك التحول إلى مجتمع الأزمة، مما يفتح المجال أمام المحاولات الخارجية المشار إليها سابقا، و ما تفرزه من مخاطر تؤدي إلى تقويض دعائم أي إنطلاقة تنموية[4].

يوضح الإستقرار الهش مدى ضحالة النظرية الوظيفية في علم الإجتماع، التي تستهدف الحفاظ على الوضع القائم بإعتباره يمثل الإستقرار، بغض النظر عن الأسس التي قام عليها[5].

أما من الناحية الإقتصادية، فيلعب الإستقرار الإجتماعي دورا في:

- تشجيع الإستثمار من خلال توفير بيئة مواتية لذلك[6]، فكثرة الإحتجاجات خاصة تلك التي ترافقها أعمال تخريبية تطال الممتلكات العمومية و الخاصة يقلل من درجة ثقة المستثمرين في السوق،

---

[1] فاروق عبد الرحمن مراد، **التنمية الشاملة و علاقتها بالأمن**، بدون ذكر الطبعة، دار النشر الخاصة بالمركز العربي للدراسات الأمنية و التدريب، الرياض، 1994، ص ص9،10.

[2] ماجد أبو كلل، دور مؤسسات المجتمع المدني في الإستقرار الإجتماعي، **البينة الجديدة** ، العراق، على الموقع:
http://albayyna-new.com تاريخ زيارة الموقع 2015-10-28 على الساعة 10:15

[3] حسن عبد الرزاق منصور، **الحضارة الحديثة و العلاقات الإنسانية في مجتمع الريف**، ط2، دار فضاءات للنشر و التوزيع و الطباعة، مصر، 2006 ، ص 80.

[4] ماجد أبو كلل، مرجع سابق.

[5] حسن عبد الرزاق منصور، مرجع سابق، ص 80.

[6] علي جدوع الشرفات، **التنمية الإقتصادية في العالم العربي**، ط1، دار جليس الزمان، الأردن، 2010، ص214.

بشكل يقود إلى العزوف عن الإستثمار، وما يترتب عن ذلك من كبح للتشغيل، وإنخفاض الطلب، مما يكرس حالة من الركود الإقتصادي، الذي يعد أحد أسباب اللاإستقرار.

- توفير الموارد المالية التي تتطلبها عملية إعادة النظام وفرض القانون، و توجيهها لأغراض أخرى.

يتضح من خلال ما سبق أن الإستقرار الإجتماعي الطبيعي يلعب دور خاصة على الصعيدين السياسي والإقتصادي، لهذا لابد من معرفة الركائز التي يقوم عليها، و العوامل التي من شأنها الإخلال به.

المبحث الثاني: ركائز الإستقرار الإجتماعي، العوامل المهددة له و مظاهر ضعفه

يتوقف تمتع أي دولة بالإستقرار الإجتماعي الطبيعي على الأمد البعيد على العديد من الركائز المختلفة من حيث طبيعتها، و المتفاوتة الأهمية و التأثير، غير أن ظهور بعض العوامل سواء بصفة مفاجئة، أو تدريجية و تفاقمها نتيجة عدم معالجتها بواسطة سياسات فعالة في الوقت المناسب يمكن أن يتسبب في ظهور إضطرابات إجتماعية متفاوتة الحدة و النتائج، الأمر الذي يجعلها تكتسي أشكالا مختلفة، وهي العناصر التي سيتم التطرق إليها بشكل مفصل من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: ركائز الإستقرار الإجتماعي

يقوم الإستقرار الإجتماعي على توليفة من الركائز الإقتصادية، السياسية، الإجتماعية و الثقافية، التي تتبادل التأثير و التأثر فيما بينها بشكل نسبي، علما أنه لا توجد وصفة ثابتة، و صالحة لكل زمان ومكان تشير إلى أن وجود مجموعة من العوامل و الظروف يفضي بالضرورة إلى تحقيق الإستقرار الإجتماعي، بل تبقى هذه المسألة نسبية تختلف بإختلاف السياسات التي تطبقها الدول في مختلف المجالات، و إختلاف خصوصياتها الإقتصادية، الديمغرافية، وطرق التعامل مع الظروف والتحديات، ويمكن تلخيص هذه الركائز في:

أولا: الركائز الإقتصادية:

ظهر النقاش حول علاقة العوامل الإقتصادية بالإستقرار الإجتماعي في سياق الجدل الدائر حول الآثار الإجتماعية المترتبة عن الأخذ بالنظام الليبرالي، و عدم تدخل الدولة في الشؤون الإقتصادية أو تقليص دورها في حماية مصالح الأفراد، بإعتبار أن الفرد بتحقيقه لمصالحه الفردية يساهم في تحقيق المصلحة العامة ككل، إضافة إلى الآثار الأخرى الناتجة عن إقرار توافق واشنطن، و كذا تطبيق برامج التكيف الهيكلي تحت إشراف صندوق النقد الدولي، حيث تركزت الجهود إثر ذلك على البحث عن نموذج إقتصادي يسمح بتحقيق الإنسجام والتوازن بين الأهداف الإقتصادية، و بين مطالب الشرائح الإجتماعية المختلفة، و في هذا السياق، تم طرح عدة نماذج تستهدف تحقيق تلك الأغراض نذكر منها:

1. **نموذج إقتصاد السوق الإجتماعي**

هو فرع من فروع الليبرالية يقوم على مبادئ مدرسة فرايبورغ لإقتصاد السوق، أطلقه الألماني ARMAK MOLER بعد الحرب العالمية الثانية كحل توفيقي بين الرأسمالية و الإشتراكية،

وكمحاولة لتقييد سلبيات حرية السوق بإعتبارات إجتماعية، من خلال إعتبار الإجراءات الإجتماعية مكملة للسياسات الإقتصادية، إنطلاقا من الإفتراض بأن الليبرالية إذا تركت تسير بدون ضوابط فإنها ستقود إلى الدمار في المجتمع[1].

تكمن نقاط الإختلاف بين نظام إقتصاد السوق الإجتماعي و النظام الليبرالي في عدة عناصر نلخصها في الجدول التالي:

الجدول رقم 4: نقاط الإختلاف بين إقتصاد السوق الإجتماعي و الإقتصاد الليبرالي

إقتصاد السوق الإجتماعي	الإقتصاد الليبرالي
التوازن في الأهداف الإقتصادية و الإجتماعية	الأولوية للأهداف الإقتصادية
التركيز على حقوق الإنسان دون إستثناء	أولوية الحقوق الفردية
التدخل المنظم للدولة في الإقتصاد	إلتزام الدولة بالحياد في المجال الإقتصادي
توسيع دائرة الضمان الإجتماعي	إقتصار الضمان الإجتماعي على الحقوق الأساسية

Source: sperling, **easy guide to social market economy**, Indonesia, 2004, p958.

إعتبر رواد هذه النظرية أن النظام الإجتماعي يحظى بالأولوية على النظام الإقتصادي على صعيد الغايات، لأن الإختلالات الإجتماعية ترجع بشكل رئيسي إلى الأزمات الإقتصادية وفقا لـ WALTER EUCKEN، بينما يحظى النظام الإقتصادي بالأولوية على السياسات الإجتماعية على صعيد الوسائل[2]، لهذه الأسباب صاغ WALTER EUCKEN ما أسماه بـ "الدستور الإقتصادي" الذي يكمل الدستور السياسي، و يسمح بجعل الإقتصاد قابلا للإستمرار، و قد ميز WALTER EUCKEN في هذا الدستور الإقتصادي بين المبادئ الدستورية و المبادئ التنظيمية:

أ. **المبادئ الدستورية:** تتمثل في:

- الحفاظ على إستقرار قيمة النقد من خلال سياسات نقدية ملائمة.
- حرية النفاذ إلى الأسواق لتفادي الإحتكار، و رفع مستوى المنافسة في السوق.

[1] نور الدين هرمز، باسل سلامة، التجربة الألمانية في إقتصاد السوق الإجتماعي الأسس و المبادئ النظرية، **مجلة جامعة تشرين للبحوث و الدراسات العلمية**، المجلد 33، العدد 4، 2011، ص134.

[2] شريل نحاس، إقتصاد السوق الإجتماعي نموذجا للبنان، **مجلة إقتصاد و مجتمع**، عدد 6، يونيو 2009، ص 32.

- الملكية الخاصة و حرية تملك وسائل الإنتاج.
- المسؤولية: يتعين على مالكي وسائل الإنتاج تحمل مسؤولية قراراتهم، مع عدم السماح لهم بنقل مسؤولية قراراتهم الخاطئة إلى غيرهم.
- سياسة إقتصادية ثابتة و مستمرة، تسمح ببناء ثقة الناس في النظام الإقتصادي من أجل تسهيل إتخاذ القرارات طويلة الأجل فيما يخص الإستثمار.

ب. **المبادئ التنظيمية:** تمت صياغتها على ضوء المبادئ الدستورية، و هي تتلخص في:

- منع تشكل الإحتكارات.
- تبني سياسة دخل ملائمة: بإعادة توزيعه و تصحيح إختلالاته عن طريق السوق، و ذلك من خلال الأخذ بالحسبان الحاجات الإجتماعية.
- تطبيق نظام أسعار تعكس التكاليف، و تخدم توزيع و تقسيم عادل و حقيقي للمصادر النادرة[1].

2. **نموذج الإقتصاد التضميني:** سمي هذا النموذج بالإقتصاد التضميني لأنه يعتمد على آليات تضمينية و دامجة لكل شرائح المجتمع في عملية التنمية، عوض ديناميات و آليات الإستبعاد بإعتبار أن التنمية هي حق للجميع و محصلة لعمل الجميع[2]، و يستهدف هذا النموذج تحقيق النمو الإقتصادي، و الإستجابة في نفس الوقت لثلاثة إعتبارات إجتماعية تتمثل في:

- أن يكون إقتصادا مراعيا لفئة الفقراء، مولدا لفرص العمل، مقترنا بنظام فعال للمساعدات الإجتماعية للفئات الأشد فقرا، و للحماية من مخاطر التعرض للفقر.
- أن يكون إقتصادا واسع القاعدة، أي يتيح الفرص لفئات واسعة من المواطنين للمشاركة فيه و الإستفادة منه، و هو يشمل عدة قطاعات و يغطي مختلف المناطق الجغرافية، و يقوم على مؤسسات إقتصادية بأحجام مختلفة.
- أن يساهم هذا الإقتصاد في تخفيف حدة مختلف أنواع التفاوت، كالتفاوت في مستويات الدخل، الفوارق التنموية بين المناطق الريفية و الحضرية، وممارسات التمييز على أسس إثنية

[1] نور الدين هرمز، باسل سلامة، مرجع سابق، ص 135.

[2] اللجنة الإقتصادية و الإجتماعية لغربي آسيا إسكوا، **الأهداف الإنمائية في زمن التحول : نحو تنمية تضمينية شاملة**، تقرير عن الأهداف الإنمائية للألفية في البلدان العربية، 2011، ص ن.

أو طائفية[1]، ذلك لأن مساهمة النمو الإقتصادي في تحقيق الإستقرار الإجتماعي تتوقف على مدى مساهمته في معالجة مختلف مظاهر التفاوت على كل المستويات، أما إذا أدى وظيفة عكسية لهذا المطلب فإنه سيكون أحد العوامل المؤدية إلى إشعال الإضطرابات الإجتماعية[2].

كما يتحدد تأثير النمو الإقتصادي على تحقيق الإستقرار بمدى قدرته على توفير فرص الشغل، حيث يطلق على النمو الذي لا يساهم في تحقيق هذا الهدف مصطلح "**نمو البطالة**"[3]، الذي يؤدي إلى تحمل الدولة تكاليف إقتصادية و إجتماعية باهضة، من جراء زيادة الإنفاق الذي تتطلبه عملية دفع تعويضات البطالة، و ما يرتبط بها من تأثير سلبي على صحة الإنسان النفسية والجسدية وعلى نوعية الحياة وإمكانية الوصول إلى التعليم، إضافة على ما يترتب عن "**نمو البطالة**" من إنتشار للقلاقل الإجتماعية، لهذا فإن النتائج الإيجابية التي تعود على المجتمع من جراء التشغيل تفوق بكثير الإيجابيات التي تعود على الفرد، و نظرا لهذه الأهمية، أضيف إلتزام كوبنهاغن المتعلق بالتشغيل لسنة 1995 إلى الأهداف الإنمائية للألفية[4].

3. **نموذج الدولة الإنمائية الجديدة:** ورد مصطلح الدولة الإنمائية في تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 2009 و المعنون بـ "**بناء دولة إنمائية جديدة**"، التي تتميز بمجموعة من الخصائص تتمثل أبرزها في:

- الإنتقال من مبدأ "**أقل تدخل للدولة**" إلى مبدأ "**أفضل تدخل للدولة**": فهي تقوم على الجمع بين السوق الحرة و التخطيط العقلاني للدولة[5]، مع التشديد على الدور المركزي لهذه الأخيرة في إطلاق عملية التقدم الإنمائي ودعمها و ضمان إستدامتها، من أجل إحداث تحول هيكلي يكرس بناء مجتمعات أكثر إنصافا وإستدامة، و تخطي الوظائف التقليدية للدولة من قبيل تشريع القوانين وإرساء الأطر التنظيمية[6].
- الإعتماد على بيروقراطية تكنوقراطية ذات كفاءة، معينة على أساس الجدارة، تقدم خدمات متحررة من تدخل المصالح الفئوية التي تمارس المساومة و المحاباة[7].

---

[1] اللجنة الإقتصادية و الإجتماعية لغربي آسيا إسكوا، مرجع سابق، ص س.
[2] أدولفو باراهاس، رالف شامي، في مسألة التمويل، **مجلة التمويل و التنمية**، العدد 50، مارس 2013، ص22.
[3] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية 2014**، مرجع سابق، ص 28.
[4] نفس المرجع، ص 91.
[5] بي سي سميث، مرجع سابق، ص 539.
[6] اللجنة الإقتصادية و الإجتماعية لغربي آسيا الإسكوا، **الطبقة الوسطى في البلدان العربية : قياسها و دورها في التغيير**، 2014، ص ص 108، 109.
[7] بي سي سميث، مرجع سابق، ص 539.

- إرساء خدمة مدنية تتميز بقوة روح الجماعة و التضامن الإجتماعي.
- التنسيق المشترك بين الوكالات الحكومية من خلال إستحداث وكالة تنسيق تتمتع بسلطة إجبار الوزارات على تنفيذ سياسة الحكومة، مع عدم إنفراد جهة واحدة بعملية إتخاذ القرارات التي يجب أن تسند إلى وكالات مختلفة تعتمد على التفاوض في عملها.
- الإعتماد على نخب سياسية قومية الطابع، ترتبط كل نخبة بالأخرى من خلال إئتلافات متبدلة لكنها ملتزمة بالأهداف التنموية.
- بناء علاقة بين الدولة التنموية و المستثمرين قائمة على ما أطلق عليه Alex EVANZ مصطلح "**الإستقلال الراسخ**"، حيث تقدم الدولة حوافز كالحماية و الإعانات، مما يشجع رواد الأعمال على الإستثمار و إنشاء مشاريع مشتركة بين القطاعين العام والخاص[1]. وذلك في المجالات التي تلتقي فيها مصلحة القطاع الخاص مع الأهداف الإنمائية الوطنية، مع إحتفاظ الدولة بسلطة إختيار الجهات التي تتعامل معها في إطار ما يسمى بالإعتماد المتبادل المحكوم.

يسمح تطبيق هذا النموذج حسب المدافعين عنه بتشجيع نمو الطبقة المتوسطة، من خلال مساعدة الفقراء على التخلص من الفقر، و إتاحة الفرصة لهم للصعود إلى الطبقات الأعلى عن طريق دعمهم وتزويدهم بالحد الأدنى من الحماية الإجتماعية، مما يساهم في تغذية الشعور بترسخ العدالة الإجتماعية التي تعد أحد مرتكزات الإستقرار.

تتمثل أبرز الأمثلة حول الدول التي أخذت بهذا النموذج في ماليزيا، أندونيسيا و كوريا الجنوبية[32].

إلى جانب النماذج السابقة كركائز للإستقرار الإجتماعي، يتأثر هذا الأخير بالسياسة الإقتصادية المتبعة من طرف الدولة على غرار السياسة المالية، التي يتم من خلالها التأثير على الطلب، فسياسة التقشف مثلا تؤدي إلى تخفيض الطلب، مما يزيد من توسيع دائرة البطالة التي تؤدي عند تجاوزها حدودا معينة إلى إضطرابات إجتماعية[4]. و من أبرز الأمثلة على ذلك، الإضطرابات الإجتماعية التي

[1] بي سي سميث، مرجع سابق، ص 541، 542.
[2] اللجنة الإقتصادية و الإجتماعية لغربي آسيا الإسكوا، **الطبقة الوسطى في البلدان العربية: قياسها و دورها في التغيير**، مرجع سابق، ص ص 108، 109.
[3] بي سي سميث، مرجع سابق، ص 539.
[4] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية 2014**، مرجع سابق، ص 92.

شهدتها اليونان سنة 2008 بسبب إقرار الحكومة لإجراءات التقشف، و إرتفاع معدلات البطالة إلى 20%[1].

كما يتأثر الإستقرار الإجتماعي بطبيعة السياسة التجارية التي تتبناها الدول، ففتح الأسواق يؤدي إلى تغيرات سريعة في الدول التي لا تكون مستعدة إقتصاديا لتبنى هذا النهج، أهمها تقويض قطاعات إقتصادية كثيرة تحوي أعداد كبيرة من العمال، و هو ما يؤدي إلى المساس بالإستقرار، مثل حدوث إضطراب إجتماعي شديد في بريطانيا بسبب ضياع 200.000 فرصة عمل في قطاع الفحم في أقل من عشرين سنة منذ السبعينات بسبب المنافسة الأجنبية.

لهذا، يؤكد الحمائيون الحديثون بأنه لا يمكن ترك السوق تقرر النتائج بالإستناد إلى حساب مجرد للمصلحة المادية، بل لابد من حماية القطاعات الإقتصادية المهمة حفاظا على وحدة و إستقرار المجتمع[2].

إن ما تم تقديمه من نماذج و سياسات إقتصادية لا تمثل سوى جزءا قليلا من المقومات الإقتصادية ذات التأثير المحتمل على الإستقرار الإجتماعي.

ثانيا: الركائز السياسية: هناك عدة عوامل سياسية يساهم وجودها مجتمعة أو منفردة في تحقيق الإستقرار الإجتماعي:

- **الحكم الراشد:** عرف البنك العالمي الحكم الراشد بأنه الطريقة المثلى التي تمارس بها السلطة من أجل تسيير الموارد الإقتصادية و الإجتماعية لدولة من الدول.

يعتبر الحكم الراشد ضرورة للإستقرار الإجتماعي لما يمكن أن يترتب عن غياب المشاركة و الفساد من إضطرابات تهدد كيان الدول و المجتمعات، لهذا لابد من تكريس مبادئ الحكم الراشد من مساءلة، شفافية، مشاركة و تمكين بهدف تحويل المواطنين من متلقين سلبيين إلى مشاركين فاعلين في الشؤون التي تهم حياتهم[3].

[1] Ortwin ren, Alexander jovanovic, regina schroter, **social unrest**, international futur program, OCDE, juanuary 2011, p 8.

[2] كريس براون، **فهم العلاقات الدولية**، ترجمة : مركز الخليج للأبحاث و الدراسات، الإمارات، 2004، ص 178.

[3] إبراهيم خليل عليان، **السلم الأهلي و التوزيع العادل للدخل**، دروس بجامعة القدس المفتوحة، فلسطين، 2012، ص 14.

- إعتماد الطرق السلمية لحل المشاكل: فكلما تم اللجوء إلى الحلول الوسط السلمية، تراجعت إحتمالات ظهور الإحتجاجات في المجتمع[1].
- فتح قنوات الإتصال بين مؤسسات الدولة و المواطنين.
- طبيعة الخطاب السياسي: كلما تركز الخطاب السياسي على الوحدة و إشاعة روح التسامح ساد الإستقرار، أما إذا تركز على تغذية التمايزات و الإنقسامات في المجتمع فإن ذلك ينعكس سلبا على الإستقرار الإجتماعي، إضافة إلى درجة واقعية و مصداقية الخطاب و قابليته للتحقق ميدانيا، و درجة ثقة المواطنين في الجهة المرسلة للخطاب.

ثالثا: الركائز الإجتماعية: هناك عدة عوامل ذات طبيعة إجتماعية يسمح وجودها بالحيلولة دون حدوث إنزلاقات في المجتمع من بينها:

1.العدالة الإجتماعية: يعد مفهوم العدالة الإجتماعية أحد المفاهيم غير المتفق على مدلولها، لهذا تم تقديم عدة تعاريف لها من بينها:

العدالة الإجتماعية هي الحالة التي ينتفي فيها الظلم و الإستغلال و القهر و الحرمان من الثروة أوالسلطة أو من كليهما، كما يغيب فيها الفقر و التهميش و الإقصاء الإجتماعي، وتنعدم فيها الفروق غير المقبولة إجتماعيا بين الأفراد و الجماعات و الأقاليم داخل الدولة، و يتمتع فيها الجميع بحقوق إقتصادية، إجتماعية، سياسية و بيئية متساوية، و حريات متكافئة، و يعم فيها الشعور بالإنصاف، التكامل، التضامن و المشاركة الإجتماعية، و يتاح فيها لأعضاء المجتمع فرص متكافئة لتنمية قدراتهم و ملكاتهم، وإطلاق طاقاتهم من مكامنها، و حسن توظيفها لمصلحة الفرد، و ما يكفل له إمكانية الحراك الإجتماعي الصاعد لمصلحته من جهة ، ولمصلحة المجتمع من جهة أخرى، والتي لا يتعرض فيها المجتمع للإستغلال الإقتصادي، و غيره من مظاهر التبعية من جانب مجتمع أومجتمعات أخرى، حيث يسمح وجود كل هذه العناصر بتحقيق ما يعرف بالمجتمع العادل الذي يقوم على المساواة بإعتبارها تمثل جوهر المواطنة، وعلى التضامن الإجتماعي وإحترام حقوق الإنسان[2].

تتحقق العدالة الإجتماعية وفقا لهذا التعريف على مستويين:

[1] محمد حسن دخيل، مرجع سابق، ص 47.

[2] إبراهيم العيسوي، **العدالة الإجتماعية و النماذج التنموية مع إهتمام خاص بحالة مصر و ثورتها**، المركز العربي للأبحاث و دراسات السياسات، الدوحة ، 2014، ص 398.

المستوى الأول: علاقة الفرد بالدولة: تتضمن تمكين الأفراد من حقوقهم المتمثلة في المشاركة في الثروة من خلال إستحداث آليات تحول دون إحتكار أقلية لها وحرمان الأغلبية منها، والحق في الحصول على الخدمات العامة، إضافة إلى الحق في التمتع بمكانة إجتماعية، التي ترتبط بشرط تعميم التعليم[1]. علما أن العدالة الإجتماعية لا تعني غياب مطلق للفوارق بين الأفراد، بل يجب أن تقوم هذه الأخيرة على أساس الإختلاف في المؤهلات، و الإنتاج كما و نوعا، و ليس على أساس المحسوبية والإمتيازات[2].

في ذات السياق، تعد العدالة الإجتماعية مؤشرا على حسن التسيير في الدولة، و محددا لمدى قدرة السياسات و أنظمة الحكم على توسيع الآفاق و الفرص أمام الأفراد، و على بناء التضامن و تجنب التمييز في المجتمع[3]. لهذا ورد في التقرير السابع الصادر عن منتدى دافوس الإقتصادي المنعقد سنة 2012 تأكيدا على أن الفوارق الإجتماعية الناجمة عن غياب عدالة التوزيع ليست هي مصدر الخطر في حد ذاتها، بل على العكس من ذلك، يمكن أن يشكل هذا العامل محفزا يدفع الأفراد للعمل بفعالية أكثر، لكنها تصبح مصدرا للخطر عندما يسود إقتناع بفشل آليات المرونة الإجتماعية، و المتمثلة في سياسات إعادة التوزيع، و هذا يمكن أن يحدث في كل الدول سواء كانت متقدمة، صاعدة أو فقيرة، لهذا تضمن التقرير إقتراحا لتحقيق تعاون دولي لمنع تحول هذه المشاكل إلى تهديد للإستقرار الإجتماعي[4].

المستوى الثاني: علاقة الدولة بالعالم الخارجي: و ذلك من خلال إنتفاء علاقات التبعية، ومختلف أشكال الضغط التي يمكن أن تمارس بين الدول، و التي تؤثر بدورها على المستوى الأول.

تجدر الإشارة إلى وجود إختلاف بين مفهوم العدالة الإجتماعية و مفهوم المساواة، فهذه الأخيرة يجب أن تتحقق في المجال القضائي من خلال تكريس مبدأ مساواة الأفراد أمام القانون، و تطبيقه عليهم بطريقة محايدة بغض النظر عن مركزهم الإجتماعي، إنتمائهم الديني أو نفوذهم السياسي، إضافة إلى تكريس حق الجميع في اللجوء إلى مؤسسات العدالة، حيث يسمح وجود هذه المبادئ بظهور ما يطلق عليه"**التوقع الإجتماعي**"، الذي يعني أن الأفراد يتوقعون نظاما قانونيا عادلا يحكم علاقاتهم في المجتمع، أما في حالة غياب هذه المبادئ، فإن المساواة بين المواطنين تغيب بدورها، مما يدفع الأفراد إلى الإستناد إلى قوانين من صنعهم، بشكل يقود المجتمع إلى حالة من الفوضى[5].

---

[1] إبراهيم خليل عليان ، مرجع سابق، ص 15.
[2] نفس المرجع، ص 10.
[3] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية 2014**، مرجع سابق، ص ص 26، 27.
[4] إبراهيم خليل عليان، مرجع سابق، ص 19.
[5] نفس المرجع، ص 14

2. **تحقيق التنمية الإجتماعية:** هي تحسين الخدمات الإجتماعية للفرد، ورفع مستواه ثقافيا و صحيا، إضافة إلى نشر روح التعاون بين أفراد المجتمع من أجل الوصول إلى وضع معيشي أفضل[1].

تقوم التنمية الإجتماعية على عدة مرتكزات من بينها:

- **الحماية الإجتماعية:** حددت المنظمة الدولية للعمل سنة 2011 الحد الأدنى للحماية الإجتماعية بأنه ضمان حصول جميع المحتاجين مدى الحياة على رعاية صحية أساسية، و على دخل أساسي، يسمح لهم بالحصول على السلع و الخدمات المصنفة على أنها ضرورية على المستوى الوطني.

حددت المنظمة مستويين للحماية الإجتماعية:

المستوى الأول: يشمل أمن الدخل الأساسي، التحويلات الإجتماعية (النقدية أو العينية أو المعاشات التقاعدية، و مساعدات للأشخاص ذوي الإحتياجات الخاصة، إعانات للأطفال، إعانات دعم الدخل أو ضمانات العمالة، خدمات للعاطلين عن العمل و العاملين الفقراء).

المستوى الثاني: تعميم الخدمات الإجتماعية الأساسية و الميسرة الكلفة في مجالات كالصحة، المياه، الغذاء، التعليم و الإسكان[2].

يطلق على المستويين مجتمعين توفير السلع المستحقة الشاملة[3]، وتكمن أهميتها في الحيلولة دون إنزلاق الأفراد إلى ما دون مستوى المعيشة الأساسي، على أن يكون توفير الحماية الإجتماعية قائما على تكريس إحترام حقوق الإنسان، والإستثمار في العدالة لتحقيق الإستقرار، وليس كوسيلة لكسب التأييد من أجل تحقيق مصالح فردية أو فئوية ضيقة، مما يحول أثرها من إيجابي إلى سلبي[4].

تجدر الإشارة إلى أن الحماية الإجتماعية ليست عبئا على الميزانية المالية للدولة، بل عامل محفز للتنمية، كونه تندرج في إطار الإستثمار في الموارد البشرية من خلال توفير الصحة والتعليم ...، وغيرها من العوامل ذات الأثر الإيجابي على التنمية[5].

---

[1] أبو الحسن إبراهيم أبو زيد، **التنمية الإجتماعية و حقوق الإنسان**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2009، ص ص 29،30.
[2] اللجنة الإقتصادية و الإجتماعية لغربي آسيا، **الطبقة الوسطى في البلدان العربية : قياسها و دورها في التغيير**، مرجع سابق، ص 116.
[3] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية 2014**، مرجع سابق، ص 113
[4] اللجنة الإقتصادية و الإجتماعية لغربي آسيا، **الطبقة المتوسطة في البلدان العربية : قياسها و دورها في التغيير**، مرجع سابق، ص 18.
[5] اللجنة الإجتماعية و الإقتصادية لغربي آسيا، **الأهداف الإنمائية في زمن التحول: نحو رؤية تضمينية شاملة**، مرجع سابق، ص س.

3. تبني سياسة دعم ملائمة:

يقتضي توفير الحماية الإجتماعية بطريقة عادلة إجتماعيا، و غير مكلفة إقتصاديا، تبني سياسة دعم تسمح بتحقيق هذا الهدف، فكثيرا ما تتبنى الحكومات سياسات دعم إجتماعي تفتقر إلى الدقة في التوجيه كدعم أسعار الوقود و الغذاء، التي تسمح بإستفادة الفئات الميسورة أكثر من الفقراء، وهو ما يستدعي إجراء تعديلات على سياسة الدعم، تنطلق من تحديد الفئات المستهدفة[1]، و إتخاذ الإجراءات التفضيلية تجاهها، و يطلق على هذه السياسة بسياسة "**التمييز الإيجابي**"، غير أن ما يؤخذ عليها أنها قد تكون سببا على المدى الطويل في مزيد من الشقاق الإجتماعي، و في خلق نوع من التمييز المضاد تجاه الفئات غير المعنية بها، لهذا دعا البنك العالمي إلى تطبيق هذه السياسة بصفة مرحلية، مع ضرورة تضمينها لبنود إحترازية للحيلولة دون ظهور التمييز المضاد، مع إستهداف بالدرجة الأولى إزالة العوامل الهيكلية المكرسة للتفاوتات في المجتمع[2].

4. وجود طبقة متوسطة عريضة:

تعددت التعريفات المقدمة للطبقة المتوسطة بتعدد المعايير المعتمدة في ذلك، فبعضها إستند إلى المعيار الإقتصادي معتبرا أنه ينتمي إلى الطبقة المتوسطة كل من يستطيع تلبية إحتياجاته الأساسية، بينما إستند آخرون في تعريفهم لهذه الطبقة على مجموعة من المواصفات الإجتماعية بغض النظر عن مستوى رفاهها المادي، إذ ينتمي إليها كل من يعمل في القطاعين العام والخاص النظاميين في فئة الوظائف المكتبية، و قد أكمل على الأقل المستوى الثانوي من التعليم.

بينما حاولت اللجنة الإقتصادية و الإجتماعية لغربي آسيا تسليط الضوء في تعريفها للطبقة المتوسطة على أهميتها معتبرة إياها المحرك الرئيسي للتجارب الإنمائية الناجحة، و العمود الفقري للديمقراطية وإقتصاد السوق، ومحور التماسك الإجتماعي و الإستقرار السياسي[3]، كما تعرف الطبقة المتوسطة بأنها طبقة الإستقرار الإجتماعي[4]، وقد كان أرسطو من الأوائل الذين تناولوها بالدراسة، حيث إعتبر أن للأشخاص تفضيلات و مصالح مختلفة حسب مستوى الثروة المتوفرة لديهم، و هو ما يثير تضاربا في المصالح بين المجموعات الأغنى و الأفقر، وأمام هذا الوضع، يمكن للمجموعة

[1] خالد عبد القادر، ماهي السياسات الهيكلية، **مجلة التمويل و التنمية**، عدد 50، مارس 2013، ص47.
[2] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية 2014**، مرجع سابق، ص ص 101، 102.
[3] اللجنة الإقتصادية و الإجتماعية لغربي آسيا، **الطبقة الوسطى في البلدان العربية: قياسها و دورها في التغيير**، مرجع سابق، ص ص14، 15.
[4] محمد نبيل جامع، **علم الإجتماع الريفي و التنمية الريفية**، مرجع سابق، ص 4.

الواسعة الواقعة في الوسط أن تتوسط للحيلولة دون وقوع الصدامات، فالتوترات حسب أرسطو تندلع في النقطة التي تصبح فيها أعداد الأغنياء و الفقراء متساوية على جانبي طبقة وسطى صغيرة جدا أو غائبة تماما، لهذا يعد وجود هذه الطبقة صمام الأمان للوقاية من الإضطرابات.

إضافة إلى ذلك، أوضحت البحوث في هذا المجال أنه حتى تلعب أي طبقة إجتماعية دورا تاريخيا فاعلا في تقدم المجتمع، يتعين عليها التعبير عن مصالح تتجاوز مصالحها الخاصة، مؤكدة أن الطبقة المتوسطة هي القادرة على تعزيز مقومات الحكم السليم، لأن الطبقة الثرية لا حاجة لها لسيادة القانون حتى تؤثر في السياسات لصالحها، في حين تبقى الطبقة الفقيرة مهمشة، لهذا تبقى الطبقى المتوسطة هي صاحبة المصلحة في إرساء المساءلة.

و هي الفكرة التي دافع عنها المفكر الإقتصادي JOSEF STIGLITZ معتبرا أن هذه الطبقة هي التي دفعت بإتجاه إحلال سيادة القانون، و توفير التعليم للجميع و إرساء الضمان الإجتماعي[1].

في ذات السياق، أفضى المسح العالمي للقيم إلى نتيجة مفادها أن الطبقة المتوسطة تتميز بتفضيلها للنظام الديمقراطي على القائد القوي و الحكم العسكري، كما تضع الإستقرار و تدني مستوى التضخم في المرتبة الأولى لأولوياتها، و هما أهم بمقدار مرتين من المشاركة في عملية صنع القرار والتمتع بحرية التعبير، لهذا فإنه كلما إتسعت الطبقة المتوسطة زادت إحتمالات الإستقرار[2].

5. فسح المجال أمام الأفراد للحراك الإجتماعي:

يعرف الحراك الإجتماعي بأنه حركة إنتقال الأفراد من طبقة أو فئة إجتماعية لأخرى داخل نفس المجتمع، و الذي يكون في الإتجاه الأعلى أو الأسفل، و يرتبط الحراك الإجتماعي بدرجة كبيرة بالمجتمعات ذات الأنساق المفتوحة، و هي المجتمعات التي تتميز بتعدد و إختلاف الطبقات الإجتماعية، و يقوم فيها التمايز الإجتماعي على أساس قدرة الشخص على الإنجاز، كما يرتبط الحراك الإجتماعي بدرجة التطور الإقتصادي للبلد، فكلما كان البلد متطور إقتصاديا زادت فرص الحراك الإجتماعي، ويلعب هذا الأخير وظيفة سياسية و إجتماعية، كونه يمثل عاملا للوقاية من التوترات من خلال إتاحة الفرصة لذوي المهارات بتحسين أوضاعهم[3].

---

[1] اللجنة الإقتصادية و الإجتماعية لغربي آسيا، **الطبقة الوسطى في البلدان العربية: قياسها و دورها في التغيير**، مرجع سابق، ص ص 21،22.

[2] نفس المرجع، ص 17.

[3] عبد المجيد لبصير، **موسوعة علم الإجتماع**، دار الهدى، الجزائر، 2010، ص ص 203، 204.

رابعا: الركائز الثقافية

1. **التعليم:** يلعب التعليم دورا في تحقيق الإستقرار الإجتماعي، لكن هذا يتوقف على مراعاته لمجموعة من الشروط نلخصها في:

- إنعدام التفاوت في فرص التعليم كمظهر من مظاهر العدالة الإجتماعية، مع الحرص على فتح المجال أمام الفئات الضعيفة و المهمشة لتطوير مهاراتها كمرحلة سابقة للدخول في عالم الشغل من أجل تحسين وضعية هذه الفئات[1].
- فعالية عملية التنشئة في إرساء ثقافة التعاون والحوار في تسوية الخلافات، و حماية المصالح.

يتضح من خلال ما سبق، أن الإستقرار الإجتماعي يقوم على مجموعة واسعة من الركائز، لكن يجب التذكير بأن المقومات التي تم تناولها في هذا المطلب لا تمثل سوى جزء أو جانب من الروافد المساهمة في تحقيقه فعلا، كما أن إنتفاء ركيزة من الركائز لا يعني بالضرورة إهتزاز الإستقرار، إذ يمكن أن يتهدد هذا الأخير بفعل عوامل عديدة بعضها متداخل مع المقومات الواردة في هذا المطلب، وبعضها مختلف عنها، و هو ما سيتم تناوله في المطلب اللاحق.

[1] Miemie winn byrd, op.cit, p111.

المطلب الثاني: العوامل المهددة للإستقرار الإجتماعي

تعرف العوامل المهددة للإستقرار الإجتماعي بأنها كل العناصر التي من شأنها المساهمة في إحداث إضطرابات في المجتمع، والحيلولة دون سيره السليم، و هي عوامل يمكن أن تنبع من مصادر داخلية كما يمكن أن تكون إنعكاسا لأحداث تقع خارج الحدود السياسية للدولة، و تمتد بتداعياتها على المجتمع الذي تتولى الدولة إدارته، إلا أن درجة تأثير هذه العوامل يختلف من دولة لأخرى لإعتبارات متعلقة بطبيعة التحديات من جهة، وبقدرة الدول و مختلف الفواعل على الإستجابة لهذه التحديات والتخفيف من حدتها، وكذا طول الفترة التي يمتد عليها العامل المهدد، غير أن وجود أحد هذه العوامل أو وجودها مجتمعة في مجتمع ما لا يعني بالضرورة زعزعة الإستقرار الإجتماعي، إذ تبقى هذه المسألة نسبية، و يمكن التفصيل في هذا الموضوع على النحو التالي:

أولا: العوامل الداخلية: هي كل العوامل التي يكون مصدرها داخل حدود الدولة سواء كانت سياسات، قرارات، ظروف و أحداث...إلخ، و من بين هذه العوامل نذكر:

توسع دوائر الحرمان الأربعة:

1. **دائرة الحرمان الإجتماعي:** تشمل كل ما يتعلق بالتراجع الكمي و النوعي في رأس المال الإجتماعي من صحة و تعليم، و نظم الحماية الإجتماعية.

كما تتسع دائرة الحرمان الإجتماعي لتشمل مفهوم الإستبعاد الإجتماعي الذي يشير إلى الناس المحرومين جزئيا أو كليا من المشاركة في مختلف المجالات في مجتمعهم، و مع بداية التسعينات، أصبح مفهوم الإستبعاد أقرب إلى مفهوم الفقر، حيث عرفته اللجنة الأوروبية من خلال علاقته بمستوى معين من العيش[1].

أما BRIAN BARRY فقد إعتبرت الإستبعاد الإجتماعي بأنه إنتهاك لمبدأ الفرص المتكافئة في مختلف المجالات، و هو لا يرجع إلى تدني القدرات الفردية بل إلى طبيعة البنية الإجتماعية و طريقة أدائها لوظائفها[2]. في حين عبر AMARTAI SEN عن الإستبعاد الإجتماعي بمصطلح "**فقر القدرة**"، الذي يعكس أشكال عدم المشاركة في المجتمع، و التي لا يرجع إلى خيار ذاتي بل مفروض[3].

[1] محمد عبد الكريم الحوراني، الإستبعاد الإجتماعي و الثورات الشعبية، محاولة للفهم في ضوء نموذج معدل لنظرية الحرمان النسبي، **المجلة الأردنية للعلوم الإجتماعية**، المجلد 5، العدد 2، 2012، ص 234، 235.

[2] جون هيلز، جوليان لوغران، دافيد بيشاو، **الإستبعاد الإجتماعي**، تر: محمد الجوهري، المجلس الوطني للثقافة، الكويت، 2007، ص 10.

[3] نفس المرجع، ص 30.

يغطي مفهوم الإستبعاد أيضا التهميش الجغرافي أو التنموي الذي يعكس أوضاع فئات سكانية لا تحظى بفرص متكافئة مع سكان المدن و العواصم الكبرى، و تشهد فوارق كبيرة في مؤشرات التنمية داخل نفس البلد، مثل إتساع الفجوة التنموية في مصر بين المناطق الريفية و الساحلية[1].

نظرا لتعدد الآراء حول مضمون و أسباب الإستبعاد، ظهرت عدة نماذج لتفسيره من بينها:

- **نموذج التخصص:** يرجع الإستبعاد وفق هذا النموذج إلى وجود مقاييس تمييزية تمنع الأفراد من المشاركة بحرية بسبب إفتقادهم إلى القدرة المطلوبة، أو بسبب فشل السوق في دمجهم.
- **نموذج الإحتكار:** يستند هذا النموذج إلى أفكار* MAX WEBER الذي يعتبر أن القوة تخلق النظام الإجتماعي، و أن هناك علاقات قوة هيراركية تحدد مسار الأحداث داخل المجتمع، لهذا، فإن أصحاب القوة يستأثرون بالفرص الإقتصادية و الإجتماعية لأنفسهم، و يسيطرون عليها ويعملون في نفس الوقت على خلق آليات تقيد وصول الآخرين إليها، مما يجعلهم مستبعدين عن حقوقهم[2].

في ذات السياق، إعتبر CHARLES TILLY أن الإضطرابات الإجتماعية تحدث نتيجة إستئثار جماعة من الناس بمواقع القوة، و التصدي لها من قبل جماعة أخرى تحاول الوصول إلى مواقع القوة ذاتها، بشكل يخلق حالة من الإحباط و الحرمان[3].

تكمن خطورة الإستبعاد في كونه يفضي و في كل النماذج إلى الحرمان، لأنه يمثل أرضية لتنامي التوقعات المقارنة، حيث تعد هذه الأخيرة السبب الرئيسي لإنفصال حد الإشباع الفعلي عن حد الإشباع المتوقع، و من ثم ظهور فجوة الحرمان[4].

2. دائرة الحرمان الإقتصادي:

يعبر عن الحرمان الإقتصادي بتراجع فرص العمل عامة، و المنظمة و المحمية بوجه خاص، وتركزها في القطاع غير الرسمي الذي يتسم بعدم الإستقرار، و لا يستجيب لمتطلبات الحياة الكريمة، بسبب عدم كفاية الدخل، و إفتقاره للحماية الإجتماعية، مما يخلق جوا من إنعدام الأمان، و فقدان الأمل من التعلم، و المبادرة و الإبداع، حيث تصبح هذه المزايا في ظل هذا النظام عديمة الجدوى، بسبب

---

[1] أماني قنديل، **المجتمع المدني العربي في مواجهة المخاطر الإجتماعية قراءة نقدية**، الملخص التنفيذي للتقرير السنوي الحادي عشر للمنظمات الأهلية العربية، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، مطابع نوبار، مصر، 2013، ص42.

* ماكس ويبر: عالم إجتماع و إقتصاد ألماني، طور نمطا نموذجيا لدراسة قاعدة المجتمع، و من أهم أعماله: مقالات في الإجتماع من ماكس ويبر، و نظرية النظام الإجتماعي و الإقتصادي.

[2] محمد عبد الكريم الحوراني، مرجع سابق، ص 238.

[3] نفس المرجع ، ص ص 233، 234.

[4] نفس المرجع، ص 238.

تركز معظم الأفراد في القطاع غير النظامي الذي لا يترجم المعارف المكتسبة في العملية التعليمية إلى إنتاج[1].

يمثل التفاوت في الدخل و الثروة وجها آخر للحرمان الإقتصادي، حيث أصبح هذا الموضوع مطروح في كل من المجتمعات المتقدمة والنامية، مثل ظهور المقارنة المعروفة بـ طبقة 1% الثرية في مقابل الطبقة 99% الفقيرة، التي عقدها المحتجون فيما أطلقوا عليه حركة إحتلال شارع wall street[2].

كما يتجلى التهميش الإقتصادي من خلال تراجع مستوى الأمن الغذائي لأسباب تتعلق بالتضخم وتدهور البيئة..[3].

ترجع أسباب الحرمان الإقتصادي إلى عدة عوامل من بينها قصور السياسات الإقتصادية، و عدم مواكبتها للتغيرات الديمغرافية المتمثلة أساسا في إرتفاع نسبة الشباب.

إن العوامل السابقة تهدد الإستقرار الإجتماعي من خلال تكريس الحلقة الخبيثة للفقر التي تتكون من عناصر مترابطة، فتدني مستوى الدخل مرتبط بتدني الأجور، التي ترجع إلى تدني الإنتاجية التي يحكمها حجم المشاركة في النشاط الإقتصادي و طبيعته، و كفاءة الموارد البشرية، وعندما يهتز الإستقرار الإجتماعي فإنه يصبح عائقا لتحقيق التنمية[4].

[1] عبد الله الدردري، **تحديات التنمية في المنطقة العربية 2011: الدوائر الأربع للحلقة المفرغة حالات قطرية**، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2011، ص3.

[2] رافي كانبور، **التفاوت الإقتصادي و التنمية الإقتصادية:دروس و عبر من التجارب العالمية للعالم العربي**، المركز العربي للأبحاث و دراسات السياسات، عدد 5، أوت 2013، ص1.

[3] عبد الله الدردري، مرجع سابق، ص 1.

[4] مصطفى منير محمود، طارق محمود يسري، **سياسات التنمية المستدامة للمجتمعات الريفية الفقيرة** ، مشروع مبادرة التوعية بالأهداف الإنمائية للألفية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مارس 2012، ص 11.

الشكل1: تأثير الحلقة الخبيثة للفقر على الإستقرار الإجتماعي

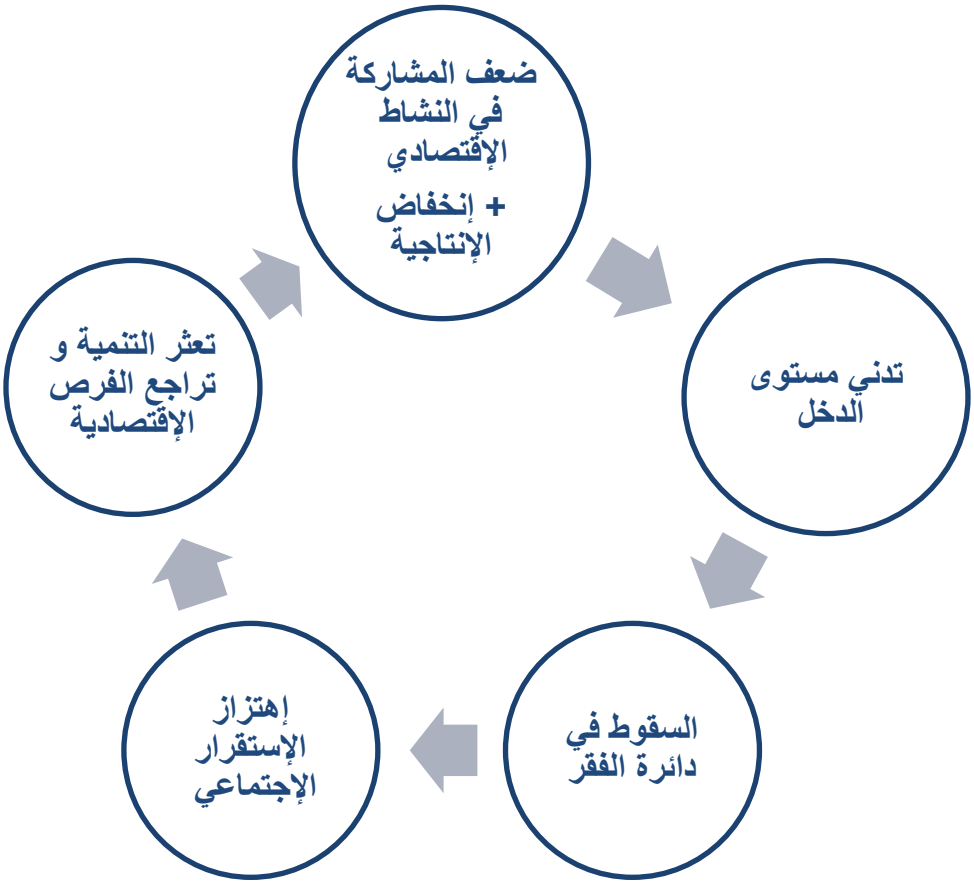

المصدر: إعداد الباحثة بناءا على المخطط الوارد في الوثيقة المعنونة بـ: **سياسات التنمية المستدامة للمجتمعات الريفية الفقيرة** لـ مصطفى منير محمود، طارق محمود يسري، مرجع سابق، ص 11.

3. دائرة الحرمان و التهميش السياسي:

تتعلق دائرة الحرمان السياسي بضعف الحوكمة، الذي يظهر في إتسام المؤسسات التي تأخذ على عاتقها عملية تخطيط و تنفيذ السياسات الإقتصادية والخدمات الإجتماعية بالمركزية الشديدة، والإفتقار إلى مبادئ الشفافية، المساءلة، المحاسبة و المشاركة.

تحمل هذه العوامل مخاطر عديدة كونها تساهم في تعميق الدوائر الأخرى للحرمان الإجتماعي والإقتصادي، من خلال فشل تلك المؤسسات في تحقيق الحد الأدنى من عدالة توزيع الدخل و تكوين رأس المال الإجتماعي، وفشلها في خلق شعور لدى المواطنين بملكية هذه المؤسسات نتيجة وضعية الزبونية التي يكونون فيها تجاه تلك المؤسسات[1].

[1] عبد الله الدردري، مرجع سابق، ص ص 1،2

يضاف إلى ما سبق، عوامل أخرى تتعلق أساسا بغياب حرية التعبير بشكل يزيد من صعوبة التعبير عن الإستياء و المطالبة بالتغيير، و كذا غياب أو إنسداد قنوات الإتصال بين المؤسسات والمواطن مما يؤدي إلى إصدار قرارات و تبني سياسات لا تعكس إرادة الجماهير، و هو ما يؤدي إلى تراكم الإحباط المؤدي إلى الإنفجار[1].

يرتبط هذا العامل بغياب أو ضعف أداء المؤسسات الوسيطة، التي يقصد بها الأحزاب والجمعيات والتنظيمات العمالية التي تمثل وسيلة للإتصال و التواصل بين المجتمع كأفراد و بين النظام السياسي، من خلال نقل المطالب المجتمعية له من أجل الإستجابة لها[2]. و لا يتوقف الأمر على وجود المؤسسات الوسيطة فقط في نقل مطالب المواطنين للحكومة، بل هناك عامل آخر يمكن أن يكون له تأثير، و هو درجة ثقة المواطنين في المؤسسات و الحكومة، إضافة إلى قابلية و قدرة هذه الأخيرة على حل المشاكل المطروحة[3].

كما يمكن أن يتهدد الإستقرار الإجتماعي نتيجة هشاشة العقد الإجتماعي بين الدولة و المواطن، خاصة في الحالة التي تكون فيها السياسة التنموية غير موجهة نحو التقدم الإقتصادي، بل إلى إستقطاب الدعم للأنظمة الحاكمة، مع إنتشار المحسوبية لصالح فئات دون أخرى مما يؤدي إلى بث التفرقة[4].

يمكن تلخيص كل العوامل المشكلة لدائرة الحرمان السياسي في الشكل التالي:

[1] اللجنة الإقتصادية و الإجتماعية لغربي آسيا الإسكوا، **الطبقة الوسطى في البلدان العربية : قياسها و دورها في التغيير**، مرجع سابق، ص 16

[2] عمار علي حسن، محمد صنيتان، محمد شمس و آخرون، **التحركات الإحتجاجية الشبابية في الوطن العربي: الآثار و الآفاق**، ط1، مركز صناعة الفكر للدراسات و الأبحاث، بيروت، 2012، ص ص 20، 21.

[3] Ortwin ren, Alexander jovanovic, regina schroter, **social unrest**, international futur program, OCDE, January 2011, p 8.

[4] اللجنة الإقتصادية و الإجتماعية لغربي آسيا الإسكوا، **الطبقة الوسطى في البلدان العربية : قياسها و دورها في التغيير** ، مرجع سابق، ص 16

الشكل رقم 2: العوامل السياسية الداخلية المهددة للإستقرار الإجتماعي

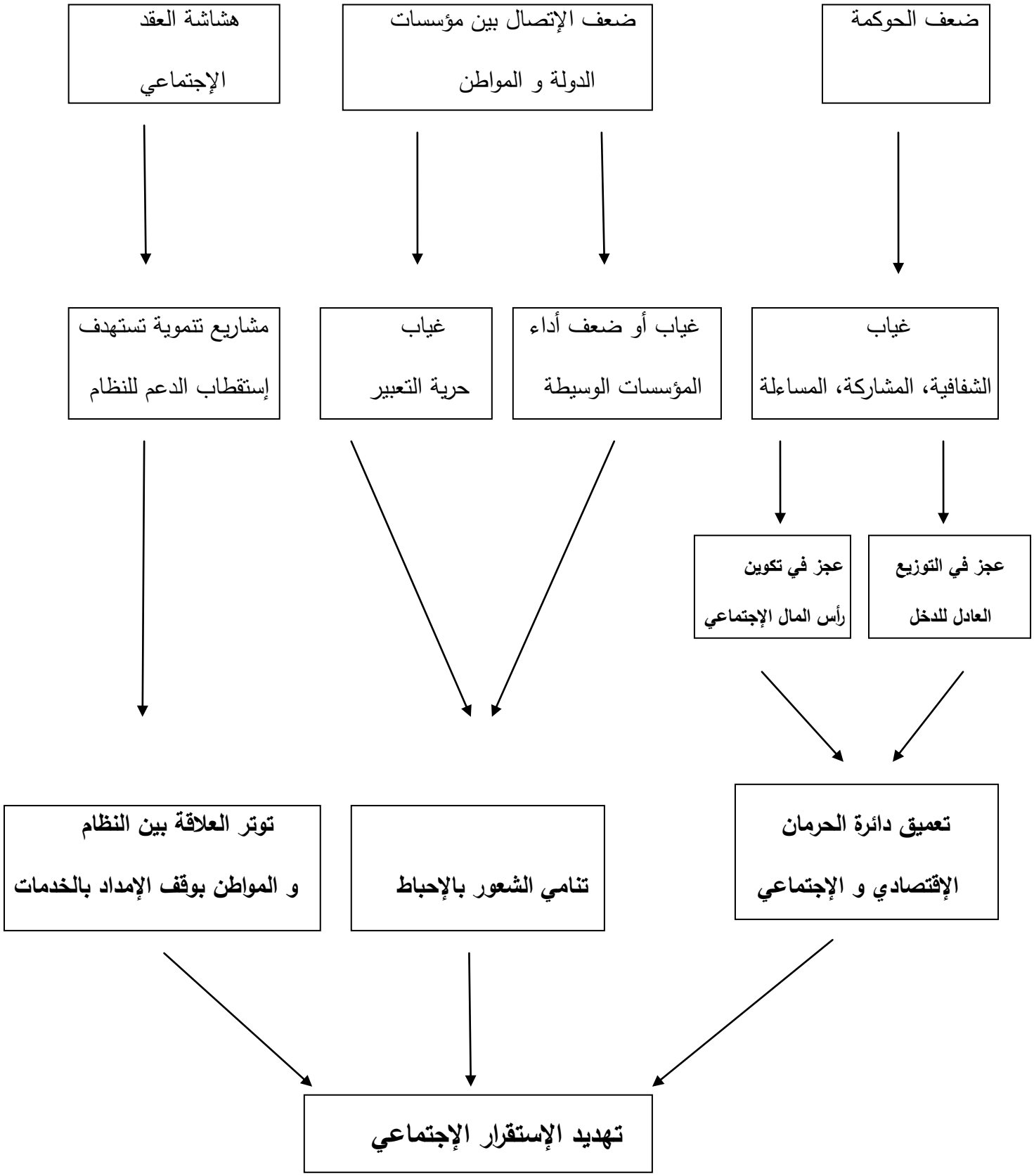

المصدر: إعداد الباحثة

4. دائرة الحرمان من الموارد:

تشمل الخلل الشديد في الموارد الطبيعية من مياه، تربة، و طاقة، و إنعكاس ذلك سلبا على النمو الإقتصادي، فرص العمل، إضافة إلى تعميق مشكلة العجز الغذائي، و عجز الميزانية العمومية[1].

لقد توسعت دائرة الحرمان من الموارد في ظل الضغوط التي تفرضها التغيرات المناخية، بشكل جعل إمكانية الوصول إلى الموارد في كثير من مناطق العالم أمرا صعبا، و هو ما يزيد من إحتمالات عدم الإستقرار الناتجة عن تناقص الموارد مقابل إرتفاع مستويات الطلب عليها بسبب النمو الديمغرافي[2].

إضافة إلى دوائر الحرمان السابقة يمكن أن يتأثر الإستقرار الإجتماعي بعوامل أخرى نلخصها في:

- **العامل الثقافي:** إلى جانب دوائر الحرمان السابقة، يمكن أن يتأثر الإستقرار الإجتماعي بعدة عوامل ثقافية، من بينها ما يطلق عليه "**الثقافية المثالية**" التي يقصد بها رسوخ نماذج في أذهان الأفراد بوجود أنماط مثالية للعدالة و الحرية و الديمقراطية و غيرها من القيم في مجتمعات أخرى، أو في ذات المجتمع في مراحل تاريخية سابقة نتيجة إحياء ذكريات تلك الأوضاع، حيث يؤدي تداول هذه الأفكار إلى جعل الشعوب تقارن وضعها مع المجتمعات أو الأزمنة الأخرى مما يسمح لها بإدراك الفروق، مما ينمي روح الإحتجاج لديها[3].

- **العامل التكنولوجي:** يلعب العامل التكنولوجي ممثلا في الهجمات السيبرانية، خاصة تلك التي تستهدف منشئات حيوية دورا محوريا في زعزعة الإستقرار الإجتماعي للدول.

إن تعاظم كل هذه العوامل و تداخلها مع بعضها يمكن أن تدفع إلى حالة تأزم إجتماعي، لكن يجب التذكير مرة أخرى أن هذا الأمر يبقى نسبيا، و يختلف بإختلاف السياقات الإجتماعية و الثقافية، كما أن التعامل معها يتحدد بعدة عوامل من بينها تدفق المعلومات بشفافية، الإدارة الرشيدة للمخاطر، وتوزيع الأدوار بين الفاعلين من حكومة، و منظمات المجتمع المدني، و القطاع الخاص[4].

---

[1] عبد الله الدردري، مرجع سابق، ص ص 1،2

[2] Maryam rahmanian, renato manluf, mano makrez, **sécurité alimentaire et changement climatique**, comité de la sécurité alimentaire mondiale, rome, juin 2012, p 54.

[3] عمار علي حسن، محمد صنيتان، محمد شمس و آخرون، مرجع سابق، ص 86.

[4] أماني قنديل، مرجع سابق، ص 25.

ثانيا: العوامل الخارجية: تعرف العوامل الخارجية المهددة للإستقرار الإجتماعي بأنها مجمل الأحداث، الظروف و السياسات التي يكون مصدرها خارج عن حدود الدولة، لكنها تلقي بآثارها عليها، و من بين هذه العوامل نذكر:

1.النتائج المترتبة عن العولمة الإقتصادية:

رغم المزايا التي تتيحها العولمة الإقتصادية خاصة على صعيد التشغيل، لأن إلغاء القيود التي تعيق حركة الأشخاص و الترابط بين مختلف الدول يولد طلبا على العمالة بمهارات مختلفة بشكل ينعكس إيجابا على مستويات المعيشة[1]، إلا أنها تؤدي في نفس الوقت إلى زيادة إحتمالات إنتقال عدوى الصدمات بمختلف أنواعها عبر الدول، و هو ما جعل معظم الدول عرضة لما يتخذ من قرارات و ما يقع من أحداث في أي مكان من العالم[2]، و في هذا السياق، يمكن الإستشهاد بمثال حول الأزمات المالية التي كثيرا ما تمتد آثارها إلى قطاعات إقتصادية أخرى تؤثر سلبا على ظروف العيش[3]، مثل الأزمة المالية و الإقتصادية لعامي 2007-2008 ، وما أفضت إليه من تقلبات متسارعة في أسعار المواد الأساسية قادت في الأخير إلى إضطرابات إجتماعية حادة[4].

2. **النتائج المترتبة عن تطبيق سياسات صندوق النقد الدولي و البنك العالمي:**

كثيرا ما تؤدي البرامج المفروضة من طرف كل من صندوق النقد الدولي و البنك العالمي على الدول كشرط للتفاوض على ديونها إلى إفقار الشعوب[5]، و تجريد الدول المدينة من سيادتها الإقتصادية، بسبب التدابير التي تتضمنها تلك البرامج، و المتمثلة في فرض التقشف في الميزانية، تخفيض قيمة العملة الوطنية، تحرير التجارة و الخصخصة[6].

من جهة أخرى، يشترط صندوق النقد الدولي إستقلال البنك المركزي عن السلطة السياسية للدولة، للحيلولة دون تمكن الحكومات من التضخيم، و بذلك يصبح الصندوق هو المتحكم في عرض النقود بدل الدولة، و بموجب الإتفاقات الموقعة بين الصندوق و الحكومة فإن البنك المركزي يُمْنَع من تمويل المصاريف الحكومية و تقديم الإئتمان عن طريق خلق النقود، و بذلك يصبح الصندوق في مركز يمكنه من شل عملية تمويل التنمية، الأمر الذي ينعكس سلبا على الإقتصاد، و بالتالي على مستوى

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية لسنة 2014**، مرجع سابق، ص22.
[2] نفس المرجع، ص 31.
[3] نفس المرجع، ص47.
[4] نفس المرجع، ص44.
[5] ميشيل تشوسودوفسكي، مرجع سابق، ص 26.
[6] نفس المرجع، ص 29.

معيشة المواطنين، فعندما تعجز الدولة عن إستخدام سياستها النقدية في تعبئة مواردها الداخلية، فإنها تزداد إعتمادا على المصادر الدولية للتمويل، مما يؤدي إلى إرتفاع مستوى المديونية الخارجية، و ما يرتبط بها من مشاكل معقدة على كافة الأصعدة الإقتصادية، السياسية و الإجتماعية.

أما في الجانب الإجتماعي، يفرض صندوق النقد الدولي إنسحاب الدولة تدريجيا من مجال الخدمات الصحية و التعليمية الأساسية، و هو ما يؤدي إلى إنهيار هذين القطاعين[1].

إضافة إلى ذلك، تؤدي الإصلاحات التي يرعاها الصندوق إلى ضبط تكاليف العمل، وهو ما يؤدي إلى تقويض إمكانية توسع الأسواق الإستهلاكية نتيجة إنكماش القدرة الشرائية للسكان، وبالتالي تدمير القاعدة الإنتاجية المحلية، و هذا مرتبط بإستراتيجيات الشركات المتعددة الجنسيات في ظل النظام الإقتصادي الدولي السائد حاليا، فهي لا تستطيع توسيع أسواقها إلا بتقويضها لقاعدة الإنتاج المحلية في البلدان النامية، فهو نظام يتسم بقوتين متناقضتين، الدعوة إلى إقتصاد رخيص تكلفة عنصر العمل، و البحث عن أسواق إستهلاكية جديدة، فتوسيع الأسواق أمام الشركات الكبرى يتطلب تجزئة الإقتصاد المحلي كخطوة أولى، و إزالة الحواجز أمام حركة رؤوس الأموال و السلع، وتحرير الإئتمان تسهيلا لعمل تلك الشركات[2].

يمكن تلخيص آثار برامج التكيف الهيكلي من حيث تأثيرها على مختلف الطبقات الإجتماعية من خلال الجدول التالي:

[1] ميشيل تشوسودوفسكي، مرجع سابق، ص 55.
[2] نفس المرجع، ص ص 8، 9.

الجدول رقم5: آثار تطبيق برامج صندوق النقد الدولي على الطبقات الإجتماعية.

الطبقات	عناصر السياسة المفيدة لهم	عناصر السياسة الضارة بهم	الأثر	ردود فعل الطبقة
الطبقة العاملة	الترحيب بالإستثمار الأجنبي و فتح المناطق الحرة لما توفره من فرص عمل.	إلغاء الدعم و إرتفاع أسعار الطاقة و النقل تعديل قوانين العمل الخوصصة و تسريح العمال. فرض ضريبة على المبيعات. خفض التوظيف الحكومي. تجميد الأجور.	ساء جدا	مزاولة عمل إضافي الإنتقال إلى العمل في القطاعات الهامشية. الهجرة. الإضرابات.
الطبقة المتوسطة		إلغاء الدعم و زيادة أسعار الغذاء، تجميد الأجور. الخصخصة و تسريح العمال. خفض الإنفاق الحكومي على الخدمات الإجتماعية	ساء	فك المدخرات و تسييلها. ممارسة عمل إضافي. الهجرة. تفشي الفساد الإداري والرشوة.
فقراء الفلاحين		إلغاء الدعم وإرتفاع أسعار الغذاء. الإنفاق الحكومي على الخدمات الإجتماعية. فرض ضريبة على المبيعات.	ساء جدا	إرتفاع معدلات الهجرة إلى المدن أو إلى الخارج
صغار الملاك و الحائزين	إلغاء التسعير الحكومي و التوريد الإجباري و مؤسسات التسويق العامة.	إلغاء دعم مستلزمات الإنتاج و الإئتمان الميسر، زيادة أسعار الطاقة و النقل. تعديل العلاقة الإيجارية للحائزين.	ساء	زراعة محاصيل أقل تكلفة. زيادة إنتاج المواد الغذائية
كبار ملاك الأراضي،	تعديل العلاقة الإيجارية و إلغاء التسعير الحكومي و التوريد الإجباري، و إلغاء مؤسسات التسويق العامة، خفض الضرائب على رؤوس الأموال	زيادة سعر الفائدة و الطاقة و مستلزمات الإنتاج المحلية و المستوردة.	تحسن	شراء المزيد من الأراضي. الدخول في أنشطة أخرى.
الفئة الفقيرة		إلغاء الدعم، زيادة أسعار الغذاء، خفض الإنفاق العام على الخدمات الإجتماعية، زيادة أسعار الطاقة و النقل و زيادة الضرائب.	ساء جدا	إنتشار ظواهر: التسول، الجريمة و التطرف.

المصدر : رمزي زكي، **الليبرالية المستبدة**، على الموقع : www.kefaya.org\report\

إن كل الآثار التي تم تحليلها سابقا تسير في الإتجاه المعاكس للأسس التي ينبغي أن يقوم عليها الإستقرار الإجتماعي، و الأمثلة التي تؤكد أن تطبيق برامج المؤسسات الدولية يمكن أن يفضي إلى نتائج من شأنها تكريس الإحباط و زعزعة الإستقرار الإجتماعي للدول هي كثيرة، نذكر منها:

- **فنزولا سنة 1989:** ظهرت إحتجاجات مناهظة لبرامج التكيف الهيكلي، و التي أدت إلى زيادة سعر الخبز بنسبة 200%، و هو ما جعل الرئيس الفنزولي كارلوس أندريس بيريز يصرح بأن صندوق النقد الدولي يمارس سياسة لا تقتل بالرصاص، و إنما تتخذ الجوع سلاحا.
- **المغرب سنة 1990:** ظهور إحتجاجات ضد إصلاحات الحكومة التي رعاها صندوق النقد الدولي بسبب ما أفضت إليه من إنخفاض في مستوى معيشة المواطنين[1].

إن التخفيف من حدة العوامل المهددة للإستقرار الإجتماعي، و توفير الركائز و المقومات المذكورة سابقا يقع على عاتق مجموعة من الفواعل نلخصها في:

أ.الدولة: تعد الدولة أكبر المساهمين في تحقيق الإستقرار الإجتماعي من خلال أدائها لوظائفها خاصة وظيفة الرفاه العام، و التي يقصد بها مجمل الوظائف التي يؤدي قيام الدولة بها إلى التحسن المباشر في أوضاع معيشة المواطنين، و ظروف عملهم بشكل يجعل الدولة أداة للخدمة و ليس أداة للسيطرة.

إضافة إلى وظيفة إعادة توزيع الدخل على المستوى الوطني تحقيقا للعدالة الإجتماعية، و دعم الطبقة المتوسطة بإعتبارها عماد الإستقرار في المجتمع[2].

ب.المجتمع المدني: يساهم المجتمع المدني في تحسين تقديم الخدمات، و الحد من الإستبعاد الإجتماعي من خلال توطيد العلاقات بين الفئات الإجتماعية المختلفة، و فسح المجال للمواطنين للمشاركة الطوعية، إضافة إلى المساهمة في بناء المجتمع من خلال ترسيخ روح الإنتماء و قيم التعاون و التضامن و روح المبادرة و مراعاة مصلحة الجماعة، والدفاع عن القضايا ذات الأهمية بالنسبة للمجتمع عامة، أو لبعض الجماعات الفرعية لإعادة التوازن في تحقيق مصالح فئوية من أجل تجنب التحيز الذي يترتب عن تطبيق بعض السياسات. فضلا عن سد الفراغ الذي يظهر نتيجة إنسحاب الدولة من النشاط الإقتصادي و الإجتماعي.

[1] ميشيل تشوسودوفسكي، مرجع سابق، ص 30.
[2] آسيا بلخير، الوطن العربي و مواجهة الفقر: من الإرث الإستعماري إلى تحديات العولمة الإقتصادية، **المستقبل العربي**،عدد 439، سبتمبر 2015، ص 46،47.

تجدر الإشارة إلى وجود علاقة تفاعلية بين المجتمع المدني و الدولة، و التي تظهر في تأثير المجتمع المدني على سياسات الدولة، و توجيهها إلى الفئات التي تحتاج إلى دعم[1].

ج. **وسائل الإعلام:** يلعب الإعلام دورا في تعزيز الإستقرار الإجتماعي كلما كان ذا طبيعة تفاعلية مع المجتمع من خلال إتاحة الفرصة للتعبير عن إنشغالات المواطنين المتنوعة حسب إختلافاتهم الثقافية، الدينية و السياسية، و نقلها إلى الجهات المعنية. مع ضرورة تجنب التعبير وفقا لتفضيلات أوإنحيازات قائمة على أساس تلك الإختلافات بحيث تخدم فئة على حساب الفئات الأخرى. إضافة إلى ذلك، يتعين على القائمين على وسائل الإعلام تجنب تأليب فئات ضد أخرى ترسيخا لثقافة المواطنة، والإبتعاد عن التهويل و التضخيم و التحريض على إستخدام الوسائل العنيفة لتحصيل الحقوق[2].

يشترط في الإعلام حتى يؤدي وظيفته بفعالية أن يلتزم بالصدق و الدقة في نقل المعلومة، مع الإبتعاد عن تشويه الحقائق التي تؤدي إلى فقدان المواطن للثقة في وسائل الإعلام، و يعيق بناء قناعات لديه للعمل و المشاركة[3].

كما يمكن أن يكون الإستقرار الإجتماعي محصلة تفاعل وظائف ثلاثة قطاعات بشكل متكامل و هي:

- القطاع العام الذي يتولى جمع الضرائب و توفير السلع العامة، و تطوير أسس التفاعل لضمان المنافسة النزيهة و تحقيق العدالة.
- القطاع الخاص الذي يساهم في خلق الثروة و دفع الضرائب.
- منظمات المجتمع المدني: تلعب دورا في توفير الخدمات للجماعات المستهدفة[4].

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية 2014**، مرجع سابق، ص ص 103، 104.
[2] إبراهيم خليل عليان، مرجع سابق، ص 16.
[3] داود خير الله، أهم أسباب التخلف و التفكك الإجتماعي و الهزائم العربية، **المستقبل العربي**، عدد 439، سبتمبر 2015، ص 130.
[4] Wang xingzui, social stability**, china hands magazine**, sur le site:\\chinahandsmagazine.org, consulte le 23-01-2016 a 10:10

المطلب الثالث: مظاهر ضعف الإستقرار الإجتماعي

هناك عدة مظاهر تشير إلى ضعف أو إختلال الإستقرار الإجتماعي، و هي مظاهر تختلف من مجتمع لآخر و حتى داخل نفس المجتمع، مع إستحداث أشكال في بعض الأحيان وفقا لطبيعة الدافع للإحتجاج، و من بين المظاهر المنتشرة في العالم نذكر:

1) **الإضراب strike:** هو شكل من أشكال الإحتجاج، يطلق على توقف كل أو مجموعة من الموظفين والعمال عن أداء نشاطاتهم من أجل المساومة على الحصول على مكاسب محددة، أو تعبيرا عن رفض سياسة أو قرار ما، و يعتبر الإضراب رسميا إذا لقي الدعم من طرف النقابة المعنية، أما إذا لم يلقى هذه الموافقة فإنه يعتبر غير مشروع و غير رسمي[1].

2) **المظاهرات demonstration:** لقد أطلق هذا المصطلح لأول مرة سنة 1849 من طرف الكاتب الأمريكي **DAVID HUNRRY THOROW** ، و هو يشير إلى الخروج إلى المجال العام طلبا لإحقاق حق أو دفع ظلم، من أجل نقل حالة عدم الرضا من الحيز الخاص إلى الحيز العام[2].

3) **الإعتصام:** هو ملازمة جماعة من الأفراد لمكان معين بغية تحقيق أهداف إقتصادية، إجتماعية وسياسية، أو هو مظهر إحتجاجي ضد سياسة ما عن طريق الوجود و التجمع السلمي أمام مكان و مقر يرمز إلى الجهة التي تمارس السياسة موضع الإحتجاج، من أجل تحقيق مطالب محددة.

4) **المسيرات :march** هي تجمع منظم يتميز بالحركة في شكل صفوف في الطرق بشكل يعبر عن مشاعر مشتركة و إرادة جماعية[3].

5) **أحداث الشغب riot:** الشغب هو إضطراب عنيف تصاحبه ضجة و تخريب للمتلكات العمومية والخاصة، عقب تفاقم المشاكل الإقتصادية و الإجتماعية .. ، و قد يحدث الشغب بصورة عفوية كما قد يكون مخطط له بعناية عن طريق المؤامرات. كما يمكن أن يظهر أثناء التظاهر.

تجدر الإشارة إلى أن كثرة عدد المشاركين في الشغب لا يمكن أن يتخذ كمؤشر على عدد الساخطين على قضية أو سياسة أو ظرف ما، لأن هذا النوع من الأحداث يمكن أن يستغل من أجل نهب الممتلكات. لهذا يتم التعامل مع أحداث الشغب بواسطة قوات مدربة خصيصا لهذا الغرض[1].

---

[1] أحمد الشويخات و مجموعة من الباحثين، **الموسوعة العربية العالمية**، ط3، أعمال الموسوعة للنشر، 2004، بدون ذكر الصفحة.

[2] أشرف عبد العزيز عبد القادر، كيف تؤثر المظاهرات و الإعتصامات في سياسات الدول، **مجلة السياسة الدولية**، على الموقع: **www.siyassa.org** تاريخ زيارة الموقع : 23- 09-2016 على الساعة 21:20

[3] إسماعيل محمد البريشي، المظاهرات السلمية بين المشروعية و الإبتداع: دراسة مقارنة، **دراسات علوم الشريعة و القانون**، المجلد 41، العدد 1، 2014، ص ص 141، 142.

إلى جانب الأشكال السابقة، ظهرت أشكال جديدة من الإحتجاج كالإضراب على الطعام، حرق الأجساد، إضافة إلى الإحتجاج عن طريق خياطة الأفواه، كتعبير عن عدم جدوى التواصل مع الآخر.

تعتبر مختلف أشكال الإحتجاج طريقة للإتصال و إسماع صوت الجماهير و نقل مطالبها إلى الجهات الرسمية، لكنها تمثل في بعض الأحيان مؤشرا على إنسداد القنوات المفروض أن تتولى نقل المدخلات إلى النظام السياسي لمعالجتها، وصياغة مخرجات تتلاءم و المطالب الشعبية، و بالتالي تحقق الرضا الشعبي.

[1] أحمد الشويخات و مجموعة من الباحثين، مرجع سابق.

المبحث الثالث: النظريات المفسرة للإستقرار الإجتماعي

أفضت الجهود الفكرية للباحثين في موضوع الإستقرار إلى بلورة مجموعة من النظريات، إنطلقت من إفتراضات مختلفة و عالجت الموضوع من زوايا متعددة، إلا أن طبيعة موضوع البحث تفرض علينا الإقتصار في هذا المبحث على النظريات التي تضمنت ربطا بين التنمية و الإستقرار من جهة، إضافة إلى محاولة رصد تأثير مختلف أشكال الإحتجاج على عملية إتخاذ القرار.

المطلب الأول: النظريات المفسرة للإستقرار على ضوء علاقته بالتنمية

إن ظهور و إنتشار الأشكال المختلفة للإحتجاجات في الدول عامة يرتبط إلى حد كبير بإعتبارات تنموية، أو بالأحرى هو نتاج تطبيق إستراتيجيات تنموية محددة، لذلك سنحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى مختلف التحليلات التي قدمها بعض المفكرين في إطار "**نظرية الحرمان النسبي**" حول كيفية تأثير هذا الأخير على الإستقرار، مع التركيز على نقاط معينة تتعلق بالتفاوت التنموي على أساس جغرافي، والحرمان من الحاجات الأساسية ...إلخ.

تنطلق نظرية الحرمان النسبي من الإفتراض بأنه كلما زاد مستوى الحرمان، زادت ردود الفعل إتجاهه والمعبر عنها بشكل من أشكال الإضطراب، و يعرف الحرمان النسبي بأنه التناقض بين ما هو واجب وما هو قائم في إرضاء القيم الجماعية[1]، أو هو التناقض المدرك بين توقعات القيم و قدرات القيم لدى الناس، و تتمثل توقعات القيم في سلع الحياة و ظروفها و التي يعتقد الناس بأنها حق لهم[2]، أو هي الأشياء التي تستهدفها البواعث البشرية، و هي تصنف إلى ثلاثة أصناف:

- قيم الرفاه: هي التي تؤدي إلى الرفاه المادي و تحقيق الذات كالسلع المادية و تطوير القدرات الجسدية و العقلية و إستخدامها.
- قيم القوة: تتمثل في المشاركة و الأمن.
- القيم ما بين الأشخاص: و هي حالات الرضا النفسي الذي يسعى إليه الأفراد في التفاعل غير السلطوي مع الأفراد أو المجموعات الأخرى، و هي تتضمن الرغبة في المركز، المشاركة في

[1] تيد روبرت غير، **لماذا يتمرد البشر**، تر: مركز الخليج للابحاث، ط1، الإمارات العربية المتحدة، 2004، ص 67.
[2] نفس المرجع، ص 52.

مجموعات مستقرة مساندة كالأسرة و الجمعيات، و الشعور بالتيقن المنبثق من الإلتزام المشترك بالمعتقدات بشأن طبيعة المجتمع و مركز الفرد فيه، و المعايير التي تحكم التفاعل الإجتماعي[1].

أما قدرات القيم فهي السلع و الظروف التي يعتقدون أنهم قادرون على بلوغها، أو المحافظة عليها، إنطلاقا من الوسائل الإجتماعية المتاحة لهم، علما أن مستوى الحرمان يتحدد بالظروف المجتمعية، ففي حالة ما إذا أدت هذه الظروف إلى زيادة مستوى التوقعات و شدتها دون زيادة القدرات، فإن حدة السخط ستزداد، و من بين الظروف التي تفضي إلى هذه الآثار نذكر المكاسب التي تحققها الجماعات الأخرى، و الوعد بفرص جديدة، دون إتاحة المجال لتحقيق هذه الفرص[2].

تجدر الإشارة إلى أن توقعات القيم تختلف عن مفهوم الطموحات حسب HOLSTIZ و WILLNER فالطموحات غير المتحققة تولد الإحباط الذي يمكن تحمله، أما التوقعات غير المتحققة فتولد الحرمان الذي لا يمكن تحمله، و هو ما يجعله يعمل كحافز للقيام بالفعل المولد للاإستقرار[3].

فيما يتعلق بتأثير الحرمان النسبي الناتج عن عوامل مرتبطة بمستوى التنمية الإقتصادية والإجتماعية في المناطق الريفية على الإستقرار الإجتماعي، فقد شكل محور بحث العديد من المفكرين و الباحثين في إطار نظرية الحرمان النسبي، الذين قدموا تفاسير إنطلاقا من زوايا مختلفة، حيث أرجع DENTON MORRISSON الإضطرابات التي تظهر في المناطق الريفية في الدول النامية إلى الحرمان النسبي[4].

أما DANIEL LEARNER فقد وصف الفجوة بين ما يريده الناس و ما يحصلون عليه بأنها محبطة، و قد فسر إنتشار الإحباط في المناطق التي تتطور بوتيرة أقل مما يرغب سكانها، بأنها نتيجة إختلال توازن عميق بين الإنجاز و الطموح، حيث يتخلف الإنجاز عن الطموح لدرجة يصبح فيها كثير من الناس يشعرون بالسخط نتيجة حصولهم على أقل مما يريدون[5].

كما أوضح W.G.RUNCIMAN أن الحرمان النسبي ينشأ نتيجة مقارنة الأفراد لوضعهم بوضع جماعة مرجعية تتوفر على كل ما يسعون إليه، و يعتقدون أنه من حقهم الحصول عليه، و هي جماعات

[1] تيد روبرت غير، مرجع سابق، ص 70.
[2] نفس المرجع، ص 52.
[3] نفس المرجع، ص 90.
[4] نفس المرجع، ص 80.
[5] نفس المرجع، ص 89.

مرجعية محدودة مقارنة بالمجتمع الأوسع نطاقا و الذي يتميز بالفقر[1]، و تزداد المقارنة وتسهل أكثر بفعل وجود العامل الإتصالي[2].

أما M. RUSSET فقد بين أن إنتشار عدم المساواة العميقة بشكل واسع في المجتمعات الفقيرة ذات الطابع الزراعي ستؤدي على الأغلب إلى عدم إستقرارها، فإمتلاك قطعة أرض صغيرة يؤدي إلى الفقر، الذي يؤدي إجتماعه مع عدم المساواة إلى مستويات مختلفة من الإضطراب و هو ما ثبت في 47 دولة. بينما أوضح FALFREDO PARETO و JAMES DAVIES أن التباين في توزيع الدخل بصفة عامة يمكن أن يكون مصدرا للإضطراب[3]. أما ROSA LUXMBURG فقد أرجعته إلى الطابع الطبقي الذي يميز المجتمع العصري المرتبط بالتوزيع غير العادل للثروات و بوجود علاقات إستغلالية.

كما أن التفاوت الإقليمي في مستوى التطور الإقتصادي و الإجتماعي يعد سببا رئيسيا للاإستقرار، وهي الفكرة التي دافع عنها المختصون في الجغرافيا الحضرية و التنمية في الستينات، حيث أكدوا أن التهميش السكني و المجالي و الإختلالات البنيوية العميقة بين المناطق يمثل عامل مركزي في إنتاج الفعل الإحتجاجي، فالحركات الإحتجاجية تظهر عندما يسود هذا النوع من الإختلال و تضعف في نفس الوقت إمكانية الضبط الإجتماعي[4]، و المثال على ذلك، الإضطرابات التي شهدتها بعض أقاليم أندونيسيا التي لا ترجع إلى الإنقسامات اللغوية و الإثنية، بل تقترن بالمستويات النسبية للتطور الإجتماعي و الإقتصادي، حيث كانت أفقر الأقاليم هي الأكثر إضطرابا[5].

أما OLSON فقد أرجع عدم الإستقرار في المجتمعات التي تسير في طريق العصرنة إلى الندرة النسبية لفرص القيم، لأن المجتمعات التي تكون في المراحل الأولى للتصنيع نادرا ما تتوفر على المؤسسات المناسبة لتخفيف الشدائد التي يعاني منها الخاسرون، على عكس المجتمعات الصناعية الناضجة[6]. علما أن الهبوط الإقتصادي قصير الأجل يعد أمرا لابد منه في المجتمعات السائرة في طريق العصرنة مما يجعلها تشهد عنفا جماعيا[7].

---

[1] تيد روبرت غير، مرجع سابق، ص 177.
[2] نفس المرجع، ص 179.
[3] نفس المرجع، ص 181.
[4] ربيع وهبة، محمد العجاتي، فارس أشتي و آخرون، **الحركات الإحتجاجية في الوطن العربي:الاردن، سورية، البحرين، المغرب، الجزائر، مصر،لبنان**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011.
[5] تيد روبرت غير، مرجع سابق، ص 182.
[6] نفس المرجع ، ص 132.
[7] نفس المرجع، ص 214

رغم ذلك، توجد بعض البدائل التي تحول دون التوجه إلى أعمال تمس بالإستقرار كتوفر فرص عمل أوإمكانية الهجرة إلى أماكن أخرى تتوفر على فرص إقتصادية[1].

جدير بالذكر أن توفر فرص العمل غير كاف وحده بل لا بد من ملاءمتها، ذلك لأن وجود يد عاملة غير ماهرة أو لا تستجيب للشروط المطلوبة في القطاعات الإقتصادية المختلفة، مع إنعدام العلاقات الإجتماعية المستقرة المتاحة للمهاجرين الوافدين حديثا إلى المدينة من القرى الريفية يمكن أن يكون سببا رئيسيا للحرمان[2].

من جهة أخرى، حاول PITIRIM SOROKIN تفسير الإضطرابات بنمو كبت الحاجات الأساسية لأكثرية المجتمع، و العجز عن توفير الحد الأدنى من متطلبات تلك الحاجات على غرار كبت حاجة الغذاء التي تؤدي إلى وقوع الشغب، وكذا كبت حاجة المحافظة الجماعية على الذات، والتعبير على الذات[3].

في نفس السياق، يقدم HOBSBAWN تفاصيل حول الحالة التي يؤثر فيها الحرمان فعلا على الإستقرار الإجتماعي، حيث بين أن هناك عتبة طبيعية لا يؤدي الإفقار الإقتصادي دونها إلى اللاإستقرار مهما كانت عليه توقعات الناس و هي "عتبة المجاعة"، فإذا بلغ الحرمان الإقتصادي درجة عالية، بحيث يكون الناس في مستوى البقاء المادي أو أدنى منه، فإنهم يكونون في وضع يعجزون فيه عن التمرد حيث يقول HOBSBAWN "عندما يكون الناس جياعا فإنهم ينشغلون بالبحث عن الطعام، بحيث إنهم لا يستطيعون القيام بشئ كثير آخر، و إلا فإنهم سيموتون"[4]، و هو ما أكده روستو الذي بين أن الظروف الإقتصادية الرديئة المتمثلة في إرتفاع أسعار القمح و إرتفاع معدلات البطالة قابلتها إحتجاجات حادة من قبل الجماهير في ريف إنجلترا في الفترة الممتدة ما بين 1790-1850[5]. لكن المشاركين في أحداث الشغب كانوا فوق عتبة المجاعة إذ كانوا يحتجون على إرتفاع الأسعار التي كانت تهددهم بالمجاعة، لكن ليس على الوجود الفعلي للمجاعة[6].

بينما يربط تحليل آخر الحرمان بالتوقعات المتصاعدة، التي تنشأ نتيجة تطور المراكز الحضرية، بشكل يجعل الساكنين على محيطها، و العمال المنجذبين إليها يكتسبون أذواقا جديدة، كثيرا ما لا

[1] تيد روبرت غير، مرجع سابق، ص 137.
[2] نفس المرجع، ص 100.
[3] نفس المرجع، ص 102.
[4] نفس المرجع، ص 213.
[5] نفس المرجع، ص 121.
[6] نفس المرجع، ص 214.

تكون غير قابلة أو صعبة التحقيق، علما أن توجه الناس نحو المدينة يتحدد بتعرضهم لما أطلق عليه RUTH YOUNG مصطلح "**أثر الإيضاح**"، أي التعرف أكثر على العالم الحضري – الصناعي وعناصر جاذبيته من خلال الأشخاص الذين سبق لهم و تعرفوا عليه، أو من خلال مضامين الرسائل التي تبثها وسائل الإتصال[1]، مما يزيد من درجة التوقعات المتعلقة بكافة أصناف القيم لدى ساكني الأرياف[2].

كما ورد في تحليل آخر، أن السخط ينشأ نتيجة ما تفضي إليه عملية التغيير الإجتماعي والإقتصادي التي تشهدها الدول النامية المتجهة نحو العصرنة، من صعوبة في حل المشاكل المحلية و تحقيق الأهداف المحلية بشكل منفصل عن العمل الوطني ككل، حيث تفقد الجماعات المحلية التقليدية في الأرياف وظائفها الإقتصادية و السياسية التقليدية، لصالح المؤسسات السياسية الجديدة المتركزة في المدن، و بذلك يصبح الريفيون يعتبرون أنفسهم جزءا من مجتمع أكبر، ويعزون مشاكلهم الخاصة المحلية إلى نظام أوسع نطاقا فشل في تحسين أوضاعهم، و هو ما يولد السخط تجاهه، خاصة في ظل سيادة أفكار تلقي بكامل مسؤولية تحقيق الرفاه و غيره من الوظائف إلى الدولة فقط [3].

و قد أكد MANCUR OLSON أن تركز السكان في المدن يجعل من إثارة الإضطرابات الإجتماعية أقل كلفة، و إنتشار الأفكار أكثر سرعة، و أسهل من حيث التنظيم، على عكس الإضطرابات في المناطق الريفية التي تتميز بتوزع السكان في منطقة واسعة. و يستدل على ذلك بما عرفته كل من فرنسا و إنجلترا أيام الثورة الصناعية، فعلى الرغم من أن الإحتجاجات كانت شائعة في كل من الأرياف و المدن، إلا أنها تنطلق إستثناءا من الأرياف، حيث كان للمدن جاذبية خاصة للساخطين على حالة الحياة في الريف، و الذين قد تزيد وضعية الحرمان في المدن من سخطهم، مما يزيد من إحتمال الإحتجاج فيها، و يجعل البيئة الحضرية مسهلة للإضطرابات، حيث عبر ماركس عن ذلك قائلا: "لا يستطيع السكان الزراعيون أبدا، جراء توزعهم في منطقة واسعة، و بسبب صعوبة تحقيق الإتفاق بين جزء كبير منهم أن يحاولوا تنظيم حركة مستقلة ناجحة، فهم بحاجة إلى الدافع المحرك لأهل المدن الأكثر تركيزا، و الأكثر إستنارة و الأسهل تحريكا""[4].

[1] تيد روبرت غير، مرجع سابق، ص 163.
[2] نفس المرجع، ص 160.
[3] نفس المرجع، ص ص 283،284.
[4] نفس المرجع، ص 408.

أما بخصوص مدة اللاإستقرار فهي تختلف من حالة لأخرى نتيجة تأثرها بعدة عوامل، فهي تطول في حالة قلة القيم البديلة، و إستمرار الحرمان، و نقله من جيل لآخر. مثل ظهور فوضى الفلاحين في الأندلس في القرن السادس عشر كرد فعل على إدخال نمط جديد من العلاقات القانونية والإجتماعية في الريف، إذ إندلعت إنتفاضات ريفية ألفية في المنطقة و إستمرت حتى ثلاثينات القرن العشرين، حيث تجاوزت كثيرا الجيل الذي تأثر بالتعطل و الركود في البداية[1].

تجدر الإشارة إلى أن الحرمان لا يتسبب مباشرة في زعزعة الإستقرار الإجتماعي، إذ توضح MARNIE SAYLES وجود بعض العوامل التي يجب أن تؤخذ بعين الإعتبار حتى يساهم فعلا في ذلك و التي تلخصها في:

- البناء الإجتماعي: يمكن أن تظهر توترات إجتماعية عندما تكون هنا تغيرات جوهرية في مستويات الثروة، الدخل و القوة و اللاتساوق المؤسسي الناتج عن التغير السريع.
- تطور الوعي الجمعي: أي إدراك الأفراد تعرضهم للظلم و الحرمان.
- تطور اللاشرعية: أي عدم وجود أي مبرر للظلم و الحرمان الواقع على الأفراد[2].

المطلب الثاني: الإتجاهات النظرية المفسرة لتأثير مظاهر اللاإستقرار على عملية إتخاذ القرار

ظهرت ثلاثة إتجاهات نظرية تحاول تفسير تأثير مختلف مظاهر اللاإستقرار الإجتماعي من مظاهرات وإعتصامات .... على عملية إتخاذ القرار، نلخصها في:

1. **إتجاه محدودية التأثير**: يدافع هذا الإتجاه عن فكرة مفادها أن تأثير مختلف أشكال الإحتجاج على عمليتي صنع و إتخاذ القرار هو جد محدود حتى في الأنظمة الديمقراطية، لأن الأنظمة السياسية تعطي الأولوية للحفاظ على الوضع القائم، أما إشراك المواطنين في عملية صنع و إتخاذ القرار فهو أمر ثانوي بالنسبة لها.

2. **إتجاه المبالغة في التأثير**: يخص هذا الإتجاه النظم الديمقراطية فقط، حيث يعتبر أن الإحتجاجات المتكررة هي بمثابة إختبار مستمر لسياسات الحكومة، و هي في نفس الوقت وسيلة تسمح للجماهير بالتعبير عن آرائهم و مواقفهم، و طرح إنشغالاتهم و أولوياتهم، بشكل يجعلها مصدر

[1] تيد روبرت غير، مرجع سابق، ص ص 147، 148.
[2] محمد عبد الكريم الحوراني، مرجع سابق، ص ص 233، 234.

ضغط على النظام، الذي يَعْتَبِر المظاهرات و الإعتصامات .... وسيلة للتعرف على التغيرات التي تطرأ على مطالب المواطنين أي على المدخلات.

3. **نظرية بنية الفرصة السياسية:** إن المتغير الرئيسي المحدد لتأثير أشكال الإحتجاج المختلفة على عملية إتخاذ القرار يكمن في طبيعة النظام السياسي و قدرته على إستيعاب تلك الإحتجاجات المنظمة و غير المنظمة، و وفقا لهذه النظرية، كلما زاد إنغلاق النظام السياسي في وجه المحتجين، زادت إحتمالات قمع تلك الإحتجاجات، و كلما إزداد إنفتاحا، إزدادت إحتمالات إستيعاب مطالب المحتجين، لهذا تعتبر هذه النظرية أن إحتمالات تطور مظاهر مستديمة للإحتجاج للتعبير عن مصالح جماعية في الدول غير الديمقراطية تبقى جد ضعيفة، حيث تنشأ بعض مظاهر الإحتجاج الفئوية التي تنتهي إما بالقمع او الإستجابة في حالة عدم مساسها بمصالح الأنظمة[1].

إن الإتجاهات النظرية السابقة هي وليدة مجتمعات و سياقات محددة لهذا لا يمكن الإعتقاد بإنطباقها على كل ما يحدث، فكل النظريات نسبية، لأن كل مجتمع له خصوصياته، و كل ظاهرة تحيطها ظروف و عوامل تؤثر في تحديد ردود الأفعال إزاءها.

[1] أشرف عبد العزيز عبد القادر، مرجع سابق.

المبحث الرابع: حالات تأثير مستوى التنمية الريفية على الإستقرار الإجتماعي

يترتب على مستوى التنمية عامة و التنمية الريفية على وجه الخصوص مجموعة من الحركيات التي تؤثر إيجابا و سلبا على الإستقرار الإجتماعي، و سيتم تفصيل هذا الموضوع من خلال التطرق في هذا المبحث إلى تأثير تفاوت المستوى التنموي الريفي الحضري على الإستقرار الإجتماعي، إلى جانب تأثير الأمن الغذائي عليه بإعتبار أن المناطق الريفية لا تزال تمثل الفضاء المسؤول على إنتاج الغذاء في معظم الدول النامية، مع تقديم نماذج عن كلا الحالتين على سبيل المثال و ليس الحصر.

المطلب الأول: تأثير تفاوت المستوى التنموي الريفي – الحضري على الإستقرار الإجتماعي

يعد التفاوت المناطقي في مؤشرات التنمية مصدرا للإضطرابات الإجتماعية ومهددا للإستقرار الإجتماعي حسب الطروحات المقدمة في إطار نظرية الحرمان النسبي، نتيجة تركز التنمية في العواصم و مراكز حضرية محدودة دون غيرها من المناطق و إتساع هذه الفجوة التنموية تدريجيا[1]، حيث أكد MICHAEL LIPTON صاحب نظرية التحيز الحضري أن أكبر تناقض تشهده الدول النامية حاليا لا يكمن في علاقة رأس المال بعنصر العمل بل في المستوى التنموي غير المتوازن بين المدن و الأرياف، لهذا أصبحت مسألة تحقيق التنمية المتوازنة بين مختلف الأقاليم الوطنية تطرح بإلحاح في السنوات الأخيرة، مما جعل التنمية الريفية تمثل حلا لتقليص الفجوة التنموية، و ما يترتب عنها من آثار سلبية على الإستقرار الإجتماعي، لذلك ورد في الفقرة الخامسة من إعلان روما حول الأمن الغذائي العالمي لسنة 1996: *"إن إعادة إحياء المناطق الريفية يجب أن يشكل أولوية لتعزيز الإستقرار الإجتماعي، وللمساعدة في تخفيض معدل الهجرة من الريف إلى المدينة الذي تعاني منه الكثير من الدول."*

ترتبط جذور مشكلة التفاوت التنموي الريفي الحضري بالخطط التنموية التي إتبعتها الدول النامية في أعقاب الإستقلال، و التي كرست تركز الأنشطة الإقتصادية في المراكز الحضرية، مقابل توجيه جهود أقل للأرياف[2]، و هو ما أدى إلى تركز الحرمان بأبعاده المختلفة في الأرياف، مقابل وجود أوضاع معيشية أفضل نسبيا في المدن، حيث أدى هذين العاملين في ظل تنامي أثر الإيضاح الذي تعززه وسائل الإتصال الحديثة بشكل يسمح للقاطنين بالمناطق الريفية بإجراء المقارنات، إلى خلق حالة من عدم الرضا على ظروف الحياة الريفية، مما أدى إلى ما أسماه GEORGE BALANE بالهجرة التغايرية أو النزوح

[1] محمد حسن دخيل، مرجع سابق، ص ص 244، 245.

[2] حمدي علي أحمد، **المجتمعات الجديدة بين سياسة الإنتشار الحضري و التنمية المتوازنة**، ط1، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2009، ص ص 30، 31.

الريفي* نحو المراكز الحضرية ذات الثقل الإقتصادي[1] لإعتبارات إقتصادية بالدرجة الأولى تتمثل في السعي للحصول على منصب عمل، و دخل مرتفع نسبيا[2]، مما أدى إلى نمو سكان المدن في الدول النامية بنسبة تتراوح ما بين 50% و 76% حسب ما ورد في الدراسات التي قدمها البنك العالمي، وقاد في الأخير إلى ما أطلق عليه "**بالتحضر المرضي**"[3].

حيث تتعقد المشاكل في الحالة التي تكون فيها القطاعات الإقتصادية المتركزة في المدن غير قابلة لإستيعاب المزيد من العمالة، مع محدودية المرافق الخدمية، أو في حالة وجود قطاعات إقتصادية تتطلب شروطا لا تتلاءم و مؤهلات النازحين بسبب ضعف التكوين في الأرياف، و هو ما يؤدي إلى ظهور ما أسماه رواد التيار الهيكلي بالبطالة الهيكلية، حيث توجد وظائف و لكن لا توجد العمالة المناسبة لشغلها، مقابل وجود يد عاملة تطلب الشغل لكن لا تتمكن من الحصول على الوظيفة المناسبة، و هنا يتساءل الهيكليون حول الكيفية التي يمكن بواسطتها تحويل عمال التشييد إلى عاملين في مجال الصناعة التحويلية[4].

يكمن الإختلاف بين الدول المتقدمة التي عرفت نزوحا لكنها لم تعرف مشاكل من هذا النوع مقابل حدوثها في الدول النامية، في أن النزوح في الأولى إرتبط بالتقدم التقني و إستخدام المكننة في القطاع الزراعي الذي ينعكس إيجابا على الإنتاج الغذائي، مع إمكانية إستيعاب فائض العمالة في القطاع

* هناك فرق بين الهجرة و النزوح الريفي، فعلى الرغم من أنهما مترادفان في المعنى، إذ تعنيان إنتقال الأفراد من أماكنهم الأصلية إلى أماكن جديدة إما ضمن بلدهم أو إلى بلد آخر، لكن الفارق لا يكمن في الطبيعة المادية فحسب، لكن في الطبيعة السيكولوجية أيضا، لهذا تعد الهجرة إنتقال و تحول إختياري من طرف أفراد يرغبون في تحسين أحوالهم المعيشية، و يعملون بوعي و إدراك، أما النزوح فيحدث بصورة عامة ضد رغبة أولئك المعنيين به، و من أجل هدف واحد تفوق سلبياته إيجابياته و هو إنقاذ حياتهم، و تجري الهجرات بصورة تدريجية و لا تمس إلا جزءا من السكان إلا في بعض الحالات الإستثنائية، على عكس النزوح الذي يتم بصورة مباغتة و على شكل فئات متضامنة مؤثرا على نسبته من السكان. هناك علاقة تأثير بين الهجرة و النزوح، فالنزوح يشكل عامل ضغط في ظروف العمل و الحياة في المدن مما قد يدفع جزءا من سكان المدن للبحث عن فرص عمل خارج بلدانهم. للمزيد انظر: **محمد حسن دخيل، مرجع سابق، ص ص 178،179.**

كما يجب التفريق بين الهجرة الزراعية و الهجرة الريفية، فالهجرة الزراعية تعني إنتقال العمال و أسرهم من النشاطات الزراعية إلى النشاطات غير الزراعية في منطقة ريفية، و قد تكون الهجرة الزراعية جزئية في الحالة التي يستمر فيها العمال ممارسة نشاطهم على مستوى الوحدات الإنتاجية الزراعية، بالموازاة مع ممارسة نشاط اخر بطريقة مباشرة أو بواسطة أحد أفراد العائلة المقيمين معه، و تصبح الهجرة الزراعية تامة حينما يترك العمال نهائيا العمل في الأرض مع بقائهم في الريف، أما الهجرة الريفية فهي تشير إلى التخلي التام عن كل نشاط زراعي فضلا عن قيام العمال بتغيير المحيط. للمزيد أنظر: عبد اللطيف بن أشنهو، **الهجرة الريفية في الجزائر**،تر:عبد الحميد أتاسي، مركز الابحاث في الإقتصاد التطبيقي، المطبعة التجارية، الجزائر.

[1] حمدي علي أحمد، مرجع سابق، ص 31،32.
[2] محمد عبد المولى الدقس، مرجع سابق، ص 270.
[3] حمدي علي أحمد، مرجع سابق ، ص 31.
[4] براكاش لوغاني، سبع سنوات عجاف، **مجلة التمويل و التنمية**، العدد الخاص بمارس 2015، ص 8.

الصناعي، على عكس الدول النامية التي ترافق النزوح الريفي فيها بإنقطاع سبل العيش في المناطق الريفية، و بقطاع صناعي عاجز عن إستيعاب اليد العاملة[1].

إذ تتعقد المشاكل في حالة وجود فائض في طلب العمل مقارنة بالعرض، حيث أصبحت المناطق الحضرية في الدول النامية تسجل أعلى معدلات البطالة، تقدر أحيانا بثلاثة أضعاف معدلاتها في المناطق الريفية، و ذلك على عكس الدول المتقدمة، حيث تشير التقارير إلى أنه في الوقت الذي تنمو فيه قوة العمل بمعدل يتراوح ما بين 4% و 7% سنويا في الدول النامية، فإن فرص العمل تنمو بمعدل لا يزيد عن 2,5% سنويا[2]. و هي ظاهرة آخذة في الإستمرار رغم كل خطط التنمية الحضرية التي أطلقتها الدول النامية، و التي تتضمن من بين ما تشمله توفير فرص العمل للتغلب على هذه المشكلة، حيث أصبح أكبر تحدي بالنسبة لها هو تحقيق "العمالة الكاملة"، أي الحالة التي يوجد فيها عمل لكل القادرين و الراغبين فيه، و تحقيق التوازن بين القوى العاملة و تغيير أنماط الطلب على العمل، وذلك من خلال زيادة فرص العمل و إستحداث مجالات عمل جديدة و متنوعة، غير أن تحقيق هذه الأهداف مرتبط بعدة عوامل تؤثر في العرض و الطلب على العمل و هي:

- نمو الإقتصاد القومي (ريف و حضر).
- نمو الأنشطة الصناعية و الخدمية.
- نمط إختيار التكنولوجيا.
- النمو الطبيعي للسكان في المدن، و صافي الهجرة إلى المدن.
- نسبة السكان في سن العمل.
- دور القطاع غير الرسمي في توفير فرص عمل.
- سياسات التشغيل في ظل التحولات الإقتصادية و الإجتماعية التي تشهدها الدول النامية[3].

إلى جانب مشكل تنامي معدلات البطالة الحضرية من جراء النزوح، يقدم MICHEL TODARO مشكلة أخرى ترتبط بعدم تمكن فئة النازحين غير المتمتعين بمؤهلات علمية من الإندماج في الإقتصاد الرسمي، و حتى طول مدة الإنتظار للحصول على شغل بعد الوصول إلى المدينة، و هو ما يدفع

[1] Jules milhau, roger montagne**, économie rurale**, presse universitaire de france, paris, 1964, p76.
[2] حمدي علي أحمد، مرجع سابق، ص ص40، 41.
[3] نفس المرجع، ص 43.

كثير من النازحين إلى إستحداث مناصب عمل لأنفسهم في القطاع غير الرسمي نتيجة عدم تطلب هذا الأخير لمهارات عالية، إضافة إلى سهولة الإندماج فيه[1].

لهذا أصبحت العمالة في القطاع غير الرسمي في الدول النامية تنمو بمعدل أعلى من نمو العمالة في القطاع المنظم، بشكل يعكس ما يعرف بـ "إستراتيجية البقاء"، حيث يسعى الأفراد للعمل في هذا القطاع للتمكن من الحصول على دخل يساعدهم على البقاء، لهذا تتحدد أهمية هذا القطاع في قدرته على توفير فرص عمل عجز القطاع الرسمي عن توفيرها[2].

من ناحية أخرى، أدى توجه السكان الريفيين إلى المناطق الحضرية، و بشكل خاص إلى تلك التي تتوفر على قواعد صناعية إلى تشكل تجمعات سكنية ضخمة بالمدن، جزء كبير منها أخذ شكل أحياء عشوائية يتركز فيها الفقر بأبعاده المختلفة نتيجة إفتقارها إلى الخدمات و المرافق، التي من شأنها الإسهام في جعل المجتمع مستقرا[3]، بسبب عجز كثير من الدول النامية على تأمين البنى التحتية اللازمة لإستقبال الوافدين الجدد، و تلبية الحاجات الناجمة عن النمو السكاني الطبيعي في المدن، حيث أصبحت هذه الأحياء تمثل مظهرا للتفاوت و التهميش الإجتماعيين التي تعد من العوامل المهددة للإستقرار الإجتماعي، خاصة و أن هذه الأحياء تستوعب حاليا حوالي مليار نسمة، و العدد مرشح للإرتفاع إلى ما يفوق 1,5 مليار نسمة في غضون2020، حيث يتوقع أن تكون معظم كبريات المدن واقعة في الدول ذات الدخل المتوسط و المنخفض، و هو ما يتطلب من هذه الدول إتخاذ الإجراءات اللازمة لدعم القدرات الإستيعابية لهذه المدن إقتصاديا و إجتماعيا لمنع توسع الحرمان فيها[4].

لهذه الأسباب، أنهى ROBERT MACNAMARA تقرير البنك العالمي لسنة 1975 بالعبارة التالية: *"إذا لم تواجه المدن و بدون تأخير، و بطريقة بناءة، مسألة الفقر، فإن هذه الأخيرة سوف تلغيها"*[5]

يمكن توضيح كيفية تأثير كل هذه العوامل على الإستقرار الإجتماعي إنطلاقا من نتائج الدراسة التي توصلت إليها كل من حنا برجاوي و تيري مكنلي، و التي ربطا من خلالها بين غضب الشباب في المدينة بواقع الريف المتخلف من خلال تسليط الضوء على الأحياء العشوائية، حيث بينا أنه

[1] Machel mccatty, **the process of rural urban migration in developing countries**, carlton university, may 2004, pp 10, 11.

[2] حمدي علي أحمد، مرجع سابق، ص 52.

[3] آن لوكريك، توسع المناطق الحضرية أو العيش في خطر، **مجلة الإنساني**، العدد 49، صيف 2010، ص 13.

[4] نفس المرجع، ص 10.

[5] علي فاعور، **آفاق التحضر العربي**، بدون ذكر الطبعة، دار النهضة العربية، لبنان، 2004، ص140.

في حالة عدم تنوع الأنشطة الإقتصادية في الريف وإنخفاض الدخل الزراعي و تراجع فرص العمل في الزراعة، تصبح الأحياء العشوائية دائرة يجتمع فيها الريفيون الذين يحاولون الإندماج في حياة المدينة، و سكان المدن الذين لم يتمكنوا من الإرتقاء الإجتماعي، حيث يؤدي تركز الظاهرتين في حيز جغرافي لا يتوفر على شروط الحياة و يكرس التهميش إلى تحويلها إلى أرضية للإضطرابات الإجتماعية[1].

لكن تجدر الإشارة إلى أنه لا يمكن الجزم بأن حدوث هذه الحركيات يؤدي بالضرورة إلى التأثير سلبا على الإستقرار الإجتماعي، حيث يبقى الأمر نسبيا، لأن ظاهرة النزوح ليست سلبية بشكل مطلق، كما أن إزدياد عدد السكان منطقة ما لا يشكل خطورة شرط تبني سياسات إقتصادية، إجتماعية، و بيئية مدروسة تسمح بتحقيق نتائج إيجابية من جراء النزوح.

المطلب الثاني: تأثير الأمن الغذائي على الإستقرار الإجتماعي

عرفت منظمة الأمم المتحدة للتغذية و الزراعة الأمن الغذائي بأنه القدرة على توفير الغذاء لجميع أفراد المجتمع بالكمية و النوعية اللازمتين للوفاء باحتياجاتهم بصورة مستمرة من أجل حياة صحية و نشيطة[2]. فتحقيق الأمن الغذائي لا يتحقق إلا إذا توفرت الشروط التالية:

- وفرة المواد الغذائية.
- الوصول: يقصد به الوصول الإقتصادي و الوصول المادي، و يحدد الأول من خلال الدخل المتاح، و أسعار الأغذية، و إمكانية الحصول على الدعم الإجتماعي، أما الوصول المادي فيتحدد بمدى توفر البتى التحتية من طرق و وسائل المواصلات.
- ديمومة وفرة الغذاء، و إمكانية الوصول إليه.
- سلامة الغذاء من الأمراض[3].

على الرغم من أن الأمن الغذائي يمكن أن يتحقق من مصادر داخلية أو خارجية (الإستيراد والمساعدات) إلا أن توفير الغذاء من مصادر محلية يمثل أولوية بالنسبة لأي دولة، خاصة في ظل التحديات الدولية الراهنة، المتمثلة في زيادة المضاربة في أسعار المواد الغذائية من قبل الشركات

[1] عبد الله الدردري، مرجع سابق، ص 3.
[2] سالم توفيق النجفي، مرجع سابق، ص 53.
[3] منظمة الامم المتحدة للتغذية و الزراعة، **حالة إنعدام الأمن الغذائي في العالم: الأمن الغذائي بأبعاده المتعددة**، روما، 2013،ص ص20، 21.

العالمية[1]، و إرتفاع الطلب على الغذاء نتيجة النمو الديمغرافي، إضافة إلى توجيه كميات كبيرة من المنتجات الغذائية لإنتاج الوقود الإحيائي، فضلا عن تحدي تناقص الإنتاج بفعل التغيرات المناخية، إضافة إلى قصور جزء كبير من السياسات الزراعية في الدول النامية[2]، حيث ساهمت كل هذه العوامل في إرتفاع أسعار الغذاء بنسبة وصلت إلى 43% في السنوات الأخيرة [3]، الأمر الذي يؤثر سلبا على ميزانية الدول المستوردة للغذاء و يمتص مدخراتها من العملة الصعبة التي يفترض إستخدامها في تحقيق التنمية الإقتصادية و الإجتماعية، بل يمتد التأثير السلبي إلى مدخرات القطاع العائلي التي تميل إلى الإنخفاض كلما أخذت أسعار الغذاء منحى الإرتفاع، و هي كلها عوامل تعيق إطلاق إستثمارات جديدة للمضي قدما في مسار التنمية، التي تعد أحد العوامل المساهمة في تحصين المجتمع من الإضطرابات.

زيادة على المخاطر الناجمة عن الضغوط التي تمارسها الدول المنتجة و المصدرة للغذاء، والتي قد لا تتفق مع مصالح الدول المستوردة له، بل تهدد إستقلالها و سيادتها[4].

لهذه الأسباب، أكد المفكر الجزائري مالك بن نبي على ضرورة النهوض بما أطلق عليه مصطلح "إقتصاد القوت" الذي يقصد به القطاع الزراعي، بإعتباره شرطا حيويا لتحقيق التنمية الإقتصادية، مستدلا في ذلك بالمجتمعات التي دخلت مرحلة الصناعة إنطلاقا من إجراء الإصلاح الزراعي، الذي إنعكس إيجابا على كامل إقتصادياتها، مثل السويد و الصين التي إستطاعت بفضل قطاعها الزراعي أن تستثمر 20% من دخلها السنوي الخام في تجهيز الصناعة[5].

غير أن تطوير هذا القطاع يتطلب توفر الشروط الملائمة لذلك، و أمام تنامي مشكلة التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية الذي يفرضه تضخم المدن في الدول النامية[6]، يقع الرهان على عاتق المناطق الريفية من أجل تأمين حاجات البلاد من الغذاء، بسبب الإرتباط الوثيق بين سكان الريف و ممارسة النشاط الزراعي، إذ تشير الإحصائيات أن 95% من سكان الريف كانوا يمارسون هذا النشاط غداة الحرب العالمية الثانية، لتصل هذه النسبة إلى ما يعادل 80% من سكان الأرياف البالغ عددهم 2,5 مليار نسمة سنة 2003[7]، و هو ما يؤكد أن الريف يمثل الفضاء الرئيسي لممارسة النشاط

---

[1] سالم توفيق النجفي، مرجع سابق، ص ص 53، 54.
[2] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير تحديات التنمية في الدول العربية 2011 : نحو دولة تنموية في الدول العربية**، 2011، ص57.
[3] سالم توفيق النجفي، مرجع سابق ، ص ص 53، 54.
[4] محمد على الفرا، **مشكلة إنتاج الغذاء في الوطن العربي**، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، الكويت، دذس ن، ص ص 7، 8.
[5] الطاهر سعود، **التخلف و التنمية في فكر مالك بن نبي** ، ط1، دار الهادي، بيروت، 2006، ص ص 226، 227.
[6] نفس المرجع، ص ص 53، 54.
[7] توفيق تمار، رياض طالبي، مرجع سابق، ص 519.

النشاط الزراعي، و يفسر في نفس الوقت تأثر هذا الأخير بمستوى التنمية الريفية، فكلما زاد مستوى الفقر الريفي، تراجعت القدرة على الإستثمار في هذا القطاع بشكل يحول دون إنعاشه، و كلما تراجع وجود البنى التحتية الأساسية، و القدرة على الوصول إلى الأسواق، تراجعت الرغبة في المغامرة في الإستثمار في هذا المجال، بسبب تزايد إحتمالات تكبد خسائر ناتجة عن صعوبة التسويق، كما أن محدودية إنتشار التعليم و التدريب الريفي، و غياب المبادرات الإبتكارية في هذا المجال ينعكس سلبا على الإنتاجية، الأمر الذي يعرض الأمن الغذائي للخطر.

إضافة إلى ذلك ، يؤدي المستوى المتدني للتنمية الريفية الناتج عن قصور السياسات التنموية، أو عن أسباب قاهرة خاصة التغيرات المناخية إلى زيادة نزوح الفئات الشابة إلى المدن، مما يؤدي إلى فقدان الريف لليد العاملة المسؤولة عن إنتاج الغذاء، بشكل يؤدي إلى إنخفاضه[1]. إذ تزداد المشكلة تعقيدا في ظل محدودية إستخدام التكنولوجيا لتعويض النقص في اليد العاملة، و خطورة الإعتماد على الخارج لسد الطلب الداخلي على الغذاء، و هو ما يتسبب في حدوث إضطرابات إجتماعية.

ذلك لأن الإستقرار الإجتماعي يتهدد بشكل أكبر كلما كانت الحاجة غير المشبعة أقرب إلى قمة هرم الإحتياجات البشرية لماسلو، و بما أن تأمين الغذاء يأتي في أعلى مرتبة لسلم إحتياجات الإنسان فإنه لا يولي إهتماما بإحترام قواعد الضبط الإجتماعي، على عكس الحاجات الأخرى كحاجة تحقيق الذات التي يؤدي عدم تحقيقها إلى التعبير عن رضاهم بطريقة تتضمن تجاوزا محدودا لقواعد الضبط الإجتماعي[2].

لا يتوقف تأثير تطوير قطاع الزراعة في المناطق الريفية على تحقيق الإستقرار الإجتماعي عبر مدخل الأمن الغذائي، بل يشمل مداخل أخرى حددتها منظمة الفاو في:

- توفير الحماية الإجتماعية لسكان الريف.
- بناء رأس المال البشري و المحافظة عليه في المناطق الريفية.
- منع الهجرة المفرطة و غير المبرمجة إلى المدن[3].

---

[1] هاشمي الطيب، **التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في تخصص إقتصاد التنمية، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان، 2014، ص 116.

[2] صديق الطيب منير، **المفاهيم الأمنية في مجال الأمن الغذائي**، الندوة العلمية حول قيم الحماية المدنية في المناهج التعليمية الأمنية، الرياض، 25-27فيفري 2008، ص 12.

[3] نوال نعمة، **الزراعة و الهجرة من الريف إلى المدينة في الدول النامية**، منتدى السياسات الزراعية، دمشق، 12 كانون الأول 2014، ص2.

شكل رقم 3: حالات تأثير مستوى التنمية الريفية على الإستقرار الإجتماعي:

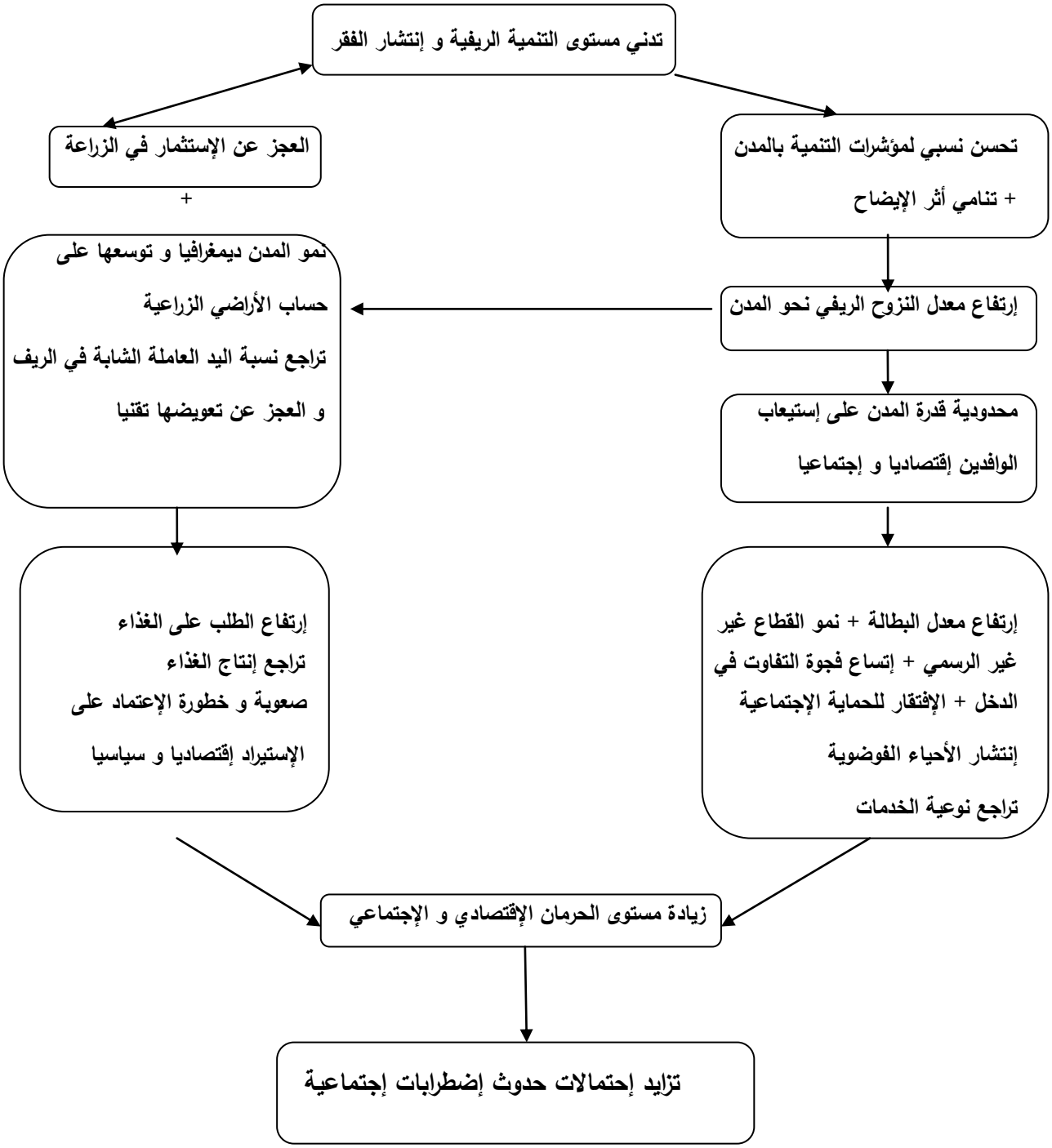

المصدر: إعداد الباحثة

المطلب الثالث: نماذج عن تأثر الإستقرار الإجتماعي بمستوى التنمية الريفية

هناك عدة أمثلة تعكس تأثر الإستقرار الإجتماعي بمستوى التنمية الريفية وفق السيناريوهات السابقة كثيرة، غير أننا سنكتفي بذكر البعض من أجل توضيح الموضوع.

أولا: نماذج عن تأثير التفاوت التنموي الريفي الحضري على الإستقرار الإجتماعي

1. نموذج الهند:

باشرت الهند في بداية التسعينات عملية الإصلاح الإقتصادي في مواجهة أزمة إحتياطي وشيكة، و تركزت الإصلاحات على إزالة القيود و التراخيص أمام أنشطة القطاع الخاص، حيث تمكنت من تحقيق معدلات نمو تراوحت ما بين 5% و 8% مقابل تسجيل تراجع في النمو السكاني، و هو ما سمح للهند بالتحول من دولة منخفضة الدخل إلى دولة متوسطة الدخل، غير أن توزيع فوائد النمو تم بطريقة غير متكافئة بين المناطق الداخلية و الساحلية بسبب تركز النشاطات الإقتصادية في هذه الأخيرة، إذ ترتب عن هذه التفاوتات تنامي اللاإستقرار في المناطق المعرضة أكثر للتهميش، و أمام إدراك الحكومة لخطورة إتساع درجة التفاوت، بادرت بإطلاق برامج لمعالجة مشكلة التوزيع اللامتكافئ للنمو، و من بين هذه البرامج "المرسوم الوطني لضمان العمالة الريفية"، حيث تم التركيز على توفير العمل في الأرياف لما له من أهمية في تقليص حدة التفاوت التنموي في المجتمع الهندي[1].

2. نموذج البرازيل:

إنطلقت البرازيل منذ بداية سبعينيات القرن العشرين في عملية التخطيط للتنمية، حيث أولت أهمية بالغة للمناطق الواقعة في الجنوب الشرقي التي تغطي أكبر المدن كساوباولو و ريو ديجانيرو، التي تم تزويدها بالمرافق و البنى التحتية بشكل أهلها لإستقطاب الإستثمارات و السكان، و بذلك أصبح هذا الإقليم يضم 60% من سكان البرازيل، بالمقابل عرفت المناطق الأخرى معدلات تنمية جد متدنية، مما أدى إلى تنامي الحركات الإحتجاجية في نهاية الثمانينات، نظمها السكان الفقراء المقيمين في المناطق المهمشة و المحرومة من أدنى شروط العيش الكريم خاصة السكن.

غير أن التفاوت التنموي زاد تعمقا في بداية التسعينات، و هو ما يظهر في تسجيل أعلى مستوى في الفرق بين 10% الأكثر غنى و 10% الأكثر فقرا، كما أن أكثر من ثلثي سكان الأرياف و الذي

[1] رافي كانبور، مرجع سابق، ص ص 11، 12.

يعادل 20 مليون نسمة يعانون من الإقصاء و التهميش و البطالة، و هو ما أدى بالحكومة البرازيلية إلى إعادة النظر في سياستها التنموية المكرسة للتفاوت الإقليمي، و إستدراك ذلك من خلال إطلاق سياسة تستهدف الأقاليم الأقل نموا بالدرجة الأولى، إنطلاقا من التركيز على المزايا النسبية التي يتميز بها كل إقليم و إعطائها الأولوية في تطويره، مع إنشاء العاصمة برازيليا داخل البلد لفك العزلة بين الشمال والجنوب، و جذب الإستثمارات إلى المناطق الداخلية خاصة الشمالية من خلال تقديم إمتيازات ضريبية منخفضة مقارنة بباقي الأقاليم، أما في الجانب الإجتماعي، فقد شملت السياسة الجديدة تقديم المعونات للأسر الفقيرة مقابل إلتزام هذه الأخيرة بإرسال أطفالها إلى المدارس[1].

3. نموذج الصين:

تقدم الصين نموذجا يلخص كل ما تمت مناقشته في المباحث السابقة، فمنذ بداية المسار التنموي للصين سنة 1979، عملت الصين على جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة، و إنشاء صناعات صينية تتركز في الساحل الجنوبي الشرقي نظرا لقربه من مناطق الشحن لتسهيل عملية التصدير، الأمر الذي تسبب في توزع ثمار النمو و التنمية بطريقة متفاوتة بين المناطق الساحلية و المدن عامة و بين المناطق الريفية، وتتجلى أهم مظاهره في:

– التفاوت في مستوى الدخل: فوفقا لمعامل جيني، إرتفع مستوى التفاوت فيه من 0,28 سنة 1981 إلى 0,382 سنة 1988، ليرتفع سنة 2002 إلى 0,46، و يتركز هذا التفاوت بشكل أساسي بين المناطق الريفية و المناطق الحضرية بسبب إرتفاع مستوى الدخل في قطاعي الصناعة والخدمات خمس مرات مقارنة بالدخل في قطاع الزراعة.

أما مؤشر الثروة الفردية، فقد قدر سنة 2002 بما يعادل 46,134 يوان في المناطق الحضرية، بينما لم يتجاوز 12,638 يوان في المناطق الريفية، و هو ما يعكس إتساع الفجوة في توزيع الثروة على أساس جغرافي.

[1] نيفين رياض الزيبق، سياسات التخطيط الحضري المستدام و دورها في تحقيق المساواة المكانية: دراسة حالة مدينة دمشق، **مجلة جامعة تشرين للبحوث و الدراسات العلمية**، المجلد 36، العدد 6، 2014، ص ص 543، 544.

*تتراوح قيمة معامل جيني بين الصفر و الواحد، حيث يشير الصفر إلى المساواة التامة بينما الواحد إلى عدم المساواة التامة.

يرتبط هذا الواقع بمساهمة سكان الريف في الناتج المحلي الإجمالي التي لا تتجاوز 12% رغم أنهم يمثلون 60% من سكان الصين، في حين يساهم سكان المناطق الحضرية بنسبة 88% من الناتج و هو ما إنعكس سلبا على مستوى الدخل[1].

– التفاوت في مستوى و جودة الخدمات التعليمية: رغم تبني حكومة الصين سنة 1993 برنامجا لتطوير و إصلاح التعليم بهدف التخلص من الأمية بين الشباب بحلول سنة 2000 من خلال إقرار إلزامية التعليم الأساسي لجميع الأطفال، إلا أن معدل الأمية بقي مرتفعا في المناطق الريفية أين تجاوز نسبة 11,6% سنة 2000 مقارنة بـ 4,6% في المناطق الحضرية.

يمتد التفاوت الريفي – الحضري إلى جودة التعليم التي تتأثر بمستوى كفاءة المدرسين في كليهما، إذ تشير الإحصائيات أن 57% من المدرسين في المناطق الحضرية حاصلين على تكوين ما بعد جامعي، في حين لا تتجاوز في الأرياف نسبة 25%، أما الفجوة المتعلقة بفترة التعليم ما بعد الإلزامي فهي تتجه إلى الإتساع، حيث إرتفعت حصة من إنتقلوا من المدارس الإعدادية إلى المدارس العليا في المدن من 55% إلى 74% خلال الفترة ما بين 1999 إلى 2002، بينما إرتفعت النسبة في المناطق الريفية ما بين 19% و 29%.

أما التفاوت في المستوى الصحي فيعد أيضا شديدا، و هو يرتبط بالإختلاف في مستوى الدخل[2].

تكمن خطورة التفاوت في التعليم و الصحة في كونها عوامل تكرس التباين في مستويات الدخل بشكل يدخل السكان الريفيين في حلقة مفرغة للحرمان.

كل هذه العوامل ساهمت في تنامي الرغبة في النزوح إلى المدن، غير أن الصين فرضت رقابة صارمة على الهجرة الريفية، كونها غير قادرة على تأمين نفقات البنى التحتية الحضرية، و إنشاء الوظائف الضرورية لإمتصاص فائض اليد العاملة الزراعية، إضافة إلى صعوبة إدارة النتائج الإقتصادية و الإجتماعية المترتبة عن النزوح، لهذا إعتبرت السلطات الصينية سوء الإستخدام في الأرياف أقل ضررا من إرتفاع العاطلين عن العمل في المدن[3].

رغم التراجع عن قرار منع النزوح و فتح المدن الصغيرة و المتوسطة أمام النازحين لكبح نمو المدن الكبرى، مع تبني سياسة إنتقائية لدخول المدن الكبرى، إلا أن هذا الأمر لم يسمح بحل المشاكل

[1] مدحت أيوب، الإقتصاد الصيني و مخاطر التحول عن الزراعة، **السياسة الدولية**، عدد 173، يوليو 2008، ص 97.
[2] خديجة عرفة محمد، بين النمو و التنمية: الأبعاد الإجتماعية للصعود الصيني، **السياسة الدولية**، العدد 173، يوليو 2008، ص ص 98، 99.
[3] فرانسواز لوموان، مرجع سابق، ص 16.

السابقة في ظل ضيق فرص العمل النظامية، مما أدى إلى تركز المهاجرين في أنشطة يعزف عن ممارستها سكان المدن، و التي تتميز بإنخفاض الأجور، مع عدم قدرة النازحين على الإستفادة من الخدمات الإجتماعية خاصة التعليم، و عدم شمول أنظمة الضمان الإجتماعي للعاملين القادمين من الأرياف، الأمر الذي أفرز ظهور خطوط إنكسار إقتصادية و إجتماعية بين المدن و الأرياف من جهة، و بين الفئات الإجتماعية داخل المدن من جهة أخرى[1].

أمام هذا الوضع تزايدت الإضطرابات الإجتماعية و تركز جزء كبير منها في المناطق الريفية، حيث إرتفع عددها من 8700 سنة 1993 إلى 74000 سنة 2004 إذ يعزى هذا الإرتفاع إلى العوامل المذكورة سابقا، إضافة إلى فرض الحكومة على المزارعين زراعات ذات ربحية ضعيفة مما تسبب لهم في خسائر كبيرة، ليرتفع عدد الإضطرابات إلى 87000 سنة 2006، ترجع أسبابها إلى تركز الإستثمارات في المناطق الساحلية، و ما ترتب عنه من تفاوت إنمائي، و هجرة العمالة من الأرياف إلى المدن و ما نتج عنه من تزايد حدة المنافسة على مناصب العمل، أما العامل الآخر فيتمثل في التوسع الحضري نحو المناطق الزراعية[2].

لهذا بادرت الحكومة الصينية بإتخاذ تدابير علاجية لإستدراك الوضع كإطلاق الوثيقة رقم واحد التي تستهدف حل مشاكل الزراعة و الأرياف بإصلاح نظام التمويل الريفي، كونه يسمح بالإدخار أكثر من الإقراض[3]، إضافة إلى تخفيض الضرائب على النشاط الزراعي، وتحسين الخدمات في الأرياف، وزيادة الإنفاق الحكومي على قطاع الزراعة بـ 80,1 مليار يوان سنة 2007 عما كانت عليه في السنة التي سبقتها[4].

4. نموذج تونس:

تمثل الأوضاع التي شهدتها تونس منذ نهاية 2010 نموذجا واضحا لتأثير الوضع التنموي المتردي في الأرياف على الإستقرار الإجتماعي، بدليل أن أول ما ظهرت تلك الإحتجاجات كان في المحافظات الريفية الأكثر حرمانا و تهميشا.

تعود جذور تخلف الريف التونسي إلى المرحلة الإستعمارية، لتتعمق بفعل السياسات المنتهجة في مرحلة ما بعد الإستقلال التي أدت إلى تنمية المناطق الساحلية مقابل تهميش المناطق الداخلية، حيث

[1] فرانسوا لوموان، مرجع سابق، ص 49.
[2] خديجة عرفة محمد، مرجع سابق، ص 100.
[3] مدحت أيوب، مرجع سابق، ص 95.
[4] دون ذكر الكاتب، من ملامح الصعود الإقتصادي الصيني، **السياسة الدولية**، عدد 173، يوليو 2008، ص 79.

أوضحت الدراسات المنصبة حول هذا الموضوع أن 52% من الشركات تتواجد في 7 محافظات ساحلية، و أن 32% من المؤسسات الإقتصادية التونسية تتركز في العاصمة فقط[1].

إنعكس هذا الوضع سلبا على التشغيل، حيث إرتفعت معدلات البطالة في الأرياف، و التي قدرت نهاية سنة 2010 بـ 36%، لترتفع إلى 49% سنة 2012[2]، إضافة إلى تآكل الطبقة المتوسطة مقابل إرتفاع نسبة الفقراء[3].

إضافة إلى العوامل السابقة، تأثر سكان المناطق الريفية الواقعة في جنوب و غرب تونس المتمثلة في سيدي بوزيد، القصرين، قفصة، بن قردان سلبا من جراء التهديدات الطبيعية من زحف الرمال وتعاقب سنوات الجفاف، إضافة إلى تأثر القطاع الزراعي بنقص الموارد المائية التي خصصت بنسب كبيرة للقطاع السياحي. و قد أدى هذا الوضع إلى إنطلاق الإحتجاجات في المناطق الريفية الأكثر حرمانا الواقعة في الوسط الغربي (سيدي بوزيد، القصرين) ، لتنتشر فيما بعد إلى المناطق الداخلية في وسط وجنوب البلاد و المدن الساحلية و السياحية.

أخذت الإحتجاجات عدة أشكال: مظاهرات، مسيرات و إعتصامات، و كانت إحتجاجات عفوية، أما مطالب المحتجين فقد إنطلقت إجتماعية لتتحول إلى مطالب سياسية فيما بعد[4].

لقد دفعت هذه الظروف بالسلطات التونسية بعد الثورة إلى الإهتمام بالتنمية المحلية، حيث تم إستحداث وزارة جديدة للتنمية المحلية في الحكومة الإنتقالية، مع الإهتمام بتعزيز التخطيط من أسفل إلى أعلى بدءا من مستوى الجماعة الريفية[5]، غير أن إستمرار العجز عن الإستجابة للمطالب الإجتماعية والإقتصادية للتونسيين، و بالأخص تدهور القدرة الشرائية بنسبة 42% أدى إلى إرتفاع عدد الإحتجاجات من 4960 إحتجاج سنة 2015 إلى 9600 إحتجاج سنة 2016 ، معظمها في المناطق الداخلية المعزولة، و 24% منها تتخذ من التشغيل موضوعا لها، أما 76% المتبقية فتدور حول المطالبة بالتنمية[6].

---

[1] محمد بن شهرة، **سياسات الأمن الغذائي ببلدان المغرب العربي: الجزائر، تونس، المغرب**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، 2012، ص ص 115، 116.

[2] حافظ بن عمر، البعد الإجتماعي في التنمية المستدامة بتونس: العمل، البطالة، و الفقر كمؤشرات قياس، **المستقبل العربي**، عدد 442، ديسمبر 2015 ، ص 69.

[3] نفس المرجع، ص 71.

[4] محمد بن شهرة، مرجع سابق، ص 115.

[5] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير تحديات التنمية في الدول العربية 2011**، مرجع سابق، ص 97.

[6] هادية الشاهد المسيلي، تونس تحتل المرتبة الثالثة مغاربيا: غلاء الأسعار يشعل الإحتجاجات: فأين الحكومة؟، **الشروق**، 21 جانفي 2017، على الموقع : http://alchourouk.com تاريخ زيارة الموقع: 12 فيفري 2017 على الساعة 18:00

ثانيا: نماذج حول تأثير الأمن الغذائي على الإستقرار الإجتماعي:

1. نموذج هايتي: تمثل هايتي نموذجا تتقاطع فيه العوامل الخارجية متمثلة في تطبيق برنامج التكيف الهيكلي برعاية صندوق النقد الدولي، و قصور السياسات الداخلية في مجالي التنمية الزراعية والريفية من جهة، مع مشكلة الحرمان من الموارد الناتجة عن التغيرات المناخية من جهة أخرى.

تتميز هايتي بغلبة الطابع الريفي عليها، فـ 60% من سكانها يقطنون المناطق الريفية، يشتغل 85% منهم في مجالي الزراعة و التجارة[1]، و في سنة 1986 شرعت هايتي في تطبيق برامج التكيف الهيكلي، التي أفضت إلى تحرير التجارة و تخفيض التعريفات الجمركية على الواردات الزراعية، مما جعل هايتي تغرق في المنتوجات الغذائية المستوردة بأسعار تنافسية مقارنة بالمنتوجات المحلية، الأمر الذي أدى إلى إنهيار هذه الأخيرة، و بالتالي تراجع الصادرات الفلاحية، و ساهم في نفس الوقت في تكريس تبعية البلاد للخارج[2].

من جهة أخرى، أدى تنامي مشكلة عدم القدرة على الوصول إلى التمويل و التكنولوجيا في الأرياف، وعزلة هذه الأخيرة بسبب تدهور البنى التحتية، إضافة إلى تزايد الضغط على الأراضي بسبب توسع المدن على حساب الأراضي الصالحة بشكل جعل مساحة الحيازات الزراعية لا تتجاوز 1 هكتار[3]، وتزامن كل هذه العوامل مع تكرار الكوارث الطبيعية خاصة الأعاصير و الفيضانات بسبب التغيرات المناخية خاصة سنة 2008، إلى الحيلولة دون إنعاش التنمية الريفية و الفلاحية[4]، حيث ترتب عن هذا الوضع تضاعف الواردات الغذائية في الفترة الممتدة ما بين 1990 و 2011 بـ 4,6 مرات، في حين لم تتضاعف صادراتها سوى بمرة واحدة، حيث أصبحت هايتي تستورد 50% من حاجاتها الغذائية، معظمها من الولايات المتحدة الأمريكية و جمهورية الدومينيكان، مما زاد من تعرض البلاد للصدمات الخارجية، إذ تتجلى هذه الهشاشة في التأثر سلبا سنة 2008 بأزمة إرتفاع أسعار الغذاء، حيث تم تسجيل أعلى قيمة للواردات سنة 2008 ببلوغها 624 مليون دولار[5]. و قد إنعكس هذا الإرتفاع

[1] Fond international de developpement agricole**, oeuvrer pour que les populations rurales pauvres se libèrent de la pauvreté en Haïti**, rome, novembre 2008, p2.

[2] Vanessa teran, **un developpement structurel en Haiti par le biais de produit financier ethiques et solidaires,** mémoire de fin d'etude, 2011, pp 15,16, sur le site : www.positive–awards.be le 23 septembre 2016 a 21 : 50

[3] Fond international de developpement agricole, **oeuvrer pour que les populations rurales pauvres se libèrent de la pauvreté en Haïti,** op.cit, p2.

[4] Vanessa teran, op.cit, p17.

[5] Frederic Thomas**, Haiti: un modele de development anti-paysan**, centre tricontinental, 1Decembre 2014, p5.

على الوضع الإقتصادي و الإجتماعي لسكان هايتي، حيث وصلت نسبة إنعدام الأمن الغذائي الوطني إلى 38%، في حين وصلت في المناطق الريفية إلى 41%، كما أصبحت النفقات على الغذاء تمثل 56% من إجمالي نفقات الأسر الميسورة، و 73% من نفقات الأسر الفقيرة[1].

يرجع تأثر سكان المناطق الريفية بشكل أكبر من باقي المناطق إلى ضعف مستوى الدخل في الريف، إذ يعادل ثلث الدخل في المدن.

لقد قادت هذه العوامل إلى خروج الجماهير الهايتية في أفريل 2008 إلى شوارع العاصمة بورت دو برنس، إحتجاجا على إنتشار الحرمان، و إرتفاع أسعار المواد الغذائية[2].

2. **نموذج مصر**: تعد مصر من أكبر مستوردي الغذاء في العالم بشكل جعلها أكثر تأثرا بتقلبات السوق العالمية، و هذا على الرغم من تطبيقها منذ بداية الثمانينات لمخططات تستهدف تحقيق التنمية الريفية وفق مبادئ الحرية الإقتصادية، بالموازاة مع إطلاق مشاريع بالتنسيق مع وكالات أجنبية مثل مشروع الأسرة المنتجة، و المشاريع الفلاحية الصغيرة، لتطلق سنة 1994 برنامجا للتنمية الريفية المندمجة أطلق عليها إسم "**شروق**" يستهدف آفاق 2017، يقوم على مبدأ المشاركة الفعالة للمواطنين لتحقيق التنمية مع تركز دور الحكومة على الدعم التقني و المالي كعامل مكمل لجهود المواطنين[3]، غير أن البرنامج توقف سنة 2005، بسبب الفساد و سوء التسيير[4].

لقد تزامن برنامج شروق مع تطبيق برنامج "**مصر البحيرة للتنمية الريفية**" المدعوم من طرف الفاو بهدف تحسين الري، و ترقية إستثمار القطاع الزراعي الخاص، و مساعدة ممتهني الصيد الصغار على توسيع نشاطاتهم، إضافة إلى تطبيق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الهادف إلى توفير الخدمات للشركات الصغيرة و المتوسطة و تسهيل الوصول إلى القروض، غير أن نتائج كل هذه البرامج إتسمت بالمحدودية، خاصة من ناحية توفير شروط الإستثمار الفلاحي لزيادة الإنتاج و تقليص التبعية للخارج.

حيث حالت نسب الفقر الريفي المقدرة بـ 52,7% دون التوسع في الإستثمار الزراعي، كما أدت غلبة المساحات الصغيرة التي لا تقل عن 1 هكتار بنسبة 75% من إجمالي المساحات المستغلة والضعف الكبير للإنتاجية، و تنامي المشاكل التسويقية بسبب ضعف البنى التحتية و فرص الوصول

[1] Frederic Thomas, op.cit, p2.
[2] Confédération syndicale international, **un remède contre la faim : pourquoi le monde manque de nourriture**, rapport de mars 2008, p20.
[3] Hamid el bilali, sanisa berjan, governance of rural development in Egypt, **annals of agricultural science**, num 59, 2014, p 288.
[4] Ibid, p 291.

إلى الأسواق دون تحقيق النتائج المرجوة[1]. مما جعل مصر تلجأ إلى الإستيراد، حيث أصبحت أول مستورد للقمح في العالم بما بين 6 و 7% من الواردات العالمية للقمح، و بـ 10 إلى 12% من الواردات العالمية للذرة[2]، و هو ما عرضها للتأثر بإرتفاع الأسعار عالميا سنة 2008، و جعل آلاف المصريين يتظاهرون إحتجاجا على ذلك، الأمر الذي دفع الحكومة إلى رفع أجور القطاع العام بنسبة 30% إبتداءا من جويلية 2008، لترتفع أسعار الغذاء بعدها بنسبة 35%، مما جعل الإحتجاجات تتكرر في مصر[3].

3. **نموذج بولونيا:** أدى تدهور الظروف الفلاحية في ريف بولونيا نهاية السبعينات، و تحديد الحكومة لحصص المواد الغذائية التي يتم تزويد المناطق الحضرية بها، مع إرتفاع أسعار هذه المواد إلى ظهور إحتجاجات بها.

4. **نموذج المغرب:** إن تبني النهج الليبرالي و تطبيق المخطط الأخضر لم يسمح بزيادة الإنتاج الفلاحي المحلي لسد الطلب الداخلي، و لا في إستحداث ميكانيزمات جديدة للتوزيع، و هو ما أدى إلى تشديد التفاوتات، و مع توسع التباين في الدخل بين المناطق الريفية و الحضرية، وإرتفاع أسعار الخبز سنة 2000 ظهرت إضطرابات إجتماعية، ليتكرر نفس السيناريو سنة 2007 في المدن الصغيرة المتمثلة في سيدي إفني، ريف، تاتا، تاماسينت، بن سميم، سفرو[4].

[1] Hafez ghanem, improving regional and rural development for inclusive growth in Egypt, **global economy and development program**, paper 67, January 2014, p4.

[2] الأمم المتحدة اللجنة الإقتصادية لإفريقيا، **الأمن الغذائي في شمال إفريقيا تحليل الحالة و إستجابات الدول لعدم إستقرار الأسواق الزراعية**، ط1، 2012، ص 22.

[3] Confederation syndicale international, op.cit, p21.

[4] Omar bessaoud, aux origins paysanes et rurales des boulversements politiques en afrique du nord: l'exception algerienne, **Maghreb – machrek**, num 215, ete 2013, p 9,10.

خلاصة الفصل الثاني:

يتضح من خلال ما تم تحليله سابقا أن الإستقرار الإجتماعي في أي دولة مرتبط إلى حد كبير بعدة عوامل خارجية و داخلية، و من بين العوامل الداخلية نذكر مستوى التنمية المحقق في البلاد، و مدى تلاؤمه مع الطموحات و المطالب الشعبية بشكل يؤسس لحالة من الرضا أو السخط المجتمعي، و يكون هذا الإستقرار أكثر عرضة للتهديد بإضطرابه في حالة وجود تفاوتات تنموية بين أقاليم البلاد الواحدة، بشكل يعكس تنفيذ سياسات تكرس عدم التوازن التنموي على غرار السياسات المتبناة في كثير من الدول النامية بعد إستقلالها، و التي أفضت إلى تكون فجوة تنموية بين المناطق الحضرية و المناطق الريفية، مما عرض هذه الأخيرة إلى الحرمان، و قاد في الأخير إلى التأثير سلبا على المناطق التي تتميز بمستوى تنموي أفضل، كما حال في نفس الوقت دون تحقيق الأمن الغذائي بسبب هجرة السكان و عدم قدرتهم على الإستثمار في قطاع الزراعة، غير أن الحرمان لا يمكن أن يهدد الإستقرار الإجتماعي في حالة معالجة أبعاده المختلفة تدريجيا بواسطة فتح القنوات الإتصالية بين المؤسسات الرسمية والمواطنين، و وجود عمليات معالجة جادة و فعلية للمدخلات و طرح مخرجات ملائمة لها، و هنا يطرح الإتصال الفعال كعامل محوري في تحقيق التنمية و الحيلولة دون تركز الحرمان.

الفصل الثالث

دراسة سياسة التنمية الريفية المنفذة في الجزائر خلال الفترة 2000-2014

تمهيد:

سجلت المناطق الريفية في الجزائر تدهورا مستمرا في مختلف مؤشرات التنمية منذ الإستقلال بفعل عدة عوامل، منها ماهو تاريخي مرتبط بمخلفات السياسة الإستدمارية الفرنسية، و منها ماهو إقتصادي مترتب عن الإستراتيجية التنموية المتبناة من طرف الجزائر على غرار غيرها من الدول النامية المعتمدة على التصنيع لوضع حد للتبعية الإقتصادية، و كذا محدودية فعالية السياسات التنموية الموجهة إلى الأقاليم الريفية، إضافة إلى الآثار السلبية للأزمة الأمنية في تسعينيات القرن الماضي.

و أمام هذه الظروف، ووجود معطيات ديمغرافية تؤكد أن ثلث سكان الجزائر يتركزون في مناطق ريفية، مع غلبة فئة الشباب على تركيبة السكان، حيث يشكل البالغين أقل من 20 سنة نصف سكان الريف، أما نسبة البالغين ما بين 20 و 29 سنة فتقدر بـ 36% من إجمالي الفئة النشيطة في الريف[1]، سارعت الجزائر إلى تبني المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية سنة 2002، تلته سياسة التجديد الريفي والفلاحي سنة 2009، بهدف تعزيز مساهمة الريف في الإقتصاد الوطني خاصة في مجال الأمن الغذائي، بإعتباره يمثل وعاء ممارسة النشاط الفلاحي، مع العمل في نفس الوقت على تنويع الأنشطة الإقتصادية به للقضاء على البطالة و رفع مستوى الدخل، إضافة إلى عصرنة الريف و حماية ما يتوفر عليه من موارد طبيعية و ثقافية، من خلال تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة، و من خلال تعبئة موارد مالية و بشرية، وإستحداث إطار تشريعي ملائم نسبيا لتحقيق هذه الأهداف، تماشيا مع التحديات التي يفرضها الإنضمام الى المنظمة العالمية للتجارة، و ما جاء في إعلان روما لسنة 1996 حول إدماج الريف، وسكانه بفعالية في إقتصاديات الدول، و في الإعلان الأممي حول الأهداف الإنمائية للألفية من جهة، وإرساءا للتنمية المتوازنة من خلال تقليص الهوة التنموية الريفية الحضرية بإعتبارها شروطا مسبقة لتماسك المجتمع وإستقراره من جهة أخرى، و هو ما سنحاول التطرق إليه من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: نظرة عامة عن الريف في الجزائر: إمكانياته و محاولات تنميته

المبحث الثاني: سياسة التنمية الريفية المتبناة في الجزائر خلال الفترة 2000-2014

المبحث الثالث: تنفيذ سياسة التنمية الريفية في الجزائر: الأدوات و الأطر

المبحث الرابع: نتائج تنفيذ سياسة التنمية الريفية خلال الفترة 2000-2014

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية، **التجديد الريفي**، أوت 2006، ص 30.

المبحث الأول: نظرة عامة عن الريف في الجزائر: إمكانياته و محاولات تنميته

كانت الجزائر حتى السنوات القليلة التي تلت الإستقلال دولة تتميز بغلبة الطابع الريفي و الفلاحي عليها، غير أن السياسات الإقتصادية التي إتبعتها الدولة منذ نهاية السبعينيات، إضافة إلى الأزمة الأمنية التي عرفتها البلاد خلال عشرية التسعينيات ساهما إلى حد كبير في تراجع ذلك الطابع، إلا أن هذا الأمر لا يلغي حاجته للإهتمام من قبل الدولة، كما لا يلغي أهميته في التنمية الإقتصادية للبلاد نظرا للإمكانيات الإقتصادية التي يتمتع بها، و التي لطالما عبرت الدولة عن الحاجة إلى تثمينها من خلال مختلف السياسات، و للتفصيل أكثر في هذا الموضوع، سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى التحديد الجغرافي والإداري للريف في الجزائر لمعرفة التغيرات التي طرأت عليه، إضافة إلى الإمكانيات التي يتمتع بها في مختلف المجالات، و السياسات المؤثرة عليه قبل و بعد الإستقلال، و ما تركته من آثار تستدعي تدخلات عاجلة لإصلاح الوضع.

المطلب الأول: تحديد الريف الجزائري إداريا و جغرافيا

تعرف الجزائر على غرار باقي دول العالم إشكالية وضع معايير دقيقة يتم الإستناد إليها في التمييز بين المناطق الريفية و الحضرية، حيث حصر الديوان الوطني للإحصاء سنة 1998 معايير تصنيف المنطقة الحضرية في:

- المعيار السكاني: يتمثل في التوفر على عدد أدنى من السكان يقدر بـ 5000 نسمة.
- معيار النشاط الإقتصادي: يتمثل في قلة الأشخاص الممارسين للنشاط الزراعي من إجمالي المصنفين ضمن الفئة النشيطة، إذ يجب أن لا تتجاوز نسبتهم 25% من إجمالي هذه الفئة.
- معيار وفرة الشروط الضرورية: يتضمن هذا المعيار الربط بكل من شبكة المياه الصالحة، الربط بالكهرباء، و بشبكة الصرف الصحي.
- معيار وفرة الشروط التكميلية: حتى تصنف منطقة على أنها حضرية يجب أن تتوفر على ثلاثة شروط من إجمالي الخمسة شروط التالية:
  - أ. وجود مستشفى أو عيادة متعددة الخدمات.
  - ب. وجود ثانوية أو متوسطة.
  - ت. وجود مرافق ذات طابع إجتماعي ثقافي (روضة أطفال، دار شباب، مراكز أخرى ...)
  - ث. وجود بنى تحتية للرياضة و الترفيه (ملعب، حديقة تسلية، دار سينما أو مسرح)

ج. وجود تجهيزات إدارية (مكتب بريد ، محكمة، بعض الإدارات ...)[1].

أما المناطق التي تتميز بسكان لا يعيشون بشكل أساسي على قطاع الزراعة، و يعملون جزئيا في وحدات حضرية مجاورة، و يقطنون سكنات تختلف نسبيا عن السكنات الريفية، فقد إعتبرها الديوان الوطني للإحصاء بأنها مناطق وسيطة و أسماها مناطق نصف ريفية، و هي معرفة بثلاثة معايير:

- عتبة سكان ثابتة عند حدود 3000 نسمة.
- إجمالي العاملين في المنطقة يصل إلى 500 عامل، 50% منهم ينشطون في قطاعات غير زراعية.
- ضرورة الربط بثلاث شبكات هي: المياه، الكهرباء، و الصرف الصحي.

أما باقي المناطق التي لا تتوفر فيها شروط المنطقة الحضرية والمناطق نصف الريفية، فتصنف على أنها "تجمعات ريفية"[2]، و يمكن توضيح توزيع هذه التجمعات جغرافيا من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 6: توزيع التجمعات الريفية و نصف الريفية جغرافيا

التوزيع الجغرافي	عدد التجمعات			النسبة		
	نصف ريفية	ريفية	الإجمالي	نصف ريفية	ريفية	الإجمالي
الشمال	434	1985	2419	66,9	64,8	65,2
الهضاب العليا	151	712	863	23,3	23,2	23,2
الجنوب	64	366	430	9,9	11,9	11,6
الإجمالي	649	3063	3712	100	100	100

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء 2011.

يتضح من خلال الجدول السابق أنه توجد 649 تجمع نصف ريفي مؤهل للتحول إلى تجمعات حضرية في السنوات المقبلة بفعل تهيئتها، وتزويدها بالخدمات، 66,9% منها يقع في شمال البلاد، مقابل 23,3% في الهضاب العليا، و 9,9% في الجنوب. أما التجمعات الريفية فقد بلغ عددها 3063 تجمع، 64,8% في الشمال، و 23,2% في الهضاب العليا، و 11,9% في الجنوب.

[1] L'office national des statistiques, **armature urbaine**, recensement général de la population et de l'habitat 2008, collection statistique num 163, septembre 2008, pp 36, 37.
[2] ibid, p 129.

تعتبر التجمعات المصنفة على أساس المعايير السابقة، معيارا رئيسيا في تصنيف البلديات كأصغر وحدات إدارية في البلاد، و داخل كل فئة من البلديات (ريفية، حضرية) هناك درجات للتريف والتحضر، و التي على أساسها يحدد الطابع الغالب على البلدية، و إمكانية إكتسابها لصفة أخرى، و قد صنف الديوان الوطني للإحصائيات بلديات الجزائر على هذا الأساس إلى:

- بلديات حضرية تماما.
- بلديات يغلب عليها الطابع الحضري: هي البلديات التي تكون فيها نسبة السكان الذين يعيشون في التجمعات الحضرية أعلى من 75%.
- بلديات مختلطة: تكون فيها نسبة السكان الذين يعيشون في التجمعات الحضرية تتراوح ما بين 45% و 75%.
- بلديات يغلب عليها الطابع الريفي: تكون فيها نسبة السكان الذين يعيشون في تجمعات حضرية أقل من 45%[1].
- بلديات ريفية بشكل كامل: هي البلدية التي يقل معدل التحضر فيها عن 50%، و كثافتها السكانية أقل من معدل الكثافة السكانية بالمنطقة التي تنتمي إليها (هضاب عليا، جنوب)[2].

الجدول رقم7: تصنيف البلديات الريفية و الحضرية في الجزائر حسب إحصائي السكان 1998-2008

العدد	التصنيف	1998		2008	
		عدد البلديات	النسبة	عدد البلديات	النسبة
1	حضرية بشدة (أكبر من 75%)	**290**	**18,8**	**372**	**24,1**
2	مستوى تحضر متوسط (ما بين 45% و 75%)	**246**	**16**	**302**	**19,7**
3	ذات طابع ريفي غالب (نسبة تحضر أقل من 45%)	**51**	**3,4**	**89**	**5,8**
4	**إجمالي البلديات الحضرية و نصف الحضرية**	**587**	**38,1**	**763**	**49,5**
	إجمالي البلديات الريفية	**954**	**61,9**	**778**	**50,5**
	الإجمالي	**1541**	**100**	**1541**	**100**

Source: l'office national des statistiques, **armature urbaine**, 2011, p 145.

يتضح من خلال الجدول السابق أن عدد البلديات الريفية تماما هو في إنخفاض ملحوظ، إذ إنتقلت من 954 بلدية سنة 1998 إلى 778 بلدية ريفية سنة 2008، حيث تطورت البلديات الفاقدة

[1] L'office national des statistiques, op.cit, p p 145, 146.
[2] Ministère de l'agriculture et de développement rural, **diagnostic :bilan et projection de la mise en œuvre de la politique de renouveau rural**, alger, sans citer la date, p1.

للطابع الريفي التام البالغ عددها 176 بلدية إلى بلديات يغلب عليها الطابع الريفي، بلديات مختلطة، بلديات يغلب عليها الطابع الحضري، و بلديات حضرية بشكل كامل، علما أن التحول من بلديات ريفية تماما إلى بلديات حضرية تماما طال بلديتين فقط هما برج باجي مختار و المرسى.

سجل بالمقابل من ذلك إرتفاع في عدد البلديات الحضرية من 587 بلدية إلى 763 بلدية، و قد سمح هذا الإرتفاع بتسجيل الجزائر لأول مرة في تاريخها عدد بلديات حضرية معادل تقريبا لعدد البلديات الريفية، بشكل يفضي إلى نفي غلبة الطابع الريفي عن البلاد، و يمكن توضيح هذا التحول من خلال الرسم البياني التالي:

الشكل رقم 4: تطور البلديات الريفية و الحضرية خلال الفترة 1990-2008

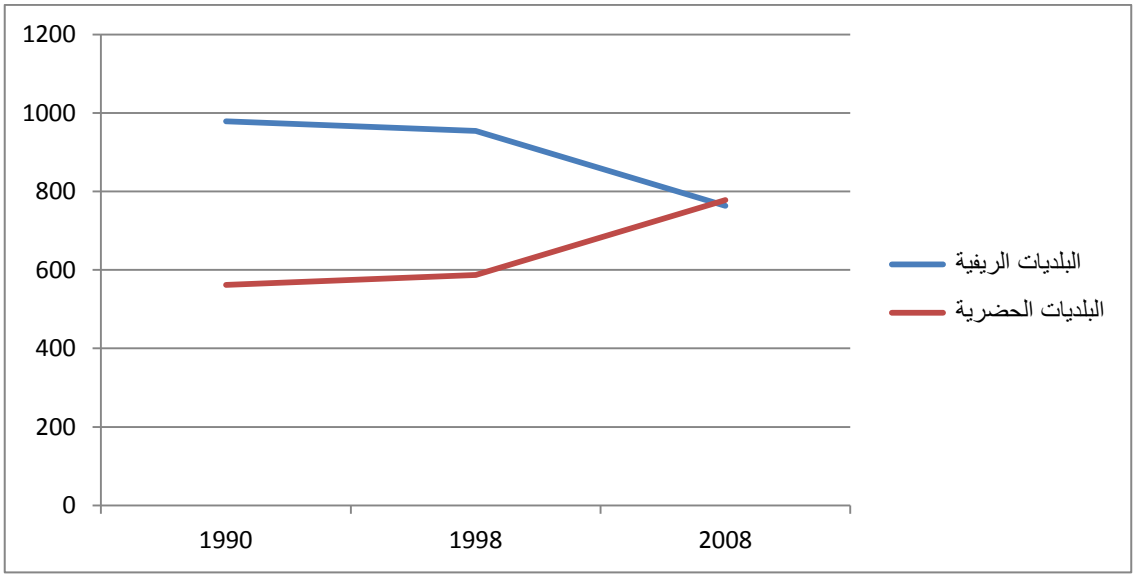

المصدر: إعداد الباحثة بناءا على الجداول الإحصائية للديوان الوطني للإحصاء لسنة 1990 و الإحصائيات الواردة في وثيقة:

L'office national des statistiques, **armature urbaine**, 2011 , p145.

أما من ناحية التوزيع الجغرافي، فلا تزال المنطقة الشمالية تستحوذ على أكبر نسبة من البلديات الريفية و المقدرة بـ57%، تليها الهضاب العليا بنسبة 32%، و أخيرا المنطقة الجنوبية بـ 11% من إجمالي البلديات الريفية في البلاد، و هو ما إنعكس على عدد السكان الريفيين الذين تحتضنهم كل منطقة، إذ يقدر عدد السكان الريفيين القاطنين بالمنطقة الشمالية 7.357.397 نسمة بما يعادل 63,4% من إجمالي السكان الريفيين بالبلاد المقدر عددهم بـ 11.608.851 نسمة، لتأتي الهضاب في المرتبة الثانية بـ 3.311.075 نسمة، و أخيرها الجنوب بـ940.373 نسمة، مشكلين بذلك 8,1% من

العدد الإجمالي لسكان الريف[1]، و يمكن التفصيل في توزيع بلديات الجزائر حسب طبيعتها حسب إحصاء 2008 من خلال الجدول التالي[2]:

جدول رقم8: التوزيع الجغرافي لبلديات الجزائر حسب طبيعتها سنة 2008

	طبيعة البلدية					
	حضرية تماما	ذات طابع حضري غالب	مختلطة	ذات طابع ريفي غالب	ريفية تماما	الإجمالي
وسط الشمال	31	82	88	38	202	441
الشمال الشرقي	0	46	58	9	93	202
الشمال الغربي	1	73	40	14	148	276
الشمال	32	201	186	61	443	923
وسط الهضاب العليا	0	25	22	2	58	107
شرق الهضاب العليا	1	36	53	19	124	233
غرب الهضاب العليا	0	24	22	0	68	114
الهضاب العليا	1	85	97	21	250	454
الجنوب الشرقي	1	38	14	6	38	97
الجنوب الغربي	2	7	3	1	38	51
الهقار و الطاسيلي	0	5	2	0	9	16
الجنوب	3	50	19	7	85	164
الإجمالي	36	336	302	89	778	1541

Source: l'office nationale des statistiques, **armature urbaine**, 2011, p150 .

تسمح مقارنة الأرقام الواردة في الجدول مع تلك المرصودة سنة 1990 بملاحظة الإنخفاض المسجل في عدد البلديات الريفية الواقعة في المناطق الشمالية، و الذي بلغ 119 بلدية حيث أصبحت تقدر

[1] L'office national des statistiques, op.cit, p 130.

[2] يمكن الرجوع إلى الملاحق للإطلاع بالتفصيل حول توزيع البلديات الريفية عبر كل ولاية و توزيع التجمعات الريفية، و توزيع السكان حسب المناطق

بـ 443 بعدما كانت 562 بلدية، يليها الجنوب بإنخفاض قدر بـ 45 بلدية، نتيجة تراجعها من 130 بلدية ريفية سنة 1990 إلى 85 بلدية سنة 2008، وأخيرا الهضاب العليا بـ 37 بلدية، حيث أصبح عدد البلديات الريفية يقدر بـ250 بعدما كان 287 سنة 1990، و هو إنخفاض مرتبط بعدة عوامل منها الوضعية الأمنية للبلاد خلال التسعينات، حيث أدى إنتشار الأعمال الإرهابية في الجبال إلى نزوح سكانها صوب المناطق الشمالية الساحلية الآمنة نسبيا، بشكل قاد إلى إرتفاع عدد سكان البلديات المستقبلة. إضافة إلى الشروع في تنفيذ البرامج التنموية الخماسية التي أطلقتها الحكومة إبتداءا من سنة 2001، حيث سمحت هذه الأخيرة بالتوسع في فرص العمل في مختلف القطاعات، بشكل أدى إلى إنخفاض في نسبة الممارسين للنشاط الفلاحي من إجمالي الفئة النشيطة في عدد كبير من البلديات من جهة، و توسع في الخدمات القاعدية من جهة أخرى، الأمر الذي أثر على مختلف الجوانب التي تغطيها معايير تصنيف البلديات.

يجب النظر إلى توزيع البلديات الريفية جغرافيا على أنه عامل ثراء للبلاد بفضل ما تتميز به كل بلدية من مزايا نسبية في مختلف المجالات، تؤهلها للتحول إلى أقطاب متخصصة في إنتاج المواد التي تتوفر على إمكانيات فيها، كالتمور و ما يمكن إستخراجه منها في الجنوب، التين في بني معوش ببجاية.... شرط الإهتمام بالرفع المستمر للقدرات التنافسية.

المطلب الثاني: الإمكانيات الإقتصادية للأقاليم الريفية في الجزائر

تتوفر الجزائر على إمكانيات إقتصادية كبيرة في مختلف القطاعات، تؤهلها للمساهمة بفعالية في النمو الإقتصادي للبلاد في حالة إستغلالها بالشكل الذي يسمح بذلك، و نظرا لصعوبة فصل الإمكانيات الإقتصادية في المناطق الريفية عن نظيرتها في المناطق الأخرى، سيتم الإكتفاء في هذا المبحث برصد الإمكانيات و المؤهلات الخاصة بالقطاعات التي يمكن أن تتركز في المناطق الريفية.

أولا: الإمكانيات في قطاع الفلاحة: تمثل الفلاحة أهم قطاع يمارس في المناطق الريفية، و هي تتوفر على إمكانيات هامة نلخصها في:

1. **مزايا ناتجة عن الخصائص المناخية للجزائر:** يسمح التنوع المناخي الذي تتميز به الجزائر من مناخ متوسطي في الشمال، و مناخ صحراوي في المناطق الجنوبية بتنوع الإنتاج الزراعي للبلاد.

2. **الأرض:** تقدر المساحة الفلاحية الإجمالية للجزائر بـ 40,7 مليون هكتار، و هو ما يعادل 17% من المساحة الإجمالية للبلاد، 31 مليون هكتار منها تغطي المناطق الرعوية[1]، أما المساحة الصالحة للزراعة فتقدر بـ 8 ملايين هكتار، منها 7,5 مليون هكتار مستغلة[2]. و هي مساحة معتبرة شرط إستغلالها بالإعتماد على التقنيات الحديثة، لأن تنمية قطاع الفلاحة لم يعد متوقفا على العوامل الطبيعية فقط، بل يمتد ذلك إلى تطبيق نتائج البحوث العلمية الحديثة.

3. **الموارد المائية:** تمثل عاملا مؤثرا على كمية الإنتاج الزراعي، و تتحدد وفرتها حسب تنوع مصادرها و الكميات التي يتيحها كل مصدر، و توفر وسائل حفظها، و يتجلى ذلك في:

أ. **الأمطار:** يتراوح المتوسط السنوي لتساقط الأمطار ما بين 95 و 100 مليار متر مكعب موزعة بشكل متفاوت بين شمال البلاد و جنوبها، يوجه 3,5 مليار م^3 منها لتغذية الطبقات المائية الجوفية، 12,5 مليار م^3 إلى الوديان، أما السدود فيحتفظ فيها بـ 2,5 مليار م^3، بينما يتدفق إلى البحار والشطوط 7 مليار م^3، أما الباقي فيتبخر[3]، وهو ما يفقد الجزائر ثروة لا غنى عنها للحياة، و لممارسة مختلف النشاطات.

ب. **الموارد المائية الجوفية:** تشير تقديرات وزارة الموارد المائية إلى وجود 147 طبقة مائية، 60.000 بئر صغير، و 23.000 بئر عميق، كما قدرت كمية المياه الجوفية الممكن إستغلالها بـ 7 مليار م^3 سنويا، موزعة إلى 2 مليار م^3 في الشمال، و 5 مليار م^3 في الجنوب قابلة للتجدد سنويا من مياه الأمطار[4]، ولضمان توزيعها بشكل عادل عبر الوطن، أعلنت الجزائر عن إنجاز مشاريع لتحويل المياه الجوفية من الجنوب إلى الهضاب العليا[5].

رغم كل هذه الإمكانيات في مجال الموارد المائية الجوفية، إلا أن هذه الأخيرة تبقى مهددة بفعل تملحها الأمر الذي يلغي صلاحيتها، و الإستفادة منها في مختلف المجالات.

ج. **الموارد المائية السطحية:** تشمل السدود، الأحواض و الأنهار، و قد عملت الجزائر على تحرير قطاع الفلاحة من التبعية للعوامل المناخية، و تمكين الجميع من الحق في المياه النظيفة من خلال

محمد الطاهر قادري، **التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية و التطبيق** ، مكتبة حسين العصرية للطباعة و النشر و التوزيع، [1]لبنان، 2013، ص 137.

[2] نفس المرجع، ص 126.

[3] محمد غردي ، **القطاع الزراعي و إشكالية الدعم و الإستثمار في ظل الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، الجزائر، 2012، ص 21.

[4] زهير عماري، **القطاع الفلاحي في الجزائر بين الإمكانات المتاحة و إشكالية تحقيق الإكتفاء الذاتي: أين الخلل ؟ دراسة قياسية منذ سنة 1980**، الملتقى الدولي حول إستدامة الأمن الغذائي في ضوء المتغيرات و التحديات الإقتصادية الدولية، جامعة الشلف، 23، 24 نوفمبر 2014، ص11.

[5] عبد العزيز بوتفليقة، **الكلمة الإفتتاحية للندوة الوطنية حول التجديد الفلاحي و الريفي**، بسكرة، 28 فيفري 2009، موقع رئاسة الجمهورية : http:www.el-mouradia.dz تاريخ زيارة الموقع: 17 جانفي 2017 على الساعة 10:30

التوسع في إنشاء السدود عبر كافة جهات الوطن، حيث وصل عددها سنة 2009 إلى 66 سد مستغل بطاقة إستيعابية تقدر بـ 7,5 مليار م^3[1]، و مع ذلك تبقى سعتها للموارد المائية ضعيفة مقارنة بعددها، خاصة في ظل تنامي مشكلة توحل السدود، فالتوسع في إنشاء السدود لا يعني قدرة الجميع على الحصول على المياه، سواء كان ذلك للإستغلال الحياتي اليومي أو الإقتصادي، إذ لا يزال هذا العجز يثني الراغبين في الإستثمار في المجال الفلاحي عن تجسيد ذلك، و يدفع السكان الريفيين المفتقرين لمياه الشرب والممارسين للنشاط الفلاحي منذ عقود إلى البحث عن بدائل تغنيهم عن العيش في هذه المناطق، والعمل في هذا المجال، أو اللجوء إلى السقي بالمياه القذرة مهددين صحة الأفراد.

4. **الموارد البشرية:** تزخر المناطق الريفية بيد عاملة عريضة و شابة بإعتبار أن نسبة السكان البالغين أقل من 20 سنة بلغت 51,5% من إجمالي سكان الريف، بينما قدرت نسبة الشباب المندرجة ضمن الشريحة العمرية البالغة ما بين 20–29 سنة أكثر من 36% من السكان النشيطين في الأرياف[2]، و هو ما يجعل الريف فضاء قابل للإحياء إقتصاديا بطريقة إبداعية في مختلف القطاعات (فلاحة، صناعة غذائية ....)، نظرا لخاصية الشباب التي تميزه، شرط توفير الظروف والتحفيزات اللازمة لذلك.

ثانيا: الإمكانيات في قطاع السياحة الريفية

تتمتع الجزائر بمقومات سياحية متنوعة، و هو تنوع نابع من خصوصيتها الجغرافية بحكم الإختلاف التضاريسي و المناخي، و كذا خصوصياتها الثقافية الناتجة عن التعاقب الحضاري المتواصل عليها، إذ يظهر هذا الثراء الطبيعي في وجود الحظائر الطبيعية كقورايا، تازة و القالة، و جرجرة، والواحات في الجنوب، فضلا عن وجود 202 منبع للمياه المعدنية، و التي تمثل أرضية للسياحة الحموية، إضافة إلى بعض المعالم الأثرية المصنفة من طرف اليونسكو ضمن التراث العالمي، و المتمثلة في واد ميزاب، المعالم الأثرية كتيمقاد، و قلعة بني حماد.

إن ثراء المناطق الريفية في الجزائر بحصة كبيرة من الإمكانيات السابقة، يؤهلها لأن تكون ملائمة لأنواع مختلفة من السياحة، كالسياحة الجبلية (جبال الظهرة، جبال الونشريس، جبال المدية و البليدة، جبال جرجرة، البيبان، الحضنة، أولاد نايل، البابور،القل....)، و السياحة الزراعية، البيئية، الحموية، المجتمعية، سياحة الدراجات، رحلات الصيد، السياحة الثقافية والتراثية، و التزلج[3].

[1] زهير عماري، مرجع سابق، ص9.

[2] Omar bessaoud, la stratégie de développement rural en Algérie**, option méditerranéenne**, num7, 2006, p81 .

[3] منيرة دريدي، سلمى حروش، **أهمية ترقية السياحة الريفية في تحقيق التنمية الريفية في الجزائر**، مرجع سابق ، ص 90.

يسمح تطوير قطاع السياحة الريفية في الجزائر بإنعاش قطاعات أخرى في الأرياف كالصناعة الحرفية، التجارة و الخدمات، حيث بينت دراسات المنظمة الدولية للعمل حول آليات الحد من الفقر من خلال السياحة أن خلق منصب عمل واحد في قطاع السياحة يسمح بتوليد ثلاث وظائف بطريقة غير مباشرة في قطاعات مكملة له.

رغم هذه الأهمية إلا أن هذا القطاع لم يحظى بعد بالإهتمام الكافي في الجزائر، نتيجة ضعف الإستثمار فيه بسبب عدم الترويج للإمكانيات التي يتوفر عليها، إضافة إلى عدم تهيئة المناطق الريفية بشكل كاف لإستقبال السواح، و عدم تبني أي مبادرة لتأهيل الموارد البشرية الريفية للتعامل مع السواح، خاصة و أن هذا النوع من السياحة يعتمد بالدرجة الأولى على رأس المال الطبيعي و البشري، لأن السكان المحليين هم أكثر معرفة بتاريخ و خصوصيات مناطقهم.

ثالثا: الإمكانيات في مجال الصناعة الحرفية و التقليدية: هي إمكانيات ناتجة عن ما تتوفر عليه البلاد من ثروات كالفضة، الذهب، و المرجان لصناعة الحلي، إضافة إلى الطين لصناعة الخزف و الأواني، وكذا صناعة الزرابي و الأثاث المعتمد على المواد المحلية كالخيزران...إلخ، و هي إمكانيات تختلف بإختلاف الميزة النسبية لكل منطقة جغرافية.

رابعا: الإمكانيات في مجال الطاقة المتجددة: يمثل إمداد المناطق الريفية بالطاقة أمرا حيويا نظرا لأهميتها في الحياة اليومية للأفراد، و في إنعاش النشاطات الإقتصادية المختلفة في الريف، لكن هذا الأمر لا يزال يمثل تحديا كبيرا بالنسبة لعدد كبير من الدول، غير أن توفر الجزائر على إمكانيات كبيرة في مختلف مصادر الطاقات المتجددة يجعل من رفع هذا التحدي أمرا يسيرا، إذ بإمكانها تلبية هذه الحاجة إعتمادا على الطاقة الشمسية، حيث قدرت وزارة الطاقة و المناجم مدة التعرض للشمس بـ2650 ساعة في السنة في المناطق الساحلية، 3000 ساعة في السنة في الهضاب العليا، و 3500 ساعة في الجنوب، أو إعتمادا على الرياح التي تصل سرعتها إلى 4 متر في الثانية في المناطق الجنوبية، أو من الطاقة الحرارية الناتجة عن وجود طبقات كلسية مكونة من عدد كبير من الخزانات الحرارية في شمال الجزائر و جنوبها[1]، و مع ذلك تعرف الجزائر تقدما بطيئا في هذا المجال، بسبب إعتماد هذا النوع من الطاقة على تقنيات حديثة لا تتحكم فيها الجزائر بشكل كبير، إضافة إلى تكاليفها العالية، و الإعتماد المفرط على الريع.

[1] إعداد الباحثة بناءا على إحصائيات متفرقة متحصل عليها أثناء إجراء تربص ميداني بالوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار خلال شهري مارس-أفريل 2014.

يتضح من خلال عرض الإمكانيات و المؤهلات السابقة، أن هناك العديد من البدائل المتاحة لتحقيق التنمية للجزائر عامة، و للمناطق الريفية على وجه الخصوص، و يظهر ذلك في عدة نواحي من بينها تنويع مصادر تمويل المشاريع التنموية، بإعتبار أن هذا الأخير لا يزال يعتمد بشكل مطلق على عائدات تصدير المحروقات، مما يجعل تحقيق التنمية في الجزائر مرهون بعوامل خارجية، غير أن فعالية البدائل المذكورة تتوقف على طريقة إستغلالها، و على القدرة على توطيد التكامل و الإعتماد المتبادل فيما بينها، بشكل يجعل كل قطاع في خدمة القطاعات الأخرى.

المطلب الثالث: لمحة تاريخية عن واقع المناطق الريفية في الجزائر و السياسات المؤثرة على تنميتها.

لا يمكن فهم الواقع الإقتصادي و الإجتماعي للمناطق الريفية للجزائر في الوقت الحاضر إلا من خلال دراستها تاريخيا، لمعرفة مضامين السياسات المتبعة في كل مرحلة تاريخية، و ما إنجر عنها من نتائج ساهمت في دفع التنمية في هذه المناطق أو في كبحها، و بما أن الجزائر خضعت لممارسات وسياسات إستدمارية فرنسية دامت 132 سنة، فلا بد أن يكون لها تأثير على المناطق الريفية أيام تطبيق هذه السياسات، وحتى في مرحلة ما بعد الإستقلال، حيث واجهت الدولة الجزائرية خلال هذه الأخيرة تحدي مزدوج يتمثل في رسم سياسة تسمح بمعالجة مخلفات المرحلة الإستدمارية، و في نفس الوقت الإستجابة للحاجات التنموية للبلاد، و هو ما سيتم التفصيل فيه من خلال هذا المطلب:

أولا: تشخيص أوضاع المناطق الريفية خلال الحقبة الإستدمارية 1830 – جويلية 1962

كان سكان الريف قبل الإحتلال الفرنسي للجزائر يشكلون 90% من إجمالي سكان البلاد، يمارس أغلبهم النشاط الزراعي في ظل نظام للملكية يميز بين أراضي الدولة، العرش، الحبوس و الملك، وقد عملت الإدارة الفرنسية على تدمير البنية الإقتصادية و الثقافية و الإجتماعية للبلاد، و ربطها بفرنسا من خلال مصادرة تلك الأراضي بإصدار عدة قوانين كالأمر الصادر في 8 سبتمبر 1830، و القرار الصادر في مارس 1833 الهادفين إلى مصادرة أراضي الحبوس، و تفكيك البلاد ثقافيا بمنح الأراضي للأوربيين، لتباشر بعدها تطبيق الحراسة القضائية سنة 1845[1]، و قانون Senatus consulteالمستحدث سنة 1863 لتكريس حق الأوربيين في شراء أراضي السكان الأصليين، وهو ما سمح للشركات الأوربية بالإستحواذ على الأراضي الخصبة في سهول متيجة، عنابة، سطيف و قسنطينة و حرمان أصحابها منها[2].

[1]Djilali sari**, La depossession des fellah(1830-1962)** , 2eme édition , société nationale d'édition et de diffusion , alger, 1978, pp 12, 13.

[2] René gallissot, **l'économie de l'afrique du nord**, édition 4, presse universitaire de France, paris, 1978, p 28.

أدت هذه العوامل، إضافة إلى الكوارث الطبيعية التي شهدتها الجزائر خلال ستينيات القرن التاسع عشر إلى تعرض الشعب الجزائري للمجاعة، و تراجع عدد السكان الريفيين المفترض أن يخدموا الأرض من 3.000.000 نسمة سنة 1830 إلى 2.125.000 نسمة سنة 1872[1]، إذ إستغلت فرنسا الوضع لملأ ذلك الفراغ بالأوربيين، أما أصحاب الأرض الأصليين فقد اضطروا للتوجه إلى المناطق غير الصالحة كالمناطق الجبلية الوعرة و حواف الصحراء، ليتولوا إستصلاحها بإمكانياتهم البسيطة و إستغلالها، ليتأزم الوضع الإقتصادي و الإجتماعي لسكان الأرياف أكثر بفعل مواصلة فرنسا لسياستها الإستدمارية بإصدار قانون فارني المكرس للقضاء على الملكية الجماعية للقبائل و الأعراش من خلال تقسيمها، وقانون 1887 المتضمن بيع الأراضي المشاعة بأثمان بخسة للأوربيين[2]، و بتغيير هيكل الإنتاج للجزائر بإحلال زراعة الكروم محل الزراعات الإستراتيجية للبلاد، ودفع هذه الأخيرة إلى الأراضي الأقل خصوبة[3]، إضافة إلى تكريس التبعية الإقتصادية لفرنسا من خلال إقامة إتحاد جمركي بينها و بين الجزائر، حيث كان لكل هذه العوامل تأثير سلبي على وضع البلاد، و مستقبلها الإقتصادي من خلال:

- جَعلِها أكثر عرضة للأزمات الإقتصادية نتيجة إرتباط إمكانية التصدير إلى فرنسا بكمية الإنتاج في هذه الأخيرة، و وضعيتها السياسية و الإقتصادية[4]، و قد تجلت مظاهر هذه التبعية في توسع الجزائر في التصدير نتيجة زيادة طلب فرنسا على المؤونة خلال الحرب العالمية الأولى، الأمر الذي أدى إلى زيادة عدد الخماسين في الجزائر[5]، إضافة إلى التأثر بالأزمة الإقتصادية العالمية لسنة 1929، حيث أدت هذه الأخيرة إلى تحول طبقة الفلاحين في الفترة الممتدة ما بين 1930 – 1938 إلى خماسين يعيشون وضعية مزرية[6].
- تكريس إعتماد الجزائر على الخارج لتلبية حاجاتها الغذائية بتغيير نوع الإنتاج.
- إجبار الجزائريين على العمل في مجال يتعارض مع تعاليم دينهم[7].

من جهة أخرى، أدت سياسة التشغيل الفرنسية التي تقر برواتب منخفضة للجزائريين عن الحد الأدنى للأجور، مع إجراء التوظيف على أساس ما عرف بإتفاقات القدرات الجسدية الناقصة، إضافة إلى إرتفاع الأسعار، و عجز الأرض عن إعالة الأعداد المتزايدة للسكان إلى تدهور معيشة الجزائريين

[1] Ahmed henni**, économie de l'algérie indépendante**, enag édition, Alger, 1991, p 21.
[2] عبد الوهاب بن خليف، **الوجيز في تاريخ الجزائر من 1830 إلى 8 ماي 1945**، ط2، دار بني مزغنة، الجزائر، 2006،ص51.
[3] Ahmed henni**,** op.cit , p 23.
[4] عبد اللطيف بن أشنهو، **تكون التخلف في الجزائر** ، الشركة الجزائرية للنشر و التوزيع، الجزائر ، 1979، ص ص 148، 149.
[5] نفس المرجع، ص 156.
[6] نفس المرجع، ص 174.
[7] Ahmed henni**,** op.cit, p 23.

وزيادة الهجرة نحو المدن و الخارج، ففي الفترة الممتدة ما بين 1930 – 1960 وصل عدد النازحين من الريف إلى المدن 1.500.000 نازح، و هو ما أدى إلى نمو أحياء الصفيح على أطراف المدن التي إرتفع عددها من 58 مدينة سنة 1947 إلى 90 مدينة في 1952، ثم 164 مدينة سنة 1954 تضم 86.500 ساكن[1]. مؤثرة بذلك على الكثافة السكانية للمدن، حيث عرفت الجزائر العاصمة ما بين 1926 إلى 1954 إرتفاعا في الكثافة السكانية من 38 نسمة\كلم^2 إلى 381 نسمة\كلم^2، أما بجاية فقد إنتقلت من 17 نسمة\كلم^2 إلى 117 نسمة\كلم^2، الأمر الذي تسبب في بطالة 50% من الجزائريين في المدن بسبب قلة الفرص الإقتصادية خارج قطاع الفلاحة، و في إختلال التوزيع السكاني بين المدن والأرياف الذي تعمق خلال الثورة بفعل قصف القوات الفرنسية للجبال بشكل عشوائي للقضاء على المجاهدين.

لقد إمتدت آثار السياسة الإستدمارية السابقة على المناطق الريفية و البلاد عامة إلى مرحلة ما بعد الإستقلال، بترك 90% من سكان الريف يعانون من الأمية بعد أن كانوا متعلمين جميعا قبل 1830 بإعتراف الجنرال الفرنسي VALZE[3]، إضافة إلى الآثار الإقتصادية الناجمة عن تحويل الأوربيين لـ 750 مليون فرنك عشية الإستقلال إلى الخارج، و مشكلة التوسع المفرط في زراعة الكروم مقابل قلة الإهتمام بالزراعات المعاشية، زيادة على إرتباط المعاملات التجارية للجزائر بشكل شبه مطلق مع فرنسا فـ 80% من صادرات الجزائر آنذاك كانت موجهة إلى فرنسا، و 80% من وارداتها تأتي منها، يضاف إلى ذلك مشاكل متعلقة بالوضع القانوني للعقارات التي تركها الأوربيون[4] و هو ما وضع السلطة السياسية السياسية للجزائر المستقلة أمام تحديات صعبة يتعين عليها رفعها من خلال سياسات شاملة و ملائمة.

ثانيا: تشخيص أوضاع المناطق الريفية بعد الإستقلال على ضوء السياسات المؤثرة على تنميتها

حاولت الجزائر بعد الإستقلال النهوض بالمناطق الريفية إنطلاقا من تطبيق سياسات زراعية وإجتماعية، وإجراءات قانونية من شأنها معالجة الإختلالات الموروثة عن الحقبة الإستدمارية، و تساعد على تحقيق العدالة الإجتماعية، و مرت هذه السياسات عبر مراحل هي كالتالي:

[1] عبد اللطيف بن أشنهو، مرجع سابق، ص ص 462، 463.

[2] Ahmed henni, op.cit, p 22.

[3] Djilali sari, op.cit, p p 11, 12.

[4] Ahmed henni, op.cit, p 26.

1. سياسة التسيير الذاتي 1962- 1969:

لم يكن التسيير الذاتي سياسة تنموية، كونه جاء إستجابة لمشكلة تتمثل في الإستيلاء العشوائي على المزارع التي تركها المعمرون من طرف العمال المشتغلين بها في المراحل السابقة، حيث أعلنت الدولة هذه الأراضي أنها بدون مالك، و إعتبرتها مسيرة ذاتيا من قبل لجان التسيير[1]، و قد كانت هذه المزارع تمثل القطاع الزراعي العصري، أما القطاع التقليدي الذي يستحوذ على 5,5 مليون هكتار تتميز بقلة جودتها مقارنة بأراضي القطاع المسير ذاتيا، فقد ظل يعاني من نفس المشاكل التي كان يعرفها خلال الحقبة الإستدمارية، حيث بقي يستوعب معظم السكان الريفيين، و هو ما كرس بقاء المناطق الريفية في نفس الوضعية المزرية التي كانت عليها سابقا، حيث إقتصرت النتائج الإيجابية للتسيير الذاتي على تشغيل 237.400 عامل، من بينهم 100.000 عامل موسمي خلال الفترة الممتدة ما بين[2] سنتي 1964 – 1965 .

بإستثناء هذه النتائج الإيجابية، سجلت الجزائر تراجعا في الإنتاج و الدخل الزراعيين خلال السنوات التي تغطيها السياسة الجديدة مقارنة بالمرحلة الإستدمارية، و هو ما عبر عنه رئيس الجزائر سابقا هواري بومدين سنة 1965 بالتصريح " ***إن الدخل الصافي الزراعي في 1961 قبيل الإستعمار كان يتراوح ما بين 100 و 128 مليار فرنك، في حين أنه بلغ في الفترة 1962 و 1965 عشر الدخل في عهد الإستعمار أي 10 مليار فرنك فقط، و كان لدينا إنتاج الخطب لا الإنتاج الإقتصادي، و أن التسيير الذاتي كان مجرد نظرية وإختيار شعبي، و ليس عمل يومي و واقع حي***".

تعود أسباب محدودية النتائج إلى عدة عوامل منها إعتماد نمط تنموي نازل من القمة إلى القاعدة، بشكل أدى إلى غياب المشاركة الجماهيرية في القرارات، و هو ما يتعارض مع جوهر سياسة التسيير الذاتي التي تكرس حق العمال في تسيير شؤونهم[3]. و الإفتقار إلى سياسة تسويقية واضحة المعالم مما أدى إلى تلف الإنتاج [4]. إضافة إلى إهمال العتاد، و ضعف الإمكانيات التي تتطلبها عمليات التكوين والتأطير التقني، و معالجة المشاكل الناتجة عن إنهيار الطاقات الإنتاجية كشيخوخة البساتين.

---

[1] Rene gallissot, op.cit, p96.

[2] عمر بسعود، الفلاحة في الجزائر من الثورات الزراعية إلى الإصلاحات الليبرالية 1962-2003، تر: عبد القادر شرشار، **مجلة إنسانيات**، ع22، 2003، د ذ ص.

[3] هاشمي الطيب، **القطاع الزراعي في الجزائر في ظل الوفرة المالية للفترة 2006-2013 بين الإنجازات و العقبات**، الملتقى الدولي التاسع حول الأمن الغذائي في ظل المتغيرات و التحديات الإقتصادية الدولية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 23-24 نوفمبر 2014، ص5.

[4] علي سعيدان، **دروس في الإقتصاد السياسي**، د ذ دار النشر ، الجزائر، 2006، ص 58.

2. الثورة الزراعية:

لقد أثر التفاوت في الملكية المكرس خلال المراحل السابقة سلبا على الوضع الإجتماعي والإقتصادي لسكان الريف، لهذا أطلقت الدولة الأمر رقم 71\73 المؤرخ في 8 نوفمبر 1971، المتضمن قانون الثورة الزراعية التي حملت شعار "**الأرض لمن يخدمها**"، من خلال ربط ملكية الأرض بإستغلالها الفعلي، وتغيير شروط الإنتاج من خلال توزيع وسائل الإنتاج بشكل عادل، و إدخال تعديلات على أشكال تنظيم العمل والمحيط الفلاحي[1]، بهدف زيادة الإنتاج و تحسين الإنتاجية، و القضاء على التناقضات الموروثة عن الحقبة الإستعمارية[2]، و توفير مناصب عمل في الريف و تحسين وضعه الإجتماعي، بغرض تقليل عدد النازحين نحو المدن، و ما يرتبط بها من مشاكل.

لقد أفضى تطبيق الثورة الزراعية إلى عدة نتائج إيجابية من بينها:

- توزيع ما يقارب مليون هكتار على 80.000 مستفيد[3].
- توفير الشروط لتحسين الحياة في الريف، من خلال إنشاء 750 تعاونية فلاحية متعددة الخدمات على مستوى القرى، تتولى تقديم الخدمات بأسعار مدعمة[4]، إضافة إلى توفير السكن من خلال إنشاء 34 قرية مجهزة[5]. مع ذلك سجلت المناطق الريفية عجزا في مجال السكن يقدر بـ 358.399 وحدة خلال الفترة 1966– 1977، بسبب سوء التسيير و نقص مواد البناء[6].
- إنخفاض معدلات الأمية إلى 58,1% سنة 1977 بفضل تعميم التعليم، مع تركزها لدى شريحة الإناث بنسبة 74,3%، مقابل 48,2% لدى فئة الذكور، غير أن معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بقي لصالح المدن، حيث وصل المعدل الوطني إلى 83%، في حين وصل في الأرياف إلى 67%، و وصل هذا الضعف إلى مستويات عالية في المناطق الداخلية كالجلفة بنسبة 31%، الأغواط بنسبة[7] 45%.

رغم هذه الآثار الإيجابية إلا أن خيار الثورة الزراعية لم يسمح بحل مشكلة البطالة الريفية التي بلغت 33,8% سنة 1977، مقابل 20,9 % في المناطق الحضرية[8]، بسبب نمو القطاع الصناعي في

---

[1] عمر بسعود، مرجع سابق.

[2] فوزية غربي، مرجع سابق، ص ص 130، 131.

[3] Rene gallissot, op.cit, p118.

[4] عمر بسعود، مرجع سابق.

[5] هجيرة عمرون، **الخدمات الإجتماعية في الريف الجزائري: دراسة ميدانية لبلدية وادي الشعبة بباتنة**، مذكرة ماجستير في علم الإجتماع الريفي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010، ص 87.

[6] رشيد زوزو، **الهجرة الريفية في ظل التحولات الإجتماعية الجديدة في الجزائر 1988- 2008**، أطروحة دكتوراه في علم إجتماع التنمية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008، ص 177.

[7] هاشمي الطيب، **أثر سياسة التنمية الريفية على التعليم في المناطق الريفية**، مرجع سابق، ص ص 244 ،245 .

[8] رشيد زوزو، **الهجرة الريفية في ظل التحولات الإجتماعية الجديدة في الجزائر 1988-2008**، مرجع سابق، ص 178.

في المدن الذي أصبح يستوعب 17.2% من إجمالي اليد العاملة، مما أدى إلى نزوح عدد كبير من سكان الأرياف إلى المدن قدر بـ130.000 شخص سنويا، و بالتالي إرتفاع عدد سكان هذه الأخيرة من 31% إلى 41% من إجمالي عدد السكان خلال الفترة 1973-1977. لقد أفضت هذه الظروف التي زادت تفاقما في الثمانينات، أمام محدودية الفرص الإقتصادية إلى أزمتين حادتين في المدن، هما أزمة البطالة و أزمة السكن، التي كان لهما دورا كبيرا في تفجير أحداث[1] الخامس أكتوبر 1988.

ترجع محدودية نتائج الثورة الزراعية إلى غلبة الطابع النظري على الإصلاحات[2]، و الإفتقار إلى الصرامة في المتابعة الميدانية لتطبيق سياسة الثورة الزراعية[3]، و تفشي البيروقراطية داخل التعاونيات الزراعية، مما أدى إلى محدودية إستفادة الفقراء، حيث بلغ عددهم 87 ألف، في حين كان من المتوقع أن يستفيد منها مليون شخص[4].

3.محاولات تحقيق التنمية الريفية خلال الفترة 1980-1989: حاولت الدولة مع بداية الثمانينيات رسم سياستها لهذه المرحلة إنطلاقا من الدروس المستفادة من التجارب السابقة، لذلك عملت على التوفيق بين مستويين:

المستوى الأول: محاولة إيجاد حلول لمشكلة تخلف المناطق الريفية في ظل تنامي مخاطر ذلك على الصعيد المجتمعي، حيث تم إعطاء الأولوية للتنمية الريفية في المخطط الخماسي الأول 1980-1984، الذي تضمن تأكيدا على تشييد 580.000 مسكن، و على تزويد الريف بالخدمات الأساسية[5].

المستوى الثاني: يظهر في سعي الدولة إلى إعادة تنظيم قطاع الفلاحة إبتداءا من سنة 1981، من خلال إعادة هيكلة المزارع الفلاحية التابعة للدولة، إذ تم بموجب هذه العملية تحويل 2000 مزرعة مسيرة ذاتيا إلى 3400 مزرعة فلاحية إشتراكية مدعمة بالمتخصصين.

ليتم في 13 أوت 1983 إصدار قانون إستصلاح الأراضي، المتضمن إقرارا بتملك الفلاح للأرض التي إستصلحها، بهدف إتاحة الفرصة للموارد البشرية لإثبات قدراتها في المجال الزراعي، من أجل

[1] بلقاسم سلاطنية، سامية حميدي، **العنف و الفقر في المجتمع الجزائري**، د ذ ط، دار الفجر للنشر و التوزيع، 2008، ص ص 129، 130.
[2] هاشمي الطيب، **القطاع الزراعي في الجزائر في ظل الوفرة المالية للفترة 2006-2013 بين الإنجازات و العقبات**، مرجع سابق، ص 6.
[3] فوزية غربي، مرجع سابق، ص 132.
[4] هاشمي الطيب، **القطاع الزراعي في الجزائر في ظل الوفرة المالية للفترة 2006-2013 بين الإنجازات و العقبات**، مرجع سابق، ص 6.
[5] رشيد زوزو، **الهجرة الريفية في ظل التحولات الإجتماعية الجديدة في الجزائر 1988- 2008**، مرجع سابق، ص 178.

تحقيق الأمن الغذائي بعد أن تعقدت مشكلة التبعية الغذائية من خلال التوسع نحو الجنوب، و في نفس الوقت الحد من النزوح الريفي[1].

من الناحية العملية، سمح تطبيق هذا القانون بمنح 271.277 هكتار، إستفاد منها 45.413 مستصلح، غير أن المساحة المستصلحة لم تتجاوز 78.161هكتار، بسبب العراقيل التي واجهته من ضعف الموارد المالية والمائية، و قلة التجهيزات الفلاحية، و هو ما إنعكس سلبا على وفرة الغذاء، حيث وصلت الواردات الغذائية إلى 9,3 مليار دينار سنة 1987، بينما لم تتجاوز 800 مليون دينار سنة 1967، ويرجع ذلك إلى النمو السكاني مقابل إنخفاض الإنتاج، لذلك سارعت الدولة للتدخل للقيام بالأشغال الكبرى كإنشاء الطرق، التزويد بالكهرباء، وإستخراج المياه من أجل تحفيز الإستثمار في القطاع[2]، إلا أن هذا الأخير بقي يتخبط في المشاكل، لذلك تم إصدار القانون 87\17 الصادر في ديسمبر 1987، و المتضمن كيفية إستغلال الأراضي الفلاحية التي أقرت ملكيتها للدولة، على أن يعود المنتوج للمستغلين الفلاحيين الذين يتعين عليهم دفع إتاوة للدولة نظير إستغلالهم للأرض، إضافة إلى تحديد كيفية إنشاء المستثمرات الفلاحية الفردية و الجماعية التي إستحدثت لتحل محل المزارع الإشتراكية، مع ربط الدخل بالإنتاج.

لتبادر الدولة بعدها بإصدار قانون التوجيه العقاري في نوفمبر 1990، الذي ألغى الأمر التشريعي المتضمن الثورة الزراعية، و نص على إعادة الأراضي المؤممة التي كانت تدار من قبل الصندوق الوطني للثورة الزراعية إلى أصحابها[3].

غير أن القوانين الأكثر تأثيرا على الفلاحة و التنمية الريفية في فترة التسعينات تتمثل في تلك المتعلقة بالدعم كالقانون 89\12 الصادر في جويلية 1989 ، و المكرس للإنتقال إلى الأسعار الحقيقية لعوامل الإنتاج بإنهاء دعم الدولة لها، في سياق وطني يتميز بأزمة إقتصادية بعد إنهيار أسعار النفط سنة 1986، الأمر الذي أدى إلى إرتفاع أسعار مدخلات الإنتاج كالبذور والآلات، بشكل أدى إلى توقف الطلب عليها نتيجة عدم قدرة معظم الفلاحين عن إقتنائها رغم حاجتهم لها.

إضافة إلى الإجراءات المتعلقة بحصر التمويل بقروض الخزينة في الإستثمارات المنجزة من طرف الشباب في إطار إكتساب الملكية العقارية الفلاحية عن طريق الإستصلاح و فلاحي المناطق الجبلية،

[1] عمر بسعود، مرجع سابق، دذص.
[2] رشيد زوزو، **الهجرة الريفية في ظل التحولات الإجتماعية الجديدة في الجزائر 1988- 2008**، مرجع سابق، ص 162.
[3] علي سعيدان، مرجع سابق، ص ص64، 65.

بينما أضحى تمويل المستثمرات يعتمد على بنك الفلاحة و التنمية الريفية الذي أصبح يتعامل وفق قواعد تجارية، حيث توقف عن العمل بمعدلات الفائدة التفضيلية بشكل جعلها ترتفع إلى ما بين 13% و23,5%، الأمر الذي أثنى المستثمرين على العمل في القطاع[1]، و قيد فرص تنمية الريف إقتصاديا، وعقد من الوضعية الإقتصادية والإجتماعية لسكان الأرياف.

في خضم هذه الظروف، نظمت الجزائر المشاورة الوطنية حول الفلاحة سنة 1992 لتقييم قطاع الفلاحة خلال 30 سنة السابقة، و رسم على ضوء ذلك خريطة جديدة لتنميته بطريقة تواكب متطلبات الإنتقال إلى إقتصاد السوق. و على الرغم من كل ما أفضت إليه هذه المشاورة من إطلاق الدولة لبرنامج الأشغال الكبرى، التشجير و التشغيل الريفي[2]، إلا أن التنمية الفلاحية و الريفية تعثرت في هذه المرحلة بفعل إفرازات الأزمة الإقتصادية و الأمنية، مما جعل الدولة تسارع إلى تدارك تلك الإختلالات بتغير المعطيات الإقتصادية و السياسية مع بداية الألفية.

[1] رابح زبيري، حدود و فعالية دعم الدولة في السياسة الزراعية الجزائرية، **مجلة العلوم الإنسانية**، فيفري 2004، ص 4.
[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، **مسار التجديد الفلاحي و الريفي: عرض و آفاق**، ماي 2012، ص ص 2،3.

المبحث الثاني: سياسة التنمية الريفية المتبناة في الجزائر خلال الفترة 2000-2014

أدت الحاجة إلى مواكبة التغيرات الديمغرافية التي تعرفها الجزائر، و إستدراك التأخر التنموي في الريف، وتضييق الفجوة التنموية بينه و بين المدن تحقيقا للتنمية المتوازنة من جهة، ومواجهة التحديات المتأتية من البيئة الخارجية كالتحضير للإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة، و تخفيف موجات الهجرة غير الشرعية المدفوعة بعوامل ذات صلة بضعف التنمية، و غيرها من العوامل إلى تبني الجزائر سياسة جديدة للتنمية الريفية تسمح بتحقيق تلك الحاجات وفق مبادئ حديثة، و قد ساعدها على ذلك عدة عوامل، و هي العناصر التي سنحاول التفصيل فيها من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: السياق الوطني و الدولي لإطلاق سياسة التنمية الريفية في الجزائر

سبق صياغة و تنفيذ سياسة التنمية الريفية في الجزائر مجموعة من العوامل والظروف، بعضها دفع الحكومة الجزائرية إلى تبني توجه جديد لإستدراك التأخر التنموي الذي تعاني منه المناطق الريفية، وإعطاء دفعة قوية لقطاع الفلاحة لتعزيز مساهمة المناطق الريفية في التنمية الإقتصادية الوطنية، وبعضها الآخر ساعد على التجسيد الفعلي لهذه السياسة، و هي تنقسم إلى ظروف داخلية مرتبطة بمخلفات تطبيق السياسات الزراعية منذ الإستقلال، و كذا بالوضعية الأمنية، الإقتصادية والإجتماعية التي عرفتها الجزائر عامة، و الأقاليم الريفية بشكل خاص خلال التسعينيات، وظروف أو عوامل خارجية جعلت من الإهتمام بتنمية الريف مسألة غير قابلة للتأخير، ويمكن تلخيص هذه الظروف في:

أولا: الظروف الوطنية

1. **الظروف السياسية:** يتميز السياق السياسي لإطلاق سياسات التنمية الريفية في الجزائر بوصول قيادة سياسية جديدة لسدة الحكم في البلاد سنة 1999، جعلت من تحقيق التنمية هدفا يسير جنبا إلى جنب مع مطلب توفير الأمن و الإستقرار في الجزائر.
2. **الظروف الأمنية:** تظهر في عودة الإستقرار الأمني بعد عشرية من الإضطرابات الأمنية وإنتشار العناصر الإرهابية في الجبال، الأمر الذي تسبب في نزوح السكان من الأرياف نحو المدن بحثا عن الأمن، غير أن تطبيق مشروع الوئام المدني سنة 1999 سمح بعودة الأمن إلى كافة ربوع الوطن، و أمام تنامي الوعي بخطورة الوضع من جراء إفراغ الأرياف من سكانها على الصعيدين الأمني والإقتصادي، أكد الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية في "**وثيقة التجديد الريفي**" الصادرة في أوت 2006، على ضرورة تطبيق برامج تنموية للنهوض بها، إنطلاقا من تبني تصور جديد يستهدف تعزيز مكسب الأمن

والإستقرار في البلاد عامة، و الأرياف بشكل خاص من خلال تحقيق مستوى مقبول للتنمية الريفية، فتحقيق هذه الأخيرة مرهون بإستتباب الأمن و نشر روح المصالحة و الإستقرار بكل أبعاده، كما أن المحافظة على ديمومة الأمن و الإستقرار مرهون بدوره بتنفيذ إستراتيجية فعالة للتنمية الريفية.

3. **الظروف الإقتصادية:** تتلخص في:

- عدم مساهمة المناطق الريفية بفعالية في النمو الإقتصادي، و تنامي المخاوف من تكرار سيناريو أزمة 1986 بفعل إعتماد الإقتصاد الجزائري بشكل أساسي على عائدات تصدير النفط، وهو ما يتطلب تنويع القطاعات الإقتصادية للبلاد مع توجيه إهتمام خاص لإنعاش قطاع الفلاحة في الريف، في ظل تنامي مخاطر التبعية الغذائية الناتجة عن ضعف مساهمة الإنتاج الوطني في تغطية الطلب المحلي، مقابل إرتفاع فاتورة الواردات من الحاجات الأساسية من حيث القيمة و الكمية، و هو ما دفع إلى التفكير في وضع سياسة تجنب التعرض لمخاطر التبعية الغذائية للخارج، من خلال رد الإعتبار للدور الإقتصادي للمناطق الريفية حاضنة النشاطات الفلاحية.

يعزى ضعف مساهمة المناطق الريفية في النمو الإقتصادي للبلاد إلى شيوع مقاربات تنموية تعتبر الوسط الريفي مجرد فضاء مكمل للمدينة، مما أدى إلى حرمان المناطق الريفية، و إلى الحيلولة دون تنفيذ أي مشروع تنموي إقتصادي و إجتماعي منسجم وكامل يسمح بعصرنة الفضاءات الريفية[1]، لهذا تتدرج بلورة سياسة جديدة للتنمية الريفية في إطار المساعي الرامية إلى إعادة بناء التكامل المفقود بين العالمين الريفي و الحضري منذ فترة طويلة، بفعل تطبيق السياسات الإستدمارية الفرنسية، إضافة إلى السياسات الإقتصادية المتبناة في مرحلة ما بعد الإستقلال، و التي تفتقر بدورها إلى التكامل و التنسيق القطاعي، و إلى إشراك الفاعلين المعنيين بها في عملية تنفيذها[2].

- إدراك ضرورة التحول من المقاربة القطاعية البسيطة السائدة منذ الإستقلال، و التي تختزل التنمية الريفية في تنمية القطاع الفلاحي –بإستثناء الثورة الزراعية–، إلى مقاربة تأخذ بعين الإعتبار الإنسجام بين الأبعاد الإقتصادية، الإجتماعية و البيئية للتنمية[3].

ظهرت مقابل هذه التحديات مجموعة من العوامل الإقتصادية المساعدة على تنفيذ السياسات التنموية عامة، على غرار إرتفاع أسعار النفط إلى 23.1 دولار للبرميل سنة 2000[1]، لتبلغ أعلى

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **القانون رقم 10-02 المؤرخ في 20 يونيو 2010 و المتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم**، الجريدة الرسمية، عدد 61، 21 أكتوبر 2010، ص 22.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية، **التجديد الريفي**، الجزائر، 2006، ص 17.

[3] نفس المرجع، ص 25.

مستوياتها سنة 2008 بتسجيلها 131 دولار للبرميل، و تحافظ بعد ذلك على سعر يفوق 100 دولار للبرميل إلى غاية منتصف سنة 2014[2]، الأمر الذي ساعد على إرتفاع مداخيل الجزائر، و سمح بإطلاق برامج لإستدراك ما فات البلاد خلال العشريات السابقة، حيث تم الإنطلاق ببرنامج الإنعاش الإقتصادي الممتد من سنة 2001 إلى 2004، تلاه برنامج دعم النمو الممتد بين سنتي 2005–2009، ثم برنامج الخماسي 2010–2014، و البرنامج الخماسي 2015–2019، حيث أولت الدولة في كل برنامج إهتمام كبير بالتنمية المحلية.

4. **الظروف الإجتماعية:** تشمل تركز الحرمان البشري بأبعاده المختلفة في المناطق الريفية، وإنعكاسات التحولات الديمغرافية التي تشهدها البلاد، و يمكن التفصيل في ذلك كما يلي:

أ. **تدهور مؤشرات التنمية البشرية في المناطق الريفية:** يتجلى ذلك في عدة مؤشرات منها:

- **الفقر:** رغم تعدد المعايير المعتمدة لقياس الفقر في الجزائر، إلا أنها تفضي جميعا إلى نتيجة مفادها أنه ظاهرة ريفية بالدرجة الأولى، حيث بلغت أعلى مستوياتها بعد أزمة 1986 و ما ترتب عنها من سياسات، حيث قدر المعدل الوطني للفقر في التسعينيات بـ14,13%، مع تركزه بشكل أكبر في الأرياف التي تحتضن 19,13% من الفقراء مقابل 9,06% في المدن، مع تحول الأول إلى عامل مفاقم للفقر في المدن بفعل النزوح[3].

- **البطالة:** قدرت نسبة البطالة في التجمعات الريفية سنة 2000 بـ 25,1%، تمس بالدرجة الأولى الفئة العمرية البالغة ما بين 20 و 29 سنة و التي تمثل لوحدها 51,4% من طالبي العمل، أما الأعمال المتوفرة فتتركز في قطاع الفلاحة، و تتميز بكونها ذات طابع موسمي غير منتظم، مع بقاء فرص العمل خارج قطاع الزراعة جد محدودة.

- **سوء التغذية:** بلغت نسبة المتضررين من سوء التغذية سنة 2000 حوالي 7,8% في المناطق الريفية، بينما لم تتجاوز في المناطق الحضرية نسبة 4,8%.

---

[1] إبراهيم بلقلة، تطورات أسعار النفط و إنعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة 2000-2009، **مجلة الباحث**، عدد 12، 2013، ص9.

[2] Ministère de l'énergie et des mines, **évolution mensuelle du prix du panier du pétrole brut opep période 2007-2017,** sur le site : : www.energy.gov.dz date de consultation : 26-04-2017 a 17 :23

[3] إعداد الباحثة بناءا على إحصائيات البنك العالمي و تحقيقات الديوان الوطني للإحصاء حول الفقر في الجزائر لسنة 1995 و الواردة في كتاب: Myriam catusse, blandine destremau, nacer abbaci, **l'état face aux débordements social au maghreb**, édition karthala, paris, 2009, p81.

- **الأمية:** بلغت نسبة التمدرس في المناطق الريفية 65,5%، و هي نسبة أدنى من المعدل الوطني الذي قدر بـ 82%، أما نسبة الأمية في المناطق الريفية المبعثرة فقد بلغت 51,5% حسب إحصائيات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 2000[1].

نتج هذا الوضع عن تظافر عدة عوامل من بينها:

- قصور السياسات الإجتماعية و الإقتصادية المطبقة في الجزائر منذ الإستقلال، كونها سمحت فعلا بتسجيل تحسن في مؤشرات التنمية البشرية بالقيم المطلقة، لكنها لم تسمح بتقليص درجة التفاوت بين الأقاليم الجغرافية، و بين القطاعات الإقتصادية[2].

- تطبيق برامج التعديل الهيكلي في التسعينيات: مما أدى إلى تفاقم مشاكل الفقر والبطالة بسبب تصفية المؤسسات العمومية و تسريح العمال، حيث بلغ عدد المؤسسات المصفاة 503 مؤسسة تضم أكثر من 96.000 عامل[3]، إضافة إلى ما ترتب عن تحرير الأسعار و رفع الدعم عن السلع الأساسية من تدهور في مستوى معيشة 14 مليون جزائري تم تصنيفهم بأنهم في حاجة إلى مساعدة[4]، و ذلك رغم إتخاذ الحكومة لتدابير علاجية من شأنها التخفيف من الآثار السلبية لتطبيق برنامج التكيف الهيكلي لسنة 1994، كإدخال تعديلات على برنامج الحماية الإجتماعية بإحلال برنامج الأشغال العامة محل نظام الدعم العام الذي ألغي تدريجيا، بهدف توجيه الدعم إلى مستحقيه الحقيقيين، وإستحداث سنة 1992 العلاوة الموجهة للفئات الإجتماعية بدون دخل و المقدرة بـ 120 دج شهريا لكل شخص بدون دخل، حيث بلغ عدد المستفيدين منها 6,5 مليون شخص، غير أن عدم توجيه المنحة لمستحقيها، وضعف المنحة دفعا الدولة إلى إستبدالها بآليات أخرى هي منحة التضامن لأرباب العائلات بدون دخل البالغين 60 سنة، و ذوي الإحتياجات الخاصة، إضافة إلى منحة النشاط ذو المنفعة العامة التي تخص الأفراد في سن العمل لكنهم بدون دخل، شرط المساهمة في نشاط للصالح العام[5].

لقد إستمر الوضع المعيشي في التدهور رغم إتخاذ كل الإجراءات السابقة، مما أدى إلى تزايد موجات النزوح الريفي الذي بلغ 5 ملايين نسمة لإعتبارات أمنية، إجتماعية و إقتصادية، حيث ساهم هذا

---

[1] Zahira souidi, omar bessaoud, valorization des éspaces ruraux en algérie: une nouvelle stratégie participative**, new médit** , num 1 , 2011, p 18.

[2] omar bessaoud, op.cit, p 82.

[3] abdelmajid bouzidi**, les années 90 de l'économie algerienne**, enag, algérie, 2000, p 85.

[4] مراد ناصر، مرجع سابق، ص 147.

[5] هواري عامر، قاسم حيزية، **السياسات الإقتصادية في الجزائر بين خلق البطالة و مكافحتها**، الملتقى الوطني حول السياسات الإقتصادية الراهنة في الجزائر الواقع و التحديات، جامعة سوق أهراس، 2013، ص ص5،6.

العامل في التعمير الفوضوي للمدن، و إنتشار الأحياء الفوضوية المفتقرة إلى الحد الأدنى من الخدمات[1]، مما أدى إلى إمتداد الآثار السلبية لهذا الوضع إلى عدة مستويات منها:

- **المستوى البيئي:** يتجلى في زيادة الضغوط على الموارد الطبيعية خاصة الأراضي الخصبة التي عرفت غزوا إسمنتيا غير مسبوق، رغم إتخاذ عدة إجراءات لحمايتها.
- **المستوى الإقتصادي:** صعوبة إستيعاب القطاعات الإقتصادية الموجودة لليد العاملة الآخذة في الإرتفاع، مقابل حرمان المناطق الطاردة للسكان من الإستثمارات، و حرمان القطاعات الموجودة على قلتها من اليد العاملة بفعل النزوح.
- **المستوى الإجتماعي:** يظهر في الضغط على الخدمات الإجتماعية كالمدارس و المراكز الصحية، والمرافق القاعدية كالطرق و وسائل النقل، و تدني نوعيتها في المناطق ذات التركز السكاني.

أدى إدراك هذه المخاطر، و إحتمال إستمرارها و تفاقمها، في ظل تنفيذ سياسة تهيئة الإقليم المكرسة لتشكل أقطاب حضرية إلى التفكير في صياغة سياسة جديدة للتنمية الريفية، بهدف تثبيت سكان الجزائر العميقة، و كبح النزوح و قلب إتجاهه.

ب. **التحديات المترتبة عن حدوث تغيرات في عدد و تركيبة السكان في الأقاليم الريفية:** رغم إنخفاض نسبة السكان الريفيين من إجمالي سكان البلاد، و إنتقالها من 42% سنة 1998 إلى 40% سنة 2005، إلا أنهم في إرتفاع بالقيم المطلقة، حيث أصبح عددهم 13 مليون نسمة سنة 2005، بعد أن كان عددهم 12,2 مليون نسمة سنة 1998[2]، يشكل منهم الشباب البالغين أقل من 20 سنة نصف سكان الريف، أما نسبة البالغين ما بين 20 و 29 سنة فتقدر بـ 36% من إجمالي الفئة النشيطة في الريف[3]، الأمر الذي يبين أن فئة الشباب أصبحت هي الفئة الغالبة في الريف، و هو ما يقتضي إعادة النظر في بنيته الإقتصادية و الإجتماعية من خلال تنويعها، و توسيعها لدرجة تسمح بإستيعاب اليد العاملة الآخذة في الإرتفاع، و كذا الإستجابة لمختلف الإحتياجات الأخرى المرتبطة بنمو هذه الفئة.

[1] قادري محمد الطاهر، مرجع سابق، ص 124.
[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية، **التجديد الريفي**، مرجع سابق، ص 53.
[3] نفس المرجع، ص 30.

ثانيا: الظروف الدولية: يتميز السياق الدولي لإطلاق الجزائر سياسة تستهدف تحقيق التنمية الريفية وتقليص التفاوت في مستوى التنمية بين الأقاليم الجغرافية بـ:

أ. تنظيم "**قمة الأرض في ريو ديجانيرو سنة 1992**": التي تميزت بالدعوة إلى تعزيز التنمية الفلاحية و الريفية من خلال تخصيص البند 14 من الأجندة 21 لهما، وتحديد منهج تحقيقهما بجعل الإنسان الفاعل الأساسي في جميع مراحل العملية التنموية، مع التأكيد على مراعاة الجوانب الثقافية والبيئية عند الإقدام على أي خطوة هادفة إلى تحسين مستوى معيشة سكان المناطق الريفية.

ب. إنشاء "**المنظمة العالمية للتجارة سنة 1995** "، و إدراج قطاع الزراعة ضمن القطاعات المحررة تجاريا على المستوى الدولي، و هو ما جعل الفضاءات الريفية عرضة لضغوط المنافسة الأجنبية، نتيجة صعوبة توفير المنتجين المحليين لسلع زراعية بجودة أعلى و تكاليف أقل من نظيرتها الأجنبية، الأمر الذي يكرس بقاءها في موقع المستورد للغذاء، و يفاقم من صعوبة توفير الدخل، و رفع مستواه في الريف[1]، لهذا سارعت الجزائر إلى تبني سياسة جديدة لتنمية المناطق الريفية لتأهيلها إقتصاديا للتحديات المرتقبة في حالة إنضمامها إلى المنظمة.

ج. توقيع الجزائر على "**وثيقة برشلونة سنة 1995**" التي أسست على مقاربة تنطلق من فكرة أن الدول المتوسطية الجنوبية تعاني من عدة مشاكل إقتصادية، تُنتِجُ بدورها مشاكل وتحديات سياسية وأمنية قابلة للإنتقال إلى الضفة الشمالية للمتوسط من خلال الهجرة المدفوعة بالرغبة في تحسين الأوضاع المعيشية للأفراد، لهذا تضمن إعلان برشلونة تشديد الأطراف الموقعة عليه على ضرورة تحقيقها لتنمية إقتصادية و إجتماعية مستدامة، و متوازنة كخطوة أولى لتحقيق هدفهم المشترك المتمثل في إنشاء منطقة إزدهار مشتركة، مع العمل على إقامة شراكة تسمح بتأسيس منطقة تبادل حر في آفاق 2010، بهدف تحسين الإطار المعيشي للدول المتوسطية الجنوبية، و تقليص الفرق في مستوى التنمية بينها و بين الضفة الشمالية، بشكل يدفع سكان الجنوب إلى العدول عن فكرة الهجرة، بتفضيل البقاء في دولهم الأم[2].

د. إنعقاد قمة الغذاء العالمية سنة 1996: أفضى عقد مؤتمر القمة العالمي للغذاء في العاصمة الإيطالية روما إلى تبني إعلان روما، الذي تضمن مجموعة من الإلتزامات الجماعية يتعين على الدول الأعضاء تجسيدها ميدانيا، من خلال تكييف سياساتها العامة مع المتطلبات التي تفرضها تلك الإلتزامات، على غرار رسم سياسات تكرس:

[1] منظمة الأمم المتحدة للاغذية و الزراعة، **تقرير حالة أسواق السلع الزراعية 2015-2016**، على الموقع: www.fao.org

[2] الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، **إعلان برشلونة الذي تم تبنيه في المؤتمر الأورو متوسطي في 27-28 نوفمبر 1995**، 2004، على الموقع : http://anhri.net تاريخ الزيارة : 17-02-2017 على الساعة 20:54

- توفير بيئة سياسية، إقتصادية و إجتماعية مواتية تسمح بإستئصال الفقر في الأرياف، وتعزيز مساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي للجميع، بشكل يفضي إلى إحلال السلم الدائم و الإستقرار، إنطلاقا من قناعة راسخة بأن التنمية الإقتصادية و الإجتماعية للريف تعد شرطا مسبقا لتحقيق الأمن الغذائي للبلاد برمتها.
- تشجيع القطاع الخاص على الإستثمار إلى جانب القطاع العام في تحقيق التنمية الريفية.
- توفير فرص عمل مجزية داخل و خارج القطاع الزراعي، بشكل يسمح بإستقرار العمال في الريف.
- تعزيز فرص الحصول المنصف و المتكافئ على الموارد الإنتاجية، كالأراضي و القروض كأدوات لرفع الدخل.
- تقوية مؤسسات الحكم المحلي في المناطق الريفية، و تزويدها بما يكفي من موارد و سلطات إتخاذ القرار و لامركزية إدارية، و آليات المشاركة على مستوى القاعدة.
- تشجيع التنظيم الإجتماعي و الإقتصادي لسكان الريف من خلال تنمية التعاونيات الخاصة بصغار المزارعين، و الرابطات الإنمائية بهدف تسهيل إشراك سكان الريف بفعالية في عملية صنع القرارات المتعلقة ببرامج التنمية الريفية، و في عملية متابعتها و تقييمها، مع العمل على إقامة شراكة بين هذه المنظمات و حكومات بلدانها.
- مراعاة بعد الإستدامة في كل خطوة تقدم الدول على القيام بها في مجال التنمية[1].

هـ. الإلتزام بتحقيق الأهداف الإنمائية الألفية على المستوى الأممي: أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة أثناء إنعقاد دورتها سنة 2000 جملة من الأهداف يتعين على الدول الأعضاء فيها بلوغها في حدود سنة 2015، تتمثل في القضاء على الفقر المدقع، ضمان وصول الجميع إلى التعليم الإبتدائي، تحسين صحة الأمومة و تخفيض معدل وفايات الأطفال، وتحسين المساواة بين الجنسين مع العمل على تمكين المرأة[2]، و نظرا لكون معظم هذه المشاكل تتركز في المناطق الريفية فإن بلوغ الجزائر الأهداف الإنمائية للألفية في الآجال المحددة كان يستدعي منها تسطير سياسة تنموية ناجعة، لإزالة كافة مظاهر الحرمان و الإقصاء من الحق في التنمية في المناطق الريفية.

[1] منظمة الأمم المتحدة للتغذية و الزراعة، **إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي**، مؤتمر القمة العالمي للأغذية، روما، 13-17 نوفمبر 1996، على الموقع: www.fao.org تاريخ زيارة الموقع: 13-02-2017 على الساعة: 20:35

[2] Abdulateef bello, arref sullman, **the challenge of achieving the millennium developpement goals in IDB members in the post crisis world**, Islamic developpement bank, paper num 16, june 2011, p1.

و.إطلاق الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا –نيباد– إثر إنعقاد قمة الإتحاد الإفريقي في لوزاكا الزامبية سنة 2001: بهدف تخليص القارة الإفريقية من التخلف الإقتصادي، و إنتشال شعوبها المحرومة و المستبعدة من ثالوث الفقر، الجهل و المرض، و ذلك من خلال تصميم هيكل متكامل للتنمية الإقتصادية و الإجتماعية للقارة، و تبني برامج عمل قطاعية لتحقيقه تشمل المجالات التي تعاني فيها القارة من نقائص كبيرة من بينها: توفير البنية التحتية كالنقل، الطاقة، المياه، الصرف الصحي، إضافة إلى برنامج لتنمية الموارد البشرية، يشمل تخفيف الفقر، و توفير التعليم و الرعاية الصحية، و الشروط اللازمة لتحويل هجرة الأدمغة، كما تضمنت المبادرة توجيه إهتمام كبير لتطوير مختلف القطاعات الإقتصادية، مع التشديد على الإستثمار الزراعي والإهتمام بالصناعة الغذائية، والحرص على بلوغ هذه الأهداف من خلال إتباع مقاربة تساهمية تسمح بإشراك كل من القطاع الخاص، المجتمع المدني و مختلف الفاعلين الذين بإمكانهم المساهمة في تحقيق التنمية[1].

لقد فرضت كل العوامل السابقة ضرورة تبني توجه إنمائي جديد يسمح برفع تلك التحديات، ويؤهل البلاد لمسايرة التطورات الدولية، من خلال توجيه إهتمام أكبر إلى المناطق الريفية.

المطلب الثاني: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية 2000-2008

تبنت الجزائر في جويلية 2000 المخطط الوطني للتنمية الفلاحية المتركز أساسا حول قطاع الفلاحة، لتسارع إلى إضافة البعد الريفي إليه بعد قرابة سنتين من إطلاقه، نظرا للعلاقة الوطيدة بين الريف وممارسة النشاط الفلاحي، و هو ما سنحاول التطرق إليه من خلال العناصر التالية:

أولا: المخطط الوطني للتنمية الفلاحيةPNDA : التعريف، المضمون و الأهداف

التعريف: هو مخطط أطلق أولا تحت إسم "المخطط الوطني للتنمية الفلاحية" بموجب المنشور رقم 332 المؤرخ في 18 جويلية 2000، ليدخل مرحلة التنفيذ في شهر سبتمبر من نفس السنة، يتكون من مجموعة برامج تشمل كافة الأنشطة التي يغطيها المجال الفلاحي، وعلى برنامج دعم لجذب المستثمرين الفلاحيين، و عصرنة و ترقية المستثمرات الفلاحية، إنطلاقا من تزويده بعدة مصادر للتمويل[2]، بهدف رفع مستوى الإنتاج المحلي لتعزيز مساهمته في تحقيق الأمن الغذائي للبلاد.

[1] النيباد: الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا، **مجلة إفريقيا قارتنا**، العدد 4، أفريل 2014، ص ص 3، 4.
[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، **المخطط الوطني للتنمية الفلاحية**، الجزائر، 2000، ، ص 1.

يتميز هذا المخطط القطاعي بإستناده على فلسفة جديدة، تقوم على إحداث قطيعة مع المركزية التي حكمت قطاع الفلاحة منذ الإستقلال، و على تكريس البعد الإقتصادي للقطاع بدل البعد السياسي الذي كان سائدا. يتجلى البعد الإقتصادي من خلال البرامج التي يغطيها المخطط، و التي نلخصها في:

1. برنامج دعم تطوير الإنتاج الوطني و الإنتاجية في مختلف الفروع: يستهدف تطوير الإنتاج في الفروع الفلاحية المختلفة، من خلال إعتماد المزارع النموذجية التي تتولى تكثيف المدخلات الفلاحية (بذور، الشتائل، الأمهات، الفحول الحيوانية، المحافظة على الموارد الوراثية) ، بغرض تقليص فاتورة الواردات الغذائية، و تعزيز فرص تصدير المنتجات الفلاحية التي تتمتع فيها الجزائر بمزايا تفاضلية[1].

2. برنامج تكييف أنظمة الإنتاج: يستهدف المنتِج و الإنتاج معا، و يقوم على تكييف أنظمة إستغلال الأراضي في المناطق الجافة، شبه الجافة، و المهددة بالجفاف (المخصصة حاليا للحبوب، أو المتروكة بورا، و المهددة بالتدهور)، بتحويلها لصالح زراعة الأشجار المثمرة، الكروم، تربية المواشي، و أي أنشطة أخرى ملائمة لطبيعتها، مع الحرص على توجيه زراعة الحبوب للمناطق التي تتميز بإمكانيات إنتاج عالية في هذا المجال.

بما أن تطبيق برنامج تحويل الأنظمة الزراعية يمكن أن يفضي إلى خسائر للفلاحين، بادرت الدولة إلى إتخاذ إجراءات للتخفيف من تلك الخسائر، من خلال تقديم دعم مباشر لأنشطة تسمح بتأمين مداخيل للفلاحين، عن طريق مساعدتهم على إيجاد نشاطات ذات مداخيل على المديين القصير والمتوسط.

3. إستصلاح الأراضي الفلاحية عن طريق الإمتياز: يرتبط تثمين الموارد الطبيعية و المحافظة عليها، و توسيع قاعدة الإستثمار و التشغيل في القطاع الفلاحي بتوسيع المساحات الزراعية، لهذا تضمن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية برنامجا لإستصلاح 600.000 هكتار من الأراضي عن طريق الإمتياز[2]، مع العمل على دفع هذه العملية من خلال تخفيف التعقيدات الإدارية المتعلقة بهذه العملية.

4. البرنامج الوطني للتشجير: يستهدف إعادة تشكيل غابات الفلين في المناطق الشرقية للبلاد، والمحافظة على الأحواض المنحدرة للسدود، مع إعطاء الأولوية للتشجير المفيد و الإقتصادي، عبر

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الفلاحة، **نظام الدعم عن طريق الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية**،2000، ص 76

[2] نفس المرجع، ص 72

التوسع في غرس أصناف الأشجار المثمرة الملائمة كالزيتون، التين، اللوز، الفستق، بغرض حماية الموارد الطبيعية، و ضمان مداخيل دائمة للفلاحين من خلال إستغلال المناطق الغابية.

5. برنامج إستصلاح الأراضي بالجنوب: تتم هذه العملية على مستويين:

أ. إستصلاح الأراضي حول الواحات: تتم هذه العملية في إطار برنامج الإمتيازات الفلاحية.

ب. الإستصلاحات الكبرى أو الفلاحة المؤسساتية: هي الفلاحة التي تتطلب وسائل مادية وتقنيات كبيرة و معقدة، لهذا تم تخصيصها للإستثمارات الوطنية و الأجنبية المؤهلة لذلك.

يتم تطبيق هذين المستويين من البرنامج بشكل متكامل مع البرامج الأخرى المنفذة من طرف محافظة تنمية الفلاحة في المناطق الصحراوية (تهيئة و تحضير الهياكل القاعدية الفلاحية)، ومن طرف المحافظة السامية لتطوير السهوب (تنمية المراعي و المحافظة عليها)[1].

تم إقرار هذه البرامج من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف نلخصها في:

- خلق الشروط التقنية، الإقتصادية، التنظيمية و الإجتماعية الكفيلة بجعل قطاع الفلاحة يلعب دور المحرك للتنمية الإقتصادية و الإجتماعية للبلاد.
- تحقيق تكامل قطاعات الإقتصاد الوطني، إنطلاقا من تكوين جسور بين فروع الإنتاج الزراعي، و فروع التحويل الزراعي[2].
- تحسين مستوى الأمن الغذائي من خلال تمكين السكان من الحصول على المواد الغذائية بشكل يتوافق مع المعايير الدولية، مع رفع مستوى تغطية الطلب الإستهلاكي بالإنتاج الوطني، من خلال توفير الشروط التي تسمح بذلك من تنمية لقدرات الإنتاج كالبذور، وتوسيع المساحة الفلاحية عبر إستصلاح الأراضي عن طريق الإمتياز، إضافة إلى رفع نسبة التشجير من 11% إلى 14%في شمال البلاد.
- ترقية المنتجات التي تتمتع فيها البلاد بمزايا نسبية، و توفير الشروط اللازمة لزيادة تنافسيتها من أجل تنويع الصادرات[3].

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الفلاحة، **نظام الدعم عن طريق الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية**، مرجع سابق، ص 77.

[2] Kpmg**, guide d'investissement en algérie**, 2006, p 48.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الفلاحة، **نظام الدعم عن طريق الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية**، مرجع سابق، ص ص71، 72.

- الإستغلال العقلاني للموارد الطبيعية، تكريسا للبعد البيئي للتنمية المستدامة[1].
- زيادة التشغيل في قطاع الفلاحة.

ثانيا: إضافة البعد الريفي إلى المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بإطلاق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية PNDAR 2002

سمح إدراك التأثير السلبي لتدهور محيط ممارسة النشاط الفلاحي(الريف) على تطوير هذا القطاع، إضافة إلى إعداد خريطة الفقر سنة 2001، المتضمنة تحديد المناطق المهمشة و المحرومة في الجزائر من أجل تحديد الأولويات التنموية للبلاد، و توجيه سياسات التنمية إلى الفئات و المناطق الجغرافية التي تستحقها، و التي أفضت إلى تصنيف بلديات الجزائر إلى ثلاث مجموعات من بينها مجموعة تضم 177 بلدية، و تغطي 1.569.637 نسمة، تشهد مستوى متقدم من الحرمان، من بينها 46 بلدية مصنفة بأنها تعاني الحرمان و التهميش بشكل مفرط، لما تتميز به من ضعف شديد لمداخيل الأفراد، و غياب مطلق لعناصر الراحة بالمساكن كالكهرباء، الماء و الغاز، إضافة إلى إنتشار الأمية بين الكبار و عدم تمدرس الأطفال، و هي تتميز بكونها بلديات ريفية تقع في السهوب، الجبال والمناطق الحدودية[2]، إلى مسارعة الدولة إلى إضافة البعد الريفي إلى المخطط الوطني للتنمية الفلاحية سنة 2002، و توسيع قاعدة أهدافه لتشمل دعم سكان الريف الأكثر فقرا بغرض تحسين وضعيتهم، و دعم أصحاب المبادرات الخاصة للإستثمار في المناطق الريفية، مع العمل على تعزيز مساهمة الريف في تحقيق الأمن الغذائي من خلال تحسين الخدمات الفلاحية به، والتأكيد على مراعاة بعد الإستدامة البيئية عند السعي لتحقيق أي هدف من هذه الأهداف.

تكريسا لهذا المسعى، تم تحويل وزارة الفلاحة و الصيد البحري إلى وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، مع تعيين وزير منتدب مكلف بالتنمية الريفية، تولى آنذاك وضع تصور مستقبلي للتنمية الريفية، و تنفيذ السياسة المتعلقة بها.

يتدعم تطبيق البرامج المكونة للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية بالبرامج الوطنية القطاعية، و برامج أخرى ترعاها منظمات دولية من شأنها المساهمة في تحقيق التنمية الريفية، نذكر منها:

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الفلاحة، **نظام الدعم عن طريق الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية**، مرجع سابق ، ص 74.

[2] République Algérienne démocratique et populaire, ministère de l'agriculture**, le développement rural participatif : du concept a la mise en œuvre**, 4 juin 2001, p 5.

1) **برامج و سياسات ترعاها الجزائر بمفردها:** نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

برنامج السكن الريفي: يستهدف كبح النزوح، و عصرنة القرى من خلال تقديم إعانة للأشخاص الطبيعيين المقيمين في الريف، و المزاولين لنشاط به، كانت في البداية توجه لبناء سكن جديد، ثم تقرر توسيعها إلى ترميم المساكن، و تعزيزها بإجراءات تسهيلية تتمثل في إمكانية تعويض شرط ملكية الوعاء العقاري المزمع إقامة السكن عليه بشهادة الحيازة، مع رفع قيمتها من 500.000 دج إلى 700.000 دج بالنسبة لمعظم الولايات، بإستثناء الولايات الجنوبية العشرة و المتمثلة في: أدرار، تمنراست، إيليزي، تندوف، الأغواط، بسكرة، بشار، ورقلة، الوادي و غرداية أين يصل مبلغ الإعانة إلى 1.000.000 دينار[1]، توزع على حصتين: الأولى تغطي 40% من قيمة المساعدة تمنح كتسبيق عند منح رخصة البناء، و يشترط أن توجه إلى إنجاز الأساس و القيام بالأشغال الكبرى، أما 60% المتبقية فتمنح بعد إقرار محضر المعاينة الذي يثبت مدى التقدم في الأشغال[2].

المزايا الإستثنائية التي أقرتها الدولة للإستثمارات الوطنية و الأجنبية المنجزة في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة (الهضاب العليا و الجنوب) في إطار الأمر 01-03 المؤرخ سنة 2001 المتعلق بتطوير الإستثمار، كالإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية للمقتنيات العقارية، و تكفل الدولة جزئيا أو كليا بمصاريف إنجاز المنشآت، والإعفاء من الحقوق الجمركية، و من الرسم على القيمة المضافة للسلع التي تدخل في إنجاز المشروع، إضافة إلى الإعفاء لمدة 10 سنوات من الرسم على النشاط المهني، و الضريبة على أرباح الشركات، و الإعفاء لمدة 10 سنوات من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الإستثمار، الإعفاء من حقوق التسجيل و مصاريف الإشهار العقاري، وكذا مبالغ الأملاك الوطنية بالنسبة لعمليات التنازل المتضمنة الأصول العقارية الممنوحة بهدف إنجاز مشاريع إستثمارية[3].

تتمثل ولايات الجنوب المعنية بهذا النظام في: بسكرة، أدرار، بشار، الواد، غرداية، إيليزي، الأغواط، ورقلة، تمنراست، تيندوف، أما الهضاب العليا فتشمل جميع بلديات ولايات باتنة، الجلفة،

[1] حوصلة أعدتها الباحثة بناءا على المعلومات الواردة في **المرسوم التنفيذي رقم 10-235** المؤرخ في 26 شوال 1431 الموافق لـ 5 أكتوبر 2010، المحدد لمستويات المساعدة المباشرة الممنوحة من الدولة لإقتناء سكن جماعي أو بناء سكن ريفي و مستويات دخل طالبي هذه السكنات وكيفيات منح هذه المساعدة ، الجريدة الرسمية، العدد 58، 7 أكتوبر 2010، ص 40، و **القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 13 سبتمبر 2008** المحدد لكيفيات تطبيق المرسوم التنفيذي رقم 94-308 المؤرخ في 4 أكتوبر 1994 المحدد لقواعد تدخل الصندوق الوطني للسكن في مجال الدعم المالي للأسر، الجريدة الرسمية، العدد 57، 5أكتوبر 2008، ص ص 26، 27، و موقع وزارة السكن و العمران.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **القرار المؤرخ في 10 شعبان 1434 الموافق لـ 19 يونيو 2013 المحدد لكيفيات الحصول على المساعدة المباشرة الممنوحة من الدولة لبناء السكن الريفي**، الجريدة الرسمية ، العدد 32، ص26.

[3] مقابلة أجرتها الباحثة مع الأنسة رقاقبة أسماء مديرة الدراسات مساعدة المدير بالوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار يوم 24 مارس 2014 خلال إجراء تكوين ميداني بالوكالة.

البيض، خنشلة، المسيلة، النعامة، سعيدة، تبسة، تيارت، و بعض بلديات ولايات البويرة، برج بوعريريج، المدية، ميلة، أم البواقي، سطيف، سيدي بلعباس، سوق أهراس، تلمسان، تيسمسيلت[1].

إن المثالين السابقين يعكسان سياسة التمييز الإيجابي التي تقرها الدولة من أجل تحسين وضع المناطق الأضعف من الناحية التنموية.

– **برنامج القرض المصغر:** يستهدف هذا البرنامج مكافحة الفقر و البطالة من خلال إتاحة الفرصة للعاطلين عن العمل و عديمي الدخل البالغين ما بين 18 و 60 سنة، و الذين يحملون مبادرات فردية لخلق مناصب عمل لأنفسهم للحصول على قرض بقيمة تتراوح ما بين 50.000 دينار و 350.000 دينار، يمتد لفترة تصل إلى 5 سنوات بمعدل فائدة يقدر بـ 2%[2]، أو منح قرض دون فائدة برسم إقتناء مواد أولية لا تتعدى قيمتها 30.000 دينار[3].

2) برامج تنفذ بالتعاون مع منظمات دولية:

– **برنامج التشغيل الريفي الثاني PER2:** هو برنامج تجسد بعد التوقيع مع البنك العالمي على إتفاق قرض بقيمة 95 مليون دولار سنة 2003 ، كتكملة لمشروع التشغيل الريفي الأول الموجه إلى المناطق الريفية الجبلية في سبعة ولايات هي: تلمسان، سيدي بلعباس، عين تيموشنت، معسكر، مستغانم، غيليزان، و وهران، بموجب إتفاق للحصول على قرض من نفس الهيئة بقيمة 89 مليون دولار سنة 1997، بهدف توفير مناصب عمل، و تحسين مداخيل الفلاحين في الجبال في مجالات من شأنها الحد من تدهور الموارد الطبيعية[4]، و قد تجسد برنامج التشغيل الريفي 2 في ستة ولايات أخرى هي تيارت، تيسمسيلت، الشلف، عين الدفلى، البويرة و المدية بالتعاون مع الوكالة الوطنية للتنمية الإجتماعية من خلال إستحداث ما سمي بالأشغال ذات المنفعة العامة و ذات الإستعمال المكثف لليد العاملة، و الهادف بدوره إلى توظيف 36.000 شاب من خلال تنظيم ورشات عمل في مجال الري، من خلال عمليات تهيئة المنابع و حفر آبار جديدة، أو إعادة تهيئة الآبار الموجودة، وعمليات تصحيح المجاري و غرس الأشجار المثمرة، إضافة إلى عمليات تهيئة المسالك، و إفادة السكان بمشاريع لتربية الدواجن و النحل، و أدوات الصناعات الحرفية للنساء الريفيات، علما أن الإنطلاق في المشروع لم يتم

[1] الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، **أهم النصوص القانونية المتعلقة بتطوير الإستثمار في الجزائر**، الجزائر، دذ س ن، د ذص.

[2] علواش وردة، دراسة قياسية لأثر الإصلاحات الإقتصادية على البطالة في الجزائر، **الأكاديمية للدراسات الإجتماعية و الإنسانية**، عدد12، جوان 2014، ص 48.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **رد على الإستبيان الموجه للحكومات بشأن تنفيذ منهاج بيجين 1995 و نتائج الدورة الإستثنائية الثالثة و العشرين للجمعية العامة 2000**، د ذ س ن، ص4.

[4] Slimane bedrani, Algérie: l'agriculture, l'agro-alimentaire la pêche et le développement rural, **option méditerranéenne**, serie B, num 61, 2008, p 50.

إلا بعد إجراء عملية سبر الآراء لمعرفة إحتياجات السكان، و توجهاتهم، و تحديد طريقة إدماجهم في مساره.

تجدر الإشارة إلى أن برنامج التشغيل الريفي الثاني بدأ كقرض، لكن قرار رئيس الجمهورية القاضي بالتسديد المسبق للديون جعل تمويل البرنامج يتم من الجزائر بشكل كلي[1].

– **مشاريع تنموية ترعاها المنظمة العربية للتنمية الزراعية:** أطلقت المنظمة العربية للتنمية الزراعية برنامجا للحد من الفقر الريفي في الدول العربية، مع ربط هذا الهدف بمسألة الأمن الغذائي من خلال تقديم المساعدة للمزارعين الفقراء في المناطق الريفية بداية من سنة 2002، و قد كان للجزائر نصيب من هذه المبادرة من خلال إستفادتها سنة 2004 من برنامج المنظمة الهادف إلى تبادل الخبرات بين الدول العربية في مجال مكافحة الفقر الريفي، و التنسيق بين سياساتها في هذا المجال، و الذي سمح بإستفادة 90 مزارع جزائري من المشاريع الريادية التي ترعاها المنظمة، يضاف إليها مشاريع ريادية أخرى شرع في تنفيذها بداية من 2008، و مشروع دعم م و ت ف ر في كل من ولايتي خنشلة و أم البواقي، إلى جانب مشروع تفعيل دور المرأة الريفية[2].

– **مشروع التنمية الإقتصادية و الإجتماعية المحلية لشمال شرق الجزائر:** تم الإنطلاق في هذا المشروع سنة 2003 في إطار شراكة بين الجزائر و الإتحاد الأوربي، بهدف المساهمة في تنمية الأقاليم التي تعاني من تدني مستوى التنمية الإقتصادية و الإجتماعية في 50 بلدية، تتوزع على 6 ولايات واقعة في شمال شرق البلاد و هي: جيجل، سوق أهراس، باتنة، ميلة، بسكرة، و خنشلة، بغلاف مالي يقدر بـ 60 مليون أورو، يساهم الإتحاد الأوربي بنسبة 83% منها (ما يعادل 50 مليون أورو) ، أما 17% المتبقية فتتكفل بها الجزائر (10 مليون أورو)[3].

– **مشروع دعم الجمعيات الجزائرية للتنمية ONG2:** هو مشروع يندرج في إطار الشراكة مع الإتحاد الأوربي، تم الشروع فيه بعد إبرام إتفاقية للتمويل المشترك بين الجزائر و الإتحاد الأوربي في 7جانفي 2006، تتضمن مبلغا يقدر بـ 11 مليون أورو، يضمن الإتحاد الأوربي منها 10 مليون أورو، يوجه 6 مليون أورو منها في شكل دعم للجمعيات التي تنشط في مجال يصب في أحد أبعاد التنمية، لتعزيز مساهمتها في تحقيق التنمية في الجزائر، و قد سمح إطلاق هذا المشروع بإندماج 124 جمعية

[1] مقابلة أجرتها الباحثة مع المكلف بالمتابعة الإقتصادية لبرنامج التشغيل الريفي 2 بالمديرية العامة للغابات يوم 24-05-2017.

[2] جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الفقر الريفي في الوطن العربي و دور المنظمة العربية للتنمية الزراعية في الحد من آثاره**، الخرطوم، 2009، ص ص 16، 17.

أوشن فاروق، **تقييم آثار تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة في تحقيق التنمية الريفية المستدامة**، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية تخصص إدارة الأعمال الإستراتيجية للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف 1، 2015، ص 128.[3]

فيه، جسدت 131 مشروع تم تمويله بشكل مشترك بين الإتحاد الأوربي بنسبة 80% في كل مشروع، والباقي تضمنه وكالة التنمية الإجتماعية التابعة لوزارة التضامن الوطني.

توزعت هذه المشاريع على 38 ولاية، و عبر العديد من المناطق الريفية، تركز معظمها في مجال ترقية المرأة الريفية من خلال تمكينها من إكتساب المؤهلات اللازمة لإدماجها في الحياة الإقتصادية، إضافة إلى ترقية النشاطات الفلاحية، و القضاء على الفقر و التهميش من خلال رفع الدخل، بواسطة مساعدة الفئات الهشة على الإستفادة من مشاريع إقتصادية صغيرة[1].

إن هذا المشروع يمثل أحد أوجه تطبيق نظرية الشراكة في التنمية الريفية المشار إليها في الفصل الأول.

المطلب الثالث: سياسة التجديد الريفي و الفلاحي 2009- 2014

أولا: أطوار إطلاق سياسة التجديد الريفي: مرت سياسة التجديد الريفي بطورين:

الطور الأول: الطور التمهيدي لإطلاق سياسة التجديد، و يشمل بدوره مجموعة من المراحل:

1. مرحلة التشخيص و الإستشارة (2002 – 2003): شملت إجراء الدراسات الميدانية، و سبر الآراء لتحديد حاجات و مطالب السكان الريفيين، و على أساس هذه المعطيات تم تحديد الخطوط العريضة لإستراتيجية التنمية الريفية.

2. مرحلة صياغة مشروع الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة 2004: تولاها كل من الوزير المنتدب المكلف بالجماعات المحلية، و الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية، بهدف إحياء المناطق الريفية عن طريق تنشيطها إقتصاديا، بالإعتماد على مواردها الطبيعية والبشرية مع الأخذ بعين الإعتبار نقاط ضعف كل إقليم و إمكانياته[2].

3. مرحلة التنفيذ التجريبي للإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية 2004-2005، و إنجاز الولايات لإستراتيجياتها للتنمية الريفية، ليتم إستغلال معلومات المرحلة التجريبية في المراحل المقبلة.

4. المرحلة الرابعة 2006: تتضمن عرض سياسة التجديد الريفي على مجلس الحكومة في صيغتها النهائية، و تنصيب اللجنة الوطنية للتنمية الريفية، و تنصيب خلايا التنشيط الريفي على مستوى

[1] إعداد الباحثة بناءا على مسح قائمة الجمعيات المستفيدة من مشروع دعم الجمعيات الجزائرية للتنمية ONG2 و المعدة من طرف وزارة التضامن الوطني، عدد صفحات الوثيقة 201.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، **مسار التجديد الفلاحي و الريفي: عرض و آفاق**، مرجع سابق، ص 4.

الولايات في مارس 2006، يليها تنظيم ندوة الحكومة –الولاة في جوان 2006، ثم إنجاز وثيقة التجديد الريفي[1] في أوت 2006، والمصادقة عليها فيما بعد من طرف الرئيس في نفس السنة[2].

الطور الثاني: الطور العملي لسياسة التجديد الريفي

1. **المرحلة التحضيرية 2007:** تشمل إعداد كل ما تتطلبه عملية تنفيذ سياسة التجديد.
2. **مرحلة الترسيخ 2008:** تشمل تنفيذ البرنامج الوطني لتعزيز القدرات البشرية والمساعدة التقنية خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 2008 – 2010 ، من خلال تعبئة الموارد البشرية ذات الكفاءة على مستوى كل ولاية، لتبليغ المعارف المتعلقة بالتجديد الريفي للمعنيين بها.
3. **مرحلة تنفيذ سياسة التجديد الريفي 2009–2014:** يتم خلالها تهيئة الأقاليم الريفية من خلال المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة[3].

ثانيا: ركائز سياسة التجديد الريفي و الفلاحي: تعرف سياسة التجديد الفلاحي و الريفي بأنها سياسة تستهدف تحقيق أهداف إقتصادية و إجتماعية متكاملة، من خلال تنويع النشاطات الإقتصادية في المناطق الريفية و تجنب الإفراط في الإعتماد على القطاع الفلاحي لوحده في التشغيل، و رفع مستوى الدخل الفردي و الحد من النزوح[4]، مع تحديد سنة 2020 كتاريخ لرفع هذه التحديات[5]. تقوم هذه السياسة على ثلاث ركائز هي: التجديد الفلاحي و التجديد الريفي، الذين يدعما بركيزة ثالثة تلعب دورا حيويا لكليهما، و هي برنامج تعزيز القدرات البشرية و الدعم التقني:

1. **التجديد الريفي: الأهداف و المضمون**

التجديد الريفي هو برنامج موجه لتحسين وضع الأسر القاطنة في المناطق الريفية خاصة تلك التي تعاني من ظروف إقتصادية و إجتماعية عسيرة في الجبال، السهوب و الصحراء، من أجل تحقيق التنمية بشكل منسجم و متوازن بين مختلف هذه الأقاليم، و وضع حد للتهميش و الإقصاء من التنمية على أساس جغرافي من خلال تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة[6].

تتلخص أهداف سياسة التجديد الريفي في:

---

[1] فاطمة بكدي ، مرجع سابق، ص ص 193، 194.

[2] سعيدة بوسعدة، عادل مستوي، مساهمة القطاع الفلاحي في التنمية المحلية في الجزائر ولاية معسكر نموذجا، **مجلة المؤسسة**، ع 4، 2015، ص 64.

[3] فاطمة بكدي، مرجع سابق، ص 195.

[4] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، **مسار التجديد الفلاحي و الريفي: عرض و آفاق**، مرجع سابق، ص 6.

[5] نفس المرجع، ص 13.

[6] نفس المرجع، ص 6.

- إحياء المناطق الريفية من خلال تبني مدخل جديد يقوم على تكامل الجوانب الإقتصادية، الإجتماعية، الثقافية، البيئية و المؤسساتية، مع تجاوز المقاربات التقليدية التي تعتبر أن إحياء المناطق الريفية هو نتيجة حتمية لتزويدها بالمرافق و البنى التحتية[1].
- تحقيق التنمية المتوازنة و المنسجمة بين كل أقاليم البلاد بدون إقصاء أو تهميش، من خلال القضاء التدريجي على أشكال الفوارق الإقتصادية و الإجتماعية الإقليمية القائمة لأسباب تاريخية، و التي يحتمل أن تتوسع بفعل تنفيذ برامج التنمية القائمة على أساس إنشاء أقطاب للجاذبية[2]. يتم ذلك من خلال تحسين ظروف العمل في الريف، و إحياء نسيجه الإقتصادي عن طريق إستحداث قنوات لتنويعه، و تسهيل وصول السكان الريفيين إلى مختلف التسهيلات الإقتصادية (القروض، الدعم ..)، لإعطاء دفعة للإستثمارات في الريف، بشكل يوسع هامش الفرص الإقتصادية و الإرتقاء الإجتماعي أمام الأسر الريفية[3].
- دمج المناطق الريفية الأكثر عرضة للتهميش في الإقتصاد الوطني من خلال تثمين مواردها المحلية، و المواد المنتجة في هذه الأقاليم خاصة الفلاحية المؤهلة للتصدير[4].
- تدعيم القدرات الذاتية من أجل تحكم أفضل في عملية إندماج الجزائر في الإقتصاد الجهوي و العالمي.
- كبح موجات النزوح الريفي، و توفير شروط الهجرة العكسية.
- تقوية التماسك الإجتماعي من خلال تحقيق التنمية الإقتصادية و الإجتماعية المتوازنة.
- الحفاظ على الهوية و الخصوصيات الثقافية للبلاد، من خلال تهيئة و حماية المواقع الثقافية التاريخية، و التظاهرات التقليدية التي يمثل الريف أحد الأوعية الحاضنة لها.
- تعزيز الحكم الراشد المحلي من خلال توسيع قنوات المشاركة لكل الفاعلين المحليين[5].

تجد هذه الأهداف طريقها إلى التجسيد من خلال خمسة برامج تنفذ في الأقاليم الريفية:

[1] République algérienne démocratique et populaire, ministère délégué chargé du développement rural, **la stratégie nationale de développement rural durable**, juillet 2004, p8.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية، **التجديد الريفي**، مرجع سابق، ص 13.

[3] Ministère de l'agriculture et de développement rural**, la politique de renouveau de l'économie agricole et rural comme stratégie de réponse a la question de la sécurité alimentaire et de la cohesion sociale,** communication de DR rachid benaissa ministre de l'agriculture et de développement rural a l'école supérieure de guerre, Alger, 18-03-2009, p24.

[4] Ministère de l'agriculture et de développement rural**, présentation de la politique de renouveau rural en algérie et du programme quinquennal 2010-2014**, novembre 2010, p4 .

[5] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية، **التجديد الريفي**، مرجع سابق، ص 13.

- **برنامج حماية الأحواض المنحدرة للسدود:** يشمل حماية 34 حوض منحدر يمتد على مساحة تقدر 3,5 مليون هكتار واقعة في 25 ولاية، و تشمل 350 بلدية تضم 7 مليون نسمة.
- **برنامج مكافحة التصحر:** يشمل 30 ولاية و 338 بلدية على مساحة تقدر بـ 2,5 مليون هكتار.
- **برنامج تهيئة و توسيع الإرث الغابي:** يستهدف تحسين إنتاجية الغابات من خلال غرس 36.000 هكتار، وإنجاز أشغال غابية على مساحة تقدر بـ 118.500 هكتار.
- **برنامج حماية الأنظمة البيئية الطبيعية:** يمس 52 بلدية، و 35.000 أسرة ريفية، يشمل معالجة فضاء يغطي 188.000 هكتار، و يستهدف خلق 17.500 منصب عمل دائم.
- **توسيع المساحة الصالحة للزراعة عن طريق إستصلاح 230.000 هكتار**[1].

2. **التجديد الفلاحي:** نظرا للمكانة المتميزة التي لا تزال تتمتع بها الأنشطة الفلاحية في الإقتصاد الريفي في معظم مناطق البلاد، تم إدراج برنامج التحديث الفلاحي في إطار سياسة التجديد كمدخل لإنعاش الإقتصاد الريفي بهدف:

أ. تعزيز مساهمة الأقاليم الريفية في تحقيق الأمن الغذائي من خلال:

- تنشيط فلاحة مؤسساتية قوامها 400.000 مستثمرة فلاحية ذات قدرات تنافسية[2].
- تكثيف و عصرنة قائمة محددة من فروع الإنتاج، و التي تتعلق بالمواد ذات الإستهلاك الواسع من حبوب، بقول جافة، حليب، لحوم بيضاء و حمراء، طماطم صناعية، بطاطا، زيت الزيتون، تمور، (أصبح عددها فيما بعد 17 فرع)[3]، و مختلف الشتائل و البذور و المورثات، و ذلك من خلال توفير الشروط اللازمة لتحفيز الإستثمارات في هذه المجالات[4].
- وضع نظام ضبط المنتوجات الغذائية ذات الإستهلاك الواسع syrpalac بهدف ضمان إستقرار عرضها من جهة، و حماية مداخيل الفلاحين و المستهلكين من جهة أخرى، وذلك من خلال توسيع قدرات تخزين المنتوجات الفلاحية[5].

ب. رفع نسبة النمو السنوي لقطاع الفلاحة[1] من 6% خلال الفترة 2000–2008 إلى 8,3% خلال الفترة 2010 –2014.

---

[1] MADR, **présentation de la politique de renouveau rural en Algérie et du programme quinquennal 2010-2014**, op.cit, p p 6, 7.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية ، **التجديد الريفي**، مرجع سابق، ص 21.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، **مسار التجديد الفلاحي و الريفي: عرض و آفاق**، مرجع سابق، ص 22.

[4] نفس المرجع، ص 10 .

[5] MADR, **présentation de la politique de renouveau agricole et rural en Algérie et du programme quinquennal 2010-2014**, op.cit, p p 2,3.

ت. توفير 1.200.000 منصب عمل دائم خاصة في المناطق الريفية التي تعرف ندرة في فرص العمل، و في مصادر الدخل خارج قطاع الفلاحة[2].

3. **برنامج تقوية القدرات البشرية و المساعدة التقنية:** تم إقرار هذا البرنامج من أجل مساعدة مختلف الفاعلين على الإندماج بفعالية في تحقيق أهداف الركيزتين السابقتين، إدراكا من الدولة بدورهم المحوري في التنمية الريفية، من خلال زيادة الإستثمار في البحث، التكوين و الإرشاد، من أجل إستحداث تقنيات جديدة في الإنتاج و تطبيقها في المجال الإنتاجي، إضافة إلى عصرنة مناهج الإدارة الفلاحية، و تحسين القدرات و المؤهلات البشرية و المادية للمؤسسات المكلفة بتقديم الدعم، و كذا توسيع سبل تقديم الإستشارات و مرافقة الفئات المستهدفة، وتحسيسهم و تجنيدهم للمشاركة في تنفيذ البرامج من خلال تحسين العمليات الإتصالية بين الجهات الرسمية و الفاعلين على مستوى القاعدة[3].

يتعلق هذا البرنامج بمختلف الفئات التي يمكن أن تتدخل في التنمية من إطارات، منشطين، مسهلين، مرشدين، جمعيات، أساتذة التكوين المهني و التعليم العالي، رؤساء البلديات، و حاملي المشاريع.

ثالثا: مبادئ سياسة التجديد الفلاحي و الريفي: يراعى عند تنفيذ سياسة التجديد ميدانيا مجموعة من المبادئ التوجيهية تتلخص في:

- **مبدأ الإنصاف:** أي العدالة في توزيع نواتج السياسة التنموية، بشكل يلغي كافة أشكال الإقصاء و الإستبعاد في توزيع الموارد[4].
- **المرافقة:** أي مرافقة السكان المحليين من خلال تطوير أنماط و قنوات إتصال جديدة[5]، كمجموعات المرافقة للتنمية الريفية GADR.
- **الشراكة و المشاركة و التعاضد:**

أ. **الشراكة:** تعني تقاسم الإلتزامات لبلوغ أهداف مشتركة، و هي تتجسد على 3 مستويات:

- الشراكة من خلال عقود النجاعة بين الإدارة المركزية و المديريات الولائية لقطاع الفلاحة والتنمية الريفية.

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، **مسار التجديد الفلاحي و الريفي: عرض و آفاق**، مرجع سابق، ص 10.

[2] MADR, **présentation de la politique de renouveau agricole et rural en Algérie et du programme quinquennal 2010-2014**, op.cit, p p 2, 3.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، **مسار التجديد الفلاحي و الريفي: عرض و آفاق**، مرجع سابق، ص 8.

[4] سعيدة بوسعدة، عادل مستوي، مرجع سابق، ص ص 64، 65.

[5] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية، **التجديد الريفي**، مرجع سابق، ص 29.

- المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة: تشمل دمج عدة قطاعات تابعة لعدة مصالح في عملية التخطيط و إقتراح الحلول، و هو ما يعني تنسيق عدة فواعل لعملها مع بعضها (الإندماج أو التكامل)، من أجل تحقيق هدف مشترك يتمثل في إحياء الأقاليم الريفية.
- الشباك الوحيد على مستوى بنك الفلاحة و التنمية الريفية: يجسد من خلال شراكة ثلاثية الأطراف تشمل الدولة، البنك و المتعاملين، لتسهيل الوصول إلى الآليات التكميلية للقرض كالدعم، الضمان و المرافقة في إنجاز الإستثمارات.

ب. **التعاضد:** يتكامل مفهوم الشراكة مع مفهوم التعاضد الذي يعني أن إلتزام الفواعل بتحقيق أهداف مشتركة مع تقاسمهم للمخاطر، و هذا يظهر في مسألة التأمين و التعويض بدرجة كبيرة، ويترجم هذا المفهوم ميدانيا من خلال أعمال الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي[1].

ج.المشاركة: أُقِر هذا المبدأ بعد إستخلاص الدروس من تجارب الماضي حيث تبين أن جهود التنمية الريفية قد تعثرت منذ الإستقلال لعدة أسباب من بينها "عدم إنخراط السكان المعنيين بها" في التخطيط و تنفيذ المشروع[2]، لهذا جعلت الدولة من المشاركة الجماهيرية مبدأ رئيسي من مبادئ سياسة التجديد الريفي، بإقرار حق جميع المعنيين بالتنمية الريفية في المساهمة في تحقيقها.

- **اللامركزية:** تتجسد من خلال تحميل المسؤولية للفواعل المحلية في تحقيق التنمية الريفية.
- **الإستدامة البيئية:** تم تكريس هذا المبدأ في سياسة التجديد الريفي من أجل تكييفها مع إلتزامات الجزائر الدولية المتفق عليها في إطار قمة ريو ديجانيرو سنة 1992، و قمة جوهانسبوغ سنة 2002 فيما يتعلق بعقلنة إستغلال الموارد الطبيعية عند تلبية حاجات الجيل الحاضر مع المحافظة عليها و صيانتها بإعتبارها تمثل إرثا للأجيال القادمة، لهذا تضمنت سياسة التجديد الريفي تأكيدا على التسيير العقلاني للموارد الطبيعية، و حماية الثروات الغابية و الأحواض المنحدرة، إضافة إلى إستصلاح الأراضي و مكافحة التصحر كأهداف في حد ذاتها، و كعوامل يجب أن تراعى عند الإقدام على أي خطوة في منحى تحقيق أهداف سياسة التجديد[3].
- **الحوكمة:** تم التشديد على الإلتزام بها في مسار تحقيق التنمية الريفية من أجل الإستجابة للمتطلبات التي فرضها الإنضمام إلى الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، حيث إستدعى هذا الأمر إحداث عدة إصلاحات، أهمها إعادة تحديد أدوار الفاعلين في الفضاء الريفي والقطاع

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، **مسار التجديد الفلاحي و الريفي: عرض و آفاق**، مرجع سابق، ص ص 15، 16.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية، **التجديد الريفي**، مرجع سابق، ص 25.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، **مسار التجديد الفلاحي و الريفي: عرض و آفاق**، مرجع سابق، ص ص 6، 7.

الفلاحي، على غرار بنك الفلاحة و التنمية الريفية من أجل تسهيل الحصول على القروض، والديوان الوطني للأراضي الفلاحية لتسهيل عملية الحصول على العقار الفلاحي، إضافة إلى تنشيط دور المجالس ما بين المهن حسب الفروع و الأقطاب الجهوية، و إنشاء خلايا التنشيط الريفي كفضاءات لتقديم المعلومات، و مناقشة المشاكل و الصعوبات التي تعترض سكان الأرياف، مع الحرص على إشراكهم في إقتراح حلول لها[1].

- **مفهوم الإقليم الريفي:** أقرت سياسة التجديد الريفي لإحداث قطيعة مع الفكرة التي لطالما سادت و أعاقت تنمية الريف من خلال إعتباره مجرد فضاء مكمل للمدينة، تتحدد هويته و أهميته بممارسة النشاط الفلاحي فحسب. فالنظرة الجديدة تنطلق من إعتباره كيان جغرافي و إقليمي متنوع وذو إمكانيات متمايزة و ديناميكيات خاصة، لهذا أصبح مفهوم "الإقليم الريفي" لب سياسة التجديد الريفي، و أصبحت مختلف التدخلات تتم على أساسه[2].

إن هذه المبادئ تعكس عناصر التجديد التي على أساسها سميت سياسة "التجديد الريفي" بهذا الإسم.

رابعا: التدابير التدعيمية لسياسة التجديد الفلاحي و الريفي 2011

إلى جانب سياسة التجديد الريفي و كإمتداد له، و سعيا لتدعيم تحقيق أهدافه و تشجيع النشاطات المنشأة للثروة، صادق مجلس الوزراء في إجتماعه المنعقد في 22 فيفري 2011 على الإقتراحات التي قدمتها وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، في ظروف وطنية و إقليمية إستثنائية تميزت بتنامي مخاطر تهميش الشباب، لذلك تركزت مقترحات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية على تفعيل الإنتاج الفلاحي من خلال **تشبيب القطاع**، مع الحرص على إستحداث مناصب عمل.

تدور هذه الإقتراحات على أربعة محاور:

المحور الأول: تنمية منظومة الإنتاج و الضبط: يتفرع عنه ثلاثة برامج:

- **توسيع القاعدة الإنتاجية الفلاحية:** من خلال إنشاء 20.000 مستثمرة فلاحية و أخرى لتربية المواشي على الأراضي غير المستغلة التابعة للأملاك الخاصة للدولة أو للخواص في الهضاب العليا و الجنوب، مع إمكانية رفعها إلى 100.000 مستثمرة جديدة، يعفى مستحدثوها من دفع الإتاوة المرتبطة بالإمتياز على إستغلال الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة لمدة 10 سنوات، بإعتبارها

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، **مسار التجديد الفلاحي و الريفي: عرض و آفاق**، مرجع سابق، ص 14.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية، **التجديد الريفي**، مرجع سابق، ص 25.

فترة ضرورية للقيام بعملية الإستصلاح، قابلة للتمديد إلى السنوات الأولى للدخول في مرحلة الإنتاج، كخطوة تدعيمية للعمليات المباشر فيها في إطار القانون 10-03، المحدد لكيفيات إستغلال الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة[1].

- **تطوير أنظمة ضبط المواد الفلاحية و الحيوانية:** من خلال تطوير الشعب المختلفة، وتوطيد الروابط التعاقدية بين الفاعلين في مختلف مكونات الشعبة الواحدة، خاصة بين الصناعيين والفلاحين بهدف زيادة الإنتاج، و تحقيق الوفرة في المواد الفلاحية.
- **تحسين الخدمات المرتبطة بالفلاحة و تربية المواشي.**

المحور الثاني: إستعمال أجهزة ذات أهداف إقتصادية، إجتماعية و بيئية: تتمثل في المشاريع الجوارية.

المحور الثالث: تعزيز النشاطات ذات المنفعة العامة: تشمل هذه النشاطات مكافحة التصحر، التشجير و معالجة الأحواض المنحدرة و الأنظمة البيئية.

المحور الرابع: تحسين الإدارة الفلاحية و الغابية و تقريبها من سكان الأرياف: من خلال إنشاء 56 قسم فرعي فلاحي جديد، و 37 مقاطعة غابية على مستوى الدوائر، إضافة إلى تدعيم المندوبيات الفلاحية البلدية، و ذلك بالتعاون مع وزارة الداخلية و الجماعات المحلية[2].

يسمح تنفيذ هذه البرامج بإستحداث مناصب عمل بشكل يدعم المناصب التي يتم إستحداثها في إطار برنامج التشغيل الفلاحي و الريفي.

---

[1] وزارة الفلاحة و التنمية الريفية ، **مقترحات وزارة الفلاحة و التنمية الريفية لتفعيل الإنتاج الفلاحي عن طريق التشبيب و إستحداث مناصب شغل**، 27 فيفري 2011، ص ص 2، 3.

[2] نفس المرجع، ص ص 4،6.

المبحث الثالث: تنفيذ سياسة التنمية الريفية في الجزائر: الأدوات و الأطر

تطلب تنفيذ سياسة التنمية الريفية تبني خيار المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة كأداة لبلوغ الأهداف المسطرة، مع تعبئة الموارد المالية، البشرية و توفير الإطار التشريعي و المؤسساتي المناسب لذلك، مع الحرص على متابعة التنفيذ بتسخير نظام معلوماتي حديث مخصص لهذا الغرض.

المطلب الأول: أدوات تنفيذ سياسة التنمية الريفية في الجزائر

أولا: المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة م ج ت ر م ppdri

تمت المبادرة بها كفكرة سنة 2002، و تطبيقها بصفة تجريبية تدريجيا، ليتم تعميمها سنة 2009، و هي تمثل أدوات لمباشرة العمل ضمن برامج التنمية الريفية على مستوى الإقليم، يتم إعدادها بشكل تساهمي مهيأ من قبل الفاعلين المحليين للإقليم المعني (رئيس الدائرة، و رئيس المجلس الشعبي البلدي، خلايا التنشيط الريفي للبلديات المكونة بدورها من إطارات من مختلف المجالات، المسهلين) ، وتخضع للمصادقة بقرار لا مركزي[1]. و هي تجسد في الولاية التي تنفذ فيها سياسة التنمية الريفية للولاية.

كما تعرف **م ج ت ر م** بأنها مشاريع جامعة و متكاملة، تتميز ببنائها تصاعديا نتيجة التعاون بين مصالح الإدارة، المنخبين المحليين، المواطنين و المنظمات الريفية، و بتكاثف جهود الفواعل العمومية والخاصة في تجسيدها، و هي تدور حول مواضيع محددة لإنجاز إستثمارات ذات إستعمال جماعي (مدارس، شق الطرق، تجهيز قاعات العلاج)، تمول من ميزانيات قطاعات الولايات و البلديات والمخططات البلدية للتنمية، و إستثمارات ذات إستعمال فردي لأشخاص طبيعيين (حفر آبار، إنشاء وحدات لتربية الحيوانات)، تمول ذاتيا و باللجوء إلى مختلف الترتيبات الموجهة لدعم الإستثمار[2].

تبنى هذه المشاريع حول أربعة مواضيع جامعة تمثل بدورها محاور سياسة التجديد الريفي هي:

- تحسين ظروف الحياة و نوعيتها في الريف من خلال عصرنة القرى و المجمعات الصغيرة تغطي ستة ملايين نسمة من خلال تزويدها بكل الخدمات و المرافق.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية، **بداية تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة، أداة بيداغوجية للمشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة**، ديسمبر 2007، ص 10.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **القانون رقم 10-02 المؤرخ في 29 يونيو 2010 المتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم**، مرجع سابق، ص ص 99، 100 .

- تنويع الأنشطة الإقتصادية في الوسط الريفي (السياحة الريفية، الصناعة التقليدية، تحويل المواد الفلاحية، الطاقة المتجددة، تكنولوجيا الإعلام و الإتصالات)، و محاولة القضاء على العمل الهش، مما يسمح بتحسين جاذبية الأقاليم الريفية للشباب و الأفراد عامة.
- حماية و تثمين الموارد الطبيعية: من خلال مكافحة التصحر، حماية الأحواض المنحدرة، مكافحة إنجراف التربة في المناطق الجبلية، و حماية الواحات[1].
- تثمين و حماية التراث الريفي المادي و غير المادي (الأشكال العمرانية، الحفاظ على المواقع والمنتجات التاريخية و الثقافية، تثمين التظاهرات التقليدية)[2].

يظهر البعدين التشاركي و التصاعدي لـ **م ج ت ر م** في كيفية بناءها نظريا، إذ تنبثق المشاريع من فكرة يطرحها فرد أو مجموعة أفراد، أسرة، منظمة محلية، أو المجلس الشعبي البلدي أمام خلية التنشيط الريفي للبلدية أو الدائرة، التي تعمل على تعبئة الوسائل لصياغة المشروع، بعدها يقوم رئيس الدائرة بوضع المعلومات الموجودة في نظام المساعدة على إتخاذ القرار تحت تصرف طاقم المشروع، لتمييز إقليم المشروع و رسم أهم رهانات التنمية، ثم يقوم رئيس الدائرة بتبليغ عناصر التجديد الريفي للولاية لوضع إنسجام بين المشروع و إستراتيجية التنمية الريفية للولاية، بعدها يتم تنصيب فريق المشروع المكون من منشط يعين من طرف المواطنين أو المجلس الشعبي البلدي، و مسهل المشروع معين من طرف رئيس الدائرة من بين أعضاء خلية التنشيط للبلدية، إضافة إلى المتطوعين الراغبين في المشاركة في المشروع، حيث يستفيد هذا الفريق من تكوين لتأهيلهم لمتابعة المشروع بكل أطواره [3] .

كما تتولى خلية التنشيط الريفي للبلدية صياغة ملف المشروع، المكون من مؤشرات تقييمه (مؤشر التنمية الريفية المستدامة)، ليتم بعدها عرضه على الجهة المعنية به للحصول على موافقتها، والتي يعبر عنها بمحضر مخصص لذلك، ليرفع المشروع إلى اللجنة التقنية للدائرة التي تتولى دراسته، و المصادقة عليه من النواحي المالية و التقنية[4]، تليه مرحلة الموافقة عليه من قبل الوالي، و بناءا على هذه الموافقة تلزم الهيئات المعنية بضمان جميع العمليات من طرف صناديق الدعم المتخصصة، ومن طرف الموارد المخصصة في البرامج القطاعية للتنمية، والبرامج البلدية للتنمية الخاصة بالمشاريع الجوارية[5].

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية، **التجديد الريفي**، مرجع سابق، ص ص 83، 84.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **القانون رقم 10-02 المؤرخ في 29 يونيو 2010 المتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم** ، مرجع سابق، ص ص 99،100.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية **: بداية تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة: أداة بيداغوجية للمشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة** ، مرجع سابق، ص ص 22، 23.

[4] نفس المرجع، ص ص 28، 29.

[5] نفس المرجع، ص 30.

إن الإعتماد على المنهج التشاركي للمواطنين في بناء المشاريع الجوارية لا يعني أن أي مشروع يقترح يتم تجسيده، لأن عدد هذه المشاريع محدد مسبقا، و موزع على الولايات وفق مراحل زمنية مضبوطة و موثقة في عقود النجاعة الموقعة بين وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، و مديريات الفلاحة، ومصالح الغابات، حيث تبين إحصائيات وزارة الفلاحة و التنمية الريفية أنها برمجت خلال الفترة الممتدة ما بين2005-2009 ما يعادل 9124 مشروع جواري، يخص 807.173 أسرة، تغطي 5.200.000 نسمة موزعين على 1318 بلدية، تشمل 9901 قرية[1]، أما في الفترة 2009- 2014 فقد تقرر تنفيذ 12.148 مشروع، موزع على 903 بلدية، 4.221 قرية و 1.114.420 أسرة ريفية تشمل بدورها 6.687.500 نسمة[2]، تتوزع هذه المشاريع حسب مواضيعها و السنوات التي تنفذ في إطارها كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم 9 : توزيع المشاريع الجوارية للتنمية الريفية حسب المواضيع و سنوات تنفيذها.

البرامج	2009	2010	2011	2012	2013	2014	المجموع
عصرنة القرى و تحسين الظروف المعيشية في الريف	252	279	280	274	264	259	1608
تنويع الأنشطة الإقتصادية في الريف	556	577	594	594	582	564	3467
حماية و تثمين الموارد الطبيعية	1013	1031	1052	152	1039	1019	6205
حماية و تثمين التراث الريفي المادي و اللامادي	128	141	157	157	150	135	868
المجموع	1949	2027	2083	2077	2035	1977	12148

Source: http://www.dgf.gov.dz

يتضح من خلال الجدول أن المشاريع المتمحورة حول حماية و تثمين الموارد الطبيعية إستحوذت على أكبر عدد من المشاريع الجوارية للتنمية الريفية، تليه المشاريع المكرسة لتنويع الأنشطة الإقتصادية في الريف، يأتي هذا تناسقا مع البرامج التي تمحورت حولها سياسة التجديد الريفي و المشار إليها سابقا، وتدعيما لبعد الإستدامة في التنمية حفاظا عليها للأجيال القادمة.

ثانيا: النظام الوطني للمساعدة على إتخاذ القرار في التنمية الريفية SNADDR: يقوم هذا النظام على وجود قاعدة معطيات تتضمن تشخيص دقيق لمستوى التنمية من خلال تحديد الإمكانيات المتوفرة،

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية، **التجديد الريفي،** مرجع سابق، ص82.
[2] Direction générale des forêts, **impact des PPDRI entre 2009-2014,** alger, 2016.

و الوضع التنموي في كل بلدية، ولاية، منطقة طبيعية، منطقة تخطيط، منطقة كبرى إضافة إلى المستوى الوطني في شكل معطيات إحصائية، خرائط موضوعاتية، و موقعية و مؤشرات، تغطي الأبعاد الإقتصادية، الإجتماعية و البيئية، و التي تشكل عند هيكلتها مؤشر التنمية الريفية المستدامة[1]، وهي قابلة للتحيين من طرف المصالح الإدارية ذات الصلة بعالم الريف و الفلاحة، كالمحافظة الوطنية للغابات بالنسبة لـ م ج ت ر م، و الديوان الوطني للأراضي الفلاحية بالنسبة للعقار الفلاحي.

تكمن أهمية هذا النظام في السماح بمتابعة تسيير النشاطات، و رصد الإنجازات، و تحديد درجة التقدم في عقود النجاعة، و ما يرتبط بذلك من تغير في مستوى التنمية، إضافة إلى كشف الإختلالات والتفاوتات بين المناطق الريفية و الحضرية[2]. مع إتاحة هذه المعطيات للمتواجدين على مستوى مراكز إتخاذ القرار بشكل يساعدهم على تحديد الأولويات التنموية، و إعداد البرامج و توجيهها وفقا لتلك الأولويات.

ثالثا: النظام المعلوماتي لبرنامج دعم التجديد الريفي psrr–si: هو نظام إعلامي آلي تم إبتكاره سنة 2007 من طرف الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية، وإتاحته على الموقع www.madr.gov.dz من أجل إستخدامه كأداة لإجراء عمليات المتابعة و تقييم م ج ت ر م منذ صياغتها إلى إنجازها، من قبل كل الولايات (على مستوى اللجان التقنية و خلايا التنشيط الريفي للبلديات)، بواسطة رموز الإدخال لكل الفاعلين المشاركين في إبتكار و تسيير المشاريع الجوارية، و يعد إستعمال هذا النظام من طرف الولاية معيارا أساسيا للوصول إلى الموارد المالية التي يتم الفصل فيها في إطار قوانين المالية.

كما يمكن لوزارة الداخلية، وزارة المالية و الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية، و أعضاء اللجنة الوطنية للتنمية الريفية الإعتماد عليه في عمليات المتابعة و التقييم، و في مشاهدة الوسائل الإيضاحية، كالجداول المتعلقة بالإنجازات المادية و المالية حسب حالة المشروع، موقعه، و موضوعه[3].

رابعا: عقود النجاعة: هي وسيلة للمتابعة تأخذ شكل عقود يتم توقيعها مع كل ولاية من ولايات الوطن، لإعداد حصيلات قطاع الفلاحة و التنمية الريفية على المستويين المحلي و الوطني في كل الفروع ومجالات التدخل، و ذلك خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى 2014، و هي صنفين:

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية، **التجديد الريفي**، مرجع سابق،ص 77، 78.
[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، **مسار التجديد الفلاحي و الريفي عرض و آفاق**، مرجع سابق، ص 17.
[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية، **بداية تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة، أداة بيداغوجية للمشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة**، مرجع سابق، ص 34.

- عقود النجاعة للتجديد الفلاحي: يتم التوقيع عليها مع مديريات المصالح الفلاحية، و تتمحور حول تحديد أهداف الإنتاج سنويا إستنادا لخصوصيات و إمكانيات كل ولاية، و يتم تقييم الأداء وفقا للتغيرات في معدل الإنتاج الزراعي و الإنتاجية.
- عقود النجاعة للتجديد الريفي: يتم التوقيع عليها مع محافظات الغابات، تقوم على تحديد المساحات الريفية المعنية بـ م ج ت ر م، و الأسر المستفيدة منها، و تحديد أثرها في توسيع الإنتاج، و حماية الموارد و تثمينها، و عدد مناصب العمل التي يسمح المشروع بإستحداثها[1].

المطلب الثاني: الإطار التشريعي و المؤسسي لتنفيذ سياسة التنمية الريفية في الجزائر

أولا: الإطار التشريعي

رافق عملية وضع معالم سياسة التنمية الريفية في الجزائر التفكير في وضع "**قانون الريف الجزائري**"، مكون من مجموعة قوانين تنظم كل المجالات التي تنطوي عليها الأقاليم الريفية، و تكرس مبدأ التمييز الإيجابي من خلال الأخذ بعين الإعتبار الإختلاف بين الأقاليم الريفية و الحضرية عند التشريع، غير أن هذا القانون لم يتعدى مرحلة طرحه كفكرة فقط بسبب كثرة المجالات التي يجب أن تتدخل فيه، و صعوبة التنسيق ما بين القطاعات، و ما تجسد في الواقع يقتصر على ما تضمنه الأمر 01-03 المتعلق بتطوير الإستثمار، الذي كرس مفهوم "الأقاليم التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة"، و أدرجها ضمن النظام الخاص في مجال ترقية الإستثمار، إلى جانب قوانين لتنظيم القطاع الفلاحي، و التي إنطلق القائمون على تشريعها من فكرة مفادها أن تنظيم الجوانب التي يغطيها هذا القطاع سيسمح بإزالة بعض العراقيل التي تعيق تحقيق التنمية الريفية، و تتلخص هذه القوانين في:

1. **القانون 08-16 المؤرخ في 8 أوت 2008 المتضمن قانون التوجيه الفلاحي:** يتضمن هذا القانون تحديد عناصر توجيه الفلاحة الوطنية لتحقيق أهداف م و ت ف ر و سياسة التجديد الفلاحي، إضافة إلى حماية الأراضي، و عقلنة إستعمال الموارد المائية ذات الإستغلال الفلاحي من خلال تطوير مجموعة من الأدوات، حددها القانون في[2]:

- أدوات التوجيه الفلاحي: تشمل مخططات التوجيه الفلاحي المؤسسة على مستوى المنطقة، الولاية، و الوطن على المديين المتوسط و الطويل كإطار مرجعي للإستغلال العقلاني للفضاءات

[1] آمال حفناوي، **مشاريع الجزائر الإستثمارية في القطاع الفلاحي ضمن برامج النمو و الإنعاش الإقتصاديين**، المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الإستثمارات العامة و إنعكاساتها على التشغيل و الإستثمار و النمو الإقتصادي خلال الفترة 2001-2014، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية، جامعة سطيف 1، 11-12 مارس 2012، ص 20.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **القانون رقم 08-16 المؤرخ في 8 شعبان 1429 الموافق لـ 3 أوت 2008 و المتضمن التوجيه الفلاحي**، الجريدة الرسمية، العدد 46، 10 أوت 2008، ص 5.

الفلاحية و المحافظة عليها، كما تنطوي هذه الأدوات على المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، و أدوات لتأطير العقار الفلاحي تشمل إستحداث آليات لتحديده بدقة، كإعداد خريطة للأراضي الفلاحية و الأراضي ذات التوجه الفلاحي، مع العمل على فهرستها.

- أحكام خاصة بالعقار الفلاحي: تشمل تكريس الإمتياز كنمط لإستغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة، مع منع الإستعمالات غير الفلاحية للأراضي المصنفة على أنها فلاحية أو ذات وجهة فلاحية، إضافة إلى إستحداث آلية تجميع الأراضي لتجنب تفتيت الأراضي الذي ينعكس سلبا على الإنتاج، و تنفيذ مخطط شغل الأراضي لتسهيل تنفيذ التهيئات الريفية، ومختلف الأشغال المرتبطة بها كالري، التطهير، المواصلات و فك العزلة عن المستثمرات.
- تدابير لتثمين الإنتاج الفلاحي و حماية الثروة الحيوانية و النباتية بغرض حماية التنوع البيولوجي، إضافة إلى ضبط المنتجات الفلاحية لتحقيق التوازن بين العرض و الطلب، بشكل يسمح بحماية مداخيل الفلاحين، و القدرة الشرائية للمستهلكين.
- تأطير النشاطات الفلاحية من خلال إستحداث تدابير متعلقة بالتنظيمات المهنية الفلاحية التي يمكن إنشاؤها، تضاف إلى تدابير أخرى تخص حماية المستثمرين الفلاحيين من خلال إلزام المستفيدين منهم من دعم الدولة بإكتتاب عقود تأمين، لتمكينهم من الإستفادة من مساعدات الدولة في حالة وقوع كوارث طبيعية.
- التأطير العلمي و التقني، و تشجيع البحث و التكوين و الإرشاد، و التمويل لتأهيل الفلاحين[1].

يظهر من خلال الأدوات التي تضمنها قانون التوجيه الفلاحي أنه قانون متكامل لتضمنه كل أبعاد التنمية المستدامة، إذ يظهر البعد الإقتصادي في تشجيع الإنتاج، و الإجتماعي في حماية كل من المنتجين و المستهلكين، أما البيئي فيظهر في المحافظة على الإمكانيات الطبيعية من أراضي و ثروات نباتية و حيوانية، الأمر الذي يؤهله للمساهمة بفعالية في تحقيق التنمية الريفية المستدامة في الجزائر.

2. **القانون رقم 10-03 المؤرخ في 15 أوت 2010 المحدد لشروط و كيفيات إستغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة بالدولة:** شرع هذا القانون كتكملة للبعد العقاري الذي تضمنه قانون التوجيه الفلاحي، حيث تضمن إعادة التأكيد على الإمتياز كشكل لإستغلال الأراضي الفلاحية، و عرفه بأنه عقد تمنح بموجبه الدولة شخصا طبيعيا من جنسية جزائرية – المستثمر صاحب الإمتياز- حق

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **القانون رقم 08-16 المؤرخ في 8 شعبان 1429 الموافق لـ 3 أوت 2008 و المتضمن التوجيه الفلاحي**، مرجع سابق، ص ص 7،13.

إستغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة، و مختلف الأملاك السطحية المرتبطة بها كالمباني، منشآت الري، و الأغراس، لمدة أقصاها 40 سنة قابلة للتجديد مقابل دفع إتاوة سنوية، ويمنح الإمتياز لأعضاء المستثمرات الفلاحية الفردية و الجماعية الذين إستفادوا سابقا من أحكام القانون 87-19 المؤرخ سنة 1987 ، و الحائزين على عقد رسمي مشهر في المحافظة العقارية، أو بقرار من الوالي[1]، كما كرس القانون 10-03 أحقية هؤلاء المستثمرين في إبرام شراكات مع أجانب للإستفادة من الخبرة الأجنبية، إضافة إلى الإقرار بحقهم في إنجاز السكنات الريفية، و في توريث الأرض أو التنازل عنها للديوان الوطني للأراضي الفلاحية الذي يتولى تأجيرها لمن يخدمها[2].

إلى جانب القوانين السابقة، تم إصدار عدة تشريعات أخرى من بينها المنشور الوزاري المشترك رقم 191 المؤرخ في 29 مارس 2011 المتعلق بنزع أراضي فلاحية لإنجاز تجهيزات عمومية، تضمن نظاما يسير نزع الأراضي الفلاحية لإستعمالها كوعاءات عقارية لإقامة مختلف التجهيزات العمومية ذات المصلحة العامة[3]، بهدف تسهيل إنجاز هذه الأخيرة كونه يمثل جانب مهم من جوانب التنمية الريفية دون إثارة أي منازعات عقارية.

ثانيا: الإطار المؤسساتي:

إقتضى تنفيذ سياسة التنمية الريفية في الجزائر تعبئة مجموعة من المؤسسات على المستويين المحلي والوطني، بغرض ضمان السير الحسن لعملية تنفيذ السياسة، و تقييمها و متابعتها و المحافظة في نفس الوقت على التواصل بين القمة و القاعدة، تتمثل هذه المؤسسات في:

الهيئات المحلية: تشمل:

- البلديات: تلعب دورا في إعداد م ج ت ر م من خلال المساهمة في صياغتها، و تمويل المشاريع الجوارية ذات الإستعمال الجماعي من ميزانية البرنامج البلدي للتنمية المخصص للمشروع الجواري للتنمية الريفية المندمج pcd dr.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **القانون 10-03 المؤرخ في 18 أوت 2010 الموافق لـ 8 رمضان 1431 المحدد لشروط وكيفيات منح الإمتياز**، الجريدة الرسمية، عدد46، ص5.

[2] لبندة رزقي، **ترشيد إستغلال العقار الفلاحي و دوره في سد الفجوة الغذائية و تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر من خلال البرامج التنموية 2001-2014**، الملتقى الدولي التاسع حول إستدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات و التحديات الإقتصادية الدولية ، جامعة الشلف، 23-24 نوفمبر 2014، ص 9.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، **مسار التجديد الفلاحي و الريفي عرض و آفاق**، مرجع سابق، ص 26، 27.

– الولاية: يظهر دورها في إعداد مخطط التنمية على المدى المتوسط، و في المصادقة على المشاريع الجوارية من قبل لجنتها التقنية بعد التحقق من مطابقة المشاريع مع الترتيبات القانونية المحددة، و كذا تحديد إمكانية تمويل المشروع[1].

تدعيما لدور هذه الجماعات المحلية، تقرر إنشاء ما يلي:

- **مجموعات المرافقة للتنمية الريفية GADR:** هي مجموعات تتأسس على مستوى الولايات، تتكون من 3 إلى 5 أفراد، ظهرت الحاجة إلى إنشائها بعد أشهر من إطلاق المشاريع الجوارية للتنمية الريفية لسد الثغرات المؤسساتية التي تميز البنى المسخرة لتحقيق التنمية الريفية، ولتجاوز الطابع الفئوي الذي يطبع عمل الجمعيات بشكل يحول دون تمثيلها لكل شرائح المجتمع، وللصعوبات التي تواجهها الجمعيات في تحديد الحاجات و الفرص الموجودة في الإقليم، وتحديد الدعم المناسب لها، لهذا تأتي هذه المجموعات كفضاءات للإستماع، الإرشاد والتفاوض ومساعدة حاملي المشاريع على تجاوز العراقيل التي تعترضهم، إضافة إلى تنسيق أعمال وتدخلات المصالح التقنية التابعة لمختلف الوزارات الشريكة.
- **خلية مرافقة التنمية الريفية CADER:** هي خلية وطنية تقوم بمرافقة الهيئات المكلفة بالتنمية الريفية من خلال تمكينها من أداء وظائفها فيما يتعلق بتسيير الموارد المالية، البشرية و التقنية، وتبادل الخبرات فيما بينها، إضافة إلى التكفل بالمسائل التي لم تتمكن مجموعات المرافقة للتنمية الريفية من حلها على مستواها[2].

إلى جانب الجماعات المحلية السابقة، تم تعبئة عدة هيئات أخرى تختص في مجالات محددة مثل تلك الموزعة حسب المناطق الطبيعية و المتمثلة في المحافظة السامية لتطوير السهوب، محافظة تطوير الزراعة في المناطق الصحراوية، إضافة إلى هيئات أخرى كمحافظات الغابات، المؤسسة الجزائرية للهندسة الريفية، و الديوان الوطني للأراضي الفلاحية الذي يتولى تنظيم كل المسائل المتعلقة بالعقار الفلاحي.

أما اللجان و الهياكل المستحدثة لمتابعة تنفيذ السياسة و تقييمها من قبل القمة، إضافة إلى تعزيز عملية التواصل بينها و بين القاعدة، و المبادرة بإتخاذ القرارت الملائمة كلما إقتضت الحاجة ذلك فهي:

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية، **بداية تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة، أداة بيداغوجية للمشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة**، مرجع سابق، ص ص 30، 31.

[2] République algérienne démocratique et populaire, ministère délégué chargé de développement rural, **stratégie national de développement rural durable**, op.cit, p p14, 15.

- **اللجنة الوطنية للتنمية الريفية:**

هي لجنة متكونة من ممثلي 21 وزارة، تم تنصيبها من طرف رئيس الحكومة في مارس 2006 بغرض:

- تنسيق التدخلات القطاعية تكريسا للإندماج القطاعي على المستوى المحلي[1].
- تحليل تقارير السلطات المحلية حول ظروف بداية تنفيذ سياسة التجديد الريفي، و أثر سياسات الدعم و تحديد العراقيل المواجهة، و إقتراح التسويات اللازمة عند الضرورة.
- إقتراح التدابير ذات الطابع الإقتصادي والإجتماعي، بغرض تطوير مؤشر التنمية الريفية المستدامة.
- إعداد تقرير سنوي لتقييم سياسة التجديد الريفي.
- تقييم أدوات بداية تنفيذ سياسة التجديد الريفي، و إقتراح أساليب جديدة تتلاءم مع طبيعة الأقاليم.

تعتمد هذه اللجنة في أدائها لهذه المهام على النظام المعلوماتي لدعم التجديد الريفي، و النظام الوطني للمساعدة على إتخاذ القرار.

- **مرصد التنمية المندمجة للأقاليم:**

يتولى متابعة و تقييم و تبليغ الحكومة بالتطورات الإقتصادية و الإجتماعية المنجزة على مستوى الأقاليم على أساس مؤشر التنمية الريفية المستدامة، حيث تقوم كل الإدارات و الهيئات العمومية المعنية بتزويد المرصد بالمعلومات المتعلقة بالأوضاع الإقتصادية و الإجتماعية للأقاليم المعنية، بشكل يسمح بتشكل قاعدة بيانات تلجأ إليها الحكومة[2].

- **المجلس الأعلى للتنمية الفلاحية و الريفية:**

هو مجلس موضوع تحت وصاية الوزير الأول، يتكون من ممثلين عن القطاعات الوزارية ذات العلاقة بقطاع الفلاحة و التنمية الريفية، و ممثلين عن الهيئات و التنظيمات المهنية و النقابية، إضافة إلى خبراء و باحثين و مختصين في مختلف المجالات ذات الصلة بالقطاع الفلاحي، يتمتع المجلس بوظيفة إستشارية تتمثل في إبداء الآراء و التوصيات في كل الجوانب المتعلقة بالتنمية الريفية و الفلاحية، كما يمثل فضاء للحوار و التشاور و تقديم الإقتراحات[3].

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية، **التجديد الريفي**، مرجع سابق، ص 51.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية ، **بداية تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة، أداة بيداغوجية للمشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة**، مرجع سابق، ص ص36، 37.

[3] ج ج د ش، **القانون 08-16 المؤرخ في 1 شعبان 1429 الموافق لـ 3 أوت 2008 المتضمن التوجيه الفلاحي**، مرجع سابق، ص13.

- **اللجنة الوطنية للتجديد الفلاحي و الريفي:**

تم تنصيبها في بداية 2012 على مستوى كل الولايات، تضم مجموعة من الفاعلين و هم: الإدارات المحلية، المهنيين، و المتعاملين في تنسيق برامج التجديد الفلاحي و الريفي[1].

المطلب الثالث: تأهيل الموارد البشرية الريفية كدعامة لتنفيذ سياسة التنمية الريفية

إقتضى المضي قدما في التجسيد الميداني للبرامج السابقة تحديث و تعبئة مؤسسات التكوين بمستوياتها المختلفة، و توسيع مهامها من أجل المساهمة بفعالية في تحقيق التنمية الفلاحية و الريفية، فعلى مستوى التعليم العالي، و في إطار تنفيذ برنامج تعزيز القدرات البشرية و التقنية، تمت إعادة تأهيل دور المعهد الوطني للإرشاد الفلاحي في مجال الإتصال و الإعلام و تقديم المشورة للفلاحين، و تنشيط دور المعهد الوطني الجزائري للأبحاث الزراعية، و المعهد الوطني للبحث الزراعي في مجال إجراء البحوث لتوظيف مخرجاتها ميدانيا، إضافة إلى إعادة تأهيل المكتب الوطني للدراسات الخاصة بالتنمية الريفية[2]، من خلال تشكيل شبكة وطنية لمصالح الدعم التقني بالإتفاق مع 250 مكتب دراسات وإستشارات فلاحية كانت آنذاك قيد التجسيد، بهدف مواكبة متطلبات المرحلة الجديدة[3].

أما في مجال التكوين المهني، فقد تم بالموازاة مع إطلاق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، فتح فروع جديدة لمراكز التكوين المهني في الأقاليم الريفية، بلغ عددها 172 فرع خلال الموسم 2002 –2003 ، أضيفت إلى391 فرع موجود من قبل، مع إتخاذ تدابير إستثنائية لصالح الفتيات الريفيات مراعاة لظروفهن، و سعيا لتفعيل دورهن الإقتصادي، حيث تم تعزيز عملية فتح فروع جديدة للتكوين في الأرياف بنص تنظيمي يكرس حق الفتيات القاطنات في مناطق معزولة، و اللائي يعشن في وضعية إقتصادية و إجتماعية صعبة في الإستفادة من إجراءات إستثنائية تتعلق برفع سن ترشحهن للتمهين من 25 إلى 30 سنة[4].

جدير بالذكر أن الحصول على تكوين و شهادة يعتبر شرطا مسبقا للحصول على الدعم العمومي في إطار المشاريع الجوارية، لهذا فإن فتح هذه الفروع، و توسيع قنوات التكوين مثل مطلبا ملحا للمضي قدما في تحقيق التنمية الريفية.

---

[1] ج ج د ش، وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، **مسار التجديد الفلاحي و الريفي عرض و آفاق**، مرجع سابق، ص12.
[2] نفس المرجع، ص 9.
[3] نفس المرجع، ص 18.
[4] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **رد على الإستبيان الموجه للحكومات بشأن تنفيذ منهاج بيجين 1995 و نتائج الدورة الإستثنائة الثالثة و العشرين للجمعية العامة 2000**، مرجع سابق، ص ص 6،7.

لا يقتصر التكوين على الشباب فقط بل يمتد ليشمل المكونين و المؤطرين من خلال إستحداث عدة برامج، كالبرنامج الوطني للرسكلة و التأهيل، دورات للتأطير النسوي، إضافة إلى تكوين إطارات في مجال الإتصال والتنشيط الفلاحي، و دورات لأعضاء جمعيات المجتمع المدني[1]، و في نفس الإطار، تم قبيل الإنطلاق في تنفيذ سياسة التجديد الريفي إنشاء المجموعة النموذجية المكلفة بإيصال المعرفة حول التنمية الريفية، مؤلفة من أساتذة جامعيين، باحثين، مستشارين و رؤساء جمعيات، من ذوي الخبرة في مجال المنهجية التشاركية، و الدراية بالشؤون الإقتصادية و الإجتماعية الريفية، و تسيير المشاريع الجوارية، إضافة إلى ترقية المهن الريفية، و حماية الموارد الطبيعية و التراث الريفي، أسندت لهم في إطار برنامج تقوية القدرات البشرية و التقنية مهمة تكوين الأساتذة المكونين في مراكز التكوين المهني، الغابي و الفلاحي في كل الولايات، إضافة إلى تكوين الفاعلين المحليين المعنيين بإرساء المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المتمثلة في خلايا التنشيط الريفي، و اللجان التقنية على مستوى الدوائر والولايات[2]، حيث بينت كل من وزارة الفلاحة، و المركز الوطني للدراسات و التحاليل من أجل السكان في تقرير مشترك بينهما حول تنفيذ برنامج تقوية القدرات البشرية سنة 2008 ، أنه تم في هذا الإطار تنظيم 620 دورة تكوينية لأعضاء كل من خلايا التنشيط الريفي، و اللجان التقنية للدوائر و الولايات إستفاد منها 15000 شخص[3]، بهدف تمكينهم من إمتلاك القدرات التي تسمح لهم بالتحكم بفعالية في عملية تنفيذ سياسة التجديد الريفي، مع إزالة العراقيل التي يمكن أن تعيق ذلك.

غير أن التكوين لم يتم على أساس حاجة كل ولاية، بل على أساس قابلية هؤلاء الفاعلين وإستعدادهم للإندماج في مساره، الأمر الذي تسبب في تسجيل تفاوت ما بين الولايات في عدد المكَوَنين، كإستفادة 851 شخص من التكوين في بشار مقابل 120 في بومرداس، كما أن التكوين لا يؤدي بالضرورة إلى تحسن الأداء، كونه يركز على كيفية تنفيذ السياسة من ناحية الإجراءات، ولا يأخذ بعين الإعتبار كيفية التعامل مع المصالح المتضاربة في الميدان، و على كيفية التعامل مع الصعوبات الناجمة عن الذهنيات السلبية و الأحكام المسبقة.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **رد على الإستبيان الموجه للحكومات بشأن تنفيذ منهاج بيجين 1995 و نتائج الدورة الإستثنائة الثالثة و العشرين للجمعية العامة 2000**، مرجع سابق، ص 12.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية، **بداية تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة، أداة بيداغوجية للمشروع الجوارى للتنمية الريفية المندمجة**، مرجع سابق، ص 37.

[3] Ministère de l'agriculture et de dévelopement rural, ceneap, **pr-chat : évaluation national,** octobre 2008, p4.

المطلب الرابع: الإطار المالي لتنفيذ سياسات التنمية الريفية في الجزائر

يرتكز تنفيذ سياسة التنمية الريفية في الجزائر على مجموعة من الأدوات المالية المتكاملة، وعلى مقاربة جديدة لدعم الدولة ترتكز على تجاوز إعتبار الأموال العمومية المورد الوحيد لتمويل برامج التنمية، بل هي مساهمة مكملة لجهود التمويل الذاتي من جهة، و للقروض من جهة أخرى. و للتعرف أكثر على الإطار المالي لتنفيذ سياسات التنمية الريفية في الجزائر، سنحاول معالجته من خلال تناول الميزانيات المرصودة من طرف الدولة للقطاع، و كذا صناديق الدعم المسخرة من طرفها للمساهمة في تنفيذ البرامج، إضافة إلى القروض المستحدثة لإعطاء دفعة للقطاع.

المستوى الأول: الميزانيات المرصودة لقطاع الفلاحة و التنمية الريفية

تم توزيع الأغلفة المالية المرصودة لتنفيذ البرامج المكونة للسياسة السابقة حسب البرامج الخماسية التي تبنتها الدولة منذ 2001، حيث خصص لقطاع الفلاحة و الصيد البحري 65,4 مليار دينار يغطي جزء من المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، بما يعادل 12,4 % من إجمالي الغلاف المالي المقدر بـ 1216 مليار دينار المخصص لبرنامج الإنعاش الإقتصادي (2001- 2004) ، وزعت هذه الأموال على ثلاثة صناديق هي: الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية، الصندوق الوطني لحماية الصحة الحيوانية والنباتية، و صندوق ضمان المخاطر الفلاحية، أما في إطار البرنامج التكميلي الذي يقدر غلافه المالي بـ 4202,7 مليار دينار، فقد خصص لقطاع الفلاحة و التنمية الريفية 300 مليار دينار لتنفيذ الشطر الثاني من المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية، علما أن قطاع الفلاحة إستحوذ على 7,14% من إجمالي الأموال المخصصة للبرنامج التكميلي.

أما بخصوص البرنامج الخماسي 2010-2014 و الذي يقدر غلافه المالي بـ 21.214 مليار دينار، خصص منه 1000 مليار دينار لقطاع الفلاحة و التنمية الريفية، أي ما يعادل 4,71% من الغلاف المالي الإجمالي[1]. و هو ما يبين إرتفاعا متواصلا في الميزانية المخصصة للقطاع، لكن لا يمكن إتخاذ القيمة المرتفعة للميزانية كمؤشر على قابلية القطاع للتطور، لأن هذا الأمر يتوقف على طريقة صرف الميزانية، و توجيه الأموال الوجهة الصحيحة بدون تبذير أو تلاعب.

[1] زهير عماري، مرجع سابق، ص 8.

المستوى الثاني: صناديق الدعم

تصل الأرصدة المالية السابقة إلى مستحقيها من خلال قنوات، تتمثل في صناديق الدعم المتخصصة في مجالات مختلفة، لكنها تدور كلها في فلك التنمية الريفية، و تتمثل هذه الصناديق في:

1. الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية: تم إنشاؤه بموجب قانون المالية لسنة 2000[1]، وهو نتاج الجمع بين الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية، و صندوق ضمان سعر الإنتاج الفلاحي، و هو يغطي الإنفاق على عدة مجالات في شكل إعانات تتعلق بتنمية، تسويق، تكييف، تخزين و تصدير الإنتاج، الري الفلاحي، المحافظة على الثروة الحيوانية والنباتية، تمويل مخازن الأمن الغذائي، التكفل بالمصاريف الناتجة عن تحديد أسعار مرجعية بغرض حماية مداخيل الفلاحين، تدعيم أسعار المواد الطاقوية المستعملة في الفلاحة، تخفيض الفوائد الخاصة بالقروض الفلاحية و الصناعة الغذائية، إضافة إلى التكفل بمصاريف التكوين المهني، الإرشاد، و المتابعة التنفيذية للمشاريع.

تتمثل الفئة المعنية بالإستفادة من هذا الصندوق في الفلاحين و المربين الذين يزاولون نشاطهم بصفة فردية أو منظمة في شكل تعاونيات، جمعيات مهنية، إضافة إلى المؤسسات العمومية والخاصة التي تنشط في مجال خدمات الإنتاج الفلاحي، التحويل، التسويق، تصدير المنتوجات الفلاحية أو الصناعة الغذائية[2].

2. صندوق دعم التنمية الريفية و الإستصلاح عن طريق الإمتياز **FDRMVTC** : تقرر إنشاؤه بموجب قانون المالية لسنة 1998 تحت إسم صندوق إستصلاح الأراضي عن طريق الإمتياز، وقد كان محل تدابير خاصة تستهدف تنشيط إستعماله عبر الشركة التي تحمل إسم "العامة للإمتيازات الفلاحية"[3]، ليتحول إسمه بعدها إلى صندوق التنمية الريفية و الإستصلاح عن طريق الإمتياز، يتولى دعم العمليات المتعلقة بالتنمية الريفية كإستصلاح الأراضي عن طريق الإمتياز، التهيئة اللازمة للري، مختلف الأعمال التي تساهم في المحافظة على التربة، تحسين أنظمة الإنتاج الزراعي، ودعم الإنتاج الحيواني و تثمين المنتوجات الفلاحية، إضافة إلى دعم الحرف و الصناعات التقليدية[4].

[1] ج ج د ش، وزارة الفلاحة، **نظام الدعم عن طريق الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية**، مرجع سابق، ص78.
[2] نفس المرجع ، ص ص 2،3.
[3] نفس المرجع، ص ص 78 ، 79.
[4] République algérienne démocratique et populaire, ministère délégué du développement rural, **la stratégie nationale de développement rural durable**, op.cit, pp 9, 10.

3. صندوق مكافحة التصحر و تنمية المراعي و السهوب.
4. صندوق حماية الصحة الحيوانية و الوقاية النباتية: يستهدف تمويل المصاريف المرتبطة بحملات التلقيح و المحاربة الوقائية للأمراض، و مصاريف الذبح الإجباري بسبب الأمراض الحيوانية.
5. الصندوق الخاص لدعم مربي الماشية و المستغلين الفلاحيين الصغار FSAEPEA .
6. الصندوق الوطني لدعم السكن FONAL.
7. الصندوق الوطني لترقية نشاطات الحرف التقليدية FNPAAT.

تجدر الإشارة إلى أن تمويل م ج ت ر م متوقف على مصادقة الوالي على المشروع، التي يترتب عنها إلزام الهيئات المختصة بضمان تمويل التدخلات المندرجة في إطار هذه المشاريع.

المستوى الثالث: القروض: تشمل:

- الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي: يضم هذا الصندوق صناديق جهوية إذ يمثل الشباك الوحيد أمام الفلاحين، و هو يتكفل بضمان تمويل ملائم للبرامج سعيا لإنجاحها، كما يتولى تسيير الصناديق العمومية، و مختلف العمليات المتعلقة بالتأمينات الفلاحية و الإقتراض (التأمين شرط مسبق للقرض)[1]، علما أن الصندوق الجهوي للتعاضد الفلاحي المختص إقليميا هو الذي يتولى دفع النفقات التي يتكفل بها الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية[2].

أما القروض المستحدثة مع بنك الفلاحة و التنمية الريفية، و الذي وجهت مهامه بشكل أكثر للمساعدة على تجسيد تلك البرامج التنموية فتتمثل في:

- قرض الرفيقRFIG : هو قرض حسن (بدون فائدة) كونه مدعم من طرف الدولة، تصل قيمته إلى 100 مليون دينار تسدد في سنتين، مع إمكانية طلب قرض آخر في حالة تسديد قيمة القرض في الآجال المحددة، أما النشاطات التي يغطيها القرض فتشمل البذور، الأسمدة، إنشاء و إعادة تهيئة منشآت تربية الحيوانات، إضافة إلى إعمار و إعادة إعمار الإسطبلات، و منشآت التخزين على مستوى المستثمرة الفلاحية، و إنشاء بيوت بلاستيكية متعددة القبب، و عتاد الري.
- القرض الإتحادي: هو قرض مدعم من طرف الدولة بهدف ترقية الإستثمار من خلال توجيهه للنشاطات الهادفة إلى إنشاء و تجهيز و عصرنة المستثمرات، و تعزيز قدراتها الإنتاجية، إضافة إلى تحويل الإنتاج الزراعي و الحيواني، تتراوح قيمته بين 1 مليون دينار للهكتار بالنسبة للمستثمرات التي

[1] ج ج د ش، وزارة الفلاحة، **نظام الدعم عن طريق الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية**، مرجع سابق، ص78.
[2] نفس المرجع، ص 37.

لا تتجاوز 10 هكتار، و 100 مليون دينار للمستثمرات التي تتجاوز 10 هكتارات، أما مدته فتتراوح ما بين 3 و 15 سنة، لا تطبق عليه نسبة الفائدة خلال 5 سنوات الأولى، ليتم تطبيق معدل فائدة لا يتجاوز 1% خلال السنة السادسة و السابعة، لترتفع إلى 3% خلال السنة الثامنة و التاسعة، ليتحمل المستفيد معدل الفائدة كاملا بداية من السنة العاشرة، أما نسبة المساهمة الذاتية للمستثمر، و التي تعد شرطا للحصول على القرض فتتراوح ما بين 10% و 30%.

- القرض الإيجاري leasing : هو قرض مدعم من طرف الدولة التي تتحمل جزءا من نسبة الفائدة ليتحمل المستثمر الجزء الباقي، و هو يتعلق بالمكننة الفلاحية و عتاد الري[1]، ليتعزز بعدها بإعفاء إيجار المعدات الفلاحية المنتجة في الجزائر، و التي تدخل في إطاره من الرسم على القيمة المضافة، و ذلك خلال الفترة الممتدة من 27 يوليو 2008 إلى 31 ديسمبر 2018[2].
- القرض العقاري في الوسط الريفي: يقدم هذا القرض من أجل تسهيل عمليات إنجاز المساكن، أو توسعتها أو إعادة تهيئتها و تجديدها، من خلال مرافقة الصندوق الوطني للسكن، أو إعتماد الإئتمان بالطرق التقليدية[3].
- القرض الموجه للمرأة الريفية: هو قرض حسن إستحدث سنة 2008 لا تتجاوز مدته سنة ونصف، و يمكن للنساء الريفيات الإستفادة منه مقابل تقديم ضمانات، أو الإستفادة منه في إطار ضمانات جماعية تحصل عليها المرأة من خلال الإنضمام إلى تعاونيات تؤسس من قبلهن[4]. و يمثل هذا النوع من القروض أحد المبادرات الرامية لتمكين المرأة، و ترقية دورها الإقتصادي.

لقد عمل بنك الفلاحة و التنمية الريفية على تعزيز حضوره في المناطق النائية، مع الأخذ بنظام العمل الجزئي خلال عدد محدود من الأيام في الأسبوع، للإقتراب أكثر من حاملي المشاريع الريفيين وتسهيل عملية تمويل مشاريعهم[5].

تجدر الإشارة إلى أن الإستفادة من الصناديق و القروض السابقة تتم عبر قناة الشباك الوحيد الموضوع بالشراكة مع بنك الفلاحة و التنمية الريفية، حيث يتم على مستواه دراسة مشروع الإستثمار،

---

[1] معلومات محصل عليها خلال الزيارة الميدانية التي قامت بها الباحثة لبنك الفلاحة و التنمية الريفية، وكالة عميروش بالجزائر العاصمة، يوم 11-05-2017.

[2] ج ج د ش، **القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 6 رمضان 1430 الموافق لـ 27 أوت 2009 المحدد لقائمة المعدات الفلاحية المنتجة في الجزائر و المقتناة في إطار القرض الإيجاري و التي يعفى إيجارها من الرسم على القيمة المضافة**، الجريدة الرسمية، عدد 59، 14 أكتوبر 2009، ص16.

[3] معلومات محصل عليها من خلال الزيارة الميدانية التي قامت بها الباحثة لبنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة عميروش يوم 1-05-2017.

[4] بن مصباح حدة، **المرأة و الأمن الغذائي في الجزائر**، اللقاء القومي حول المرأة و الأمن الغذائي، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، بيروت، 7-9 أكتوبر 2012، ص86.

[5] معلومات محصل عليها من خلال الزيارة الميدانية التي قامت بها الباحثة لبنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة عميروش يوم 11-05-2017.

وبناءا على ذلك، يتم توجيه المتعامل إلى نوع القرض و نوع الدعم الملائم، علما أن القروض المذكورة تخص فقط الشق الفلاحي و السكني للتنمية الريفية، غير أن المشاريع التي يحتمل أن تساهم في تحقيق هذه الأخيرة يمكن أن تمول في إطار القروض المصغرة، أو القروض المتعلقة بالمشاريع المندرجة في إطار الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب و غيرها من القروض.

المبحث الرابع: نتائج تنفيذ سياسة التنمية الريفية خلال الفترة 2000-2014

سمح تنفيذ كل من المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية، و سياسة التجديد الفلاحي والريفي بتحقيق تقدم نسبي في الأبعاد الإقتصادية، الإجتماعية و البيئية للتنمية، و التي تضمنها مؤشر التنمية الريفية المُهَندَس بغرض تحديد درجة التقدم في تحقيق الأهداف المسطرة في إطار السياسة الجديدة خلال فترات زمنية محددة، و إجراء المقارنات بين مختلف مناطق و بلديات البلاد في مجال التنمية، بشكل يسهل عملية تحديد الأولويات، و توجيه جهود التنمية في المستقبل.

المطلب الأول: نتائج تنفيذ سياسة التنمية الريفية على المجال الإقتصادي

يمكن توضيح ما أفرزه تنفيذ سياسة التنمية الريفية في المجال الإقتصادي إستنادا إلى المؤشرات الفرعية التي يتضمنتها مؤشر التنمية الريفية المستدامة المخصصة لهذا الغرض، و المتمثلة في نسبة المشتغلين في قطاع الفلاحة و خارجه من جهة، و قيمة الإنتاج الفلاحي من جهة أخرى.

أولا: نسبة المشغلين في قطاع الفلاحة و خارجه

كانت الفلاحة و تربية الحيوانات في السنوات السابقة تمثل النشاطات الرئيسية في الأرياف، أما النشاطات الأخرى كالتجارة و الصناعة فتتركز في المراكز الحضرية، مقابل حضور ضعيف في الريف، غير أن السنوات الأخيرة سجلت تغيرا في بنية التشغيل بنمو تلك القطاعات في الريف، و يمكن توضيح بنية الوظائف المستحدثة في المناطق الريفية حسب قطاعات النشاط من خلال الشكل التالي:

شكل رقم 5: بنية الوظائف المستحدثة في المناطق الريفية حسب قطاعات النشاط 2003-2014

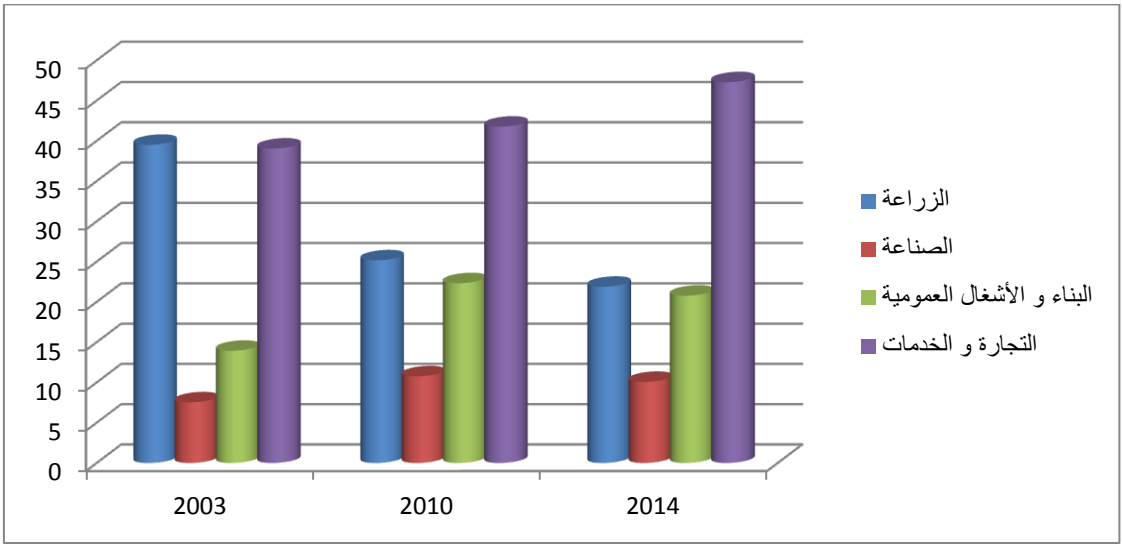

المصدر: التقارير السنوية للديوان الوطني للإحصائيات من 2003 -2014

يتضح من خلال الشكل السابق أن بنية التشغيل في المناطق الريفية تتجه نحو التنوع، نتيجة تسجيل توجه كبير لقطاع التجارة و الخدمات الذي سجل إرتفاعا من 39,04% من إجمالي المشغلين في الريف سنة 2003 إلى 47,28% سنة 2014 ، محققا بذلك أعلى زيادة مقارنة بالقطاعات الأخرى بسبب عودة السكان إلى مناطقهم بعد إستتباب الأمن، و ما رافق ذلك من تنشيط لقطاع النقل، خدمات الهاتف و الأنترنت، فتح مكاتب لبنك الفلاحة و التنمية الريفية، البريد...إلخ. أما قطاع البناء والأشغال العمومية فيأتي في المرتبة الثانية، حيث قدرت نسبة التشغيل فيه 20,77% سنة 2014 مرتفعا بنسبة 6,8% عما كان عليه سنة 2003 ، نتيجة تكثف عمليات البناء الريفي، قاعات العلاج، المدارس وفتح المسالك و الطرق و ما إقتضته عملية عصرنة القرى بصفة عامة، أما الصناعة فقد سجلت أدنى إرتفاع بإستيعابها 10,07% من المشتغلين في الريف سنة 2014 ، مرتفعة بنسبة لا تتجاوز 2,54% عما كانت عليه سنة 2003، في حين كان قطاع الفلاحة القطاع الوحيد الذي سجل إنخفاضا في نسبة إستيعابه للعمال من 39,5% إلى 21,88% من إجمالي المشتغلين في الريف، و إن كان قد إرتفع سنة 2003 عما كان عليه سنة 2000 ، حيث كان لا يستوعب سوى 29% من المشتغلين في المناطق الريفية.

إن الإنخفاض في نسبة التشغيل في قطاع الفلاحة في الريف مقارنة بالقطاعات الأخرى لا ينفي تسجيل القطاع لإرتفاع في عدد المشتغلين بالقيم المطلقة منذ بداية تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، و يمكن توضيح ذلك من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم 6: عدد المشتغلين في قطاع الفلاحة بين 2000-2014

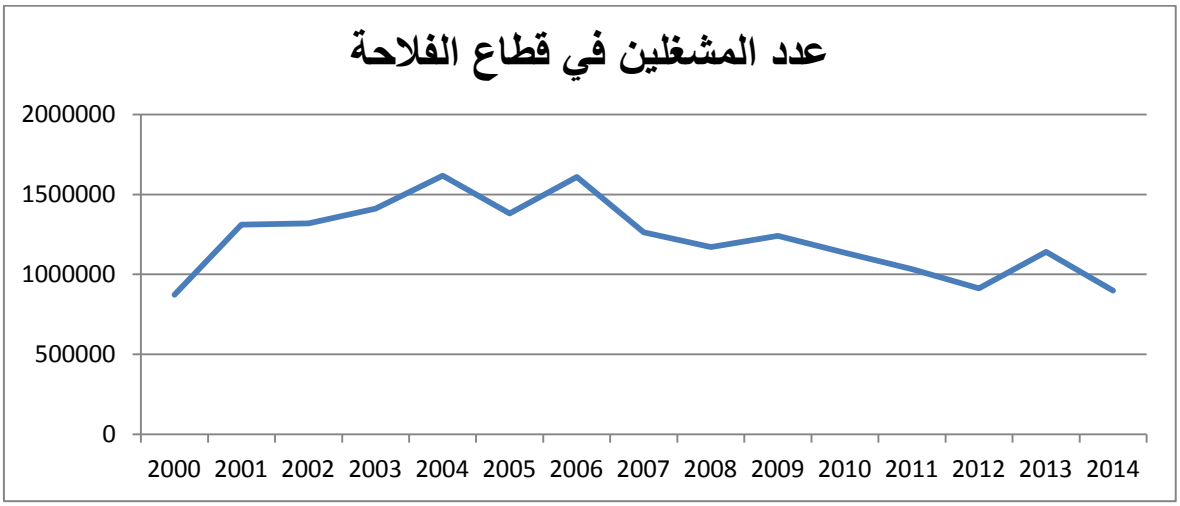

المصدر: إعداد الباحثة بناءا على الحوصلة الإحصائية للديوان الوطني للإحصائيات1962-2011 في فصل التشغيل 2 حول توزيع عدد المشغلين في مختلف القطاعات من الصفحة 58 إلى الصفحة 68، و الإحصائيات السنوية المتفرقة للدوان الوطني للإحصائيات منذ 2012.

يتضح من خلال الشكل السابق الأثر الإيجابي لتنفيذ م و ت ف ر على التشغيل في قطاع الفلاحة، حيث إرتفع عدد المشتغلين في القطاع من 872.880 سنة 2000، إلى أكثر من مليون و ثلاثمئة ألف عامل سنة 2001، لتستمر في الإرتفاع إلى غاية 2004 بتسجيلها أعلى عدد للعمال، و الذي تجاوز 1.617.125 عامل، لتنخفض بأكثر من 200.000 منصب عمل سنة 2005 بسبب تأثر القطاع بالعوامل المناخية السيئة خلال هذه السنة، وتراجع عمليات الدعم، لتعاود الإرتفاع سنة 2006 إلى نفس المستوى الذي كانت عليه سنة 2004، و تتخذ بعدها منحى الإنحدار إلى غاية 2014 بإستثناء سنة 2013 بسبب فقدان القطاع للجاذبية[1] مقارنة بالبدائل الأخرى المتوفرة، كقروض الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب في قطاعي الصناعة والخدمات، والتوسع في عمليات التوظيف الإداري، و في القطاعات الإقتصادية الأخرى في ظل تبني الجزائر لسياسة إقتصادية توسعية، فضلا عن تدهور شروط العمل في قطاع الفلاحة بسبب طابعه الموسمي، و شدة تأثره بالعوامل المناخية، و إنخفاض الدخل المترتب عن ممارسته، و إفتقار هؤلاء العمال للتأمين و التقاعد، و غيرها من المزايا التي يمكن أن يتمتع بها العمال في القطاعات الإقتصادية الأخرى، الأمر الذي تسبب في تسجيل نقص في اليد العاملة في ذروة المواسم، إضافة إلى خروج عديد من المنتجين الفلاحيين من دائرة النشاط الفلاحي بسبب صعوبة الحصول على القروض، أو صعوبة التسويق بعد الإنتاج، في ظل قلة مراكز التخزين و وحدات التحويل، أو فقدان مزارعهم بسبب الحرائق في ظل عدم تأمينهم لها، الأمر الذي أدى بهم إلى الإفلاس.

أما فيما يتعلق بمساهمة المشاريع الجوارية للتنمية الريفية في التشغيل فيختلف بإختلاف المرحلة، إذ ساهمت هذه المشاريع في التشغيل بشكل أقل خلال المرحلة التجريبية لها مقارنة بمرحلة البداية الرسمية لسياسة التجديد الريفي سنة 2009، و يمكن توضيح هذه المساهمة من خلال الجدول التالي:

[1] يمثل قطاع الفلاحة غير جاذب لليد العاملة و للمستثمرين الشباب البالغين ما بين 18-35 سنة و الذين لا تتجاوز نسبتهم 16% من إجمالي المستثمرين، مقابل30% للفئة العمرية المتراوحة ما بين 36-50سنة، بينما تجاوزت نسبة المستثمرين البالغين أكثر من 50 سنة 54% حسب ما ورد في وثيقة مسار التنمية الريفية في الجزائر عرض و آفاق.

جدول 10: حصيلة المرحلة التجريبية للمشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة و المشاريع الجوارية لمكافحة التصحر (2003 – نهاية 2006)

عدد المشاريع المصادق عليها و توزيعها جغرافيا	إجمالي عدد المشاريع	2229	الشمال	50% من إجمالي عدد المشاريع
	المشاريع الجوارية للتنمية الريفية	1504	الهضاب العليا	40%
	مشاريع مكافحة التصحر	725	الجنوب	10%
الغلاف المالي المخصص للمشاريع المصادق عليها و توزيعه على المناطق المعنية بالمشاريع	المبلغ الإجمالي	77 مليار دينار	الشمال	48% من المبلغ الإجمالي
	الغلاف المخصص لـ ppdr	54,2 مليار دينار	الهضاب العليا	38%
	الغلاف المخصص لـ pplcd	22,8 مليار دينار	الجنوب	13%
عدد مناصب العمل المستحدثة و توزيعها جغرافيا	العدد الإجمالي	94.822 منصب	الشمال	27%
	عدد المناصب لـ ppdr	29.487 منصب عمل	الهضاب العليا	65%
	عدد المناصب المستحدثة لـ pplcd	65.335 منصب عمل	الجنوب	8%
عدد الأسر المعنية بالمشاريع و توزيعها جغرافيا	العدد الإجمالي	264.998	الشمال	37%
	الأسر المعنية بـ ppdr	122.010	الهضاب	47%
	الأسر المعنية بـ pplcd	142.988	الجنوب	16%
عدد البلديات المعنية بالمشاريع	العدد الإجمالي	856	\	
	البلديات المعنية بـ ppdr	706		
	البلديات المعنية بـ pplcd	281		

Source : Ministère de l'agriculture et de développement rural, **diagnostic, bilan et projection de la mise en oeuvre de la politique de renouveau rural.**

رغم المصادقة على 2229 مشروع جواري للتنمية الريفية و لمكافحة التصحر حسب ما هو مبين في الجدول، إلا أن عدد المشاريع المطلقة فعلا لم يتجاوز 1897 مشروع، حيث تم إطلاق كل المشاريع الجوارية لمكافحة التصحر(مولها صندوق مكافحة التصحر)، بينما عرف إطلاق المشاريع الجوارية للتنمية الريفية

الأخرى تعثرا حيث لم يتم الإنطلاق إلا في 1147 مشروع من إجمالي 1504 مشروع[1]، أي تسجيل 357 مصادق عليه و لم يتم الشروع فيه خلال الفترة التجريبية، علما أن إطلاق المشروع لا يعني إنجازه فعلا، فمثلا توقف المشروع الجواري الموجه لمنطقة مسداد ببلدية بورقيقة في تيبازة بعد إنجاز 3% منها، و توقف المشروع الموجه لمنطقة زادرا 1 ببلدية أغبال بعد إنجاز 9% منه فقط[2]. يرجع هذا الوضع إلى عدة أسباب منها:

- تأخر تمويل المشاريع من قبل صندوق التنمية الريفية و إستصلاح الأراضي عن طريق الإمتياز.
- قلة الترويج للمشاريع بشكل أعاق تعبئة السكان للمشاركة في تنفيذ المشاريع[3].

كما يلاحظ من خلال الجدول أنه رغم توجيه نصف العدد الإجمالي للمشاريع الجوارية و أكبر غلاف مالي للمناطق الواقعة في الشمال، و يجد هذا الأمر مبرره في إستحواذ ولايات الشمال على أكبر عدد من التجمعات و البلديات الريفية، إلا أن هذا الأمر لم ينعكس إيجابا على مساهمة المشاريع في توفير مناصب العمل في هذه المناطق، حيث إستحوذت منطقة الهضاب العليا على نسبة 65% من مناصب العمل المستحدثة مسجلة 61.634 منصب، مقابل 25.601 للمناطق الشمالية، و7585 للجنوب، و هذا راجع إلى عدم جاذبية هذه المشاريع لسكان المناطق الشمالية خاصة الشباب، و وجود بدائل أخرى أمامهم للعمل في كل من القطاعين الرسمي و غير الرسمي ، في ظل تركز معظم النشاطات بالشمال، أما قلة المناصب المستحدثة في الجنوب فيرجع إلى قلة المشاريع الموجهة له، و التي لا يتجاوز عددها 222 مشروع، أي بمعدل 34 منصب عمل لكل مشروع.

شهد التشغيل بعد الإنطلاق الرسمي لسياسة التجديد الريفي سنة 2009 إرتفاعا في المناطق الريفية، حيث سمحت هذه المشاريع بتوفير 1.208.950 فرصة عمل خلال الفترة المفترض أن تغطيها والممتدة ما بين 2009–2014، موزعة بشكل متفاوت بين الولايات، و يمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

[1] Ministère de l'agriculture et de développement rural, **diagnostic, bilan et projection de la mise en oeuvre de la politique de renouveau rural.**

[2] العيرج عودة، **مسار التنمية الريفية في الجزائر 1962-2006 مثال ولاية تيبازة**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2008، ص ص 113،114.

[3] مقابلة أجرتها الباحثة مع مفتشة عامة بوزارة الفلاحة و مستشارة سابقا بها يوم 22 ماي 2017 بمقر الوزارة.

جدول 11: توزيع عدد الوظائف المستحدثة في إطار م ج ت ر م ما بين 2009-2014 حسب الولايات

الولاية	عدد المناصب	الولاية	عدد المناصب	الولاية	عدد المناصب
أدرار	57.000	الجلفة	96.010	إيليزي	1500
الشلف	99.300	جيجل	7115	ب. بوعريريج	20.130
الأغواط	13.600	سطيف	35.510	بومرداس	9100
أم البواقي	33.550	سعيدة	18.500	الطارف	24.750
باتنة	30.900	سكيكدة	55.000	تيندوف	2500
بجاية	24.700	س. بلعباس	5710	تيسمسيلت	24.400
بسكرة	41.000	عنابة	23.000	الواد	26.000
بشار	19.000	قالمة	54.890	خنشلة	61.000
البليدة	1700	قسنطينة	36.250	سوق أهراس	9900
البويرة	5550	المدية	30.400	تيبازة	24.700
تمنراست	18.500	مستغانم	10.070	ميلة	3350
تبسة	28.650	المسيلة	44.730	عين الدفلى	24.700
تلمسان	12.740	معسكر	18.820	النعامة	16.800
تيارت	39.375	ورقلة	12.000	ع.تيموشنت	1030
تيزي وزو	18.450	وهران	7920	غرداية	16.700
الجزائر	410	البيض	9.840	غيليزان	32.200

المصدر: إعداد الباحثة بناءا على الإحصائيات الواردة في وثيقة:

Direction générale des forêts**, contrat de performance de renouveau rural par région et par wilaya 2009-2014, indicateur d'impact –emploi-.**

إن الأعداد المقدمة في الجدول لا تعكس عدد الأشخاص المستفيدين من التشغيل في إطار المشاريع بدقة، فيمكن أن يعمل نفس الشخص في عدة مشاريع بشكل مؤقت على مدار السنوات غير أنها تحسب على أنها مناصب منفصلة عن بعضها، كما تبقى إستمرارية هذه المناصب محل نقاش، لأن عدد كبير من المشاريع التي تم الإنطلاق في إنجازها، و البالغ عددها 10.842 مشروع جواري للتنمية الريفية المندمجة من إجمالي 12.148 مشروع مبرمج تعثرت بعد مرحلة وجيزة من ذلك لأسباب مختلفة، حيث لم يتم إغلاق سوى 6468 مشروع حتى نهاية الثلاثي الأول من[1] 2015، و هو ما يعادل 53,24% من إجمالي المشاريع المبرمجة، و هو ما حال دون مساهمتها بفعالية في التشغيل، كما أن بعض أنواع المشاريع كعمليات فتح المسالك، غرس الأشجار الكاسرة للرياح و الأحزمة الخضراء، تصحيح المجاري وحتى البناء تسمح بتوفير مناصب عمل لكن في فترة وجيزة جدا، بينما هناك بعض أنواع المشاريع التي

[1] Direction générale des forêts, **évaluation de la mise en oeuvre de la consolidation de programme de développement rural**, 22 session d'évaluation, 3 mai 2015, p2.

تسمح بتوفير مناصب دائمة و المدرجة أساسا في إطار محور تنويع الأنشطة الإقتصادية في الريف، والتي حدد عددها في عقود النجاعة بـ 3462 مشروع للخماسي 2009-2014، غير أن عدد المشاريع المطلقة تجاوز ما هو محدد، مسجلة بذلك 4563 مشروع حسب إحصائيات المديرية العامة للغابات حتى نهاية الثلاثي الأول من 2016[1]، نتيجة الطلب الكبير في بعض الولايات على المشاريع المتمحورة حول هدف التنويع، و التي تعد الوحيدة التي شهدت إرتفاعا مقارنة بالمشاريع المتمحورة حول المواضيع الجامعة الأخرى، و يمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم 12: الولايات التي شهدت إرتفاعا في عدد المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة الهادفة إلى تنويع الأنشطة الإقتصادية

الولاية	ع.م. المبرمج	ع.م. المطلقة	الولاية	ع.م. المبرمج	ع.م. المطلقة
الأغواط	57	62	قسنطينة	15	164
باتنة	166	237	المدية	243	258
بجاية	118	182	معسكر	131	153
بشار	48	68	ورقلة	24	121
البويرة	83	103	وهران	26	48
تمنراست	20	29	البيض	50	122
تلمسان	106	145	إليزي	18	46
تيارت	101	116	ب.بوعريريج	101	103
تيزي وزو	160	193	الطارف	52	103
جيجل	72	98	تيندوف	15	25
سطيف	202	235	تيسمسيلت	41	79
سعيدة	38	136	س. أهراس	35	60
سكيكدة	123	124	تيبازة	27	56
قالمة	39	98	عين الدفلى	76	161
ع.تموشنت	32	86	غرداية	30	85

المصدر: إعداد الباحثة بناءا على: Direction générale des forêts**, état de mise en oeuvre des ppdri par thème, 2016**

تبقى مشكلة ضعف الدخل المترتب عن العمل في هذه المشاريع مطروحة (كوحدات تربية النحل مثلا)، إذ يحول هذا العامل دون نمو المدخرات التي تعد أساس إنشاء المشاريع في هذه المناطق في ظل صعوبة الحصول عن التمويل عن طريق القروض، و هو ما يصعب تحقيق التنمية الإقتصادية في هذه المناطق.

[1] Direction générale des forêts**, état de mise en oeuvre des ppdri par thème, mars 2016.**

أما فيما يتعلق بمشروع التشغيل الريفي الثاني فقد سجل بدوره نتائج محدودة بعد عشرية من إطلاقه خاصة في جانب التشغيل الذي أقر المشروع من أجله، حيث لم تتعدى الإنجازات في مؤشر التشغيل نسبة 50% من عدد المناصب المبرمجة، و يمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول 13: حصيلة برنامج التشغيل الريفي إلى غاية نهاية ديسمبر 2014

الأهداف	المؤشرات المستهدفة	النتائج
خلق مناصب شغل على المديين القصير و المتوسط	36.000 منصب عمل تحسين ظروف الحياة تقليص نسبة الفقر	17.641 منصب عمل مؤقت إستفادة 26.466 نسمة من بينهم 4763 إمرأة من المشاريع.
تحسين أثر برامج التنمية	تحسين قدرات التسيير	تكوين 544 إطار من بينهم 107 إمرأة. إجراء 36 دراسة مسبقة حول إنجاز البنى التحتية.
التنمية الريفية المستدامة	زيادة المساحة الصالحة للزراعة. تدابير مكافحة الإنجراف	غرس 16.444 هكتار أشجار مثمرة. غرس 15.437 هكتار أشجار غابية. تصحيح المجاري 795.836 متر مكعب.

Source: Direction générale des forêts, **deuxieme projet d'emploi rural situation au 31-12-2014**, p3.

يتضح من خلال الجدول أن المناصب المستحدثة في إطار مشروع التشغيل الريفي تندرج في إطار قائمة مناصب العمل المؤقتة التي تتميز بضعف مستوى الدخل، و هو ما يجعل تأثير المشروع على تقليص معدل الفقر المادي محدودا، و حتى الإيجابيات المادية تبقى محددة بفترة إنجاز المشروع، بإستثناء حالات غرس الأشجار المثمرة التي تساهم في خلق مناصب عمل دائمة لملاك الأراضي و مناصب عمل موسمية تستدعيها عمليات الجني و التوضيب، و كذا مشاريع تربية الحيوانات، و عمليات توزيع آلات الخياطة على النساء الريفيات بدون دخل، وإن كان عدد من هؤلاء يتحملون جزءا من مسؤولية عدم تحسن وضعهم بسبب إقدامهم على بيع الآلات، و ذبح المواشي التي إستفادوا منها في إطار المشروع.

رغم ذلك، سمح المشروع إلى جانب البرامج المنجزة بالتعاون مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في كل من قسنطينة وتلمسان و ميلة، و برنامج دعم التنمية الممول من طرف الإتحاد الأوربي، بخروج مليون ريفي من دائرة الشبكة الإجتماعية إلى مناصب عمل أفضل[1].

ساهمت هذه الإنجازات النسبية في حصول المشروع على جائزة برنامج الخليج العربي للتنمية سنة[2]2013.

[11] Myriam catusse, blandine destremau, eric verdier et autres, **l'état face aux débordements du social au Maghreb**, édition karthala, paris, 2009, p 88.

[2] مقابلة أجرتها الباحثة مع المكلف بالمتابعة الإقتصادية لمشروع التشغيل الريفي الثاني بخلية التنسيق و المتابعة بالمديرية العامة للغابات يوم 24 ماي 2017 بمقر المديرية.

ثانيا: مؤشرات متعلقة بالإنتاج الفلاحي

1. كمية الإنتاج الفلاحي و تطور نسبة التغطية بالإنتاج الوطني:

تعتبر كمية الإنتاج الفلاحي و نسبة تغطية هذا الإنتاج للطلب المحلي أحد المؤشرات الدالة على تطور قطاع الفلاحة، و على السيادة الغذائية للبلاد و تحررها من التبعية للسوق الخارجية، و عامل حاسم للمحافظة على إستدامة الموارد المالية للدولة، و توجيهها لأغراض غير إستهلاكية سريعة. و لقد عرفت الجزائر في السنوات الأخيرة تطورا ملحوظا للإنتاج الفلاحي بعد كل ما سخرته من إمكانيات مالية، بشرية و تقنية من أجل تحقيق الأمن الغذائي، و زيادة دخل المزارعين، و تنويع الإقتصاد الوطني إضافة إلى بعث الحركية الإقتصادية في المناطق الريفية، و يمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 14: تطور الإنتاج الفلاحي للجزائر و نسبة تغطيته للحاجيات الغذائية الوطنية

السنة	الإنتاج الوطني بالطن	الواردات الغذائية بالطن	نسبة التغطية بالإنتاج الوطني %
2000	9.133.812	7.387.655	%55
2001	11.488.390	6.869.349	%63
2002	11.352.317	8.798.204	%56
2003	15.760.371	7.924.447	%67
2004	17.756.851	8.103.798	%69
2005	17.865.149	8.503.942	%68
2006	18.546.662	7.844.663	%70
2007	17.505.513	7.999.492	%69
2008	16.629.515	9.541.821	%64
2009	24.571.232	9.217.066	%73
2010	25.202.217	8.863.123	%74
2011	25.394.612	11.559.704	%69
2012	27.557.156	11.910.970	%72
2013	26.658.655	11.593.865	%72
2014	29.398.825	\\\\\\\\\\	%72
2015	27.154.480	\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\	\\\\\\\\\\\\\

المصدر: إعداد الباحثة بناءا على الإحصائيات المتحصل عليها من مديرية الإحصائيات بوزارة الفلاحة و التنمية الريفية (إنتاج اللحوم الحمراء والبيضاء في الجزائر غير محصى في الجدول منذ 2012 مع إدراجها في نسبة التغطية، أما الرقم المتعلق بواردات 2013 فمستثنى منها الموز، اللحوم، البقول، الشاي، الأرز، التفاح و الكاكاو)

يتضح من خلال الجدول أن الإنتاج الغذائي في الجزائر عرف تحسنا ملحوظا منذ بداية تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية، بإستثناء سنتي 2007 و 2008 التي شهدت إنخفاظا في الإنتاج عما كانت عليه خلال الثلاث سنوات التي سبقتها بسبب تأثر القطاع بالعوامل المناخية، و هو ما يبين

محدودية تطبيق التقنيات التي تسمح بتقليص درجة التأثر بها، رغم كل المساعي المبذولة للتحكم أكثر في العوامل التي يمكن أن تؤثر سلبا على القطاع، أما العوامل الإيجابية التي ساهمت في رفع مستوى الإنتاج فنلخص بعضها في الجدول التالي:

الجدول رقم 15: بعض العوامل الإيجابية التي ساهمت في رفع مستوى الإنتاج الفلاحي ما بين سنتي 2000-2015

	2000	2015	نسبة الإرتفاع
المساحة الزراعية الإجمالية	40.888.100	43.395.427	%5,8
المساحة الزراعية الصالحة	8.227.440	8.488.027	%3,08
المساحة المسقية	489,090	1.195.865	%59,11
مساحة الزراعة المحمية	8699,4	26434,1	%67,1
مساحة المغروسة أشجار مثمرة	470.000	929.641	%49,45
المساحة المغروسة كروم	59.790	70.664	%15,39

المصدر: إعداد الباحثة بناءا على الجداول الإحصائية لمديرية الإحصائيات و الأنظمة المعلوماتية لوزارة الفلاحة لسنتي 2000-2015

ترجع هذه النتائج الإيجابية إلى عدة عوامل من بينها التقدم المسجل في **م ج ت ر م** خاصة في مجال غرس الأشجار المثمرة، حيث سجلت المديرية العامة للغابات خلال الفترة 2009-2014 غرس 127.000 هكتار منها 85.000 أشجار زيتون، و تعبئة الموارد المالية من خلال إنشاء و تهيئة 3300 وحدة مياه (سد، أحواض، منابع)، و 450 قنوات سقي، و 168.000 ملل من الآبار، إضافة إلى القيام بعمليات تحسين عقاري على مساحة تقدر بـ 27.000 هكتار من أجل تحسين ممارسة النشاط الفلاحي[1].

2. الصادرات و الواردات الزراعية في الجزائر:

رغم الإرتفاع المسجل في كمية الإنتاج الفلاحي محليا، و زيادة مساهمته في تغطية الطلب الوطني على الغذاء بنسب فاقت 70% في بعض السنوات، إلا أن كمية و قيمة الواردات الزراعية عرفت إرتفاعا خلال نفس الفترة متسببة في عجز الميزان التجاري الزراعي، حيث إرتفعت قيمة الواردات من 2415 مليون دولار سنة 2000 إلى 8224 مليون دولار سنة 2016، أما الصادرات فقد إرتفعت من 32 مليون دولار إلى

[1] Ministère de l'agriculture et de développement rural**, évaluation de la mise en oeuvre de la consolidation du programme de développement rural**, 22 sessions d'évaluation, 3 mai 2015, pp 39,40.

296,17 مليون دولار خلال نفس الفترة، و هو ما جعل نسبة تغطية الواردات بالصادرات جد ضعيفة حيث إنتقلت من 1,32% سنة 2000 إلى 3,27% سنة 2016، و يمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 7: تطور قيمة الصادرات و الواردات الزراعية للجزائر 2000-2016 (مليون دولار)

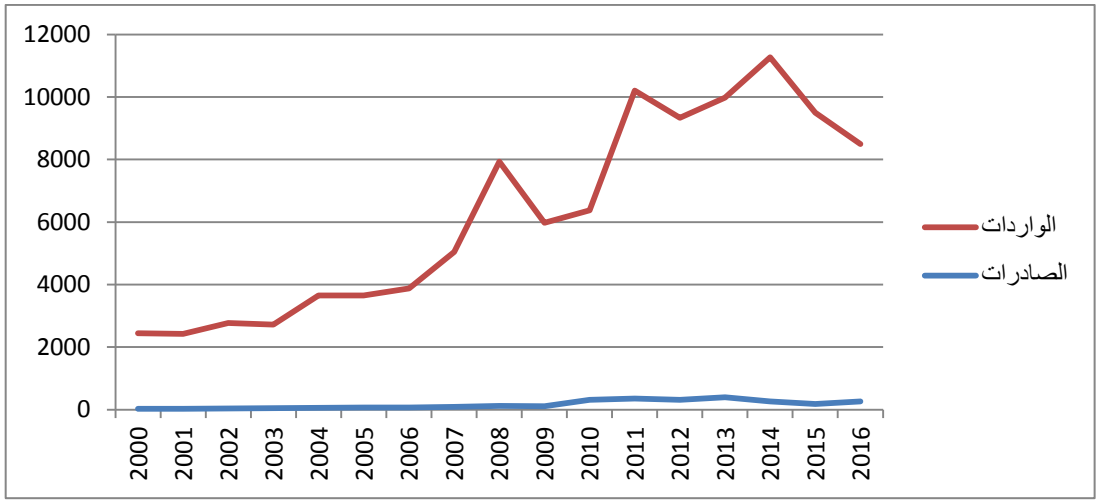

المصدر: إعداد الباحثة بناءا على إحصائيات سنوية متفرقة صادرة عن المركز الوطني للمعلوماتية و الإحصائيات التابع للمديرية العامة للجمارك.

يتبين من خلال الشكل السابق إعتماد الجزائر الكبير على السوق الخارجية في سد الطلب المحلي على الغذاء، و هذا راجع إلى عوامل متعلقة بالإنتاج، و أخرى بالنهج المتبع في مجال التجارة الخارجية، ويمكن التفصيل في هذه العوامل على النحو التالي:

أ. **الظروف المتعلقة بالإنتاج:** تتمثل في:

- ضعف إستفادة المستثمرات الفلاحية من الدعم الفلاحي و صغر حجم المستثمرات المستفيدة منه: فبعد 5 سنوات من بداية تنفيذ م و ت ف ر لم تنضم إليه سوى 207.353 مستثمرة من إجمالي 1.023.799 مستثمرة، وهو ما يمثل نسبة 20,25% منها فقط، إضافة إلى مشكلة صغر مساحة المستثمرات المستفيدة من الدعم، إذ تقدر نسبة المستثمرات المدعمة و ذات المساحة الأقل من 5 هكتار 37% من إجمالي المستثمرات المدعمة، بينما 20,38% منها تتراوح مساحتها ما بين 5 و 10 هكتار، و 19,84% ما بين 10 و 20 هكتار، و 16,7% مساحتها تتراوح ما بين 20 و 50 هكتار، أما المستثمرات ذات المساحة الأكبر من 50 هكتار، و المستفيدة من الدعم فلا تتعدى نسبتها 7,56% من إجمالي المستثمرات المدعمة، و هو ما حال دون تطوير الإنتاج و زيادته بشكل كاف[1].

[1] Akli akerkar, étude de la mise en oeuvre du plan national de développement agricole et rural : cas de la wilaya de bejaia, **revue nouvelle économie**, num 12, vol 1, 2015, p22.

– التعرض للكوارث الطبيعية و الحرائق مقابل عدم التأمين، مما أدى إلى خروج بعض الفلاحين من دائرة الإنتاج.

– تأثر الزراعات المعتمدة على الأمطار بالتغيرات المناخية، حيث تبين وزارة الفلاحة أن المحاصيل المطرية في الجزائر مهددة بنسبة تصل إلى 50% خلال الفترة 2000–2020.

– عدم تطبيق نتائج البحوث العلمية، و عدم التنسيق بين هذه البحوث و بين ما ينفذ ميدانيا، الأمر الذي أعاق رفع الإنتاجية[1].

– ضعف مردودية الهكتار الواحد و التي لا تتجاوز 18 قنطار\هكتار، بينما تتجاوز في الولايات المتحدة الأمريكية 42,91 قنطار\هكتار، و السعودية أين تقدر مردودية الهكتار بـ 44,11 قنطار، و مصر التي تجاوزت إنتاجيتها 59,65 قنطار\ الهكتار[2]، بسبب قلة تطبيق التقنيات و البحوث العلمية[3].

– ضعف نشاط التعاونيات الفلاحية التي يبقى وجود عدد كبير منها شكليا، دون أن يكون لها أي أثر فعلي، حيث أدت كثرة الصعوبات التي تواجه هذه التعاونيات إلى تواجد ثلثها فقط في حالة نشاط من إجمالي 950 تعاونية[4]، مما يعيق تنظيم الشعب الفلاحية، و طرح مشاكلها جماعيا لحلها.

– ضعف إنتاج المواد الأساسية كالقمح الذي لا تتعدى نسبة تغطية الإنتاج المحلي على الطلب عليه 32% سنة 2011، و 39% سنة 2012 على سبيل المثال، و السكر الذي لا تنتجه الجزائر نهائيا رغم توفرها على إمكانيات لإنتاجه و الطلب الكبير عليه، إضافة إلى الذرة التي تقدر نسبة التغطية المحلية لها بـ 1%، و الزيت التي قدرت المنظمة العربية للتنمية الزراعية نسبة إنتاجها محليا ما بين 8 و 13%، و هي كلها مواد أساسية تعرف طلبا واسعا في الجزائر[5].

ب. عوامل متعلقة بالنهج المتبنى في مجال التجارة الخارجية:

– فتح المجال للإستيراد بطريقة غير مدروسة لمواد منتجة محليا كالفواكه، الأمر الذي عرض المنتجين المحليين لمنافسة شديدة تجعلهم أحيانا يتكبدون خسائر تدفعهم إلى تغيير مجال عملهم.

– إستيراد مواد كمالية لا حاجة للجزائر لها مما تسبب في تضخم فاتورة الإستيراد.

ترتب عن هذا الوضع عدة نتائج منها:

---

[1] مقابلة أجرتها الباحثة مع مفتشة عامة و مستشارة سابقة بوزارة الفلاحة يوم 22 ماي 2017 بمقر الوزارة.

[2] الطاهر مبروكي، الأمن الغذائي في المغرب العربي، **مجلة الباحث**، عدد 9، 2011، ص 197، 198.

[3] المركز الوطني للإعلام و الإحصائيات للجمارك ، **الحبوب إرتفاع فاتورة الواردات بنسبة تفوق 5% خلال الأشهر العشرة لسنة 2013**، 2ديسمبر 2013، ص3.

[4] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الفلاحة و التنمية الريفية و الصيد البحري، **رسالة توجيه موضوعها أهمية الحركة التعاونية في تنفيذ البرامج الإستراتيجية للتنمية الفلاحية و الريفية و الصيد البحري**، الجزائر، 24-01-2016، ص 1.

[5] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية**، المجلد 33، الخرطوم، 2013، ص ص 254،271.

– توجيه الجزائر ميزانيات كبيرة و بالعملة الصعبة لتوفير الغذاء، و بالأحرى للإستهلاك بدل إستغلالها في التنمية، بشكل حال دون ضمان ديمومة تلك الموارد على المدى المتوسط و البعيد، وإفادة الأجيال المستقبلية منها.

– زيادة تعرض البلاد لتقلبات السوق الخارجية: تعد سنتي 2008 و 2011 أبرز مثال على تأثر الجزائر بإرتفاع أسعار الغذاء دوليا، غير أن عائدات النفط مكنت البلاد من إمتصاص هذه الصدمة خاصة في ظل عجز الصادرات الزراعية عن تغطية تكلفة الواردات، رغم ما عرفته من تطور خاصة بعد 2009 مثلما هو مبين في الشكل السابق، و هنا يظهر القصور في تحقيق هدف زيادة الصادرات الزراعية كأحد السبل التي تسمح بتنويع الصادرات خارج المحروقات، و توفير العملة الصعبة، و ما يترتب عن ذلك من إرتفاع لمستوى مداخيل الفلاحين.

ثالثا: مساهمة قطاع الفلاحة في الناتج الداخلي الإجمالي

رغم عمل الدولة على تنويع الإقتصاد الوطني من خلال تبني توجه جديد في مجال التنمية الفلاحية و الريفية منذ بداية الألفية، إلا أن نسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي لم تشهد تحسنا كما كان منتظرا، إذ إنتقلت من 8,39% سنة 2000 إلى 9,44% سنة 2004 ثم 6.55% و 8.97% سنتي 2008 و 2012 على التوالي[1]، ثم 11,58% سنة 2013[2] ، و 9,5% سنة 2014[3] و هي نسب ضعيفة مقارنة بمساهمة قطاع المحروقات التي بلغت 38.25% كمتوسط للفترة 2000-2012، وقطاع الخدمات الذي بلغ متوسطه 32.10%[4].

بناءا على المعطيات السابقة، و أمام تفاقم المشاكل المرتبطة بغياب شروط عصرنة طرق الإنتاج وتوفير منافذ كافية لتحويله و تخزينه بشكل منسق، و وجود صعوبة في حصول المنتجين على المعلومة الدقيقة حول السوق، في ظل تنامي ممارسات سلبية كتوجيه الدعم لغير مستحقيه و غير أغراضه والتلاعبات بالعقار الفلاحي، لا يمكن الحديث عن تنمية فلاحية تنعكس إيجابا على وضع السكان في الأرياف.

---

[1] نبيل بوفليح، **دور سياسة الإنعاش الإقتصادي في دعم نمو القطاع الفلاحي في الجزائر**، الملتقى الدولي التاسع حول إستدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات و التحديات الإقتصادية الدولية ، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 23-24 نوفمبر 2014، ص ص 8،9.

[2] زهير عماري، مرجع سابق، ص 4.

[3] تصريح وزير الفلاحة السيد عبد الوهاب نوري في فعاليات الملتقى الوطني للفلاحين الشباب بجامعة محمد بوقرة ببومرداس و المنظم من طرف الغرفة الفلاحية للولاية في مارس 2015.

[4] نبيل بوفليح، مرجع سابق، ص 9.

المطلب الثاني: نتائج تنفيذ سياسة التنمية الريفية على المجال البشري و الإجتماعي

سمحت جهود الدولة الرامية إلى ترقية الأقاليم الريفية بتحقيق تقدم نسبي في مختلف أبعاد التنمية البشرية والتي يمكن التفصيل فيها كما يلي:

1. **الصحة:** تشمل بدورها:

- عدد الأطباء لكل 1000 ساكن*: شهدت نسبة الأطباء المتخصصين إرتفاعا بـ 31% بين 2010- 2013، مما سمح بالتحول من طبيب مختص لكل 1876 نسمة إلى طبيب مختص لكل 1521 نسمة، أما في مجال الأطباء العامون فقد تم التحول من طبيب عام لكل 1304 نسمة سنة 2010 إلى طبيب لكل 1242 نسمة سنة 2013، غير أن هذه الأرقام لا تعكس بدقة الواقع السائد في الجزائر نتيجة الإختلال في توزيع هؤلاء الأطباء بين المدن و الأرياف، حيث تعاني هذه الأخيرة من نقص كبير في الأطباء الأخصائيين بسبب غياب الشروط المشجعة على العمل و الإستقرار في الريف.
- تطعيم الأطفال: يقدر المعدل الوطني للأطفال الحاصلين على التطعيم و المتراوحة أعمارهم ما بين سنة و سنتين بـ 83%، و 72% للأطفال البالغين ما دون 12 شهر، غير أن الكفة في هذا المجال تميل لصالح المدن، حيث تسجل المرتفعات نسبة تطعيم لا تتجاوز 66%[1]، بسبب غياب قاعات العلاج في بعض المناطق، و بقاء بعضها مغلقة منذ العشرية السوداء، أو إفتقارها إلى الأطباء و الممرضين.
- نقص الوزن: لا تزال الأقاليم الريفية تشهد إرتفاعا في نسب الأطفال البالغين ما دون خمس سنوات، و الذين يعانون من نقص في الوزن بتسجيلها نسبة 4,4% مقابل 3,1% في المدن[2]، غير أن هذه النسب تخفي وراءها الكثير من الحقائق، ذلك لأن عدد الأطفال البالغين هذا السن هو أعلى في المدن عنه في الأرياف، ومن ثم فإن حساب هؤلاء الأطفال بالقيم المطلقة يفضي إلى حقيقة مفادها أن الأطفال الحضريين هم أكثر تضررا من نظرائهم الريفيين من مشكلة نقص الوزن.

2. **مؤشر تنمية التربية:** يشمل نسبة التمدرس و محو الأمية:

التكافؤ بين الجنسين في التعليم: سمحت جهود الجزائر في مجال تحقيق المساواة بين الجنسين بتحقيق تقدم غير مسبوق في نسبة تمدرس الإناث، إذ سجل مؤشر التكافؤ بين الجنسين في الطور الإبتدائي 90 بنت لكل 100 ولد سنة 2008، ليرتفع إلى 91 سنة 2014، أما في الطور المتوسط فقد وصلت

[1] المجس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **ما مكانة الشباب في التنمية المستدامة في الجزائر؟**، 2015، ص 111، 112.

*سجلت الجزائر سنة 1999 طبيب مختص لكل 3080 نسمة، و طبيب عام لكل 1887 نسمة حسب إحصائيات وزارة الصحة و السكان.

[2] برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، **حالة المدن الحضرية : تحديات التحول الحضري 2012-2013**، ط2، ديسمبر 2012، ص96.

نسبة الفتيات المتمدرسات إلى 95 بنت لكل 100 ولد، أما في الطور الثانوي فترجح الكفة لصالح الإناث بتسجيل 136 بنت متمدرسة لكل 100 ولد سنة 2014 بسبب رسوب الذكور و تفضيلهم الإلتحاق بسوق العمل، و ليس نتيجة التفاوت في الحصول على فرص تعليمية.

تسجل ولاية غرداية أضعف مستوى للمساواة بين الجنسين في الطورين الإبتدائي والمتوسط حيث تقدر بـ 68 بنت (2008) و 69 بنت (2014) لكل 100 ولد، إلى جانب ولاية الجلفة، الأغواط، أدرار، تمنراست[1]، بسبب بعد المسافة بين المدارس و السكنات خاصة في المناطق الريفية المتشتتة في ظل ضعف خدمة النقل المدرسي و العمل بالنظام الداخلي، كما يبقى أطفال البدو الرحل و السكان القاطنين بالمناطق الحدودية الأكثر حرمانا من التعليم لكلا الجنسين بسبب الغياب التام للمؤسسات التعليمية، رغم كل ما روجت له الحكومات المتعاقبة في الجزائر حول ضرورة تنمية هذه المناطق.

محو الأمية: خطت الجزائر خطوات كبيرة في مجال محو الأمية المتركزة بشكل أكبر في المناطق الريفية النائية بفضل تطبيق الإستراتيجية الوطنية لمحو الأمية الممتدة ما بين 2007– 2015، حيث كشف الديوان الوطني لمحو الأمية و تعليم الكبار نهاية 2016 أن معدل الأمية في الجزائر إنخفض بـ 2.200.000 شخص، و من 22,3% سنة 2008 إلى 12,33% من إجمالي سكان البلاد[2]، الأمر الذي سمح بإزالة أحد المشكلات الموروثة عن الحقبة الإستدمارية، و عن الأزمة الأمنية في التسعينيات التي حالت دون إلتحاق أعداد كبيرة من الأطفال بمقاعد الدراسة[3].

3. **ترقية الدور الإقتصادي للمرأة الريفية:** شكلت ترقية الحقوق الإقتصادية للمرأة في الوسط الريفي محورا هاما في سياسة التنمية الريفية للجزائر ومخطط العمل لإدماج الجنس في التنمية، حيث تم تبني مقاربة ترتكز على التكوين كأساس لتمكين النساء الريفيات من أداء دورهن الإقتصادي، و قد توجت هذه الجهود بتكوين 77 إطار نسوي في مجال التواصل و التنشيط، تضاف إلى نساء إستفدن من تكوين في مجال الصحة، إضافة إلى تشجيع النساء على الإنخراط في العمل الفلاحي بشكل سمح برفع عددهن من

[1] المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مرجع سابق، ص 91.

[2] تصريح مدير الديوان الوطني لمحو الأمية و تعليم الكبار السيد كمال خربوش في حصة "ضيف الصباح" للإذاعة الوطنية يوم 7 جانفي2017 على الساعة 9:18.

[3] siham Laib, chakour said chaouki, la politique de renouveau rural face aux enjeux de la diversification économique et au développement des territoires en Algérie, **revue d'économie et de statistique appliquée**, num 25, 2016, p175.

17.409 منخرطة في أوت 2004 إلى 103.000 منخرطة نهاية 2011[1]، مع تنظيم معارض مؤقتة لمساعدة النساء و الأسر المنتجة على تسويق منتجاتها بشكل يسمح لها برفع مستوى معيشتها.

لا يقتصر التكوين على النساء، بل يشمل الفلاحين و المربين في إطار برنامج تقوية القدرات البشرية و التقنية الذي سمح بتكوين 10941 فلاح و مربي إلى جانب 3018 إطار[2].

4. **مؤشر مستوى المعيشة:** رغم توجيه 13% من إجمالي المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة لتحقيق هدف عصرنة القرى و المداشر، إلا أن هذه الأخيرة لم تعرف العصرنة بكل ما تعنيه الكلمة من معنى، و ما تحقق يمكن تلخيصه في:

- إستفادة نصف مليون أسرة ريفية من السكن الريفي، و هو ما ساعد على تغيير المنظر العام للأقاليم الريفية من خلال القضاء على السكنات البدائية.
- **توسيع الربط بشبكة الكهرباء، المياه و الصرف الصحي:** قدر إنجاز كوابل الكهرباء الريفية في إطار م ج ت ر م 71.859 كلم، أما التزويد بتجهيزات الطاقة الشمسية و محركات توليد الطاقة فقد بلغت 4912 وحدة[3]، وقد ساعد تنفيذ هذه المشاريع برفع مستوى التزود بالكهرباء في المناطق الريفية إلى 71% مقابل 87% في المناطق الحضرية[4].

أما نسبة السكان المتمتعين بالمياه النظيفة فهي لا تتجاوز 79% من إجمالي سكان الريف، مقارنة بـ 85% في المناطق الحضرية سنة 2010 [5]، بعد أن كانت لا تتجاوز 21% في الريف و 78% في المدن[6]، أما خدمة الصرف الصحي فيتمتع بها 88% من سكان الريف مقابل 98% من سكان المدن بعد أن كان 77% للأولى و 99% للثانية سنة 1990[7]، حيث تبقى المناطق الريفية المبعثرة تعاني عجزا كبيرا في هذه المجالات بسبب صعوبة توصيلها بهذه الخدمات نظرا للطابع الجبلي لكثير من المناطق الريفية، و التكلفة العالية للربط.

كما تعاني مختلف المناطق الريفية من نقص فادح في المرافق الثقافية و الرياضية لإستيعاب الشباب وملء أوقات الفراغ بنشاطات مفيدة.

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، اللجنة الوطنية الإستشارية لترقية حقوق الإنسان، **حالة حقوق الإنسان في الجزائر،** التقرير السنوي 2013، ص ص 163، 164 .

[2] Ministère de l'agriculture et de développement rural**, direction de la formation de recherche et de vulgarisation, évaluation des activités realisés dans le cadre de prchat 2**, 3 mai 2015, p3.

[3] Direction générale des forêts, **état de mise oeuvre des ppdri par thème : lcd au 30-03-2016.**

[4] siham Laib, chakour said chaouki, op.cit, p 175.

[5] Fouad cheriet, slimane bedrani, quelques éléments pour un bilan d'un demi siécle de politiques agricoles et rurales**, les cahiers de cread**, num 100, 2012, p 145.

[6] siham Laib, chakour said chaouki, op.cit, p 175.

[7] Fouad cheriet, slimane bedrani, op.cit, p 145.

- **فك العزلة:** تشمل:

فتح المسالك و تهيئتها: أحصت المديرية العامة للغابات فتح 18.000 كلم من المسالك الريفية والفلاحية بشكل ساعد نسبيا في إزالة أحد العقبات التي تعيق تسويق المنتجات الفلاحية[1].

مؤشر الكثافة الهاتفية: تقاس الكثافة الهاتفية بعدد المشتركين في 100 نسمة، و قد أحرزت الجزائر تقدما في هذا المجال من خلال تسجيل معدل كثافة يقدر بـ 107% سنة 2014 لأن عدد المشتركين بلغ 43.227.643 مشترك، في حين لم يتجاوز سكان البلاد 40,4 مليون[2]، و هذا راجع إلى إمتلاك بعض الأفراد لأكثر من شريحة هاتف للإستفادة من المزايا التي يقدمها كل متعامل، و بذلك أصبحت كل ربوع الجزائر تتمتع بخدمة الهاتف، و هو ما سمح بالتقدم في مؤشر فك العزلة في بعده التكنولوجي.

المطلب الثالث: نتائج تنفيذ سياسة التنمية الريفية على المجال البيئي

رغم إقرار الإستدامة البيئية كبعد من أبعاد سياسة التنمية الريفية في الجزائر، و توجيه 50% من عدد م ج ت ر م لتثمين و حماية الموارد الطبيعية، و التي سمحت بتحقيق عدة إنجازات كغرس نباتات رعوية وعلفية على مساحة تقدر بـ 14190,15 هكتار، و القيام بنشاطات تستهدف المحافظة على التربة على مساحة تقدر بـ 1140 هكتار، إضافة إلى صيانة الموارد الغابية و السهبية خاصة الحلفاء على مساحة تقدر بـ 17510 هكتار، و إعادة التشجير بغرس أكثر من 31624,7 هكتار من الأحزمة الخضراء، وغرس أشجار مثمرة على 21120,54 هكتار، و أشجار كاسرة للرياح على مساحة تقدر بـ 7329,84 هكتار[3]، التي تضاف إلى جهود أخرى بذلتها الجزائر منذ الإستقلال للمحافظة على البيئة، كمشروع إعادة التشجير على مستوى الصحاري، و مشروع إستصلاح الغابات في الجلفة و بوسعادة و برنامج إستصلاح الغابات في مرتفعات سعيدة إلى جانب مشروع السد الأخضر، إلا أن ذلك لم يمنع من تسجيل تدهور كبير في الموارد الطبيعية في المناطق الريفية لعدة أسباب من بينها التصحر خاصة في المناطق السهبية المهددة بفقدان 74% من أراضيها بسببه[4]، الأمر الذي أدى إلى ظهور مشاكل أخرى مثل:

- إنخفاض نصيب الفرد من المساحة الفلاحية المستغلة من 0,85 هكتار للفرد سنة 1962، إلى 0,23 هكتار سنة 1998، و من المتوقع أن تصل هذه المساحة إلى حدود 0,15 هكتار في آفاق

[11] MADR, **évaluation de la mise en oeuvre de la consolidation du programme de développement rural**, op.cit, p40.

[2] سلطة الضبط للبريد و المواصلات السلكية و اللاسلكية، **مرصد سوق الهاتفية النقالة في الجزائر**، 2015، ص ص 2،3.

[3] Direction générale des forêts, **état de mise en oeuvre des ppdri : lutte contre désertification au 30-03-2016.**

[4] Fouad cheriet, slimane bedrani, op.cit, p 145.

2020، و هو إنخفاض يفسر أيضا بنمو السكان[1]، الأمر الذي سيعرض الجزائر إلى صعوبات في إنتاج الغذاء ما لم يتم تدارك الوضع من خلال تطبيق الحلول العلمية الناجعة في هذا المجال.

- التأثير سلبا على إنتاجية الأراضي الفلاحية.
- إنقراض بعض الأصناف النباتية و تقليص رقعة بعضها على غرار منابت الحلفاء.
- التأثير سلبا على المراعي، و على نمو الثروة الحيوانية و إنتاج اللحوم و الأمن الغذائي عامة.
- تقليص نشاط الرعي و تربية الحيوانات التي تعد أحد أهم الأنشطة المعتمد عليها في كسب الدخل في الريف، مما يتسبب في البطالة، و تدهور مستوى المعيشة في الريف، و دفع السكان إلى النزوح، و بالتالي إفراغ مناطق شاسعة من سكانها، الأمر الذي يحمل عدة مخاطر من الناحية الأمنية.

إلى جانب مشكلة التصحر تعرف المناطق الريفية تناميا لمشكلة الإستغلال العشوائي للثروات الغابية، مثل الجني الفوضوي لغابات الفلين بعيدا عن الرقابة بشكل أعاق تجدد هذه الثروة، و تسبب في حرمان الجزائر من مورد إقتصادي هام كانت تراهن عليه في تنويع صادرتها، حيث أصبحت غابات الفلين لا تغطي سوى 250.000 هكتار بعد أن كانت مساحتها تتجاوز 450.000 هكتار.

إضافة إلى مشاكل أخرى كفقدان آلاف الهكتارات من الغطاء الغابي سنويا بفعل الحرائق، و مشكلة تملح التربة و المياه العذبة في المناطق القريبة من الشواطئ في عدة ولايات كسكيكدة، جيجل و بومرداس بسبب تنامي ظاهرة نهب الرمال في ظل إرتفاع الطلب على هذه المادة نتيجة الإنتعاش الذي عرفه قطاع البناء في السنوات الأخيرة، الأمر الذي يهدد كل من النشاط الزراعي في هذه المناطق من خلال التقليل من خصوبة الأرض، و النشاط السياحي من جراء تقليص القيمة الجمالية لهذه المناطق[2].

- مشكلة الصيد العشوائي لبعض الأصناف الحيوانية كالطيور و الغزال الأمر الذي يتسبب في الإخلال بالتوازن البيولوجي في هذه المناطق.
- توسع عمليات البناء على حساب الأراضي الفلاحية في المناطق الريفية رغم تضمن قانون التوجيه الفلاحي لسنة 2008 تأكيدا على إعداد خريطة للأراضي الفلاحية تنظيما و تسهيلا لما تتطلبه عملية التنمية الريفية من إقامة مشاريع في مختلف المجالات دون الإضرار بتلك الأراضي، لكن التأخر في وضع هذه الخريطة حال دون ذلك، علما أن مثل هذه الممارسات تبقى محدودة في المناطق الريفية تماما مقارنة بالمناطق المختلطة و القريبة من مناطق حضرية التي تشهد إرتفاعا في أسعار العقار.

[1] محمد الطاهر قادري، مرجع سابق، ص 199.

[2] منيرة دريدي، سلمى حروش، تأثير الجريمة البيئية على تحقيق التنمية: الجزائر نموذجا، **المجلة الجزائرية للحقوق و العلوم السياسية**، ع2، ديسمبر 2016، ص ص 227، 228.

خلاصة الفصل الثالث:

سعت الجزائر من خلال تبني المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية، و سياسة التجديد الريفي والفلاحي إلى تحقيق التوازن التنموي بين الريف و المدينة، و إدماج الريف في الحركية الإقتصادية للبلاد، تعزيزا لدوره في تحقيق الأمن الغذائي للبلاد، لأن الريف يمثل الفضاء المحتضن لقطاع الفلاحة، مع العمل في نفس الوقت على تنويع الأنشطة الإقتصادية به لزيادة فرص التشغيل و مواكبة نمو شريحة الشباب في المجتمع، غير أن ما تحقق من نتائج يبقى محدودا و دون المستوى المسطر، فعلى الصعيد الإقتصادي، سجلت الجزائر منذ بداية الألفية إرتفاعا في مستوى الإنتاج الفلاحي، و مع ذلك بقيت مستوردة للغذاء، و بالضبط لحاجاتها الأساسية كالقمح، السكر، الزيت و الحليب، مقابل العجز عن ولوج الأسواق الخارجية لتغطية تكاليف الإستيراد، الأمر الذي تسبب في عجز الميزان التجاري الفلاحي، و فقدان البلاد لموارد مالية كبيرة لأغراض إستهلاكية بحتة، أما هدف تنويع الأنشطة الإقتصادية في الريف، و زيادة فرص العمل فقد تحققت نسبيا، و إن كان الطابع المؤقت يغلب على هذه الأخيرة.

كما سجلت الجزائر تحسنا في مختلف المؤشرات الإجتماعية و البشرية للتنمية كالتعليم و الصحة وترقية الدور الإقتصادي للمرأة، غير أن هذا التحسن النسبي لا يلغي بقاء التفاوت التنموي قائم بين الريف و المدينة في هذا المجال، أما بخصوص البعد البيئي للتنمية الريفية، و الذي وجهت له 50% من المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة، فقد سجل بدوره بعض النتائج الإيجابية رغم تنامي الكثير من التهديدات البيئية.

الفصل الرابع

واقع الإستقرار الإجتماعي في الجزائر في ظل تنفيذ سياسة التنمية الريفية

تمهيد:

يؤدي تنفيذ أي سياسة تنموية، و ما تفرزه من نتائج إيجابية و سلبية إلى خلق حالة من الرضا أو السخط عليها، معززة أو مهددة بذلك الإستقرار الإجتماعي للبلاد، و هو ما ينطبق على سياسة التنمية الريفية المباشر في تنفيذها بداية من السنوات الأولى للألفية الثالثة في الجزائر، فحتى و إن كانت قائمة نظريا على مبدأ الإنصاف و التمييز الإيجابي، إلا أن تنفيذها عرف الكثير من الإختلالات و التناقضات التي أعاقت إستفادة المواطنين المستهدفين من المزايا و الدعم الذي كرسته لصالحهم، مما جعل مساهمتها في تحسين أوضاعهم الإقتصادية و الإجتماعية دون المستوى المتوقع منها و المخطط له، و هو ما ساهم في نمو الفارق بين ما يسمى في إطار نظرية الحرمان النسبي "**التوقعات**"، أي السلع و الظروف التي يتوقع الأفراد أنه من حقهم الحصول عليها، و بين "**قدرات القيم**" التي تشير إلى الفرص و الأوضاع التي يعتقد الأفراد أنهم قادرون على بلوغها في إطار الوسائل الإجتماعية المتاحة، مما أدى إلى ظهور حالة من اللارضا لدى الشريحة غير المستفيدة منها، ترجمت في شكل إحتجاجات دورية للمطالبة بالحق في التنمية في المناطق الريفية، و هو ما سيتم التطرق إليه من خلال المباحث التالية.

المبحث الأول: عوامل تنامي التوقعات التنموية في الجزائر منذ بداية الألفية.

المبحث الثاني: آليات مساهمة تنفيذ سياسة التنمية الريفية في إرساء عوامل تعزز أو تؤثر سلبا على الإستقرار الإجتماعي.

المبحث الثالث: أسباب تفاقم الضغوط المرتبطة بالتنمية الريفية و قنوات تخفيفها.

المبحث الرابع: مظاهر تأثر الإستقرار الإجتماعي بالتنمية الريفية و نتائجه.

المبحث الأول: عوامل تنامي التوقعات التنموية في الجزائر منذ بداية الألفية.

تظافرت العديد من العوامل التي جعلت من مستوى التوقع بتحقيق مستوى لائق للتنمية لدى الجزائريين عالية منذ بداية الألفية الثالثة، و التي نتناولها بالتفصيل كما يلي:

المطلب الأول: العوامل السياسية

أولا: كثرة الوعود أثناء الحملات الإنتخابية المحلية و التشريعية: حيث لا يتردد الكثير من المترشحين في الإفراط في تقديم وعود بتحسين الأوضاع الإقتصادية و الإجتماعية للمواطنين لكسب أصواتهم، كتوفير مناصب عمل للشباب، و القضاء على مشكلة السكن.....و غيرها من المشاكل، و هو ما يساهم في رفع مستوى التوقع لديهم بالإنجاز، و بمجرد وجود فارق بين الإنجازات الميدانية و التوقعات تنشأ **فجوة الحرمان** التي يمكن أن تترجم إلى إحتجاجات ضد المسؤولين الذين تقدموا بوعود دون الوفاء بها ميدانيا، و هذا إستنادا للمقاربة التي قدمها Daniel Learner لتفسير الإضطرابات الإجتماعية، حيث أرجع مختلف أشكال اللاإستقرار إلى السخط الناتج عن إختلال التوازن بين الإنجاز و الطموح في المجتمع[1].

هناك الكثير من الأمثلة التي تؤكد هذه الحقيقة، نذكر منها:

- إحتجاج سكان قرية بوضياف بولاية خنشلة للمطالبة بالتنمية، و وضع حد للبطالة و أزمة السكن الحادة التي يتخبطون فيها منذ سنوات، و التنديد بما وصفوه بـ"**الوعود الكاذبة للمسؤولين المحليين**"، بسبب عدم تحقق أي إنجاز على الميدان من تلك التي كانوا يرددونها سابقا، إضافة إلى إنعدام قنوات الحوار بين الطرفين، و هو ما جعل المواطنين ينظمون عدة إعتصامات أمام مقر ولاية خنشلة، دون إفتكاك بعض الحقوق نتيجة تجاهل المطالب أو التعامل معها مرة أخرى بالوعود دون تنفيذها، الأمر الذي جعل الإحتجاجات تتكرر بإستمرار، و في بعض الأحيان تخرج عن الطابع السلمي نتيجة عدم جدواه، لتأخذ أسلوبا عنيفا بهدف إيصال الرسائل إلى السلطات المحلية[2].
- إحتجاج سكان قرى بلدية تيبركانين بولاية عين الدفلى في أوت 2014 ، للمطالبة بتوفير الحاجات الأساسية لسكان القرية و مساعدتهم على الإستقرار بها، كالسكن الريفي، المياه النظيفة، الخدمات

[1] تيد روبرت غير، مرجع سابق، ص89.
[2] نشرة أخبار الشروق، **خنشلة: إحتجاج سكان قرية بوضياف للمطالبة بالتنمية**، 8 مارس 2015.

الصحية، وتهيئة القرية، حيث دام الإحتجاج خمسة أيام بسبب تجاهل رئيس البلدية للمواطنين المحتجين، و رفضه الإصغاء لهم[1].

كما أدى عدم وفاء المنتخبين بوعودهم إلى ظهور شكل جديد للإحتجاج يختلف عن الأشكال التقليدية، وهو غلق أبواب الإدارات العمومية[2]، و منع موظفيها من الإلتحاق بمناصب عملهم، أو حبس المنتخبين المحليين داخل المقرات الرسمية كوسيلة لإجبارهم على إستقبال ممثلي المواطنين، و معالجة قضاياهم.

مثل إحتجاج سكان قرى و مشاتي بلدية الجزار بولاية باتنة من خلال غلق مقر البلدية و شل العمل الإداري بها، من خلال منع الموظفين بها و المواطنين المتوجهين إليها من دخولها، مع إستمرار العملية لعدة أيام[3]، كوسيلة لفرض أنفسهم على الإدارة المحلية، و تحويل قضيتهم إلى أولوية من خلال إجبارها على وضع كل ما يتعين عليها عمله في ذلك اليوم جانبا، و الإصغاء إلى مطالبهم المتمثلة في تزويد القرية بالحاجات الأساسية كالكهرباء الريفية، الغاز الطبيعي، المياه، السكن الريفي....إلخ، بسبب عدم قابليتهم على تحمل مزيد من التأخير في الإستجابة لحاجاتهم.

لا تقتصر الآثار السلبية لعدم وفاء المنتخبين المحليين بوعودهم، و تجاهلهم المواطنين بعد وصولهم إلى مراكز المسؤولية على إثارة الإحتجاجات المحلية فقط، بل يمتد إلى تغذية عدم الثقة في المترشحين للإنتخابات، و يجعل العزوف عن المشاركة فيها أحد أهم ردود الأفعال التي يوجهونها للمترشحين، إضافة إلى التصويت بورقة بيضاء بشكل يعكس عدم الإقتناع بما يروج له المترشحين من وعود، و هو ما يستدعي حلول عاجلة لهذه المسألة، من خلال إستحداث قنوات لتعزيز حق المواطن في مساءلة المنتخبين المحليين بشكل سنوي لتمكينه من معرفة درجة التقدم في المشاريع التنموية و العقبات التي تعترضها، وإجراء المساءلة عند نهاية العهدة ليكون ذلك محددا للمشاركة في الإنتخابات من خلال إعادة الإنتخاب، أو إختيار مترشح آخر.

[1] جريدة التحرير، إحتجاج سكان قرى و مداشر بلدية تيبركانين، 19 أوت 2014، على موقع: www.altahrironline.com تاريخ زيارة الموقع: 21 جويلية 2017 على الساعة 20:05

[2] الحاج بلهواري، الحركات الإحتجاجية بالجزائر من التظاهر السلمي إلى الإحتجاج العنيف، **مجلة الحوار الثقافي**، العدد الخاص بخريف و شتاء 2016، ص 91.

[3] دذك، سكان خمسة مشاتي ينتفضون و يغلقون مقر بلدية الجزار في باتنة، **النهار الجديد**، عدد 2857، 27 سبتمبر 2015.

ثانيا: تحقيق بعض المكاسب التي تسمح بتنمية الطموح المحلي:

عرفت الجزائر منذ وصول قيادة سياسية جديدة إلى الحكم سنة 1999 تحقيق بعض المكاسب على عدة أصعدة، في مقدمتها المكسب الأمني بفضل تطبيق مشروع الوئام المدني الذي تعزز بمشروع المصالحة الوطنية، و هو ما سمح بوضع حد للنشاطات الإرهابية التي لطالما هددت حياة و ممتلكات المواطنين، إضافة إلى عملية الدفع المسبق للديون بفضل الوفرة المالية المحررة من جراء إرتفاع أسعار النفط، وتحقيق بعض المشاريع الكبرى التي كان لها تأثير مباشر على حياة المواطنين، كتزويد ولاية تمنراست بالمياه من عين صالح على مسافة تقدر بـ 750 كلم، إضافة إلى إعادة بعث بعض المشاريع المتعثرة منذ سنوات كسد بني هارون، مترو الجزائر....إلخ.

تشكل هذه الإنجازات أرضية لتنامي ما أسماه Karl Taylor في نموذجه لتنمية المجتمعات المحلية بـ "**الطموح المحلي**"[1] ، فكل إنجاز يجسد يولد الثقة بإمكانية تحقيق أعمال أخرى في المستقبل، وتزداد هذه الثقة بإزدياد ضخامة و أهمية الإنجاز الأول، أما إذا لم تتحقق هذه الطموحات فتنشأ فجوة الحرمان المولدة للسخط.

المطلب الثاني: العوامل الإقتصادية

1. **إرتفاع الموارد المالية للبلاد:** سمح إرتفاع أسعار البترول بداية من سنة 2002 بأخذها منحى تصاعدي متجاوزة[2] سنة 2008 سقف 130 دولار للبرميل، لتنخفض متأثرة بتداعيات الأزمة المالية العالمية التي عرفها العالم في ذات السنة، و تعيد الإرتفاع إلى 123 دولار للبرميل في مارس 2012، وبقائها أعلى من 100 دولار للبرميل إلى غاية منتصف سنة 2014 إلى إرتفاع مداخيل البلاد[3]، وتحقيق نوع من الأريحية المالية، حيث تم توجيه أجزاء كبيرة منها لزيادة الأجور، و تقديم المنح للموظفين في العديد من القطاعات كالتعليم و الشرطة، مما أدى إلى زيادة التوقعات بحصول كل فئة على حصتها من الطفرة المالية المحققة، و الدليل على ذلك ظهور إحتجاجات تحت شعار "**زيادة الأجور بنسبة 50% لرجال الشرطة، و ماذا عنا؟**"[4]، الذي ظهر عقب إعلان الحكومة سنة 2010 رفع أجور رجال الشرطة بنسبة 50% بأثر رجعي لثلاث سنوات، و هو القرار الذي إتخذ بدوره بعد إحتجاج رجال الشرطة

[1] أحمد مصطفى خاطر، محمد عبد الفتاح محمد، مرجع سابق، ص 68.
[2] إبراهيم بلقلة، مرجع سابق، ص ص 9، 10.
[3] Ministère de l'énergie et des mines, op.cit.
[4] سيدريك جيروم، **إنتفاضة تونس تنتشر إلى الجزائر**، اللجنة الأممية للعمال، 10-01-2011، ص 3، على الموقع:
www.socialistworld.net تم تحميله بتاريخ 10 فيفري 2017 على الساعة 13:00

للمطالبة برفع الأجور، ليتم إتخاذ قرار مماثل يخص القطاع العسكري برفع الأجور بنسبة 40% بأثر رجعي لمدة ثلاث سنوات[1]، و ذلك قياسا بالطرح الذي قدمه GESCHWENDER الذي أكد أنه في حالة عدم الإستجابة لتوقعات مختلف شرائح المجتمع، تحدث فجوة الحرمان المصاحبة لتحسن الظروف المادية للبلد، و التي تولد حالة من عدم الرضا تصل في مستواها إلى الحد الذي إرتفعت إليه التوقعات[2].

2. **إطلاق برامج تنموية شاملة بميزانيات كبيرة:** أطلقت الجزائر بداية من سنة 2001 برامج خماسية للتنمية رصدت لها ميزانيات كبيرة، أولها برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي 2001-2004 الذي خصص له غلاف مالي يقدر بـ 525 مليار دينار، وجه 38.8% منه للتنمية المحلية و البشرية[3]، أما البرنامج التكميلي لدعم النمو الذي يغطي الفترة 2005-2009 فقد رصد له 9000 مليار دينار[4]، بينما تم تخصيص 21.214 مليار دينار للبرنامج الخماسي 2010-2014[5].

تضمنت هذه البرامج الخماسية للتنمية برامج قطاعية تستهدف حل مختلف الأزمات التي عانت منها البلاد منذ الإستقلال، نذكر منها على سبيل المثال أزمة السكن التي عملت الدولة على حلها من خلال الإعلان عن هدف مبدئي يتمثل في إنجاز مليون وحدة سكنية في إطار البرنامج الخماسي 2005-2009، ليتم رفعها إلى 1.65 مليون وحدة سكنية، مع تحديد سنة 2009 كتاريخ لبداية توزيع السكنات، تلاه في إطار البرنامج الخماسي 2010- 2014 الإعلان عن مشروع لإنجاز مليوني سكن، منها 770.000 سكن ريفي، 500.000 وحدة سكنية إيجارية، 500.000 سكن ترقوي، و 300.000 وحدة تندرج في إطار مكافحة السكن الهش، تقرر توزيع 1.2 مليون منها مع نهاية البرنامج الخماسي 2010-2014 ، أما 800.000 المتبقية فيتم توزيعها خلال الفترة الممتدة ما بين 2015-2017[6].

أدى الشروع في إنجاز مثل هذه المشاريع، و تعليق الإستفادة منها بأجل زمني محدد إلى رفع مستوى التوقعات و الطموحات في المجتمع، غير أن مثل هذه المشاريع تشكل أرضية خصبة لنشوء الحرمان، إذ يعرف في إطار نظرية الحرمان النسبي أن الوعد بفرص جديدة دون أن تسمح الظروف المجتمعية بتحقيقها يولد الحرمان المفضي إلى الغليان الإجتماعي[7]. و المثال على ذلك الإحتجاجات

[1] Frederic volpi, Algeria versus Arab spring**, journal of democracy**, vol24, num 3, jully 2013, p 111.
[2] محمد عبد الكريم الحوراني، مرجع سابق، ص 231.
[3] المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي، **تقرير حول الوضعية الإقتصادية و الإجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من 2001**، الجزائر، ص 87.
[4] غريبي أحمد، أبعاد التنمية المحلية و تحدياتها في الجزائر، **مجلة البحوث و الدراسات العلمية**، عدد4، أكتوبر 2010، ص 16.
[5] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **مخطط التنمية الخماسي 2010-2014**، بيان إجتماع مجلس الوزراء، 24 ماي 2010، ص2.
[6] نفس المرجع، ص 10.
[7] تيد روبرت غير، مرجع سابق، ص 52.

المتكررة لمكتتبي السكن في صيغة السكن الإيجاري "عدل" لسنة 2001 و 2002 ، بعد مرور أكثر من عشرية على إيداع الملفات دون تمكنهم من تسلم سكناتهم.

المطلب الثالث: العوامل النفسية و الديمغرافية و الثقافية.

أولا: العوامل النفسية: تتمثل في ضعف التكيف النفسي مع النتائج المترتبة عن التحول إلى إقتصاد السوق: تحولت الجزائر مع نهاية الثمانينات من النظام الإشتراكي الذي تبنته منذ الإستقلال، و الذي إنفردت الدولة في ظله بمختلف الوظائف الإنتاجية في الإقتصاد، و تقديم الخدمات الإجتماعية إلى نظام إقتصاد السوق، غير أن هذا التحول في طبيعة النظام الإقتصادي لم يرافقه تحول في الذهنيات، نتيجة غياب تام للتهيئة النفسية للمواطنين، و تعريفهم بإعادة تحديد الأدوار، و حقوق و واجبات كل طرف في ظل النظام الجديد، حيث كرست الإشتراكية لدى المواطن ذهنية الإعتماد على الدولة في توفير كل ما يحتاجه، و هو ما أدى إلى إبرام عقد إجتماعي بين الدولة و المواطن قوامه الأساسي تقديم الخدمة مقابل المحافظة على السكينة العمومية، و قد تجلى المظهر الأول لهشاشة هذا العقد بعد أزمة إنخفاض أسعار النفط سنة 1986، حيث أدت أزمة الندرة و عجز الدولة على الإستمرار في نفس وتيرة الإستيراد خاصة للمواد الغذائية إلى الخروج في إحتجاجات مطالبين بتوفير هذه المواد.

بقي الكثير من المواطنين متمسكين بنفس الذهنية رغم الدخول في مرحلة إقتصاد السوق، في الوقت الذي تراجع دور الدولة خاصة فيما يتعلق بالدعم إثر تطبيق برامج التصحيح الهيكلي، مما أنتج حالة من عدم الرضا بمجرد تقليص الخدمات، أو تدني نوعيتها، و الرد على ذلك بتنظيم إحتجاجات متواصلة، و ذلك قياسا بالمقاربة التي قدمها James c. Davies ، حيث بين أن التراجع الحاد في تلبية الحاجات التي تعود الأفراد على الحصول عليها في ظل النظام القديم يؤدي إلى اللارضا والإحتجاج[1].

ثانيا: العوامل الديمغرافية و الثقافية: تتلخص في:

- **إرتفاع نسبة الشباب في المجتمع:** يعتبر الشعب الجزائري من الشعوب الفتية في العالم لغلبة فئة الشباب على التركيبة الديمغرافية للبلاد، إذ بينت الإحصائيات المقدمة من طرف المجلس الإقتصادي والإجتماعي لسنة 2014 ، أن نسبة السكان البالغين أقل من 30 سنة بلغت 58% من إجمالي السكان البالغ عددهم في نفس السنة 39.114.000 نسمة[2]، منهم 10 ملايين نسمة تتراوح أعمارهم ما بين 15

[1] عبد الكريم الحوراني، مرجع سابق، ص 231.
[2] المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مرجع سابق، ص31.

و 29 سنة، بينما تشكل الشريحة العمرية 0-14 حوالي 11,5 مليون نسمة[1]، مقابل 8.5% للفئة البالغة أكثر من 60 سنة، أما نسبة الأشخاص في سن العمل (بين 15 – 59 سنة) فبلغت 63.1% سنة 2014[2].

تتميز فئة الشباب بكثرة الطموحات و الرغبة في تحقيقها بشكل سريع في إطار سعيهم الدائم إلى دعم مركزهم الإجتماعي، و الرغبة في التجديد و التغيير في المجتمع نحو الأفضل، إضافة إلى التمسك بقيم العدالة، الحرية و الإستقلالية[3].

في هذا السياق، توصل إجتماع الحكومة مع الولاة في أكتوبر 2007 إلى التأكيد على أن تطلعات الشباب الجزائري كثيرة و متنوعة، تتقدمها الحاجة إلى العمل و الدخل الملائم، و السكن اللائق، إضافة إلى الحاجة إلى الترفيه، و ملء أوقات الفراغ، و الإستفادة من المعرفة و التكنولوجيا[4]، غير أن وجود فارق بين تلك التطلعات و الإنجازات يولد فجوة الحرمان المؤثرة سلبا على الإستقرار الإجتماعي.

- **إرتفاع نسبة المتعلمين:** نتيجة مضاعفة الدولة لإنجاز المؤسسات الجامعية التي إنتقلت من ثلاث جامعات غداة الإستقلال، إلى 107 مؤسسة جامعية موزعة عبر الوطن[5]، إذ سمح هذا التوسع بالإستجابة للطلب المتزايد على المقاعد البيداغوجية، حيث إنتقل عدد طلبة الليسانس من 23.541 طالب سنة 2008 إلى 780.123 طالب سنة 2015، أما التعداد في الماستر فقد إنتقل من 3242 طالب سنة 2007 إلى 287.543 طالب سنة 2014[6]، بينما وصل عدد المسجلين في الدكتوراه خلال الموسم الجامعي 2014-2015 إلى 13.072 طالب، بعد أن كان 273 طالب سنة 2009-2010[7].

يعتبر التعليم أحد العوامل المؤدية إلى زيادة التوقعات بتحسين الأوضاع لدى الحاصلين عليه، فهو وسيلة للإرتقاء الإجتماعي في مختلف المجتمعات[8]، فتبوأ مكانة إجتماعية مرهون نظريا بالدرجة العلمية للفرد، لهذا، فإن إرتفاع المسجلين في مختلف الأطوار الجامعية في الجزائر على مدار السنوات الأخيرة، يدل على التوسع المتواصل لشريحة ذات توقعات عالية بتحسين الأوضاع.

---

[1] المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مرجع سابق، ص 37.

[2] نفس المرجع، ص 31.

[3] خالد عبد السلام، عوامل الإنحراف الإجتماعي لدى الشباب الجزائري و إستراتيجيات التكفل و العلاج، **مجلة دراسات نفسية و تربوية**، عدد 13، ديسمبر 2014، ص ص 115، 116.

[4] المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مرجع سابق، ص 23.

[5] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، **التعليم العالي في الجزائر**، 2016، ص 5.

[6] نفس المرجع، ص 7،8.

[7] نفس المرجع، ص9.

[8] إبراهيم خليل عليان، مرجع سابق، ص 15. أو راجع ركائز الإستقرار الإجتماعي في الفصل الثاني.

- **تزايد حركة الأفراد:** شهدت الجزائر في السنوات الأخيرة تزايدا في حركة الأشخاص دخولا و خروجا ، بغرض الدراسة أو العمل، و حتى الزيارات القصيرة، إضافة إلى الإحتكاك بالمهاجرين العائدين (بلغ عدد الجزائريين المتوجهين إلى الخارج سنة 2011 أكثر من 1,7 مليون شخص، بينما إستقبلت الجزائر في نفس السنة 2.4 مليون سائح معظمهم جزائريين مغتربين[1])، مما يؤدي إلى إذكاء المقارنات بين المستويات التنموية في المناطق المختلفة، و إدراك الفجوة التنموية بينها، إذ لم تعد المقارنات في زمن العولمة تستند إلى المرجعية الحضرية فحسب (بالنسبة للسكان الريفيين)، بل إلى دول أخرى حققت قفزات تنموية في فترات غير طويلة نسبيا –تركيا مثلا–، حيث سمحت الهوائيات المقعرة، و شبكة الأنترنت بالإطلاع على أدق التفاصيل، و إجراء المقارنات حول الإمكانيات التنموية و الإنجازات.

ترتب عن نمو فئة الشباب و غلبتهم على التركيبة الديمغرافية للمجتمع الجزائري، و زيادة عدد الحاصلين منهم على شهادات التعليم العالي، إضافة إلى تعرضهم لأثر الإيضاح من جراء إنفتاحهم على العالم الخارجي بفضل ما تتيحه وسائل الإتصال الحديثة، و حرية إنتقال الأشخاص إلى إرتفاع مستوى الطموح و التوقع في المجتمع الجزائري، نتيجة الأخذ بالسبب المتمثل في التعلم أكثر، من أجل تحصيل نتيجة تتمثل في إقتناص فرصة عمل أفضل، و بالتالي مستويات معيشية أرقى، في حين يؤدي بقاء القدرة على الإستجابة لهذه التوقعات و إشباعها ثابتة أو ضعيفة إلى ظهور ما أسماه T. ROBERT GURR **بالحرمان الطموحاتي**، الذي يحدث في عدة حالات من بينها إرتفاع نسبة البطالة الحضرية، و إرتفاع نسبة المتعلمين و الحاصلين على تكوين دون توسع القدرة على إستيعابهم إقتصاديا[2].

[1] دريدي منيرة، حروش سلمى، **أهمية ترقية السياحة الريفية في تحقيق التنمية الريفية في الجزائر**، مرجع سابق، ص ص93،94.
[2] محمد عبد الكريم الحوراني، مرجع سابق، ص 231.

المبحث الثاني: آليات مساهمة تنفيذ سياسة التنمية الريفية في إرساء عوامل تعزز أو تؤثر سلبا على الإستقرار الإجتماعي.

المطلب الأول: آليات مساهمة تنفيذ سياسة التنمية الريفية في إرساء عوامل معززة للإستقرار الإجتماعي

ساهمت سياسة التنمية الريفية المنفذة في الجزائر منذ 2002 في إرساء دعائم الإستقرار الإجتماعي، من خلال تضييق دوائر الحرمان الإقتصادي و الإجتماعي و الثقافي. يظهر ذلك في:

أ. **تضييق دائرة الحرمان الإقتصادي:** من خلال عدة قنوات نذكر منها:

- توفير 400.000 منصب عمل في إطار المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة[1]، و تخفيض معدل البطالة في الريف من 17,2% سنة 2004 إلى 8,9% سنة 2014[2]، و إنخفاض نسبة النساء الريفيات البطالات المتراوحة أعمارهن ما بين 16-29 سنة من 123.000 إمرأة سنة 2011 إلى 88.000 إمرأة سنة 2014[3].
- توفير فضاءات لتسويق المنتوجات الريفية كالمعارض[4]: مما يسمح برفع مستوى الدخل، و التعريف بالمنتجين خاصة الجدد منهم، و فتح فرص أمامهم من خلال إحتكاكهم ببعضهم، مما يسمح بتبادل الخبرات، و تحفيزهم على السعي الدائم لتحسين نوعية منتوجاتهم لإكسابها قدرات تنافسية أكبر، مع التحكم في التكاليف، و هو ما يصب في خدمة المستهلكين من خلال إتاحة عدة خيارات أمامهم، و المثال على ذلك: معرض التين و مشتقاته الذي أصبح ينظم سنويا في بني معوش بولاية بجاية، حيث سمح للمنتجين بتوحيد جهودهم، و طرح إمكانية دخول الأسواق الخارجية من خلال التصدير في ظل وجود طلب أجنبي على هذه المادة، و حفزهم على توسيع إستثماراتهم في المجال الفلاحي للإستجابة للطلب المتزايد على هذا المنتوج، و البحث الدائم عن سبل طرح منتوجات جديدة مشتقة منه كالمربى، مسحوق التين....، كما مثل هذا الأمر فرصة لظهور مؤسسات مصغرة أخرى خاصة بتوظيب المنتجات و نقلها.

[1] Ministère de l'agriculture et de développement rural**, évaluation de la mise en oeuvre de la consolidation du programme de développement rural**, op.cit, p40.

[2] دريدي منيرة، حروش سلمى، **أهمية ترقية السياحة الريفية في تحقيق التنمية الريفية في الجزائر**، مرجع سابق، ص 94.

[3] المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مرجع سابق، ص 203.

[4] بن مصباح حدة، مرجع سابق، ص 96.

ينطبق هذا الأمر على مادة العسل التي أصبحت تنظم لها معارض محلية في الساحات العامة على مستوى مختلف بلديات البلاد[1]، و كذا معارض تسويق الحلي التقليدية، حيث أضحت هذه الأخيرة فرصة لحماية أحد مجالات الصناعة التقليدية في البلاد من الإندثار، من جراء المنافسة الأجنبية خاصة الحلي المستوردة من تركيا، التي أصبحت تهدد الصناعة التقليدية المحلية نتيجة فعالية الإستراتيجية التسويقية التركية تجاه العالم العربي بصفة عامة، و المنافسة الصينية التي تراهن كثيرا على عامل السعر، ساعدها في ذلك تبني الجزائر سياسة تجارية لا تأخذ بعين الإعتبار حماية المنتجين المحليين الصغار، و هو عرض الكثير من المنتجين المحليين لصعوبات، كما تسبب في إضعاف جاذبية التكوين في هذا المجال على مستوى مراكز التكوين، علما أن بعث قطاع الصناعة التقليدية بصفة عامة في الجزائر مرتبط ببعث قطاع السياحة بكل أنواعها، و هو ما يمثل فرصة لتسويق المنتوجات التقليدية بصفة مستمرة، ويسمح بتجنب مشكلة ضعف الدخل الناتجة عن التسويق المناسباتي لها على إثر تنظيم هذا النوع من المعارض.

– إرتفاع عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الناشطة في مجال الفلاحة من 3608 مؤسسة سنة 2010 ، مشكلة 1,03% من إجمالي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر[2]، إلى 4616 مؤسسة سنة 2013، ثم 5038 مؤسسة سنة 2014 ، أي بنسبة إرتفاع تقدر بـ 9,14% خلال سنة واحدة (2013–2014)، و مع ذلك لم ترتفع حصتها من إجمالي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لكل القطاعات سوى بـ 0,1% خلال هذه الفترة[3]، إضافة إلى إستفادة أكثر من 7495 حامل مشروع من دعم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بين 2008–2013 جسدوا مشاريع في مجال الفلاحة، إلى جانب 2918 مشروع في مجال الصناعة التقليدية في الأرياف[4]، و هو ما سمح بتوفير فرص عمل، و تحسين وضع بعض المستفيدين منها، خاصة في ظل فشل بعض المشاريع المدرجة في إطار الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب.

[1] معلومات محصل عليها خلال زيارة ميدانية قامت بها الباحثة لوزارة الفلاحة و التنمية الريفية يوم 15 ماي 2017.
[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الصناعة و ترقية الإستثمار، **نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة**، العدد 18، 2010، ص 16.
[3] المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مرجع سابق، ص 215.
[4] نفس المرجع، ص 211.

– تنويع الأنشطة الإقتصادية في الريف*: يرجع إلى عدة عوامل من بينها:

- ❖ إنتعاش عدة قطاعات كالبناء من جراء إطلاق برنامج السكن الريفي، و إطلاق عمليات بناء المدارس، و قاعات العلاج.... على مستوى القرى.
- ❖ إطلاق مشاريع في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشيغل الشباب، و برنامج القرض المصغر، و الصندوق الوطني للتأمين على البطالة.

رغم ذلك، تبقى معظم الفرص الإقتصادية في المناطق الريفية غير مستغلة لعدة أسباب منها:

- ❖ عدم توفر المرافق القاعدية الضرورية لإطلاق أي مشروع كالطرق، و توصيل الكهرباء، ومشكلة توفير العقار، مثل عدم تمكن حامل مشروع سوري من إقامة وحدة لإنتاج الأبواب و النوافذ على مستوى ولاية جيجل رغم إبرامه شراكة مع أطراف جزائرية، و شراء العتاد من الصين، حيث تعثر المشروع بسبب غياب الكهرباء في المنطقة التي تم إختيارها لإقامته عليها، و رد الإدارة بضرورة الإنتظار لمدة سنتين لتوصيلها بالكهرباء، و هو ما جعل المستثمر الأجنبي يتراجع عن فكرة الإستثمار في الجزائر[1]، الأمر الذي فوت الفرصة على هذه المنطقة لبعث حركية إقتصادية بها، و توفير فرص عمل لشبابها، و إيجاد مصدر لتحصيل الضرائب التي تعتبر عامل مهم في توفير إيرادات مالية للدولة خاصة في ظل إنخفاض أسعار النفط، و ما ترتب عن ذلك من تجميد لكثير من المشاريع التنموية المحلية.
- ❖ عدم تبني أي إستراتيجية للتعريف بالفرص و البدائل الإقتصادية بشكل دقيق و مفصل، حيث تتميز المناطق الريفية في الجزائر بتوفرها على عدة فرص لكنها غير معروفة كصناعة الأصباغ الطبيعية، المستمدة من النباتات المتوفرة في البلاد أو القابلة للإنتاج على نطاق واسع، وتحضير مستخلصات العطور الطبيعية من بعض أنواع النباتات كالياسمين، الخزامى، الورود ....إلخ، و تربية الشرنقات لإنتاج الحرير، و إستخراج زيت الأرغان من شجرة الأرغان المتوفرة في كل دول شمال إفريقيا[2]...، و غيرها من الفرص التي تسمح بدعم الإقتصاد الريفي، وتحسين وضع الأسر الريفية.

[1] مقابلة أجرتها الباحثة مع ممثلة حامل مشروع سوري في الجزائر يوم 15 مارس 2017 بالجزائر العاصمة.

* أنظر الإحصائيات حول تنويع الأنشطة الإقتصادية في المناطق الريفية في الفصل الثالث.

[2] أحمد الشويخات و آخرون، **الموسوعة العربية العالمية**، الملفات الخاصة بالأرغان، العطور، الأصباغ الطبيعية في شمال إفريقيا، مرجع سابق.

إن بلوغ هذه الأهداف مرهون بتبني إستراتيجية للترويج لهذه البدائل، و فتح فروع للبحث و التكوين في المجالات التي تسمح بالتعريف بكيفية إستغلالها، و تطوير و تنويع سبل ذلك، لأن جاذبية الأقاليم الريفية لا يمكن أن تبنى فقط على ما يتوفر عليه من موارد طبيعية، بل على توظيف العلم من أجل جعلها في خدمة الإقتصاد الريفي، و على إزالة العراقيل البيروقراطية التي لا تزال تحول دون قدرة حاملي المشاريع في المناطق الريفية على بعث مؤسسات لإستغلال الفرص السابقة.

ب. تضييق دائرة الحرمان الإجتماعي: من خلال تزويد المناطق الريفية بالمرافق العمومية نسبيا، كفتح المسالك الريفية، و توفير الصرف الصحي بشكل يسمح بتجنب إنتشار الأوبئة المترتبة عن غيابه*، وتوزيع إعانات السكن الريفي بشكل سمح بتوفير أحد شروط إستقرار السكان بالريف، و ساهم في تغيير المشهد العام في الريف بالقضاء على المنازل التي كانت مشيدة من المواد التقليدية.

إضافة إلى إعادة فتح بعض قاعات العلاج التي أغلقت خلال العشرية السوداء، و تنظيم قوافل متنقلة لإجراء فحوصات للسكان الريفيين[1]، غير أن هذا الأمر غير كاف للإرتقاء بمستوى الصحة العمومية في الجزائر، لأن الحاجات الصحية مستمرة و متنوعة، بينما يراهن في هذا المجال في المناطق الريفية على قاعات العلاج التي لا تتعدى و ظيفتها إجراء فحوص بسيطة و الحقن، أو تغيير الضمادات، مما يجعل السكان بحاجة إلى عيادات تعمل بدوام كلي، و مجهزة بالأدوات التقنية و الموارد البشرية المتخصصة لتحسين مستوى الخدمات الصحية في الأرياف، و التقليل من الحرمان الإجتماعي بها.

ت. تضييق دائرة الحرمان الثقافي: من خلال محاولات تعميم التعليم، و الإهتمام بإنشاء دور الشباب، و المراكز الثقافية، و المكتبات المتنقلة في المناطق الريفية، و تكثيف نشاط بعض الجمعيات لتعليم الكبار كجمعية إقرأ، الأمر الذي سمح بتقليص معدل الأمية إلى 12% حسب إحصائيات الديوان الوطني لمحو الأمية لسنة 2017 ، بعدما كانت 38% سنة 1996 من إجمالي 29 مليون نسمة آنذاك[2]. علما أن 12% هي نسبة كبيرة إذا ما تم معادلتها بالقيم المطلقة، كونها تشير إلى وجود أكثر من 4.800.000 شخص يعاني من الأمية من إجمالي 40 مليون نسمة.

[1] مقابلة أجرتها الباحثة مع مفتشة عامة بوزارة الفلاحة و التنمية الريفية و مستشارة سابقا بها، يوم 15 ماي 2017.

*التفاصيل موجودة في نتائج تنفيذ سياسة التنمية الريفية في الفصل الثالث.

[2] أحمد الشويخات و آخرون، الفصل المتعلق بالأمية، مرجع سابق.

لكن الحرمان الثقافي لم يعد محددا فقط بإزالة الأمية من خلال إكساب الأفراد مهارات الكتابة و القراءة، لأن التحدي المطروح في عصر الرقمنة هو الأمية الرقمية أو الإلكترونية، فلا مناص من إكتساب المهارات المتجددة في هذا المجال للتمكن من الإندماج بفعالية في المجتمع، و الإستفادة من التسهيلات التي تتيحها هذه التكنولوجيات، وتحقيق إستقلالية الفرد، و تخليصه من الحاجة إلى الإعتماد على الآخرين لإجراء أبسط المعاملات الحياتية، كتسجيل الأطفال المتمدرسين إلكترونيا لإجتياز الإمتحانات الرسمية، أو التصريح بمشروع إلكترونيا في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، أو طلب بطاقة التعريف البيومترية عبر الأنترنت، لهذا لابد الآن من الإنطلاق في إستراتيجية جديدة لمكافحة الأمية الرقمية.

ث. **تضييق دائرة الحرمان من الموارد:** تجسد ذلك من خلال:

- **توزيع الأشجار المثمرة و أشجار الزيتون:** حيث تم في إطار عملية التشجير، غرس 122.500 هكتار أشجار مثمرة، و 85.000 هكتار أشجار زيتون[1]، وقد كان لهذه المشاريع دور في رفع المساحة المغروسة بأشجار الزيتون من 168.080 هكتار سنة 2000، إلى 406.571 هكتار سنة 2015، حيث لعبت إلى جانب مبادرات السكان الخاصة للتشجير دور في رفع المساحة و إنتاج الزيت إلى 758.892 هكتولتر سنة 2015 ، بعد أن كان لا يتعدى 256.000 هكتولتر سنة 2002[2]، دون أن يكون لهذه الزيادة في الإنتاج أثر في تخفيض السعر، بسبب إرتفاع الطلب على هذه المادة مقارنة بالكميات المعروضة منها، و إرتفاع تكاليف الإنتاج كالنقل، و الأجور، و أسعار الطاقة، و هو ما يستدعي مواصلة الجهود لزيادة الإنتاج، و جعل هذه المادة في متناول الجميع على المستوى المحلي، و تصديرها بأسعار تنافسية مقارنة بالدول المجاورة كتونس و المغرب الرائدة في هذا المجال، و ضمان مصدر دخل كاف للأسر الريفية.
- توزيع رؤوس الماشية و خلايا النحل على حاملي المشاريع في مجال تربية الحيوانات: حيث تم توزيع 58.390 رأس غنم، و 6091 أبقار، 4141 رأس ماعز و 1355 جمل، إضافة إلى

[1] MADR, **évaluation de la mise en oeuvre de la consolidation du programme de développement rural**, op.cit.

[2] وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، مديرية الإحصائيات و الأنظمة المعلوماتية، الجداول الإحصائية الخاصة بمادة الزيتون للسنوات 2000، 2002، 2015.

توزيع 78.925 خلية نحل، لصالح 9800 حامل مشروع في هذا المجال إلى غاية 2015[1]. و هو ما ساهم في توفير مناصب عمل لهؤلاء المستفيدين.

إضافة إلى مساهمة سياسة التنمية الريفية و لو نسبيا في إرساء التوزيع العادل للثروات بين المواطنين في المناطق المختلفة للبلاد، من خلال تزويد المناطق الريفية بالمياه من خلال إنشاء و تهيئة 3300 نقطة للمياه (آبار، منابع، سواقي، سدود صغيرة.....) على المستوى الوطني[2]، إضافة إلى تزويد بعض القرى و المداشر بخدمات الغاز و الكهرباء، وتركيب لوحات الطاقة الشمسية في المناطق التي يتعذر تزويدها بالطرق التقليدية كالبدو الرحل، والقاطنين بشكل مبعثر في ولايات أدرار، و الأغواط، و الجلفة، حيث يكلف تزويدها بالطاقة بالطرق التقليدية مبالغ كبيرة نتيجة إتساع المساحة، و تباعد المساكن عن بعضها، مما يجعل اللجوء إلى الطاقة البديلة حلا لتجنب تلك التكاليف.

تسمح الإنجازات السابقة بتعزيز الإستقرار الإجتماعي من خلال المساهمة في توفير دعائمه من خلال:

- تكريس آليات تضمينية[3] لسكان المناطق الريفية في عملية التنمية، و في عملية تدعيم الإقتصاد الوطني، و إيجاد قنوات لتشغيلهم و بالتالي تخليصهم من الفقر، و فتح المجال أمامهم للإندماج في الطبقة المتوسطة كصورة من صور الإرتقاء الإجتماعي (إستفادة السكان من عمليات غرس أشجار مثمرة، و تنظيم المعارض التسويقية السابقة كمثال)، و هو ما يساهم في تضييق مستوى التفاوت في الدخل، و في الفرص بين المناطق الريفية و الحضرية، من خلال تزويد المناطق الريفية بالمشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة، و هو ما يمثل صورة من صور الإنصاف الإقليمي.
- المساهمة في توفير ما يسمى بالسلع المستحقة الشاملة نسبيا، كالتعليم كما هو مبين من خلال الإستراتيجية الوطنية لمحو الأمية، الصحة، المياه..، مما يدعم حق الأفراد في التنمية، و يقلل من الحرمان في المناطق الريفية.

[1] MADR, **évaluation de la mise en oeuvre de la consolidation du programme de développement rural**, op.cit, p 31.
[2] Ibid, p 39.
[3] نور الدين هرمز، باسل سلامة، مرجع سابق، ص 135. أو راجع نموذج الإقتصاد التضميني ضمن ركائز الإستقرار الإجتماعي في الفصل الثاني.

المطلب الثاني: آليات مساهمة تنفيذ سياسة التنمية الريفية في إرساء عوامل تؤثر سلبا على الإستقرار الإجتماعي

رافق تنفيذ سياسة التنمية الريفية عدة إختلالات و عراقيل أدت إلى خلق عوامل من شأنها التأثير سلبا على الإستقرار الإجتماعي في المناطق المعنية بهذه السياسة، نلخصها في:

أولا: إتساع دائرة الإقصاء من مختلف المزايا المكرسة في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، و سياسة التجديد الفلاحي و الريفي: و هي تشمل:

- **الإقصاء من الدعم الفلاحي و الريفي:** كرس التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية و الفلاحية في الجزائر ما يعرف بسياسة التمييز الإيجابي لصالح السكان الريفيين بدون إستثناء، إلا أن التنفيذ الميداني لهذه السياسة عرف إستبعادا و إقصاءا لشرائح واسعة من هؤلاء السكان من الإستفادة من آليات الدعم التي أقرتها الدولة، حيث بينت الإحصائيات الخاصة بهذا الشأن أن أكثر من 600.000 مستثمر فلاحي يغطون ما يقارب 10 ملايين نسمة من سكان الريف، و مسجلين على أنهم في حالة نشاط (حاملين لبطاقة فلاح) مما يؤهلهم للحصول على مختلف أشكال الدعم المالي و التقني، إلى جانب إمكانية الإستفادة من القروض و التأمين، لم يتمكنوا من الحصول على الدعم الذي إقتصرت الإستفادة منه على فئة لا يتعدى عددها 220.000 مستثمر[1]، لتؤكد الوزارة الوصية نهاية 2012 أن نسبة التغطية لعمليات الدعم التي تشمل البذور و الشتائل، و المكننة، و العتاد اللازم لترشيد إستخدام المياه، و إنشاء وتوسيع المستثمرات عن طريق الإمتياز للأراضي التابعة لأملاك الدولة، إضافة إلى القرض الموسمي بقيت "**جد ضئيلة**" دون تقديم رقم محدد عن ذلك[2]، و هذا راجع لعدة عوامل من بينها:

- التعقيدات الإدارية التي لا تعزى إلى الملف اللازم للحصول على الدعم، بل إلى ممارسات أعوان الإدارات التي تتولى صرف أموال الدعم، كتزايد عمليات مساومتهم للفلاحين بحجج مختلفة كعدم توفر الأموال للدعم، مما يحول دون حصولهم عليه، رغم تأكيد المسؤولين أن أموال الدعم تصب بداية كل سنة في الصناديق المخصصة لهذا الغرض[3].

يثبت إنتشار هذه الممارسات إنتفاء أحد مرتكزات **الدولة الإنمائية** عن الإدارات المعنية بالتنمية في الجزائر من إعتماد على بيروقراطية تكنوقراطية، معينة على أساس الكفاءة و الجدارة

[1] Omar bessaoud, op.cit, p 83.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، **مسار التجديد الفلاحي و الريفي: عرض و آفاق**، مرجع سابق، ص 21.

[3] رابح زبيري، مرجع سابق، ص ص 9، 10.

والإستحقاق، و تؤدي الخدمات المنوطة بها بشكل متحرر عن المصالح الفئوية التي تمارس المحاباة و المساومة، الأمر الذي يضفي على الخدمة الإدارية طابع التضامن[1]، و يسمح بتيسير قضاء المصالح، و بالتالي لعب دور بناء في مسار التنمية، و ما يترتب عن ذلك من رضا على الوضع، أما الممارسات المشار إليها سابقا في الجزائر فتجعل من الإدارة تؤدي دور كابح للتنمية، و تزيد من السخط و التذمر.

- توجيه أموال لدعم فلاحين مزيفين بشكل قلص من إمكانية حصول الفلاحين الحقيقيين عليه، حيث بينت وزارة الفلاحة و التنمية الريفية أن الدولة تخصص سنويا 3,8 مليار دينار قبل كل حملة حرث لدعم إنتاج الحبوب، يشرع في تقديمها لهؤلاء الفلاحين في شهر سبتمبر، و بعد حملة الحصاد لا يقدمون شيئا للديوان الوطني للحبوب الذي لا يزال يتولى مهمة تسويق الحبوب و البقول الجافة، بحجة التعرض للكوارث الطبيعية كالفيضانات، و الجفاف ، ليتقدموا بعدها للحصول على تعويضات على التعرض للكوارث السابقة، الأمر الذي أدى إلى محدودية النتائج المرجوة من إقرار سياسة الدعم[2].

تؤدي هذه الممارسات إلى تهديد الإستقرار الإجتماعي من خلال:

- تكريس الحرمان الإقتصادي و الإستبعاد الإجتماعي: و ذلك قياسا بالمقاربة التي قدمتها Brian Barry من خلال إعتبارها الإستبعاد الإجتماعي ناجم عن إنتهاك مبدأ تكافؤ الفرص الذي لا يرجع إلى تدني القدرات الشخصية، أو بالأحرى إلى عوامل ذاتية، بل إلى طبيعة البنى الإجتماعية و طريقة أدائها لوظائفها[3]، مما يفرض على المؤهلين فعلا للحصول على تلك الحقوق البقاء في الهامش، فما دام الفساد مستشري في المؤسسات التي تتولى تقديم الدعم، فإن الحق في الدعم لا يمنح على أساس الأهلية، بل حسب ما يتوفر عليه الفرد من معارف، وساطات و قابلية تقديم رشاوى.

و في هذا السياق، أكد وزير الفلاحة و التنمية الريفية سابقا السيد نور الدين بحبوح "**أن الدعم الفلاحي ساهم في إثراء مضاربين و إنتهازيين ليس لهم أي علاقة بقطاع الفلاحة، حيث سمحت لهم علاقاتهم مع المسؤولين المحليين على القطاع بالإستفادة من بطاقة فلاح مما أهلهم للحصول على الدعم**"[4]، الأمر الذي خلق تمييزا بين من يستحق الدعم و ينتج لكنه يحرم منه، و بين من لا

[1] بي سي سميث، مرجع سابق، ص 539.
[2] رابح زبيري، مرجع سابق، ص ص 9، 10.
[3] جون هيلز، جوليان لوغران، دافيد بيشاو، مرجع سابق، ص 10.
[4] عبد الحميد عثماني، مسح ديون الفلاحين كرس الفساد و الدعم في فائدة السماسرة، حوار مع وزير الفلاحة و التنمية الريفية سابقا السيد نور الدين بحبوح، **الشروق اليومي**، عدد 2649، 25-11-2015.

يستحقه و لا ينتج لكنه يستفيد منه، و هو ما يمثل صورة واضحة حول التوزيع غير العادل للثروات. و يقتضي إعادة النظر في سياسة الدعم التي يجب أن تقوم على مبدأ "**التمييز الإيجابي**"، من خلال الإلتزام بالدقة في توجيه الدعم لمن يستحقه فقط.

أدى هذا الوضع إلى نتائج وخيمة على الإنتاج الفلاحي و فاتورة إستيراد الغذاء*، و هي كلها عوامل تهدد الإستقرار الإجتماعي من خلال توسيع دائرة الحرمان من الموارد، و بالضبط الحرمان من المواد الغذائية من جراء إرتفاع أسعارها (حدث ذلك رغم سعي الدولة للمحافظة على إستقرارها في إطار سياسة التجديد، من خلال إستحداث نظام ضبط أسعار المواد الغذائية ذات الإستهلاك الواسع) ، إضافة إلى حدوث عدة أزمات كأزمة ندرة مادة البطاطا سنة 2007، الأزمات المتكررة للحليب...، و ذلك إستنادا إلى المقاربات التي قدمها كل من HOBSBAWN و ROUSTOW بتأكيدهما أن إرتفاع أسعار الغذاء تعد من المسببات الرئيسية للإحتجاجات[1]. وتحليل PITIRIM SOROKIN الذي يعتبر إرتفاع تكاليف الحياة أحد أكثر العوامل المولدة للضغط المهدد للإستقرار الإجتماعي، كونها تؤدي إلى كبت الحاجات الأساسية اليومية للأفراد[2].

في هذا الصدد، تبين الإحصائيات أن نسبة الزيادة في أسعار السلع الإستهلاكية قدرت بين عامي 2004-2011 بـ 141.38% ، بينما بلغت الزيادة في الأجر الوطني المضمون خلال نفس الفترة 37.50%، غير أن هذه الزيادة لم يكن لها تأثير إيجابي على القدرة الشرائية للمواطنين لما قابلها من إرتفاع كبير في الأسعار، الأمر الذي أثر على مستوى معيشة الأسر خاصة ذات الدخل المنخفض[3]. و جعل النفقات الغذائية تستحوذ على 59% من ميزانيات الأسر الجزائرية[4]، الأمر الذي دفع إلى حدوث عدة إحتجاجات لتحسين هذا الوضع، مثل تلك التي وقعت يومي 4 و 5 جانفي 2011 ، و سميت رمزيا "بثورة الزيت و السكر" ، نتيجة إرتفاع أسعار عدة مواد غذائية.

جدير بالذكر أن توفر البلاد على موارد مالية (الريع) ساهم إلى حد كبير في الحيلولة دون تفاقم الإحتجاجات المتعلقة بالندرة و إرتفاع الأسعار، حيث لجأت الدولة للإستيراد عند وقوع أي أزمة

---

* أنظر الفصل الثالث.

[1] تيد روبرت غير، مرجع سابق، ص ص 213، 221. أو أنظر النظريات المفسرة للإستقرار الإجتماعي في الفصل الثاني.

[2] راجع الفصل الثاني: النظريات المفسرة للإستقرار الإجتماعي.

[3] ج ج دش، اللجنة الوطنية الإستشارية لترقية حقوق الإنسان، **تقرير حالة حقوق الإنسان في الجزائر لسنة 2011**، مرجع سابق، ص ص 62، 63.

[4] الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، **الجزائر: سوء المعيشة**، التقرير الدوري رقم 13-14 حول حالة الحقوق الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية، باريس، 2010، ص 11.

كإستيراد البطاطا من كندا سنة 2007، و هو ما يثير التساؤل حول الجدوى من إطلاق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية، و إنفاق الملايير لتجسيد البرامج التي تضمنها.

- تقييد الإرتقاء الإجتماعي للمؤهلين للإستفادة فعلا من الدعم، مما يحول دون تحسين أوضاعهم، و هو ما يتنافى مع أهداف التنمية الريفية[1].

– قلة الحصول على شهادة المطابقة التي تسمح لأصحابها بالإستفادة من الدعم، و الذي يرجع بدوره إلى طريقة عمل الصناديق الجهوية للتعاون الفلاحي، التي تتولى دفع الدعم على أساس وضعيات الأشغال، أو فواتير الخدمات وافية التصديق بشهادة الخدمة المنجزة، في أجل أقصاه 10 أيام من تاريخ إستلام الوثائق، حيث تشترط هذه الصناديق على طالبي الدعم التعامل مع متعاملين أو مقاولين يحددهم الصندوق، في حين يفضلون هم التعامل مع أطراف أخرى يحددونها بأنفسهم[2].

– بقاء مشكل العقار عالقا مما حال دون تمكن الفلاحين غير المالكين للأراضي من الحصول على الدعم[3]: يعتبر العقار من أعقد المشكلات المطروحة في الجزائر، و التي تشكل مصدرا لعدة مشاكل أخرى، لذلك طلبت الحكومة من المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي إجراء دراسة ميدانية مفصلة حول الموضوع، و إقتراح الحلول خاصة لقضية أراضي العرش، و هو ما تم بالفعل سنة 2004، غير أن الحلول المقترحة لم يتم أخذها نهائيا بعين الإعتبار من قبل الحكومات التي تعاقبت على الجزائر منذ ذلك التاريخ، الأمر الذي ترك المشكلة قائمة[4].

إن هذا المثال يدفعنا لإثارة التساؤل حول مدى التنسيق بين أعمال الحكومات المتعاقبة، إذ كثيرا ما تطلب الحكومة دراسات حول المشاكل القائمة، لكن بمجرد تغير الحكومة، يتم طي ملف ذلك الموضوع، لتبقى تلك الدراسات بما تتضمنه من حلول حبيسة أدراج المكاتب الرسمية، و هو ما يؤدي إلى تراكم و تفاقم المشاكل، الأمر الذي يولد السخط، و يهدد الإستقرار الإجتماعي نتيجة عدم حل المشاكل في أوانها.

– إنخفاض إنفاق صناديق الدعم لتمويل قطاع الفلاحة و التنمية الريفية، ففي الفترة الممتدة ما بين 2003– 2004 إنخفضت نسبة إنفاق صندوق التنمية الريفية و إستصلاح الأراضي عن طريق

[1] للمزيد، راجع الفصل الأول: أهداف التنمية الريفية.
[2] رابح زبيري، مرجع سابق، ص ص 9، 10.
[3] هاشمي الطيب، **القطاع الزراعي في الجزائر في ظل الوفرة المالية للفترة 2006-2013 بين الإنجازات و العقبات**، مرجع سابق، ص 18.
[4] تصريح مدير الدراسات بقسم الدراسات الإقتصادية بالمجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي على هامش اليوم الدراسي المنظم من طرف المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية حول دور المؤسسات الرسمية في تقييم السياسات العامة: حالتي مجلس المحاسبة و المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي، 18 فيفري 2018.

الإمتياز بنسبة 13% ، أي من 5,77 مليون دينار إلى 5 مليون دينار، أما الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية فقد إنخفض إنفاقه بـ 21% من 37,48 مليون دينار إلى 29,22 مليون دينار، إضافة إلى إنخفاض دعم مداخيل الفلاحين بنسبة 38,3%، أي من 2,08 مليون دينار إلى 1,28 مليون دينار[1].

– **ضعف الدعم الموجه للمشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة ذات الإستغلال الفردي:** ففي الوقت الذي تمول فيه المشاريع الجوارية للتنمية الريفية ذات الإستغلال الجماعي بشكل كلي من طرف الدولة، و تستفيد منها الأسر الريفية عامة، تواجه المشاريع الجوارية ذات الإستغلال الفردي مشكلة التمويل، فمساهمة الدولة في تمويلها لا تتجاوز نسبة 25%، أما 75% المتبقية فيتكفل بها المستفيد من المشروع. مع تسقيف قيمة دعم الدولة بـ 300.000 دينار جزائري للأسرة الواحدة (و ليس للفرد)[2]، وهو ما يتعارض مع التحليل الذي ينطلق من الإعتراف بضرورة القيام بإستثمارات إنتاجية في المناطق الريفية الفقيرة دفعة واحدة لسد الطلب المحلي، و توجيه الفائض إلى السوق بشكل يفضي إلى الخروج من دائرة الفقر، كما أن الدعم في إطار المشاريع الفردية لا يجب أن يوجه إلى الأسر بل إلى أعضاء الأسر، خاصة و أن الأسر الريفية في الجزائر تتميز بإرتفاع عدد أفرادها، و هو ما يحول دون قدرة الأفراد على خلق نشاط خاص بهم يسمح بتحقيق إستقلاليتهم المالية ، و تحسين وضعهم الفردي[3].

من جهة أخرى، أدى إنحصار المشاريع الجوارية الفردية في مجالات ضيقة تركزت في غرس الأشجار المثمرة و أشجار الزيتون، و عمليات تربية الحيوانات دون إستتباعها بمشاريع مصغرة للتحويل، كمظهر من مظاهر تكامل المشاريع لتعزيز مساهمتها بشكل فعال في التنمية إلى تفويت الفرصة على البلاد لتجسيد مشاريع تسمح بخلق الثروة، و بتوظيف الشباب في الأرياف، و ساهم في جعل إمكانيات الحراك نحو الأعلى كركيزة من ركائز الإستقرار الإجتماعي ضيقة، من خلال عدم إتاحة الفرصة للراغبين في العمل في تحسين أوضاعهم، و هو ما يولد حالة من عدم الرضا على الوضع.

في هذا السياق، سجل الإتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين سنة 2017 أكثر من 30 مليون قنطار من مادة الصوف يعود جمعها إلى سنة 2016، دون أن تجد منفذا لتحويلها و إستغلالها في

---

[1] هاشمي الطيب، مرجع سابق، ص 21.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **المقرر رقم 306 المؤرخ في 14 جويلية 2003 و المعدل بمقتضى المقرر رقم 2080 المؤرخ في 21 ديسمبر 2008** و المحدد لسقف الدعم للأسر الريفية.

[3] Abdel madjid djenane**, les projets de proximité de développement rural intégré ; objectifs, contenu et méthodes**, sans citer l'intitulé de coloque, FSEG-UFA sétif, mars 2011, p7.

إنعاش الصناعة النسيجية في الجزائر[1]، و هو ما يعكس غياب الرؤية الإستراتيجية عند وضع المشاريع الجوارية، إذ كان يتعين تخصيص مشروع للتحويل مكمل لعمليات تربية الأغنام على الأقل على مستوى كل ولاية، مما يسمح بتوفير فرص العمل، و برفع دخل مربي الأغنام من خلال تسويق هذه المادة.

ثانيا: صعوبة الحصول على القروض

ترجع صعوبة الحصول على القروض في المناطق الريفية إلى المخاطر العالية التي تتميز بها هذه المناطق، و محدودية قدرة السكان ضعيفي الإمكانيات المالية على الوفاء بالإلتزامات المرتبطة بالقرض، مقابل عمل البنوك بقواعد تجارية محضة، الأمر الذي أعاق إستكمال تمويل النشاطات الفردية الخاضعة لتمويل ثلاثي الأطراف في إطار المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة، و حال دون ظهور أنشطة إقتصادية في الريف[2].

ينطبق هذا على القروض الفلاحية المشروطة بضمانات أيضا، فمثلا قرض الرفيق مشروط بعقد الملكية للعقار أو عقد الإمتياز، إلى جانب إقتراح ضمان للقرض، كما يخضع قرض التحدي لنفس الشروط المتعلقة بالعقار[3]. و يرجع أخذ البنك بهذا الشرط إلى حرصه على إسترداد قيمة القرض في حالة عدم تمكن المدين من تسديده.

أمام صعوبة تقديم حاملي المشاريع لضمانات كعائق أمام إنعاش الإستثمار الفلاحي، و مراعاة لظروف حاملي المشاريع الذين لا يملكون أي دعامة يقدمونها كضمان للقرض، بادرت الدولة سنة 2011 بتوسيع مهام صندوق ضمان قروض الإستثمار للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى تغطية التمويل الفلاحي (الضمان)، من أجل تعزيز مساهمته في التنمية الفلاحية و الريفية من خلال تغطية المخاطر المترتبة عن عدم تسديد المستثمرين للقروض، علما أن قيمة القروض الخاضعة للضمان تبلغ 100 مليون دينار لقروض الإستثمار، و 10 ملايين دينار لقروض الإستغلال.

أودع على مستوى الصندوق عند شروعه في أداء مهمته الجديدة 8500 ملف لضمان القروض خلال الحملة الفلاحية[4] 2012-2013، و هذا الرقم دليل على حاجة العديد من الفلاحين لهذا النوع من الخدمات، غير أن ما نلاحظه هو أن هذا الإجراء تم إتخاذه 11 سنة بعد إطلاق المخطط الوطني

[1] تصريح رئيس المنظمة الوطنية للفلاحين الجزائريين محمد عليوي للصحافة الجزائرية حول الصعوبات التي يعاني منها الفلاحون يوم 16 جويلية 2017 لوسائل الإعلام الجزائرية.

[2] Abdel madjid djenane, op.cit, p5.

[3] معلومات متحصل عليها خلال زيارة ميدانية لبنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة العقيد عميروش، يوم 11 ماي 2017.

[4] موقع صندوق ضمان قروض الإستثمار، على الموقع http://www.cgci.dz يوم 12-05-2017 على الساعة 12:05.

للتنمية الفلاحية، و هو ما يعكس قصور الرؤية عند وضع هذه السياسة، و عدم الأخذ بعين الإعتبار حاجات كل فئات المجتمع المعني بسياسة التنمية الفلاحية و الريفية.

من جهة أخرى، يعد العمل بالقروض بفوائد أسلوبا لا يخدم التنمية في الجزائر بدرجة كافية بسبب خصوصياتها الثقافية، حيث كشف التحقيق الذي أجراه المركز الوطني للدراسات و التحاليل من أجل السكان و التنمية ceneap حول درجة قبول الفلاحين للقروض بفوائد، أن 60,24% من أعضاء العينة المبحوثة يرفضون القروض بفائدة، و يفضلون القروض العائلية كبديل عنها، في حين لا تتجاوز نسبة الذين يفضلون التمويل البنكي 20%، بينما يفضل 14% منهم قروض الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية[1].

لهذا، لا بد عند إطلاق أي سياسة تنموية دراسة الخصائص الإجتماعية و الثقافية للفئة المستهدفة منها لتوفير شروط نجاحها، كالعمل بالقروض الحسنة في مختلف المجالات لتجاوز العائق الثقافي للإستثمار، و تعميم الخدمات الإسلامية على مستوى البنوك، مع تفعيل صندوق الزكاة لمساعدة حاملي المشاريع الفقراء في المناطق الريفية ذات المخاطر العالية، و الذين يتعسر عليهم الحصول على قروض من البنوك على تجسيد مشاريعهم، من خلال توفير التمويل من الصندوق.

ثالثا: صعوبة الوفاء بشروط الحصول على السكن الريفي

رغم إقرار الدولة لبرنامج السكن الريفي لوقف النزوح الريفي و توفير شروط الهجرة العكسية، إلا أن هذين الهدفين لم يكن بالإمكان تحقيقهما على النحو المرجو، بسبب صعوبة الوفاء بالشروط التي حددتها الدولة للإستفادة من الإعانة المباشرة الممنوحة من طرفها لتشييده، و المتمثلة في إمكانية منحها فقط للأشخاص الطبيعيين الذين يثبتون إقامتهم لمدة 5 سنوات في البلدية الريفية، و الأشخاص الطبيعيين الذين يزاولون نشاطا في الوسط الريفي، و إثبات الوفاء بكلا الشرطين بوثائق رسمية.

نستنتج من هذا القرار أن شرط الإقامة لمدة 5 سنوات بالبلدية يقصي الراغبين في التوجه من المدن صوب الريف لإقامة إستثمارات، و هو ما يحول دون إعماره و إحيائه إقتصاديا.

أما الشرط المتعلق بممارسة نشاط إقتصادي في الريف فقد أدى إلى إقصاء الكثير من العمال الموسميين الذين يعملون بدون أي عقود تثبت ذلك في المجال الفلاحي، و لا يملكون أي وثيقة تثبت

[1] هاشمي الطيب، **القطاع الزراعي في الجزائر في ظل الوفرة المالية للفترة 2006-2013 بين الإنجازات و العقبات**، مرجع سابق، ص 21.

ممارستهم للعمل في الريف، وهو ما يقصيهم من الحق في السكن رغم أن هؤلاء يعتبرون من الشرائح الأضعف في المجتمع، نتيجة الطبيعة الموسمية لعملهم، و إفتقارهم إلى الحماية الإجتماعية، و هو ما يبقيهم في وضعية هشة[1].

كما أدى العمل بشرط إمتلاك وعاء عقاري في الريف لتشييد المسكن عليه إلى إقصاء كثير من القاطنين بالريف، لأنهم لا يملكون وثائق تثبت ملكيتهم للقطع الأرضية، و هو ما يكرس بقاءهم في وضع صعب[2]. لهذا راجعت الدولة هذا الشرط من خلال السماح للمواطنين بإحلال شهادة الحيازة المستخرجة بالإستعانة بشاهدين محل الملكية، لتمكين المفتقرين لوثائق الملكية من الإستفادة من السكن الريفي. غير أن الإستعانة بشاهدين لإستخراج شهادة الحيازة تصبح عديمة الجدوى في حالة مسح الأراضي من قبل المحافظة العقارية و ترقيمها بشكل مؤقت لمدة سنتين، دون إعتراض من أحد خلال هذه المدة، حيث يصبح الترقيم المؤقت نهائيا[3]، و بذلك يكون مآل تلك الأرض للدولة.

تجدر الإشارة إلى أن العمل بالشرطين الأولين جاء بعد إستفادة عدة مواطنين (مقيمين بالمدن) من السكن الريفي دون الإقامة فيه بشكل دائم، من خلال تخصيصه لقضاء العطل فقط لعدم حاجتهم له، وهو ما حال دون الوصول إلى الأهداف الإقتصادية المسطرة من وراء إطلاق مشروع السكن الريفي، و المتمثلة في إنعاش الريف إقتصاديا من خلال توفير الشروط المساعدة على إستقرار السكان، وإطلاقهم مشاريع في مختلف المجالات[4].

لم يقتصر الأمر على مراجعة شروط الإستفادة، بل تعداه إلى الإجراءات الإدارية لها، من خلال تكليف مديريات السكن على مستوى الولايات بتحضير قوائم المستفيدين، بعد إجراء التحقيق العقاري من خلال الرجوع إلى البطاقية الوطنية للسكن لتحديد أحقية طالبي السكن في الحصول عليه، و إعفاء البلديات من إعداد قوائم السكن[5].

يتضح من خلال الإطلاع على شروط الإستفادة من السكن الريفي، أن الكثير من الفئات المذكورة أعلاه تعرضت للحرمان نتيجة عدم مراعاة وضعياتها عند تحديد تلك الشروط، إلى جانب مستبعدين

إعداد الباحثة بناءا على دراسة **القرار المؤرخ في 10 شعبان 1434 الموافق لـ 19 يونيو 2013 المحدد لكيفيات الحصول على المساعدة المباشرة الممنوحة من الدولة لبناء السكن الريفي**، الجريدة الرسمية، العدد 32، ص25.

[1] مقابلة أجرتها الباحثة مع رئيس مصلحة السكن الريفي و إعادة تأهيل الإطار المبني بمديرية السكن لولاية تيبازة يوم 18 جوان 2017.

[2] عمر حمدي باشا، ليلى زروقي، **المنازعات العقارية**، دار هومة للنشر، الجزئر، 2016، ص 54.

[3] مقابلة أجرتها الباحثة مع مفتشة عامة بوزارة الفلاحة و التنمية الريفية و مستشارة سابقا بها بتاريخ 15 ماي 2017.

[4] مقابلة أجرتها الباحثة مع رئيس مصلحة السكن الريفي و تأهيل الإطار المبني بمديرية السكن لولاية تيبازة يوم 18 جوان 2017.

آخرين من جراء صعوبة الفصل بين المناطق الحضرية– الريفية في ظل غياب خريطة دقيقة مخصصة لهذا الغرض.

لكن مراجعة شروط الإستفادة دليل على السعي المستمر لوضع حد للإقصاء من الإستفادة من السكن الريفي، من خلال مراعاة وضعية الفئات التي لا تستوفي الشروط، و إن كانت كثرة مراجعة الشروط تدل على الإفتقار للتخطيط الإستراتيجي المستند على دراسات ميدانية دقيقة ، حتى تكون العملية التنموية شاملة و تضمينية لكل الفئات.

رابعا: صعوبة المشاركة الإقتصادية

على عكس المجال السياسي الذي تسجل فيه المناطق الريفية مستويات عالية للمشاركة خاصة في المواعيد الإنتخابية، حيث بينت دراسة للمركز الوطني للدراسات و التحاليل من أجل السكان و التنمية أن 62.98% من أعضاء الأسر الريفية يدلون بأصواتهم في الإنتخابات، تسجل أعلى نسب المشاركة في البلديات الريفية للهضاب العليا بنسبة 83,09%، تليها بلديات الجنوب الشرقي بنسبة 77,37%، ثم البلديات الشمالية بنسبة 76,35%[1]، عرف المجال الإقتصادي ضعفا للمشاركة لعدة أسباب منها:

– فرض السياسة التنموية من الأعلى، دون إتاحة الفرصة للفلاحين و السكان الريفيين أو ممثلين عنهم لتقديم إقتراحاتهم و رؤاهم[2].

– مشكلة ضعف تدفق المعلومات من القمة إلى القاعدة: رغم تنظيم وزارة الفلاحة أكثر من 6300 حصة تلفزيونية و إذاعية، و 71500 محاضرة و مقابلة مع السكان[3]، إلا أن الدراسات المنصبة حول هذا الشأن بينت أن عدد كبير من المواطنين علم بهذه المشاريع بعد الإنطلاق في تنفيذها، أي بعد تحديد كل التدخلات و المستفيدين منها، الأمر الذي يتعارض مع أسس سياسة التجديد[4].

يمكن أن نستشهد في هذا السياق بمثال ولاية تيبازة، حيث تم تنظيم سنة 2013 –أي بعد 10 سنوات من الإنطلاق التجريبي للمشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة بالولاية التي شملت 378 عائلة، و مرور أربع سنوات على إنطلاق سياسة التجديد الفلاحي و الريفي – حصة بالإذاعة المحلية

[1] Chaib Baghdad, the rural society in Algeria between the policy of renewal and the participative approach**, ATPS**, num9, 2015, p 53.

[2] Fouad cheriet, slimane bedrani, op.cit, p157

[3] Ministère de l'agriculture et de développement rural, **évaluation de la mise en oeuvre de la consolidation du programme de développement rural**, op.cit, p 33.

[4] أوشن فاروق، مرجع سابق، ص 186.

للولاية حول المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة، حضرها إطارات محافظة الغابات للولاية للتعريف أكثر بهذه المشاريع، حيث تهاطلت المكالمات خاصة من طرف فئة الشباب حول طبيعة هذه المشاريع، و كيفية الإستفادة منها كونهم لا يملكون أدنى فكرة حولها، و لا يعرفون أصلا بوجودها، و هو ما يؤكد ضعف أو بالأحرى غياب تدفق المعلومات في الوقت المناسب[1].

تظهر النتائج السلبية لضعف تدفق المعلومات إلى عدم إكتراث المواطنين بالأعمال الموجهة إليهم[2]، إضافة إلى التسبب في إعاقة عملية تعبئة الموارد البشرية لإنجاح السياسة التنموية، حيث بينت دراسة قدمها الباحث فقيه العيد حول "إتجاهات الشباب نحو التنمية و علاقاتها بالصحة النفسية"، أن 75% من الشباب يشعرون بغموض تجاه المشاريع التنموية الموجهة إليهم، و أن 55% منهم لا يشاركون في القضايا التي تهمهم[3]، بسبب عدم تقديم شروحات كافية لهم بخصوص المشاريع التي تستهدفهم، و التناقض بين ما يقدم عبر وسائل الإعلام و بين ردود الإدارات التي يتوجهون إليها.

يبين هذا الوضع أهمية عامل "**الوصول إلى المعلومات**" المندرج في إطار نظرية التمكين* كمحدد رئيسي للتعرف على الفرص المتاحة و المشاركة في مختلف العمليات التنموية.

كما يفضي هذا الأمر إلى ما أسماه AMARTIA SEN بـ "**فقر القدرة**" الذي يمثل مظهرا لعدم المشاركة في المجتمع، لأسباب مفروضة و خارجة تماما عن إرادة الفرد[4]، و هو ما يؤسس للإستبعاد الإجتماعي، و الحرمان الإقتصادي المؤديان إلى السخط و اللاإستقرار الإجتماعي.

يمكن تجاوز هذا الوضع من خلال الإستعانة بـ " **نموذج العمل الإنمائي**" لـ **وليام بيدل** القائم على الدور المحوري لـ "**أخصائي التنمية***"، على أن يكون من الشخصيات التي تحظى بالثقة في المجتمع المحلي، حيث يقوم بجمع المعلومات حول مشاكل و نقائص المجتمع المحلي، و الحلول المقترحة من طرف المعنيين بتلك المشاكل، لينقلها إلى الجهات التي تتولى التخطيط للتنمية، و بعد صياغة الخطة التنموية المحلية، يعود مرة أخرى للمجتمع المستهدف لتقديم المعلومات الوافية و الكاملة، و باللغة

[1] مقابلة أجرتها الباحثة مع رئيسة مكتب توسيع الثروات بمحافظة الغابات بولاية تيبازة يوم 18جوان 2017.
[2] عبد القادر خليل، **البلدية في مواجهة تحدي التسيير و الهندسة الإقليمية**، دار القصبة، الجزائر، 2011، ص 22.
[3] خالد عبد السلام، مرجع سابق، ص 119.
* للتفصيل في نظرية التمكين أنظر الفصل الأول.
[4] جون هيلز، جوليان لوغران، دافيد بيشاو، مرجع سابق، ص 30. أو راجع الفصل الثاني.
* أنظر نموذج العمل الإنمائي عند وليام بيدل في الفصل الأول.

المحلية من خلال الإحتكاك المباشر بالمواطنين لإقناعهم و الإجابة على إستفساراتهم، و إدماجهم في تنفيذ الخطة التنموية.

- ضعف قنوات المشاركة الجماهيرية في المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة: إذ تقتصر المشاركة على مرحلة صياغة أفكار المشاريع التي تدور أساسا حول الحاجات الأساسية كفك العزلة، السكن، و توفير فرص عمل[1]، التي هي مطالب معروفة أصلا لدى السلطات، بينما تقصيهم من المراحل التالية لذلك، بإعتبار أن القرار النهائي لتحقيق هذه المشاريع يبقى بيد الوالي و اللجان التقنية للولاية التي تتكون من ممثلي المصالح اللامركزية للدولة على المستوى المحلي، التي تمثل الضامن للتنفيذ الأمثل للقرارات المتعلقة بالمحافظة على التوازن الإقليمي فيما يتعلق بالمشاريع التنموية، كما أن قطاعات ممارسة النشاط العمومي هي موجهة بإحترام الخرائط المختلفة (خريطة مدرسية، صحية...إلخ)[2]، و لا تكون نابعة من القاعدة الجماهيرية بل تخضع لمعايير تقنية محضة.

ينفي هذا الأمر صفة الإندماج عن المشاريع الجوارية نتيجة الإفتقار لحضور الفاعلين المعنيين بها عن طول مسار المشروع، و تفسر عدم تجسيد كثير من المشاريع المقترحة من طرف المواطنين، فمثلا عرفت ولاية بومرداس خلال الفترة التجريبية لتنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة المصادفة للفترة 2003-2008 إقتراح 71 مشروع، غير أن موافقة اللجنة التقنية للولاية لم تمنح سوى لـ 55 مشروع، ليقتصر التنفيذ على 18 مشروع[3]، أي ما يعادل 25% من إجمالي المشاريع المقترحة، و هو ما يوضح الفارق بين الحاجات التنموية المحلية و التنفيذ الواقعي.

جدير بالذكر أن المواطنين كثيرا ما واجهوا صعوبة في الإندماج في خلايا التنشيط الريفي بسبب تأخر رؤساء الدوائر في إقتراح تنصيبها، و إتخاذ الولاة قرار التنصيب، الأمر الذي حال دون تمكنهم من المشاركة، مثل إقتصار تنصيب خلايا التنشيط الريفي في ولاية سيدي بلعباس على ثلاث دوائر فقط هي صفيصف، عين البرد، و سيد علي بن يوب، مما جعل المشاركة رمزية[4].

أما المشاركة في التنفيذ فهي مرتبطة بطبيعة المشروع (فردية –جماعية)، إذ تميزت المشاريع الجوارية ذات الطابع الجماعي بضعف مشاركة السكان المعنيين في مختلف المناطق الريفية، على عكس المشاريع الجوارية ذات الطابع الفردي كإنشاء وحدات تربية المواشي و تربية النحل التي سجلت مشاركة

[1] أوشن فاروق، مرجع سابق، ص 186.

[2] Abdel madjid djenane, op.cit, p5.

[3] عمر تملغاغيت، دراسة تحليلية لجدوى المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة، **حوليات التاريخ و الجغرافيا**، ع9، 2015، ص 346.

[4] Madr, ceneap, op.cit, p 79.

كبيرة، و هذا راجع إلى الذهنيات السائدة في المجتمع و التي تعتبر أن الوسائل ذات الإستخدام الجماعي يوكل تجسيدها أساسا إلى الدولة، إضافة إلى صعوبة إقناع المواطنين بالإندماج في المشاريع ذات الإستعمال الجماعي رغم تعيين مسهلين للمشاريع لتذليل مختلف الصعوبات التي تواجه المشروع.

و في هذا السياق، يمكن تقديم أمثلة عن رفض بعض السكان فتح مسالك لفك العزلة عن مناطقهم أمام بيوتهم أو على أراضيهم رغم ما تحمله هذه العمليات من أهمية، أو رفضهم نزع ملكيتهم للمنفعة العمومية مقابل تعويض بسبب عدم الرضا بمبالغ التعويض التي يعتبرونها ضعيفة مقارنة بالملكية المنزوعة (أرض، مزارع للأشجار المثمرة)، ... و غيرها من الممارسات الفردية المعرقلة لتنفيذ المشاريع[1].

ينطبق هذا الأمر أيضا على مشروع التشغيل الريفي الأول، الذي أكد القائمون عليه صعوبة إقناع المواطنين بالإستفادة من أنشطة المشروع نظرا لإفتقارهم للثقة في مثل هذه المبادرات، و يذكر رئيس المشروع آنذاك السيد محمد نوال مثال ولاية عين تيموشنت أين واجه المشروع هذا العائق، و وضعهم في مأزق مرتبط بطريقة التعامل مع المواطنين[2].

يرجع ضعف الثقة في هذا المشروع إلى طبيعة السياق الزمني الذي ظهر فيه، و المتميز بكثرة الأعمال الإرهابية، و سلب عناصر الجماعات الإرهابية ممتلكات الناس، لذلك، فضل السكان عدم الإندماج في هذه المشاريع تجنبا لمساومات عناصر الجماعات الإرهابية. و هنا تظهر العلاقة الوثيقة بين الأمن و التنمية، إذ لا يمكن لأي دولة تحقيق إنطلاقة تنموية إلا إذا إطمأن الناس على أنفسهم و ممتكلاتهم.

أما بخصوص المشاركة الإقتصادية للمرأة، و التي عملت الدولة على تعزيزها من خلال توسيع عمليات التكوين، و إقرار إدماج منشطة ضمن خلية التنشيط الريفي على مستوى البلدية، من أجل تمثيل النساء في المناطق المعنية، و أخذ حاجاتهن و تطلعاتهن بعين الإعتبار، و تمكينهن من حقهن في التنمية، إلا أن هذه الإرادة لم تجد تجاوبا كافيا في الميدان، حيث سجل إنفراد الرجال بعملية إقتراح

[1] مقابلة أجرتها الباحثة مع المكلف بضبط المقاييس بمديرية التخطيط بالمديرية العامة للغابات يوم 07 جوان 2017.

[2] Direction générale des forets, **le projet d'emploi rurale: six ans après** , documentaire réalisé dans le cadre de l'évaluation des impacts de projet d'emploi rural, 2003.

المشاريع، و إدراج نشاطات لفائدة النساء، دون أن تكون هذه الإقتراحات متوافقة مع حاجاتهن[1]، كما أن إدماج منشطة ضمن خلية التنشيط الريفي غير كاف لإدماج النساء الريفيات في مسار التنمية الريفية.

و لعل أهم دليل على ذلك، أنه من بين 2000 مشروع جواري جرى تنفيذه خلال سنة 2009، لم تتجاوز نسبة إستفادة النساء منه 10% تقريبا[2]. حيث تعزز غياب المرأة عن هذه المشاريع بفعل قلة الجمعيات النسوية في الريف، فمن بين كل 10 جمعيات نسوية هناك 8 تنشط في المدن[3]، وضعف نشاط النساء داخل الجمعيات، إذ تقدر نسبة نشاط النساء الريفيات المنتميات إلى الشريحة العمرية (25-54 سنة) بـ 15% ، بينما تقدر في المدن بـ 26.6% من العدد الإجمالي لنفس الشريحة[4]. و هذا راجع إلى عدم علم البعض بوجود الجمعيات في الريف، و بعد المسافات بين مكان إقامة المرأة و بين مناطق ممارسة النشاط الجمعوي...، لكن هذا لا يلغي حقيقة المساهمة الكبيرة للمرأة الريفية في الإقتصاد الأسري من خلال نشاطها الواسع في الفلاحة و الحرف.

- ضعف المشاركة في التكوين الذي يعد شرطا للحصول على الدعم في إطار المشاريع الجوارية: حيث بين التقرير الصادر عن كل من وزارة الفلاحة و المركز الوطني للدراسات و التحاليل من أجل السكان، أن مشاركة المستهدفين من المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة في الدورات التكوينية المنظمة في إطار برنامج تقوية القدرات البشرية تحضيرا لبداية تنفيذ هذه المشاريع كانت ضعيفة على العموم في كل الولايات، حيث إقتصرت على عدد محدود من الفلاحين، مع غياب شبه تام للعنصر النسوي و للجمعيات، بإستثناء ولاية بشار التي قدرت مشاركة المربين فيها بـ 130 مربي، و 476 فلاح[5]، و ولاية الجلفة بـ 49 فلاح و 33 جمعية[6].

يفسر هذا الضعف بعدة عوامل من بينها عدم الترويج الكافي لتنظيم الدورات التكوينية، و عدم تعبئة وسائل الإعلام الجماهيرية المعروفة بفعاليتها في تحقيق مثل هذه الأهداف.

- الصعوبات الناتجة عن تكليف قطاع الغابات بجوانب متعلقة بالتنمية الريفية مناقضة لمهامها الأصلية ، و التي تكمن أساسا في حماية الموارد الطبيعية و صيانتها، كوظيفتها في مكافحة الرعي الجائر في السهوب، و تكليفها في إطار المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة بتقديم قطعان الأغنام

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، اللجنة الوطنية الإستشارية لترقية حقوق الإنسان و حمايتها، **تقرير حالة حقوق الإنسان في الجزائر لسنة 2009**، ص 45.
[2] نفس المرجع، ص 52.
[3] ج ج د ش، اللجنة الوطنية الإستشارية لترقية حقوق الإنسان و حمايتها، **تقرير حالة حقوق الإنسان في الجزائر لسنة 2013**، ص 22.
[4] نفس المرجع، ص33.
[5] Madr, ceneap, op.cit, p 69.
[6] Ibid, p 92.

للسكان الريفيين القاطنين بهذه المناطق. الأمر الذي تسبب في التأخر في تفعيل الصندوق الخاص بدعم المربين و صغار المزارعين في بعض الولايات، و عدم تمكن السكان الريفيين الراغبين في الإستفادة من مشاريع فردية في هذا المجال من الحصول على الدعم من هذا الصندوق في بعض الولايات، علما أن الصندوق الخاص بدعم المربين و صغار المزارعين لم يقدم أي دعم خلال الفترة 2010– 2012، ليتم بعدها تقديم الدعم في بعض الولايات و عدم تقديمه في ولايات أخرى[1].

يمكن الإستشهاد في هذا الصدد بمثال ولاية تيبازة، التي لم يستفد فيها المواطنون الحاملون لمشاريع فردية في مجال تربية الحيوانات بعد 2009 من أي إعانة مقارنة بالمشاريع في المجالات الأخرى، فمثلا إستفادت 27 إمرأة من مشاريع تربية الماعز سنة 2009 في إطار المشاريع الموجهة للنساء الريفيات، أما في السنوات التي تلتها فلم تسجل أي إستفادة في مجال تربية النحل و الماشية، رغم إدراجها ضمن النشاطات المبرمجة لسنوات 2010، 2012، 2013، لأسباب مالية تتمثل في عجز النساء الريفيات عن دفع الشطر المتعلق بالمساهمة الفردية في المشروع، على عكس ما حدث سنة 2009 التي تميزت بتحمس المواطنين لهذه المشاريع لعدم مطالبتهم بدفع هذه الحصة، إضافة إلى عدم التنسيق مع الصندوق المختص لمنح هذا النوع من الإعانات، أما برنامج 2014 فلم يتم إطلاقه لإصطدامه بالعراقيل المالية الناتجة عن التدابير المتخذة إثر إنهيار أسعار النفط[2]، و هو ما نوضحه من خلال الجدول التالي:

[1] مقابلة أجرتها الباحثة مع المكلف بضبط المقاييس بمديرية التخطيط بالمديرية العامة للغابات يوم 07 جوان 2017.
[2] مقابلة أجرتها الباحثة مع رئيسة مكتب توسيع الثروات بمحافظة الغابات بولاية تيبازة يوم 18جوان 2017.

الجدول رقم 16: إستفادة النساء الريفيات في ولاية تيبازة من المشاريع الجوارية و صعوبة الإستفادة من مشاريع تربية الحيوانات 2009-2014

السنة	النشاطات	عدد المستفيدات	المعايير \ مستفيدة	الكمية الإجمالية المحصل عليها	النتيجة	عدد المناصب المستحدثة
2009	تربية النحل	6	وحدتين	12	رفع الدخل	6
	تربية الماعز	27	11 رأس	279	رفع الدخل	27
	غرس أشجار مثمرة	13	هكتار	13,8هكتار	رفع الدخل	13
2010	تربية النحل	1		0	-	0
	تربية الماعز	7	11 رأس	0	-	0
	غرس الأشجار المثمرة	21	هكتار	22,8 هكتار	رفع الدخل	21
2011	غرس أشجار مثمرة	42	هكتار	48,5 هكتار	رفع الدخل	42
2012	تربية النحل	18		0	\	0
	تربية الماعز	40	11	0	\	0
	غرس أشجار مثمرة	21	هكتار	15,25		21
2013	تربية النحل	8		0	0	0
	تربية الماعز	72	11	0	0	0
	غرس الأشجار المثمرة	40	هكتار	41,25		
2014	مشاريع مجمدة	\	\	\	\	\

المصدر: إعداد الباحثة بناءا على الإحصائيات المحصل عليها من طرف المديرية العامة للغابات حول ولاية تيبازة (2009-2014)

تجدر الإشارة إلى أن تكليف المديرية العامة للغابات بمحافظاتها الولائية بالتنمية الريفية نابع من الإفتراض بمعرفتها لأدق التفاصيل حول الأقاليم الريفية، لكنها لم تزود بأي نص قانوني يعطي لها صلاحيات لأداء وظائفها على النحو المرجو، و يفرض على القطاعات الأخرى الإندماج في مسار المشاريع الجوارية للتنمية الريفية[1]، إذ تكرس هذا الأمر رغم تنظيم وزارة الفلاحة و التنمية الريفية عدة مداخلات على مستوى الوزارات المختلفة للتعريف بالسياسة الجديدة، و التأكيد على أهمية و دور كل قطاع و توضيحه، فضعف التنسيق ما بين القطاعات كأداة لتكامل جهودها في مجال التنمية يمثل أحد العوامل التي كبحت بلوغ سياسة التنمية الريفية الجديدة أهدافها، نتيجة عمل كل طرف بالطريقة التي يريدها و حسب مصالحه أحيانا، و هو ما يعكس ضعف الإتصال المؤسساتي في الجزائر[2].

[1] مقابلة أجرتها الباحثة مع المكلف بضبط ضبط المقاييس بمديرية التخطيط بالمديرية العامة للغابات يوم 07 جوان 2017.
[2] مقابلة أجرتها الباحثة مع مفتشة عامة بوزارة الفلاحة و التنمية الريفية و مستشارة سابقا بها يوم 22 ماي 2017.

كما إنعكس إنفراد مديرية الغابات بمجال التنمية الريفية على توجيه المشاريع الجوارية حسب مواضيعها من خلال توجيه 6205 مشروع لحماية الموارد الطبيعية، تلته مشاريع تنويع الأنشطة الإقتصادية بـ3467 مشروع، ثم عصرنة القرى بـ1608 مشروع، و إمتد هذا التفاوت في التوزيع إلى الإنجاز، حيث إستحوذ الموضوع المتعلق بحماية و تثمين الموارد الطبيعية على نسبة 50% من إجمالي المشاريع التي تم تنفيذها خلال الفترة 2009- الثلاثي الأول من 2015، مقابل 37% لصالح تنويع الأنشطة الإقتصادية، و 10% للمحور المتعلق بتهيئة القرى و القصور، و أخيرا 3% لحماية التراث الريفي المادي و اللامادي.

علما أن عدد المشاريع المنجزة حتى مارس 2015 لم يتعدى 6468 مشروع، و هو ما يمثل نسبة 53,24% من إجمالي المشاريع المبرمجة للفترة 2009-2014 و المقدرة بـ 12.148 مشروع[1].

يظهر هذا الوضع أهمية إستحداث "**وكالة تنسيق**" بين الوزارات المعنية بتنفيذ المخططات التنموية كركيزة من مرتكزات "**الدولة الإنمائية**"*، على أن تتمتع بسلطة إجبار هذه الهيئات على الإندماج في التنفيذ، و الدخول في مسار التفاوض و التشاور لتجاوز العراقيل التي تعترضه لتحقيق الأهداف التنموية.

حالت العوامل السابقة دون إستفادة العديد من المواطنين المستهدفين من سياسة التنمية الريفية من المزايا التي تضمنتها بالشكل المتوقع و المحدد عند إقرارها، حيث تم إستبعادهم بشكل عمدي أحيانا من الإستفادة، و ذلك في حالات إنتشار الفساد و المحسوبية، و أحيانا نتيجة عدم مراعاة خصوصياتهم الإجتماعية، الإقتصادية و الثقافية، مما جعل الكثير منهم في موقع المستبعد إجتماعيا و المحروم من المزايا الإقتصادية، و هو ما يحمل تأثيرات سلبية على الإستقرار الإجتماعي من منظور نظرية الحرمان النسبي التي تقوم على فكرة أنه كلما زاد الحرمان، أو الفجوة بين ما يتوقع الأفراد الحصول عليه، وما يحصلون عليه فعلا، زادت إحتمالات حدوث إضطرابات إجتماعية، لكن لابد من التنبيه أن الإحتجاجات المطلبية لا تحدث بمجرد وجود الحرمان، بل لا بد من وجود عوامل أخرى تهيأ الأفراد للإحتجاج، تتمثل فيما أسمته Marnie Sayles بتطور الوعي الجماعي للأفراد، و إدراكهم التعرض للحرمان، و تطور اللاشرعية من خلال عدم وجود أي مبرر للحرمان الواقع عليهم[2].

[1] MADR, **évaluation de la mise en oeuvre de la consolidation du programme de développement rural**, op.cit, p4.

* أنظر نموذج الدولة الإنمائية الجديدة في الفصل الثاني.

[2] محمد عبد الكريم الحوراني، مرجع سابق، ص ص 233، 234. أو راجع الفصل الثاني.

المبحث الثالث: الضغوط المرتبطة بمستوى التنمية الريفية: أسباب تفاقمها و قنوات التخفيف من حدتها.

أعاقت العوامل السابقة تنمية المناطق الريفية بشكل ترك الضغوط التي أُقِرت سياسة التنمية الريفية من أجل التخفيف منها قائمة، تضاف إليها عوامل أخرى من شأنها مفاقمة تلك الضغوط، الأمر الذي يزيد من إحتمالات تأثر الإستقرار الإجتماعي سلبا بها، رغم وجود عدة قنوات تساهم في تخفيف ذلك.

المطلب الأول: أسباب تفاقم الضغوط المرتبطة بمستوى التنمية الريفية في الجزائر

تشكل العوامل السابقة و المرتبطة بما تضمنته سياسة التنمية الريفية من تدابير و آليات دعم، مصدرا للضغوط القابلة للتفاقم بفعل عدة عوامل خارجة عن مضمون السياسة التنموية لكنها تؤثر على سيرورتها و نتائجها، و تؤثر على وضع المواطنين بشكل عام، و يمكن تلخيص بعضها في:

– ثقل الإجراءات التي ميزت المشاريع الجوارية، و كثرتها، و تعدد مستوياتها من البلدية، المصالح التقنية للدائرة، و المصالح التقنية للولاية و الوالي[1]، و هو ما لا يتماشى مع الطابع الإستعجالي الذي تقتضيه التنمية الريفية في الجزائر.

يقتضي تجاوز هذا الأمر إجراء عملية إصلاح إداري تتمحور حول تقليص مدة صياغة المشروع، ثم إثباته من طرف الدائرة، و المصادقة عليه من طرف الوالي.

– **ثنائية الفساد و التسيب:** إن رصد موارد مالية كبيرة و إمتيازات في أي مجال يغري البعض لإنتهاز الفرص و تحقيق مكاسب بطرق ملتوية و غير مشروعة، لذلك حرصت السلطات العمومية عند إطلاقها للمشاريع الجوارية على إرفاقها بآليات للرقابة للحيلولة دون وقوع الفساد و سوء التسيير، و تحقيق توجيه أفضل للأموال العمومية من خلال فرض رقابة على إحترام قواعد إسناد الإعانات العمومية، و مدى مطابقة الإنجازات للعمليات المقررة، كما تمتد إلى الأهمية العامة للمشروع، و أهمية المبالغ المالية الممنوحة من طرف الصناديق العمومية، و تجاوز مهلات الإنجاز، أي الملفات التي لم يتم غلقها خلال المهلة المحددة، إضافة إلى الرقابة على التخلف في تسديد القروض البنكية، و هي رقابة تشرف عليها الوزارة أو الوالي، و ذلك من خلال إختيار الملفات بطريقة عشوائية حسب نسب محددة، و بصفة موجهة تبعا لتحليل المخاطر، حيث يقوم رئيس الدائرة كل سنة بتسليم

[1] مقابلة أجرتها الباحثة المكلف بضبط المقاييس بمديرية التخطيط بالمديرية العامة للغابات يوم 07 جوان 2017.

محضر الرقابة المنفذ إلى الوالي، أو ممثل وزارة الفلاحة يتضمن تقديم صنف المراقبة و العينة المراقبة، و الإختلالات المسجلة و الإجراءات المتخذة بعد المراقبة، و إسقاط الحقوق كليا أو جزئيا، و تحديد إحتمال المتابعات القضائية[1].

رغم كل الإجراءات الوقائية و العقابية المتخذة إلا أن الفساد إمتد إلى هذا القطاع، حيث طغت عمليات تضخيم الفواتير للإستفادة بأقصى قدر من أموال الدعم، فمثلا كانت أحواض الري تدعم على أساس أن تكلفتها تقدر بـ 250.000 دينار جزائري، في حين أن تكلفتها الحقيقة لا تتجاوز 100.000 دينار، حيث يستحوذ على الأموال الباقية من المبلغ المقاولون المشرفون على إنجاز المشاريع، مما أدى بالحكومة سنة 2004 إلى إدخال تعديلات (إلغاء الدعم أو تخفيضه) على نسب الدعم لبعض الأعمال و التجهيزات[2]. إضافة إلى عمليات الفساد التي تطال العقار الفلاحي من خلال بيعه بمبالغ عالية بعد أن تتم الإستفادة منه بمبالغ رمزية، و تحويله لأغراض البناء، و هو ما يهدد إستدامة الثروات الفلاحية في الجزائر، أو إتخاذ العقار الفلاحي كمصدر لتحصيل الدخل بسهولة، من خلال تأجيره للمنتجين الفلاحيين الذين ليس لهم أراضي، أو مساحات أراضيهم غير كافية، و هو ما يزيد من تكاليف الإنتاج.

أما التسيب فيظهر في السلوكيات السلبية للمواطنين، كقيام بعض المستفيدين من برنامج التشغيل الريفي الثاني، و المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة ذات الإستعمال الفردي كتربية الأغنام و الأبقار ببيعها أو ذبحها، و هو ما حال دون إستمرارية المشاريع على المدى الزمني[3]. وهذا راجع إلى التساهل مع هذه التصرفات و عدم ردعها.

يقتضي وضع حد لهذه الممارسات أداء مجلس المحاسبة للدور المنوط به في مجال المراقبة البعدية على الأموال العمومية، و الكشف عن هذه التجاوزات سواء كانت عمدية أو ناتجة عن إهمال أو تقصير أفضى إلى تبديد المال العام، مع التحقق من جدية عمل أنظمة الرقابة الداخلية التي سمحت بحدوث مثل هذه الممارسات[4]، لكن أداء المجلس لهذه الوظيفة بالشكل المرجو يقتضي بدوره عملية إصلاح لضمان

---

[1] الجمهورية الجزائري الديمقراطية الشعبية، **الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية: بداية تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة أداة بيداغوجية للمشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة**، مرجع سابق، ص ص40، 41.

[2] Slimane bedrani, op.cit, p52.

[3] مقابلة أجرتها الباحثة مع المكلف بالمتابعة الإقتصادية لمشروع التشغيل الريفي الثاني على مستوى خلية التنسيق و المتابعة بالمديرية العامة للغابات يوم 25 ماي 2017.

[4] بن بشير وسيلة ، **ظاهرة الفساد الإداري و المالي في مجال الصفقات العمومية في القانون الجزائري** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2013، ، ص ص 189، 190.

إستقلاليته عن السلطة التنفيذية التي لا يزال تابعا لها، و إعادة النظر في الأحكام التي يصدرها، حيث يقدر أقصى حكم يمكن للمجلس إطلاقه بغرامة لا تتجاوز قيمة الأجر الذي يتلقاه المسؤول عن المخالفة المرتكبة[1]، فالتخلص من الفساد يتطلب تسليط عقوبات قاسية على مرتكبيه، و ليس غرامات بسيطة تدفع بعد نهب أو تبديد أموال عمومية كبيرة.

- **التأخر في إنجاز المشاريع التنموية:** فمشروع التشغيل الريفي الذي أطلق بواسطة قرض من البنك العالمي سنة 2004 ، مع تحديد سنة 2009 كتاريخ للوصول إلى الأهداف التي يرمي إليها لم يتحقق في الفترة المحددة، إذ عرف تمديدا لفترة تنفيذه، الأمر الذي يبين التأخر الكبير الذي تشهده الجزائر في تنفيذ المشاريع، كونه دام أكثر من 10 سنوات بدل خمس سنوات، علما أنه بتاريخ 31-12-2014 لم تتحقق كل الأعمال المسجلة في مشروع التشغيل الريفي كما هو مسطر، فمثلا لم يتجاوز إنجاز نشاط إنشاء المدرجات المندرج في إطار أشغال التهيئة لمكافحة الإنجراف نسبة 85%، بينما بلغت عمليات تثبيت الضفاف المندرجة في إطار نفس الأشغال نسبة 88% رغم مرور عشرة سنوات على إطلاق المشروع[2]. و هذا راجع إلى بطء الإجراءات الإدارية التي تميز إطلاق المشاريع في الجزائر[3].

كما يعزى التأخر في المشاريع التنموية بصفة عامة في الجزائر إلى عدم التوقيع على الصفقات من قبل لجنة الصفقات على مستوى الولايات في الوقت المناسب، و عدم التوقيع عليها نهائيا في بعض الأحيان[4]، و التأخر الحاصل في منح رخص الإنطلاق في إنجاز المشاريع بسبب البيروقراطية، إذ عادة ما يرافق فترة إنتظار الحصول على الرخصة إرتفاع في أسعار المواد اللازمة للمشروع، الأمر الذي يتسبب في خسائر لشركات الإنجاز، مما يجعل الكثير من المشاريع تتأخر، و أحيانا تتوقف، و تضطر الشركات إلى تقديم تعويض عن التأخر، و في حالات أخرى الخروج من دائرة النشاط الإقتصادي، كما يرجع التأخر أيضا إلى إلتزام الشركات بإنجاز عدة مشاريع دفعة واحدة، مقابل محدودية قدرتها على التجسيد الفعلي لها.

أفضى التأخر في إطلاق المشاريع التنموية إلى نتائج عديدة منها:

---

[1] صارة بوسعيود، **دور إستراتيجية مكافحة الفساد الإقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة**، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة فرحات عباس بسطيف، 2013، ص 181.

[2] إعداد الباحثة بناءا على دراسة الوثيقة:
MADR, DGF, **deuxième projet d'emploi rurale situation au 31-12-2014**, op.cit, p13.

[3] مقابلة مع المكلف بالمتابعة الإقتصادية لمشروع التشغيل الريفي 2 بخلية التنسيق و المتابعة على مستوى المديرية العامة للغابات، 2017-05-24.

[4] مقابلة أجرتها الباحثة مع رئيسة مكتب توسيع الثروات بمحافظة الغابات بولاية تيبازة يوم 18 جوان2017.

- النزوح الريفي: فسرته وزارة الفلاحة و التنمية الريفية في تقرير لها سنة 2013 بغياب العوامل المحفزة على البقاء من مرافق صحية و تربوية، طرق، طاقة، مما أدى إلى إفتقار الأقاليم الريفية لليد العاملة خاصة في مجال الفلاحة[1].
- تغذية الإستياء الشعبي على السياسة التنموية المنفذة، و على القائمين على تنفيذها: ينشأ هذا الإستياء وفق التحليل الذي قدمه Daniel Learner من نمو الفجوة بين ما يريده الناس و ما يحصلون عليه فعلا، و من إختلال التوازن بين الطموح و الإنجاز، و هو ما يجعل المناطق التي تتطور بشكل أقل مما يرغب سكانها تسجل سخطا و إستياءا، و هذا ما ينطبق على المناطق الريفية في الجزائر التي تسجل تأخرا في معظم المشاريع التنموية كما هو مبين سابقا[2]، مما تسبب في طول فترة إنتظار المواطنين لرؤية نتائج المشاريع، و في إنفاق متزايد للأموال مقابل بقاء أزمات الفقر، و البطالة، و السكن متجذرة في المجتمع، و هو ما ساهم في تغذية الإستياء الشعبي على السياسة التنموية المطبقة في البلاد (يعبر عنه بالإحتجاجات)، و في زيادة التساؤلات حول مصير أموال النفط[3].

▪ **غياب المساواة في الحصول على الإعفاءات:** أصدرت الحكومة سنة 2001 مرسوما تقر بموجبه إلغاء ديون الفلاحين المقدرة بـ 14 مليار، ليتم في فيفري 2009 إعلان مسح كافة ديون الفلاحين و الموالين البالغة 41 مليار دينار، مع تولي الخزينة العمومية دفعها، بشكل يؤدي إلى توقف البنوك إبتداءا من الإعلان عن مسح الديون عن مساعيها لإستعادة ديونها لدى الفلاحين و الموالين[4]. حيث جاءت هذه التدابير كحل لأزمة الديون التي لطالما عانى منها الفلاحون.

غير أن المزارعين الذين بدأوا في تسديد قروضهم لم يستفيدوا من الإعفاء، لأن القرار لا يسري بأثر رجعي، و هو ما يخلق تمييزا في الحقوق الإقتصادية بين من يسدد و من لا يسدد، و يعكس هشاشة التخطيط الإستراتيجي للتنمية، و يحول دون الإستغلال الأمثل للأموال المستثمرة لإنعاش القطاع[5]. يمتد التأثير السلبي لهذا الإجراء إلى الموارد البشرية، كونه ينمي لديها روح الإتكالية على الدولة، و عدم الحرص على تسديد الديون، إضافة إلى الإخلال بمبدأ المساواة في الحقوق و الواجبات المكرس في الدستور.

---

[1] هاشمي الطيب، **القطاع الزراعي في الجزائر في ظل الوفرة المالية 2006-2013 بين الإنجازات و العقبات**، مرجع سابق، ص ص 9، 10.
[2] للمزيد راجع النظريات المفسرة للإستقرار الإجتماعي في الفصل الثاني.
[3] لقرع بن علي، **أزمة الثقة بين الدولة و المجتمع في الجزائر** ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية و السياسية و الإقتصادية، على الموقع: http://democraticac.de تاريخ زيارة الموقع: 3-5-2017 على الساعة 14:30
[4] عبد العزيز بوتفليقة، **الكلمة الإفتتاحية للندوة الوطنية حول التجديد الفلاحي و الريفي**، مرجع سابق.
[5] الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، مرجع سابق، ص 11.

- **إنتشار الفقر أو الحرمان المتعدد الأبعاد في المناطق الريفية:**

عرفت الجزائر تحسنا في مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد الذي يراعي نمط حياة الأفراد من خلال الأخذ بعين الإعتبار المعلومات المرتبطة بالتغذية، الصحة، و التعليم كأبعاد مكملة للبعد النقدي للفقر المحدد بمستوى الدخل، حيث بين التحقيق الوطني متعدد المؤشرات لسنة 2006، أن نسبة المفتقرين إلى جملة المؤشرات السابقة بلغ 1.74%، لتنخفض سنة 2014 إلى 1.65% ، مع تسجيل تفاوت بين المدن و الأرياف، حيث قدرت بنسبة 1% في الأولى و 2.7% في الثانية. أما شدة الفقر التي تمثل النسبة المتوسطة للحرمان الذي يعاني منه الأشخاص في الفقر المتعدد الأبعاد على المستوى الوطني فقد إنخفضت من 42.09% (36.53% في المدن و46% في الريف) إلى36.07% (34,88% في المدن، و38,42% في الريف) خلال نفس الفترة[1].

يخفي التراجع في معدل و شدة الفقر في كل من المناطق الحضرية و الريفية حقيقة بقاء الفقر متركزا في مناطق جغرافية محددة، و يمكن توضيح هذه الحقيقة من خلال الجدول التالي:

جدول 17: تطور مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد بين 2006 – 2012 حسب مناطق البرمجة الإقليمية

مناطق البرمجة الإقليمية	التحقيق المتعدد المؤشرات 2006			التحقيق المتعدد المؤشرات 2012		
	نسبة الفقر%	**شدة الفقر%**	**مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد**	**نسبة الفقر%**	**شدة الفقر%**	**مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد**
المناطق الشمالية	0,38	38,39	0,001	0,83	36,08	0,003
المناطق الشمالية الشرقية	0,88	39,68	0,003	0,88	34,73	0,003
المناطق الشمالية الغربية	0,71	38,81	0,003	1,45	35,74	0,005
مناطق المرتفعات الوسطى	4,75	45,75	0,022	4,98	36,07	0,018
مناطق المرتفعات الشرقية	1,92	41,31	0,008	1,13	36,94	0,004
مناطق المرتفعات الغربية	2,17	40,27	0,009	3,07	32,26	0,01
الجنوب	2,81	39,70	0,011	3,2	38,46	0,012
المجموع الوطني	1,74	42,09	0,007	1,65	36,07	0,006

المصدر: المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي، ما مكانة الشباب في التنمية المستدامة في الجزائر، 2015، ص 68.

يتضح من خلال الجدول السابق أن المناطق الصحراوية و الغربية عرفت إرتفاع طفيف في مؤشر الفقر، بسبب تدني مستوى التنمية خاصة في المناطق الحدودية الجنوبية، إضافة إلى التأخر في تنفيذ

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي، مرجع سابق، ص 66.

المشاريع التنموية في المناطق الغربية أو عدم تحقيقها بشكل تام للأسباب السابقة، و هو ما جعل المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي يؤكد عند معاينته لكيفية تسيير التنمية المحلية عبر التراب الوطني أن الجزائر تعاني من "**مأزق تنموي**" لما تعرفه من إختلالات تنموية إقليمية، و تأخر في الإستجابة للحاجات الأساسية للمواطنين خاصة الشباب، لهذا دعا المجلس إلى ضرورة مراعاة الخصوصيات الإقليمية خاصة في المناطق الجبلية، و الحدودية، و الهضاب العليا و الجنوب عند وضع و تنفيذ السياسات التنموية، مع السعي لتشجيع المبادرات المحلية، و ترسيخ الديمقراطية المشاركاتية للخروج من هذا المأزق.

نظرا لكل نقاط الضعف السابقة، صرح وزير الفلاحة و التنمية الريفية السيد رشيد بن عيسى قائلا : "***فشلنا في نهضة الريف و الفلاحة***"[1].

من ناحية أخرى، يؤدي بقاء الفقر منتشر في المناطق الريفية، مصحوبا بمظاهر عدم المساواة المذكورة آنفا، كعدم الحصول على الإعفاء من الديون، و عدم حصول المنتجين الحقيقيين على الدعم...، إلى تحريك موجات الإحتجاجات للتعبير عن رفض هذا الوضع وفق التحليل المقدم من طرف M. Russet الذي أثبت أن إقتران الفقر باللامساواة يفضي إلى زعزعة الإستقرار[2].

- **ضعف مساهمة الجمعيات في مجال التنمية في المناطق الريفية:**

يعود ظهور الجمعيات في المناطق الريفية في الجزائر إلى تسعينيات القرن العشرين، كإستجابة لتراجع دور الدولة في هذه المرحلة، و سعيا لتعزيز مشاركتها في التسيير البلدي، و تحسين العلاقة بين المنتخبين و السكان، و تكييف الفعل البلدي مع طموحات و توقعات المواطنين، و تعريفهم بمشاريع التنمية المحلية و كل ما يتعلق بالصالح العام، و المساهمة في إيجاد حلول لمشاكلهم، و قد كان لهذه الجمعيات دور في تشجيع السكان على العمل و الإستقرار في مناطقهم خاصة في قالمة و عنابة ومنطقة القبائل...الخ[3]، و في إعلام و تعريف النساء الريفيات في مختلف الولايات بالطرق التي تتيحها سياسة التنمية الريفية لتحسين وضعهن، لكن الطابع الفردي الذي غلب على عمل معظم أعمال الجمعيات جعل نتائجها محدودة، و فرض في نفس الوقت إيجاد نوع من التنظيم بين الجمعيات المشاركة في مسار التنمية في الأقاليم الريفية، و هي الفكرة التي تجسدت في مجال الحركة الجمعوية النسوية من

[1] هاشمي الطيب، **القطاع الزراعي في الجزائر في ظل الوفرة المالية للفترة 2006-2013 بين الإنجازات و العقبات**، مرجع سابق، ص ص 19، 20.

[2] تيد روبرت غير، مرجع سابق، ص 181.

[3] Tahani abd ekhakim, slimene bedrani, sabria laribi, et autres**, le processus d'émergence des territoires ruraux dans les pays méditerranéenes**, hal archives ouvertes, France, 2012, pp60,61.

خلال إنشاء ما أطلق عليه "**الشبكة الجزائرية لجمعيات التنمية الريفية التي تدمج الجندر RAADRIG**"، التي ضمت 8 جمعيات وطنية، و 10 جمعيات محلية عملت على توحيد جهودها بغية مواكبة عملية تنفيذ سياسة التنمية الريفية و ترقية حقوق المرأة الريفية، غير أن كل هذه الخطوات لم تسمح بتحقيق أي تحسن ميدانيا حسب تحقيقات اللجنة الوطنية الإستشارية لترقية حقوق الإنسان[1].

أما المشكلة الأخرى المطروحة في هذا الشأن، فتتعلق بعدم وظيفية بعض الجمعيات و عدم ممارستها لأي نشاط، إضافة إلى عدم مطابقة الجمعيات لقوانين الجمهورية، مما يجعل وجودها شكليا، إذ أحصت وزارة الداخلية و الجماعات المحلية إلى غاية 2017 ما يعادل 108.940 جمعية، منها 59.983 جمعية (55 % من إجمالي الجمعيات) غير مطابقة للقانون[2]، الأمر الذي يقلل من مصداقيتها، و ينفر المواطنين من الإنخراط فيها، علما أن هذا الأخير تعزز بفعل تحول عدة جمعيات إلى لجان لمساندة أي برنامج يطرح، مقابل إستفادتها من بعض الإمتيازات، بدل القيام بالوظيفة المنوطة بها، و المساهمة على الأقل في إقتراح حلول للمشاكل المحلية[3]، مما جعل نسبة إنخراط المواطنين فيها تتراوح ما بين 2% و 4%[4].

من جهة أخرى، يعود ضعف الجمعيات الريفية في الجزائر إلى إعتبارات مالية، تتمثل في عجزها عن تعبئة الموارد المالية بشكل مستقل و إعتمادها المطلق على الدولة، إضافة إلى عجزها على الإندماج في مسار سياسة التنمية الريفية التي راهنت كثيرا على الجمعيات لضمان نجاحها، نظرا للدور الذي يمكن أن تلعبه في تحديد الأولويات و مطالب المواطنين، و في تسهيل عملية تجسيد المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة من خلال دورها كطرف في خلايا التنشيط الريفي على مستوى البلدية في إقتراح أفكار مشاريع و صياغتها، إلا أن كثير من الجمعيات المحلية التي أسست لأغراض تنموية بحتة لم تجد سبيلا للإندماج في السياسة الجديدة، و نقل مطالب و إنشغالات السكان المحليين إلى السلطات المحلية عن طريق القناة المخصصة لذلك، و المتمثلة في خلية التنشيط الريفي لعدة أسباب من بينها تأخر تنصيب خلايا التنشيط الريفي البلدية، و التحديد المسبق لمختلف المشاريع و التدخلات على مستوى

[1] ج ج د ش، اللجنة الوطنية الإستشارية لترقية حقوق الإنسان و حمايتها، **تقرير حالة حقوق الإنسان في الجزائر لسنة 2009**، مرجع سابق، ص 54.

[2] قائمة الجمعيات في الجزائر، على موقع وزارة الداخلية: www.interieur.gov.dz تاريخ التحميل: 1 جويلية 2017 على الساعة 17:13

[3] لقرع بن علي، مرجع سابق.

[4] خالد عبد السلام، مرجع سابق، ص 119.

الولايات....، الأمر الذي أجبر بعض الجمعيات على اللجوء إلى قنوات أخرى لإيصال صوتها إلى الجهات المعنية كالإستعانة بوسائل الإعلام.

إن عجز الجمعيات عن تعبئة الموارد المالية، و عن المبادرة بمشاريع تنموية و لو بسيطة، و عن الإندماج في مسار تنفيذ السياسات التنموية التي تعتمدها الدولة، يقودنا إلى التأكيد أن هذه الأخيرة هي المسؤول الوحيد عن تحقيق التنمية في الجزائر، بشكل يناقض ما يقتضيه ذلك من تكاثف و تكامل جهود الحكومة و المواطنين عامة.

تنامت هذه العوامل في ظل مناخ وطني يتميز بـ:

- الإفتقار إلى مشروع مجتمع يجند كل طاقات المجتمع خاصة فئة الشباب[1].
- فقدان الثقة في المنتخبين المحليين، و فقدان العملية الإنتخابية دورها في التغيير و محاسبة المسؤولين عن ضعف الأداء التنموي، نتيجة عدم أداء المجالس المنتخبة لوظيفتها في تمثيل المواطنين و التعبير عن إنشغالاتهم[2]، و تحيز بعض المنتخبين المحليين إلى الكتل الإجتماعية التي تمنحها أصواتها، بشكل يتسبب في ظهور نوع من الإرتجالية في تسيير الشأن العام، نابعة من العلاقات التي ينسجها هؤلاء المنتخبون مع محيطهم المؤثر، و التي تترجم في تقديم مزايا لهذا المحيط، مما يؤدي إلى إثارة خلافات مع الأطراف الأخرى، و إلى تعطيل مسار التنمية المحلية من خلال تأخير عمليات الإنجاز و زيادة التكاليف، حيث تستقبل عدم الفعالية من قبل المواطنين كظلم، و يترجم بالرفض للإدارة المحلية[3].
- ضعف فعالية الهيئات المكلفة بالإهتمام بإنشغالات المواطنين، و عدم تجاوبها معهم: إذ أكد رئيس اللجنة الوطنية الإستشارية لترقية حقوق الإنسان و حمايتها السيد فاروق قسنطيني أن هذه الأخيرة تجاوبت مع 16% فقط من إجمالي 21.332 شكوى و تظلم تلقته من طرف المواطنين، و وجهته إلى الإدارات المعنية في غضون 15 سنة من إنشائها، و هذا راجع إلى عدم تشبع الموظفين و المسؤولين على مستوى الإدارات بالثقافة الحقوقية، و إنشغالاهم فقط بمسارهم المهني من ترقية و ما يرتبط بذلك

[1] اللجنة الوطنية الإستشارية لترقية حقوق الإنسان و حمايتها، **تقرير حالة حقوق الإنسان في الجزائر 2010**، ص 45.
[2] وارث محمد، مرجع سابق، ص ص 98، 99.
[3] عبد القادر خليل، مرجع سابق، ص 18.

من إمتيازات من جهة، و عدم ردع هذا التهاون و التسيب من قبل السلطات العليا في البلاد من جهة أخرى[1]. و هو ما يؤدي إلى تفاقم مشاكل المواطنين.

- إكتساب المواطن لفعل لا إرادي يتمثل في إشراك الدولة في جميع الوضعيات و المساعي، و قد ساهم هذا الميل للمطالبة دائما بالمزيد في تنامي دور الدولة الذي يعد أصلا كبيرا، و في صعوبة الإستجابة لتلك الطلبات من خلال تنفيذ الآليات المتاحة[2].

- **تدهور الإطار المعيشي و ضعف قنوات الترفيه:** خلصت دراسة أنجزتها المديرية العامة للأمن الوطني، و نتائج التحقيق الذي أسند إلى المركز الوطني للدراسات و التحاليل المتعلقة بالسكان أن "مالا يقل عن نسبة 60% من الشباب المتمدرس ينتظرهم مستقبل مبهم، و نسبة 73% لا يوجد لديهم إطار معيشي، و نسبة 58% ليس لديهم أي نشاط رياضي، و نسبة 90% لا ينتسبون إلى أي جمعية"[3].

تحمل هذه الأرقام عدة دلالات، فوجود أكثر من نصف فئة الشباب دون نشاطات رياضية، و 90% منهم خارج النشاطات الجمعوية يدل على معاناتهم من الفراغ المولد للإحباط، كما يرجع الغموض الذي يكتنف مستقبل 60% من الشباب إلى ضعف الصلة بين مخرجات التعليم و الحاجات الإقتصادية للبلاد، لهذا فإن تجاوز هذه المشكلة مرتبط بإيجاد قنوات تسمح بجعل التعليم في خدمة التنمية، من خلال توجيه إهتمام أكبر للتعليم المهني بدل التركيز على التعليم النظري، إضافة إلى جعل الجامعات و مراكز التكوين المهني منابر لترسيخ الثقافة المقاولاتية للشباب، و الإعتماد على الذات في تحسين وضعيتهم.

- فقدان المكتسبات بفعل الكوارث و تفاقمها بفعل عدم التأمين كالحرائق و الفيضانات، والبَرَد.

يتضح من خلال كل العناصر السابقة كثرة و تنوع مصادر الضغط في الجزائر.

[1] تصريح رئيس اللجنة الوطنية الإستشارية لترقية حقوق الإنسان و حمايتها فاروق قسنطيني لصحيفة الخبر ليوم 19 جويلية 2017 حول تفسير نسبة 16% من تجاوب السلطات مع عرائض اللجنة، عدد 8573، ص 2.

[2] ج ج د ش، اللجنة الوطنية الإستشارية لترقية حقوق الإنسان، **تقرير حالة حقوق الإنسان في الجزائر لسنة 2011**، مرجع سابق، ص ص 147، 148.

[3] ج ج دش، اللجنة الوطنية الإستشارية لترقية حقوق الإنسان، **تقرير حالة حقوق الإنسان في الجزائر لسنة 2009**، مرجع سابق، ص 27.

المطلب الثاني: قنوات تخفيف الضغوط المرتبطة بضعف مستوى التنمية الريفية في الجزائر

رغم كثرة الضغوط المرافقة لتنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية، و سياسة التجديد الفلاحي و الريفي، و بقاء مشاكل البطالة، و قلة المرافق الصحية و التعليمية و تدني جودتها قائمة (الفقر متعدد الأبعاد)، إلا أن هناك بعض السبل التي تسمح وفق نظرية الحرمان النسبي بتقديم حلول و لو مؤقتة لهؤلاء السكان، مما يسمح بالحد من تركز الحرمان في المناطق الريفية، من خلال تخفيف تلك الضغوط أو نقلها جزئيا إلى مكان آخر، و من بين هذه العوامل نذكر:

- ✓ **إمكانية الهجرة الداخلية و الخارجية:** عرفت الجزائر خلال التسعينيات موجات هجرة داخلية مدفوعة بأسباب أمنية، حيث قدرت نسبة المنتقلين من ولاياتهم إلى ولايات أخرى، و البالغين أكثر من 10 سنوات حوالي 2.4% من إجمالي 27.7 مليون ساكن، أما في العشرية الأولى من الألفية الثالثة فقد عرفت هجرة داخلية مدفوعة بأسباب إقتصادية محضة، قدرت بـ 4.4% من إجمالي نفس الشريحة العمرية*، حيث مثلت الولايات الشمالية و الولايات الواقعة في الهضاب العليا مناطق الطرد الرئيسية لصالح ولايات واقعة في نفس مناطق البرمجة الإقليمية و المدن الكبرى كالبليدة، الجزائر العاصمة و وهران[1]، و هو ما دفع إلى تبني المخطط الوطني لتهيئة الإقليم الهادف إلى جذب السكان من الساحل إلى الولايات الداخلية، و قد كان للهجرة الداخلية أثر بالغ على التنمية المحلية في مختلف المجالات، مثل إختلال التوازن في مجال التعليم بزيادة أعداد المتمدرسين في المناطق المستقطبة بشكل أدى إلى العمل بنظام الدوامين في بعض المدارس، مقابل تدهور التعليم في المناطق المنفرة بسبب قلة المعلمين، عكس ما هو مفترض بأن يؤدي النفور إلى توفير مساحة أكبر للتمدرس[2].

أما بخصوص الهجرة الخارجية الشرعية و غير الشرعية كآلية للحراك الصاعد، فقد عرفت بدورها تناميا في السنوات الأخيرة، فمثلا قدر عدد المهاجرين غير الشرعيين سنة 2009 بـ 4000 مهاجر رغم إصدار قانون يجرم الهجرة غير الشرعية في فيفري 2009[3]. و في هذا السياق، كشفت اللجنة الوطنية الإستشارية لترقية حقوق الإنسان إستنادا إلى دراسة إستقصائية أن 37% من الشباب المتراوحة أعمارهم ما بين 15 و 29 سنة (43.5% ذكور و29.1% إناث) ينحدرون من المدن و الأرياف يخططون للهجرة هروبا من اليأس، و تكريسا لفكرة "جرب حظك" من أجل الحصول على فرص عمل أو تكوين و مستوى

[1] المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مرجع سابق، ص 42.

* إن هذه الإحصائيات تمثل نسب الإنتقالات عبر الولايات و هي لا تعكس النزوح الريفي الذي لا توجد إحصائيات دقيقة بخصوصه.

[2] نفس المرجع، ص 46.

[3] الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، مرجع سابق، ص 24.

معيشي أفضل، و يرجع هذا الوضع إلى التعارض بين تطلعاتهم المتمثلة في المشاركة الديمقراطية في حل المشاكل المحلية و الوطنية، و المساواة، و إيجاد قنوات للتعبير المدني و الثقافي، و الوضع المتدهور للتنمية[1].

✓ **إتساع دائرة الإقتصاد الموازي و سهولة الإندماج به:** يعرف الإقتصاد الموازي توسعا كبيرا في السنوات الأخيرة بفعل إرتفاع عدد خريجي كل من مؤسسات التعليم العالي البالغ عددهم سنويا 120.000 متخرج، و مراكز التكوين المهني البالغ عددهم 200.000 مكون من إجمالي 500.000 مستبعد من التعليم سنويا، مقابل عدم قابلية سوق العمل الرسمية على إستيعابهم، و إشتراط الخبرة لتوظيفهم، وإرتفاع الأعباء الضريبية لإقامة مشاريع فردية[2]، حيث قدر منتدى أرباب المؤسسات حجم العمالة غير الرسمية في الجزائر بـ 1,78 مليون شخص، و هو ما يعادل 22% من القوة العاملة في البلاد[3].

إذا كان ينظر إلى توسع دائرة الإقتصاد غير الرسمي خاصة في شكل البيع في الأسواق الموازية على أنه يسمح بحل مشكلة البطالة مقابل الإخلال بتوازن السوق و الأسعار، إضافة إلى حرمان الإقتصاد من أحد مصادر الجباية، إلا أن مخاطر توسع النشاطات غير الرسمية تصبح أكثر شدة في حالة توجه أعداد كبيرة من الأفراد للتهريب ...إلخ على الحدود، نتيجة غياب فرص الشغل و الحرمان من جهة، و إغراء الثروة من جهة أخرى، حيث يمثل هذا السبيل أحد العوامل المقوضة للدعائم المالية و الطبيعية للتنمية على المديين القصير و الطويل، و هنا لا بد من التأكيد أن تكلفة المشاريع التنموية مهما إرتفعت، فإنها تبقى أكثر أمانا من الناحية الإقتصادية مقارنة بالبدائل الأخرى غير الرسمية.

✓ **سهولة الإنضمام إلى الأحياء الفوضوية:** تحصي الجزائر ما يزيد عن 40.000 حي عشوائي[4]، كل حي يحتضن عدد يصعب تحديده نظرا لقابليتها الكبيرة للتمدد بعيدا عن الرقابة.

إذا كانت هذه الأحياء تمثل متنفسا و حلا مؤقتا لآلاف المواطنين الذين يعانون أزمة السكن في الجزائر، إلا أن إنشاءها على أطراف المدن بطريقة عشوائية، و إفتقارها إلى أدنى متطلبات الحياة أفقد المدن جاذبيتها، وجعل من هذه الأحياء مراكز للإقصاء و التهميش لشرائح عريضة من المجتمع، و هو ما يمثل عامل محرك للفعل الإحتجاجي إستنادا للمقاربة المجالية لتفسير الإحتجاجات، التي تتضمن تأكيدا أن التفاوت بين المناطق في مستوى التطور الإقتصادي والإجتماعي، و في مقدمته التهميش السكني يؤدي إلى

[1] ج ج د ش، اللجنة الوطنية الإستشارية لترقية حقوق الإنسان، **تقرير حالة حقوق الإنسان في الجزائر لسنة 2010**، ص ص 43، 44.
[2] ج ج د ش، اللجنة الوطنية الإستشارية لترقية حقوق الإنسان، **تقرير حالة حقوق الإنسان في الجزائر 2011**، مرجع سابق، ص ص 66، 67.
[3] الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، مرجع سابق، ص 24.
[4] ج ج د ش، اللجنة الوطنية الإستشارية لترقية حقوق الإنسان، **تقرير حالة حقوق الإنسان لسنة 2010**، مرجع سابق، ص 49.

سخط الشرائح المهمشة، و التعبير عن ذلك بالإحتجاج[1]، أو إستنادا إلى المقاربة المقدمة من طرف Daniel learner الذي بين أن الإحتجاجات تكثر في المناطق التي تتطور بوتيرة أدنى مما يرغب سكانها، حيث يتخلف الإنجاز عن الطموح، مما يولد السخط المحرك للإضطرابات الإجتماعية[2]، هو ما يفسر كثرة الإحتجاجات المنظمة من طرف سكان الأحياء المتخلفة في الجزائر، مثل:

- إحتجاج سكان حي بير صفصاف في ولاية الشلف، يوم 23 فيفري 2010 للتنديد بتخلف المنطقة و المطالبة بالسكن، و تهيئة الحي لتوفير متطلبات العيش الكريم لهم.
- إحتجاج سكان أحياء بلدية ششار بولاية خنشلة في الفاتح سبتمبر 2009 ، للتعجيل بتنمية البلدية من خلال تزويد سكانها بحاجاتهم الأساسية كالماء و الغاز.....
- إحتجاج سكان تادرغونت في ولاية بجاية في 11 سبتمبر 2009: بسبب إفتقارهم لمتطلبات الحياة، و حاجتهم للتنمية[3].

✓ **السعي إلى إتخاذ تدابير لتدارك نتائج ضعف التنمية، مع فتح قنوات الحوار مع المواطنين لإحتواء الأوضاع كلما إستدعت الضرورة ذلك:** على غرار المبادرة سنة 2008 بتسريع عمليات معالجة الملفات و الإمتيازات الخاصة بالضمانات و تمويل المشاريع، بعد دق ناقوس الخطر خلال لقاء الحكومة بولاة الجمهورية سنة 2006 حول تنامي ظواهر الهجرة غير الشرعية، و العمليات الإنتحارية التي كان الشباب وقودها، لكبح هذه الظواهر و تفادي تحول الضغوط التنموية إلى إحتجاجات[4]، غير أن إتخاذ هذه التدابير سنتين بعد تشخيص مشاكل الشباب يعكس التباطؤ الذي يميز الجزائر في طرح الحلول المناسبة لأهم القضايا المطروحة.

أما فتح المجال للحوار فيظهر من خلال "**تنظيم الجلسات العامة للمجتمع المدني**" سنة 2011، و التي كانت مناسبة عبر من خلالها أكثر من 1000 شاب يمثلون مختلف الجمعيات و التنظيمات النقابية و المهنية عن مطالبهم و رؤاهم بخصوص مختلف القضايا ذات الأولوية بالنسبة لهم، مع ضمان تغطيتها إعلاميا، الأمر الذي سمح بإمتصاص السخط، و تحويل تلك الطاقات الشبانية إلى مسارات أخرى

[1] ربيع وهبة، فارس آشتي، و آخرون، مرجع سابق، د ذص. أو راجع النظريات المفسرة للإستقرار الإجتماعي في الفصل الثاني.
[2] تيد روبرت غير، مرجع سابق، ص 89.
[3] الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، مرجع سابق، ص ص 72،73.
[4] مصطفى مجاهدي، الشباب الجزائري و التعبئة السياسية عبر فضاءات الحوار الإفتراضي في ظل موجة الإحتجاجات، **مجلة إنسانيات**، عدد 55-56، جوان 2012، دذص.

مفيدة، كبرنامج الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب التي سجلت مصالحها إيداع 360.000 ملف خلال سنة 2011 ، بزيادة تقدر بـ 1000% عن تلك المسجلة سنة 2001[1].

إن فتح قنوات الحوار بشكل مناسباتي غير كافي لتحقيق مجتمع مستقر، فهذا الأخير يستوجب وجود قنوات مفتوحة بإستمرار لمعالجة المشاكل في الوقت المناسب.

يتضح من خلال ما سبق تناوله كثرة المصادر التي من شأنها مفاقمة الضغوط الناتجة عن ضعف مستوى التنمية الريفية في الجزائر، إذ رغم وجود بعض القنوات التي تسمح بتخفيف هذه الضغوط، إلا أن ذلك لم يمنع من تحولها إلى إحتجاجات أصبحت تكسر هدوء مختلف مناطق البلاد، بما في ذلك المناطق الريفية للمطالبة بالحق في التنمية.

[1] مصطفى مجاهدي، مرجع سابق ، دذص.

المبحث الرابع: مظاهر تأثر الإستقرار الإجتماعي بمستوى التنمية الريفية و نتائجه

جعلت الجزائر من الإستقرار الإجتماعي، و الحد من الحركيات المغذية للإضطرابات الإجتماعية من خلال وضع حد للإقصاء، بإنتهاج سياسات تكرس المساواة بين كل المواطنين في الحصول على الحاجات الأساسية و الحماية الإجتماعية، و تحسين الخدمات العامة و تحديث الإقتصاد، و تعزيز المبادرات التضامية مع الفئات المحرومة، إضافة إلى فتح قنوات الحوار الإجتماعي بين القمة و القاعدة، أهدافا رئيسية لبرنامج العمل الوطني للحكامة[1]، غير أن هذا لم يمنع من تنامي الإحتجاجات من سنة لأخرى، و التي إمتدت إلى القرى و المداشر لأسباب تتعلق أساسا بضعف مستوى التنمية الريفية الناتج بدوره عن العوامل السابقة، و هو ما سنحاول معالجته من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: الإحتجاجات المدفوعة بمستوى التنمية الريفية: أشكالها و مواضيعها

أدت كثرة العوامل المعيقة لإستفادة سكان الأرياف مما تضمنته سياسة التنمية الريفية من تدابير لتحسين وضعهم إلى بلوغ نتائج دون المستوى المخطط له عند إطلاقها، إذ تميز الوضع العام المرافق لتنفيذ هذه السياسة بكثرة **التوقعات** الناجمة عن كثرة الوعود بفرص جديدة في ظل تمتع البلاد بأريحية مالية إلى غاية 2014 ، في حين قيدت العراقيل السابقة ما يسمى في إطار نظرية الحرمان النسبي بـ **قدرات القيم**، أي ما يعتقد الأفراد أنهم قادرون على بلوغه إنطلاقا من الوسائل التي يتيحها المجتمع لهم[2]، مما أدى إلى زيادة حدة السخط، الذي أصبح المواطن يعبر عنه بالإحتجاج بغلق الطرق و المقرات الرسمية للمطالبة بالحق في التنمية، حيث تزايد عدد هذه الإحتجاجات منذ سنة 2004[3]، لتصبح ظاهرة يومية الحدوث في الأرياف إبتداءا من سنة 2008.

في هذا الصدد، بين السفير الأمريكي في الجزائر سابقا ROBERT FORD أن الجزائر شهدت خلال سنة 2008 إضرابات كل أسبوع تقريبا، مع تسجيل إحتجاجات يومية في **المناطق النائية** و عنف ضد المقرات الرسمية في بعض الأحيان في ذات المناطق[4]، لتزيد حدتها بشكل غير مسبوق سنة 2011 بسبب تضخم المطالب الإجتماعية و الإقتصادية لعدة سنوات و تراكمها و التأخر في حل المشاكل[5]، و التي تزامنت مع رفع حالة الطوارئ في 24 فيفري 2011، و هو ما ساعد على تهيئة الوضع لتنامي هذه الإحتجاجات

[1] الحمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **التقرير المرحلي الثاني حول برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة**، جويلية 2012، ص22.
[2] تيد روبرت غير، مرجع سابق، ص 52. أو راجع النظريات المفسرة للإستقرار الإجتماعي في الفصل الثاني.
[3] الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، مرجع سابق، ص12.
[4] Frederic volpi, op.cit, p 106.
[5] اللجنة الوطنية الإستشارية لترقية حقوق الإنسان، **تقرير حالة حقوق الإنسان في الجزائر 2011**، مرجع سابق، ص 144.

التي أصبح عددها يتراوح ما بين 12 ألف و 14 ألف إحتجاج سنويا منذ ذلك التاريخ[1]. علما أن هذه الإحتجاجات كانت قليلة الحدوث قبل هذه المرحلة بسبب الهاجس الأمني خلال التسعينيات، حيث كان يمثل زوال هذا الهاجس أولوية بالنسبة للمواطن. لكن بزواله، تغيرت الأولويات و أصبحت التنمية هي المطلب الرئيسي في المجتمع.

و مع مرور بعض السنوات من إطلاق المشاريع التنموية دون تحققها بالشكل المروج له، و تحصيل نتائج أقل من الموارد المالية المعبأة لها، و هو ما نستشفه من تصريح رئيس المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي سابقا السيد محمد الصالح منتوري : "**إن التقدم الذي أحرزته الجزائر ما زال غير كاف بالقياس مع الأموال الضخمة التي إستثمرتها الدولة**[2]"، تنامت الإحتجاجات للاعتبارات السابقة، و لأسباب أخرى تتمثل في ضعف القنوات المهيكلة للمشاركة و الإتصال و التواصل بين المواطنين و الهيئات المعنية بالتنمية بصفة عامة، حيث أصبح اللجوء إلى الإحتجاج وسيلة للفت إنتباه السلطات و إيصال إنشغالاتهم لها.

تأخذ هذه الإحتجاجات عدة أشكال و مواضيع نلخصها في:

أولا: أشكال الإحتجاجات المرتبطة بتدني مستوى التنمية الريفية

- قطع الطريق العمومي بالحجارة، و العجلات المطاطية، أو جذوع الأشجار و إضرام النار بها، أو قطع الطريق بأساليب تعكس خصوصيات المناطق الريفية، مثل قطع الطريق الرئيسي أمام مقر ولاية أدرار بواسطة الجرارات للمطالبة بالكهرباء الريفية في 13 أفريل 2014، أو بصب الحليب في الطريق قرب مديرية الفلاحة في ولايات سطيف، و تيزي وزو و بجاية بسبب غياب إستراتيجية واضحة لتسويقه، و للمحافظة على مداخيل المنتجين، أو إحتجاج سكان قرية آيث سعذون في باتنة يوم 10 أوت 2017 بقطع الطريق بواسطة بعض شظايا القذائف و القنابل التي تعود إلى الحقبة الإستعمارية، كطريقة للإيحاء أن إنتظارهم للتنمية يعود إلى السنوات الأولى للإستقلال، حيث رفعوا شعارات "**منذ الإستقلال و نحن ننتظر فك العزلة**" ، و"**شركاء في الوطنية و لسنا شركاء في التنمية**"[3].

يوحي الشعار الأول بأن المشاركين في الإحتجاج هم من الجيل الذي عايش أيام الإستقلال و ما رافقها من **توقعات** و طموحات بتحسين الأوضاع، غير أن عدم تحقق أدنى الحاجات أو بالأحرى **قدرات**

[1] لقرع بن علي، مرجع سابق.
[2] الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، مرجع سابق، ص 11.
[3] نشرة الأخبار المحلية لقناة دزاير نيوز يوم 12 أوت 2017 على الساعة 17:30.

القيم المتمثلة في فك العزلة عن القرية، يحمل عدة دلالات منها أن السياسات التنموية المنفذة منذ الإستقلال لم تكن شاملة جغرافيا.

كما أن قطع الطريق بواسطة شظايا القذائف و القنابل التي خلفها الإستدمار الفرنسي يدل على أن المنطقة لم تشهد أي تغيير، حيث بقي الحال كما تركته فرنسا مدمرا.

أما الشعار الثاني "**شركاء في الوطنية و لسنا شركاء في التنمية**"، فيعكس الإقصاء من التنمية التي يفترض أن يشارك فيها الجميع، و يستفيد منها الجميع، مراعاة لمبدأ الإنصاف المكرس في البعد الإجتماعي للتنمية[1].

– التجمهر و الإعتصام أمام المقرات الرسمية، و إقتحامها في بعض الحالات و إضرام النار بها، و حبس المنتخبين المحليين أحيانا.

– التهديد بالإنتحار الفردي و الجماعي أمام المقرات الرسمية، بحرق الأجساد أو غيرها من الطرق[2]: حيث أصبح التهديد بحرق الأجساد على طريقة الشاب التونسي محمد البوعزيزي وسيلة لوضع الجهات الرسمية الموجه إليها الرسالة أمام الأمر الواقع، و إجبارها على الإستماع لإنشغالات المواطن.

– المسيرات: يعتبر تنظيم المسيرات على مستوى البلديات الريفية من الطرق القليلة الحدوث، و من الأمثلة عليها مسيرة سكان بشار يوم 16-07-2017 تجاه العاصمة للمطالبة بالتنمية و إيصال إنشغالاتهم للسلطات المركزية، علما أن المسيرة لم تصل إلى المكان المقصود بإعتبار أن هذا النوع من الإحتجاج ممنوع في العاصمة[3].

– إعتراض المواكب الرسمية للمسؤولين: مثل إعتراض سكان قرى أولاد الحاج و الدقافلة ببلدية الهاشمية بالبويرة لموكب الوالي خلال زيارة تفقدية للولاية يوم 25 جانفي 2017 ، و إقدامهم على غلق الطريق الرابط بين بلديتهم و الطريق الوطني رقم 8 لإيصال مطالبهم المتمثلة في التنمية الريفية، حيث رد الوالي على هذه الخطوة من خلال الأمر بتشكيل لجنة ولائية لدراسة إنشغالات هؤلاء السكان[4]، و هو ما يثير التساؤل حول الجدوى من إجراء التحقيقات الخاصة بالأقاليم الريفية لمعرفة إنشغالات السكان

[1] للمزيد حول أبعاد التنمية راجع تطور مفهوم و أبعاد التنمية الريفية في الفصل الأول.
[2] الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، مرجع سابق، ص 12.
[3] نشرة الأخبار لقناة دزاير نيوز يوم 16 جويلية 2017 على الساعة الثامنة مساءا.
[4] س. قميري، قرويو أولاد الحاج و الدقافلة يغلقون الطريق الوطني رقم8، **يومية الخبر**، ع 8402، ص 5.

الريفيين، تحضيرا لإطلاق المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة، و إنشاء خلايا المرافقة للتنمية الريفية على المستوى الولائي، و هو ما يعكس وجود إختلالات وظيفية في هذه البنى.

يشير إعتراض المواكب الرسمية للمسؤولين كطريقة للإحتجاج إلى عدة حقائق، فزيارات المسؤولين عادة ما تكون محددة النقاط، و أحيانا في أجواء فلكلورية ليس لها أي داعي من أجل وضع حجر الأساس للمشاريع أو تدشينها، دون الإحتكاك المباشر مع المواطنين، حيث يتم التركيز على الإنجازات دون تسليط الضوء على النقائص، لذلك فإن سلوك إعتراض المواكب الرسمية هو طريقة لكشف الجانب الخفي للتنمية، لهذا يتعين على المسؤولين المحليين إجراء زيارات مفاجئة لمختلف المرافق للتعرف على حقيقة سيرها، و الخروج من وقت لآخر للإصغاء للمشاكل المشتركة للمواطنين، لإتخاذ التدابير الملائمة بخصوصها.

ثانيا: مواضيع الإحتجاجات الواقعة في المناطق الريفية:

هناك إتفاق بين كل من تقارير اللجنة الوطنية الإستشارية لترقية حقوق الإنسان و حمايتها، و تقارير الدرك الوطنية، و الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، و اللجنة الأممية للعمال أن مواضيع الإحتجاجات في الجزائر تدور أساسا حول تحصيل الحاجات الأساسية للحياة، و المتمثلة فيما يلي:

1. **السكن:** تعتبر الإستفادة من السكن الموضوع الأساسي المثير للإحتجاجات في الجزائر ريفا وحضرا، حيث سجلت الجزائر سنة 2014 ما يعادل 710 إحتجاج متعلق بالسكن بمختلف صيغه، ليرتفع العدد إلى 974 إحتجاج خلال الثلاثي الأول فقط من سنة 2015، تتمحور حول نفس الموضوع[1]، و ترجع الإحتجاجات المتعلقة بالسكن الريفي إلى:

- التأخر في الإعلان عن المستفيدين من إعانة السكن الريفي: بسبب كثرة الإجراءات التي تتطلبها عملية معالجة الملفات و إجراء التحقيقات.
- التأخر في دفع أشطر إعانة السكن الريفي.
- عدم ورود أسماء بعض المواطنين الذين يعتبرون أنفسهم مؤهلين للإستفادة من السكن الريفي.
- عدم قدرة بعض المواطنين على الوفاء بشرط ملكية العقار للإستفادة من السكن الريفي[2].

[1] دليلة زرقة، **سياسات السكن و الإسكان بين الخطاب و الواقع**، رسالة دكتوراه في علم الإجتماع، جامعة وهران 2، 2016، ص 192.
مقابلة أجرتها الباحثة مع رئيس مصلحة السكن الريفي و إعادة تأهيل الإطار المبني بمديرية السكن لولاية تيبازة يوم 18-6- 2017،
[2] و مقابلة أجرتها الباحثة مع رئيس خلية الإصغاء بديوان والي بومرداس 21-6-2017

- عدم إحترام عامل التسلسل التاريخي لإيداع ملفات السكن الريفي، كإستفادة أشخاص أودعوا ملفات منذ فترة قصيرة من السكن، مقابل عدم إستفادة أشخاص أودعوا ملفاتهم منذ سنوات.
- التماطل في معالجة الطعون الخاصة بالسكن الريفي، و عدم الإفراج عن نتائج هذه المعالجة في كثير من الحالات.
- عدم كفاية حصص بعض البلديات من السكن الريفي: و ذلك رغم صدور قرار وزاري سنة 2014 يؤكد على أن إعانات السكن الريفي تمنح حسب إحتياجات كل بلدية، حيث توجه مديريات السكن الولائية طلبا للوزارة الوصية لمنحها هذه الحصص بناءا على عدد الملفات التي تتلقاها.
- مشكلة العقار: تتعذر الإستفادة من السكن الريفي في بعض البلديات لأسباب متعلقة بالعقار الذي يكون فلاحيا أو تابعا لملكية الدولة، و هو ما يحول دون تمكنهم من الإستفادة، على غرار بلديات بورقيقة، و سيدي راشد و حمر العين، و حجوط بولاية تيبازة التي تراوح عدد الإعانات المقدمة في السكن الريفي بما بين 100-600 إعانة خلال الفترة 2002-جوان 2017 ، لأن العقار بها فلاحي بالدرجة الأولى، في حين إستفادت بلديات مناصر بـ 2742 إعانة، بني ميلك بـ2400 إعانة و أغبال بـ 2400 إعانة، و بعد سنوات من الإنتظار، و تنظيم عدة إحتجاجات من قبل سكان القرى المحرومين من السكن الريفي في هذه البلديات، و بعد توجيه عدة مراسلات من طرف المواطنين إلى السلطات على مختلف المستويات لإيجاد حل لهذا المشكلة، تمت محاولة تجاوزها بإتاحة الفرصة لقاطني البلديات الأقل إستفادة من السكن الريفي بإيداع ملفات للإستفادة من الصيغ الأخرى للسكن.

كما تم تجاوز مشكلة إفتقار بعض المواطنين للعقار، و الذين إستفادوا من إعانة السكن الريفي لكن المسكن غير كاف للأسر بإصدار قرار للتعلية الأفقية، من خلال السماح لهم بتشييد طابق فوق الطابق الأرضي[1]. و هو ما ساهم في التخفيف من المشاكل المتعلقة بالسكن الريفي نسبيا، و ما يترتب عن ذلك من إستقرار للسكان، كما ساهم في تغيير صورة المناطق الريفية بإزالة السكنات الهشة التي كانت تميزها خلال مراحل سابقة، و إن كان هذا لا ينفي بقاء أزمة السكن بالولاية قائمة.

يعتبر السكن أبرز المشاكل القابلة للإنتقال من الريف إلى المدن بفعل النزوح الريفي الذي و إن إنخفضت وتيرته في السنوات الأخيرة، إلا أن الجزائر بقيت تواجه الصعوبات المرتبطة بتشييد الأحياء

[1] مقابلة مع مدير مصلحة السكن و تأهيل الإطار المبني بمديرية السكن لولاية تيبازة، يوم 18 جوان 2017.

الفوضوية في تسعينيات القرن الماضي، بشكل أدى إلى زيادة الطلب عليه، حيث قدر بـ 225.000 وحدة سنويا. في المقابل، تتراوح القدرة على الإنجاز ما بين 80.000 و 83.000 وحدة سكنية سنويا[1]، و أمام هذا الوضع، أصبح السكن محل أطماع و مضاربة، و عمليات فساد لإتخاذه من طرف البعض كسبيل للإثراء السهل من خلال التحايل بتشييد مساكن في الأحياء الفوضوية، و إنتظار الإستفادة من السكن لإعادة بيعه، الأمر الذي يثير غضبا ضد الإدارة، و توتر بين المستفيدين و غير المستفيدين، خاصة بين السكان القدامى الذين عادة ما يحتجون ضد إعطاء الأولوية في توزيع المساكن الإجتماعية لأشخاص إستقروا منذ فترة قصيرة أو جاؤوا من مناطق أخرى (عادة ريفية) [2]، و يرفضون العودة إلى مناطقهم الأصلية أو يصعب عليهم ذلك رغم كل الإمتيازات التي أقرتها الدولة لتحفيز الهجرة العكسية، الأمر الذي تسبب في تحضر غير مستدام لما يرتبط به من تلوث، إزدحام و بطالة و فقر حضري، إضافة إلى وضع الدولة أمام مزيد من التحديات المتعلقة بالوفاء بما ورد في الفقرة 19 من إعلان الأمم المتحدة للألفية، الذي يتضمن تأكيدا على ضرورة بلوغ الدول هدف مدن خالية من الأحياء الفقيرة.

في هذا السياق، أكدت اللجنة الوطنية الإستشارية لترقية حقوق الإنسان و حمايتها في تقريرها لسنة 2011، أن مسارعة الدولة للتخلص من الأحياء الفقيرة من خلال إنشاء أحياء جديدة، دون دراسة موقعها، و كثافتها، و دون الإهتمام بالمرافق العامة الأخرى، جعلها بمثابة مهاجع تحتضن الحرمان، و تتسبب في ملل و إحباط السكان خاصة فئة الشباب، و تدفعهم هي الأخرى إلى الإحتجاج.

2. **غياب التهيئة:** تتجلى في عدة جوانب منها:

أ. **تدهور نوعية المسالك و الطرق:** رغم التحسن المحقق في مجال فتح و تهيئة المسالك لفك العزلة عن الأقاليم الريفية، إلا أن هذه الأخيرة لا تزال تعاني من تدهور نوعية هذه المسالك، بشكل تسبب في عدة مشاكل منها:

- إرتفاع عدد الحوادث المرورية المميتة في المناطق الريفية: ف 22.042 من إجمالي حوادث المرور البالغ عددها39.010 حادث مسجل في الجزائر سنة 2007 وقعت في مناطق ريفية، و خلفت 83.02% من إجمالي المتوفين من جراء الحوادث، ليرتفع عدد الحوادث الواقعة في الريف سنة 2012 إلى 22.949 ، و هو ما يمثل 56,89% من الحوادث في الجزائر، مخلفة 82,81% من إجمالي المتوفين[3].

[1] ج ج د ش، اللجنة الوطنية الإستشارية لترقية حقوق الإنسان، **تقرير حالة حقوق الإنسان في الجزائر لسنة 2012**، ص 25.
[2] الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، مرجع سابق، ص ص 20، 21.
[3] هاشمي الطيب، **التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر**، مرجع سابق، ص 292.

- إعاقة تنقل المواطنين، و عملية تسويق المنتجات الفلاحية خاصة في فصل الشتاء، بفعل تدهور وضعية المسالك و توحلها، بشكل يدفع الناقلين لرفض إستخدامها لنقل المنتجات، و هو ما يزيد من عزلة هذه المناطق، ويحول دون إندماجها بشكل فعال في الإقتصاد الوطني، و يعرض المنتجين إلى خسائر قد تدفعهم للخروج نهائيا من دائرة الإنتاج الفلاحي، و يلغي النتائج المرجوة من تقديم الدعم الفلاحي.

ب. الربط بشبكة المياه، الكهرباء، الغاز الطبيعي و الصرف الصحي مع ضمان إستمرارية هذه الخدمات: تبقى المناطق الريفية المبعثرة أكثر تضررا من غياب الخدمات بسبب إرتفاع تكاليف عملية تزويدها بها.

3. ضعف المرافق و الخدمات الصحية: يعزى هذا الضعف إلى:

– سوء توزيع البنى التحتية الصحية و المعدات الفنية، فـ 61% من المنشآت الصحية تتواجد بالشمال، و 27,3% في الهضاب العليا، أما نصيب المناطق الجنوبية فلا يتعدى 11,7%.

– النقص في أفراد الطاقم الطبي خاصة الأخصائيين الذين يسعون إلى العمل في مناطق ذات مستوى معيشي أفضل، إضافة إلى الحاجز الثقافي و الإلتزامات الإجتماعية التي تمنع النساء المختصات في الطب من التنقل و العمل في المناطق المعزولة، لهذا أصبحت المنطقة الشمالية الوسطى تستحوذ على 44,5% من إجمالي الأطباء المتخصصين، ببلوغ عددهم 11.100 طبيب مختص، مقابل 4850 للمنطقة الشمالية الغربية، و 4000 للمنطقة الشمالية الشرقية، أما الهضاب العليا فلا يتعدى عدد الأطباء المتخصصين بها 3250 طبيب، بينما تعاني المناطق الجنوبية من نقص فادح في هذا المجال بوجود 950 متخصص لصالح 4 ملايين ساكن[1]. و هو ما يؤدي إلى الإكتظاظ و الضغط على الخدمات الصحية.

– تماطل السلطات المحلية في صيانة قاعات العلاج، و في تحديد الأرضيات لإنشاء قاعات جديدة[2]. أو في عدم توفير المساكن الوظيفية للأطباء لمساعدتهم على أداء مهامهم بسهولة في الأرياف.

تؤدي هذه العوامل إلى توجه المرضى إلى مراكز الصحة المتواجدة في المدن، الأمر الذي يزيد من معاناة المرضى، و من تكاليف العلاج.

4.مشاكل ذات صلة بقطاع التعليم: تعتبر البلديات الريفية الأضعف من حيث التمدرس في الجزائر، حيث يقدر معدل الأطفال الذين لا يحظون بالتعليم في المناطق الريفية 5% ، معظمهم من الفتيات[1]،

[1] المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مرجع سابق، ص ص 120، 122.
[2] الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، مرجع سابق، ص 35.

مسجلة بالدرجة الأولى في الولايات ذات الطابع الريفي المحض، و يمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم 18: معدلات التمدرس العشرة الأضعف حسب البلديات سنة 2008

إسم الولاية و البلدية		نسبة التمدرس بين البالغين ما بين 6-14سنة	
الولاية	البلدية	النسبة في البلدية %	النسبة في الولاية %
الجلفة	أم لدهم	12,4	78,9
الجلفة	سد رحال	43	78,9
أدرار	تيمياوين	45,5	89
الجلفة	قطارة	48	78,9
تمنراست	عين قزام	50,2	79,6
الجلفة	سلمانة	51,1	78,9
أدرار	برج باجي مختار	52,8	89
المسيلة	زرزور	53,5	89
الجلفة	عمورة	56,2	78,9
النعامة	قصدير	57,1	86,7
الجلفة	قرنيني	58,7	78,9
الجلفة	القديد	59,5	78,9

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، 2008.

يلاحظ من خلال الجدول أن بلديات ولاية الجلفة هي الأضعف من حيث التمدرس، تتذيلها بلدية أم لدهم بنسبة تمدرس لا تتعدى 12,4% من إجمالي الأطفال المتراوحة أعمارهم ما بين 6 و 14 سنة، علما أن متوسط التمدرس في الولاية (يشمل البالغين أكثر من 14 سنة) لا يتعدى نسبة 50,6%[2]، و هو معدل ضعيف مقارنة بالمعدل الوطني الذي قدرته اللجنة الوطنية الإستشارية لترقية حقوق الإنسان بـ 98%.

تخفي هذه النسبة الأخيرة كثير من الإختلالات في هذا المجال، كعدم تمكن 16% من الأطفال البالغين سن التعليم ما قبل الإبتدائي أو الإبتدائي من الإلتحاق بالمدرسة، مع وجود 10% من الأطفال الذين هم أكبر من السن الرسمي للتمدرس مسجلين في مدارس إبتدائية، بينما وصل عدد الأطفال

[1] ج ج د ش،اللجنة الوطنية الإستشارية لترقية حقوق الإنسان، **تقرير حالة حقوق الإنسان في الجزائر لسنة 2012**، مرجع سابق، ص 134.
[2] الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، مرجع سابق، ص 51.

المتسربين قبل الوصول إلى الصف الأخير من المرحلة الإعدادية ما بين ثلث و ربع العدد الكلي للأطفال الملتحقين بالمؤسسات التعليمية[1].

يفسر هذا الضعف بعدة أسباب منها:

- بعد المسافة بين المؤسسات التعليمية و القرى و نقص النقل المدرسي: حيث يجد التلاميذ صعوبات كبيرة في الإلتحاق بالمدارس التي تبعد عن أماكن إقامتهم بعدة كيلومترات سيرا على الأقدام، مما يعرضهم لعدة مخاطر، و هو ما يجعل بعض الأولياء يؤخرون تسجيل أبنائهم في المدارس حتى السن الذي يصبحون فيه قادرين تحمل عبء تلك المسافة، و تمييز المخاطر التي يمكن أن تحدق بهم عند الإنتقال إلى المدرسة[2].
- الوضع المادي للأسر الريفية.
- نقص المدرسين: لا يرجع هذا العامل إلى نقص الموارد البشرية القادرة على تولي هذه المهمة في المناطق الريفية، بل إلى بناء مدارس دون سكنات وظيفية، و غيرها من المرافق التي تسمح بجذب المعلمين للعمل في هذه المناطق.

أدت هذه العوامل و غيرها إلى التأثير سلبا على نسبة النجاح في المناطق الريفية أين تقدر بـ 54,4% مقابل 60,3% في المدن[3]، و إلى إنتشار عمالة الأطفال في الريف، حيث بينت إحصائيات المنظمة الدولية للعمل لسنة 2012 أن الجزائر تتصدر الدول المغاربية في مجال تشغيل الأطفال بـ 1,8 مليون طفل عامل، 1,3 مليون منهم تتراوح أعمارهم ما بين 6 و 13 سنة، مع تركز 52,1% من الأطفال العاملين في المناطق الريفية[4].

إضافة إلى التسبب في ظاهرة تشرد الأطفال، حيث بين مرصد حقوق الطفل أن معظم الأطفال المشردين في الجزائر نازحين من الأرياف بسبب الفقر الشديد بكل أبعاده، و هو ما يعرضهم لشتى أنواع المخاطر[5].

بقيت هذه المشاكل مطروحة رغم ما بذلته الدولة من جهود لتحسين التعليم في المناطق الريفية النائية و الحدودية، من خلال رفع عدد المركبات الموجهة للنقل المدرسي من 1052 سنة 2000 إلى

[1] منظمة الأمم المتحدة للأمومة و الطفولة يونيسف، **كلنا في المدرسة : الشرق الأوسط و شمال إفريقيا المبادرة للأطفال خارج المدرسة**، التقرير القطري حول الأطفال خارج المدرسة، أكتوبر 2014، ص ص 3، 4.

[2] مقابلة أجرتها الباحثة مع مواطنين من منطقة سبقاق بآفلو ولاية الأغواط يوم 12 ماي 2016.

[3] ج ج د ش،اللجنة الوطنية الإستشارية لترقية حقوق الإنسان، تقرير **حالة حقوق الإنسان في الجزائر لسنة 2013**، مرجع سابق، ص 138.

[4] حاج قودقورين، مرجع سابق، ص 22.

[5] الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، مرجع سابق، ص 48.

5594 سنة 2014، مع تشجيع البلديات على إبرام إتفاقيات مع الخواص لتوفير النقل المدرسي. إضافة إلى التوسع في التغطية بخدمة الإطعام المدرسي ببلوغها 100% في الجنوب، و في العمل بالنظام نصف الداخلي الذي أصبح يغطي سنة 2014 مليون متمدرس. إضافة إلى تقديم منح للفئات الضعيفة في كل من النظامين الداخلي و نصف الداخلي في طوري المتوسط و الثانوي، حيث إرتفع عدد المستفيدين منها من 166.000 تلميذ سنة 2000 إلى 733.000 تلميذ سنة 2013، مع تقديم منح مدرسية نقدية للتلاميذ المنتمين إلى أسر معوزة، و التي أصبح يستفيد منها 3 مليون تلميذ، يستفيدون أيضا من مجانية المستلزمات الأخرى للدراسة[1]. حيث لم تمنع كل هذه المزايا من تنامي الإحتجاجات للمطالبة بإصلاح الوضع في هذا المجال كالمطالبة بتوفير المدرسين، و التدفئة و النقل المدرسي [2].

5. البطالة و هشاشة فرص الشغل المتاحة:

تعد البطالة وجها من أوجه الإختلال في خريطة التنمية الوطنية، و إن كانت الكفة في هذا المجال تميل لصالح المناطق الريفية كما يظهر من خلال الجدول التالي:

جدول رقم 19: تطور نسبة البطالة وفق الأعمار و مكان الإقامة خلال الفترة 2004 – 2014.

السنة	2004		2008		2012		2013		2014	
السن\المكان	حضر %	ريف	حضر %	ريف%	حضر	ريف%	حضر	ريف%	حضر%	ريف %
19-16 سنة	37,7	33,1	26,8	19,6	35,9	25,5	32,3	26,7	34,8	23,3
24-20 سنة	34,4	27,1	24,5	17,9	29,8	20,4	26,4	17,9	27,3	18,4
29-25 سنة	28,3	24,4	18,8	13,1	17,2	13,7	15,2	9,9	18,4	13,8
فوق 16 سنة	17,9	17,2	11,6	10,1	11,7	9,4	10,6	8,1	11,4	8,9

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات المعطيات الإحصائية رقم 123، 181، 185، و رقم 683.

[1] المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مرجع سابق، ص ص 97، 98.
[2] الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، مرجع سابق، ص 54.

يرجع تسجيل المناطق الحضرية لنسب بطالة أعلى من المناطق الريفية إلى:

– التركز السكاني في المدن: الناتج عن التوزيع غير المتوازن للأنشطة الإقتصادية بتركزها في المدن الكبرى، إضافة إلى مخلفات الأزمة الأمنية التي دفعت السكان إلى النزوح مع عدم عودة كثير من الأفراد إلى مناطقهم الأصلية بعد إستتباب الأمن، إذ يضاف هذا العامل إلى النمو الطبيعي لسكان المدن مما أدى إلى إرتفاع القوة النشيطة بها من 4.876.650 فرد سنة 2000 إلى 8.761.000 فرد سنة 2008، بينما إنخفضت في الريف من 3.276.997 فرد إلى 1.554.000 فرد خلال نفس الفترة[1].

من جهة أخرى، تسمح قراءة البنية العمرية للسكان في الريف أن مشكلة البطالة ستتعقد أكثر في المستقبل القريب، خاصة في حالة عدم توسيع و تنويع المشاريع الإقتصادية العمومية و الخاصة في كل من الريف و المدينة، إذ مثلت الفئة البالغة أقل من 20 سنة حوالي 51.5% من إجمالي سكان الريف سنة 2014، تضاف إلى 36% بالغين ما بين 20 و 30 سنة[2]، و هو ما سيغذي صفوف طالبي الشغل في البلاد. علما أن الجزائر مطالبة في الوقت الحاضر و المستقبل بتحسين آليات التشغيل، حيث بينت تجربة التشغيل خلال العشرية السابقة هشاشة الوظائف المستحدثة خاصة في إطار برنامج أشغال المنفعة العامة ذات اليد العاملة الكثيفة (tuphimo) التي لا يتعدى الراتب فيها 6000 دينار شهريا، و هو الإجراء الذي سمح بإخراج أعداد كبيرة من الشباب من دائرة المحصيين كبطالين، دون أن يحدث أي تغيير نحو الأحسن في وضعهم المادي[3].

إضافة إلى عدم فعالية مشروع مئة محل في كل بلدية بسبب تشييد معظم هذه الأسواق في مناطق معزولة، و صعوبة الحصول على القروض لإطلاق مؤسسات في إطار الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب، و الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بسبب البيروقراطية و ممارسات المحاباة في منح القروض، الأمر الذي أنتج عدد كبير من المستبعدين من النظام الإقتصادي، و قاد إلى إحتجاجات عديدة للمطالبة بالشغل[4].

---

[1] رياض زلاسي، زكريا مسعودي، حميداتو صالح، **دور آليات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تفعيل سياسة التشغيل في الجزائر مع الإشارة لحالة صندوق الزكاة بالجزائر**، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول إستراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 18-19 أفريل 2012، ص ص6، 7.

[2] siham Laib, chakour said chaouki, op.cit, p174.

[3] الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، مرجع سابق، ص 24.

[4] ج ج دش، اللجنة الوطنية الإستشارية لترقية حقوق الإنسان، تقريري حالة حقوق الإنسان في الجزائر لسنة 2010، ص 92، و لسنة 2012، ص 132.

لا تؤدي العوامل السابقة إلى ظهور إحتجاجات فحسب، بل إلى التأثير على المناخ الأمني للبلاد الذي ربطه المركز الوطني للدراسات و التحاليل من أجل السكان في دراسة له حول هذا الموضوع بالظروف المعيشية في المناطق الريفية و نفور السكان منها، فحتى و إن تخلصت الجزائر من مشكلة الإرهاب الذي كان مستشريا سابقا، إلا أن المناطق الريفية أصبحت تعرف تناميا لمشاكل أخرى كتكوين عصابات مختصة في السرقة بنسبة 27,3% من إجمالي التهديدات التي تعرفها الأرياف، و تحديات إرهابية بنسبة 15,1%، و المخدرات بنسبة 11,6%[1]، و هو ما يقتضي إصلاح آليات التشغيل، والقضاء على المشاكل التي تحول دون تجسيد الشباب البطالين لمشاريع خاصة بهم، و المدرجة في مختلف الصيغ التي أقرتها الدولة لدعمهم، من أجل الحد من تنامي التحديات السابقة.

يظهر من خلال مواضيع الإحتجاجات السابقة، أن معظمها مرتبط بما هو مندرج في محور "**عصرنة القرى و المداشر**" في إطار المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة، حيث خصص لهذا المحور 1608 مشروع جواري من إجمالي 12.148 مشروع جواري للفترة 2009-2014 ، و هو ما يمثل نسبة 13% منها، حيث يعكس ظهور الإحتجاجات المتعلقة بهذا المحور عدم كفاية هذه المشاريع لإحداث التغيير المنشود، علما أن عدد المشاريع الهادفة إلى عصرنة القرى و التي تم إطلاقها فعلا لا تتعدى 1196 مشروع إلى غاية نهاية مارس 2016، و هو ما يؤكد التأخر الذي ميز إطلاق هذه المشاريع[2]، و يبرر مطالب السكان المتكررة من أجل تهيئة القرى و المداشر.

إلى جانب المواضيع السابقة، تطرح مواضيع أخرى لكن بدرجة أقل منها:

- عدم إستقبال المواطنين من طرف المصالح الفلاحية، و التماطل في منح الدعم، و إقصاء بعض الفلاحين من الدعم بطريقة ممنهجة حسبهم، و ممارسة نوع من المحاباة في تقديمه.
- التعسف الإداري كإقدام أحد رؤساء بلديات باتنة بوقف أشغال المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة دون أي مبرر.
- نهب العقار الفلاحي و تحويله عن وجهته الحقيقية.
- عدم الحصول على تعويض على تعرض الحيوانات لأمراض، و عدم الرضا على قيمة التعويض، أو وقف عملية التصريح بالإصابات قبل إحصاء كل المتضررين.
- إرتفاع أسعار الأعلاف، و إنخفاض سعر الحليب، و عدم قدرة المربين على تسديد ديونهم.

[1] هاشمي الطيب، **التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر**، مرجع سابق، ص 279.

[2] Direction générale des forets, **état de mise en oeuvre par thème**, mars 2016.

- عدم توفر مصانع التحويل، و مراكز التخزين كمنفذ لتسويق المنتوجات الفلاحية، و إمتصاص الفوائض منها لمنع إفلاس الفلاحين.
- غياب الأمن بالمحيطات الفلاحية.
- عمليات قطع الأشجار و حرق الغابات.

عادة ما يسبق هذه الإحتجاجات إرسال شكاوى فردية و جماعية من طرف الفلاحين و سكان الأرياف إلى مديريات المصالح الفلاحية الولائية، و محافظات الغابات، غير أن عدم رد هذه الجهات عليها أدى إلى إعادة طرح نفس المشاكل على مستوى وزارة الفلاحة و التنمية الريفية في السنوات الأخيرة[1]، الأمر الذي يتسبب في طول فترة الإنتظار لحل المشاكل، و في بعض الأحيان زيادة تعمقها، و في حالة عدم الرد عليها، يلجأ المواطنون إلى التهديد بالإحتجاج أحيانا عبر وسائل الإعلام، و تنفيذ ذلك بعد تجاهل هذه المطالب.

تتميز هذه الإحتجاجات بـ:

- الطابع السلمي و عدم الإنزلاق إلى العنف: لأنه يفضي إلى حرمان و تدهور أكبر للأوضاع المعيشية[2]، و هو ما يسير في إتجاه معاكس لمساعيهم لتحسين الوضع.
- عدم تزامن الإحتجاجات في المناطق الريفية مع بعضها البعض على المستوى الوطني، نتيجة الإختلاف في الحاجات من بلدية ريفية لأخرى، و من قرية لأخرى، و الإختلاف في الجهة المتوجه إليها كالبلدية، مديرية المصالح الفلاحية، مديرية السكن الولائية ...إلخ.
- قابلية الإحتجاجات للتجدد في حالة تهدئة الأوضاع بواسطة تقديم وعود دون الوفاء بها.
- قلة عدد السكان المشاركين في الإحتجاجات، و هذا نابع من إنخفاض سكان المناطق الريفية.
- حصر المطالب في الجوانب الإجتماعية و الإقتصادية: أكد ممثلو السفارة الأوربية في الجزائر إستنادا إلى دراسة بخصوص هذا الموضوع أن الجزائريين يفضلون تحسن ظروفهم الإقتصادية (بالضبط المالية) و الإجتماعية على إرساء الديمقراطية، بدليل غياب أي صدى للإحتجاجات التي قادتها التنسيقية الوطنية للتغيير و الديمقراطية، و الإحتجاجات التي نظمها حزب الأرسيدي كل سبت سنة 2011[3]، فالمواطن يحتج على المسائل التي تمس حياته مباشرة.

[1] مقابلة أجرتها الباحثة مع مفتشة عامة بوزارة الفلاحة و التنمية الريفية و مستشارة سابقا بها يوم 22 ماي 2017.
[2] Frederic volpi, op.cit, p 112.
[3] Federal department of justice and police, **development in Algeria in the shade of the Arabic spring and its consequences on migration**, report from Swedish-swiss fact finding mission to Algeria, june 2011, p8.

المطلب الثاني: نتائج الإحتجاجات المدفوعة بأسباب تنموية في الجزائر

يترتب عن إرتفاع وتيرة الإحتجاجات المدفوعة بأسباب تنموية في الجزائر نتائج مختلفة منها:

- **التأثير السلبي على عملية التسويق للإقليم و على جاذبيته:** يعد تنامي الإحتجاجات المطلبية التي تتخذ من غياب التهيئة كعدم صلاحية الطرق، و عدم التزود بالحاجات الأساسية مؤشرا واضحا على عدم ملاءمة البيئة المحلية للإستثمار، نتيجة غياب ما يعرف بالخدمات خارج المشروع، التي يعد وجودها مفصليا لانطلاق أي مشروع مهما كان بسيطا، و هو ما يؤدي إلى عزوف المستثمرين الوطنيين و الأجانب عن العمل في هذه المناطق، و يزيد من تركز الحرمان فيها، و يجعل من الجهود المبذولة و الوسائل المسخرة لإستقطاب المستثمرين، كالترويج للمزايا التي تتمتع بها البلاد من ناحية تكاليف الطاقة، إضافة إلى تقديم إمتيازات أكثر في كل من مرحلتي إنجاز المشروع و إستغلاله في المناطق التي تتطلب تنميتها جهودا إضافية من الدولة عديمة الجدوى، و يكرس إستقطاب المناطق التي تتوفر على حد أدنى من هذا النوع من المؤهلات لعنصري رأس المال و العمل، بشكل يفضي إلى تعميق التفاوتات التنموية بين أقاليم البلاد.

كما يؤدي النقل المتكرر لمختلف وسائل الإعلام لصور عن معاناة المواطنين في التواصل مع الإدارات العمومية، من أجل تحصيل أدنى حقوقهم في مناطق ذات كثافة سكانية قليلة (مما يجعل الضغط على الإدارة المحلية أقل)، و تحول هذا الأمر إلى جزء من الأخبار اليومية التي تتناقلها وسائل الإعلام إلى ترسيخ قناعة لدى حاملي المشاريع بعدم إمكانية الإقدام على تجسيدها في هذه الأقاليم، بسبب غياب التعاون و التواصل الإداري.

يتعزز هذا الرأي في ظل صدور تقارير و دراسات من طرف مؤسسات أجنبية تحذر من مخاطر تنامي هذا النوع من الإحتجاجات، من بينها تقرير هيئة الضمان و التأمين بألمانيا "هيرمس" لسنة 2009 بتصنيفها الجزائر ضمن قائمة الدول ذات المخاطر العالية نوعا ما، لأسباب تنموية تتعلق أساسا بصعوبة توفير مناصب عمل لشريحة الشباب الآخذة في الإرتفاع، رغم ما تتمتع به البلاد من موارد طبيعية و بقاء إحتمال نضوبها بعيدا، و رغم ما حققته من توازنات مالية خلال هذه الفترة. إضافة إلى التصنيف الذي أوردته مؤسسة AON البريطانية المختصة في إدارة المخاطر سنة 2014، بجعلها ضمن مجموعة الدول ذات مخاطر الإضطرابات الإجتماعية الجد مرتفعة، مع التأكيد على بقاء إحتمالات تعرضها لهذا النوع من الإضطرابات أعلى من إحتمالات تعرضها للإستقرار السياسي لإعتبارات تنموية، فضلا عن التقارير

السنوية الصادرة عن معهد الإقتصاديات و السلام حول مؤشر السلام العالمي GPI ، و الذي يتخذ من الإحتجاجات أحد المؤشرات الفرعية له، و يحذر في كل تقرير من إرتفاع عددها في الجزائر.

- زيادة التكاليف المرتبطة بتخريب الممتلكات العامة و الخاصة: إن مختلف أشكال الإحتجاجات المقترنة بأعمال تخريبية و قطع للطرق (رغم قلتها)، كطريقة للتعبير عن ضعف التنمية و المطالبة بها، هي في جوهرها طريقة هدامة لها، لأن مختلف تلك الممارسات تؤدي إلى هدم الإنجازات التنموية الموجودة أصلا، الأمر الذي يزيد من توسيع المسافة بينها و بين المستوى التنموي المنشود.
- التأثير على حركة المرور، و على ديناميكية التجارة و تنقلات الأفراد عند قطع الطرق.
- تعطيل العمل الإداري في حالة الإحتجاج من خلال غلق المقرات الرسمية، و منع الموظفين من دخولها لمباشرة عملهم.
- خسائر بشرية في ظل إستفحال ظاهرة إضرام النار في النفس، إضافة إلى الجرحى من جراء المواجهات بين الشباب و قوات الأمن[1].
- إعادة إنتاج الإحتجاجات من خلال توقيف المتسببين في أعمال الشغب، حيث يصبح الإفراج الفوري عن الموقوفين ذريعة للإستمرار في الإحتجاجات[2]، الأمر الذي يؤثر سلبا على السكينة العمومية.
- مخاطر تحويل الإحتجاجات المدفوعة بأسباب تنموية، و إستغلالها لتحقيق مآرب أخرى من قبل أطراف داخلية أو خارجية.

يتضح من خلال ما سبق تناوله، أن عدم تمتع سكان الأرياف بحاجاتهم الأساسية المكرسة في المادة 11 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الإقتصادية و الإجتماعية، و المتمثلة في حق كل شخص في مستوى معيشي كاف له و لأسرته، يوفر ما يفي بحاجاتهم من الغذاء و الكساء و المأوى، و بحقه في تحسن متواصل لظروفه المعيشية، إضافة إلى المشاكل ذات الصلة بقطاع الفلاحة المتركز أساسا في المناطق الريفية، تشكل دوافع أساسية للإحتجاج في الجزائر، و التي تحمل نتائج مختلفة كإضعاف جاذبية الإقليم، و المساس بالسكينة العمومية في مناطق لطالما تميزت بالهدوء.

[1] ج ج دش، اللجنة الوطنية الإستشارية لترقية حقوق الإنسان، **تقرير حالة حقوق الإنسان في الجزائر لسنة 2011**، مرجع سابق، ص 69.
[2] نفس المرجع، ص 144.

خلاصة الفصل الرابع:

يتضح من خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل، كثرة العوامل المؤدية لتنامي "**التوقعات**" بتحقيق التغيير نحو الأفضل في الأبعاد الإقتصادية و الإجتماعية لحياة المواطنين، غير أن العراقيل و الممارسات السلبية المرافقة لتنفيذ سياسة التنمية الريفية، قيدت ما يسمى في نظرية "**الحرمان النسبي**" بـ"**قدرات القيم**"، أي ما يمكن أن يحصل عليها الأفراد في ظل ما هو متاح من وسائل في المجتمع، مما أدى إلى ظهور فجوة الحرمان المؤدية بدورها إلى الإحتجاجات.

تقيدت هذه القدرات في ظل تنفيذ السياسة الجديدة في مجال التنمية الريفية لعدة أسباب منها: إنتشار الفساد بشكل أدى إلى الإقصاء من مختلف أشكال الدعم، إضافة إلى البيروقراطية، و صعوبات التمويل.. مما أدى إلى تأخر المشاريع، و أفضى إلى إحراز نتائج محدودة على الصعيد التنموي، حيث لم يتجاوز إنجاز المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المبرمجة للفترة 2009-2014 نسبة 53% سنة 2015، مع تسجيل تأخر خاصة في المشاريع المدرجة في محور عصرنة القرى و المداشر، و الذي خصص له 13% فقط من المشاريع الجوارية المبرمجة وطنيا، حيث لم يتعدى عدد المشاريع المطلقة في هذا المحور 1196 من إجمالي 1608 مشروع، علما أن إنطلاق المشروع لا يعني إنجازه، و هو ما أدى إلى ظهور عدة إحتجاجات إجتماعية على مستوى المناطق الريفية كظاهرة جديدة آخذة في التنامي بشكل يومي منذ 2008 ، تتمحور أساسا حول تهيئة القرى و تزويدها بالحاجات الأساسية للحياة.

يستدعي هذا الوضع حلولا عاجلة، من خلال الإسراع في تنفيذ ما تبقى من مشاريع متعثرة بإزالة كل العراقيل البيروقراطية و المالية التي تعيق ذلك، مع مكافحة الفساد و التسيب الذي رافق بعض المشاريع لتحقيق الإستفادة المثلى منها، مع العمل على فتح الجماعات المحلية لقنوات الحوار بإستمرار لتلقي مطالب المواطنين، و تقديم الحلول الناجعة لمشاكلهم المشتركة من أجل تجنب تفاقم ظاهرة الإحتجاجات المطلبية على المستوى المحلي، و ما ينجر عن ذلك من آثار سلبية على مختلف المستويات.

الفصل الخامس

ولاية بومرداس كمثال عن دور واقع التنمية الريفية في التأثير على الإستقرار الإجتماعي

تمهيد:

تعتبر ولاية بومرداس مثالا على بقاء التنمية الريفية دون المستوى المتوقع و المحدد عند إطلاق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية، و سياسة التجديد الريفي، رغم مباشرة تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة بها بصفة تجريبية منذ سنة 2003، ثم توجيه 241 مشروع جواري لها خلال الفترة 2009-2014، لأسباب تتعلق بعدم كفاية هذه المشاريع لتنمية المناطق الريفية، و محدودية عدد السكان المستفيدين منها، إضافة إلى كثرة العراقيل التي واجهت المشاريع المباشر في تنفيذها بشكل حال دون تحقيق الأهداف المرجوة منها، و المتمثلة في إخراج سكان هذه المناطق من ثالوث الفقر، و العزلة والحرمان.

حيث لا تزال الكفة تميل لصالح المناطق الحضرية في مختلف المؤشرات الإقتصادية والإجتماعية للتنمية، و هو ما أدى إلى تنامي الإحتجاجات بالولاية للمطالبة بالتنمية، و ذلك قياسا بالمقاربة المجالية في الجغرافيا الحضرية، التي تعتبر أنه كلما زاد التفاوت في مستوى التنمية بين المناطق تنامت الإحتجاجات، أو إستنادا إلى نظرية الحرمان النسبي التي تقوم على فكرة مفادها أن الإضطرابات الإجتماعية تزداد بإزدياد الحرمان في المجتمع، حيث ينطبق هذا الطرح تماما على المناطق الريفية بولاية بومرداس، التي أصبحت تشهد هذا النوع من الإحتجاجات بوتيرة ضعيفة سنة 2009، أي بالضبط بعد زوال الهاجس الأمني تدريجيا، لتصبح يومية الحدوث في السنوات الموالية، و هو ما دفع الولاية إلى المسارعة لإنشاء خلية للإصغاء للمواطنين و طرح إنشغالاتهم بداية 2011 لكبح هذه الظاهرة، إلا أن ذلك لم يمنع من تناميها، و هو ما سنحاول التطرق إليه بالتفصيل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: ولاية بومرداس: التعريف و الإمكانيات التنموية

المبحث الثاني: تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة في ولاية بومرداس 2003- 2014

المبحث الثالث: واقع التنمية الريفية في ولاية بومرداس.

المبحث الرابع: الإحتجاجات المحلية و علاقتها بواقع التنمية الريفية في ولاية بومرداس.

المبحث الأول: ولاية بومرداس: التعريف و الإمكانيات التنموية

المطلب الأول: التعريف بولاية بومرداس

أولا: التعريف بولاية بومرداس جغرافيا: هي ولاية ساحلية تقع في الجهة الشرقية للجزائر العاصمة بمساحة تقدر بـ 1456,16 كلم^2، يحدها شمالا البحر الأبيض المتوسط، بشريط ساحلي ممتد بين بودواو البحري وأعفير على مسافة تقدر بـ 100 كلم، و من الغرب الجزائر العاصمة، و من الشرق ولاية تيزي وزو، ومن الجنوب الغربي ولاية البليدة ، و من الجنوب ولاية البويرة[1].

ثانيا: التعريف بولاية بومرداس إداريا: هي ولاية نشأت بموجب القانون رقم 84-09 الصادر في 2 فيفري 1984 المتعلق بالتقسيم الإداري للبلاد، حيث تضمنت الولاية بموجب هذا التقسيم 38 بلدية و 11 دائرة، لكن بصدور الأمر 97-14 سنة 1997، تم تحويل ستة بلديات تابعة لولاية بومرداس إلى ولاية الجزائر العاصمة و هي: رويبة، هراوة، عين طاية، الرغاية، المرسى و برج البحري، و بذلك أصبحت ولاية بومرداس تتكون من 32 بلدية[2] ، موزعة على تسعة دوائر على النحو التالي:

الجدول رقم 20: دوائر ولاية بومرداس و بلدياتها و مساحتها

الدائرة	برج منايل	يسر	خميس الخشنة	بودواو	الثنية	بغلية	دلس	الناصرية	بومرداس
البلديات	زموري لقاطة جنات برج منايل	يسر تيمزريت شعبة العامر سي مصطفى	خميس الخشنة أولاد موسى الأربعطاش حمادي	بودواو خروبة بوزقرزة قدارة أولاد هداج بودواو البحري	الثنية سوق الحد عمال بني عمران	بغلية تاورقة سيدي داود	دلس أعفير بن شود	الناصرية أولاد عيسى	بومرداس قورصو تيجلابين
المساحة	275,13	190,31	189,85	183.01	167,87	151,15	129,93	85,38	83,53

المصدر: République Algérienne Démocratique et Populaire, Wilaya de Boumerdes, direction de programmation et de suivie budgétaire, **annuaire statistique 2015**, édition 2016, pp 6, 8.

تصنف هذه البلديات حسب معايير التمييز بين المناطق الريفية و الحضرية المتبناة من طرف الديوان الوطني للإحصائيات على النحو المبين في الجدول التالي:

[1] للمزيد من التفاصيل أنظر الملحق رقم 5.

[2] République Algérienne Démocratique et Populaire, Wilaya de Boumerdes, direction de programmation et de suivie budgétaire, **annuaire statistique 2015**, édition 2016, p 6.

الجدول رقم 21: تصنيف بلديات ولاية بومرداس حسب الديوان الوطني للإحصائيات

نمط البلدية	إسم البلدية	العدد
حضرية تماما		0
نمط حضري غالب	بودواو، أولاد موسى، سوق الحد، بودواو البحري، أولاد هداج، الخروبة	6
مختلطة	بومرداس، برج منايل، بغلية، يسر، زموري، سي مصطفى، الثنية تيجلابين، قورصو، الأربعطاش، دلس، حمادي، خميس الخشنة	13
نمط ريفي غالب	شعبة العامر، بني عمران، ناصرية	3
ريفية تماما	سيدي داود، آعفير، جنات، تيمزريت، بوزقزة قدارة، تاورقة، بن شود أولاد عيسى، عمال، لقاطة.	10

المصدر : Ons, **armature urbaine**, collection statistique num 163\2011, p151

يوجد تصنيف آخر لبلديات الولاية، ينطلق من التمييز بين البلديات الريفية و البلديات الحضرية وهو المتبنى من طرف المديرية العامة للغابات، و المكرس في النظام الوطني للمساعدة على إتخاذ القرار snaddr ، فحسب هذا التصنيف توجد 28 بلدية ريفية في الولاية و هي: أعفير، بني عمران، جنات، سوق الحد، عمال، لقاطة، سي مصطفى، تيمزريت، بن شود، تاورقة، أولاد عيسى، سيدي داود، قدارة، تيجلابين، الناصرية، خميس الخشنة، بودواو، الخروبة، يسر، شعبة العامر، الأربعطاش، دلس، برج منايل، الثنية، زموري، قورصو، بومرداس، بغلية.

أما بلديات بودواو البحري، أولاد موسى، حمادي، أولاد هداج فقد صنفت بلديات حضرية.

إن التصنيف الأخير هو المعتمد في إطار تنفيذ سياسة التنمية الريفية الجديدة في الجزائر، فالبلديات المصنفة ريفية هي المعنية بتنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة، أما البلديات الأخرى فلم تحتضن أي مشروع جواري للتنمية الريفية المندمجة[1].

[1] Direction générale des forets**, liste nominative des localités et communes concernés par les PPDRI**, mars 2017, sans mentionner la page.

ثالثا: البنية السكانية في ولاية بومرداس

تسجل كل البلديات السابقة نموا ديمغرافيا[1] ملحوظا، حيث إرتفع من 647.389 نسمة سنة 1998، إلى 802.083 نسمة سنة 2008، ثم 903.604 نسمة سنة ، 2015 مما جعل معدل الكثافة السكانية في الولاية يرتفع من 592 نسمةاكلم^2 إلى 633 نسمةاكلم^2 ، مع تفاوت بين البلديات الريفية و الحضرية، حيث تعد بلدية أولاد هداج و بومرداس الأكثر كثافة سكانية بتجاوزهما 3245 نسمةاكلم^2، و 2326 نسمةاكلم^2 على التوالي سنة 2012، و 3644 نسمةاكلم^2 ثم 2522 نسمةاكلم^2 سنة 2015، و هذا راجع إلى إرتفاع عدد السكان، و تجاوزه في البلديات ذات الطابع الحضري عتبة 40.000 ساكن سنة 2012، و 50.000 ساكن سنة 2015، في حين تبقى البلديات الريفية الأضعف من ناحية الكثافة السكانية، إذ تسجل أدناها في بلديتي سوق الحد بـ 160 نسمةاكلم^2 ، وعمال بـ 158 نسمةاكلم^2، و من ناحية عدد السكان و إن كانت تسجل نموا في السنوات الأخيرة، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 22: تطور السكان في بعض البلديات الريفية في ولاية بومرداس (الوحدة نسمة)

البلدية	1998	2015	نسبة الزيادة %
سي مصطفى	9015	13884	%35,06
سوق الحد	4860	7003	%30,6
لقاطة	11885	15196	%21,78
تاورقة	7303	9194	%20,56
أعفير	12613	15826	%20,31
سيدي داود	14889	18499	%19,51
أولاد عيسى	6773	7685	%19,48
بن شود	8853	10855	%18,44
جنات	20022	23388	%14,39
بني عمران	21451	24491	%12,41
بوزقزة قدارة	8484	9644	%12
الناصرية	21272	23228	%8,4
عمال	8568	9310	%7,96
تيمزريت	10699	11088	%3,5

المصدر: إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء حول ولاية بومرداس لسنتي 1998-2015 و النسب المئوية من إعداد الباحثة

[1]République Algérienne Démocratique et Populaire, Wilaya de Boumerdes, Direction de programmation et de suivi budgétaire, op.cit, p6.

يلاحظ من خلال الجدول إرتفاع عدد سكان البلديات الريفية لولاية بومرداس بدرجات متفاوتة، مما جعلهم يشكلون 42% من إجمالي سكان الولاية سنة 2015، أي ما يعادل 379.513 نسمة[1]، بعد أن بلغ عددهم في إحصاء 2008 حوالي 336.593 نسمة، منهم 101.243 نسمة في المناطق الريفية المبعثرة، و 102.631 نسمة في مناطق شبه ريفية، 132.719 في التجمعات الريفية، و هو ما جعلهم يشكلون جميعا 2,9% من إجمالي السكان الريفيين في الجزائر[2]، و جعل الولاية تحتل المرتبة 14 من حيث عدد السكان الريفيين في البلاد[3].

لا يرجع إرتفاع السكان في ولاية بومرداس عامة إلى الزيادة الطبيعية للسكان فحسب، بل إلى جاذبية الولاية للسكان من خارجها، حيث تبين خريطة التنقلات حسب الولايات أن ولاية بومرداس ، وبالضبط البلديات الحضرية الأوفر حظا من ناحية الخدمات و المرافق تعد إحدى الولايات الأربعة الأكثر جاذبية للسكان في الجزائر[4].

في هذا السياق، سمح لنا لقاء بعض السكان القادمين من ولايات أخرى للإقامة في ولاية بومرداس أن قرار تنقلهم إليها يرجع بصفة أساسية إلى أسعار العقار بها، حيث شجعهم السعر المنخفض للأراضي على شرائها خاصة و أن أسعار العقار بعد زلزال 2003 شهدت إنخفاضا، إضافة إلى قرب الولاية من العاصمة، حيث تبين لنا من خلال متابعة بلدية الثنية، وتيجلابين، والأربعطاش وحمادي، وخميس الخشنة و أولاد هداج و أولاد موسى و بودواو حول هذا الموضوع، أن معظم المقيمين في سكنات مشيدة حديثا، أو لا تزال في طور البناء قادمين من العاصمة، مبينين أن إنشاء الطريق السيار، و توفرهم على سيارات، و وجود خط سكة حديدية يربط بين الجزائر العاصمة وبومرداس، وتيزي وزو، يساعدهم على العمل في العاصمة و الإقامة في الولاية المجاورة لها، إضافة إلى تزايد عدد سكان المدن الكبرى خاصة المسنين (المتقاعدين) المتوجهين صوب الأرياف بحثا عن الهدوء و الراحة، و كذا ترحيل بعض سكان الأحياء الهشة بالعاصمة، كسكان منطقة الباخرة المحطمة ببرج الكيفان إلى بلدية سي مصطفى.

[1] [1]Republique Algérienne Démocratique et Populaire, Wilaya de Boumerdes, Direction de programmation et de suivi budgétaire, op.cit, p18.

[2] للمزيد من التفاصيل، أنظر الملاحق رقم 6 ، 7.

[3] Ons, **armature urbaine**, op.cit, p 131.

[4] ج ج د ش، الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية، **الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستديمة**، مشروع جويلية 2004، ص65.

كما ترجع هذه الزيادة إلى عودة بعض السكان الريفيين إلى مناطقهم الأصلية بعد إستتباب الأمن، و توفر بعض عناصر الجذب كبرنامج السكن الريفي و الدعم الفلاحي نسبيا، بينما يعود ضعف نمو السكان في بعض البلديات الريفية كتيمزريت و الناصرية و عمال إلى النزوح الريفي، و عدم جاذبيتها بسبب إفتقارها للخدمات خاصة المياه، الغاز، المرافق الصحية و التعليمية ... إلخ.

من الناحية التنموية، يعتبر إرتفاع عدد سكان الولاية، و غلبة فئة الشباب على تركيبتهم لتمثيل الشريحة العمرية (15–34 سنة) 39,53% من إجمالي سكان الولاية[1] إيجابيا من حيث إضفاء طابع إبداعي على العملية التنموية في ظل إنفتاح هذه الفئة على العالم، و تميزها بالرغبة في العمل و المبادرة لتحسين الوضع، كما تمثل تحديا في حالة ما لم يتم توجيهها الوجهة الصحيحة من خلال توسيع القنوات اللازمة لإستيعابها في سوق العمل، و إتاحة الفرص لها لتجسيد مبادراتها، وإستغلال طاقاتها.

كما تطرح إقامة السكان بشكل متشتت تحديا تنمويا، لأن توزع أعداد قليلة منهم بشكل متباعد يحول دون قدرتهم على الإستفادة من المشاريع التنموية التي كثيرا ما تتعثر بسبب التكلفة المالية العالية، و المثال على ذلك، الفرق في درجة الصعوبة في تزود السكان بالخدمات القاعدية (الماء، الكهرباء، والصرف الصحي) في بلديتي لقاطة و تيمزريت نتيجة إقامة سكانها بشكل مبعثر و متباعد، مما جعل العملية مكلفة في ظل محدودية الميزانيات المخصصة للبلديات، و ضعف الموارد المالية للأسر الريفية، في حين لم يجد سكان منطقة الرزازقية ببلدية الأربعطاش مثلا نفس الصعوبات في الربط بشبكة المياه مقابل دفع 10.000 دج، حيث وصلت التكاليف إلى هذا المستوى بفضل تقارب السكان، علما أن هذه المبادرات تعد ذاتية، حيث يتفق السكان على تحديد حاجاتهم المشتركة، و يقومون بتكليف متعاملين خواص للقيام بالأشغال، إدراكا منهم أن إنتظار البلدية للقيام بمثل هذه الأعمال قد يأخذ سنوات، بينما هم ليسوا على إستعداد لتحمل هذه الفترة، خاصة في ظل التجميد الذي طال عدة مشاريع منذ إنهيار أسعار النفط سنة 2014، و الهاجس الذي تطرحه سياسة "ترشيد النفقات" حسب ما بينه لنا السكان[2].

أصبحت مثل هذه العمليات متكررة في عدة أحياء بالولاية رغم إدراج هدف تزويد السكان بالخدمات القاعدية و تحسين إطارهم المعيشي، و زيادة قابلية المرافق على الإستيعاب في أول قائمة أهداف البرامج الخماسية للولاية منذ سنة 1999.

[1] حساب من إعداد الباحثة بناءا على الجداول الإحصائية الصادرة عن مديرية البرمجة و المتابعة المالية في الدليل الإحصائي لسنة 2015 حول توزيع سكان الولاية حسب الشريحة العمرية و الجنس إلى غاية 31-12-2015، ص19.

[2] معلومات محصل عليها خلال زيارات ميدانية قامت بها الباحثة إلى ولاية بومرداس و مقابلة سكان مقيمين حديثا بها يوم 15 و 17 جوان 2017.

المطلب الثاني: إمكانيات التنمية في ولاية بومرداس

تتوفر ولاية بومرداس على إمكانيات في مختلف القطاعات تؤهلها في حالة إستغلالها بشكل محكم إلى تحقيق التنمية الإقتصادية، و يمكن تلخيص بعض هذه الإمكانيات حسب القطاعات في:

أولا: إمكانيات التنمية في قطاع الفلاحة: تتوفر الولاية على إمكانيات إقتصادية جعلتها تصنف ضمن قائمة المناطق ذات الإمكانيات الفلاحية الأكبر و الأحسن في البلاد، و التي تظهر في إتساع المساحة الصالحة للزراعة، و المقدرة بـ 65.738 هكتار من إجمالي مساحة زراعية تتجاوز 99.592 هكتار، أي ما يعادل 68% من المساحة الإجمالية للولاية.

تتعزز هذه الإمكانيات بشبكة الوديان الجارية التي تتوفر عليها الولاية، و المتمثلة في واد سباو، واد يسر، واد الأربعطاش، واد قدارة، حيث تعتبر المناطق القريبة من هذه الوديان الأفضل للزراعة. تتغذى هذه الوديان سنويا من الأمطار التي يتراوح معدل تساقطها ما بين 500 و 1300 ملم\ سنة، إضافة إلى ثلاثة سدود بطاقة إستيعابية إجمالية تقدر بـ 169.768.000 م^3، تتمثل في سد قدارة القابل لإستيعاب 142.391.000 م^3، و سد الحميز بقدرة إستيعابية تعادل 15.527.000 م^3، و سد بني عمران الذي يستوعب 11.850.000م^3.

أما سد شندر بالناصرية الذي يستوعب 1.380.000 م^3، و سد ساحل بوبراك ببلدية سيدي داود، و سد جنات التي تبلغ الطاقة الإستيعابية لكل واحد منهما 600.000 م^3 فيتم تخصيصها للري[1]. غير أن عدم إصلاح ما خلفته الأعمال التخريبية التي طالت السدود المخصصة للري خلال العشرية السوداء يحول دون مساهمتها الفعالة في التنمية الفلاحية بالولاية.

ثانيا: إمكانيات التنمية في قطاع الصيد البحري و تربية المائيات: يعتبر من القطاعات القابلة للإنتعاش بفضل المؤهل الطبيعي الذي تتمتع به الولاية، المتمثل في طول الساحل و توفره على ثلاث موانئ صيد تتمثل في ميناء دلس، و زموري، و جنات، و بفعل الجهود الموجهة للقطاع في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، و الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر. و قد بدأت البوادر الأولى للإستثمار في هذا المجال في مشروع تربية المائيات داخل البحر في بلدية بومرداس.

[1] ولاية بومرداس، إحصائيات مديرية الموارد المائية، 2015.

تتعزز إمكانيات الإستثمار في هذا المجال بتوفر الموارد البشرية المؤهلة، نتيجة وجود مركز التكوين المهني المتخصص في الصيد البحري و تربية المائيات بزموري البحري[1].

ثالثا: السياحة و الصناعة التقليدية: تتمتع الولاية بإمكانيات سياحية متنوعة تظهر في المعالم الأثرية كقصبة دلس، و الآثار الرومانية في يسر و برج منايل، الآثار المكتشفة في أعفير، مغارة عمال، وواد سباو[2].

إلى جانب الغابات كغابة الكحلة في الأربعطاش، و غابة بني خلفون بين بلديتي شعبة العامر وعمال، و غابة الساحل في زموري، و هي إمكانيات يعززها تحسن المناخ الأمني، مما يؤهل الولاية لجذب السواح على الأقل من داخل الوطن طيلة السنة، بإعتبارها مؤهلة لإحتضان مختلف أنواع السياحة كالسياحة الأثرية، البيئية و الشاطئية، و المساهمة في دفع الصناعات التقليدية من خلال توسيع منافذ تسويقها كالحلي، و الفخار ...إلخ.

رابعا: إمكانيات التنمية في قطاع الصناعة: قوامها بعض الموارد الطبيعية كالكلس المتوفر في بوزقزة قدارة و سي مصطفى، و الصلصال في بودواو و زموري، حيث يشكل هذين العنصرين مواد أولية لإنتاج بعض المواد اللازمة للبناء كالآجر و القرميد، و هو ما يؤهل الولاية لأن تلعب دورا حيويا في الإقتصاد الوطني في المرحلة الراهنة، نظرا للحاجيات المتزايدة التي تتطلبها المشاريع التي أطلقتها الدولة في مجال البناء[3].

إضافة إلى الإمكانيات الناتجة عن إتساع الفضاء القابل لإحتضان المشاريع الصناعية التي تمتد حاليا على 21 منطقة نشاط تشمل 458 مشروع، معظمها تابع للقطاع الخاص، تتوزع على بلديات الناصرية، دلس، يسر، بني عمران، برج منايل، سي مصطفى، بغلية، بودواو، خميس الخشنة، الثنية، تاورقة، سوق الحد، شعبة العامر، أولاد موسى، تيجلابين، خروبة، مع وجود منطقتين صناعيتين في طور الإنجاز في كل الأربعطاش و الزعاترة ببلدية زموري[4].

[1] معلومات محصل عليها خلال زيارة ميدانية قامت بها الباحثة إلى مديرية التكوين المهني لولاية بومرداس يوم 21 جوان 2017، وزيارة ميدانية إلى بلدية بومرداس يوم 28 أوت 2017 .

[2] Agence nationale de développement de l'investissement, **invest in Algeria: wilaya de Boumerdes**, 2013, p9.

[3] ibid, p16.

[4] ولاية بومرداس، مديرية الصناعة و المناجم لولاية بومرداس 2016.

الجدول رقم 23: توزيع مناطق النشاط على البلديات و عدد المشاريع المتركزة في كل منطقة نشاط

البلدية	الناصرية	دلس	يسر	بني عمران	برج منايل1	بغلية1	بودواو	سي مصطفى
عدد المشاريع	32	34	17	10	154	34	12	9
البلدية	خ. الخشنة	الثنية	تاورقة	س.الحد	شعبة العامر	أ موسى	الخروبة	تيجلابين
عدد المشاريع	56	4	6	1	5	42	15	27

المصدر: إحصائيات مديرية الصناعة لولاية بومرداس 2016.

لا يمكن إتخاذ عدد المشاريع المتركزة في مناطق النشاط في ولاية بومرداس كمؤشر على التنمية الإقتصادية، فكثير من المشاريع متوقفة على مستوى مناطق النشاط، كما أن بعض هذه الأخيرة ليست عملية على غرار منطقة النشاط بدلس التي تعثرت النشاطات بها لأسباب متعلقة بملكية العقار المتواجدة عليه، و الذي يعود للقطاع الخاص رغم محاولات السلطات المحلية لإعادة بعثها.

خامسا: البنية التحتية: تقدر شبكة الطرق في ولاية بومرداس بـ 2.014.139 كلم، منها 281.965 كلم طرق وطنية، و 383.664 كلم طرق ولائية، و 1.348.510 كلم طرق بلدية[1]، و قد سمح إنشاء الطريق السيار شرق- غرب بإضافة مزايا للولاية من خلال تحولها إلى ممر رئيسي إلى الولايات الأخرى، و كذا تسهيل عمليات التسويق و تدفق السواح، و التي تضاف إلى ميزة القرب من ميناء الجزائر الذي لا يبعد عنها سوى بـ 35 كلم.

سادسا: الموارد المالية: نظرا لأهمية عنصر الموارد المالية في تنمية القطاعات السابقة، خصص للولاية خلال الفترة 1999 -2010 حوالي 152.948 مليار دينار، يوجه منها 135.953 مليار دينار للبرنامج القطاعي غير الممركز، و 16.995 مليار دينار للمخططات البلدية للتنمية، أما البرنامج الخماسي 2010-2014 فقد خصص له غلاف مالي يقدر بـ 161.318 مليار دينار، تصب في خدمة توفير الحاجات الأساسية للمواطنين و الإستجابة لإنشغالاتهم، من خلال إنجاز البنى التحية القاعدية، و تحسين الإطار المعيشي للمواطن، و توسيع الطاقات الإستيعابية للمرافق العمومية، مع ترشيد و عصرنة الخدمات العمومية من جهة، و ضمان التطور المنسجم و المتكامل ما بين القطاعات المختلفة لتسخير شروط إندماج قدرات الإنتاج الموجودة في تعزيز حركية التنمية المحلية من جهة أخرى، مع العمل على تهيئة مناطق النشاط و إنشاء مناطق صناعية جديدة[2].

[1] République Algérienne démocratique et populaire, wilaya de Boumerdes, direction de programmation et de suivie budgetaire, op.cit, p 166.

[2] Andi, **Entretien réalisé par l'andi avec le wali de Boumerdes kamel Abas**, mai 2014, p3.

المبحث الثاني: تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة في ولاية بومرداس 2003- 2014

المطلب الأول: تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة خلال الفترة التجريبية 2003-2008

عرفت ولاية بومرداس على غرار عدة ولايات من الوطن تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة بصفة تجريبية خلال الفترة 2003 -2008 ، مست ثماني بلديات ريفية صنفت على أنها تعاني بشدة من ثالوث الفقر، و العزلة، و التهميش هي بوزقزة قدارة، أعفير، الأربعطاش، جنات، تاورقة، بني عمران، عمال و تيمزريت. تغطي هذه البلديات 153 دشرة، غير أن الإستفادة إقتصرت على 84 دشرة، بما يعادل 54,9% من إجمالي المداشر المتواجدة بالبلديات المعنية بالمشاريع التجريبية.

دفع الوضع المتدهور للتنمية الريفية في هذه البلديات إلى إقتراح 71 مشروع في إطار المشاريع الجوارية، لكن اللجنة التقنية للولاية لم توافق سوى على 55 مشروع، ليقتصر التنفيذ على 18 مشروع لأسباب مالية، و أخرى متعلقة بعدم تلاؤم الطبيعة الجغرافية الجبلية للبلديات المعنية مع تلك المشاريع، و هو ما يبين الفارق بين الحاجات التنموية المحلية، و بين عدد المشاريع المنفذة لوضع حد للحرمان بها.

تصنف هذه المشاريع إلى **جماعية** تشمل عمليات تصحيح المجاري، و فتح الممرات، و تهيئة الممرات، و تحديد مواقع المنابع المائية و تهيئتها، و بناء جسر صغير. و مشاريع **فردية** تشمل تربية النحل، و حفر 16 بئر، و غرس 125 هكتار أشجار مثمرة.

تقسم هذه المشاريع بشكل متفاوت بين البلديات المعنية، حيث وجه أربعة منها لبلدية بوزقزة قدارة، وثلاثة مشاريع في كل بلدية من بلديات أعفير، الأربعطاش، وجنات، كما إستفادت بلدية تاورقة من مشروعين، بينما حظيت بني عمران، عمال، و تيمزريت بمشروع واحد في كل بلدية[1].

أفضى تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية خلال الفترة التجريبية إلى نتائج متفاوتة حسب المجالات التي شملتها، و هي:

[1] عمر تملغاغيت، مرجع سابق، ص 346.

- **مشاريع فك العزلة:** ساهم تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية خلال المرحلة التجريبية في إنجاز 43 كلم من المسالك الريفية في البلديات المعنية بالمشاريع، إضافة إلى تهيئة 47 كلم من المسالك التي كانت موجودة من قبل، غير أن نسبة الإستفادة كانت متفاوتة بين سكان البلديات، إذ سجلت أعلاها في بلدية قدارة التي إستفاد 30% من سكانها من هذه المشاريع، و أدناها في بلدية تيمزريت حيث لم تتجاوز نسبة الأسر المستفيدة 1,63% من إجمالي سكان البلدية. علما أن التوقعات عند إطلاق العمليات الهادفة إلى فك العزلة حددت إستفادة 38.618 أسرة ريفية، بينما لم يتجاوز عدد الأسر المستفيدة فعلا 35.331 أسرة، أي بنسبة 91% من إجمالي الأسر المستهدفة.
- **مشاريع تسهيل الوصول إلى الموارد المائية:** تم إنجاز في هذا الإطار 12 بئر للإستعمال الفردي، خمسة منها في بلدية أعفير، و أربعة في بلدية الأربعطاش، و ثلاثة في بلدية قدارة، إضافة إلى عمليات أخرى ذات إستعمال جماعي من خلال تهيئة 16 منبع مائي.

سمحت العمليات ذات الإستعمال الجماعي الخاصة بتوفير الماء بإفادة 3715 أسرة من إجمالي 11.663 أسرة مستهدفة، وهو ما يمثل نسبة 31.85%، و هي نسبة ضعيفة كونها تمثل أقل من ثلث السكان المستهدفين، و يبين في نفس الوقت بقاء 69,15% من السكان المستهدفين محرومين من الإستفادة من الماء كمادة لا غنى عنها في الحياة اليومية و ممارسة النشاط الزراعي ، حيث يبقى الري أول مشكلة تعيق الإنتاج الفلاحي في الولاية.

- **مشاريع غرس الأشجار المثمرة:** عرفت العمليات المدرجة في هذا المجال تقدما فعليا من خلال تسجيل إستفادة 45 أسرة ريفية من عملية غرس 60 هكتار من الأشجار المثمرة بمنطقة توزالين ببني عمران، إضافة إلى 50 هكتار في بلدية عمال لصالح 40 أسرة ريفية، و 15 هكتار في بلدية تيمزريت لصالح 23 أسرة[1]. غير أن مقارنة هذه المساحة بعدد الأسر يبين صغر حجم المساحة لكل أسرة، و هو ما ينعكس على مستوى الدخل، علما أن كثير من هذه الأصول تعرضت للتلف من جراء الحرائق التي تشب كل صيف بالولاية.
- إستفادة 234 فلاح من خلايا لتربية النحل[2].

[1] عمر تملغاغيت، مرجع سابق، ص ص 359، 360.
[2] نفس المرجع، ص 354.

ساهمت المشاريع الجوارية التجريبية بشكل عام بتوفير 331 منصب عمل دائم، و 468 منصب عمل مؤقت، ترتبط أساسا تربية النحل و الأشجار المثمرة.

أما من ناحية نسبة الأسر المستفيدة من المشاريع فقد مست المشاريع في الحقيقة 76,51% من الأسر المستهدفة ببلدية جنات، تليها بلدية قدارة بنسبة 50%، و هي نسبة لم تتجاوزها في باقي البلديات المعنية، بإستثناء بلدية أعفير أين قدرت[1] بـ 10%، و هي نسبة ضعيفة جدا مقارنة مع الحاجات التنموية في هذه البلديات، و هو ما يستدعي برمجة المزيد من المشاريع مع توسيعها إلى مجالات أخرى، و السهر على تنفيذها بشكل فعال لتخليص سكانها من التهميش و الحرمان.

المطلب الثاني: تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة في ولاية بومرداس خلال الفترة 2009 -2014

شكلت التنمية الريفية إحدى الأولويات التي سعت السلطات في ولاية بومرداس إلى تحقيقها في إطار سياسة التجديد الريفي و الفلاحي، حيث خصص للولاية 235 مشروع جواري للتنمية الريفية المندمجة مسجل في عقود النجاعة للفترة 2009-2014، غير أن حاجة الولاية لمثل هذه المشاريع إستدعى رفع عددها إلى 241 مشروع تمت المصادقة عليها كلها من طرف والي الولاية، 23 منها موجه لعصرنة القرى، و 110 لتنويع الأنشطة الإقتصادية، و 99 مشروع لحماية الموارد الطبيعية، و 9 مشاريع لحماية التراث المادي وغير المادي[2]، غير أن نتائج تطبيق هذه المشاريع لم تكن في المستوى المرجو في عدة حالات، حيث إقتصرت أفضل الإنجازات على:

أولا: المشاريع ذات الإستعمال الفردي:

- **عمليات غرس الأشجار المثمرة و أشجار الزيتون***: إستفادت منها كل البلديات المعنية بالمشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة، حيث تم إنجاز هذه العمليات تماما كما برمج لها من حيث العدد، و ليس من ناحية عدد المستفيدين، حيث يوجد فارق كبير بين التوقعات و بين الإنجازات، فمثلا عملية غرس أشجار الزيتون في بني براهيم بشعبة العامر توقع منها إفادة 80 أسرة، بينما لم تفد في الحقيقة سوى 6 أسر، إضافة إلى عملية غرس 10 هكتارات من الأشجار المثمرة في منطقة بلول في

[1] عمر تملغاغيت، مرجع سابق، 254.

[2] Direction générale de foret, **fiche signalétique des PPDRI dans la wilaya de Boumerdes**, mars 2017.

* للمزيد من التفاصيل، أنظر الملحق رقم 15.

سوق الحد، حيث حدد في التوقعات أن العملية ستفيد 100 أسرة، بينما لم تفد في الحقيقة سوى 12 أسرة، و هذا ينطبق على كل عمليات غرس الأشجار المثمرة و أشجار الزيتون. و مع ذلك ساهمت هذه العمليات في تعزيز الطابع الفلاحي لولاية بومرداس، من خلال توسيع المساحة المغروسة أشجار مثمرة و أشجار زيتون، و توفير مصدر دخل للأسر التي لطالما عانت من الفقر.

- **المساهمة في إنشاء 347 وحدة تربية حيوانات بالولاية:** منها 41 في مجال تربية الأبقار، و 144 في مجال تربية الأغنام، و 162 في مجال تربية النحل، حيث يرجع إرتفاع عدد هذه الأخيرة إلى إنخفاض تكاليفها و تلاؤمها مع الطبيعة الجبلية للمناطق الريفية، أما عمليات تربية الماعز فلم يتحقق أي منها رغم إدراجها في إطار المشاريع الجوارية للولاية. (بعض هذه المشاريع لا أثر لها في الواقع نتيجة إقدام المستفيدين على بيع أو ذبح القطعان التي إستفادوا منها) .

- دعم عمليات إنشاء 30 إسطبل لتربية المواشي لتدعيم المشاريع السابقة، تتركز في بلديات دلس، أعفير، تاورقة و سيدي داود*.

تندرج العمليات المتعلقة بتربية الحيوانات في إطار المشاريع الجوارية المسجلة بعنوان سنتي 2010-2011، لكن بعد هذا التاريخ لم يقدم صندوق دعم مربي المواشي وصغار الفلاحين أي دعم رغم إدراج عدة عمليات في هذا المجال[1]. و لا تعد الولاية إستثناءا في هذا المجال، لأن الصندوق لم يقدم أي دعم في مختلف الولايات بسبب توقيفه لهذه العملية.

ينبغي التنبيه إلى أن هذا النوع من الدعم موجه للأسر، و ليس لأعضائها بشكل مستقل عن بعضهم، وهو ما ينعكس على مستوى دخل الأسرة خاصة في حالة إرتفاع عدد أفرادها، في ظل محدودية معظم المساحات المغروسة أشجار مثمرة أو زيتون، كإستفادة 6 أسر في منطقة أولاد علي بالثنية من عملية لغرس 5 هكتارات من أراضيهم أشجارا مثمرة، أي بمعدل 0,8 هكتار لصالح كل أسرة، و هو ما يفضي إلى دخل محدود لكل أسرة، خاصة و أن الإنتاج يكون مرة واحدة في السنة، و يتأثر إلى حد كبير بالعوامل المناخية في ظل ضعف إستخدام التقنيات الحديثة للري، إضافة إلى تعرض هذه المزارع للإتلاف من جراء الحرائق خلال فصل الصيف.

[1] Direction générale des forets, **état de mise en œuvre des PPDRI dans la wilaya de Boumerdes**, mars 2017.

* للمزيد من التفاصيل أنظر الملحق رقم 16.

كما أن الدعم يقتصر على الأسر التي تتوفر على أراضي، و هو ما يقصي غير المالكين من الإستفادة من الدعم[1].

ثانيا: المشاريع ذات الإستعمال الجماعي: تشمل:

- فتح و تهيئة 695,3 كلم من المسالك الريفية، و هو ما ساهم في فك العزلة عن عدة مداشر وقرى، خاصة في بلدية جنات التي شهدت فتح و تهيئة 63,7 كلم، و بلدية شعبة العامر بـ 58,3 كلم، بينما إقتصر الإنجاز في بلديات أخرى على خطوط قصيرة جدا كبلدية بن شود التي إستفادت من عملية تتعلق بـ فتح و تهيئة 1 كلم، منها 0,3 كلم إعادة تهيئة، إضافة إلى بلدية أولاد عيسى التي إستفادت من 4,5 كلم فقط[2]، و هو ما جعل هذه البلديات بحاجة إلى مزيد من العمليات لفك العزلة عن سكانها، و مساعدتهم على الإنتقال و قضاء مصالحهم بسهولة، إضافة إلى تيسير تسويق المنتجين لمحاصيلهم، خاصة في ظل رفض الناقلين الخواص في الولاية أخذ المسالك غير المهيأة، نتيجة الأعطاب التي يمكن أن تلحق بمركباتهم، أو التعرض لحوادث المرور خاصة في فصل الشتاء*.

- إفادة بعض السكان الريفيين من الربط بشبكة الصرف الصحي: سجلت أفضل النتائج في بلدية لقاطة أين إستفادت 1595 أسرة من مناطق بن حمودة و كدية لعرايس، و أولاد زيان1 من الربط بالصرف الصحي، الأمر الذي كان له أثرا واضحا في وضع حد لمصادر الأوبئة و إختلاط المياه الصالحة بالمستعملة، بشكل يؤثر سلبا على نوعية المياه الموجهة للإستهلاك و الري. أما أقل البلديات إستفادة فهي بن شود حيث إقتصرت على 93 أسرة، تليها بلدية أولاد عيسى بـ 72 أسرة[3].

- تزويد بعض الأحياء الريفية بالإنارة العمومية: توزعت هذه العمليات بشكل متفاوت بين بلديات تاورقة، سيدي داود، تيمزريت، لقاطة، بودواو، قدارة، و خروبة، و هو ما كان له أثر في بعث حركية في هذه المناطق خلال الفترة الليلية، و تفادي الحوادث الناجمة عن غياب الإنارة **.

[1] معلومات محصل عليها خلال زيارات ميدانية إلى محافظة الغابات لولاية تيبازة خلال شهر جوان 2018.

[2] Direction générale des forets**, état de mise œuvre des PPDRI dans la wilaya de Boumerdes**, op.cit.

* للمزيد أنظر الملحق رقم 19.

[3] Direction générale des forets**, état de mise œuvre des PPDRI dans la wilaya de Boumerdes**, op.cit.

** للمزيد أنظر الملحق رقم 20.

- إنجاز بعض المرافق الصحية: كإنشاء قاعة علاج في كل من بن والي ببلدية جنات، و ثانية في مزغيدة بتيمزريت، و ثالثة في تاغريمونت بشعبة العامر، إضافة إلى إصلاح قاعة العلاج في بني أنطاس بشعبة العامر.

- إنجاز مشاريع في قطاع التعليم تشمل المدارس و المطاعم المدرسية: حيث كانت بلدية جنات الأوفر حظا في الإستفادة من المشاريع الجوارية في مجال التعليم، بإستفادتها من 9 مدارس، تليها بلدية لقاطة بـ 3 مدارس، و تيمزريت من مدرستين[1]، الأمر الذي ساهم في تجاوز العجز المسجل في هذا المجال نسبيا، و تمكين الأطفال في القرى من الإلتحاق بالمدارس، و إكتساب مؤهلات تسمح لهم بالإندماج في الحياة الإقتصادية و الإجتماعية بشكل فعال.

إن توفير هذه العوامل من شأنه تحسين الإطار المعيشي للمواطنين المستفيدين من هذه المشاريع، و وضع حد لحرمانهم من الحاجات الأساسية، و ما ينجر عن ذلك من تحقيق الرضا على الأوضاع، و بالتالي تحقيق الإستقرار الإجتماعي.

رغم كل هذه النتائج الإيجابية السابقة، إلا أن حصيلة تنفيذ إجمالي المشاريع الجوارية المبرمجة للفترة 2009-2014 هي دون المستوى المتوقع، حيث لم تتجاوز درجة التقدم في المشاريع الجوارية المندرجة في محور حماية الموارد الطبيعية نهاية سنة 2014 ، و التي يفترض أن يتم فيها إتمام تنفيذ كل المشاريع نسبة 65%، علما أن عدد المشاريع الجوارية المدرجة في المحاور الأربعة، و التي تم إغلاقها لم يتعدى 37 مشروع من إجمالي 241، أي ما يعادل 15,35% منها فقط، و هي تخص المشاريع التي تم إطلاقها سنة 2009 فقط، أما المشاريع المطلقة خلال السنوات الأخرى فلم يتم إغلاق* أي منها رغم أنها تنتمي إلى فئة المشاريع التي تتطلب فترة إنجاز أدناها 12 شهر وأقصاها 24 شهر، بينما إصطدمت عدة مشاريع مسجلة في عقود النجاعة لسنة 2014 بمشاكل التمويل تأثرا بتدني أسعار النفط، مما أدى إلى عدم بلوغ الأهداف كما هو محدد في عقود النجاعة[2]، حيث تبين مؤشرات تأثير المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة بلوغ النتائج التالية:

[1] Direction générale des forets, **état de mise œuvre des PPDRI dans la wilaya de Boumerdes**, op.cit.

* إغلاق المشروع هو إجراء تقترحه خلية التنشيط الريفي و يقوم به رئيس الدائرة بعد إستلام شهادات الخدمة المنجزة ليرفع إلى رئيس اللجنة التقنية للولاية الذي يأمر بعدها بإجراء تحقيق نهاية المشروع و المتمحور حول واقع المشروع بهدف إثراء النظام الوطني للمساعدة على إتخاذ القرار بهذه المعلومات. للمزيد أنظر: الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية، **التجديد الريفي: أداة بيداغوجية**، ديسمبر 2007.

[2] Direction général de foret, **état d'achèvement des PPDRI dans la wilaya de Boumerdes**, mars 2017.

الجدول رقم 24 : مؤشرات تأثير المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة بولاية بومرداس

الآثار	المتوقع 2009-2014	النتائج بين 2009- 2016	نسبة الإنجاز مقارنة بالتوقعات
البلديات	28	28	%100
القرى	205	200	%97,56
الأسر المستهدفة	25.273	17.400	%68,84
السكان المستهدفين	126.365	86.600	%68,53

Source : Direction générale de foret, **fiche signalétique des PPDRI dans la wilaya de Boumerdes**, mars 2017.

يتضح من خلال الجدول، أن 2,44% من قرى الولاية المبرمج إستفادتها من سياسة التجديد الريفي لم تمسها المشاريع الجوارية كأداة لتحقيق التنمية الريفية، بينما حرم 31,16% من الأسر الريفية من الإستفادة من المشاريع، تغطي 31,47% من إجمالي السكان المستهدفين البالغ عددهم 126.365 فرد، علما أن عدد السكان المستهدفين أصلا لا يشكل سوى 37,54% من إجمالي السكان الريفيين البالغ عددهم 336.593 نسمة، لهذا تقدر نسبة السكان الريفيين الذين إستفادوا فعلا من المشاريع الجوارية في الولاية حتى نهاية 2016 بـ 25,72% من إجمالي السكان الريفيين[1]، و ترجع هذه النتائج في مؤشرات تأثير المشاريع الجوارية إلى عدة عوامل من بينها:

- المبالغة في تحديد الأهداف، إذ توصلنا من خلال دراسة **قاعدة بيانات المشاريع الجوارية للتنمية الريفية** لولاية بومرداس وجود مبالغة في تحديد سقف التوقع في قابلية هذه المشاريع على توفير مناصب العمل، و تحسين وضع الأسر الريفية في الولاية، و يمكن تقديم على سبيل المثال لا الحصر:

– المشروع الجواري الموجه لقرية بن والي ببلدية جنات المسجل في إطار عقد النجاعة لسنة 2009: و الذي يتضمن مجموعة من العمليات من بينها إنشاء وحدتين لتربية الأبقار، فتح مسلك ريفي، بناء 120 وحدة سكنية، و منشأة رياضية، إضافة إلى إنشاء و تجهيز قاعة علاج، و بناء مدرسة و مطعم بمدرسة إبتدائية، حيث توقع من كل هذه العمليات إستحداث 95 منصب عمل، والمساهمة في تحسين وضع 912 أسرة ريفية، غير أن العملية لم تسمح سوى بإستحداث 70 منصب عمل، مع تسجيل نتائج جد محدودة خاصة فيما يتعلق بالعمليات ذات الطابع الفردي،

[1] إعداد الباحثة بناءا على الإحصائيات الواردة في الوثيقتين:
Direction générale de foret, **fiche signalétique des PPDRI dans la wilaya de Boumerdes**
Et ONS, **armature urbaine**, op.cit, p 132.

كوحدات تربية الأبقار التي إقتصر عدد المناصب المستحدثة في إطارها على 4 مناصب، مع إفادة 6 أسر فقط من العملية.

- المشروع الجواري الموجه لقرية أولاد زيان ببلدية تيمزريت، و المسجل في عقد النجاعة لسنة 2009: يتضمن بدوره مجموعة من العمليات تتمثل في إنشاء ثلاث وحدات لتربية النحل، وثلاث وحدات لتربية الأغنام، و وحدة لتربية الأبقار، إضافة إلى صيانة 1 كلم من الطرق الموجودة، مع تهيئة شبكة الصرف الصحي، و إنشاء 250 وحدة سكنية ريفية، مع تشييد مدرسة، و توفير الإنارة العمومية، حيث حدد في التوقعات أن المشروع سيسمح بتوفير 58 منصب عمل، و بإفادة 596 أسرة ريفية، غير أن عدد المناصب المستحدثة في إطاره لم يتعدى 45 منصب شغل.
- المشروع الجواري الموجه لقرية عبادة ببلدية أعفير و المسجل في عقد النجاعة لسنة 2009: يتضمن أربع عمليات فردية تتمثل في إنشاء وحدتين لتربية النحل، و 8 وحدات لتربية الأغنام، و 7 وحدات لتربية الأبقار، مع إنشاء 715 وحدة سكنية ريفية، و قد حدد في التوقعات أن كل هذه العمليات ستفضي إلى خلق 84 منصب عمل، و إفادة 460 أسرة ريفية، لكن بعد الإنطلاق في الإنجاز، تم إستحداث 34 منصب شغل مع إفادة 51 أسرة ريفية فقط، علما أن عملية إنشاء وحدات سكنية تم إلغاؤه[1].

إن وجود مثل هذه الإختلالات بين التوقعات و الإنجازات يطرح إشكالية عمليات التقييم القبلية للمشاريع، و مدى إستنادها للواقع.

- إلغاء بعض العمليات بعد فترة وجيزة من المصادقة عليها و إطلاقها، مثل إلغاء عملية إنجاز قاعة العلاج ببلدية جنات 10 أيام بعد إطلاقها في جوان 2009، و عملية إنجاز 20 مسكن ريفي في قرارشة ببلدية سوق الحد في جانفي 2011 بعد إطلاقها في جويلية 2009، و عمليات تهيئة المسالك في مشارف ببلدية بن شود. في حين توجد عمليات أخرى مدرجة في إطار المشاريع الجوارية، تمت المصادقة عليها وتم تحديد تاريخ إطلاقها، و لم يصدر أي قرار بإلغائها لكنها لم تنجز نهائيا، مثل عملية إنجاز فرع بلدي ومركز ثقافي و ترفيهي في بني خليفة ببلدية بني عمران التي لم تنجز نهائيا رغم إطلاقها إداريا في جويلية 2009، و عملية إنشاء 8 وحدات لتربية النحل في مازر ببلدية تاورقة، و المطلقة إداريا في فيفري

[1] Direction générale des forets, **état de mise en œuvre des PPDRI dans la wilaya de Boumerdes**, op.cit.

2011 لكنها أيضا لم تنجز و لو جزئيا، و هو ما ينطبق على عملية إنشاء 6 وحدات للخياطة في قرية البهاليل ببلدية أعفير رغم إطلاقها إداريا في نوفمبر 2010.

- طول الفترة الزمنية الفاصلة بين تاريخ المبادرة بالمشروع و تاريخ إطلاقه و إنجازه: فمثلا تمت المبادرة بمشروع جواري في منطقة آيت سليمان في بلدية الناصرية في شهر جانفي 2010، و لم يتم إطلاقه إلا في ديسمبر 2011 أي بعد قرابة سنتين من المبادرة به، حيث تضمن المشروع مجموعة من العمليات كفتح 5 كلم من المسالك الريفية و تهيئة منبع مائي، و إنشاء 10 وحدات لتربية النحل، و 8 لتربية الأغنام، و 3 لتربية الأبقار، لتشهد هذه الأخيرة بعدها تعثرا في الإنجاز، حيث لم يتم إنجاز و لا وحدة في تربية النحل و الأبقار، بينما إقتصر الإنجاز في مجال تربية الأغنام على 6 وحدات، و هو ما ينطبق على عدة مشاريع أخرى سجلتها بلدية أعفير، سيدي داود، بوزقزة قدارة و أولاد عيسى خلال ذات الفترة، الأمر الذي أعاق إفادة السكان منها.

يرجع طول الفترة الفاصلة ما بين تاريخ المبادرة بالمشروع و تاريخ إطلاقه الفعلي إلى عدة عوامل من بينها نقص الأرضيات التي يفترض أن تنجز عليها المشاريع، أو الإختلاف حول المكان الذي تنجز عليه المسالك الريفية، أو عدم قبول أو عدم قدرة الأفراد على دفع الشطر الذي يتعين عليهم دفعه في حالة المشاريع الجوارية الفردية، أو طول إجراءات منح المشاريع لشركات الإنجاز في حالة المشاريع ذات الطابع الجماعي...إلخ.

- تعثر المشاريع المتعلقة بتربية الحيوانات: ففي الوقت الذي تم فيه تمويل عمليات تربية الحيوانات (الأغنام– الأبقار– النحل) من طرف صندوق التنمية الريفية و إستصلاح الأراضي عن طريق الإمتياز سنة 2009، تعثرت هذه المشاريع بعد إسناد عملية التمويل لصندوق دعم المزارعين و صغار المربين، حيث لم يمول هذا الصندوق أي عملية إبتداءا من النصف الثاني من 2011 رغم كثرة الطلب على هذا النوع من النشاطات، و إدراجها بشكل سنوي ضمن المشاريع الجوارية.

- الإنجاز الجزئي للمشاريع و التوقف بعد ذلك عن إتمامها: فمثلا تم برمجة إنجاز 100 وحدة سكنية في قرية مندورة ببلدية لقاطة سنة 2009 ، لكن لم تنجز منها سوى وحدتين، و هذا ينطبق على منطقة بن حمودة التي برمج لها في نفس السنة إنجاز 100 وحدة سكنية، لم تنجز منها سوى 3 مساكن[1]، بسبب عدم حصول المعنيين بهذه العمليات على إعانات السكن الريفي التي تسمح لهم بالإنجاز.

[1] Direction générale des forets, **état de mise en œuvre des PPDRI dans la wilaya de Boumerdes**, op.cit.

- ضعف تدفق المعلومات المتعلقة بسياسة التنمية الريفية، و ضعف تعبئة القاعدة المعنية بالمشاريع في عملية التكوين الذي يعد شرطا ضروريا للإندماج في السياسة الجديدة و الإستفادة منها، و هذا راجع إلى طريقة الإعلام التي رافقت إطلاق سياسة التجديد الريفي، حيث إعتمد القائمون على التكوين في الولاية على إعلان صحفي واحد لإعلام المواطنين[1]، لكن بعد إنطلاق عملية التكوين لم يتم دعوة الصحافة المكتوبة لتغطيتها و الترويج للسياسة الجديدة.

أما الإذاعة المحلية فلم يتم تعبئتها في هذا المجال بسبب التأخر في إطلاقها إلى غاية جويلية 2012، حيث روهن في مجال الإتصال على المستوى المحلي على الأمناء العامون للدوائر[2]، و هو ما حال دون توسع دائرة السكان المستوعبين لتفاصيل السياسة الجديدة و كيفية الإندماج في مسارها، إذ يعد عدد المكَوَنين في إطار برنامج تعزيز القدرات البشرية و التقنية في الولاية من الأضعف على المستوى الوطني، كونه لم يتعدى 184 مُكَوَنْ، 89% منهم يمثلون أعضاء الإدارة و المنتخبين، أما المستفيدين المستهدفين من السياسة من فلاحين و جمعيات فقد شكلوا 11% فقط (20 شخص) ، و قد إقتصر التكوين على بلديات بومرداس، يسر، الثنية، برج منايل، بغلية، دلس[3]، بينما لم يشمل نهائيا البلديات الريفية الأخرى المصنفة بأنها في حاجة ماسة إلى الترقية كأعفير، تيمزريت، لقاطة، الناصرية ....

- ينبغي التذكير أن الدورات التكوينية كانت قصيرة جدا (يوم واحد) [4]، فضلا عن مقاومة بعض الإداريين للسياسة الجديدة خاصة إطارات المديريات القطاعية المختلفة، و رؤساء الدوائر و البلديات، وعدم تجاوبهم لدفعها قدما، يظهر ذلك في تغيبهم عن الدورات التكوينية، و إبداء مخاوف من أن يتسبب الإنطلاق في تنفيذ المشاريع الجوارية في عرقلة المخططات القطاعية للتنمية، و المخططات البلدية للتنمية خاصة من ناحية النفقات، لذلك إقترح هؤلاء الإطارات إستحداث صندوق خاص لتمويل المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة، كما أبدت المجالس الشعبية البلدية مخاوف من عدم تحقيق الإنصاف التنموي داخل كل بلدية في حالة تجاوز عدد المشاريع إمكانيات الصناديق المتوفرة[5].

غير أن هذه الإقتراحات لم يتم أخذها بعين الإعتبار، حيث جرى تنفيذ المشاريع رغم هذه المقاومة، الأمر الذي تسبب في عرقلة عملية التنفيذ، من خلال عدم إندماج القطاعات المعنية بالتنمية الريفية

[1] Madr, ceneap, op.cit, p23.
[2] Ibid , p09.
[3] Ibid, p89.
[4] Ibid, pp 39,40.
[5] Ibid, pp 98,99..

كالصحة و التعليم في السياسة الجديدة، حيث عمل كل قطاع بمفرده حسب ما ورد في تقرير لجنة الفلاحة والري و الصيد بالبحري بالولاية أواخر 2010، خاصة و أن عمل هذه القطاعات يستند إلى الخرائط الصحية و المدرسية كمرجع في تحديد مشاريعها، حيث تعودت هذه القطاعات على العمل بمفردها ودون تنسيق مع قطاع آخر.

- غياب التنسيق بين المصالح المكلفة بملف التنمية الريفية كالبلدية، محافظة الغابات، الدائرة والولاية، و عدم إعطاء هذا الملف الأهمية التي يستحقها، و هو ما يظهر في بعض الممارسات كعدم المطالبة بمحاضر تنصيب خلايا التنشيط الريفي في معظم البلديات و الدوائر[1].

- مشكلة عدم توفر العقار العمومي في الولاية، حيث تعود معظم الأراضي للخواص، وكثرة معارضاتهم لعمليات نزع ملكيتهم للنفع العام مقابل تعويض، إذ كثيرا ما يلجأ الأشخاص ممن نزعت ملكيتهم إلى القضاء من أجل إعادة تقدير التعويض لرفع قيمته.

- إنتشار الفساد بتوجيه الأموال لغير وجهتها الصحيحة، و هو ما حال دون تحقيق المشاريع بالشكل المحدد، ينطبق هذا بالضبط على محافظة الغابات التي يفترض أن تتولى مهام التنمية الريفية، حيث عرفت ولاية بومرداس خلال الفترة 2004- 2008 المصادفة للمرحلة التجريبية لسياسة التجديد الريفي قضايا فساد على مستوى محافظة الغابات و دوائرها المختلفة، تتعلق بتبديد 100 مليار سنتيم خلال الفترة 2004-2008، من خلال إبرام الصفقات بطريقة مخالفة للقانون، و سوء إستغلال النفوذ و الوظيفة، وهو ما أثر سلبا على إنجاز المشاريع التنموية[2].

جدير بالذكر أن المتابعة القضائية للمتورطين في هذه القضية و غيرها من قضايا الفساد غير كافي لجبر الأضرار التنموية، كونها أثرت سلبا على التنمية من عدة نواحي:

- **من الناحية الزمنية:** حيث مرت على الولاية فترة زمنية كان مقررا أن تتحقق فيها مشاريع تنموية، لكن الفساد حال دون ذلك، مما جعل التغيير نحو الأفضل للفئات المعنية بهذه المشاريع شبه منعدم، وهو ما يقوض أحد ركائز الإستقرار الإجتماعي المتمثل في تمكين النسق الإجتماعي الأفراد من الإرتقاء الإجتماعي، من خلال ما يتوفر عليه أو ما يتيحه من فرص.

[1] ولاية بومرداس، الأمانة العامة، مصلحة الأرشيف، **سجل الأرشيف لشهر أكتوبر2010**، دنص.
[2] ولاية بومرداس، الأمانة العامة، مصلحة الأرشيف، **سجلات الأرشيف لشهر ديسمبر 2013**، دنص.

- **من الناحية المالية:** بتضييع موارد مالية لا يمكن أن تعوض بأي طريقة، بينما تقتضي التنمية الإستخدام العقلاني و الرشيد للأموال لضمان إستدامتها المستقبلية، من خلال توجيهها لتوسيع قاعدة الإنتاج، فالأموال التي طالها النهب لم تكن لتتاح للمشاريع التنموية لولا فرصة إرتفاع أسعار النفط، الذي بإنخفاضه وجدت البلاد نفسها في وضع مالي صعب، فلا المشاريع تحققت و لا الأموال بقيت، و هو ما فوت الفرصة على الأجيال الحاضرة و المستقبلية للنهوض.

- **من الناحية الإجتماعية:** فإستحواذ فئة قليلة على الثروة من خلال نهب المال العام، مقابل عدم إستفادة المواطنين من المشاريع التنموية يساهم في خلق هوة بين الطبقات الإجتماعية في توزيع الثروة، وما يترتب عن ذلك من آثار سلبية على الإستقرار الإجتماعي حسب التحليل الذي قدمه كل من Falfredo Pareto و James Davies الذين أكدا أن التفاوت في توزيع الثروة يمثل مصدر للسخط على الأوضاع، و يتسبب في إثارة الإحتجاجات[1].

- **من الناحية الحقوقية:** فنهب و تبديد المال العام يمس مباشرة حق المواطن في التنمية.

حالت هذه العوامل و غيرها دون التمكن من تقليص مستوى التباين التنموي بين الريف و المدينة في كلا المجالين الإقتصادي و الإجتماعي، و إحداث حركية إقتصادية في الريف تسمح بدمجه و إسهامه بفعالية في الإقتصاد الوطني.

[1] تيد روبرت غير، مرجع سابق، ص 181. أو راجع النظريات المفسرة للإستقرار الإجتماعي في الفصل الثاني.

المبحث الثالث: واقع التنمية الريفية في ولاية بومرداس

المطلب الأول: البعد الإقتصادي للتنمية الريفية في ولاية بومرداس: الواقع و مظاهر التفاوت الريفي– الحضري

1. **واقع القطاعات الإقتصادية:** سمح تنفيذ سياسة التنمية الريفية في تحقيق نتائج مختلفة بإختلاف القطاعات الإقتصادية، و يمكن التفصيل في هذا الموضوع على النحو التالي:

أ. **قطاع الفلاحة:** عرف قطاع الفلاحة في الولاية تطورا منذ بداية الألفية بفعل عدة عوامل، يتقدمها عودة الإستقرار الأمني الذي يمثل عاملا حاسما في عودة السكان إلى مناطقهم الأصلية و خدمة أراضيهم، إضافة إلى تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بفضل ما كرسه من دعم و تحفيزات، و المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة التي يظهر دورها بشكل أكبر في مجال غرس الأشجار المثمرة و مشاريع تربية الحيوانات، مما سمح للولاية بإحتلال المرتبة الرابعة سنة 2011، و الثالثة سنة 2012 من حيث الإنتاج الفلاحي، بإنتاج ما قيمته 76 مليار دينار، و 107 مليار دينار خلال هاتين السنتين، مع تفوق في إنتاج العنب حيث أصبحت الولاية سنة 2012 تنتج ما يعادل 40% من الإنتاج الوطني[1]، إضافة إلى التوسع في المساحة المسقية، ويمكن تلخيص بعض المؤشرات الإيجابية المحققة في الولاية من خلال الجدول التالي:

جدول رقم 25: تطور بعض مؤشرات قطاع الفلاحة في ولاية بومرداس بين سنتي 2000– 2015

المساحة \ السنة	2000	2015
المساحة الزراعية الإجمالية \ هكتار	99.960	100.224
المساحة الزراعية الصالحة\ هكتار	65.000	66.467
الزراعة المحمية\ هكتار	229	543,86
المساحة المخصصة للأشجار المثمرة \هكتار	11.378	13.112
المساحة المروية\ هكتار	8950	13.993

المصدر: إحصائيات مديرية الإحصائيات و الأنظمة المعلوماتية بوزارة الفلاحة حول ولاية بومرداس لسنتي 2000 و 2015.

يظهر من خلال الجدول السابق تطور في المؤشرات التي من شأنها زيادة الإنتاج، كمساحة الزراعة المحمية، و المساحة المروية التي تعد محددات رئيسية لزيادة الإنتاج، إضافة إلى التوسع في المساحة الزراعية الصالحة، لكن لابد من الإشارة في هذا المجال أن مؤشر المساحة الزراعية الصالحة يبين أن هناك توسع في

[1] ولاية بومرداس، **بومرداس: وقفة مع الذاكرة و الإنجازات**، عدد خاص 2012-2013، ص ص 94،95.

إستصلاح الأراضي، غير أن هذا الأخير تزامن مع فقدان مساحات من الأراضي الفلاحية نتيجة زحف البناء عليها (لبناء سكنات، أو مشاريع كالمنطقة الصناعية بالأربعطاش)، و هنا تظهر المفارقة بين فقدان أراضي صالحة مقابل إستصلاح أخرى بأعباء مالية. و هو ما يهدد إستدامة الموارد الطبيعية* للأجيال المستقبلية، ويحمل مخاطر على قدراتها على تحقيق الأمن الغذائي في حال إستمرار مثل هذه العمليات[1].

سمح التطور في كل المؤشرات السابقة بتحقيق إرتفاع في كمية كثير من المنتجات الفلاحية، من بينها بعض المنتجات الواردة في الجدول التالي:

جدول رقم 26 : تطور بعض المنتجات الفلاحية و مساحتها في ولاية بومرداس 2000-2015

	المنتوج	حبوب شتوية	حبوب صيفية	بقول جافة	طماطم صناعية	خضر	كروم	أشجار مثمرة
2000	المساحة \ هكتار	10.573	0	890	400	16.710	5169	11.378
	الكمية\ القنطار	190300	0	8420	70000	2.170.610	534.000	222.260
2005	المساحة\هكتار	7894	0	659	350	23.270	8138	14.014
	الكمية\قنطار	170.000	0	7400	105.000	4.981.500	1.202.040	612.270
2010	المساحة\هكتار	6500	0	\	300	26.154	8748	14.333
	الكمية\ قنطار	143.620	0	\	112.000	6.415.300	2.525.720	855.938
2015	المساحة\ هكتار	5918	15.980	729	89	21119	10695	13.112
	الكمية\ القنطار	146.636	332.2	8843	25500	4.535.034	2.314.120	693.811

المصدر: إحصائيات مديرية الإحصائيات و الأنظمة المعلوماتية بوزارة الفلاحة حول ولاية بومرداس (تم الأخذ بالطماطم الصناعية لأن الزراعات الصناعية الأخرى غير موجودة في الولاية، أما مساحة الأشجار المثمرة فتشمل الزيتون و الفواكه بإستثناء الكروم، لكن كمية الإنتاج تستثني أيضا الحوامض والزيتون سنة 2000)

نلاحظ من خلال الجدول إنخفاض مساحات و كميات بعض المحاصيل كالحبوب الشتوية والطماطم الصناعية، مقابل إهتمام ببعض المنتجات التي كان الفلاحون يتجنبون إنتاجها كالبقول الجافة، أما الخضر، و الكروم و الأشجار المثمرة فقد تضاعف إنتاجها بفعل إقبال المنتجين عليها من جهة، وتضاعف عمليات الإرشاد الفلاحي و الدعم و التحفيزات المقدمة من طرف الدولة في إطار المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة من جهة أخرى، و مع ذلك لا بد من الإشارة أن التوجه لغرس الأشجار المثمرة و الكروم يمثل أحد العوامل المتسببة في إنخفاض المساحة المخصصة للحبوب، و في الكمية المنتجة منها، حيث إكتسبت زراعة الأشجار المثمرة جاذبية كبيرة في الولاية، بدليل إرتفاع المساحة

[1] إعداد الباحثة بناءا على معلومات محصل عليها خلال زيارات ميدانية لولاية بومرداس خلال شهري جوان و جويلية 2017.
* للمزيد حول الإستدامة أنظر تطور مفهوم التنمية الريفية في الفصل الأول.

المخصصة لها بـ 1734 هكتار بالنسبة للأشجار المثمرة، و 5526 هكتار بالنسبة للكروم منذ بداية تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية إلى غاية نهاية 2015، مقابل إنخفاض المساحة المخصصة للحبوب الشتوية بـ 4655 هكتار خلال نفس الفترة، الأمر الذي إنعكس سلبا على كمية الإنتاج التي إنخفضت من جراء ذلك بـ 43.664 قنطار، و ذلك نظرا للعائد المالي الذي تدره مقارنة بالعائد المترتب في حالة الإستثمار في مجال الحبوب، إلى جانب تطلب هذه الزراعة لآلات يصعب تأمين الحصول عليها في الوقت المناسب، و صغر حجم مساحات الأراضي الزراعية المملوكة من طرف الأسر، و هو ما ساهم في إضعاف البلاد في إنتاج مادة إستراتيجية، و دفعها إلى اللجوء إلى الإستيراد لتغطية الطلب المحلي عليها، و هنا تظهر سلبيات سوء توجيه الدعم، إذ كان يتعين توجيهه لإنتاج المواد الإستراتيجية مما يؤدي إلى تخفيض التبعية للسوق الدولية في المجال الغذائي، و تخفيف العبء على الميزان التجاري.

كما تسجل الولاية إقتصار الزراعات الصناعية على مادة الطماطم الصناعية فقط، و التي تعرف مساحتها تدهورا منذ سنة 2000، حيث إنخفضت المساحة المخصصة لها تدريجيا منذ سنة 2005 بـ 50 هكتار عما كانت عليه سنة 2000، دون أن ينعكس ذلك سلبا على كمية الإنتاج التي أخذت منحى تصاعدي بـ 35.000 قنطار خلال هذه الفترة، و تواصل الكمية في الإرتفاع رغم إنخفاض المساحة بـ 50 هكتار أخرى بفضل عمليات الإرشاد و تحسين طرق الإنتاج و توفير الري نسبيا، غير أن أدنى إهتمام بهذه الزراعة سجل سنة 2015 ، حيث لم تحظى سوى بـ 89 هكتار، حيث فقدت هذه الزراعة جاذبيتها بسبب مخاوف المنتجين من عدم قابلية وحدات التحويل على إستيعاب منتوجاتهم، خاصة و أن الإنتاج محدد بفترة محدودة زمنيا، لهذا يضطر العديد من المنتجين إلى إنتظار طوابير طويلة حتى يتمكنوا من إدخال منتوجاتهم إلى وحدات التحويل، و أحيانا يتعرض المنتوج للتلف في طابور الإنتظار مما يجعلهم يتكبدون خسائر، لهذا فإن تكرار مثل هذه التجارب يدفع الفلاحين إلى تجنب زراعة هذه المادة.

أما بالنسبة لأشجار الزيتون التي أدرجت كإحدى العمليات التي تضمنتها المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة فقد عرفت تقدما كبيرا، حيث إرتفع عددها من 555.130 شجرة سنة 2005 إلى 688.000 شجرة سنة 2010 ، ثم 861.135 سنة 2015، ومع ذلك إنخفض إنتاج الزيتون من 146.590 قنطار سنة 2005 إلى 73.876 قنطار سنة 2015، كما إنخفض إنتاج زيت الزيتون من 25.760 هكتولتر إلى 15.403 هكتولتر خلال هاتين السنتين، بسبب تبعية إنتاج هذه المادة للعوامل المناخية (هطول المطر من عدمه)، و تأثره بشدة بالحرائق، إضافة إلى شيخوخة بعض الأشجار وحداثة

غرس أخرى، لهذا فإن النتائج الإيجابية لدعم هذا الفرع يحتمل أن تظهر على الأمد المتوسط بعد أن تبدأ الأشجار الحديثة الغرس في الإثمار، و هو ما سيساهم في دعم إقتصاد الولاية بإعتبار أن مادة زيت الزيتون تعد من المواد الغذائية المطلوبة للتصدير[1]. علما أن الوصول إلى هذا المسعى لا يزال معرقلا بعدة عوامل، أهمها محدودية قابلية المعاصر على إستيعاب كل إنتاج الزيتون في وقت قصير، مما يؤدي إلى طول فترة إنتظار الدور، حيث يؤدي هذا العامل إلى التأثير على نوعية الزيت (إرتفاع نسبة الحموضة)، مما يؤدي إلى صعوبة دخول الأسواق الخارجية التي تشترط معايير دقيقة للنوعية للسماح لأي منتوج بدخول أسواقها.

إن هذا المثال يبين أهمية تكامل الجهود و إستمراريتها بناءا على مخطط دقيق لتحقيق التنمية، التي لا يمكن أن تتحقق بطريقة تلقائية، لهذا، لا يمكن لمشاريع زراعة الزيتون في المناطق الريفية أن تساهم بفعالية في تحقيق التنمية، ما لم يتم إكمالها بإتباع التقنيات الحديثة لتطوير هذه الشعبة في الجني وإستخراج الزيت.

أما تربية الحيوانات التي شكلت بدورها إحدى العمليات المدرجة في إطار المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة، فيمكن تلخيص تطورها بعد الإنطلاق في تطبيق السياسة الجديدة من خلال الجدول التالي:

جدول رقم 27: تطور الثروة الحيوانية في بومرداس قبل و بعد تنفيذ سياسة التنمية الريفية ما بين 2001 -2015: (الوحدة: رأس)

الصنف	2001	2004	2006	2009	2012	2015
الأبقار	42.055	29.995	30.482	29.555	28.930	36.068
الأغنام	50.245	57.750	49.730	60.430	56.900	47.270
الماعز	5210	6615	6200	7554	6170	6037
الخيول	74	130	60	120	153	264

المصدر: إحصائيات مديرية الإحصائيات و الأنظمة المعلوماتية بوزارة الفلاحة و التنمية الريفية حول ولاية بومرداس 2001، 2004، 2006، 2009، 2012، 2015.

[1] وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، مديرية الإحصائيات و الأنظمة المعلوماتية، **الجداول الإحصائية المتعلقة بالإنتاج الفلاحي في الجزائر: ولاية بومرداس، تطور إنتاج الأشجار المثمرة – شعبة الزيتون- للسنوات 2005، 2010، 2015.**

يظهر من خلال الجدول أن نشاط تربية الحيوانات الذي حظي بإهتمام كبير في إطار سياسة التنمية الفلاحية و الريفية تطور بشكل محتشم مقارنة مع ما وجه له من دعم خاصة سنتي 2009 و2010، حيث عرف عدد الأبقار في الولاية إنخفاضا خلال السنوات2004، 2009، و 2012، ليعاود الإرتفاع إلى 36.068 سنة 2015 ، لكنه يبقى أقل مما كان عليه سنة 2001، الأمر الذي يبين تراجعا كبيرا في هذه الثروة، و عدم تجددها بفعل عدة عوامل كالتعرض للأمراض و زيادة الطلب على اللحوم، ومسارعة المربين لبيع القطعان التي إستفادوا منها، إضافة إلى إستيراد أبقار غير ملائمة للبيئة الجزائرية مقابل ضعف تطوير السلالات المحلية، الأمر الذي يحمل سلبيات على إنتاج اللحوم، غير أن هذا الإنخفاض لم يؤثر على إنتاج الحليب الذي إرتفع بنسبة 50% سنة 2012 عما كان عليه من قبل، حيث أصبحت الولاية تنتج 15 مليون لتر بعدما كان إنتاجها لا يتجاوز 10 مليون لتر حسب إحصائيات مديرية المصالح الفلاحية للولاية لسنة 2012، و ذلك نتيجة توجه كثير من الشباب لإقامة وحدات لتربية الأبقار في إطار المشاريع الجوارية ذات الطابع الفردي، و مشاريع لجمع الحليب في إطار الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب.

أما عدد الأغنام فقد تراوح بين الإرتفاع و الإنخفاض[1]، و هذا مبرر بالطلب عليه في المناسبات الدينية، على عكس تربية الماعز التي عرفت إرتفاعا بفضل زيادة إهتمام المربين بها بفعل نمو الطلب عليها، أما الخيول فيرجع إرتفاع عددها إلى زيادة الإهتمام بها نظرا للحاجة إليها في مجال السياحة، وإستغلالها في فضاءات الترفيه بالولاية.

رغم ما حققته الولاية من إنجازات في هذا المجال، إلا أن المنتجين بها يعانون من عدة مشاكل، لخصتها مديرية المصالح الفلاحية للولاية في نقص الأسمدة و المبيدات اللازمة لمكافحة الأمراض التي يمكن أن تلحق ضررا بالإنتاج، و نقص هياكل التخزين، الأمر الذي يتسبب في خسائر للمنتجين بسبب سرعة تلف المحاصيل، إضافة إلى بقاء مشكلة الري قائمة رغم وجود ثلاثة سدود مخصصة له[2].

[1] للمزيد من التفاصيل حول عمليات تربية المواشي المدرجة في المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة أنظر الملحق رقم 18.
[2] ولاية بومرداس، **بومرداس وقفة مع الذاكرة و الإنجازات**، مرجع سابق، ص 95.

ب. **قطاع السياحة الريفية و الصناعة التقليدية:** رغم ما تملكه البلديات الريفية من مؤهلات طبيعية في مجال السياحة، و رغم الجهود المبذولة لعصرنة القرى في إطار المشاريع الجوارية بشكل يسمح بزيادة جاذبية الأقاليم الريفية، إلا أن هذا القطاع لم يعرف بعد حركية حقيقية، حيث لا يزال يقتصر النشاط على موسم الإصطياف فحسب، و بشكل ضعيف جدا بسبب الغياب التام للمرافق السياحية اللازمة لإستقبال السواح، كونها تتركز بشكل أساسي في المناطق الحضرية، فالحظيرة الفندقية في الولاية لا تتعدى 16 فندق، منها 6 في بودواو، 7 في بلدية بومرداس، بينما تحتضن بلديات قورصو، الناصرية و دلس فندقا واحدا في كل منها، و هذا ينطبق على المخيمات العائلية البالغ عددها 7 مخيمات، 5 منها في بلدية زموري، واحد منها في الثنية و الآخر في قورصو، و هي كلها مناطق حضرية، أما مناطق التوسع السياحي المبرمجة فتسير بدورها في نفس الإتجاه، حيث سينشأ 2 منها في بلدية بومرداس، و2 في قورصو، 2 في الثنية، بينما ستعرف كل من بودواو البحري، جنات، سيدي داود، دلس و أعفير منطقة توسع سياحي واحدة في كل بلدية[1].

و أمام ضيق المرافق في البلديات الريفية، و إرتفاع الطلب السياحي لجأ بعض السكان إلى تأجير بيوتهم لإستقبال السواح كوسيلة لكسب الدخل[2]، الأمر الذي دفع السلطات إلى إقتراح مناطق توسع سياحي جديدة، معظمها في البلديات الريفية كبوزقزة قدارة، الأربعطاش (الكحلة، أولاد معمر وسد الحميز)، عمال، الناصرية، و بني عمران.

أما النشاطات المندرجة في قطاع الصناعة التقليدية، و التي تستند في تمويلها إلى الصندوق الوطني لترقية الصناعة الحرفية في إطار المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة، فلم ترى النور رغم عددها القليل، إذ لم تسجل سنة 2009 أي عملية من هذا النوع، بينما أدرجت سنة 2010 عملية في قرية البهاليل بأعفير، و عمليتين في قرية مازر و جمعة في بلدية تاورقة، و عمليتين في قريتي بعازيز وسريحة في سيدي داود، غير أن هذه العمليات لم تنجز نهائيا رغم عدم صدور أي قرار يقضي بإلغائها، بينما لم تعرف السنوات التالية لـ 2010 إدراج أي عملية في هذا المجال[3]، الأمر الذي حال دون تطويره في الأقاليم الريفية، و أجبر الراغبين على ممارسة هذه النشاطات على الإعتماد على الذات في التمويل، أو اللجوء إلى الإقتراض، و ما يرافق ذلك من صعوبات.

[1] ولاية بومرداس، معطيات صادرة عن مديرية السياحة حول المرافق السياحية و مناطق التوسع السياحي، 2016.
[2] معلومات محصل عليها خلال زيارات ميدانية لبلديات الولاية خلال جانفي 2016 ومارس و جوان و جويلية 2017 ومقابلة سكان مؤجرين لمنازلهم للسواح في فصل الصيف ببلدية دلس و جنات.
[3] Direction générale des forets, **état de mise en œuvre des PPDRI dans la wilaya de Boumerdes**, op.cit.

2. مظاهر التفاوت التنموي الريفي الحضري في المجال الإقتصادي:

أ. **الإيرادات الضريبية:** أدى الوضع الإقتصادي المتناول في الفقرات السابقة إلى بقاء البلديات الريفية الأضعف من ناحية التنمية الإقتصادية، إذ لا يزال إقتصاد الأقاليم الريفية للولاية غير متنوع من الناحية القطاعية، و القطاعات الموجودة غير واسعة و غير متطورة بشكل كاف، و قد إنعكس هذا الوضع سلبا على الإيرادات المالية للبلديات الريفية التي تُحَصِل أضعف قيم الجباية الضريبية، خاصة بلدية أعفير التي سجلت أعلى قيمة للإيرادات الجبائية الخاصة بها سنة 2013 بتجاوزها 500 مليون سنتيم، أما أدنى حصيلة لها فقد سجلت سنة 2015 ببلوغها 350 مليون سنتيم، و هو ما ينطبق أيضا على بلدية عمال التي لم تحصل سنة 2014 سوى 340 مليون سنتيم كأدنى حصيلة، و أعلاها سنة 2015 بتسجيل 500 مليون سنتيم، بينما لم تتجاوز الإيرادات المحصلة في كل من بلديتي سيدي داود و سوق الحد خلال السنوات 2012، 2013، 2014، 2015 مبلغ 690 مليون سنتيم، أما في بلدية تيمزريت فقد تراوحت هذه الإيرادات ما بين 250 مليون و 400 مليون سنتيم طيلة السنوات الأخيرة، بينما تعد بلدية أولاد عيسى الأضعف من حيث التحصيل الجبائي، حيث تراوحت ما بين 88 مليون سنتيم سنة 2012 و 190 مليون سنتيم سنة 2015.

أما البلديات الحضرية للولاية فتسجل أعلى قيم الإيرادات الجبائية، و في مقدمتها بلدية أولاد هداج أين تراوحت ما بين 2.2 مليار سنتيم و 2.9 مليار سنتيم، و بلدية حمادي بتراوحها ما بين 1.9 مليار سنتيم و 2.5 مليار سنتيم، و بلدية أولاد موسى بتراوحها ما بين 2 و 2.9 مليار سنتيم لإنتعاش مختلف الأنشطة الإقتصادية بها خاصة التجارة، و هو ما يؤشر على ضعف النشاطات الإقتصادية بالبلديات الريفية مقارنة بالبلديات الحضرية المتوفرة على الضروريات اللازمة لبعث النشاطات الإقتصادية، الأمر الذي إنعكس على إيرادات كل صنف من البلديات، و على قدرتها على الإعتماد على الذات في تمويل التنمية المحلية التي تبقى تابعة لما تضخه الدولة من موارد مالية بالنسبة للبلديات الريفية، حيث لا تتعدى نسبة الإيرادات الجبائية في بلدية أولاد عيسى 1% من إجمالي إيرادات البلدية، بينما تتراوح في تيمزريت وأعفير ما بين 1 و 2%، و بين 3 و 5% في سوق الحد، لقاطة، بن شود، عمال، تاورقة وسيدي داود، على عكس البلديات الحضرية حيث تتجاوز في أولاد هداج 62%، و 30% في بلديات بومرداس، بودواو، حمادي و أولاد موسى[1].

[1] إعداد الباحثة بناءا على معطيات البطاقات التحليلية للبلديات الواردة إلى مديرية الضرائب لولاية بومرداس للسنوات 2012، 2013، 2014، 2015. للمزيد من التفاصيل، أنظر الملحق رقم 8.

يعزى هذا التفاوت في الإيرادات الضريبية إلى عدة عوامل، من بينها كثرة العوامل المعرقلة لتجسيد المشاريع الجوارية خاصة الفردية كأداة لبعث الحركية الإقتصادية في البلديات الريفية، و التي تم تناولها سابقا، و إلى أسباب أخرى من بينها:

- إنخفاض عدد السكان في البلديات الريفية مقارنة بنظيرتها الحضرية، و ما يرتبط بذلك من إختلاف في درجة بعث النشاطات.

- تداعيات مخاوف السكان من جراء التهديدات الإرهابية لممتلكاتهم، إذ كثيرا ما يروج لتعرض السكان للإبتزاز من قبل العناصر الإرهابية الذين يستغلون المناسبات الدينية كعاشوراء لسلب الناس أموالهم بحجة جمع الزكاة، لهذا يفضل كثير من السكان عدم المغامرة في مشروع قد يسلب عناصر الجماعات الإرهابية ثماره، و أحيانا يضطرون إلى مغادرة أراضيهم تجنبا لمثل هذه الضغوط، و إن كانت مثل هذه الحوادث تعود إلى سنوات ماضية إلا أن صداها لا يزال راسخا لدى البعض[1].

- غياب ثقافة المبادرة و المقاولاتية لدى بعض المواطنين، و إنتظار فرص العمل التي يعرضها القطاع العمومي فقط.

- مشكل الإفتقار إلى العقار الضروري لإنجاز المشاريع.

- الفقر ببعده المادي، و الناتج بدوره عن ضعف الدخل المرتبط أساسا بقطاع الفلاحة الذي يتميز العمل فيه بالطابع الموسمي، مما يؤدي إلى ضعف الإدخار و إنعدامه أحيانا، و العيش تحت ضغط الديون، و بالتالي عدم القدرة على خلق نشاط ذاتي، علما أن هذه المشكلة يعاني منها المشتغلين في المزارع و ليس المنتجين، حيث يتراوح أجرهم اليومي ما بين 800 دج و 1000 دج، مع تقطع في مراحل العمل، كالعمل أسبوع في الجني ثم التوقف لأسابيع أخرى، الأمر الذي ينعكس سلبا على وضعيتهم المادية.

- عدم علم كثير من المواطنين بالمزايا الممنوحة للمشاريع الإستثمارية في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، التي بادرت في إطار مساعي الدولة لتقريب الإدارة من المواطن و تسهيل إجراءات الإستثمار بتنصيب شباك وحيد لامركزي على مستوى الولاية، و هذا راجع إلى الطريقة التي تتبناها الوكالة في الترويج لتلك المزايا، من خلال الإعتماد على المشاركة في المعارض

[1] ولاية بومرداس، الأمانة العامة، مصلحة الأرشيف، **سجل الأرشيف لشهر ديسمبر 2010**، دذص.

الوطنية و الدولية، و تنظيم الأيام الدراسية دون الدخول في صميم المجتمعات المحلية للإقتراب أكثر من حاملي المشاريع، و تسهيل تجسيد مؤسساتهم[1].

- وجود هوة بين الإدارة و المواطنين مما يصعب بناء الثقة بين الطرفين و تعبئة المواطنين في أي خطوة تخدم التنمية، نتيجة الإفتراض المسبق بفشل هذه المشاريع، و سيرها على خطى الكثير من المشاريع الفاشلة التي سجلتها البلاد منذ الإستقلال، و أن النجاح مرهون بما يتمتع به الفرد من معارف شخصية و وساطات، في ظل إنتشار ظواهر المحاباة و المحسوبية و الرشوة.
- العزوف عن طلب القروض بشكل إرادي لأسباب دينية، أو مخاوف من عدم القدرة على تحمل نسب الفائدة التي تفرضها البنوك، أو الإفتقار إلى ما يمكن تقديمه كضمان مقابل الحصول على قرض، أو صعوبة الحصول على الموافقة البنكية بسبب البيروقراطية في هذا المجال، فمثلا من بين 12.825 طلب على القروض سجلته الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على مستوى الولاية إلى غاية نهاية 2015، لم يتحصل على الموافقة البنكية سوى 2351 طلب، أي ما نسبته 18,33% من إجمالي الطلبات، و يمكن توضيح نسب الحصول على الموافقة البنكية في بعض البلديات الريفية للولاية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 28: نسبة الحاصلين على الموافقة البنكية من إجمالي طالبي القرض المصغر في بعض البلديات الريفية حتى نهاية 2015

البلديات	عمال	لقاطة	بوزقزة	خروبة	أعفير	بن شود	أ. عيسى	س. الحد	س. داود	تيمزريت	جنات	ناصرية
عدد طلبات القرض	110	165	221	104	273	369	726	136	242	113	523	638
عدد موافقات البنك	29	25	11	13	40	42	5	21	37	38	105	129
النسبة %	26	15,1	4,97	12,5	14,6	11,3	0,68	15,44	15,28	33	20	20

المصدر: إحصائيات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حول ولاية بومرداس و النسب المئوية من إعداد الباحثة

تنطبق هذه الحقيقة على كل من قروض الصندوق الوطني للتأمين على البطالة[1]، و قروض الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الأمر الذي أعاق إستحداث مؤسسات جديدة في هذه البلديات.

[1] لقاء أجرته الباحثة مع رئيسة الدراسات في مديرية ترقية الإستثمار بالوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار يوم 25 مارس 2014.

من جهة أخرى، واجهت الكثير من المشاريع التي تم تمويلها الفشل سنوات قليلة بعد إطلاقها، بسبب غياب المرافقة و عدم دراسة كل من المشاريع و السوق بشكل دقيق، و توجه عدة مشاريع للعمل في نفس المجال و نفس المكان، أو عدم قدرة هذه المؤسسات على منافسة المنتجات المستوردة من ناحية الجودة بسبب عامل الخبرة، و من ناحية التكاليف[2]. و هو ما يبين أهمية مرافقة المنتجين الصغار بسياسة تجارية حمائية لإتاحة الفرصة لمؤسساتهم للتطور.

ب. **التشغيل:** إن العوامل السابقة كفيلة بتفسير جاذبية العمل الإداري الذي أصبح الظفر بمنصب فيه و لو براتب ضعيف حلما يراود الشباب خاصة حاملي الشهادات، و بتفسير إرتفاع عدد البطالين من 37.019 بطال سنة 2012، و هو ما يمثل 8,8% من الفئة النشيطة إلى 60.560 بطال أي ما يمثل 11,27% منها سنة 2015، و التي ترجع أيضا إلى إنتهاء مدة عقود الكثير من الموظفين بعقود محددة المدة في إطار تدابير التشغيل التي أقرتها الدولة، إضافة إلى النمو المتسارع للفئة النشيطة التي نمت بـ 124.109 فرد، و التي تتغذى بدورها من نمو فئة الشباب، حيث إنتقل عدد البالغين ما بين 15 و 29 سنة من 266.378 إلى 285.085 فرد خلال نفس الفترة، مقابل عدم مواكبة سوق العمل لهذا النمو، وإن كان هذا لا ينفي تسجيل إرتفاع عدد الموظفين في كل القطاعات من 376.140 شخص إلى 476.708 شخص[3] على مدار السنوات الأخيرة، و يمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 8: الإرتفاع في عدد الموظفين في ولاية بومرداس في كل قطاع بين سنتي 2012-2015

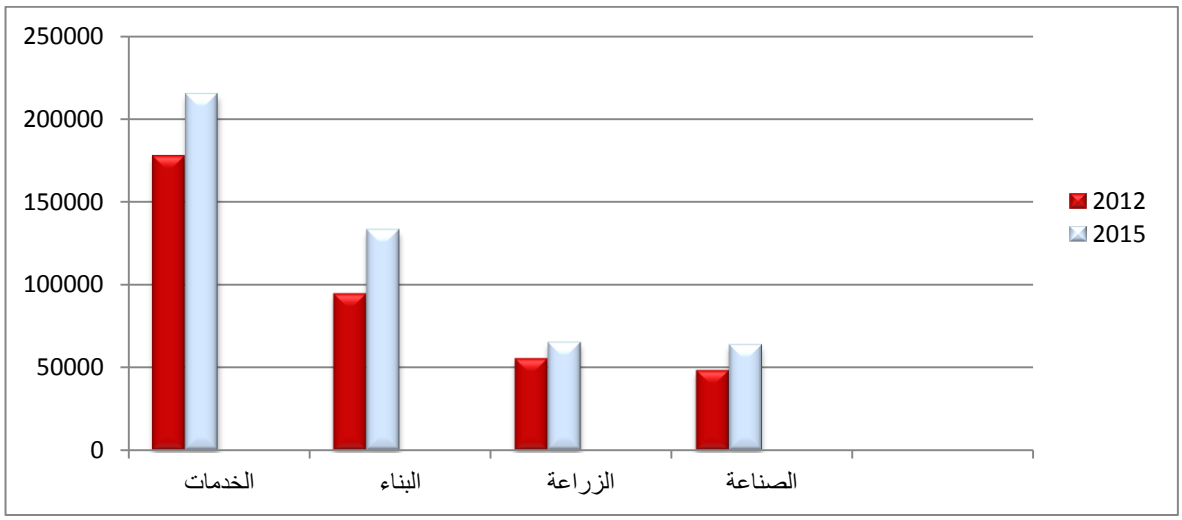

المصدر: إعداد الباحثة بناءا على الدليلين الإحصائيين الصادرين عن مديرية البرمجة و المتابعة المالية لولاية بومرداس لسنة 2012 ص 28 و سنة 2015، ص 21.

[1] للمزيد من التفاصيل، أنظر الملحق رقم 9.
[2] معلومات محصل عليها خلال زيارة ميدانية لولاية بومرداس و مقابلة مواطنين مستفيدين من مشروع 100 محل يوم 14 جوان 2017.
[3] إعداد الباحثة بناءا على الدليلين الإحصائيين الصادرين عن مديرية البرمجة و المتابعة المالية لسنة 2012، ص 28، و سنة 2015 ، ص 21.

يلاحظ من خلال الشكل السابق أن قطاع البناء و الأشغال العمومية سجل أعلى إرتفاع في التوظيف، حيث ساهم في إستيعاب 38.322 عامل جديد مقارنة بما كان عليه سنة 2012، نتيجة العدد الكبير للمشاريع التي تم إطلاقها في مجال البناء كالبرامج السكنية في مختلف الصيغ، و الهيئات الإدارية كإنجاز ثلاث مقرات دوائر مع سكنات وظيفية في الثنية، بودواو و الناصرية، إضافة إلى إنجاز مقرات مديريات مع سكنات وظيفية كمديرية الحماية المدنية، السياحة، الصناعة، الطاقة، و البيئة والأمن الحضري[1].

أما الإرتفاع المسجل في قطاع الخدمات و المقدر بـ 37.224 منصب عمل فيرجع إلى ظهور النتائج الأولى للمشاريع المطلقة في إطار دعم الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب، و التي توجه أصحابها إلى إنشاء وكالات كراء السيارات و مقاهي الأنترنت ....إلخ، و التي تركزت بالدرجة الأولى في المناطق الحضرية، إلى جانب زيادة التوظيف في المجال الإداري الذي إنتقل من 1830 موظف إلى 2480 موظف، و الذي تم إدراجه ضمن قطاع الخدمات. في حين إرتفع التوظيف في قطاع الصناعة بـ 15.383 منصب عمل، نتيجة توجه كثير من حاملي المشاريع لهذا القطاع في ظل وجود مزايا تحفيزية في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، و تدابير الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر...إلخ.

أما قطاع الفلاحة فقد سجل أدنى زيادة في التوظيف مقارنة بالقطاعات الأخرى، حيث إرتفع التشغيل فيه بـ 9640 كنتيجة للتوسع الذي عرفه القطاع، و إنتعاش الإستثمار فيه بفضل الدعم الفلاحي[2].

جدير بالذكر أن الولاية عرفت تحولا في بنية التوظيف خلال ذات الفترة، من خلال تراجع دور القطاع العمومي، حيث أصبح يستوعب 34% من الموظفين نهاية 2015 ، بعدما كان يستوعب 60% منهم[3]، وهو ما يشير إلى نمو القطاع الخاص، و زيادة دوره في إقتصاد الولاية، حيث ساهم إستتباب الأمن، والتحسن في البنى التحتية، في تشجيع المستثمرين الخواص على إقامة مشاريع بالولاية.

من جهة أخرى، تعد البلديات الريفية الأضعف في تسجيل إرتفاع في التوظيف، ففي الوقت الذي سجلت فيه أعلى زيادة في التوظيف في قطاع الفلاحة في بلدية برج منايل بإرتفاعها بـ 1187 منصب، تليه بلدية خميس الخشنة بـ 797 منصب، سجلت بلدية عمال، سوق الحد، و تيمزريت أدنى الزيادات

[1] Andi, **entretien réalisé par l'andi avec le wali Kamel Abas,** op.cit, p6.

[2] إعداد الباحثة بناءا على الشكل رقم 8 الموضح لإرتفاع عدد الموظفين في ولاية بومرداس، و المعد على أساس إحصائيات مديرية البرمجة والمتابعة المالية في الدليلين الإحصائيين لسنوات 2012 ص 28 ، و سنة 2015 سنة 21.

[3] République Algérienne démocratique et populaire, wilaya de boumerdes, Direction de programmation et de suivi budgétaire, op.cit, p23.

ببلوغها 84، 52، 46 منصب على التوالي، و هو ما يؤشر على ضعف قابلية القطاع على إستيعاب العمال، رغم ما وجه له من دعم في إطار المشاريع الجوارية، نتيجة عدم حاجة مثل هذه المشاريع لعدد كبير من العمال.

ينطبق هذا الأمر على قطاع البناء و الأشغال العمومية الذي سجل أعلى زيادة في خميس الخشنة بـ 3462 منصب، تليها برج منايل بـ 3146 منصب، بينما عرفت بوزقزة قدارة و خروبة تراجعا بـ 43 و 101 منصب عما كانت عليه، في حين سجلت سوق الحد، أولاد عيسى و بن شود أدنى المستويات بزيادتها بـ 429، 482 و 626 منصب، بسبب قلة مشاريع البناء و الأشغال العمومية في هذا المجال في البلديات الريفية مقارنة بنظيرتها الحضرية.

أما بالنسبة لقطاع الصناعة، فأعلى زيادة كانت في بلدية بومرداس بإرتفاع التوظيف في القطاع بـ 1335 منصب، تليها خميس الخشنة بـ 1152 منصب بسبب توفرها على مناطق نشاط، أما بودواو البحري و بوزقزة قدارة فقد سجلت تراجعا في التوظيف في هذا القطاع بـ 88 و 45 منصب على التوالي، في حين نما التوظيف في أولاد عيسى بـ 35 منصب، و بن شود بـ 83 منصب، و تاورقة بـ 103 منصب رغم توفر هذه الأخيرة على 6 مشاريع في منطقة النشاط بهذه البلدية، و سوق الحد بـ 108 مناصب بسبب إحتضان منطقة النشاط لسوق الحد على مشروع واحد فقط، و عمال بـ 144 منصب.

يسري هذا الواقع على قطاع الخدمات، حيث سجلت أعلى الزيادات في برج منايل بـ 2983 منصب، وبومرداس بـ 2976 منصب، في حين تراجعت في بوزقزة قدارة بـ 568 منصب عما كانت عليه، بينما سجلت كل من الناصرية، بودواو البحري، سوق الحد، و عمال أدنى قيم للإرتفاع في التوظيف حددت بـ 103، 153، 185، و 394 منصب على التوالي[1].

إن الإرتفاع المحدود في التوظيف في البلديات الريفية لا يعني إنخفاض نسب البطالة في هذه البلديات، بل إتجهت للإرتفاع بنسب متفاوتة، و يمكن توضيح إتجاه معدلات البطالة في بلديات الولاية من خلال الجدول التالي:

[1] حسابات من إعداد الباحثة بناءا على الإحصائيات الواردة في الدليلين الإحصائيين الصادرين عن مديرية البرمجة و المتابعة المالية لسنة 2012 ، ص 38، و سنة 2015 ، ص 31.

جدول رقم 29: نسب البطالة في بلديات ولاية بومرداس بين سنتي 2012-2015

البلدية	2012	2015	نسبة الإرتفاع	البلدية	2012	2015	نسبة الإرتفاع
بومرداس	%5,47	%6,99	1,52	ش. العامر	8,01	11,41	3,4
قورصو	6,33	8,01	1,68	سي مصطفى	8,18	13,26	5,08
تيجلابين	4,36	5,53	1,17	تيمزريت	9,17	14,24	5,07
ب.منايل	8,01	10,27	2,26	خ.الخشنة	12,26	15,19	2,93
جنات	7,51	9,89	2,38	حمادي	7,09	9,05	1,96
لقاطة	10,05	12,97	2,38	الأربعطاش	9,23	11,48	2,25
زموري	8,33	10,58	2,25	أولاد موسى	8,6	10,99	2,39
بودواو	9,09	11,57	2,48	ناصرية	7,66	9,66	2
بودواو البحري	7,9	9,42	1,52	الثنية	7,16	8,96	1,8
ب.قدراة	9,41	15,18	5,77	عمال	8,51	10,36	1,85
الخروبة	7,08	10,69	3,61	بني عمران	8,42	10,18	1,76
أ.هداج	11.01	11,6	0,59	سوق الحد	7,88	9,61	1,73
دلس	11,08	13,83	2,75	بغلية	5,84	7,5	1,66
أعفير	10,1	11,94	1,84	تاورقة	8,61	10,62	2,01
بن شود	14,01	17,37	3,36	سيدي داود	10,53	13,75	3,22
يسر	13,24	14,01	0,77	أولادعيسى	8,73	11,39	2,66

المصدر: الإحصائيات الصادرة عن مديرية التشغيل لولاية بومرداس (النسب المئوية للإرتفاع تم إعدادها من طرف الباحثة.)

يظهر من خلال الجدول أن بلدية بن شود الريفية هي الأكثر تضررا من البطالة، تليها بوزقزة قدارة التي يعاني 15% من سكانها المندرجين ضمن الفئة النشيطة من البطالة رغم ما تتوفر عليه من إمكانيات خاصة المحاجر البالغ عددها ستة، إلى جانب بلديات سي مصطفى و تيمزريت و سيدي داود، و شعبة العامر التي تعد ريفية، الأمر الذي يدعو إلى التساؤل حول الجدوى من تنفيذ م ج ت ر م التي إستهدفت تحسين مستوى معيشة السكان الريفيين من خلال توفير فرص العمل، حيث تؤكد إحصائيات المديرية العامة للغابات المساهمة المحدودة لهذه المشاريع في توفير **مناصب عمل دائمة** على مستوى الولاية خاصة سنتي 2014 و 2015، و هو ما يمكن توضيحه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 30 : عدد مناصب العمل الدائمة المستحدثة في إطار م ج ت ر م في ولاية بومرداس

السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	ثلاثي أول 2017	المجموع
عدد المناصب	477	1111	637	135	201	98	55	115	15	2844

المصدر: المديرية العامة للغابات

من جهة أخرى، تعد نسب البطالة الواردة في الجدول مؤشرا واضحا على التفاوت التنموي الريفي الحضري في الولاية، و بالضبط في فرص الشغل، و بالتالي الدخل كبعد مادي للتنمية، حيث تعد بلديات أولاد هداج، بودواو البحري، بومرداس و تيجلابين الحضرية و المختلطة الأضعف من حيث إرتفاع نسب البطالة، بسبب ما تتوفر عليه من بدائل للتشغيل، فضلا عن توفرها على عدة مؤسسات صغيرة ومتوسطة تؤثر بشكل واضح على التشغيل، فالتفاوت في التوظيف بين البلديات الريفية و الحضرية راجع إلى جانب العوامل السابقة إلى التفاوت في تركز **م ص و م** ، ففي الوقت الذي تسجل فيه بلدية بومرداس 1878 م.ص.و.م توظف 13.351عامل، تليها بلدية بودواو بـ 1306 مؤسسة تشغل 5876 عامل، و بلدية برج منايل التي تتوفر على 659 مؤسسة توظف 2759 عامل، تسجل بلدية بوزقزة قدارة وجود 33 مؤسسة فقط تستوعب 155 عامل، أما بلدية أولاد عيسى فتتوفر على 14 م.ص.و.م لا يزيد عدد عمالها عن 78، بينما لا يتجاوز عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في بلدية عمال 42 مؤسسة تستوعب 78 عامل، ليرتفع العدد إلى 56 في بلدية تيمزريت توظف 244 عامل[1]، و يمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

[1] ولاية بومرداس، إحصائيات مديرية الصناعة و المناجم لولاية بومرداس، 2015.

جدول رقم 31: التفاوت بين البلديات الريفية و الحضرية في إحتضان م ص م و في إستيعابها للعمال إلى غاية 2015.

بلديات حضرية ومختلطة	عدد. م ص م	عدد العمال	بلديات ريفية	عدد م ص م	عدد العمال
بومرداس	1878	13351	أولاد عيسى	14	62
بودواو	1306	5876	بوزقزة قدارة	33	155
خميس الخشنة	876	5448	عمال	42	78
دلس	794	3684	تيمزريت	56	244
برج منايل	659	2759	تاورقة	60	193
أولاد موسى	644	3756	سوق الحد	63	122
حمادي	532	3623	بن شود	73	387
زموري	515	3461	سيدي داود	84	275
أولاد هداج	469	2442	لقاطة	85	375
يسر	386	1840	أعفير	86	218
الثنية	299	1334	الخروبة	94	521
تيجلابين	295	1898	الناصرية	184	468
قورصو	263	1430	شعبة العامر	281	973
بغلية	235	1085	بني عمران	306	792
بودواو البحري	152	618	جنات	251	1179
سي مصطفى	170	1006	\		
الأربعطاش	119	431			
المجموع	9592	50283	**المجموع**	1712	5942

المصدر: إحصائيات مديرية الصناعة و المناجم لولاية بومرداس (المجاميع من إعداد الباحثة.)

يتبين من خلال الجدول أن العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في البلديات الريفية أدنى من عددها في بلدية بومرداس لوحدها، و هو ما إنعكس على التشغيل في البلديات الريفية حيث يقدر العدد الإجمالي للمشتغلين في إطار هذه المؤسسات 5942 عامل، و هو عدد أكبر بقليل من عدد المشتغلين في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في بلدية بودواو و خميس الخشنة فقط، و هو ما يعكس فجوة تنموية متركزة في البعد الإقتصادي للتنمية بين المناطق الريفية و الحضرية، تمتد سلبياتها إلى الأبعاد الأخرى للتنمية.

يرجع التفاوت في توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بين البلديات الريفية و الحضرية إلى التفاوت في مستوى الخدمات و المرافق، إذ يصعب إطلاق مؤسسة في بلدية مثل خروبة، قدارة، أعفير، تيمزريت، عمال و تاورقة التي لا تتوفر نهائيا على الغاز، إضافة إلى عدم توفر بعض المناطق في عمال، قدارة، بن شود، و شعبة العامر على الكهرباء[1]، في حين لا تعاني المناطق الحضرية من هذه المشاكل.

أما بخصوص مشاريع مئة محل في كل بلدية، فقد أكد لنا بعض المستفيدين من المحلات الذين إلتقيناهم خلال إجراء الدراسة أن مواقع بنائها غير ملائمة للنشاطات التجارية، الأمر الذي يهددهم بخسارة رؤوس أموالهم في حالة المغامرة و مباشرة نشاطات بها، مما جعل الكثير من المستفيدين منها يتردد في الإلتحاق بها لمزاولة نشاطه، حيث صرح لنا أحد المستفيدين من هذه المحلات ببلدية بودواو البحري قائلا: "**لقد قضيت أياما و أنا أراقب الحركة أمام موقع هذا السوق، لا أحد يمر من هناك، إنه السكون التام،....لمن سنبيع سلعنا إذن، ....كان يمكن تفادي هذا المشكل ببنائه في موقع أفضل، ليعود النفع على الجميع.**"

من جهة أخرى، تعرضت بعض المحلات للتخريب و تدهورت وضعيتها من جراء الإهمال، مثل المحلات الموجودة على مستوى بلدية تاورقة بشكل حال دون مساهمتها في التخفيف من مشكلة البطالة.

نظرا لهذا الوضع، يفضل الكثير من الشباب مزاولة أنشطتهم التجارية على حواف الطرق بسبب كثرة الزبائن من مستخدمي الطريق، و هو ما لاحظناه خلال زياراتنا لعدة مناطق بالولاية كالكرمة، بن يونس..، و هو ما يعرقل حركة السير، و يشوه المنظر العام لهذه الأماكن بسبب المخلفات التي تترك هناك[2]. و يحرم الدولة من مصادر للإيرادات بسبب عدم إستغلال المحلات في أنشطة إقتصادية.

أدى إنتشار البطالة بين الشباب في الولاية مع غياب مرافق لتأطيرهم و إستغلال أوقات فراغهم كالنشاطات الرياضية و الثقافية إلى تشجيع عدة ظواهر:

- الهجرة غير الشرعية تجاه أوروبا خاصة إسبانيا، نظرا لقربها و نجاح عمليات هجرة سرية إليها، حيث ساهمت وسائل الإتصال الحديثة في تحفيز الأفراد على الهجرة بمجرد إرسال المهاجرين

[1] ولاية بومرداس، الإحصائيات الصادرة عن مديرية الطاقة لولاية بومرداس سنة 2016.
[2] معلومات محصل عليها خلال زيارة ميدانية لولاية بومرداس و مقابلة مواطنين مستفيدين من مشروع 100 محل يوم 14 جوان 2017.

لصورهم إلى أصدقائهم أو أقاربهم، و حصولهم على فرصة عمل، و تسوية وضعية بعضهم من الناحية القانونية، حيث يتعزز بذلك ما يسمى **بأثر الإيضاح**، ليبدأ المتعرض له في إجراء المقارنات، و هنا إما أن يقدم على نفس الخطوة، أو يسخط على المجتمع الذي يعيش فيه، وفي مستوى أدنى من ذلك الذي يراه في الخارج.

- سرقة المواشي و مختلف المحاصيل الزراعية[1].
- نهب الرمال مما تسبب في مشاكل بيئية كتملح الأراضي الزراعية المجاورة للساحل، و إرتفاع نسبة الملح في المياه العذبة.
- إستغلال الثروات الغابية دون ترخيص من محافظة الغابات، مما يعرضهم للمتابعات القضائية[2].

تحمل المؤشرات السابقة بخصوص التفاوت التنموي الريفي الحضري عدة دلالات من منظور نظرية الحرمان النسبي، و التي من شأنها التأثير سلبا على الإستقرار الإجتماعي كـ:

- تركز الحرمان ببعده المادي في المناطق الريفية من جراء ضعف فرص العمل كما هو مبين من خلال الإحصائيات السابقة، و هو ما يبين صعوبة الإرتقاء الإجتماعي للأفراد.
- أن ضعف فرص العمل في المناطق الريفية يعكس ما أسماه Amartia Sen بـ **فقر القدرة**، كونها تمثل شكلا من أشكال عدم المشاركة في المجتمع لأسباب خارجة عن نطاق الفرد.

[1] ولاية بومرداس، الأمانة العامة، مصلحة الأرشيف، **سجل الأرشيف لشهر ديسمبر 2010.**
[2] دريدي منيرة، حروش سلمى، **تأثير الجريمة البيئية على تحقيق التنمية: الجزائر نموذجا**، مرجع سابق، ص 223.

المطلب الثاني: البعد الإجتماعي للتنمية الريفية في ولاية بومرداس: الواقع و مظاهر التفاوت الريفي- الحضري.

1. **الصحة:** تدعم قطاع الصحة في ولاية بومرداس بعدة هياكل جديدة بفضل ما خصص له خلال البرامج الخماسية المتبناة منذ سنة 2001، حيث أصبحت الولاية تتوفر على 4 مؤسسات عمومية إستشفائية في الثنية، دلس، برج منايل و بومرداس، 36 عيادة متعددة الخدمات، 17 عيادة للأمومة والطفولة، و 112 قاعة علاج، و 29 وحدة كشف.

و مع ذلك، تسجل الولاية بعض النقائص و الإختلالات، إذ لا تزال بلدية سوق الحد الوحيدة التي تفتقر إلى قاعة علاج، مع إفتقار حوالي نصف قرى الولاية و التي تفوق 200 قرية إلى قاعات العلاج، رغم إلزامية إنشاء مثل هذه القاعات في كل دشرة أو قصر وفق ما ورد في القرار رقم 22 ، الصادر بتاريخ 15 جويلية 2007 عن وزارة الصحة و السكان و إصلاح المستشفيات حول توسيع قاعات العلاج.

كما لا تزال بعض البلديات الريفية محرومة تماما من عيادات الأمومة و هي لقاطة، بوزقزة، أعفير، بن شود، تيمزريت، سي مصطفى، أولاد عيسى، عمال، سوق الحد، سيدي داود رغم أهمية هذه الأخيرة.

إضافة إلى ذلك، تفتقر بلدية بوزقزة قدارة، سي مصطفى، عمال و تيمزريت إلى المخابر الطبية بشكل تام[1]، رغم ما تشهده من إرتفاع في عدد السكان، و ما يترتب عن ذلك من إرتفاع في الطلب على الخدمات الصحية، حيث تبقى الهياكل الموجودة غير كافية مقارنة بعدد السكان، الأمر الذي يجعلها تعرف إكتظاظا، علما أن البلديات الريفية تسجل ظاهريا معدلات أفضل من البلديات الحضرية من ناحية التغطية الصحية، خاصة بالنسبة للعيادات المتعددة الخدمات، و هو ما يمكن توضيحه من خلال الجدول التالي:

[1] للمزيد أنظر الملحق رقم 11.

الجدول رقم 32: التغطية بالعيادات المتعددة الخدمات في بعض البلديات الريفية و الحضرية لولاية بومرداس إلى غاية نهاية 2015

البلديات الحضرية و المختلطة			البلديات الريفية		
البلدية	عدد ع م خ	عدد السكان للعيادة الواحدة	البلدية	عدد ع م خ	عدد السكان للعيادة الواحدة
خميس الخشنة	1	92.728	شعبة العامر	1	35.873
برج منايل	1	73.948	بني عمران	1	24.491
أولاد موسى	1	56.291	جنات	1	23.388
حمادي	1	49.529	الناصرية	1	23.228
أولاد هداج	1	37.093	سيدي داود	1	18.499
دلس	1	36.827	أعفير	1	15.826
زموري	1	30.334	تيمزريت	1	11.088
بومرداس	2	24.272	بن شود	1	10.855

المصدر: إعداد الباحثة بناءا على إحصائيات مديرية الصحة و السكان لولاية بومرداس (ع م خ: عيادة متعددة الخدمات)

رغم التحسن المحقق في ولاية بومرداس، من خلال التحول من عيادة واحدة متعددة الخدمات لكل 120.477 نسمة سنة 1999 إلى عيادة لكل 23.473 نسمة سنة 2014[1]، إلا أن المعطيات الواردة في الجدول تؤكد أن البلديات الحضرية و المختلطة تعاني ضغطا كبيرا في مجال العيادات متعددة الخدمات، بسبب إرتفاع عدد سكانها مقارنة بنظيرتها الريفية، الأمر الذي يحول دون تمكن المواطن من الحصول على خدمات صحية نوعية، كون الطاقة الإستيعابية لهذه الهياكل و ما تتوفر عليه من موارد بشرية لا تتماشى مع عدد السكان.

لكن المعطيات الواردة في الجدول، و التي تؤكد مستوى تغطية أفضل من حيث عدد العيادات لعدد السكان لا تنفي تنامي مشكلة الإكتظاظ النابع بدوره من قلة عدد الأطباء، وهو ما يساهم في تحويل المرضى لوجهتهم إلى العيادات و المستشفيات الموجودة في المناطق الحضرية، و المتوفرة على الموارد البشرية، الأمر الذي يزيد من الضغط على هذه الهياكل.

ينطبق هذا الواقع على عيادات الأمومة و الطفولة التي لا يتعدى عددها الواحدة في كل من بلدية برج منايل، زموري، بودواو، أولاد هداج، دلس، خميس الخشنة و أولاد موسى.

[1] Andi, **entretien réalisé par l'andi avec le wali de Boumerdes monsieur kamel Abas**, op.cit, p5

أما من ناحية التغطية بالإطارات المختصة في الصحة، فتسجل البلديات الريفية عجزا في عدة جوانب، ففيما يتعلق بالأطباء العامون يوجد 4 أطباء في بوزقزة قدارة لصالح 9644 نسمة، بمعدل طبيب لكل 2411 نسمة، و 5 أطباء لأكثر من 11 ألف نسمة في تيمزريت، بمعدل طبيب لكل 2200 نسمة، و 5 أطباء أيضا في أولاد عيسى و سوق الحد.

يمتد هذا العجز إلى عدد الصيادلة الذين لا يتعدى عددهم الواحد في كل من بوزقزة قدارة، أولاد عيسى و عمال، و 2 في كل من أعفير، بن شود، تيمزيت وتاورقة. و كذا جراحي الأسنان، حيث يوجد جراح أسنان واحد في بوزقزة، ثلاثة في أعفير، و إثنان في كل من أولاد عيسى، تاورقة و سوق الحد.

أما الأطباء الأخصائيين فهم غير متوفرين تماما في جنات، لقاطة، بوزقزة قدارة، خروبة، سي مصطفى، تيمزريت، أولاد عيسى، عمال، و تاورقة[1]، الأمر الذي يجعل الخدمات الصحية في هذه البلديات جد متدنية، و يؤكد من جهة أخرى عدم جاذبية البلديات الريفية للمختصين في المجال الصحي في إطار القطاع الخاص، إذ لا يمكن لطبيب أو مخبر تحاليل طبية أن يؤدي وظيفته في مكان يفتقر للماء الذي يعد مادة لا غنى عنها في المجال الصحي، مثل بلدية بني عمران و سوق الحد أين يعاني 72% من السكان من عدم توفر المياه، و كثرة إنقطاعاته التي تدوم بالأشهر في بعض الأحيان، أو عدم توفر الكهرباء في مناطق من شعبة العامر، بوزقزة قدارة، يسر و عمال[2].

يعد القصور المسجل في مجال الخدمات الصحية وجها من أوجه الحرمان من الحاجات الأساسية، التي تثير سخط السكان، و تدفعهم للإحتجاج، مثل إحتجاج سكان قرى بلدية الناصرية في ديسمبر 2009 للمطالبة بتحسين الخدمات الصحية[3]، حيث يؤكد المواطنون أنه لا يمكن الحديث عن وجود مجانية العلاج بأتم معنى الكلمة، فما هو متاح يقتصر على إجراء الفحوصات البسيطة فقط، أما إجراء التحاليل، أو الأشعة فنادرا ما تتوفر على مستوى الهياكل الصحية الموجودة، و أحيانا يصعب على المواطنين الإستفادة منها بحجة أنها معطلة ....، و هو ما يدفعهم إلى اللجوء إلى العيادات الخاصة داخل و خارج الولاية، خاصة ولاية تيزي وزو التي شهدت خلال السنوات الأخيرة بعث عدة عيادات خاصة مجهزة بمختلف اللوازم الحديثة. و يستدعي في نفس الوقت المسارعة لترقية قطاع الصحة بالولاية.

[1] للمزيد من التفاصيل أنظر الملحق رقم 13.
[2] ولاية بومرداس، إحصائيات مديرية الموارد المائية لولاية بومرداس و إحصائيات مديرية الطاقة و المناجم لسنة 2016.
3 ولاية بومرداس، الأمانة العامة، قسم الأرشيف، **سجل الأرشيف لشهر ديسمبر 2009**، دذ ص.

2. **التعليم:** يعد قطاع التعليم أحد القطاعات التي عرفت تحسنا نسبيا خلال السنوات الأخيرة، بفضل التوسع في إنشاء المؤسسات التربوية لتخفيف الإكتظاظ، و تقليص التفاوت بين المناطق في هذا المجال، حيث مر عدد المؤسسات التعليمية في كل الأطوار من 496 مؤسسة إلى 502 مؤسسة سنة 2012 ، ثم 523 مؤسسة سنة 2015[1]، حيث كان للعمليات المدرجة في إطار م ج ت ر م دور كبير في هذا التحسن، من خلال إنجاز 6 مدارس في قرى بلدية جنات، 4 مدارس في سي مصطفى، مدرستين في بني عمران، 4 مدارس في سي مصطفى، 6 مدارس في قرى بلدية لقاطة، إضافة إلى مدرستين في قرية أولاد بن صالح في عمال، و مدرستين في قريتي أولاد زيان و مزغيدة في تيمزريت[2]، و قد ساهمت هذه الإنجازات، إضافة إلى توسيع العمل بالنظام نصف الداخلي بوجود 98 مؤسسة تعمل بهذا النظام، بعد أن كانت لا تتجاوز 74 مؤسسة، مع زيادة عدد المؤطرين في تحقيق بعض المؤشرات الإيجابية في هذا المجال من بينها:

- التمكين من الحق في التعليم في المناطق الريفية، خاصة للإناث التي أصبحت تشكل47% من إجمالي المتمدرسين في الولاية.
- إرتفاع عدد المؤطرين إلى عدد التلاميذ، و إنخفاض معدل شغل الأقسام في البلديات الريفية، إذ يسجل أحسن معدل في بلدية أعفير أين يقدر بـ 15 تلميذ لكل أستاذ، و أعلى معدل في لقاطة بـ 27 تلميذ لكل أستاذ، أما في الطور المتوسط فتسجل بلديتي الناصرية و عمال أحسن معدل، و الذي يقدر بـ 12 تلميذ لكل أستاذ، و أعلاها في بوزقزة قدارة بـ 18 تلميذ لكل أستاذ. و مع ذلك، تسجل كثير من المدارس الموجودة في القرى نقصا في المدرسين بسبب قدوم معظمهم من أماكن بعيدة، و غياب الشروط المساعدة على العمل كالنقل و السكن.

ينطبق هذا الأمر على معدل شغل الأقسام الذي لا يتجاوز 20 تلميذ في القسم في بلديات تاورقة، بوزقزة قدارة، أعفير و بن شود، بينما تتجاوز في بلديات حمادي، و أولاد موسى، و أولاد هداج 50 تلميذ في القسم[3].

[1] ولاية بومرداس، **بومرداس وقفة مع الذاكرة و الإنجازات**، مرجع سابق، ص 53.
[2] Direction générale des forets, **état de mise en œuvre des PPDRI dans la wilaya de Boumerdes**, op.cit.
[3] République Algérienne démocratique et populaire, wilaya de Boumerdes, direction de programmation et de suivie budgétaire, op.cit, pp 119,120.

رغم هذه الإيجابيات، إلا أن الولاية لا تزال تسجل عجزا في الثانويات، إذ لا تزال بلديات بن شود، بوزقزة قدارة، بودواو البحري، تيمزريت، أولاد عيسى، سوق الحد و عمال تفتقر لثانويات، الأمر الذي يجبر التلاميذ على التنقل الى البلديات الأخرى، أو ترك الدراسة في ظل عدم تفعيل النظام الداخلي الموجود فقط في ثلاث ثانويات بدلس، و ضعف النقل المدرسي، و رفض الناقلين الخواص المرور ببعض الطرق بسبب إهترائها، و خوفا على سلامة مركباتهم، لهذا تسجل البلديات الريفية أدنى مستوى تمدرس للبالغين ما بين 16 و 19 سنة، و التي تقدر بـ 20% في سوق الحد، 22% في تاورقة، 26% في تيمزريت و بن شود، 30% في عمال، و 32% في بوزقزة قدارة.

علما أن نسبة التمدرس في الطورين الإبتدائي و المتوسط للبالغين ما بين 6 و 15 سنة في البلديات الريفية تبقى أدنى من المعدل الوطني المقدر بـ 98%، حيث تقدر بـ 76% في تيمزريت، 84% في شعبة العامر و تاورقة و عمال وسوق الحد، و أعفير و بن شود[1].

تعتبر عدم قدرة البعض على الوصول إلى التمدرس شكلا من أشكال التقصير في أداء حق من الحقوق المكرسة دستوريا، حيث تنص المادة 65 من الدستور الجزائري على مجانية التعليم العمومي وإجباريته حتى التعليم الأساسي، إضافة إلى التساوي في الإلتحاق بالتعليم[2]، فمثلا وجود 24% من أطفال بلدية تيمزريت خارج المدارس دليل قاطع على غياب المساواة في التعليم.

يؤدي التقصير في الإستفادة من الحق في التعليم من منظور نظرية التمكين في التنمية إلى عدم تطوير القدرات الذاتية للأفراد التي من شأنها إكسابهم القدرة على تحسين نوعية حياتهم، والخروج من دائرة الفقر، و الذي يؤدي في أوقات لاحقة إلى ما أسماه Amartia Sen بـ "**فقر القدرة**"، بسبب صعوبة إندماج الأفراد في مختلف المجالات لعوامل مفروضة (الأمية نتيجة عدم الإلتحاق بالمدارس)، و ليس إلى خيارات ذاتية[3]. و هو ما يكرس بقاء الأفراد في حالة من الحرمان، وذلك قياسا بما أطلق عليه جوزيف ستيغليتز بـ "**دوامة التدهور**"، فعدم الحصول على تعليم يؤدي أحيانا إلى صعوبة في دخول سوق العمل، كما يؤثر على مستوى الدخل المحصل عليه، و إمكانية الإرتقاء الإجتماعي، و ينعكس

[1] République Algérienne démocratique et populaire, wilaya de Boumerdes, direction de programmation et de suivie budgétaire, op.cit , p121.
للمزيد من التفاصيل حول قطاع التعليم في ولاية بومرداس أنظر الملحق رقم 10.
[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الدستور مع تعديل مارس 2016**، منشورات كليك، الجزائر، 2016، ص15.
[3] للمزيد: راجع نظرية التمكين في الفصل الأول، و الإستبعاد الإجتماعي في الفصل الثاني.

مستوى الدخل سلبا على الحقوق الأخرى كالتغذية، و الصحة، و حتى تعليم الأبناء، و هو ما يساهم في إعادة إنتاج نفس الحلقة مع مرور الوقت.

3. **السكن:** واجه قطاع السكن في ولاية بومرداس تحديا كبيرا أمام تطوره نتيجة مخلفات زلزال 2003 ، التي أضافت عبئا آخر على أزمة السكن المتجذرة أصلا في مختلف مناطق البلاد، لسد الطلب الجديد عليه بفعل النمو السكاني من جهة، و القضاء على السكن الهش المنتشر في الولاية من جهة أخرى.

حيث أضحى موضوع ترميم السكنات المتضررة من الزلزال، و إعادة إسكان قاطني الشاليهات، إلى جانب التوسع في السكن الريفي لتثبيت السكان الريفيين في مناطقهم، و توفير أحد شروط الهجرة العكسية أهم إنشغال للسلطات بالولاية. و مع ذلك، لم تستفد الولاية سوى من 4000 وحدة سكنية ريفية في إطار البرنامج الخماسي 2005– 2009، و هو ما يعادل 17% من السكنات الموجهة للولاية في كل الصيغ[1]، حيث تبدو هذه النسبة ضعيفة مقارنة بباقي الصيغ خاصة السكن الإجتماعي، الذي إستفاد من 45% من إجمالي السكنات المبرمجة للولاية، غير أن هذا التفاوت يجد مبرره في مقتضيات عملية إعادة إسكان منكوبي الزلزال.

أما في إطار البرنامج الخماسي 2010–2014، فقد إستفادت الولاية من 7000 سكن ريفي من إجمالي 28.800 سكن مخصص للولاية خلال هذه الفترة[2]، لتتركز جهود ترقية السكن في الولاية سنة 2015 على المجال الريفي دون غيره من الصيغ، بتخصيص برنامج يشمل 7972 إعانة للسكن الريفي[3] للتخفيف من أزمة السكن في المناطق الريفية.

و مع ذلك، تبقى مطالب التعجيل بالإستفادة من هذه الإعانات شبه يومية في الولاية، نتيجة تقدم هذه الصيغة بوتيرة بطيئة جدا، الأمر الذي دفع اللجنة الولائية للتنمية الريفية إلى البحث ميدانيا عن الأسباب الكامنة وراء ذلك، بغية إقتراح حلول مناسبة لها، و تتلخص العراقيل التي توصلت إليها اللجنة في:

[1] République Algérienne Démocratique et populaire, wilaya de Boumerdes, direction de programmation et de suivie budgétaire**, annuaire statistique de la wilaya de Boumerdes 2012**, édition 2013, p168.

[2] ولاية بومرداس، **بومرداس وقفة مع الذاكرة و الإنجازات**، مرجع سابق، ص 109.

[3] République Algérienne démocratique et populaire, wilaya de Boumerdes, direction de programmation et de suivie budgétaire, **annuaire statistique 2015** , op.cit, p172.

- **عامل نقص المعلومة و غموضها:** حيث لم يرافق إطلاق برنامج السكن الريفي سنة 2002 عملية إعلامية للمواطنين خاصة القاطنين بالمناطق النائية، في ظل غياب تعبئة وسائل الإعلام المحلية لأداء هذه الوظيفة، حيث لم يتم تفعيل الإذاعة المحلية إلا في منتصف 2012، فضلا عن عدم إصدار أي مطويات بخصوص البرنامج، و عدم تنصيب مكاتب على مستوى البلديات لتقديم المعلومة الكاملة والمفصلة للمواطن، و تقديم إجابات عن كل إستفساراته، و الإقتصار على موظفين يتولون إستلام الملف، و التأكد من إستيفائه كل الوثائق الضرورية، إضافة إلى عدم إندماج الجمعيات في مسار التنمية الريفية، لعدم لعبها الدور المنوط بها في إعلام المواطنين القاطنين في القرى[1]، و هو ما يعتبر إنتقاصا من حق المواطن في الحصول على المعلومات المكرس في المادة 51 من الدستور[2].

- **عامل الملكية:** أدى العمل بشرط ملكية القطعة الأرضية التي يشيد عليها السكن الريفي إلى حرمان شرائح واسعة من سكان الولاية من الإستفادة من هذا الحق، خاصة و أن كثير من الأراضي مملوكة في الشيوع، حيث تستغرق عملية تقسيمها بين ذوي الحقوق وقتا طويل، و رغم محاولة الدولة تدارك هذا الأمر، من خلال فتح المجال للمواطنين لتعويض شهادة الملكية بشهادة الحيازة، إلا أن العراقيل بقيت قائمة نظرا لأن الأراضي في الولاية تم مسحها مسبقا، و هو ما يجعل إستخراج شهادة الحيازة بواسطة الإستعانة بشاهدين عديمة الجدوى.

- **عراقيل إدارية:** تكمن في غياب التنسيق بين الإدارات المتدخلة في عملية تنفيذ البرامج السكنية نتيجة غياب لجان مشتركة تتولى هذه العملية، الأمر الذي تسبب في طول مدة دراسة و تسوية الملفات على مستوى الدائرة، و في تعطيل عملية الإفراج عن قوائم المستفيدين، و يمكن تقديم بلدية بغلية كمثال على تعثر مشروع السكن الريفي، حيث أودع على مستواها أكثر من 1800 طلب، غير أن العراقيل الإدارية السابقة حالت دون التمكن من إصدار قائمة المستفيدين بعد 4 سنوات من إيداعها.

كما تسببت عوامل إدارية أخرى في إثارة إستياء المواطنين مثل:

- عدم إبلاغ مودعي الملفات برفض طلباتهم خلال الفترة التي يحددها القانون، مع عدم تحديد أسباب الرفض، على غرار رفض إستفادة أعضاء المستثمرات الفلاحية من هذا البرنامج دون

[1] ولاية بومرداس، الأمانة العامة، قسم الأرشيف، **سجل الأرشيف لشهر ديسمبر 2011**، د ذ ص.
[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الدستور مع تعديل مارس 2016**، مرجع سابق، ص 13.

تقديم تفسير لذلك، رغم ما يكتسيه السكن من أهمية بالنسبة لهؤلاء، لتعزيز مساهمتهم في التنمية الفلاحية للولاية و البلاد.

- عدم مواكبة الواقع الميداني بقرارات إدارية ملائمة، على غرار عدم إصدار أي قرار يسمح للمواطنين بإعادة المبالغ التي إستفادوا منها لترميم مساكنهم المتضررة من زلزال 2003 مقابل تمكينهم من الإستفادة من السكن الريفي، خاصة و أن المواطنين الذين إستفادوا من تلك الإعانة لطالما أبدوا إستعدادهم للإقدام على مثل هذه الخطوة، غير أن الإدارة أبقت على قرار تجميد ملفاتهم الخاصة بالسكن الريفي.

- **عوامل مادية:** نلخصها في:

- الإفتقار إلى وسائل النقل: يتوقف الحصول على الشطر الثاني من إعانة السكن الريفي على المعاينة التي تقوم بها الجهة المخولة قانونا لمعرفة درجة التقدم في الأشغال، غير أن إفتقار هؤلاء للوسائل اللازمة للإنتقال إلى القرى لإجراء عملية المعاينة، يؤدي إلى تأخير هذه العملية، ودفع السكان إلى تحمل مسؤولية توفير النقل لإتمامها.

- عدم كفاية الإعانة المقدرة بـ 70 مليون سنتيم لسكان الريف المفتقرين أصلا لبدائل لكسب الدخل لإكمال المبلغ الضروري للبناء، و الذي يعادل على الأقل ضعفي الإعانة الممنوحة من طرف الدولة، كما يؤدي ضعف مبلغ الشطر الأول من المنحة لإكمال الأشغال الأساسية، مع محدودية الموارد الذاتية للأسر لإكمال الأشغال الأساسية التي تعد شرطا للحصول على الشطر الثاني عائقا للإستفادة من هذا الأخير و إكمال البناء، لهذا يعتبر طالبي السكن الريفي أن هذه الصيغة هي الأضعف مقارنة بصيغة الإجتماعي الموجهة لذوي الدخل المحدود، و التي لا يجبر طالبيها على تحمل أعباء توفير الوعاء العقاري، و لا يتحملون تكاليف مادية كبيرة، و أعباء إنجاز الأشغال مثلما هو الحال في حالة السكن الريفي.

- **مشكلة التمييز بين المناطق الريفية و الحضرية:** إذ كثيرا ما إصطدمت طلبات السكن الريفي بعائق تصنيف المناطق إلى ريفية أو حضرية، حيث أدى غياب إعتماد خريطة دقيقة لتصنيف المناطق بشكل مسبق، أو التأخر في الفصل في عملية التصنيف إلى تعطيل ملفات السكن الريفي لسنوات على مستوى الإدارات، و حرمانهم في نفس الوقت من الصيغ الأخرى للسكن، و هو ما حدث لطالبي إعانة السكن الريفي في قرية حواسنة الواقعة بين بلديتي دلس و أعفير تحت مبرر طبيعتها شبه الحضرية[1].

فحتى و إن كانت بعض القرى ريفية، إلا أنه بإرتفاع عدد سكانها و تزويدها ببعض المرافق والخدمات، يمكن أن تكتسب صفة التحضر، و هو ما يحرم الفئات التي هي بحاجة إلى إعانة السكن الريفي من هذا الحق، حيث يزداد وضعها سوءا في حالة عدم فتح المجال لهم للإستفادة من صيغ السكن الأخرى، و هو ما يمثل صورة من صور الحرمان المؤثر سلبا على الإستقرار الإجتماعي.

يجب التنبيه أنه يفترض أن تقوم مصالح الضرائب بإعداد **سلم** و تحيينه بشكل مستمر يشمل مختلف المناطق، و ما تتوفر عليه من خدمات و مرافق، بإعتبار أن كل هذه العناصر تعتبر محددات لقيمة العقار، و مع ذلك لا تزال تطرح إشكاليات التمييز بين المناطق.

- مشكلة إلغاء عمليات إنجاز السكنات المدرجة في إطار المشاريع الجوارية، مثل إلغاء إنجاز 120 وحدة سكنية ريفية في قرية بن عوالي ببلدية جنات، و إنجاز 200 وحدة في أولاد بن صالح ببلدية عمال، و 30 وحدة في بني عطار في تاورقة، و 715 وحدة في عبادة ببلدية أعفير، إضافة إلى 18 وحدة في تيجلابين من ضمن العمليات التي تضمنتها المشاريع الجوارية لسنة 2009، و ذلك في جانفي 2011، أي بعد سنتين من برمجتها، دون تقديم أي مبرر على قرار الإلغاء، و هو ما يضع المواطنين في وضع صعب، نتيجة خسارة الوقت دون الوصول إلى النتيجة المرجوة، أو تمكينهم من الإستفادة من الصيغ السكنية الأخرى[2].

أدت كل العوامل السابقة إلى إعاقة تثبيت السكان في مناطقهم، لوقف النزوح كأول تحدي عملت الولاية على رفعه.

[1] ولاية بومرداس، الأمانة العامة، قسم الأرشيف، **سجل الأرشيف لشهر ديسمبر 2011**، د ذ ص.

[2] Direction générale des forets, **état de mise en œuvre des PPDRI dans la wilaya de Boumerdes**, op.cit.

4. التهيئة و تحسين الإطار المعيشي للمواطن:

- **الربط بشبكة الغاز:** بلغ معدل الربط بشبكة الغاز الطبيعي في الولاية سنة 1999 حوالي 17%، ليرتفع إلى 38% سنة[1] 2013 ، ثم 58,19% نهاية 2015، و تستقر عند هذه النسبة حتى 2017 بسبب تجميد المشاريع، غير أن التزود بهذه الخدمة متفاوت من بلدية لأخرى، حيث تقدر بـ 78% ببلدية بومرداس، و 68% في بلدية برج منايل، بينما يبقى سكان القرى أكثر حرمانا من هذه الخدمة، حيث لا تتجاوز نسبة المستفيدين من الغاز في بلدية سيدي داود 30%، و20% في لقاطة، و 16% في بلدية جنات، أما بلديات الخروبة، بوزقزة قدارة، أعفير، تيمزريت، عمال و تاورقة الريفية فلا تتوفر نهائيا على هذه الخدمة[2].

كثيرا ما تسبب طول فترة الدراسات اللازمة حول طرق توصيل شبكة الغاز في تأخير و تعطيل الحصول على هذه الخدمة، كما تسبب عدم دفع المستحقات المالية لشركات إنجاز الأشغال إلى توقفها في بعض الأحيان عن مواصلة الأشغال، الأمر الذي يحرم المواطنين من هذه الخدمة.

جدير بالذكر أن الزيادة المحققة في التزود بشبكة الغاز تعود إلى تسلم عدة وحدات سكنية جديدة مزودة بكل هذه الخدمات، الأمر الذي يفسر بقاء حالة معظم قرى الولاية بدون غاز، حيث تبين الإحصائيات إلى غاية 2014 وجود 21 قرية فقط مزودة بهذه الخدمة[3].

- **الربط بالكهرباء:** بعدما كانت نسبة التزود بالكهرباء في الولاية لا تتجاوز 36% سنة 1984، أصبحت تقدر سنة 2010 بـ 90%[4]. لتسجل مع نهاية 2015 نسبة 97,48%، مع تفاوت بين البلديات، حيث يبقى حوالي 8% من المساكن في بلديتي عمال و بن شود محرومة من هذه الخدمة، و 5% من المساكن في بلديتي بوزقزة قدارة و شعبة العامر معظمهم في القرى[5]. و يمكن توضيح نسب التزود بكلا الخدمتين السابقتين من خلال الجدول التالي:

[1] Andi, **Entretien avec le wali de Boumerdes monsieur Kamel Abas**, op.cit, p4.
[2] ولاية بومرداس، الإحصائيات الصادرة عن مديرية الطاقة لولاية بومرداس سنة 2017.
[3] Andi, **Entretien avec le wali de boumerdes monsieur Kamel Abas**, op.cit, p4.
[4] ANDI, **invest in Algeria: wilaya de boumerdes**, op.cit, p9.
[5] ولاية بومرداس، الإحصائيات الصادرة عن مديرية الطاقة لولاية بومرداس سنة 2016.

الجدول رقم 33: نسب التزود بالكهرباء و الغاز في البلديات الريفية و الحضرية لولاية بومرداس نهاية 2015

بلديات حضرية ومختلطة	نسبة الربط بالكهرباء%	الغاز%	بلديات ريفية	الكهرباء %	الغاز%
بومرداس	99,46	78,06	أولاد عيسى	95,55	49,75
بودواو	98,19	64,18	بوزقزة قدارة	94	0
خميس الخشنة	96	28,12	عمال	92,74	0
دلس	98,20	52,07	تيمزريت	96	0
برج منايل	96,53	68,21	تاورقة	96	0
أولاد موسى	97,78	54,46	سوق الحد	98,01	81
حمادي	98,54	36	بن شود	92,10	65,26
زموري	97,47	65,85	سيدي داود	98,49	30,84
أولاد هداج	98,30	40,66	لقاطة	97,14	20,39
يسر	95,42	31,22	أعفير	97,46	0
الثنية	97,91	40,55	الخروبة	96	0
تيجلابين	98,41	62,90	الناصرية	97,27	39,22
قورصو	98,65	53,63	شعبة العامر	94	48,81
بغلية	95,46	50,9	بني عمران	99,32	30
بودواو البحري	99,21	66,27	جنات	97,66	16
سي مصطفى	95,77	87,76	\		
الأربعطاش	98,54	39,37			
المعدل	%97,63	%54,13	**المعدل**	%96,11	%25,41

المصدر: الإحصائيات الصادرة عن مديرية الطاقة و المناجم لولاية بومرداس سنة 2016.

- **الربط بشبكة المياه:** عرفت ولاية بومرداس تحسنا في الربط بشبكة المياه خلال السنوات الأخيرة، بشكل سمح بإرتفاع معدل الربط في الولاية إلى 97% نهاية 2015، مع وجود تفاوت في درجة الحصول على هذه الخدمة بين البلديات، إذ تسجل بلديات الخروبة، يسر، خميس الخشنة، الناصرية، سيدي داود، الثنية، أولاد عيسى، بودواو، بودواو البحري، بوزقزة قدارة، بومرداس و قورصو نسبة ربط تفوق 98% من إجمالي المساكن الواقعة في هذه البلديات، أما في بلدية عمال، شعبة العامر و بني عمران و سوق الحد فقد بلغت 64%، 35%، و 28%، 28% على التوالي[1].

غير أن الربط بشبكة المياه لا يعني التمتع فعلا بهذه الخدمة، إذ سجلنا خلال عدة زيارات ميدانية إلى بلدية بودواو التي تسجل نسبة ربط تقدر بـ 100% حسب الإحصائيات الرسمية، أن العديد من

[1] ولاية بومرداس، إحصائيات مديرية الموارد المائية لولاية بومرداس 2015.

المواطنين لا يتمتعون بهذه الخدمة، حيث صادفنا عدة أطفال في الساعات المفترض أن يكونوا فيها في المدارس، يستخدمون طرق بدائية للحصول على المياه على بعد مسافات طويلة من منازلهم، ناهيك عن وصول مياه مالحة أو ملوثة إلى السكان وفق ما أدلى به مواطنون من تيجلابين، و زموري.

- **الربط بشبكة الصرف الصحي:** يعد الربط بهذه الشبكة عاملا مهما في المحافظة على الصحة العمومية، لهذا تم تسخير جهود كبيرة لتعميمها بشكل سمح بإرتفاع معدل التزود بها إلى 87% على مستوى الولاية، مع وجود تفاوت كبير بين الأحياء القديمة و المشيدة حديثا، حيث تميل الكفة لصالح هذه الأخيرة، إضافة إلى التفاوت ما بين البلديات، حيث تتجاوز نسبة التزود بهذه الخدمة في بلديات بومرداس، قورصو، زموري، جنات، برج منايل، أولاد هداج، بودواو البحري، الثنية و بغلية 90%، بينما لا تتعدى في سوق الحد نسبة 28%، و 45% في شعبة العامر، إلى جانب بلديات بني عمران، سيدي داود، تيمزريت، أعفير و الناصرية*[1].
- **فتح المسالك الريفية و تهيئة الطرق البلدية:** تم منذ الإنطلاق في تنفيذ سياسة التنمية الريفية إلى غاية 2015 فتح و تهيئة 695,3 كلم، 63,7 كلم في بلدية جنات، تليها بلدية شعبة العامر بـ 58 كلم، و برج منايل بـ 54,5 كلم، في حين لم تسجل بعض البلديات أي عملية تهيئة أو فتح للمسالك[2]، حيث لا تزال القرى تعرف تدهورا كبيرا في المسالك، مما أدى إلى عرقلة الحركة اليومية للمواطنين.

أما بخصوص الطرق البلدية التي تكتسي أهمية بالغة في ربط أجزاء الولاية ببعضها، و في ضمان ديمومة الحركية الإقتصادية من خلال التسويق، و تسهيل حركة السكان و تدفق السواح ....إلخ، فلا تزال بحاجة إلى إهتمام أكبر، فـ 40% من إجمالي الطرق البلدية الممتدة على مسافة 1348.510 كلم غير مهيئة، حيث لا تزال 14 كلم من إجمالي17 كلم من طرق بلدية سوق الحد غير مهيئة، و هو ما ينطبق على بلدية تيمزريت التي تفتقر 77% من طرقها للتهيئة، و كذا بلدية سي مصطفى التي تعاني 83% من طرقها من عدم التهيئة، إلى جانب بلديات برج منايل، لقاطة، زموري، الناصرية[3].

[1] République algérienne démocratique et populaire, wilaya de Boumerdes**, annuaire statistique 2015**, op.cit, p 161.

* للمزيد من التفاصيل راجع الملحق رقم 17.

[2] محافظة الغابات لولاية بومرداس، الإحصائيات الخاصة بفتح و تهيئة المسالك الفلاحية في إطار عقود النجاعة 2009-2014، أنظر الملحق رقم 14.

[3] République algérienne démocratique et populaire, wilaya de Boumerdes**, annuaire statistique 2015**, op.cit, p166.

- **المرافق الترفيهية الموجهة للشباب:** لا تزال البلديات الريفية تفتقر إلى المرافق الترفيهية كدور الشباب التي لا يتعدى عددها في الولاية 11 دار، 2 منها فقط في بلديات ريفية هي تاورقة و سيدي داود، أما المراكز الثقافية فهي غائبة بإستثناء بلدية خميس الخشنة، في حين تتوفر كل بلدية على ملعب جواري، كما يقتصر وجود القاعات متعددة الرياضات على بلديات بومرداس، برج منايل، بودواو، دلس، يسر، خميس الخشنة، و الثنية[1].

نظرا لهذا النقص في المرافق الثقافية و الرياضية في المناطق الريفية للولاية، يحاول بعض الشباب الإنتقال إلى المناطق الحضرية للإستفادة من المرافق الموجودة هناك، غير أن نقص النقل يعيق ذلك، وهو ما يحرم البلاد من إكتشاف الطاقات البشرية في مجال الرياضة، كما يعرقل تطوير القدرات الثقافية للأفراد.

يطرح هذا الوضع عدة تحديات نتيجة عدم إستغلال أوقات فراغ الشباب في أنشطة مفيدة، ويعرض رأس المال البشري المفترض أن يلعب دورا محوريا في التنمية إلى مخاطر عديدة، تحوله إلى عامل هادم لها كالإنضمام إلى الشبكات الإجرامية،....إلخ. و ذلك خلافا لما ورد في المادة 37 من الدستور التي تنص على[2] : "**الشباب قوة حية في بناء الوطن، تسهر الدولة على توفير كل الشروط الكفيلة بتنمية قدراته، و تفعيل طاقاته.**"

[1] République algérienne démocratique et populaire, wilaya de Boumerdes**, annuaire statistique 2015**, op.cit, p147.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الدستور مع تعديل مارس 2016**، مرجع سابق، ص 11.

المبحث الرابع: الإحتجاجات المحلية و علاقتها بواقع التنمية الريفية في ولاية بومرداس

المطلب الأول: نماذج عن الإحتجاجات المحلية في ولاية بومرداس و علاقتها بالتنمية الريفية

أدت العوامل السابقة من إلغاء بعض المشاريع التنموية الموجهة للمناطق الريفية، أو تأخرها لسنوات أو إنجازها جزئيا، إلى تحقق نسبي للبرامج التنموية، و بمستوى أدنى مما كان مبرمج و متوقع ومروج له عند إطلاقها، و هو ما أدى إلى حدوث فجوة الحرمان الناتجة عن عدم موافقة الإنجازات للتوقعات، و التي تعد عاملا محددا لظهور الفعل الإحتجاجي.

في هذا الصدد، تبين لنا من خلال التدقيق في سجلات الأرشيف الخاصة بولاية بومرداس للفترة الممتدة ما بين 2006-2017، أن المناطق الريفية بالولاية بدأت تعرف الإحتجاجات الإجتماعية المدفوعة بأسباب تنموية بشكل بارز منذ 2009، و ذلك تزامنا مع التراجع التدريجي للتهديدات الأمنية في الولاية، و تفاقم بعض المشاكل الناتجة عن مخلفات زلزال 2003، و التأخر في حلها، و هو ما جعلها تتصدر قائمة الإحتجاجات التي تعرفها الولاية، و المتضمنة أيضا إحتجاجات طلابية و مهنية قليلة جدا مقارنة بسابقتها، و يمكن توضيح هذه الحقيقة من خلال تلخيص الإحتجاجات التي عرفتها الولاية للثلاثيات الأخيرة لسنوات 2009، 2010، 2013، 2014، و 2016 في الجدول التالي، والذي يتضمن جزءا يسيرا من الإحتجاجات التي شهدتها الولاية:

الجدول رقم 34: نموذج عن الإحتجاجات التي شهدتها ولاية بومرداس و المدفوعة بأسباب تنموية

التاريخ	الفواعل و المكان	شكل الإحتجاج	الموضوع و المطالب
2009\10\25	سكان قرية ذراع الزمام بقورصو	\	نقص التهيئة و النقل و الغاز
25-27\10\ 2009	500 مواطن من قرية ماتوسة بشعبة العامر	غلق مقر البلدية، إحتجاز رئيس البلدية ليلة كاملة، منع التلاميذ من الإلتحاق بالمدارس و قطع الطريق بجذوع الأشجار	إقصاء و تهميش القرية من التنمية
2009\11\31	مئات من سكان قرى برج منايل	غلق الطريق الوطني رقم 12 لثالث مرة	تحسين الظروف وتنفيذ وعود السلطات
2009\12\12	سكان بلدية تيمزريت	إعتصام أمام مقر الولاية بعد سلسلة إحتجاجات أمامها و غلق الطرق	عدم الحصول على الدعم الريفي و تأخر المشاريع التنموية
2009\12\14	200 حامل لشهادة جامعية بالناصرية	قطع الطريق الوطني رقم 12	التشغيل
2009\12\14	سكان قرى و مداشر بلدية الناصرية	قطع الطريق الرابط بين الناصرية و تيزي وزو	تأخر التنمية، المطالبة بالتهيئة، إعانة السكن الريفي، توزيع 100 محل، تحسين الخدمات الصحية
2010\10\17	سكان بن مرزوقة ببودواو	غلق الطرق الوطنية رقم 12 و5 و 61+ أعمال شغب	تهميش المنطقة تنمويا والمطالبة بتوفير الحاجات الأساسية
2010\10\20	سكان بلدية أولاد عيسى	إعتصام أمام مقر البلدية	التنديد بتوقف المشاريع التنموية
نوفمبر 2010	سكان بلدية أعفير	غلق مقر البلدية لـ6 أيام	التنديد بالأوضاع المعيشية السيئة
2010\11\7	سكان قريتي فجدان وتالاعروس بأعفير	غلق مقر البلدية	ضعف التنمية بالقرى
نوفمبر 2010	سكان بن مرزوقة ببودواو	غلق الطريق الوطني رقم5	صدور حكم بحبس مشاركين في أعمال الشغب في إحتجاج سابق
2010\12\27	سكان قرية البهاليل بأعفير	غلق مقر البلدية	التنديد بعجز البلدية عن تحسين أوضاعهم والمطالبة بتهيئة الطريق
2010\12\29	عشرات من سكان بلدية برج منايل	قطع الطريق الرابط بين العاصمة و تيزي وزو مرة أخرى بعد تلقي وعود و عدم الوفاء بها	المطالبة بالتشغيل
2013\10\29	عشرات من سكان أعفير	غلق مقر البلدية	المطالبة بتسوية ملف السكن الريفي
2013\10\29	سكان قرية لغيشة ببرج منايل	الإعتصام أمام مقر الولاية	تحسين ظروف الحياة في القرية
2013\11\19	سكان قرية آيت علي بشعبة العامر	غلق مقر البلدية	المطالبة بتحسين ظروف الحياة في القرية

من 17 إلى 21 \11 \2013	تلاميذ ملحقة ثانوية بغلية بتاورقة	مقاطعة الدراسة	توفير التجهيزات اللازمة للتمدرس
2013\11\18	سكان شاليهات سيدي داود	إعتصام أمام مقر الولاية	المطالبة بالسكن
2013\11\25	شباب بلدية بن شود	قطع الطريق بالبلدية	المطالبة بالتشغيل
2013\11\25	سكان قرية إيماخوخن بشعبة العامر	غلق مقر البلدية و شل العمل بها	التنديد بعدم وفاء المنتخبين بوعودهم و تزويد القرية بالضروريات
2013\12\1	بطالون من بلدية سي مصطفى	إعتصام أمام محطة توزيع الكهرباء	التنديد بتأخر المحطة في التوظيف
2013\12\3	سكان قرية مندورة في لقاطة	غلق الطريق الوطني رقم 24	التنديد بتهميش القرية و المطالبة بتهيئة الطريق
2013\12\11	سكان قرية أولاد عبد الله بشعبة العامر	غلق مقر بلدية شعبة العامر	المطالبة بفك العزلة
2013\12\18	سكان قرية ذراع الدوم ببرج منايل	غلق الطريق الوطني رقم 12	توقف مشروع تعبيد طريق القرية بعد تحويل مؤسسة الإنجاز لتهيئة نقاط زيارة الوزير الأول
2014\10\1	تلاميذ ثانويتي بغلية الجديدة والإخوة ظريف	مقاطعة الدراسة	حل مشكلة الإكتظاظ و نقص التأطير المدرسي
2014\10\1	سكان قرية بومعطي بأعفير	غلق مقر البلدية	المطالبة بتنمية القرية
2014\10\13	سكان قرى بلدية بغلية	الإعتصام أمام مقر البلدية	المطالبة برفع التجميد عن السكن الريفي
2014\10\13	تلاميذ كل الأطوار الدراسية	إضراب عام عن الدراسة	تحسين ظروف التمدرس
2014\10\13	سكان دوار بن حمزة ببغلية	الإعتصام أمام مقر الولاية	رفع حصة البلدية من السكن الريفي
2014\11\17	سكان قرى تيجلابين	غلق مقر البلدية	المطالبة بالحق في التنمية
2014\11\17	سكان بلدية بن شود	غلق مقر البلدية	المطالبة بالإفراج عن قائمة المستفيدين من 100محل
2014\12\3	فلاحون من ولاية بومرداس	إعتصام أمام مقر الولاية	التنديد بقرار طردهم من أرض إستغلوها منذ 2001 وتحويلها إلى مزرعة نموذجية
8- 2016\10\18	سكان قرى بلدية شعبة العامر	إضراب عام لاسبوعين إستثنى الصيدليات و المخابز فقط+مسيرة و غلق المنافذ المؤدية للمدينة.	المطالبة بحضور الوالي للإطلاع على الواقع المتأخر للتنمية بالبلدية و التحقيق في وفاة شخص في حفرة بسبب عدم إتمام الأشغال كما يجب.

2016\10\11	سكان برحمون في قورصو	إعتصام أمام مقر الولاية	المطالبة بإعادة الإسكان
2016\10\6	سكان بن مرزوقة في بودواو	قطع الطريق المؤدي إلى المحاجر	وقف مرور الآليات بين المساكن إلى المحجرة
أكتوبر 2016	سكان قرية غمراسة بيسر	الإعتصام أمام مقر الدائرة	المطالبة بالتنمية المحلية في بعدها الإجتماعي
أكتوبر 2016	سكان بلدية أولاد عيسى	غلق الطريق المؤدي إلى برج منايل	المطالبة بتعبيد طريق
2016\10\26	سكان قريتي إغيل انساد و إيجلواحن في برج منايل	غلق مقر البلدية	المطالبة بتنمية القرى لتمكينهم من الإستقرار بها
أكتوبر 2016	سكان قرية جعونة بيسر	الإحتجاج أمام مقر الدائرة	المطالبة بالتنمية و السكن و ضرويات الحياة
2016\10\18	أولياء التلاميذ بيسر	منع إلتحاق التلاميذ بالمدرسة	وقف العمل بنظام الدوامين بسبب نقص الهياكل المدرسية
2016\11\6	سكان المزارع القديمة بيسر	غلق الطريق الوطني رقم12 و الشارع الرئيسي في المدينة و غلق مقر الدائرة	المطالبة بالسكن الريفي
2016\11\6	شباب من بلدية يسر	إخراج عمال البلدية منها و غلقها	المطالبة بقرارات الإستفادة من المحلات في السوق
2016\11\27	سكان قرية العبيد بيسر	الإعتصام أمام مقر البلدية	المطالبة بوضع حد للإقصاء من التنمية
2016\11\5	سكان قرية آزرو ببن شود	غلق مقر البلدية	إفادة القرية بمشاريع تنموية مثل التي إستفادت منها القرى الأخرى.
2016\12\28	سكان قرية غمراسة بيسر	تجمع أمام مقر الدائرة	المطالبة بتحسين إطار الحياة و بمشاريع تنموية

المصدر: إعداد الباحثة بناءا على سجلات الأرشيف لولاية بومرداس للثلاثيات الأخيرة لسنوات 2009، 2010، 2013، 2014، 2016.

تسمح مقارنة الإحتجاجات التي تدور حول موضوع المطالبة بالتنمية في بعض القرى بالمشاريع التي وجهت إلى هذه المناطق بتأكيد عدم كفاية المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة لتحسين الأوضاع، و يمكن الإستشهاد في هذا الصدد بمثال عن بلديتي أعفير و شعبة العامر:

1. **بلدية أعفير**: إستفادت من ثلاثة مشاريع جوارية خلال المرحلة التجريبية، لكنها لم تفد في الحقيقة سوى 10% من الأسر الريفية المستهدفة بالبلدية[1] ، مما يعكس محدودية الإستفادة من المشاريع، إضافة إلى إستفادتها من مشاريع غطت عدة قرى خلال الفترة 2009-2014، شملت مشروع في قرية

[1] عمر تملغاغيت، مرجع سابق، 254.

عبادة تحقق منه إنشاء 7 وحدات لتربية الأبقار، ثمانية لتربية الأغنام، و وحدتين لتربية النحل، بينما لم تتحقق عملية إنجاز 715 وحدة سكنية ريفية.

أما المشروع الموجه لقرية بومعطي، فقد تحققت منه عمليتين فقط تتعلق بفتح 2,5 كلم من 5 كلم مبرمجة، و غرس 9 هكتار أشجار مثمرة، أما قرية تيسيرة فقد إستفادت من غرس هكتارين أشجار مثمرة، و فتح 1 كلم مسالك ريفية، و تهيئة 0,8 كلم أخرى، إلى جانب فتح 2 كلم مسالك ريفية، و تهيئة 0,5 كلم من إجمالي 1,5 كلم مبرمجة، مع غرس 5 هكتار أشجار مثمرة في قرية تاظونت[1].

يتبين للملاحظ للمشاريع السابقة، أنها غير كافية لإخراج بلدية مصنفة بأنها بحاجة ماسة للترقية من دائرة العزلة و الفقر و التهميش، و يحتاج سكانها إلى مدارس و عيادات و سكنات....، فالتنمية الريفية هي عملية تشمل كل النواحي الإقتصادية و الإجتماعية، و لا تقتصر على عمليات فتح و تهيئة المسالك، و غرس الأشجار المثمرة ، و لعل أبرز دليل على ذلك، هو تكرار الإحتجاجات المنظمة من طرف سكانها للمطالبة بالتنمية كما هو مبين في الجدول السابق، في ظل عدم جدوى الطرق الأخرى لإيصال الإنشغالات، و هو ما يؤكد نسبية الإنجازات المحققة ببقاء الحرمان في المناطق الريفية رغم ما وجه لها من مشاريع و موارد مالية.

2. **بلدية شعبة العامر:** شهدت عدة إحتجاجات للمطالبة بالتنمية، أطولها سجل سنة 2016 من خلال إضراب دام 10 أيام للمطالبة بوضع حد للوضع المتدهور للتنمية، نتيجة تخلف الإنجاز عن الطموح، بشكل جعل الأفراد يعيشون في مستوى أدنى من المأمول وفق الطرح الذي قدمه[2] Daniel learner، رغم برمجة مشاريع جوارية للبلدية شملت عدة قرى كماتوسة بفتح 5 كلم مسالك ريفية، وتهيئة 3 كلم أخرى، و تهيئة منبعين، و غرس 15 هكتار أشجار زيتون، و 10 هكتار أشجار مثمرة، و إنجاز فرع بلدي، أما منطقة تاغريمونت فقد إستفادت من تهيئة 6 كلم من المسالك الريفية، و تهيئة ثلاثة منابع ماء، و غرس 20 هكتار زيتون، و 10 هكتار أشجار مثمرة، و إنجاز قاعة علاج، أما قرية بني براهيم فلم يتعد الإنجاز فيها فتح 5 كلم مسالك ريفية، وصيانة 0,6 كلم أخرى، و غرس خمسة هكتار زيتون، و 10 هكتار أشجار مثمرة، لتقتصر الإنجازات في قرية بني أنطاس على تهيئة منبع مائي،

[1] Direction générale des forets, **état de mise en œuvre des PPDRI dans la wilaya de Boumerdes**, op.cit.
[2] تيد روبرت غير، مرجع سابق، ص 89. أو أنظر النظريات المفسرة للإستقرار الإجتماعي في الفصل الثاني.

إصلاح قاعة علاج، و إصلاح شبكة المياه لصالح 200 أسرة، ينطبق هذا على قرى أولاد علي، إموحوشن و بن شهرة[1].

تعد العمليات السابقة إيجابية من ناحية فك العزلة، و توفير مصدر دخل للأسر الريفية، غير أنها لم تكفي للإستجابة للحاجات التنموية في بلدية يتجاوز عدد سكانها 35.873 نسمة، فحتى عمليات غرس الأشجار المثمرة تقتصر على مالكي الأراضي فقط، مما جعل المطالبة بالتنمية قائمة، و هو ما يؤكد حاجة البلديات الريفية إلى دفعة تنموية قوية لإنعاشها إقتصاديا، و تحسين الأوضاع الإقتصادية و الإجتماعية للمواطنين.

المطلب الثاني: دلالات و خصائص الإحتجاجات المدفوعة بضعف التنمية الريفية في ولاية بومرداس

نلاحظ من خلال المعطيات الواردة في الجدول السابق، أن المناطق الريفية أصبحت المركز الرئيسي للإحتجاجات الإجتماعية في ولاية بومرداس، كما يتبين من خلال تحليل بعض الشعارات المرفوعة خلال هذه الإحتجاجات، و التي نذكر منها على سبيل المثال: "**لا شيء يوحي بوجود التنمية ببلديتنا**"، "**لا للتهميش**"، "**كفانا وعودا كاذبة**"، "**الشعب يطالب بالتهيئة**"، "**أين وصل ملف دعم البناء الريفي**"، "**سئمنا من الواقع المعيش**"[2]، أن التنمية الريفية في بعدها الإجتماعي، أو بالأحرى توفير الحاجات الأساسية يشكل الإنشغال الرئيسي للمواطنين في الولاية، حيث تحمل هذه الشعارات عدة رسائل نلخصها في:

– وجود هوة بين وعود المنتخبين و الإنجازات الميدانية، و السعي للإنتقال من مرحلة الإكتفاء بتقديم الوعود إلى مرحلة الإنجازات الفعلية، علما أنه لا يمكن إنكار أن كثير من الوعود تم تنفيذها، مع وجود مبادرات لإثبات ذلك على غرار بلدية دلس التي إحتلت المرتبة الأولى ولائيا لمرتين على التوالي في حسن التسيير رغم مواردها المالية المحدودة، حيث بادرت السلطات المحلية بتقديم حصيلة إنجازاتها للمواطنين ميدانيا في لقاء خصص لذلك، الأمر الذي إستحسنه المواطنون، و سمح بالوقوف على درجة وفاء المنتخبين المحليين بوعودهم[3].

[1] Direction générale des forets, **état de mise en œuvre des PPDRI dans la wilaya de Boumerdes**, op.cit.

[2] ولاية بومرداس، الأمانة العامة، مصلحة الأرشيف، سجلات الأرشيف لولاية بومرداس للثلاثيات الأخيرة لسنوات 2009، 2010، 2013، 2014، 2016.

[3] ولاية بومرداس، الأمانة العامة، مصلحة الارشيف، **سجل الأرشيف لشهر فيفري 2011**، دذص.

تعتبر هذه الخطوة تكريس لحق المواطن في الحصول على المعلومات من منظور **نظرية التمكين** في التنمية، فتقديم المعلومة يسمح للمواطن بمعرفة الإنجازات مقارنة بالإمكانيات، و إجراء تقييم خاص به، و هو ما يسمح له بمساءلة القائمين على التنفيذ في حالة وجود تقصير، و بتحفيز المواطنين على المشاركة في حالة وجود مشاكل، كتعثر عمليات الربط بشبكة الغاز بسبب رفض السكان تمرير الأنابيب على أراضيهم....، إذ يمكن أن تكون مثل هذه اللقاءات مناسبة لمناقشة الموضوع بين المواطنين والسلطات المحلية، و تحقيق التوافق في الوصول إلى الحلول.

رغم إقدام بلدية دلس على هذه الخطوة إلا أنها تعد إستثناءا، الأمر الذي أبقى على مشكلة الثقة بين الطرفين في عدة بلديات أخرى قائمة، و هذا راجع أحيانا إلى مبالغة بعض المترشحين في تقديم وعود أكبر من إمكانيات بلدياتهم و صلاحياتهم، الأمر الذي ينمي مستوى التوقعات التنموية لدى المواطن، وهو ما لمسناه خلال مقابلاتنا مع السكان، حيث قال أحد المواطنين الذين قابلناهم بالولاية: "**أتوجه للتصويت في كل موعد إنتخابي، فالكل يعد بحل مشاكلنا، لكن، بعد الإنتخابات لا أحد يلتفت إلينا.**" لتضيف مواطنة أخرى قابلناها بالولاية: "**يعدوننا قبل الإنتخابات، لكن لا يشعرون بنا، و بمعاناتنا بعدها**".

إن الأمثلة التي تعكس هذه الحقيقة كثيرة، مثل إحتجاج سكان قرية إيماخوخن ببلدية شعبة العامر يوم 25 نوفمبر 2013، من خلال غلق مقر البلدية بهدف التنديد بعدم وفاء المنتخبين بوعودهم، و تزويد القرية بضروريات الحياة كما هو مبين في الجدول السابق.

– التساؤل حول أسباب تأخر بعض المشاريع التنموية برفع شعار "**أين وصل ملف دعم البناء الريفي**"، بشكل يعكس ضعف مرافقة السياسة التنموية بإستراتيجية إعلامية يتم من خلالها إبلاغ المواطنين بكل المستجدات المتعلقة بالتنمية المحلية، الأمر الذي يفتح المجال أمام إنتشار الإشاعات، و تزييف الحقائق، و ما يرتبط بذلك من إنتشار للإحتجاجات، و يستدعي توظيف وسائل الإتصال الحديثة في التواصل مع المواطنين.

– أن عدم تجسيد المشاريع التنموية ميدانيا يستقبله المواطنون كظلم و إقصاء من الحق في التنمية، فرغم تبني الجزائر سياسة تنموية شاملة قطاعيا و جغرافيا نظريا، إلا أن تخلف الإنجاز الميداني عما هو مقرر في البرامج التنموية يؤدي إلى عدم تحسين وضع المواطن بالشكل المرجو، و هو ما يظهر من خلال رفع شعارات "**لاشيء يوحي بوجود التنمية ببلديتنا**" و شعار "**سئمنا من الواقع المعيش**".

من جهة أخرى، تتميز هذه الإحتجاجات بـ:

– المشاركة الكبيرة للمواطنين خاصة الشباب، حيث تقدر في معظم الحالات بالمئات، مع إقتصار المشاركة على الرجال دون النساء في معظم الحالات، غير أن هذا لا ينفي إقحام الشرائح العمرية الأخرى في الإحتجاجات كالتلاميذ.

– التنسيق بين سكان عدة قرى من بلدية واحدة للإحتجاج.

– غلبة الطابع السلمي على معظم الإحتجاجات.

– تجدد الإحتجاجات بسبب متابعة بعض المشاركين في الإحتجاجات قضائيا، أو بسبب التعامل مع الإحتجاجات بوعود و التماطل في تنفيذها، أو في حالة التوجه بشكاوى كتابية و شفهية إلى البلديات، الدوائر و الولاية و عدم الإستجابة لها مع مرور الوقت، حيث يحتفظ بعض المحتجين بعدة شكاوى ممضاة من طرف السكان، و تم رفعها للجهات المختصة، لكنها لم تجد ردا مرضيا لهم.

– رفض المحتجين فض الإحتجاج حتى يتم إستقبالهم من طرف الوالي، إعتقادا منهم أن الشكاوى و المطالب التي رفعوها لم يتم أخذها بعين الإعتبار على مستوى المصالح المعنية بالإصغاء لهم، والتي تكتفي بتسجيل التظلمات و المطالب فقط.

لهذا فإن الإحتجاج حسبهم يضع السلطات أمام الأمر الواقع، و يجبرها على تقديم الحلول بشكل أسرع عما هو عليه في حالة نقلها بواسطة قنوات الإتصال الرسمية، حيث يرفض المحتجون فض الإحتجاج حتى يتدخل الوالي، أو رئيس الدائرة، أو رئيس المجلس الشعبي البلدي، مما يجعل إنشغالاتهم تصل بطريقة أسرع إلى الجهات المسؤولة، لكن غالبا ما يتم في هذه اللقاءات تقديم وعود بحل المشاكل المطروحة، و هو ما يجعل السلطات المحلية محل إختبار من طرف المواطنين، و في حالة عدم حل المشاكل جذريا، يصبح هذا الأمر سببا في معاودة الإحتجاج، و في فقدان الثقة في السلطات المحلية. والمثال على ذلك، إحتجاج سكان قرى برج منايل في نوفمبر 2009 بغلق الطريق للمرة الثالثة للمطالبة بتحسين ظروف الحياة، و تنفيذ وعود السلطات، لتتجدد الإحتجاجات مرة أخرى في نوفمبر 2010 بنفس الطريقة، بسبب مرور سنة دون الوفاء بتلك الوعود، و مطالبة السلطات بتوفير فرص عمل.

– حدوث بعض الإحتجاجات نتيجة إجراء مقارنات مع مناطق ريفية أخرى حول مستوى التنمية بها، مثل إحتجاج سكان قرية آزرو ببلدية بن شود في 5 ديسمبر 2016 ، و الذي رفعوا من خلاله مطلب

الإستفادة من مشاريع تنموية، على غرار التي إستفادت منها القرى الأخرى التابعة للبلدية، و هو ما يبين دور إجراء الجماعات لمقارنات بين وضعهم و وضع جماعات مرجعية تتوفر على ما يسعون إليه، ويعتقدون أنه من حقهم الحصول عليه، مما يؤدي إلى إثارة الإحتجاجات وفق تحليل[1] Runciman.

– لجوء المواطنين للإحتجاج لكشف واقع ظروف حياتهم للسلطات العليا بالبلاد، و هو ما يظهر من خلال إحتجاج سكان قرية الذراع الدوم ببرج منايل في 18 ديسمبر 2013، إثر تحويل شركة الإنجاز التي كانت تتولى تعبيد طريق القرية إلى النقاط التي كان سيزورها الوزير الأول، إذ حاول المحتجون من خلاله إيصال رسالة مفادها أنه حتى إن وجد الوزير الأول الطريق معبد في نقاط زيارته، لكن هذا لا يعكس حقيقة الوضع، و أن هذا الإصلاح مناسباتي فقط.

جدير بالذكر أنه لا يمكن إرجاع إرتفاع عدد الإحتجاجات، و لجوء المواطنين إليها إلى إنسداد القنوات الإتصالية بين الجماعات المحلية و القاعدة الشعبية، حيث بادر الوالي كمال عباس بداية سنة 2011، و بعد تنامي الإحتجاجات على المستوى المحلي إلى إنشاء أول خلية إصغاء على المستوى الوطني، تابعة لديوان الوالي، ليتم بعدها تعميمها على مستوى الدوائر و البلديات بهدف الإستماع لإنشغالات المواطنين، من خلال تخصيص أيام الأحد، الإثنين، الثلاثاء و الأربعاء لإستقبال المواطنين و ممثليهم من جمعيات و لجان أحياء، و توجيه هذه المطالب إلى القطاعات معنية، و هو ما سمح لها بالتحول إلى مقصد أعداد كبيرة من المواطنين، بدليل تراوح عدد الشكاوى و المطالب المطروحة على مستواها ما بين 80 و 100 شكوى في الأسبوع، و أحيانا 140 شكوى.

يغلب على هذه الشكاوى الطابع الإجتماعي، كونها تتعلق بتوفير الشروط الأساسية للحياة، وفي مقدمتها السكن الذي يعتلي قائمة المطالب، إضافة إلى تهيئة القرى بتعبيد الطرق، و الربط بشبكة الكهرباء و الغاز، و توفير الإنارة العمومية، أو المطالبة بوضع حد للبيروقراطية و السلوكات السلبية للموظفين ببعض الإدارات، و وضع حد لتدهور الظروف البيئية، و إن كان هذا المطلب يتذيل قائمة الإنشغالات المطروحة.

تعمل الخلية على حل المشاكل المطروحة، و تلبية المطالب المقدمة من خلال التنسيق مع كل المديريات ذات العلاقة بها حسب الأولويات و الإمكانيات و البرامج المسطرة مسبقا، و مع ذلك لا تزال وتيرة الإحتجاجات بالولاية آخذة في إرتفاع لعدة أسباب، لخصها رئيس خلية الإصغاء بالولاية في:

[1] تيد روبرت غير، مرجع سابق، ص 177. أو أنظر النظريات المفسرة للإستقرار الإجتماعي في الفصل الثاني.

- إستعجال المواطنين لحل مشاكلهم، وسعيهم إلى إيجاد حلول فورية لها، و إعتقادتهم أن السلطات المحلية قادرة على ذلك بفضل ما تتوفر عليه البلاد من إمكانيات، و هو ما يشير إلى وجود مستوى من التوقعات لدى المواطنين.

يرجع هذا الإستعجال إلى تفاقم المشاكل التنموية المحلية، لدرجة يعتبر فيها المواطن نفسه أنه من غير الممكن الإستمرار في تحمل نفس الوضع.

- جانب نفسي: فكثير من المواطنين يعتبرون أن السلطات المحلية لا تولي أي إهتمام بهم، إضافة إلى إنتشار ذهنيات تكرس التشكيك في أداء الموظفين بالجماعات المحلية لوظائفهم بنزاهة، و هو ما يؤشر على وجود مشكلة ثقة.

- عامل الإشاعة و إستباق الأحداث التي تؤثر على سلوكات المواطنين، إذ تبين التجربة أنه بمجرد إنتشار أخبار عن جاهزية قائمة السكن مثلا، و العلم بعدد المستفيدين، أو تسريب إسم من الأسماء التي يعتبرها طالبي السكن أنها في غنى عنه، يخرج المواطنون إلى الشارع معتبرا كل شخص نفسه مظلوما[1].

لكن لا يمكن رد كل الإحتجاجات المحلية إلى عامل الإشاعة الذي لا يمكن أن يتخذ كمعيار لتفسير على الأقل أغلب الإحتجاجات، و إذا كانت تصلح لتفسير القلاقل المصاحبة للإفراج عن قائمة المستفيدين من السكن، فإنه لا يمكن أن تصلح لتبرير مثلا إحتجاج سكان مداشر بلدية الناصرية في ديسمبر 2009 للتنديد بتأخر التنمية، و تحسين الخدمات الصحية، فهذه الأخيرة لا يمكن أن تتعلق بإشاعة بل بواقع يعيشه المواطن يوميا، كما لا يمكن لعامل الإشاعة أن يفسر تنظيم سكان قرى بلدية شعبة العامر لإضراب عام لمدة 10 أيام خلال أكتوبر 2016، للمطالبة بحضور الوالي و الإطلاع على واقع التنمية المتدهور، و وضع حد لمشاكل التهيئة التي خلفت وفاة مواطن[2].

كما أن الإشاعة لم يكن لها لتنتشر لو إحترم حق المواطن في الحصول على المعلومات المكرس في المادة 51 من الدستور الجزائري[3]، و هو ما يؤكد أي أي تقصير في أداء الحقوق يفضي إلى مشاكل، ويستدعي إستغلال وسائل الإتصال الحديثة في التواصل مع المواطنين لوضع حد لإنتشار الإشاعات.

[1] مقابلة أجرتها الباحثة مع رئيس خلية الإصغاء و الإستقبال بولاية بومرداس، يوم 21 جوان 2017.
[2] إعداد الباحثة بناء على الجدول رقم 34 المتضمن الإحتجاجات في ولاية بومرداس.
[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الدستور مع تعديل مارس 2016**، مرجع سابق، ص 13.

– عدم علم شرائح واسعة من المواطنين بإستحداث الدولة لقنوات للإتصال معهم، كخلايا الإصغاء[1]، و خدمة الوساطة الموكلة إلى اللجنة الوطنية الإستشارية لترقية حقوق الإنسان و حمايتها سابقا لما يتعلق الأمر بمشاكل مع الإدارات العمومية ...، لكن حتى إذا إفترضنا وجود هذه المعرفة، فإن إيصال الإنشغالات لها لا يجدي نفعا ما دام أنه يصعب عليها تقديم الحلول، حيث بينت اللجنة الوطنية لترقية حقوق الإنسان أنها تلقت سنة 2012 ما يعادل 2120 تظلم ذات مواضيع مختلفة، وجهت منها 432 مراسلة للإدارات المحلية، لكنها لم تتلقى سوى 21 رد[2]، أما في سنة 2013 فقد بلغ عدد التظلمات 1983 تتعلق أساسا بقضايا السكن، التعليم، البيروقراطية و الإختلالات الوظيفية في الإدارات، وجه منها 248 مراسلة للإدارات المحلية لكنها لم تتلقى سوى 6 ردود.

من جهة أخرى، أكدت اللجنة أن معظم المشاكل المطروحة من طرف المواطنين كان بالإمكان حلها على المستوى المحلي، لكن غياب ذلك، يدفع المواطن إلى اللجوء إلى الوساطة آملا في الحصول على رد، بإعتبار أن العلاقة هنا تكون بين مؤسسات رسمية، غير أن الواقع يثبت العكس، فحتى اللجنة تجد صعوبات في التواصل مع الإدارات المحلية نتيجة **إنعدام الإهتمام** لدى هذه الأخيرة بمثل هذه المراسلات[3]، و هو ما يبرر إنتشار الذهنيات التي أشار إليها رئيس خلية الإصغاء و الإستقبال بولاية بومرداس بعدم إهتمام السلطات المحلية بالمواطن، فهذه الذهنيات لم تنشأ من فراغ، بل من طريقة أداء الإدارات المحلية لأعمالها على مر السنوات.

أما فيما يتعلق بخلية الإصغاء و الإستقبال، فرغم الدور الذي تقوم به في الإستماع لإنشغالات المواطنين إلا أن قدرتها على تقديم الحلول، أو بالأحرى على تقديم مخرجات ملائمة لطبيعة المدخلات التي تستقبلها مرتبط بما هو محدد في البرامج التنموية مسبقا، و هو ما يتسبب أحيانا في تراكم المشاكل، ويدفع المواطنين إلى اللجوء إلى الإحتجاج كطريقة ضغط، و يستدعي في نفس الوقت مرونة أكبر في التعامل مع المشاكل المحلية لتفادي تنامي الظاهرة، و ما يترتب عنها من نتائج كتعطيل مصالح المواطنين كالتجارة عند قطع الطرق، و التأثير على السير الحسن للجماعات المحلية من خلال غلق مقراتها و منع موظفيها من أداء مهامهم، إضافة إلى التأثير السلبي على عملية التنشئة الإجتماعية و السياسية للأجيال الصاعدة من خلال إقحامهم في الإحتجاجات بمنعهم من الإلتحاق بالمدارس، و هو ما يرسخ لديهم اللجوء إلى الإحتجاج كطريقة لإيصال إنشغالاتهم.

---

[1] مقابلة أجرتها الباحثة مع رئيس خلية الإصغاء و الإستقبال بولاية بومرداس، يوم 21 جوان 2017.

[2] اللجنة الوطنية الإستشارية لترقية حقوق الإنسان و حمايتها، **تقرير حالة حقوق الإنسان في الجزائر 2012**، مرجع سابق، ص ص30، 31.

[3] اللجنة الوطنية الإستشارية لترقية حقوق الإنسان و حمايتها، **تقرير حالة حقوق الإنسان في الجزائر 2013**، مرجع سابق، ص ص 31، 32.

خلاصة الفصل الخامس:

يشير تركز الإحتجاجات الإجتماعية في المناطق الريفية بولاية بومرداس، و تمحورها أساسا حول التنديد بالحرمان و التهميش و المطالبة بالتنمية في شقها الإجتماعي، رغم ما وجه للولاية من مشاريع جوارية للتنمية الريفية المندمجة منذ سنة 2003، إلى عدم كفاية هذه المشاريع لإحداث التغيير المنشود في حياة المواطنين الريفيين، في مناطق مصنفة بأنها في حاجة ماسة للخروج من ثالوث الفقر و العزلة والتهميش.

يستدعي هذا الوضع مراجعة كافة مكامن الخلل التي رافقت تنفيذ هذه السياسة، و التي أفضت إلى إغلاق 15% فقط من المشاريع الجوارية المبرمجة للولاية خلال الفترة 2009-2014، من خلال الإسراع في إجراء الإصلاحات اللازمة في هذا المجال، لردم الهوة التنموية بين مناطق الولاية، تكريسا للعدالة في التوزيع و للحق في التنمية، من خلال وضع مخطط للتنفيذ العاجل للمشاريع المتأخرة، مع فتح ورشات بين مختلف القطاعات المعنية لإيجاد حلول لمشاكل التمويل و التنسيق ما بين القطاعات، بإعتبارها عوامل مساهمة في عرقلة إنجاز المشاريع، مع إرفاق كل هذه الخطوات بسياسة إعلامية ملائمة لتقديم كل المعلومات الكاملة و الصحيحة حول حقيقة إنجاز المشاريع التنموية و درجة التقدم بها، مع إستحداث قنوات لمساءلة المسؤولين المحليين بشكل دوري عن درجة تنفيذ وعودهم، إضافة إلى إصلاح قنوات الإتصال بين المواطنين و السلطات المحلية، لزيادة فعاليتها في تقديم الحلول الملائمة من خلال تبني مخططات تنموية مرنة، تستجيب لحاجات المواطنين المطروحة عبر هذه القنوات، للحيلولة دون تفاقم الإحتجاجات المحلية، و ما يرتبط بها من فوضى في بعض الأحيان.

خاتمة

خاتمة:

يتضح من خلال ما تم التفصيل فيه سابقا، أن خروج سكان الدول النامية من دائرة الحرمان متعدد الأبعاد مرتبط بالتنفيذ الجيد لإستراتيجية فعالة في مجال التنمية الريفية، مبنية على أسس متينة كالتخطيط الإستراتيجي، و تأهيل الموارد البشرية، و المشاركة الشعبية في تحديد الحاجات و تشخيص المشاكل وإقتراح الحلول تكريسا لنموذج تنموي صاعد، إضافة إلى الأخذ بمبادئ الحوكمة، و اللامركزية و الإهتمام بكل القطاعات، مع تجنب إعادة نسخ تجارب تنموية لدول أخرى، أو التطبيق الحرفي لنظريات و مقاربات تنموية ظهرت في مجتمعات تختلف في مستوى تنميتها، و إمكانياتها، و نظرتها للمستقبل عن الدول النامية.

مثلت العوامل السابقة، إلى جانب عدة عوامل أخرى إقتصادية و سياسية معوقات لطالما ساهمت في عرقلة عملية تحقيق التنمية الريفية، و في تكريس وضع يتميز بالتفاوت التنموي بين المناطق الريفية و الحضرية لصالح هذه الأخيرة، بسبب تحيز السياسات التنموية إليها، مقابل إهمال المناطق الريفية التي بقي سكانها يعانون الحرمان بأبعاده المختلفة، و في تحفيز موجات النزوح الريفي نحو المدن بطريقة غير قابلة للضبط، و هو ما ساهم في إفراغ الأرياف من سكانها، و في تجريدها من حركيتها الإقتصادية، و في ظهور ما أسمته الأمم المتحدة بالتحضر غير المستدام، لما يرتبط به من تحويل للحرمان من الريف صوب المدن من خلال تعميق مشاكل البطالة، الفقر، الضغط على الخدمات الإجتماعية و تدهور الأوضاع البيئية.

تؤدي هذه الأوضاع إلى إثارة إستياء السكان من جراء عدم تمكنهم من التمتع بحقهم الكامل في التنمية، في ظل ترسخ الثقافة الحقوقية في المجتمعات، و هو إستياء غالبا ما يترجم إلى إحتجاجات للتعبير عن رفض الواقع التنموي المتدهور و المطالبة بإصلاحات.

ينطبق هذا الأمر على حالات الصين، الهند، البرازيل، مصر، المغرب، هايتي و تونس التي تعد حالات معبرة عن إنعكاس واقع التنمية الريفية على الإستقرار الإجتماعي بها، و ذلك إستنادا إلى التحليل المقدم من طرف Daniel Lerner في إطار نظرية الحرمان النسبي، حيث بين أن حصول الأفراد على مستوى معيشة أدنى من المستوى الذي يتوقعونه و يطمحون إليه يؤدي إلى إثارة إحتجاجات إجتماعية للمطالبة بسد تلك الثغرة التنموية، و هو ما يحدث أيضا في حالة وجود مناطق مهمشة تنمويا، و التي تتطور بوتيرة أقل مما يرغب سكانها، و إجراء الأفراد لعملية مقارنة بين وضعهم و وضع جماعات

مرجعية أخرى تتمتع بمستوى تنموي أفضل، و هي مقارنة أتاحها إنتشار وسائل الإتصال و حركة الأفراد في ظل العولمة.

أما بالنسبة للجزائر فقد سارعت إلى تبني المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية بعد إستعادتها للأمن، و وضع حد للنشاطات الإرهابية التي تركزت بشكل كبير في المناطق الريفية الجبلية، متسببة في نزوح السكان، و في حدوث إختلال في توزيعهم عبر الوطن، و بعد تسجيل ركود إقتصادي و إنتشار للفقر متعدد الأبعاد في هذه المناطق.

إستهدفت هذه السياسة إحياء المناطق الريفية إقتصاديا و دمجها بفعالية في الإقتصاد الوطني، إضافة إلى زيادة جاذبيتها للسكان و المستثمرين، و تعزيز مساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي للبلاد، مع مواكبة التغيرات الديمغرافية المتمثلة في نمو شريحة الشباب، من خلال تسخير الموارد المالية و البشرية اللازمة لتيسير تحقيق الأهداف السابقة بواسطة الأداة المخصصة لذلك، و المتمثلة في المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة الموزعة عبر الولايات.

غير أن النتائج المحققة كانت محدودة مقارنة بالتوقعات التي سادت إثر إطلاق السياسة التنموية الجديدة، و التي تغذت من وجود البلاد في أريحية مالية بفعل إرتفاع أسعار النفط، و ما رافق ذلك من عمليات لتوزيع الريع على بعض فئات المجتمع، و من الرسائل التي تضمنتها الخطابات السياسية المفعمة بالوعود بتحسين الأوضاع.

حيث حال إنتشار البيروقراطية، و الفساد، و التسيب، إلى جانب إنفراد الدولة بمهمة تحقيق التنمية الريفية دون تسجيل مشاركة كافية من المجتمع المدني و القطاع الخاص بسبب عدم جاذبية الأقاليم الريفية له، و المخاطر العالية التي تميزها، إضافة إلى الصعوبات المالية على مستوى الصناديق المخصصة للدعم، و على مستوى البنوك في مجال القروض دون إحداث التغيير نحو الأفضل بالشكل المتوقع.

لهذا أكد المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي عند معاينته لكيفية تسيير التنمية المحلية عبر الوطن، أن الجزائر تعاني من "**مأزق تنموي**"، لما تعرفه من إختلالات تنموية إقليمية، و تعذر أو تأخر في الإستجابة للحاجات الأساسية للمواطنين، خاصة في المناطق الريفية الجبلية و الحدودية الواقعة في الهضاب العليا و الجنوب.

و هي الحقيقة التي سجلناها أيضا من خلال دراسة التنمية الريفية في ولاية بومرداس، حيث تعثرت عدة عمليات مدرجة ضمن المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة لنفس الأسباب السابقة، مما جعل

السكان الريفيين يعانون الحرمان، و هو ما دفعهم إلى التعبير عن عدم رضاهم على الوضع القائم من خلال تنظيم إحتجاجات أخذت أشكال متعددة كالإعتصامات، المسيرات، الإضرابات، و غلق المقرات الرسمية، و غلق الطرق و إضرام النار في العجلات المطاطية للمطالبة بالحق في التنمية، حيث أصبحت معظم الإحتجاجات المحلية مدفوعة بأسباب تنموية، و تتركز في المناطق الريفية.

تنامت هذه الإحتجاجات في الجزائر إبتداءا من سنة 2004 ، لتصبح يومية الحدوث منذ سنة 2009 ببلوغ عددها 9000 إحتجاج[1] ، لترتفع بشكل غير مسبوق خاصة منذ 2011 ، حيث أصبح عددها يتراوح ما بين 12 ألف و 14 ألف إحتجاج سنويا[2]، تزامنا مع رفع حالة الطوارئ، و مضي سنوات عن الإعلان على الإنطلاق في تنفيذ المشاريع التنموية دون تحقيق تحسن ملموس لدى العديد من السكان.

جدير بالذكر أن الإرتفاع في عدد الإحتجاجات المحلية سجل رغم محاولة إستدراك هذا الأمر من خلال إنشاء خلايا للإصغاء و إستقبال المواطنين على مستوى الولايات، كقنوات إتصالية محلية من شأنها السماح بإيصال إنشغالات المواطنين إلى السلطات المحلية، و مرد ذلك إلى إفتقار هذه الخلايا للمرونة في التعامل مع القضايا المطروحة، و إرتباط قدرتها على الإستجابة لها، و تقديم الحلول المناسبة بالعمليات المبرمجة مسبقا في إطار البرامج الخماسية للتنمية، مقابل تراكم المشاكل المحلية و إضفاء المواطنين لطابع إستعجالي على مشاكلهم و حاجاتهم.

لهذه الأسباب، أصبح اللجوء إلى الإحتجاج وسيلة للضغط على السلطات المحلية لتقديم الحلول بشكل سريع، و تجنب طول مدة الإنتظار التي يقتضيها الأمر في حالة تمرير المطالب عبر خلايا الإصغاء و الإستقبال، و ما يمكن أن يرافق ذلك من عدم تقديم أي حل للمشاكل و المطالب المطروحة، وهو ما يؤكد العلاقة الوثيقة بين التنمية الريفية و الإستقرار الإجتماعي في الجزائر، كما يبين أهمية إرفاق أي عملية تنموية بقنوات إتصالية فعالة.

[1] سيدريك جيروم، مرجع سابق، ص 3.
[2] لقرع بن علي، مرجع سابق، د نص.

نتائج إختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: تشكل التنمية الريفية ضرورة لتقليص معدل الحرمان متعدد الأبعاد في الدول النامية وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية 2000- 2015 و أهداف التنمية المستدامة.

صحيحة: فتقليص معدل الحرمان المتعدد الأبعاد في العالم بشكل عام، و في الدول النامية بشكل خاص (بإعتبار أن 95% من السكان الريفيين في العالم يتركزون في الدول النامية)، و إحراز تقدم في الأهداف الإنمائية للألفية 2000-2015 ، و أهداف التنمية المستدامة 2016- 2030 مرتبط بقدرتها على تنفيذ إستراتيجية ملائمة لتنمية المناطق الريفية، نظرا لتركز الفقر ببعده المادي بها، ذلك لأن 76% من فقراء العالم البالغ عددهم مليار و 300 مليون نسمة يعيشون في مناطق ريفية، و هذا راجع إلى تركز الأنشطة الإقتصادية بنسبة 80% في المدن، يمارسها نصف العدد الإجمالي للسكان، مقابل تركز 20% منها في الريف، و يتنافس عليها النصف المتبقي من السكان[1]، مما أدى إلى تكريس بقائهم في دائرة الحرمان الإقتصادي.

إضافة إلى تركز الحرمان بأبعاده غير المادية من عدم القدرة على الحصول على الحاجات الأساسية، كالمياه النظيفة التي يفتقر إليها 20% من السكان الريفيين في الدول النامية[2]، و الكهرباء والهاتف نتيجة إرتفاع متوسط تكلفة الحصول عليهما في المناطق الريفية بخمسة أضعاف عن نظيرتها في المناطق الحضرية[3]، و ضعف النقل، و الخدمات التعليمية و الصحية في ذات المناطق، الأمر الذي أبقى عليها في دائرة العزلة و الأمية و الأمراض...، و وضع مزيدا من التحديات أمام مسار التنمية في هذه الدول، نظرا لإرتفاع وتيرة النزوح إلى المناطق الحضرية بدافع تحسين الأوضاع، مقابل ضعف قابلية كثير من هذه المناطق على إستيعاب الوافدين من النواحي الإقتصادية و الإجتماعية.

أدى هذا الوضع إلى توسع حجم الإقتصاد غير الرسمي الذي أصبح يستوعب 1,8 مليار عامل من بين 3 مليار عامل في العالم[4]، و إلى تحضر غير مستدام نتيجة إرتفاع عدد سكان الأحياء العشوائية من 650 مليون نسمة سنة 1990 إلى 863 مليون نسمة سنة 2012 ، لما يرتبط بها من تدهور بيئي، بطالة و فقر حضري[5]، و هو ما يضع الدول أمام تحدي الوفاء بما ورد في الفقرة 19 من إعلان الأمم المتحدة

[1] the world bank, **rural urban dynamic and the millennium development goals**, op.cit, p85.
[2] Ibid, p 9.
[3] The world bank, **reaching the rural poor: a renewed strategy for rural developmen**t, op.cit, p54.
[4] ج ج د ش، اللجنة الوطنية الإستشارية لترقية حقوق الإنسان و حمايتها، **تقرير حالة حقوق الإنسان في الجزائر 2012**، مرجع سابق، ص 126.
[5] الجمعية العامة للأمم المتحدة، اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للإسكان و التنمية الحضرية المستدام، **التقدم المحرز حتى الآن في نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية و تحديد التحديات الجديدة على صعيد التنمية الحضرية المستدامة**، 2014، ص11.

للألفية، الذي يتضمن تأكيدا على ضرورة بلوغ الدول هدف مدن خالية من الأحياء الفقيرة، التي تمثل بدورها مظهرا للتخلف و التهميش[1]، مقابل إفراغ الأرياف من طاقاتها البشرية، و ما يترتب عن ذلك من مشاكل إقتصادية.

لهذا تشكل التنمية الريفية حلا للمشاكل السابقة، و ضمانا للتوازن التنموي بين جميع المناطق، و سبيلا لتكريس حق الجميع في التنمية دون إستثناء أو تمييز وفق ما جاء في إعلان الحق في التنمية سنة 1986، الذي يستمد جذوره من المادة 25 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر سنة 1948، التي تنص على: " ***لكل شخص الحق في مستوى معيشة كاف للمحافظة على الصحة و الرفاهية له و لأسرته، و يتضمن ذلك التغذية و الملبس و المسكن و العناية الطبية، و كذلك الخدمات الإجتماعية اللازمة، و له الحق في تأمين معيشته في حالات البطالة و المرض ..، و غير ذلك من فقدان وسائل العيش نتيجة ظروف خارجة عن إرادته***". فمن حق كل إنسان أن يحصل على كل تلك الحقوق مجتمعة، نظرا لعدم قابلية حقوق الإنسان للتجزئة من جهة، و لأن الفشل في تأمين أي حق من تلك الحقوق يؤدي إلى دورة من الحرمان تعرقل التمتع بالحقوق الإنسانية الأخرى المرتبطة به من جهة أخرى.

الفرضية الثانية: يؤدي ضعف التنمية الريفية خاصة في بعديها الإقتصادي و الإجتماعي و ما يرتبط بذلك من حركيات إلى زعزعة الإستقرار الإجتماعي في الدول النامية.

صحيحة: تسمح دراسة التجارب التنموية في الدول النامية بالتأكيد على أن توجيه السياسات التنموية لتطوير مناطق دون أخرى حال دون تحقيق تحسن في وضع هذه الأخيرة، و كرس بقاءها في حالة من الحرمان متعدد الأبعاد، الأمر الذي دفع سكانها في كثير من الحالات إلى اللجوء إلى الإحتجاج على تهميش الأقاليم التي يقطنونها، مطالبين بإعادة النظر في توجيه السياسات التنموية.

و في هذا السياق، سمح تسليط الضوء على حالات الهند، البرازيل، الصين، و تونس صحة هذه الفرضية، ففي تونس مثلا، تعاني المناطق الريفية من تخلف إقتصادي و إجتماعي كبير، ناتج عن الإرث الإستعماري المتفاقم بفعل السياسات التنموية المنتهجة منذ الإستقلال، و التي أدت إلى تنمية المناطق الساحلية مقابل تهميش المناطق الداخلية، حيث أوضحت الدراسات المنصبة حول هذا الموضوع، أن 52% من الشركات تتواجد في 7 محافظات ساحلية، و أن 32% من المؤسسات الإقتصادية التونسية تتركز في

[1] تحصي الجزائر 40.000 حي عشوائي حسب تقرير اللجنة الإستشارية لترقية حقوق الإنسان و حمايتها لسنة 2010، ص 49.

العاصمة فقط[1]، و هو ما إنعكس على التشغيل في المناطق الريفية، حيث وصلت نسبة البطالة إلى 36% سنة 2010 ، ثم 49% سنة 2012، مع تآكل الطبقة المتوسطة، مما أدى إلى إرتفاع نسبة الفقراء.

تفاقمت هذه الأوضاع خاصة في جنوب و غرب تونس، و بالضبط في سيدي بوزيد، قفصة، القصرين و بن قردان من جراء التهديدات الطبيعية كزحف الرمال، و تعاقب سنوات الجفاف، إضافة إلى تأثر القطاع الزراعي بنقص الموارد المائية التي خصصت بنسب كبيرة للقطاع السياحي، و هو ما أثار حالة من السخط على الوضع الإقتصادي و الإجتماعي في هذه المناطق، ترجمت إلى إحتجاجات إنطلقت بمطالب إجتماعية في المناطق الريفية الأكثر حرمانا، و الواقعة في الوسط الغربي (سيدي بوزيد، القصرين) أواخر 2010، لتنتشر فيما بعد في المناطق الداخلية في وسط و جنوب البلاد، و المدن الساحلية السياحية، و تأخذ بعدها منعرجا سياسيا نتيجة توسع المطالب و إمتدادها إلى تغيير النظام السياسي، و هو ما تحقق فعلا.

دفعت هذه العوامل النظام الجديد إلى توجيه إهتمام أكبر للتنمية المحلية، حيث تم إستحداث وزارة جديدة للتنمية المحلية في الحكومة الإنتقالية، مع الإهتمام بتعزيز التخطيط من أسفل إلى أعلى بدءا من مستوى الجماعة الريفية، غير أن إستمرار العجز عن الإستجابة للمطالب الإجتماعية والإقتصادية للتونسيين، و بالأخص تدهور القدرة الشرائية بنسبة 42% أدى إلى إرتفاع عدد الإحتجاجات من 4960 إحتجاج سنة 2015 إلى 9600 إحتجاج سنة 2016، يتركز معظمها في المناطق الداخلية المعزولة، 24% من هذه الإحتجاجات تتخذ من التشغيل موضوعا لها، أما 76% المتبقية فتدور حول المطالبة بالتنمية[2]، و هو ما يثبت العلاقة الوثيقة بين واقع التنمية على المستوى المحلي و الإستقرار الإجتماعي.

[1] محمد بن شهرة، **سياسات الأمن الغذائي ببلدان المغرب العربي: الجزائر، تونس، المغرب**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، 2012، ص ص 115، 116.

[2] هادية الشاهد المسيلي، تونس تحتل المرتبة الثالثة مغاربيا: غلاء الأسعار يشعل الإحتجاجات: فأين الحكومة؟، **الشروق**، 21 جانفي 2017، على الموقع : http://alchourouk.com

الفرضية الثالثة: أدت كثرة العراقيل المرافقة لتنفيذ سياسة التنمية الريفية في الجزائر عامة، و في ولاية بومرداس كمثال معبر عن هذا الواقع إلى عدم بلوغ الأهداف على النحو المتوقع من هذه السياسة.

صحيحة: رافق تنفيذ سياسة التنمية الريفية في الجزائر عدة عراقيل حالت دون تحقيق التحسن المنشود في مستوى حياة المواطنين و ظروف عملهم، بعض هذه العراقيل مكرس في السياسة ذاتها، كشروط الملكية و الإقامة و ممارسة نشاط في المناطق الريفية كما هو الحال بالنسبة للسكن الريفي، و بعضها مرتبط بتنفيذ هذه السياسة كتوجيه الدعم إلى غير مستحقيه مقابل إقصاء شرائح واسعة منه، و عدم المساواة بين الفلاحين في الحصول على الإعفاء من تسديد القروض، فضلا عن ضيق قنوات المشاركة الشعبية في المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة كأداة لتنفيذ هذه السياسة، بسبب التأخر في تنصيب خلايا التنشيط الريفي، و عدم إندماج الجمعيات بشكل كاف في مسار هذه السياسة، و التي تضاف إلى المشاكل المتعلقة بالتمويل، و العقار و البيروقراطية المفرطة، و المركزية الشديدة، و ضعف التنسيق ما بين القطاعات، و عدم إندماج بعضها في هذا المسار، في ظل غياب تام لسند قانوني يكرس مثل هذا التنسيق، و كذا إنتشار بعض السلوكيات السلبية لبعض المستفيدين من المشاريع التنموية، و إمتداد الفساد إلى هذا القطاع.

أدت كل هذه العوامل إلى عرقلة تحقيق الأهداف المتوقعة عند إقرار هذه السياسة، و هذا ينطبق على الجزائر عامة، و على ولاية بومرداس التي تعتبر مثالا معبرا عن ما يعترض التنمية الريفية من عراقيل، فهدف جعل الفلاحة تلعب دور محرك التنمية الإقتصادية و الإجتماعية، و تعزيز مساهمة المناطق الريفية في تحقيق الأمن الغذائي من خلال زيادة مساهمتها في تغطية الطلب الداخلي على الغذاء تحقق بشكل هش، فحتى و إن إرتفعت هذه المساهمة من 55% سنة 2000 إلى حوالي 70% منذ سنة 2009 ، إلا أن هذا الأمر لم يمنع من إرتفاع متواصل لفاتورة الواردات الغذائية منذ سنة 2000، تزامنا مع تنفيذ السياسة الجديدة مقابل ضعف تغطيتها بالصادرات الزراعية، مع تركز الواردات في المواد الإستراتيجية كالقمح و الحليب و السكر...، حيث إرتفعت قيمة الواردات من 2415 مليون دولار سنة 2000 إلى 11005 مليون دولار سنة 2014 ، لتتمكن من تخفيضها إلى 8224 مليون دولار سنة 2016 بعد إتخاذ عدة إجراءات للتخفيف من العبء المالي للإستيراد بعد إنخفاض أسعار النفط.

تفاقم هذا الأمر بفعل عدم قدرة الجزائر على ولوج الأسواق الخارجية في هذا المجال، نتيجة العجز عن الوفاء بالمعايير الدقيقة التي تضعها الدول، و هو ما أثر على تنافسيتها، و قاد إلى إرتفاع ضعيف في قيمة الصادرات من 32 مليون دولار سنة 2000 إلى 266 مليون دولار سنة 2014، ثم 269 مليون

دولار سنة 2016، و بالتالي تغطية جد ضعيفة للواردات بالصادرات، حيث إرتفعت هذه التغطية من 1,32% سنة 2000 إلى 2,41% سنة 2014 ، ثم 3,27% سنة 2016، و هو ما يعكس محدودية الإنجازات المحققة من جراء تنفيذ السياسة التنموية في الأقاليم الريفية في المجال الإقتصادي، ببقاء مشكل التبعية الغذائية و ما يرتبط بذلك من إنعكاسات سلبية متعددة الأبعاد، فضلا عن إستنزاف الموارد المالية للدولة، و التي كان يفترض بعد الإنطلاق في السياسة الجديدة أن توجه للتنمية بدل إستيراد الغذاء، و ذلك من خلال دفع قدرات الإنتاج الذاتية.

أما فيما يتعلق بهدف زيادة التشغيل في قطاع الفلاحة فقد إرتبط بالفترة الممتدة ما بين 2000-2006، حيث تجاوز مليون و 600 ألف عامل، لتأخذ بعدها منحى تنازلي متجاوزة 800.000 عامل سنة 2014 ، و هو نفس العدد المسجل قبل بداية تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية سنة 2000 ، بسبب تراجع جاذبية القطاع رغم كل الإمتيازات التي أقرتها الدولة له.

تمتد محدودية تحقق الأهداف المتوقعة من جراء تنفيذ هذه السياسة إلى مظاهر التفاوت بين الريف و المدينة، و التي لا تزال قائمة خاصة في مؤشر الحاجات الأساسية كالماء، الكهرباء، الغاز و الخدمات الصحية و التعليمية. فالريف الجزائري كما بينت الوزارة الوصية سنة 2013 لا يزال يفتقر للعناصر المشجعة على الإستقرار السكاني، و جذب السكان و حاملي المشاريع، و هذا راجع إلى بطء تنفيذ المشاريع الجوارية التي لم تتعدى نسبة إنجازها 53% سنة 2015، و هو ما يعادل 6468 مشروع من بين 12.148 مشروع مبرمج للفترة[1] 2009-2014.

أما فيما يخص ولاية بومرداس، فتبين مؤشرات تأثير المشاريع الجوارية المحينة في مارس 2017 أن 15% من 241 مشروع جواري مخصص للولاية تم إغلاقه فقط، و أن 31,16% من الأسر الريفية المستهدفة من السياسة التنموية الريفية، و التي تغطي 31,47% من إجمالي السكان المستهدفين البالغ عددهم 126.365 فرد لم تستفد نهائيا من هذه المشاريع، علما أن عدد السكان المستهدفين أصلا لا يشكل سوى 37,54% من إجمالي السكان الريفيين البالغ عددهم 336.593 نسمة، لهذا تقدر نسبة السكان الريفيين الذين إستفادوا فعلا من المشاريع الجوارية في ولاية بومرداس حتى نهاية 2016 بـ 25,72% من إجمالي السكان الريفيين.

[1] MADR, **évaluation de la mise en œuvre de la consolidation du programme de développement rural,** op.cit, p4.

يتضح الضعف في بلوغ أهداف السياسة التنموية الموجهة إلى المناطق الريفية بشكل أكبر في مجال التشغيل في إطار المشاريع الجوارية، حيث لم تساهم هذه الأخيرة سوى بخلق 2844 منصب عمل دائم خلال الفترة الممتدة من بداية 2009 إلى غاية نهاية الثلاثي الأول من 2017 ، مع تأثر شديد بالوضع المالي للبلاد، و هو ما يظهر إبتداءا من سنة 2014 التي شهدت تجميدا لبعض المشاريع من جراء تداعيات إنهيار أسعار النفط على الوضع المالي للبلاد، حيث سجل 98 منصب عمل سنة 2014، و 55 منصب سنة 2015 ، بعدما كانت 477 منصب سنة 2009 ، و 637 منصب سنة 2011، و هو ما حال دون تغيير أوضاع كثير من الأسر الريفية.

أما مظاهر الضعف الأخرى، فتظهر في التفاوت الكبير بين المناطق الريفية و الحضرية في مجالات الصحة، و التعليم، المرافق الثقافية و الرياضية، و التزود بالحاجات الأساسية من ماء، كهرباء و غاز، و صرف صحي.

الفرضية الرابعة: تسبب ضعف التنمية الريفية في الجزائر عامة و في ولاية بومرداس كمثال توضيحي لهذا الواقع، إضافة إلى عدم قدرة المؤسسات المكلفة بالتكفل بإنشغالات المواطنين على الإستجابة لها بطريقة ملائمة و في الوقت المناسب إلى إثارة إحتجاجات للمطالبة بالحق في التنمية.

صحيحة: سجلت الجزائر نتائج محدودة من جراء تنفيذ سياسة التنمية الريفية، مما أدى إلى عدم إحداث التغيير المتوقع من طرف الدولة و المنشود من طرف المواطنين، كما عرفت تدنيا لمستوى فعالية المؤسسات المكلفة بالتكفل بإنشغالات المواطنين في القيام بهذه الوظيفة، و هو ما يظهر في كثرة الشكاوى على مستوى وزارة الفلاحة و التنمية الريفية بسبب عدم حلها على المستوى المحلي من قبل محافظات الغابات بدوائرها المختلفة، و البلديات و الولايات، فضلا عن محدودية فعالية اللجنة الوطنية الإستشارية لترقية حقوق الإنسان و حمايتها في القيام بذات الوظيفة، بسبب ضعف التنسيق و التعاون مع القطاعات الأخرى المعنية بهذه المطالب و الشكاوى بدليل تجاوبها مع 16% فقط من الشكاوى التي وصلتها خلال 15 سنة من إنشائها سنة 2002.

تسببت هذه العوامل في إثارة إستياء الكثير من المواطنين على الوضع التنموي، معبرين عن ذلك بالإحتجاج من خلال قطع الطرق، و مقرات المؤسسات الرسمية كوسيلة للضغط على المسؤولين المحليين للفت إنتباههم و إفتكاك بعض الحقوق، حيث تبين لنا من خلال دراسة ولاية بومرداس، أن معظم الإحتجاجات التي تشهدها الولاية يقوم بها سكان القرى للمطالبة بالتنمية و وضع حد لما يعتبرونه إقصاءا

من المشاريع التنموية، حيث أصبحت هذه الإحتجاجات ظاهرة بارزة منذ سنة 2009 ، و ذلك بعد زوال الهاجس الأمني، و التأخر في حل المشاكل المحلية المتفاقمة عبر السنوات، إضافة إلى رفع حالة الطوارئ سنة 2011.

و رغم لجوء الولاية إلى فتح قنوات الإتصال مع المواطنين من خلال إنشاء خلية للإصغاء والإستقبال سنة 2011 على مستوى الولاية للإستماع لإنشغالات المواطنين، و العمل على حلها بالتنسيق مع القطاعات المعنية بها، إلا أن ذلك لم يمنع من تنامي الإحتجاجات من 6 خلال الثلاثي الأخير من سنة 2009 إلى 22 خلال نفس الفترة من سنة 2016 (هذا العدد خاص بالإحتجاجات المسجلة فقط في قسم الأرشيف، و لا يعبر عن عددها الحقيقي)[1] ، و ذلك جنبا إلى جنب مع إرتفاع عدد الشكاوى و المطالب على مستوى الخلية، و التي تصل إلى 140 شكوى و مطلب أسبوعيا[2]. و مرد ذلك هو إرتباط قدرة هذه الخلايا على حل المشاكل بما هو محدد مسبقا في البرامج التنموية، مقابل إضفاء المواطنين لطابع إستعجالي على حاجاتهم، و هو ما يثبت أن ضعف التنمية، و ضعف فعالية المؤسسات في معالجة المشاكل المطروحة تشكل الدوافع الأساسية المسؤولة عن تحريك الإحتجاجات على المستوى المحلي، و أن فتح قنوات الإتصال أمام المواطنين غير كاف ما لم يتم إرفاق ذلك بخطط مرنة في المجال التنموي، تستجيب لحاجات المواطنين في الوقت المناسب بشكل يحول دون تراكم المشاكل.

[1] ولاية بومرداس، الأمانة العامة، مصلحة الأرشيف، **سجلات الأرشيف للثلاثيات الأخيرة من 2009-2016.**

[2] مقابلة أجرتها الباحثة مع رئيس خلية الإصغاء و الإستقبال بولاية بومرداس، يوم 21 جوان 2017.

الإستنتاجات: خلصت الدراسة إلى الإستنتاجات التالية :

– أن تبني سياسة تنموية متناسقة و متكاملة و تعبئة موارد مالية كبيرة لتنفيذها غير كاف لوحده لتحقيق التغيير المرغوب في مختلف المجالات الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية و البيئية، فبلوغ الأهداف مرهون بكيفية تنفيذ السياسة التنموية. فرغم تبني الجزائر لتوجه جديد في مجال السياسة التنموية الريفية، إلا أن التنفيذ واجهته عراقيل عديدة بعضها نابع من السياسة ذاتها و بعضها خارج عن نطاقها، حيث ساهمت هذه العوامل بشكل أساسي في الحيلولة دون بلوغ الأهداف المرجوة، و إلى بقاء السكان في عدة مناطق ريفية محرومين من حاجاتهم الأساسية، وهذا ينطبق على ولاية بومرداس التي تعد مثال يعكس كيفية سير المشاريع، و إنعكاسات ذلك على الواقع الإقتصادي و الإجتماعي للولاية، و بالتالي على الظروف المعيشية للسكان.

– أن هدف تعزيز مساهمة الريف في تحقيق الأمن الغذائي يظهر بشكل جلي في إرتفاع مساهمة الإنتاج الوطني في تغطية الطلب المحلي إلى أكثر من 70% بداية من 2009 ، بعد أن كانت لا تتعدى 60% عند بداية تنفيذ السياسة التنموية، غير أن الجزائر سجلت في نفس الوقت إرتفاع كبير في قيمة الواردات الغذائية مقابل ضعف تغطيتها بالصادرات مع تركز الواردات في المواد الأساسية، و هو ما يؤكد أن هدف تقليص الإعتماد على السوق الخارجية في توفير الحاجات الغذائية مع زيادة الصادرات الزراعية المعلن عنه عند إطلاق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية لم يتحقق رغم ما رصد من موارد مالية، تقنية و بشرية في سبيل تجسيد ذلك.

– أن سعي الدولة إلى تحقيق التوازن الإنمائي بين جميع المناطق من خلال إقرار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية و سياسة التجديد الريفي لم يتحقق بالشكل المنتظر عند إطلاق هذه السياسة، ذلك لأن التفاوت بين المناطق الريفية و الحضرية في مختلف جوانب التنمية لا يزال قائما، و قد أدى هذا الأمر إلى عدة نتائج من بينها تحول الفقر من ظاهرة ريفية عند بداية الألفية إلى ظاهرة حضرية حسب ما أكده البنك العالمي سنة 2016، و ذلك بسبب ظاهرة النزوح الريفي الناتجة بدورها عن محدودية نتائج تنفيذ السياسة التنموية في تزويد الريف بعناصر الجذب التي تساعد السكان على الإستقرار من جهة، و في خلق رغبة لدى سكان المدن في التوجه للعيش و العمل في هذه المناطق من جهة أخرى، و هو ما جعل البطالة أيضا ظاهرة حضرية، و ساهم في توسع دائرة الإقتصاد الموازي، و عرقل عملية التخلص من الأحياء الفوضوية.

– إن حرمان بعض سكان الأرياف في الجزائر من حاجاتهم الأساسية، و عدم تحقق تنويع حقيقي للقطاعات الإقتصادية في الريف، إضافة إلى السير البطئ لتنفيذ المشاريع و الوعود المروج لها في الخطابات السياسية و وسائل الإعلام، مقابل إستعجال المواطنين لتوفير حاجاتهم، و التأخر في إرساء قنوات الإصغاء للمواطنين، و التماطل في تقديم حلول حقيقية و فعالة لإنشغالاتهم و مشاكلهم المتراكمة، تشكل الدوافع الأساسية التي جعلت هؤلاء السكان يتجهون إلى تنظيم إحتجاجات على المستوى المحلي، كوسيلة للضغط على السلطات المحلية و إجبارها على التعجيل بتقديم حلول لمشاكلهم، في ظل ترسخ ثقافة إفتكاك الحقوق عن طريق الخروج إلى الشارع، و التي تعززت بفعل إستجابة السلطات لبعض الفئات المحتجة، مما جعل الفئات الأخرى تحذو حذوها، و كذا تنامي ما يعرف بأثر الإيضاح، حيث أصبح سكان كل منطقة يقومون بإجراء مقارنات مع المناطق التي إستفادت من برامج تنموية، أو مع المدن أو مع دول أخرى، إضافة إلى التوقعات العالية من الدولة لتحقيق قفزة في مجال التنمية، و إعتبارها الفاعل الوحيد في هذا المجال وتعليق كل الآمال بها، و هذا ما ينطبق بالضبط على ولاية بومرداس التي تمثل حالة عاكسة لتعثر مسار التنمية الريفية في الجزائر، و دور ذلك في إثارة إحتجاجات مطلبية.

– أن كثرة الإحتجاجات المطلبية و توجهها بشكل أساسي إلى السلطات المحلية لتحقيق أبسط الحاجات، راجع إلى إنفراد الدولة بتولي عملية التنمية بعيدا عن إندماج باقي الفواعل كالجمعيات رغم فتح قنوات لإشراكها، إضافة إلى القطاع الخاص.....، و هو ما أدى إلى زيادة الأعباء على الدولة في مجال التنمية.

– أن التحسن المتواضع المحقق في مجال التنمية الريفية في الجزائر أتاحته الوفرة المالية، لكن ذلك لم يسمح بتدعيم قدرات الإنتاج في المناطق الريفية بشكل كاف لضمان إستمرارية خلق الثروة في هذه المناطق على المدى البعيد، و هو ما يثير التساؤل حول المستقبل الإقتصادي للريف الجزائري في ظل إنحسار الموارد المالية للدولة بعد إنهيار أسعار النفط، و تأثير ذلك على الإستقرار الإجتماعي.

– رغم الدور الذي يلعبه واقع التنمية الريفية في إثارة الإحتجاجات المحلية، إلا أن تنفيذ هذه المشاريع و لو جزئيا هو أفضل من عدمه، لما يمثله ذلك من تهديد للإستقرار الإجتماعي.

الإقتراحات:

تقتضي مساهمة التنمية الريفية في تعزيز الإستقرار الإجتماعي المحلي إزالة العراقيل التي تحول دون التنفيذ الجيد للمشاريع الجوارية للتنمية الريفية، و ذلك من خلال:

- إستحداث وكالة للتنسيق ما بين القطاعات، لها سلطة إجبار القطاعات على الإندماج و العمل مع بعضها في تنفيذ السياسات التنموية.
- تعزيز الحق في الحصول على المعلومة من خلال تنظيم إجتماعات دورية بين المسؤولين المحليين والمواطنين، لعرض الإنجازات و تحديد العراقيل التي تعيق تنفيذ المشاريع التنموية، و إقتراح حلول لها تعزيزا لمبدأ المشاركة في التنمية.
- مراجعة نظام التمويل من خلال إستحداث قروض حسنة خاصة بسكان المناطق الريفية عديمي مصادر الدخل، إضافة إلى تخفيف إجراءات و مدة منح القروض.

الملاحق

الملحق رقم 1

توزيع التجمعات الريفية و شبه الريفية جغرافيا

التوزيع الجغرافي	عدد التجمعات			النسبة		
	شبه ريفية	تجمع ريفي	الإجمالي	شبه ريفية	تجمع ريفي	الإجمالي
شمال الوسط	222	1121	1343	34,2	36,6	36,2
الشمال الشرقي	96	396	492	14,8	12,9	13,3
الشمال الغربي	116	468	584	17,9	15,3	15,7
الشمال	434	1985	2419	66,9	64,8	65,2
وسط الهضاب العليا	44	123	167	6,8	4	4,5
شرق الهضاب العليا	73	446	519	11,2	14,6	14
غرب الهضاب العليا	34	143	177	5,2	4,7	4,8
الهضاب العليا	151	712	863	23,3	23,2	23,2
الجنوب الشرقي	41	151	192	6,3	4,9	5,2
الجنوب الغربي	19	169	188	2,9	5,5	5,1
الهقار و الطاسيلي	4	46	50	0,6	1,5	1,3
الجنوب	64	366	430	9,9	11,9	11,6
الإجمالي	649	3063	3712	100	100	100

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء 2011.

الملحق رقم 2: تصنيف بلديات الجزائر حسب طبيعتها

الولاية	طبيعة البلدية					
	حضرية تماما	طابع حضري غالب	مختلطة	طابع ريفي غالب	ريفية تماما	الإجمالي
أدرار	2	1	3	1	21	**28**
الشلف	0	3	9	8	15	**35**
الأغواط	0	5	4	0	15	**24**
أم البواقي	0	8	6	1	14	**29**
باتنة	0	9	9	3	40	**61**
بجاية	0	9	11	1	31	**52**
بسكرة	0	10	3	3	17	**33**
بشار	0	5	0	0	16	**21**
البليدة	1	11	5	2	6	**25**
البويرة	0	4	10	1	30	**45**
تمنراست	0	3	1	0	6	**10**
تبسة	0	8	5	1	14	**28**
تلمسان	0	11	9	1	32	**53**
تيارت	0	10	9	0	23	**42**
تيزي وزو	0	13	9	9	36	**67**
الجزائر	30	20	3	2	2	**57**
الجلفة	0	8	9	0	19	**36**
جيجل	0	5	8	1	14	**28**
سطيف	0	3	15	12	30	**60**
سعيدة	0	3	5	0	8	**16**
سكيكدة	0	5	15	2	16	**38**
س. بلعباس	0	17	2	0	33	**52**
عنابة	0	4	2	2	4	**12**
قالمة	0	12	3	0	19	**34**
قسنطينة	0	6	4	0	2	**12**
المدية	0	7	7	3	47	**64**
مستغانم	0	1	6	6	19	**32**
مسيلة	0	12	9	2	24	**47**
معسكر	0	7	13	0	27	**47**
ورقلة	1	9	4	2	5	**21**
وهران	1	17	5	2	1	**26**
البيض	0	5	0	0	17	**22**
إليزي	0	2	1	0	3	**6**
ب.بوعريريج	0	6	10	2	16	**34**
بومرداس	0	6	13	3	10	**32**
الطارف	0	5	11	0	8	**24**
تيندوف	0	1	0	0	1	**2**
تيسمسيلت	0	3	6	0	13	**22**
الواد	0	9	7	1	13	**30**
خنشلة	1	2	8	0	10	**21**
سوق أهراس	0	3	2	0	21	**26**
تيبازة	0	4	13	4	7	**28**
ميلة	0	6	13	4	9	**32**
عين الدفلة	0	5	8	5	18	**36**
النعامة	0	3	2	0	7	**12**
ع تموشنت	0	12	1	0	15	**28**
غرداية	0	10	0	0	3	**13**
غيليزان	0	8	4	5	21	**38**
الإجمالي	**36**	**336**	**302**	**89**	**778**	**1541**

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء 2011.

الملحق رقم 3

عدد السكان الريفيين في الجزائر في الحاضر و المستقبل

توزيع السكان	1998	2000	2010	2020	2030
إجمالي السكان	الحاضر			الآفاق	
	29,30	30,66	37,07	43,41	49,77
سكان الحضر	16,96	18,40	25,21	32,56	39,82
سكان الريف	12,34	12,26	11,86	10,85	9,95

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات الوحدة: مليون نسمة

الملحق رقم 4

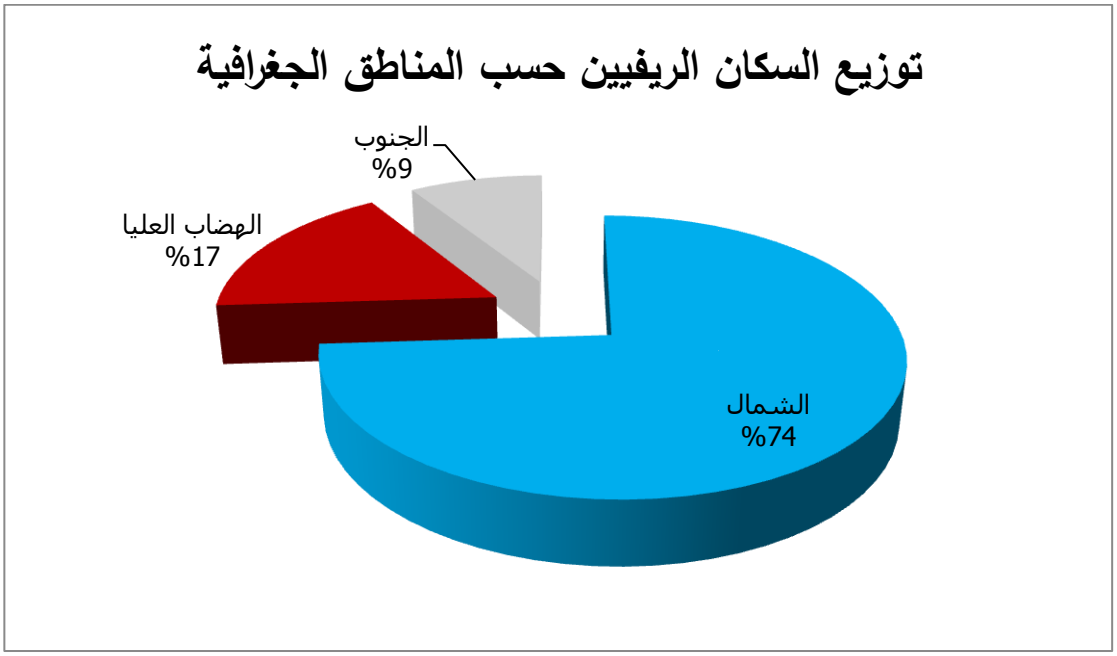

المصدر : معطيات الديوان الوطني للإحصاء سنة 2014

الملحق رقم 5: خريطة ولاية بومرداس

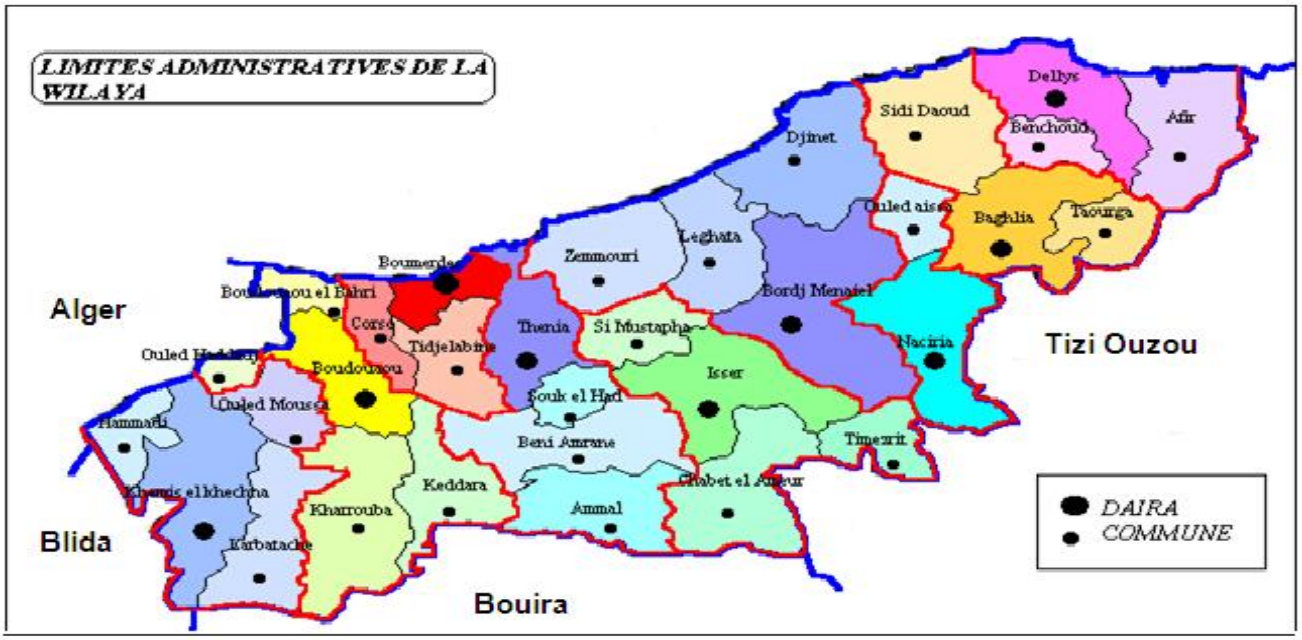

المصدر: مديرية البرمجة و المتابعة المالية لولاية بومرداس

الملحق رقم 6

توزيع سكان ولاية بومرداس حسب درجة التشتت

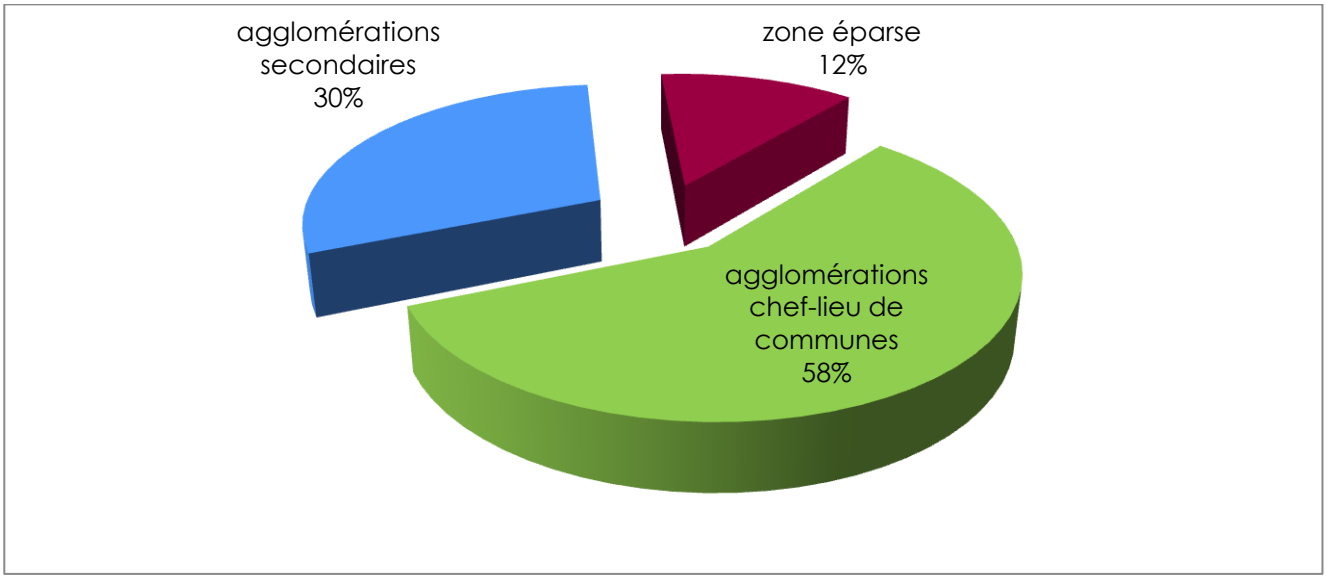

المصدر: ولاية بومرداس، مديرية البرمجة و المتابعة المالية 2015.

الملحق رقم 7

توزيع سكان ولاية بومرداس حسب التشتت إلى غاية نهاية 2015 (الوحدة: نسمة)

Communes	Estimation Population 2015	Population en agglomération			Zone éparse	Superficie (Km^2)	Densité (Habitants /Km^2)
		ACL	AS	Total agglomérée			
Boumerdès	48 544	35463	12898	48 361	183	19,25	2 522
Corso	24 780	11991	11011	23 002	1777	22,90	1 082
Tidjelabine	20 982	13150	6799	19 949	1034	41,38	507
Total Daïra	**94 306**	**60 605**	**30 707**	**91 311**	**2 994**	**83,53**	**1 129**
Bordj Menaiel	73 948	50850	12710	63 561	10387	97,80	756
Djinet	23 388	4937	10131	15 068	8320	72,13	324
Leghata	15 196	3237	7976	11 213	3982	49,70	306
Zemmouri	30 334	14530	11829	26 359	3975	55,50	547
Total Daïra	**142 867**	**73 555**	**42 646**	**116 201**	**26 665**	**275,13**	**519**
Boudouaou	84 046	66759	15854	82 613	1433	42,25	1 989
Boudouaou El Bahri	17 007	1245	14963	16 208	799	14,43	1 179
Bouzegza Keddara	9 644	3528	3893	7 421	2224	43,50	222
El Kharrouba	12 164	10593	0	10 593	1571	72,65	167
Ouled Hedadj	37 093	33403	1796	35 199	1896	10,18	3 644
Total Daïra	**159 954**	**115 528**	**36 506**	**152 034**	**7 922**	**183,01**	**874**
Dellys	36 827	24597	7013	31 611	5216	50,60	728
Afir	15 826	4208	4174	8 382	7444	60,38	262
Ben Choud	10 855	3888	5730	9 619	1236	18,95	573
Total Daïra	**63 507**	**32 694**	**16 917**	**49 611**	**13 897**	**129,93**	**489**
Isser	36 409	19400	10756	30 157	6251	67,03	543
Chabet El Ameur	35 873	10825	21627	32 451	3422	73,28	490
Si Mustapha	13 884	8210	3839	12 049	1835	27,00	514
Timezrit	11 088	1787	2012	3 799	7289	23,00	482
Total Daïra	**97 254**	**40 221**	**38 234**	**78 456**	**18 797**	**190,31**	**511**
Khemis El Khechna	92 782	56014	23737	79 751	13031	81,92	1 133
Hammedi	49 529	20552	27029	47 581	1948	25,90	1 912
Larbatache	22 387	15681	3433	19 114	3273	52,70	425
Ouled Moussa	56 291	50030	5207	55 237	1054	29,33	1 919
Total Daïra	**220 989**	**142 278**	**59 405**	**201 683**	**19 306**	**189,85**	**1 164**
Naciria	23 228	7635	12175	19 809	3420	61,28	379
Ouled Aïssa	8 412	6512	0	6 512	1900	24,10	349
Total Daïra	**31 640**	**14 146**	**12 175**	**26 321**	**5 320**	**85,38**	**371**
Thenia	23 307	16911	5065	21 976	1330	41,60	560
Ammal	9 310	1810	4811	6 621	2689	57,09	163
Beni Amrane	24 491	8004	10511	18 516	5975	51,38	477
Souk El Had	7 003	6611	0	6 611	392	17,80	393
Total Daïra	**64 111**	**33 337**	**20 388**	**53 724**	**10 386**	**167,87**	**382**
Baghlia	19 760	9763	7773	17 536	2224	60,55	326
Taourga	9 194	4317	1790	6 107	3087	27,00	341
Sidi Daoud	18 499	6290	8454	14 744	3755	63,60	291
Total Daïra	**47 453**	**20 370**	**18 017**	**38 387**	**9 066**	**151,15**	**314**
Total Wilaya	**922 081**	**532 733**	**274 995**	**807 728**	**114 353**	**1456,16**	**633**

Source: DPSB, 2016.

الملحق رقم 8: نسبة الإيرادات الجبائية المحصلة في بلديات ولاية بومرداس من إجمالي الإيرادات 2012- 2015

2012		2013		2014		2015	
البلدية	النسبة	البلدية	النسبة	البلدية	النسبة	البلدية	النسبة
أولاد هداج	%62.22	أولاد هداج	%44.32	أولاد هداج	%42.91	أولاد هداج	%46.56
بومرداس	%38.17	أولاد موسى	%41.29	بومرداس	%36.67	بومرداس	%41.69
بودواو	%32.40	بومرداس	%37.32	جنات	%36.24	بودواو	%38.11
حمادي	%31.86	قورصو	%31.27	بودواو	%35.84	اولاد موسى	%37.75
أولاد موسى	%31.30	بودواو	%30.05	أولاد موسى	%31.55	الناصرية	%32.85
جنات	%23.40	حمادي	%28.88	خميس الخشنة	%28.32	خروبة	%29.72
قورصو	%22.15	الناصرية	%27.36	خروبة	%28.22	حمادي	%28.72
خميس الخشنة	%19.30	خروبة	%22.34	حمادي	%27.67	خميس الخشنة	%28.65
سي مصطفى	%17.19	الاربعطاش	%22	قورصو	%23.17	قورصو	%28.49
يسر	%15.74	سي مصطفى	%21.98	سي مصطفى	%21.97	سي مصطفى	%24.97
تيجلابين	%13.28	الثنية	%19.78	الثنية	%20.58	زموري	%24.41
بودواو البحري	%12.13	خميس الخشنة	%18.29	بغلية	%19.91	بغلية	%22.03
بوزقزة قدارة	%12.02	تيجلابين	%15.43	تيجلابين	%17.45	تيجلابين	%19.5
برج منايل	%11.93	جنات	%13.9	يسر	%15.75	يسر	%17.21
الثنية	%11.38	يسر	%12.82	زموري	%15.15	برج منايل	%16.74
بغلية	%11.09	برج منايل	%12.62	الناصرية	%15.01	بوزقزة قدارة	%14.03
الناصرية	%11.03	زموري	%11.4	برج منايل	%14.15	جنات	%13.48
خروبة	%10.51	بودواو البحري	10.32	دلس	%13.91	دلس	%12.46
دلس	%9.40	بغلية	%11	بوزقزة قدارة	%11.82	الثنية	%10.47
زموري	%9.13	بني عمران	%9.81	بني عمران	%8.41	بني عمران	%10.47
بني عمران	%7.54	دلس	%9.41	بودواو البحري	%7.84	بودواو البحري	%8.66
الاربعطاش	%6.55	شعبة العامر	%7.98	الاربعطاش	% 5.13	شعبة العامر	%5.21
لقاطة	%5.05	بوزقزة قدارة	%7.08	سوق الحد	%4.96	الاربعطاش	%5.06
سوق الحد	%4.47	بن شود	%6.23	بن شود	%4.96	بن شود	%4.58
سيدي داود	%4.16	سوق الحد	%4.62	شعبة العامر	%3.90	سوق الحد	%4.41
تاورقة	%3.91	عمال	%3.75	تاورقة	%3.48	سيدي داود	%4.21
عمال	%3.12	لقاطة	%3.61	سيدي داود	%3.18	لقاطة	%3.95
شعبة العامر	%2.86	تاورقة	%3.49	لقاطة	%2.64	عمال	%3.01
أعفير	%2.27	تيمزريت	%1.39	أعفير	%2.39	تاورقة	%2.9
بن شود	%1.86	سيدي داود	%3.23	عمال	%2.14	أعفير	%1.89
تيمزريت	%1.57	أعفير	%2.87	تيمزريت	%1.83	تيمزريت	%1.62
أولاد عيسى	%0.50	اولاد عيسى	%0.82	اولاد عيسى	%0.93	أولاد عيسى	%1.1

المصدر: إعداد الباحثة إستنادا إلى البطاقات التحليلية للبلديات الواردة إلى مديرية الضرائب لولاية بومرداس

الملحق رقم 9

عدد المؤسسات المستحدثة في إطار الصندوق الوطني للتأمين على البطالة إلى غاية 2015\12\31 وعدد المناصب المستحدثة في ولاية بومرداس

بلديات حضرية ومختلطة	عدد. المؤسسات	عدد العمال	بلديات ريفية	عدد المؤسسات	عدد العمال
بومرداس	4	12	أولاد عيسى	2	4
بودواو	5	12	بوزقزة قدارة	0	0
خميس الخشنة	3	5	عمال	1	3
دلس	6	18	تيمزريت	2	6
برج منايل	7	17	تاورقة	1	4
أولاد موسى	5	13	سوق الحد	0	0
حمادي	3	17	بن شود	1	7
زموري	4	18	سيدي داود	0	0
أولاد هداج	2	11	لقاطة	1	3
يسر	6	24	أعفير	2	10
الثنية	0	0	الخروبة	0	0
تيجلابين	0	0	الناصرية	2	6
قورصو	1	3	شعبة العامر	6	17
بغلية	4	11	بني عمران	6	13
بودواو البحري	1	2	جنات	2	6
سي مصطفى	2	7	\		
الأربعطاش	1	2			
المجموع	54	172	المجموع	26	79

المصدر: معطيات الصندوق الوطني للتأمين على البطالة 2016

الملحق رقم 10

البنى التحتية التعليمية في ولاية بومرداس حتى السنة الدراسية 2015\ 2016

Communes	Primaire		Moyen		Lycées	
	Etablissements	Salles de Classe	Etablissements	Salles de Classe	Etablissements	Salles de Classe
Boumerdès	16	192	7	129	4	78
Corso	11	104	2	43	1	18
Tidjelabine	12	91	3	57	1	23
Total Daïra	**39**	**387**	**12**	**229**	**6**	**119**
Bordj Menaiel	28	304	5	118	4	113
Djinet	13	119	2	42	1	18
Leghata	7	46	2	35	1	14
Zemmouri	10	110	3	59	2	34
Total Daïra	**58**	**579**	**12**	**254**	**8**	**179**
Boudouaou	22	291	8	152	5	109
Boudouaou El Bahri	5	48	2	25	0	0
Bouzegza Keddara	8	60	2	28	0	0
El Kharrouba	5	39	1	23	1	18
Ouled Hedadj	9	102	5	84	2	47
Total Daïra	**49**	**540**	**18**	**312**	**8**	**174**
Dellys	20	186	5	100	4	75
Afir	9	75	2	25	1	20
Ben Choud	10	74	1	14	0	0
Total Daïra	**39**	**335**	**8**	**139**	**5**	**95**
Isser	18	158	5	79	2	43
Chabet El Ameur	19	154	4	67	2	36
Si Mustapha	5	55	2	33	1	16
Timezrit	7	59	2	33	0	0
Total Daïra	**49**	**426**	**13**	**212**	**5**	**95**
Khemis El Khechna	27	325	8	145	2	68
Hammedi	11	138	3	68	2	23
Larbatache	8	84	2	41	1	18
Ouled Moussa	14	146	4	85	2	46
Total Daïra	**60**	**693**	**17**	**339**	**7**	**155**
Naciria	12	119	5	73	2	33
Ouled Aïssa	3	30	2	29	0	0
Total Daïra	**15**	**149**	**7**	**102**	**2**	**33**
Thenia	10	103	3	44	2	45
Ammal	6	42	2	28	0	0
Beni Amrane	14	133	4	81	2	37
Souk El Had	3	24	1	20	0	0
Total Daïra	**33**	**302**	**10**	**173**	**4**	**82**
Baghlia	12	106	2	40	1	29
Taourga	6	47	2	34	0	0
Sidi Daoud	11	85	3	45	2	36
Total Daïra	**29**	**238**	**7**	**119**	**3**	**65**
Total Wilaya	**371**	**3649**	**104**	**1879**	**48**	**997**

Source : Direction de l'Éducation de la wilaya de Boumerdes 2016

الملحق رقم 11

البنى التحتية الصحية العمومية و الخاصة في ولاية بومرداس حتى نهاية سنة 2015

Communes	Hôpitaux		Polycliniques	Salles de Soins	Maternités	Laboratoires d'analyses médicales	U.D.S	CMS
	Nbre	Nbre lits						
Boumerdès	1	28	2	6	2	10	2	9
Corso	0	0	1	3	0	1	1	0
Tidjelabine	0	0	1	3	0	1	1	0
Total Daïra	**0**	**28**	**4**	**12**	**2**	**12**	**4**	**9**
Bordj Menaiel	1	262	1	6	1	6	1	1
Djinet	0	0	1	5	1	1	1	2
Leghata	0	0	2	4	0	1	0	0
Zemmouri	0	0	1	5	1	2	1	0
Total Daïra	**1**	**262**	**5**	**20**	**3**	**10**	**3**	**3**
Boudouaou	0	0	3	3	1	5	2	1
Boudouaou El Bahri	0	0	0	3	0	0	1	0
Bouzegza Keddara	0	0	1	3	0	0	0	0
El Kharrouba	0	0	1	2	0	0	1	0
Ouled Heddadj	0	0	1	1	0	1	0	0
Total Daïra	**0**	**0**	**6**	**12**	**1**	**6**	**4**	**1**
Dellys	1	178	1	6	1	2	1	0
Afir	0	0	1	3	0	1	1	0
Ben Choud	0	0	1	4	0	1	1	0
Total Daïra	**1**	**178**	**3**	**13**	**1**	**4**	**3**	**0**
Isser	0	0	2	4	1	2	1	0
Chabet El Ameur	0	0	1	5	1	1	1	0
Si Mustapha	0	0	1	2	0	0	1	0
Timezrit	0	0	1	2	0	0	0	0
Total Daïra	**0**	**0**	**5**	**13**	**2**	**3**	**3**	**0**
Khemis El Khechna	0	0	1	6	1	3	2	0
Hammedi	0	0	1	6	0	2	1	0
Larbatache	0	0	1	2	1	0	1	0
Ouled Moussa	0	0	1	1	1	3	1	0
Total Daïra	**0**	**0**	**4**	**15**	**3**	**8**	**5**	**0**
Naciria	0	0	1	5	1	1	1	0
Ouled Aïssa	0	0	1	1	0	1	0	0
Total Daïra	**0**	**0**	**2**	**6**	**1**	**2**	**1**	**0**
Thenia	1	296	1	3	1	3	1	0
Ammal	0	0	1	3	0	0	1	0
Beni Amrane	0	0	1	7	1	1	1	0
Souk El Had	0	0	1	0	0	0	0	0
Total Daïra	**1**	**296**	**4**	**13**	**2**	**4**	**3**	**0**
Baghlia	0	0	1	4	1	1	1	0
Taourga	0	0	1	2	1	1	1	0
Sidi Daoud	0	0	1	2	0	1	1	0
Total Daïra	**0**	**0**	**3**	**8**	**2**	**3**	**3**	**0**
Total Wilaya	**4**	**764**	**36**	**112**	**17**	**52**	**29**	**13**

Source: Direction de la Santé et de la Population de la wilaya de Boumerdes 2016

الملحق رقم 12

التغطية بالبنى التحتية الصحية العمومية و الخاصة في ولاية بومرداس حتى نهاية 2015

Communes	Polycliniques		Salles de Soins		Maternités		Population fin 2015
	Nbre	Taux de couverture	Nbre	Taux de couverture	Nbre	Taux de couverture	
Boumerdès	2	24.272	6	8.091	2	24.272	48.544
Corso	1	24.780	3	8.260	0	0	24.780
Tidjelabine	1	20.982	3	6.994	0	0	20.982
Total Daïra	**4**	**23.577**	**12**	**7.859**	**2**	**47.153**	**94.306**
Bordj Menaiel	1	73.948	6	12.325	1	73.948	73.948
Djinet	1	23.388	5	4.678	1	23.388	23.388
Leghata	2	7.598	4	3.799	0	0	15.196
Zemmouri	1	30.334	5	6.067	1	30.334	30.334
Total Daïra	**5**	**28.573**	**20**	**7.143**	**3**	**47.622**	**142.867**
Boudouaou	3	28.015	3	28.015	1	84.046	84.046
Boudouaou El Bahri	0	0	3	5.669	0	0	17.007
Bouzegza Keddara	1	9.644	3	3.215	0	0	9.644
El Kharrouba	1	12.164	2	6.082	0	0	12.164
Ouled Heddadj	1	37.093	1	37.093	0	0	37.093
Total Daïra	**6**	**26.659**	**12**	**13.330**	**1**	**159.954**	**159.954**
Dellys	1	36.827	6	6.138	1	36.827	36.827
Afir	1	15.826	3	5.275	0	0	15.826
Ben Choud	1	10.855	4	2.714	0	0	10.855
Total Daïra	**3**	**21.169**	**13**	**4.885**	**1**	**63.507**	**63.507**
Isser	2	18.205	4	9.102	1	36.409	36.409
Chabet El Ameur	1	35.873	5	7.175	1	35.873	35.873
Si Mustapha	1	13.884	2	6.942	0	0	13.884
Timezrit	1	11.088	2	5.544	0	0	11.088
Total Daïra	**5**	**19.451**	**13**	**7.481**	**2**	**48.627**	**97.254**
Khemis El Khechna	1	92.782	6	15.464	1	92.782	92.782
Hammedi	1	49.529	6	8.255	0	0	49.529
Larbatache	1	22.387	2	11.194	1	22.387	22.387
Ouled Moussa	1	56.291	1	56.291	1	56.291	56.291
Total Daïra	**4**	**55.247**	**15**	**14.733**	**3**	**73.663**	**220.989**
Naciria	1	23.228	5	4.646	1	23.228	23.228
Ouled Aïssa	1	8.412	1	8.412	0	0	8.412
Total Daïra	**2**	**15.820**	**6**	**5.273**	**1**	**31.640**	**31.640**
Thenia	1	23.307	3	7.769	1	23.307	23.307
Ammal	1	9.310	3	3.103	0	0	9.310
Beni Amrane	1	24.491	7	3.499	1	24.491	24.491
Souk El Had	1	7.003	0	0	0	0	7.003
Total Daïra	**4**	**16.028**	**13**	**4.932**	**2**	**32.056**	**64.111**
Baghlia	1	19.760	4	4.940	1	19.760	19.760
Taourga	1	9.194	2	4.597	1	9.194	9.194
Sidi Daoud	1	18.499	2	9.250	0	0	18.499
Total Daïra	**3**	**15.818**	**8**	**5.932**	**2**	**23.727**	**47.453**
Total Wilaya	**36**	**25.613**	**112**	**8.233**	**17**	**54.240**	**922.081**

Source : Direction de la Santé et de la Population de la wilaya de Boumerdes

الملحق رقم 13

التغطية بالموارد البشرية الصحية في القطاعين العام و الخاص في ولاية بومرداس

Communes	Médecins Généralistes		Médecins Spécialistes		Chirurgiens Dentistes		Pharmaciens	
	Nbre	Taux d'encadrement*	Nbre	Taux d'encadrement*	Nbre	Taux d'encadrement*	Nbre	Taux d'encadrement*
Boumerdès	46	1.055	66	736	33	1.471	20	2.427
Corso	14	1.770	7	0	9	2.753	6	4.130
Tidjelabine	10	2.098	7	2.997	6	3.497	5	4.196
Total Daïra	**70**	**1.347**	**80**	**1.179**	**48**	**1.965**	**31**	**3.042**
Bordj Menaiel	87	850	120	616	24	3.081	24	3.081
Djinet	13	0	0	0	5	4.678	5	4.678
Leghata	12	0	0	0	5	3.039	3	5.065
Zemmouri	23	1.319	2	15.167	10	3.033	8	3.792
Total Daïra	**135**	**1.058**	**122**	**1.171**	**44**	**3.247**	**40**	**3.572**
Boudouaou	49	1.715	60	1.401	34	2.472	20	4.202
Boudouaou El Bahri	5	3.401	0	0	1	0	4	4.252
Bouzegza Keddara	4	2.411	0	0	1	9.644	1	9.644
El Kharrouba	9	1.352	0	0	4	3.041	2	6.082
Ouled Hedadj	16	2.318	5	7.419	7	5.299	9	4.121
Total Daïra	**83**	**1.927**	**65**	**2.461**	**47**	**3.403**	**36**	**4.443**
Dellys	75	491	80	460	22	1.674	14	2.631
Afir	11	1.439	0	0	3	5.275	2	7.913
Ben Choud	13	835	0	0	7	1.551	2	5.428
Total Daïra	**99**	**641**	**80**	**794**	**32**	**1.985**	**18**	**3.528**
Isser	28	1.300	13	2.801	13	2.801	10	3.641
Chabet El Ameur	14	2.562	1	35.873	7	5.125	7	5.125
Si Mustapha	10	1.388	0	0	5	2.777	3	4.628
Timezrit	5	2.218	0	0	3	3.696	2	5.544
Total Daïra	**57**	**1.706**	**14**	**6.947**	**28**	**3.473**	**22**	**4.421**
Khemis El Khechna	47	1.974	25	3.711	18	5.155	20	4.639
Hammedi	20	2.476	5	9.906	12	4.127	11	4.503
Larbatache	12	1.866	1	22.387	6	3.731	3	7.462
Ouled Moussa	20	2.815	18	3.127	17	3.311	13	4.330
Total Daïra	**99**	**2.232**	**49**	**4.510**	**53**	**4.170**	**47**	**4.702**
Naciria	14	1.659	1	0	8	2.904	4	5.807
Ouled Aïssa	5	1.682	0	0	2	4.206	1	8.412
Total Daïra	**19**	1.665	**1**	**0**	**10**	**3.164**	**5**	**6.328**
Thenia	91	256	123	189	11	2.119	10	2.331
Ammal	8	0	0	0	3	3.103	1	9.310
Beni Amrane	14	1.749	4	6.123	8	3.061	5	4.898
Souk El Had	5	1.401	1	7.003	2	3.502	4	1.751
Total Daïra	**118**	**543**	**128**	**501**	**24**	**2.671**	**20**	**3.206**
Baghlia	19	1.040	2	9.880	10	1.976	4	4.940
Taourga	10	919	0	0	2	4.597	2	4.597
Sidi Daoud	13	1.423	2	9.250	7	2.643	3	6.166
Total Daïra	**42**	**1.130**	**4**	**11.863**	**19**	**2.498**	**9**	**5.273**
Total Wilaya	**722**	**1.277**	**543**	**1.698**	**305**	**3.023**	**228**	**4.044**

Source : Direction de la Santé et de la Population de la wilaya de boumerdes

الملحق رقم 14

فتح و تهيئة المسالك الفلاحية و الريفية في إطار سياسة التجديد الريفي

Communes	tronçon traité	Km	
		2010-2015	Dont 2015
Boumerdes	2	5	2
Corso	1	2	2
Tidjelabine	5	13	7,8
Total Daïra	**8**	**20**	**11,8**
Bordj Menaiel	14	54,5	16,3
Djinet	17	63,7	15,2
Leghata	9	29,8	12,5
Zemmouri	8	35,5	8
Total Daïra	**48**	**183,5**	**52**
Boudouaou	3	24	0
Boudouaou El Bahri	/	/	/
Bouzegza Keddara	9	32,1	1,2
El Kharrouba	4	43	6
Ouled Hedadj	/	/	/
Total Daïra	**16**	**99,1**	**7,2**
Dellys	5	13	5,5
Afir	11	19,4	8,1
Ben Choud	1	1	0
Total Daïra	**17**	**33,4**	**13,6**
Isser	6	21	0
Chabet El Ameur	13	58,3	13,3
Si Mustapha	5	16	7
Timezrit	5	21	3,7
Total Daïra	**29**	**116,3**	**24**
Khemis El Khechna	6	28,4	0
Hammedi	/	/	/
Larbatache	/	/	/
Ouled Moussa	8	28	5
Total Daïra	**14**	**56,4**	**5**
Naciria	5	21,5	2,7
Ouled Aïssa	2	4,5	0
Total Daïra	**7**	**26**	**2,7**
Thenia	4	24,5	3
Ammal	11	28	4,5
Beni Amrane	7	31,6	4
Souk El Had	2	8,5	0
Total Daïra	**24**	**92,6**	**11,5**
Baghlia	4	6	0
Taourga	12	32,2	16
Sidi Daoud	7	29,8	7,8
Total Daïra	**23**	**68**	**23,8**
Total Wilaya	**186**	**695,3**	**151,6**

Source: Conservation des Forêts de la wilaya de Boumerdes 2016

الملحق رقم 15

بعض عمليات غرس أشجار الزيتون و الأشجار المثمرة المنجزة في إطار المشاريع الجوارية ببومرداس 2009 – 2014

العملية	البلدية	المنطقة	عدد الأسر المعنية	العملية	البلدية	المنطقة	عدد الاسر المعنية
2 هك أ. زيتون	سوق الحد	قرارشة	10	2هك.أ. زيتون	الأربعطاش	محامدية	4
10هك أ. مثمرة	سوق الحد	قرارشة	2	4هك.أ.زيتون	قدارة	الحدورة	4
6.5 هك زيتون	خروبة	بن نورة	30	15هك.أ.زيتون	قدارة	بن حشلاف	15
10هك. أ. زيتون	تيمزريت	روافع	5	12.هك.زيتون	أعفير	بهاليل	4
10هك. أ زيتون	بني عمران	بوقراي	18	11هك.أ. زيتون	أعفير	أعفير الريفية	\
10 هك. أ. مثمرة	بني عمران	بوقراي	16	10هك.أ. زيتون	برج منايل	تيزي نعلي سليمان	18
10 هك. أ. زيتون	عمال	تيزة	18	10هك.أ.مثمرة	برج منايل	تيزي نعلي سليمان	6
5هك. أ. مثمرة	عمال	تيزة	10	5هك.أ.زيتون	تيمزريت	بوعروس	5
5هك. أ. زيتون	تاورقة	مازر	4	5هك.أ.مثمرة	تيمزريت	بوعروس	6
12هك.أ.مثمرة	تاورقة	مازر	8	20هك.أ.زيتون	شعبة العامر	تاغريمونت	\
10.هك أ.زيتون	جنات	أولاد علي العرجة	10	10هك. أ. مثمرة	شعبة العامر	تاغريمونت	5
10.هك. أ. مثمرة	جنات	أولاد علي العرجة	10	5هك.أ.زيتون	شعبة العامر	بني براهيم	6
10هك.أ.زيتون	لقاطة	كدية لعرايس	10	10هك.أ.مثمرة	شعبة العامر	بني براهيم	11
15هك. أ. مثمرة	جنات	بن والي	20	10هك. أ.مثمرة	بني أعراب	الثنية	8
10هك.أ. زيتون	جنات	بن والي	12	10هك.أ.زيتون	بني أعراب	الثنية	15
10هك.أ. زيتون	يسر	ونوغة	18	5هك.أ. زيتون	بوعيدل	عمال	10
10هك.أ مثمرة	يسر	ونوغة	20	5هك.أ.مثمرة	بوعيدل	عمال	10
15هك.أ. زيتون	شعبة العامر	ماتوسة	10	10هك.أ.زيتون	العزلة	بني عمران	20
10هك.أ. زيتون	سي مصطفى	بوظهر	12	10هك.أ.مثمرة	العزلة	بني عمران	8
10هك.أ. مثمرة	سي مصطفى	بوظهر	5	1هك.أ.زيتون	بوقصيب	الأربعطاش	4
10.هك.أ.زيتون	تيجلابين	سيديحي	4	10.هك.أ.زيتون	بني عمران	توزالين	\
5.هك.أ.زيتون	سيدي داود	سريحة	\	13.هك.أ.زيتون	خ.الخشنة	أولاد سالم	18
16.هك.أ زيتون	سيدي داود	جمعة	10	2هك.أ.مثمرة	خ.الخشنة	أولاد سالم	1

source: direction generale des forets, etat de mise oeuvre des PPDRI a Boumerdes هك: هكتار أ: أشجار

الملحق رقم 16

عمليات الإستفادة من دعم إنشاء الإسطبلات لتربية الحيوانات

في إطار سياسة التجديد الريفي و الفلاحي في ولاية بومرداس

البلدية	المنطقة	عدد الإسطبلات
دلس	أسواف	5
أعفير	البهاليل	4
أعفير	أعفير الريفية	4
تاورقة	جمعة	4
سيدي داود	سريحة	4
سيدي داود	بعازيز	4
تاورقة	مازر	5

source: direction générale des forets, état de mise œuvre des PPDRI a Boumerdes

الملحق رقم 17

عمليات الربط بشبكة الصرف الصحي المندرجة في إطار المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة

في بلديات ولاية بومرداس.

البلدية	المنطقة	عدد الأسر المستفيدة	البلدية	المنطقة	عدد الأسر المستفيدة
بني عمران	بني خليفة	273	قدارة	بوزقزة	24
جنات	بومليح	117	عمال	أولاد بن صالح	38
لقاطة	بن حمودة	815	بني عمران	توزالين	207
تيمزريت	أولاد زيان	133	سوق الحد	قرارشة	308
تاورقة	بوحباشو	200	عمال	بوعيدل	91
أولاد عيسى	ترتارة	72	تيمزريت	مزغيدة	117
سيدي داود	أولاد عبد الله	\	لقاطة	كدية لعرايس	680
الأربعطاش	بوقصيب	342	قدارة	بن حشلاف	80
زموري	حاج أحمد	240	زموري	زعاترة	200
بن شود	شرقية	93	جنات	بومليح	317
سيدي داود	أولاد سي الجلالي	152	شعبة العامر	بني عنطاس	250
برج منايل	الغيشة	494	يسر	جعونة	120
لقاطة	أولاد زيان1	100			

source: direction générale des forets, état de mise œuvre des PPDRI a Boumerdes

الملحق رقم 18

عمليات تربية النحل و المواشي المنجزة في إطار م ج ت ر م خلال الفترة 2009-2014

البلدية	المنطقة	ع. و. تربية النحل	ع.و.تربية الأغنام	ع.و.تربية الأبقار
جنات	أولاد بونوة	3	2	\
جنات	بومليح	8	2	1
سوق الحد	قرارشة	6	4	3
بني عمران	بني خليفة	3	2	3
بني عمران	توزالين	3	2	1
عمال	أولاد بن صالح	1	2	2
لقاطة	بن حمودة	6	4	3
لقاطة	مندورة	2	1	\
سي مصطفى	مشايري	10	4	3
تيمزريت	أولاد زيان	3	3	1
بن شود	مشارف	8	1	\
تاورقة	بني عطار	2	4	2
تاورقة	بوحباشو	3	3	1
أولاد عيسى	ترتارة	10	3	4
سيدي داود	أولاد عبد الله	4	4	2
أعفير	عبادة	2	8	7
قدارة	بوزقزة	14	\	\
تيجلابين	بني فودة، مرابل، بلحسنات	8	6	4
جنات	أولاد علي العرجة	9	2	1
عمال	بوعيدل	5	2	1
تيمزريت	مزغيدة	3	3	2
سوق الحد	قرارشة	\	1	\
قدارة	بن حشلاف	\	4	\
دلس	أسواف	\	7	\
أعفير	البهاليل	\	6 من 8 مبرمجة	\
أعفير	أعفير الريفية	\	5	\
بن شود	بعادشية	\	3	\
تاورقة	جمعة	\	3 من 4 مبرمجة	\
سيدي داود	سريحة	\	3 من 5 مبرمجة	\
الناصرية	أيت سليمان	\	6 من 8 مبرمجة	\
أولاد عيسى	أولاد بوسعادة	\	3	\
تاورقة	مازر	\	3 من 5 مبرمجة	\
تيجلابين	سيدي يحي	\	4 من 6 مبرمجة	\

source: direction générale des forets, état de mise œuvre des PPDRI a Boumerdes

الملحق رقم 19

الطرق التي أعيد تهيئتها في إطار م ج ت ر م المبرمجة لولاية بومرداس ما بين 2009- 2014 (تقييم الإنجاز إلى غاية 2017 بسبب التأخر)

البلدية	المنطقة	المسافة المعاد تهيئتها كلم	البلدية	المنطقة	المسافة المعاد تهيئتها كلم
برج منايل	تيزي نعلي سليمان	0,7	تيجلابين	سيدي يحي	6
شعبة العامر	بني براهيم	0,6	تاورقة	جمعة	3,9
عمال	بوعيدل	1,6	بني عمران	بوقراي	1
عمال	تيزة	1	جنات	بن والي	2,5
الاربعطاش	محامدية	1,1	سي مصطفى	بوظهر	0,6
قدارة	الحدورة	1,7	دلس	أسواف	1,9
أعفير	البهاليل	7,6	تيجلابين	بلحسنات،مرايل، بني فودة	8
جنات	بومليح	0,9	تيمزريت	مزغيدة	3
عمال	أولاد بن صالح	0,6	تيمزريت	أولاد زيان	1
بودواو	سيدي حلو	0,4	تاورقة	بوحباشو	1,2
سوق الحد	قرارشة	1	بني عمران	بني خليفة	1,2
جنات	أولاد علي العرجة	1,5	تاورقة	مازر	7
بغلية	شرابة	6	قدارة	أنسة	1,7
بن شود	شرقية	0,3	سيدي داود	أولاد سي الجيلالي	0,3
دلس	أزرو	0,9	خروبة	بن نورة	0,55
الثنية	تالامعلي	1,5	بغلية	أولاد بن شعبان	0,1
برج منايل	قنانة	0,75	أولاد عيسى	أولاد لاربعا	0,8
لقاطة	بن طارزي	1,04			

source: direction générale des forets, état de mise œuvre des PPDRI a Boumerdes

الملحق رقم 20

عمليات تزويد المناطق الريفية بالإنارة العمومية في إطار م ج ت ر م في ولاية بومرداس 2009-2014

البلدية	المنطقة	عدد الأسر المستفيدة	البلدية	المنطقة	عدد الأسر المستفيدة
سوق الحد	بالول	185	لقاطة	مندورة	602
تاورقة	أولاد هلال	90	سوق الحد	قرارشة	308
لقاطة	بن حمودة	815	تيمزريت	مزغيدة	166
تيمزريت	أولاد زيان	100	بودواو	سيدي حلو	500
تاورقة	بوحباشو	395	خروبة	بن نورة	80
قدارة	بوزقزة	55	جنات	أولاد علي العرجة	250

source: direction générale des forets, état de mise œuvre des PPDRI a Boumerdes

دليل المقابلات

مقابلة مع مفتشة عامة بوزارة الفلاحة و التنمية الريفية و مستشارة سابقا بها يومي 15 ماي و 22 ماي 2017 بمقر الوزارة.

- إنطلقت الدولة منذ سنوات في تنفيذ سياسة جديدة للتنمية الريفية، فهل من تقييم أولي لها؟
- رغم إطلاق الدولة لمشروع السكن الريفي إلا أن هذا المشكل لا يزال عالقا، فما هي الأسباب؟
- ما هي العوامل التي حالت دون بلوغ السياسة الجديدة أهدافها؟
- كيف عالجتم مشكلة ضعف التنسيق مع القطاعات الأخرى و عدم إندماجها في مسار التنمية الريفية؟
- لماذا لم يتحقق قانون الريف الجزائري رغم المبادرة به سنة 2006؟
- كيف تقيمون مشاركة الجمعيات في تحقيق التنمية الريفية؟ و كيف تقيمون مشاركة المرأة الريفية و الشباب عامة؟
- ما الجدوى من المسعى التشاركي في السياسة الجديدة ما دام الوالي هو مركز القرار في إقرار المشاريع الجوارية؟
- بالنسبة للتنمية الفلاحية، نلاحظ أنه رغم الدعم المقدم لكن الجزائر لا تزال تعتمد على الإستيراد، فلماذا كانت النتائج دون المستوى المرجو؟
- هل تصلكم الكثير من الشكاوى المتعلقة بتدني مستوى التنمية الريفية من المواطنين؟
- في رأيكم ، لماذا ظهرت الكثير من الإحتجاجات في المناطق الريفية للمطالبة بالتنمية رغم تطبيق سياسة جديدة بها؟

مقابلة مع المكلف بالمتابعة الإقتصادية لمشروع التشغيل الريفي الثاني على مستوى خلية التنسيق والمتابعة بالمديرية العامة للغابات يوم 24 ماي 2017 بمقر المديرية؟

- أولا، ما هو مشروع التشغيل الريفي الثاني؟ و ما هي أهدافه؟ و كيف تم التحضير له؟
- لماذا تأخر إطلاق مشروع التشغيل الريفي الثاني إلى غاية سنة 2006؟ و لماذا حدث تأخر في الإنجاز؟
- ما هي النشاطات التي تم إستحداثها في إطار هذا المشروع؟
- هل من تقييم أولي لمشروع التشغيل الريفي الثاني؟
- ما هي أسباب عدم بلوغ المشروع الأهداف المسطرة له؟

مقابلة مع المكلف بضبط المقاييس بمديرية التخطيط بالمديرية العامة للغابات يوم 07-06-2017 بمكتب ضبط المقاييس بالمديرية:

- كيف تقيمون حصيلة إنجاز المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة في الجزائر؟
- كيف تعاملتم مع المشاكل التي ذكرتموها (غياب التنسيق القطاعي؟ المركزية الشديدة و الطابع التنازلي للمشاريع، تكليف مديرية الغابات بالتنمية الريفية، إقناع المواطن بالمشاركة، التمويل و ثقل الإجراءات....)؟
- لماذا تعثر صندوق دعم المربين و صغار المزارعين للفترة 2010-2012؟ و ما هي أسباب محدودية دوره بعد هذه الفترة؟
- ما مصير المشاريع الجوارية التي إعترضتها الأزمة المالية لسنة 2014؟
- ما هي معالم الإستراتيجية المستقبلية للتنمية الريفية في الجزائر؟

مقابلة مع رئيس مصلحة السكن الريفي و تأهيل الإطار المبني بمديرية السكن لولاية تيبازة يوم 18 جوان 2017 بمقر مديرية السكن بولاية تيبازة:

- ما مدى درجة التقدم في برنامج السكن الريفي في ولايتكم؟
- ما هي العوامل التي تعيق إستفادة السكان في ولايتكم من السكن الريفي؟
- كيف تعاملتم مع مشكلة تصنيف المناطق إلى ريفية و حضرية؟
- رغم إستفادة 18.707 أسرة من السكن الريفي خلال الفترة 2002- جوان 2017 إلا أن الإحتجاجات لا تزال قائمة حول السكن الريفي، فما سبب ذلك؟
- ما هي النتائج الإيجابية التي سمح برنامج السكن الريفي بتحقيقها في ولايتكم؟
- هل سجلتم عمليات تحايل للإستفادة من مبالغ دعم السكن الريفي و تحويلها إلى أغراض أخرى؟

مقابلة مع رئيس مكتب توسيع الثروات بمحافظة الغابات لولاية تيبازة يوم 18 جوان 2017 بمقر المحافظة؟

- كيف تقيمون المشاريع الجوارية في ولايتكم؟
- إذا كان الزائر لولايتكم لا يجد أثرا لكثير من هذه المشاريع كما تفضلتم؟ فما سبب ذلك؟
- لماذا لم يتزامن إطلاق المشاريع الجوارية في تيبازة بإستراتيجية إعلامية لتعريف المواطنين بالسياسة الجديدة كما ذكرتم؟
- لماذا تعثرت مشاريع تربية الحيوانات في ولايتكم؟

- لماذا لم يشارك المواطنون في المشاريع الجوارية بشكل كاف؟ و لماذا لم تندمج الجمعيات في مسار هذه المشاريع؟ و ما نصيب النساء الريفيات من هذه المشاريع؟
- هل سمحت المشاريع المحققة و لو نسبيا بحل مشكلة البطالة في الريف؟
- ما هي آثار أزمة إنهيار أسعار النفط على تنفيذ المشاريع الجوارية؟

مقابلة مع رئيس خلية الإصغاء و إستقبال المواطنين التابعة لديوان والي ولاية بومرداس يوم 21 جوان 2017 بمقر الخلية الكائن بمقر الولاية؟

- متى تم إنشاء خلية الإصغاء و الإستقبال بولاية بومرداس؟ و لماذا ؟
- ماهي وظيفة خلية الإصغاء و الإستقبال؟ و هل تكتفي بالإصغاء أم أنها تتدخل لحل القضايا المطروحة على مستواها لدى القطاعات المعنية بالقضايا المطروحة؟ و كيف يتم حل هذه القضايا إذا كانت تقوم بهذه الوظيفة؟
- ما هو نوع المشاكل المطروحة غالبا من طرف المواطنين على مستوى خلية الإصغاء؟ هل هي مشاكل إدارية (البيروقراطية ، التعسف الإداري..)، إجتماعية(السكن و البطالة..)، إقتصادية (صعوبة الإستثمار أو الحصول على قرض..)، و مشاكل متعلقة بالبيئة (تأثير المحاجر على السكان و المزارع، الحرائق ...) أو كل أنواع المشاكل السابقة؟ أو مشاكل أخرى؟
- هل يتبع المواطنون نظاما تراتبيا في طرح إنشغالاتهم (البلدية ثم الدائرة ثم الولاية...)؟
- ما هي مصادر الشكاوى و المطالب، الجمعيات أم مواطنين منفردين؟
- أي السكان الأكثر تقربا و طرحا لقضاياهم على مستوى خلية الإصغاء؟ سكان المناطق الحضرية أو سكان المناطق الريفية؟
- ما هي الطرق البديلة التي يلجأ إليها المواطنون لطرح إنشغالاتهم بالموازاة مع طرحها على مستوى خليتكم؟
- رغم إنشاء ولايتكم لخلية الإصغاء للمواطنين إلا أن الإحتجاجات لا تزال تميز شوارع الولاية، فما سبب ذلك؟

الأسئلة الموجهة للمواطنين خلال الزيارات الميدانية التي قامت بها الباحثة إلى ولاية بومرداس خلال شهر جانفي 2016، مارس، جوان و جويلية 2017:

- هل كنتم تنتظرون أو تتوقعون إنجازات تنموية كثيرة تسمح بتحسين وضعكم إلى حد كبير؟
- ماهي أسباب إنتظاركم للكثير من الإنجازات التنموية من الدولة؟
- هل سبق و أن بادرتم بمشاريع خاصة بكم بهدف تحسين وضعكم؟
- إذا كان لا ؟ ما هي أسباب عدم مبادرتكم بمشاريع إقتصادية تسمح لكم بخلق مناصب عمل لأنفسكم وتسمح بتنمية بلديتكم؟
- ما هي البدائل التي يلجأ إليها سكان الولاية الذين يعانون من ضيق الفرص الإقتصادية؟
- ما هي المشاكل التنموية التي تعانون منها؟
- كيف تتصلون مع السلطات المحلية و تبلغون الجهات المعنية إنشغالاتكم؟ و هل تتبعون نظام تراتبي في هذا المجال؟
- لماذا يلجأ المواطنون إلى الإحتجاج لإيصال إنشغالاتهم إلى السلطات المحلية رغم وجود قنوات إتصال مفتوحة مع الجهات الرسمية؟

الأسئلة المطروحة على سكان وافدين للإقامة في ولاية بومرداس:

- ماهي العوامل التي جذبتكم للإقامة في ولاية بومرداس؟

قائمة

المراجع

قائمة المصادر و المراجع

قائمة المصادر و المراجع باللغة العربية:

- **المصادر**

i. **القوانين:**

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **القانون رقم 08-16 المؤرخ في 8 شعبان 1429 الموافق لـ 3 أوت 2008 والمتضمن التوجيه الفلاحي**، الجريدة الرسمية، العدد 46، 10 أوت 2008.
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **القانون رقم 10-02 المؤرخ في 20 يونيو 2010 و المتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم**، الجريدة الرسمية، عدد 61، 21 أكتوبر 2010.
3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **القانون 10-03 المؤرخ في 18 أوت 2010 الموافق لـ 8 رمضان 1431 المحدد لشروط و كيفيات منح الإمتياز**، الجريدة الرسمية، عدد 46.
4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **المرسوم التنفيذي رقم 10-235 المؤرخ في 26 شوال 1431 الموافق لـ 5 أكتوبر 2010 المحدد لمستويات المساعدة المباشرة الممنوحة من الدولة لإقتناء سكن جماعي أو بناء سكن ريفي و مستويات دخل طالبي هذه السكنات وكيفيات منح هذه المساعدة**، الجريدة الرسمية، العدد 58، 7 أكتوبر 2010.
5. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 6 رمضان 1430 الموافق لـ 27 أوت 2009 المحدد لقائمة المعدات الفلاحية المنتجة في الجزائر و المقتناة في إطار القرض الإيجاري والتي يعفى إيجارها من الرسم على القيمة المضافة**، الجريدة الرسمية، عدد 59، 14 أكتوبر 2009.
6. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 13 سبتمبر 2008 المحدد لكيفيات تطبيق المرسوم التنفيذي رقم 94-308 المؤرخ في 4 أكتوبر 1994 المحدد لقواعد تدخل الصندوق الوطني للسكن في مجال الدعم المالي للأسر**، الجريدة الرسمية، العدد 57، 5 أكتوبر 2008.
7. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **المقرر رقم 306 المؤرخ في 14 جويلية 2003 و المعدل بمقتضى المقرر رقم 2080 المؤرخ في 21 ديسمبر 2008 و المحدد لسقف الدعم للأسر الريفية.**
8. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **القرار المؤرخ في 10 شعبان 1434 الموافق لـ 19 يونيو 2013 المحدد لكيفيات الحصول على المساعدة المباشرة الممنوحة من الدولة لبناء السكن الريفي**، الجريدة الرسمية، العدد 32.
9. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الفلاحة و التنمية الريفية و الصيد البحري، **رسالة توجيه موضوعها أهمية الحركة التعاونية في تنفيذ البرامج الإستراتيجية للتنمية الفلاحية و الريفية و الصيد البحري**، الجزائر، 24-01-2016.

ii. التقارير و الوثائق الرسمية:

أولا: التقارير الدولية:

10. الأمم المتحدة، اللجنة الإقتصادية لإفريقيا، **الأمن الغذائي في شمال إفريقيا تحليل الحالة وإستجابات الدول لعدم إستقرار الأسواق الزراعية**، 2012.

11. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية 2014، المضي في التقدم: بناء المنعة لدرء المخاطر**.

12. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير تحديات التنمية في الدول العربية 2011: نحو دولة تنموية في الدول العربية**، 2011.

13. برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، **حالة المدن الحضرية: تحديات التحول الحضري 2012-2013**، 2012.

14. البنك الدولي، **الزراعة من أجل التنمية**، تقرير عن التنمية في العالم، واشنطن، 2008.

15. الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، **تمكين السكان الريفيين الفقراء من التغلب على الفقر**، تقرير حول حالة الفقر الريفي في الشرق الأدنى وشمال إفريقيا، 2007.

16. الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، **الجزائر: سوء المعيشة**، التقرير الدوري عن حالة الحقوق الإقتصادية و الإجتماعية والثقافية، باريس، 2010.

17. اللجنة الإقتصادية و الإجتماعية لغربي آسيا إسكوا، **الأهداف الإنمائية في زمن التحول: نحو تنمية تضمينية شاملة**، تقرير عن الأهداف الإنمائية للألفية في البلدان العربية، 2011.

18. اللجنة الإقتصادية و الإجتماعية لغربي آسيا، **الطبقة الوسطى في البلدان العربية: قياسها ودورها في التغيير**، 2014.

19. منظمة الأمم المتحدة للأغذية و الزراعة، **تقرير حالة أسواق السلع الزراعية 2015-2016.**

20. منظمة الأمم المتحدة للأمومة و الطفولة يونيسف، **كلنا في المدرسة: الشرق الأوسط و شمال إفريقيا المبادرة للأطفال خارج المدرسة**، التقرير القطري حول الأطفال خارج المدرسة، أكتوبر 2014.

21. منظمة الأمم المتحدة للتربية و العلوم و الثقافة، **عدم المساواة تقوض فرص التعليم لملايين الأطفال**، دون ذكر السنة.

22. منظمة الأمم المتحدة للتغذية و الزراعة، **تقرير حول الطاقة الحيوية و الأمن الغذائي**، روما، بدون ذكر السنة.

23. منظمة الأمم المتحدة للتغذية و الزراعة، **حالة إنعدام الأمن الغذائي في العالم: الأمن الغذائي بأبعاده المتعددة**، 2013.

24. منظمة الأمم المتحدة للتغذية و الزراعة، **نص إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي**، 13-17 نوفمبر 1996.

25. المنظمة العالمية للعمل، **تقرير حول تعزيز العمالة الريفية للحد من الفقر**، مؤتمر العمل الدولي، الدورة 97، 2008.

26. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية**، المجلد 33، الخرطوم، 2013.

ثانيا : التقارير الوطنية:

27. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، اللجنة الوطنية الإستشارية لترقية حقوق الإنسان و حمايتها، **تقرير حالة حقوق الإنسان في الجزائر لسنة 2009**.

28. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، اللجنة الوطنية الإستشارية لترقية حقوق الإنسان، **تقرير حالة حقوق الإنسان في الجزائر لسنة 2010**.

29. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، اللجنة الوطنية الإستشارية لترقية حقوق الإنسان و حمايتها، **تقرير حالة حقوق الإنسان في الجزائر لسنة 2011**.

30. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، اللجنة الوطنية الإستشارية لترقية حقوق الإنسان، **تقرير حالة حقوق الإنسان في الجزائر لسنة 2012**.

31. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، اللجنة الوطنية الإستشارية لترقية حقوق الإنسان و حمايتها، **تقرير حالة حقوق الإنسان في الجزائر لسنة 2013**.

32. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **مخطط التنمية الخماسي 2010-2014**، بيان إجتماع مجلس الوزراء، 24 ماي 2010.

33. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، **التعليم العالي في الجزائر**، 2016.

34. سلطة الضبط للبريد و المواصلات السلكية و اللاسلكية، **مرصد سوق الهاتفية النقالة في الجزائر**، 2015.

35. المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي، **تقرير حول الوضعية الإقتصادية و الإجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من 2001**، الجزائر.

36. وزارة التضامن الوطني، الإتحاد الأوربي، **مشروع دعم الجمعيات الجزائرية للتنمية ONG2 قائمة الجمعيات**، دذس.

37. وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، **مقترحات وزارة الفلاحة و التنمية الريفية لتفعيل الإنتاج الفلاحي عن طريق التشبيب وإستحداث مناصب شغل**، 27 فيفري 2011.

iii. **الخطابات:**

38. عبد العزيز بوتفليقة، **الكلمة الإفتتاحية للندوة الوطنية حول التجديد الفلاحي و الريفي**، بسكرة، 28 فيفري 2009.

• قائمة المراجع

i. قائمة الكتب:

39. أبو الحسن إبراهيم أبو زيد، **التنمية الإجتماعية و حقوق الإنسان**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2009.

40. أبو النصر مدحت محمود، **التخطيط للمستقبل في المنظمات الذكية**، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، 2009.

41. أسامة عبد الرحمان، **البيروقراطية النفطية و معضلة التنمية**، عالم المعرفة، الكويت، 1982.

42. براون كريس، **فهم العلاقات الدولية**، تر: مركز الخليج للأبحاث و الدراسات، الإمارات، 2004.

43. بن أشنهو عبد اللطيف، **تكون التخلف في الجزائر**، الشركة الجزائرية للنشر و التوزيع، الجزائر، 1979.

44. بن خليف عبد الوهاب، **الوجيز في تاريخ الجزائر من 1830 إلى 8 ماي 1945**، ط2، دار بني مزغنة، الجزائر، 2006.

45. بي. سي سميث، **كيف نفهم سياسات العالم الثالث نظريات التغيير السياسي و التنمية**، تر: خليل كلفت، ط1، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2011.

46. تشوسودوفسكي ميشال، **عولمة الفقر**، تر:محمد مستجير مصطفى، دذط، الهيئة المصرية للكتاب، مصر، 2012.

47. التميمي رعد سامي عبد الرزاق، **العولمة و التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي**، ط1، دار دجلة، عمان، 2008.

48. تيللي تشارلز، **الحركات الإجتماعية 1768– 2004**، تر: ربيع وهبه، ط1، المجلس الأعلى للثقافة، مصر، 2005.

49. الجابري محمد عابد، **فهم القرآن الحكيم**، القسم الأول، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008.

50. جامع محمد نبيل، **علم الإجتماع الريفي و التنمية الريفية**، دار الجامعة للنشر، الإسكندرية، 2011.

51. جامع محمد نبيل، **مفهوم التنمية الريفية**، دذط، دار الجامعة، الإسكندرية، 2011.

52. جبران مسعود، **رائد الطلاب المصور**، ط2، دار العلم للملايين، بيروت، مارس 2008.

53. حسن عبد الرزاق منصور، **الحضارة الحديثة و العلاقات الإنسانية في مجتمع الريف**، ط2، دار فضاءات للنشر والتوزيع والطباعة، مصر، 2006.

54. حمدي علي أحمد، **المجتمعات الجديدة بين سياسة الإنتشار الحضري و التنمية المتوازنة**، ط1، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2009.

55. الحوات علي، **علم الإجتماع الريفي: أسس و مفاهيم**، د ذط، منشورات ألقا، مالطا، 1996.

56. دخيل محمد حسن، **إشكاليات التنمية الإقتصادية المتوازنة: دراسة مقارنة**، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2009.

57. الدقس محمد عبد المولى، **التغيير الإجتماعي بين النظرية و التطبيق**، ط3، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 2014.

58. السعدي عبد الرحمان، **تيسير الكريم الرحمان في تفسير كلام المنان**، ط1، دار إبن حزم، بيروت، 2004.

59. سعود الطاهر، **التخلف و التنمية في فكر مالك بن نبي**، ط1، دار الهادي، بيروت، 2006.

60. سعيدان علي، **دروس في الإقتصاد السياسي**، دذدن، الجزائر، 2006.

61. سلاطنية بلقاسم، حميدي سامية، **العنف و الفقر في المجتمع الجزائري**، دذط، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2008.

62. سمير محمد عبد الوهاب، **الحكم المحلي و التنمية المحلية**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2008.

63. الشرفات علي جدوع، **التنمية الإقتصادية في العالم العربي**، ط1، دار جليس الزمان، الأردن، 2010.

64. الشنقيطي محمد المختار، الربيعة محمد بن عبد الله، العيص زيد بن عمر وآخرون، **المختصر في التفسير**، مكتبة روائع المملكة، السعودية، دذس.

65. الشويخات أحمد و مجموعة من الباحثين، **الموسوعة العربية العالمية**، ط3، أعمال الموسوعة للنشر، 2004.

66. الصقور صالح خليل، **الهجرة الداخلية :الضخ الريفي و التضخم الحضري**، ط1، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2013.

67. الطايع محمد سالمان، **الفقر و أساليب قياسه و طرق التغلب عليه**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2008.

68. عبد العزيز عبد الله الجلال، **تربية اليسر و تخلف التنمية**، المجلس الوطني للثقافة و الفنون والآداب، الكويت، 1985.

69. عبد القادر خليل، **البلدية في مواجهة تحدي التسيير و الهندسة الإقليمية**، دار القصبة، الجزائر، 2011.

70. العبد عاطف عدلي، العبد نهى عاطف، **الإعلام التنموي و التغير الإجتماعي**، دار الفكر العربي، دذم ن، 2008.

71. عليان إبراهيم خليل، **السلم الأهلي و التوزيع العادل للدخل**، دروس لجامعة القدس المفتوحة، فلسطين، 2012.

72. عمار علي حسن، صنيتان محمد، محمد شمس وآخرون، **التحركات الإحتجاجية الشبابية في الوطن العربي: الآثار والآفاق**، ط1، مركز صناعة الفكر للدراسات و الأبحاث، بيروت، 2012.

73. غربي فوزية، **الزراعة العربية و تحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010.

74. غير تيد روبرت، **لماذا يتمرد البشر؟**، تر: مركز الخليج للابحاث، ط1، الإمارات العربية المتحدة، 2004.

75. فاروق عبد الرحمن مراد، **التنمية الشاملة و علاقتها بالأمن**، دذط، دار النشر الخاصة بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1994.

76. فاعور علي، **آفاق التحضر العربي**، دذط، دار النهضة العربية، لبنان، 2004.

77. الفرا محمد علي، **مشكلة إنتاج الغذاء في الوطن العربي**، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، الكويت، دذس ن.

78. قادري محمد الطاهر، **التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية و التطبيق**، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر و التوزيع، لبنان، 2013.

79. لبصير عبد المجيد، **موسوعة علم الإجتماع**، دار الهدى، الجزائر، 2010.

80. لوموان فرانسواز، **الإقتصاد الصيني**، تر: صباح ممدوح كدعان، دذط، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2010.

81. محمد عبد الفتاح محمد، أحمد مصطفى خاطر، **الإتجاهات المعاصرة في تنمية المجتمعات المحلية**، دذط، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2010.

82. مورلابييه فرنسيس، كولينز جوزيف، **صناعة الجوع**، تر: أحمد حسان، عالم المعرفة، الكويت، 1983.

83. الموسوي ضياء مجيد، **الحداثة و الهيمنة الإقتصادية و معوقات التنمية**، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009.

84. النجفي سالم توفيق، **الأمن الغذائي العربي: مقاربات في صناعة الجوع**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009.

85. هيلز جون، جوليان لوغران، بيشاو دافيد، **الإستبعاد الإجتماعي**، تر: محمد الجوهري، المجلس الوطني للثقافة و الفنون، الكويت، 2007.

86. وهبة ربيع، العجاتي محمد، أشتي فارس و آخرون، **الحركات الإحتجاجية في الوطن العربي:الأردن، سورية، البحرين، المغرب، الجزائر، مصر، لبنان**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011.

ii. **الدوريات و الصحف:**

أولا: الدوريات

87. إبراهيم أحمد سعيد، أهمية الإستثمارات في الأمن الغذائي العربي، **مجلة جامعة دمشق**، ع3، 2011.

88. أبو قرين عنتر عبد العالي، التكنولوجيا الملائمة و دورها في التنمية الريفية في مصر، **المجلة العلمية**،ع2، ديسمبر1998.

89. إيفانز أليكس، يواخيم فون براون و آخرون، أزمة الغذاء العالمية، **دراسات عالمية**، مركز الإمارات، عدد8، 2009.

90. باراهاس أدولفو، رالف شامي، في مسألة التمويل، **مجلة التمويل و التنمية**، العدد 50، مارس 2013.

91. براكاش لوغاني، سبع سنوات عجاف، **مجلة التمويل و التنمية**، العدد الخاص بمارس 2015.

92. البريشي إسماعيل محمد، المظاهرات السلمية بين المشروعية و الإبتداع: دراسة مقارنة، **دراسات علوم الشريعة والقانون**، المجلد 41، العدد 1، 2014.

93. بسعود عمر، الفلاحة في الجزائر من الثورات الزراعية إلى الإصلاحات الليبرالية 1962-2003، تر: عبد القادر شرشار، **مجلة إنسانيات**، ع22، 2003.

94. بكدي فاطمة، التنمية الزراعية و الريفية المستدامة و دورها في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، **مجلة أبحاث إقتصادية و إدارية**، ع 13، جوان 2013.

95. بلخير آسيا، الوطن العربي و مواجهة الفقر: من الإرث الإستعماري إلى تحديات العولمة الإقتصادية، **المستقبل العربي**،عدد 439، سبتمبر 2015.

96. بلقلة إبراهيم، تطورات أسعار النفط و إنعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة 2000-2009، **مجلة الباحث**، ع 12، 2013.

97. بن عمر حافظ، البعد الإجتماعي في التنمية المستدامة بتونس: العمل، البطالة، و الفقر كمؤشرات قياس، **المستقبل العربي**، عدد 442، ديسمبر 2015.

98. بوسعدة سعيدة، مستوي عادل، مساهمة القطاع الفلاحي في التنمية المحلية في الجزائر ولاية معسكر نموذجا، **مجلة المؤسسة**، ع 4، 2015.

99. الحوراني محمد عبد الكريم، الإستبعاد الإجتماعي و الثورات الشعبية، محاولة للفهم في ضوء نموذج معدل لنظرية الحرمان النسبي، **المجلة الأردنية للعلوم الإجتماعية**، المجلد 5، ع2، 2012.

100. خالد صالح عباس، مفهوم التنمية و إرتباطه بحقوق الإنسان بين الإثراء الفكري و التحديات، **مجلة جامعة بابل**، مجلد21، ع2، 2013.

101. خالد عبد السلام، عوامل الإنحراف الإجتماعي لدى الشباب الجزائري و إستراتيجيات التكفل و العلاج، **مجلة دراسات نفسية و تربوية**، ع 13، ديسمبر 2014.

102. خالد عبد القادر، ماهي السياسات الهيكلية، **مجلة التمويل و التنمية**، عدد 50، مارس 2013.

103. خان أحلام، زاوي صورية، السياحة البيئية و أثرها على التنمية في المناطق الريفية، **مجلة أبحاث إقتصادية و إدارية**، ع7، جوان 2010.

104. داود خير الله، أهم أسباب التخلف و التفكك الإجتماعي و الهزائم العربية، **المستقبل العربي**، عدد 439، سبتمبر 2015.

105. دريدي منيرة، حروش سلمى، أهمية ترقية السياحة الريفية في تحقيق التنمية الريفية في الجزائر، **مجلة أبحاث و دراسات التنمية**، ع6، جوان 2017.

106. دريدي منيرة، حروش سلمى، تأثير الجريمة البيئية على تحقيق التنمية: الجزائر نموذجا، **المجلة الجزائرية للحقوق و العلوم السياسية**، ع2، ديسمبر 2016.

107. دون ذكر الكاتب، من ملامح الصعود الإقتصادي الصيني، **السياسة الدولية**، عدد 173، يوليو 2008.

108. زبيري رابح، حدود و فعالية دعم الدولة في السياسة الزراعية الجزائرية، **مجلة العلوم الإنسانية**، فيفري 2004.

109. زوزو رشيد، الريف و الحضر في الجزائر و المعادلة الصعبة، **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد27\28، نوفمبر2012.

110. الزيبق نيفين رياض، سياسات التخطيط الحضري المستدام و دورها في تحقيق المساواة المكانية: دراسة حالة مدينة دمشق، **مجلة جامعة تشرين للبحوث و الدراسات العلمية**، المجلد 36، العدد 6، 2014.

111. الشبعان أحمد بن محمد، معوقات التنمية الريفية و أثرها في ضعف مشاركة المجتمع المحلي، **مجلة العلوم العربية والإنسانية**، مجلد6، عدد2، دذس.

112. عرفة خديجة محمد، بين النمو و التنمية: الأبعاد الإجتماعية للصعود الصيني، **السياسة الدولية**، العدد 173، يوليو 2008.

113. علواش وردة، دراسة قياسية لأثر الإصلاحات الإقتصادية على البطالة في الجزائر، **الأكاديمية للدراسات الإجتماعية و الإنسانية**، عدد12، جوان 2014.

114. غريبي أحمد، أبعاد التنمية المحلية و تحدياتها في الجزائر، **مجلة البحوث و الدراسات العلمية**، ع4، أكتوبر 2010.

115. قودقورين حاج، ظاهرة الفقر في الجزائر و آثارها على النسيج الإجتماعي في ظل الطفرة المالية: البطالة والتضخم، **الأكاديمية للدراسات الإجتماعية و الإنسانية ،** عدد12، جوان 2014.

116. لوكريك آن، توسع المناطق الحضرية أو العيش في خطر، **مجلة الإنساني**، العدد 49، صيف 2010.

117. مأمون أحمد محمد النور، التنمية الريفية، **مجلة الأمن و الحياة**، ع365، شوال 1433.

118. مبروكي الطاهر، الأمن الغذائي في المغرب العربي، **مجلة الباحث**، عدد 9، 2011.

119. مجاهدي مصطفى، الشباب الجزائري و التعبئة السياسية عبر فضاءات الحوار الإفتراضي في ظل موجة الإحتجاجات، **مجلة إنسانيات**، ع 55-56، جوان 2012.

120. مدحت أيوب، الإقتصاد الصيني و مخاطر التحول عن الزراعة، **السياسة الدولية**، عدد 173، يوليو 2008.

121. مراد ناصر، التنمية المستدامة و تحدياتها في الجزائر، **مجلة التواصل**، العدد 26، 2010.

122. نحاس شريل، إقتصاد السوق الإجتماعي نموذجا للبنان، **مجلة إقتصاد و مجتمع**، عدد 6، يونيو 2009.

123. نصر عارف، في مفاهيم التنمية و مصطلحاتها، **مجلة ديوان العرب**، عدد جوان 2008.

124. النيباد: الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا، **مجلة إفريقيا قارتنا**، العدد 4، أفريل 2014.

125. هاشمي الطيب، أثر سياسة التنمية الريفية على التعليم في المناطق الريفية حالة الجزائر، **مجلة المستنصرية للدراسات العربية و العالمية**، العدد 48، دذس ن.

126. هرمز نور الدين، باسل سلامة، التجربة الألمانية في إقتصاد السوق الإجتماعي الأسس و المبادئ النظرية، **مجلة جامعة تشرين للبحوث و الدراسات العلمية**، المجلد 33، العدد 4، 2011.

127. هويدي عبد الجليل، العلاقة التفاعلية بين السياحة البيئية و التنمية المستدامة، **مجلة الدراسات و البحوث الإجتماعية**، ع9، ديسمبر 2014.

128. وارث محمد، الفساد و أثره على الفقر: إشارة إلى حالة الجزائر، **مجلة دفاتر السياسة و القانون**، ع 8، جانفي 2013.

ثانيا: الصحف

129. هادية الشاهد المسيلي، تونس تحتل المرتبة الثالثة مغاربيا: غلاء الأسعار يشعل الإحتجاجات: فأين الحكومة؟، **الشروق**، 21 جانفي 2017.

130. س. قميري، قرويو أولاد الحاج و الدقافلة يغلقون الطريق الوطني رقم8، **يومية الخبر**، عدد 8402.

131. تصريح رئيس اللجنة الوطنية الإستشارية لترقية حقوق الإنسان و حمايتها فاروق قسنطيني لصحيفة الخبر ليوم 19 جويلية 2017 حول تفسير نسبة 16% من تجاوب السلطات مع عرائض اللجنة، عدد 8573.

132. تصريح مدير الديوان الوطني لمحو الأمية و تعليم الكبار السيد كمال خربوش في حصة "ضيف الصباح" للإذاعة الوطنية يوم 7 جانفي2017 على الساعة 9:18

133. نشرة الأخبار المحلية لقناة دزاير نيوز يوم 12 أوت 2017 على الساعة 17:30.

134. نشرة الأخبار لقناة دزاير نيوز يوم 16 حويلية 2017 على الساعة الثامنة مساءا.

iii. الملتقيات و الندوات العلمية :

135. بخاري عبلة عبد الحميد، **التنمية و التخطيط الإقتصادي: نظريات النمو و التنمية الإقتصادية**، ورقة بحثية مقدمة لجامعة الملك سعود، السعودية، 2009.

136. براق محمد، غربي حمزة، **التوجهات الرئيسية لإستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة العربية للعقدين من 2005 إلى 2025**، مداخلة بالملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات، جامعة ورقلة، 22 و 23 نوفمبر 2011.

137. بن مصباح حدة، **المرأة و الأمن الغذائي في الجزائر**، اللقاء القومي حول المرأة و الأمن الغذائي، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، بيروت، 7-9 أكتوبر 2012.

138. بوفليح نبيل، **دور سياسة الإنعاش الإقتصادي في دعم نمو القطاع الفلاحي في الجزائر**، الملتقى الدولي التاسع حول إستدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات و التحديات الإقتصادية الدولية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 23-24 نوفمبر 2014.

139. جليط عبد النور، كبيش هشام، **المقاربات الإقليمية للإقلال من الفقر الريفي**، الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، جامعة الجزائر 3، 8 -9 ديسمبر 2014.

140. حفناوي آمال، **مشاريع الجزائر الإستثمارية في القطاع الفلاحي ضمن برامج النمو و الإنعاش الإقتصاديين**، المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الإستثمارات العامة و إنعكاساتها على التشغيل و الإستثمار و النمو الإقتصادي خلال الفترة 2001-2014، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية، جامعة سطيف 1، 11-12 مارس 2012.

141. رزقي ليندة، **ترشيد إستغلال العقار الفلاحي و دوره في سد الفجوة الغذائية و تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر من خلال البرامج التنموية 2001-2014**، الملتقى الدولي التاسع حول إستدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات و التحديات الإقتصاية الدولية، جامعة الشلف، 23-24 نوفمبر 2014.

142. زلاسي رياض، مسعودي زكريا، حميداتو صالح، **دور آليات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تفعيل سياسة التشغيل في الجزائر مع الإشارة لحالة صندوق الزكاة بالجزائر**، الملتقى الوطني حول

إستراتيجيات التنظيم و مرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 18-19 أفريل 2012.

143. الزهراني سعود بن الحسين، **التخطيط الإستراتيجي لتنمية ريفية مستدامة،** ورقة عمل مقدمة لندوة التنمية الريفية المنظمة من طرف برنامج المدن الصحية بمحافظة المندق، السعودية، 10-12 أوت 2009.

144. شبكة تحصيل المعرفة في المناطق الريفية الموصولة قرية نت، **نقل التكنولوجيا:عوائق التسويق والسبل المنتهجة من أجل تنمية ريفية مستديمة**، تقرير وقائع الورشة الثالثة، القاهرة، 28-31 أكتوبر 2007.

145. صديق الطيب منير، **المفاهيم الأمنية في مجال الأمن الغذائي**، الندوة العلمية حول قيم الحماية المدنية في المناهج التعليمية الأمنية، الرياض، 25-27 فيفري 2008.

146. عماري زهير، **القطاع الفلاحي في الجزائر بين الإمكانات المتاحة و إشكالية تحقيق الإكتفاء الذاتي: أين الخلل ؟ دراسة قياسية منذ سنة 1980**، الملتقى الدولي حول إستدامة الأمن الغذائي في ضوء المتغيرات و التحديات الإقتصادية الدولية، جامعة الشلف، 23، 24 نوفمبر 2014.

147. اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا، **التنمية الريفية في المنطقة العربية**، المؤتمر الإقليمي حول تدهور الأراضي في المنطقة العربية، القاهرة، 2007.

148. نعمة نوال، **الزراعة و الهجرة من الريف إلى المدينة في الدول النامية**، منتدى السياسات الزراعية، دمشق، 12 كانون الأول 2014.

149. هاشمي الطيب، **القطاع الزراعي في الجزائر في ظل الوفرة المالية للفترة 2006-2013 بين الإنجازات والعقبات**، الملتقى الدولي التاسع حول الأمن الغذائي في ظل المتغيرات و التحديات الإقتصادية الدولية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 23-24 نوفمبر 2014.

150. هواري عامر، قاسم حيزية، **السياسات الإقتصادية في الجزائر بين خلق البطالة و مكافحتها**، الملتقى الوطني حول السياسات الإقتصادية الراهنة في الجزائر الواقع و التحديات، جامعة سوق أهراس، 2013.

iv. الرسائل الجامعية:

أولا: أطروحات الدكتوراه

151. درواسي مسعود، **السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الإقتصادي حالة الجزائر1990-2004**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2005.

152. زوزو رشيد، **الهجرة الريفية في ظل التحولات الإجتماعية الجديدة في الجزائر 1988- 2008**، أطروحة دكتوراه في علم إجتماع التنمية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008.

153. سايح بوزيد، **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر**، رسالة دكتوراه في تخصص إقتصاد التنمية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013.

154. غردي محمد، **القطاع الزراعي و إشكالية الدعم و الإستثمار في ظل الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، الجزائر، 2012.

155. هاشمي الطيب، **التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية تخصص إقتصاد التنمية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2014.

ثانيا: رسائل الماجستير

156. أوشن فاروق، **تقييم آثار تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة في تحقيق التنمية الريفية المستدامة**، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية تخصص إدارة الأعمال الإستراتيجية للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف 1، 2015.

157. إيدابير أحمد، **التعددية الإثنية و الأمن المجتمعي: دراسة حالة مالي**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص دراسات أمنية و إستراتيجية، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، 2012.

158. بن شهرة محمد، **سياسات الأمن الغذائي ببلدان المغرب العربي: الجزائر، تونس، المغرب**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، 2012.

159. عمرون هجيرة، **الخدمات الإجتماعية في الريف الجزائري: دراسة ميدانية لبلدية وادي الشعبة بباتنة**، مذكرة ماجستير في علم الإجتماع الريفي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010.

v.الوثائق و الدراسات

160. إبراهيم العيسوي، **العدالة الإجتماعية و النماذج التنموية مع إهتمام خاص بحالة مصر و ثورتها**، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، الدوحة، 2014.

161. أماني قنديل، **المجتمع المدني العربي في مواجهة المخاطر الإجتماعية قراءة نقدية**، الملخص التنفيذي للتقرير السنوي الحادي عشر للمنظمات الأهلية العربية، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، مطابع نوبار، مصر، 2013.

162. جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الفقر الريفي في الوطن العربي و دور المنظمة العربية للتنمية الزراعية في الحد من آثاره**، الخرطوم، 2009.

163. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية، **بداية تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة، أداة بيداغوجية للمشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة**، ديسمبر 2007.

164. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية، **الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستديمة**، مشروع جويلية 2004.

165. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية، **التجديد الريفي**، الجزائر، 2006.

166. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، **مسار التجديد الفلاحي والريفي: عرض و آفاق**، ماي 2012.

167. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الفلاحة، **نظام الدعم عن طريق الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية**، 2000.

168. راج بهاري، ديفيد وود، هشام الهيالي، **السلام الإجتماعي و التنمية المحلية في ليبيا**، تر: هيثم خشيم، دليل عمل للحكومة المحلية و قادة المجتمعات، ليبيا، مارس 2014.

169. رافي كانبور، **التفاوت الإقتصادي و التنمية الإقتصادية:دروس و عبر من التجارب العالمية للعالم العربي**، المركز العربي للأبحاث و دراسات السياسات، عدد 5، أوت 2013.

170. سيدريك جيروم، **إنتفاضة تونس تنتشر إلى الجزائر**، اللجنة الأممية للعمال، 10-01-2011.

171. عبد الله الدردري، **تحديات التنمية في المنطقة العربية 2011: الدوائر الأربع للحلقة المفرغة حالات قطرية**، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2011.

172. ماثياس هالوارت، سيمون فونج سميث، جوين مويل، **دور تربية الأحياء المائية في التنمية الريفية**، منظمة الأمم المتحدة للتغذية و الزراعة، روما، دذس ن.

173. المجس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **ما مكانة الشباب في التنمية المستدامة في الجزائر؟**، 2015.

174. المركز الوطني للمعلومات للجمهورية اليمنية، **مادة معلوماتية عن الأمن الغذائي**، اليمن، أفريل 2005

175. مصطفى منير محمود، طارق محمود يسري، **سياسات التنمية المستدامة للمجتمعات الريفية الفقيرة**، مشروع مبادرة التوعية بالأهداف الإنمائية للألفية في جامعة القاهرة، صدر عن جامعة القاهرة و برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مارس 2012.

176. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الدراسة القومية لتفعيل دور الشباب الريفي في التنمية الزراعية في الوطن العربي**، الخرطوم، أكتوبر 2001.

177. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **دراسة الحد من الفقر في المناطق الريفية في الدول العربية**، الخرطوم، 2002.

178. نيجيل بول، كريس باكلي، **تحديات الإبتكار: المعوقات و الفرص بالنسبة لفقراء الريف**، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، يناير 2006.

179. وزارة التنمية الريفية الموريتانية، **إستراتيجية تنمية القطاع الريفي أفق 2015**، موريتانيا، فيفري 2013.

180. ولاية بومرداس، **بومرداس: وقفة مع الذاكرة و الإنجازات**، عدد خاص 2012-2013.

vi. المقابلات

181. مقابلة أجرتها الباحثة مع "**المكلف بالمتابعة الإقتصادية لمشروع التشغيل الريفي الثاني على مستوى خلية التنسيق و المتابعة بالمديرية العامة للغابات**" يوم 25 ماي 2017 بمقر المديرية.

182. مقابلة أجرتها الباحثة مع "**المكلف بضبط المقاييس بمديرية التخطيط بالمديرية العامة للغابات**" يوم 07 جوان 2017 بمقر المديرية.

183. مقابلة أجرتها الباحثة مع "**رئيسة مكتب توسيع الثروات بمحافظة الغابات بولاية تيبازة**" يوم 18جوان 2017 بمقر المحافظة.

184. مقابلات أجرتها الباحثة مع "**مفتشة عامة بوزارة الفلاحة و التنمية الريفية ومستشارة سابقة بها**" يومي 15 و 22 ماي 2017 بمقر الوزارة.

185. مقابلة أجرتها الباحثة مع "**رئيس مصلحة السكن الريفي و إعادة تأهيل الإطار المبني بمديرية السكن لولاية تيبازة**" يوم 18 جوان 2017 بمقر المديرية.

186. مقابلة أجرتها الباحثة مع الأنسة رقاقبة أسماء "**مديرة الدراسات مساعدة المدير بالوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار**" يوم 24 مارس 2014.

187. مقابلة أجرتها الباحثة مع "**رئيس خلية الإصغاء و الإستقبال بولاية بومرداس**"، يوم 21 جوان 2017 بمقر الخلية.

vii. المواقع الإلكترونية :

188. صندوق ضمان قروض الإستثمار، على الموقع www.cgci.dz

189. أشرف عبد العزيز عبد القادر، كيف تؤثر المظاهرات و الإعتصامات في سياسات الدول، **مجلة السياسة الدولية**، على الموقع: www.siyassa.org

190. الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، **إعلان برشلونة الذي تم تبنيه في المؤتمر الأورو متوسطي في 27-28 نوفمبر 1995**، 2004، على الموقع : http://anhri.net

191. موقع الديوان الوطني للإحصائيات: www.ons.dz

192. موقع وزارة الداخلية: www.interieur.gov.dz

193. موقع وزارة السكن و العمران www.mhuv.gov.dz

199. موقع المديرية العامة للغابات: www.dgf.gov.dz

200. موقع منظمة الأمم المتحدة للتغذية و الزراعة: www.fao.org

المصادر و المراجع باللغات الأجنبية:

i. Les rapports:

201. Confédération syndicale international**, un remède contre la faim: pourquoi le monde manque de nourriture**, rapport de mars 2008.

202. FAO, **objectifs internationaux 2015: la réduction de la faim : des progrès inégaux**, rapport sur l'état de l'insécurité alimentaire dans le monde, Rome, 2016.

203. Federal department of justice and police, **development in Algeria in the shade of the Arabic spring and its consequences on migration**, report from Swedish-swiss fact finding mission to Algeria, June 2011.

204. Fond international de développement agricole**, œuvrer pour que les populations rurales pauvres se libèrent de la pauvreté en Haïti**, Rome, novembre 2008.

205. Fond international de développement agricole**, promoting market access**, February2003.

206. L'office national des statistiques, **armature urbaine**, recensement général de la population et de l'habitat 2008, collection statistique num 163, septembre 2008.

207. Ministère de l'agriculture et de développement rural, ceneap, **pr-chat : évaluation national,** rapport final, octobre 2008.

208. République algérienne démocratique et populaire, Direction de programmation et de suivi budgétaire, **annuaire statistique de la wilaya de Boumerdes 2015,** édition 2016.

209. République algérienne démocratique et populaire, Direction de programmation et de suivi budgétaire, **annuaire statistique de la wilaya de Boumerdes 2012,** édition 2013.

210. The world bank, **reaching the rural poor ; a renewed strategy for rural development**, 2003.

211. The World Bank, **rural development indicators handbook**, march 2000.

212. The World Bank**, rural urban dynamic and the millennium development goals**, 2013.

213. MADR**, la politique de renouveau de l'économie agricole et rural comme stratégie de réponse à la question de la sécurité alimentaire et de la cohésion sociale,** communication de DR Rachid Benaissa ministre de l'agriculture et de développement rural à l'école supérieure de guerre, Alger, 18-03-2009.

i. Les livres:

214. Bouzidi Abdelmajid**, les années 90 de l'économie Algérienne**, enag, Algerie, 2000.

215. Catusse Myriam, destremau blandine, abbaci nacer**, l'état face au débordement social au Maghreb**, édition karthala, paris, 2009.

216. Gallissot René, **l'économie de l'Afrique du nord**, édition 4, presse universitaire de France, paris, 1978.

217. Henni Ahmed**, économie de l'Algerie indépendante**, enag édition, Alger,1991.

218. Jean pierre Nganda Afumba, **ONG et réduction de la pauvreté rural**, presse académique francophone, Allemagne, 2013.

219. Mccatty Machel, **the process of rural urban migration in developing countries**, Carlton university, 2004.

220. Milhau Jules, Montagne Roger**, économie rurale**, presse universitaire de France, paris, 1964.

221. Narendrasinh bchauhan**, rural développement**, sans citer la maison d'édition, India, 2012.

222. Sari Djilali**, La dépossession des fellah(1830-1962)** , 2eme édition , société nationale d' édition et de diffusion, Alger, 1978.

223. Stiglitz Josephe, **globalisation and its discontents**, sans citer la maison d'édition, usa ,2002.

224. Sylvie brunel, **le développement durable**, la presse universitaire de France, paris, 2012.

ii. Les revues:

224. Akerkar Akli, etude de la mise en œuvre du plan national de développement agricole et rural: cas de la wilaya de bejaia,**revue nouvelle économie**, num 12, vol1, 2015.

225. Baghdad Chaib, the rural society in Algeria between the policy of renewal and the participative approach**, ATPS**, num9, 2015.

226. Bedrani Slimane, l'Algérie l'agro alimentaire la pêche et le développement rural, **options méditerranéennes**, série B, num 61, 2008.

227. Bessaoud Omar, aux origines paysannes et rurales des bouleversements politiques en Afrique du nord: l'exception algérienne, **Maghreb – machrek**, num 215, ete 2013.

228. Bessaoud Omar, la stratégie de développement rural en Algérie**, options méditerranéennes**, num7, 2006.

229. Cheriet Fouad, bedrani slimane, quelques éléments pour un bilan d'un demi siècle de politiques agricoles et rurales**, les cahier de cread**, num 100, 2012.

230. Hamid el bilali, sanisa berjan, governance of rural development in Egypt**, annals of agricultural science**, num 59, 2014.

231. Hsiang Solomon, marshal burke, climate, conflict and social stability: what does the evidence say?, **climatic change**, vol 123, issue1, march 2014.

232. Laib siham, chakour said chaouki, la politique de renouveau rural face aux enjeux de la diversification économique et au développement des territoires en Algérie, **revue d'économie et de statistique appliquée**, num 25, 2016.

233. Shelir fayzi, zolikha naderkhani, amirali zolphaghari , an analysis an social stability and its determining factors among rural women in Iran**, journal of research in humanities and social science**, volume 3, num 5, 2015.

234. Souidi Zahira, Omar Bessaoud, valorization des espaces ruraux en Algerie: une nouvelle stratégie participative**, new medit**, num 1, 2011.

235. Stiglitz Joseph, social justice and global trade**, far eastern economic review**, num169, mar2006.

236. volpi Frederic, Algeria versus Arab spring**, journal of democracy**, vol24, num 3, jully 2013.

iii. les études

237. Abdel madjid djenane**, les projet de proximité de développent rural intégré ; objectifs, contenu et méthodes**, FSEG-UFA setif, mars 2011.

238. Abdulateef bello, arref sullman, **the challenge of achieving the millennium developpement goals in IDB members in the post crisis world**, Islamic development bank, paper num 16, june 2011.

239. Agence nationale de développement de l'investissement, **invest in Algeria: wilaya de boumerdes**, 2013.

240. Cheam pham viriya ,**NGOs approach to community development in rural combodia**, CICP working paper, num 3, October 2009.

241. Derek byerlee, xinshen diao , chris Jackson, **agriculture and rural developpement and pro poor growth**, world bank, agriculture and rural developpement discussion paper, num 25, 2005.

242. Direction générale des forêts**, contrat de performance de renouveau rural par région et par wilaya2009-2014, indicateur d'impact –emploi-.**

243. Direction générale des forêts, **état de mise en œuvre des ppdri : lutte contre désertification au 30-03-2016.**

244. Direction générale des forêts**, état de mise ouvre des ppdri par thème.**

245. Direction générale des forêts, **état de mise ouvre des ppdri par thème : lcd au 30-03-2016.**

Easterly William, Josef Ritzan, **social cohesion : institution and growth**, center for global development, working paper num 94, august 2006.

246. Frederic Thomas**, Haïti: un modèle de développement anti-paysan**, centre tricontinental, 1Decembre 2014.

247. Gustavo anriquez, Kostas stamoulis, **rural development and poverty reduction: is agriculture still the key?**, FAO, working paper num 07-02, June 2007.

248. Hafez ghanem, improving regional and rural development for inclusive growth in Egypt, global economy and development program, paper 67, January 2014.

249. Kpmg**, guide d'investissement en Algérie**, 2006.

250. Lavinia Gaspirini, David Atchoarena**, Education for rural development towards new policy responses**, a join study conducted by fao and Enesco, 2003.

251. MADR, DGF, **deuxième projet d'emploi rurale situation au 31-12-2014.**

252. Millon Kothari,chiffany chaudry**, taking the right to the city forward: obstacles and promises**, paper for UN habitat, united nation, 2011.

253. Ministère de l'agriculture et de développement rural, **diagnostic, bilan et projection de la mise en œuvre de la politique de renouveau rural**, sans citer la date.

254. Ministère de l'agriculture et de développement rural, **diagnostic: bilan et projection de la mise en œuvre de la politique de renouveau rural**, Alger, sans citer la date.

255. Ministère de l'agriculture et de développement rural**, direction de la formation de recherche et de vulgarisation, évaluation des activités réalisés dans le cadre de prchat2**, 3 mai 2015.

256. Ministère de l'agriculture et de développement rural**, évaluation de la mise en œuvre de la consolidation du programme de développement rural**, 22 sessions d'évaluation, 3 mai 2015.

257. Ministère de l'agriculture et de développement rural**, présentation de la politique de renouveau rural en Algérie et du programme quinquennal 2010-2014**, novembre 2010.

258. Ortwin ren, Jovanovic Alexander, Regina Schroter**, social unrest**, international futur program, OCDE, January 2011.

259. Rahmanian Maryam, Manluf Renato, Makrez Mano, **sécurité alimentaire et changement climatique**, comité de la sécurité alimentaire mondiale, Rome, juin 2012.

260. République Algérienne démocratique et populaire, ministère de l'agriculture**, le développement rural participatif : du concept a la mise en œuvre**, 4 juin 2001.

261. Shinichi takeuchi**, africain studies and rural development**, institute of developing countries, without mentioning the state and date.

262. Tahani Abd ekhakim, Slimene Bedrani, Sabria Laribi, et autres**, le processus d'émergence des territoires ruraux dans les pays méditerranéennes**, hal archives ouvertes, France, 2012.

iv. les entretiens :

263. Andi, **Entretien réalisé par l'andi avec le wali de boumerdes kamel abas**, mai 2014

v. Références électroniques :

264. Wang xingzui, social stability**, china hands magazine**, sur le site:\\chinahandsmagazine.org,

265. Peterson institute for international economics, social unrest and national stability, sur le site**: www. China balance sheet.org**

266. Ministère de l'énergie et des mines, **évolution mensuelle du prix du panier du pétrole brut opep période 2007-2017,** sur le site : www.energy.gov.dz

267. Miemie winn byrd**, education**, **economic growth and social stability: why the three are inseparable**, **www.apcss.org**.